



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ



## النشاط النقابي والحركة الوطنية في الجزائر وتونس

### -دراسة تاريخية ومقارنة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)

في تاريخ الحركات الوطنية المغربية

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد المجيد بوجلة

أعداد الطالب:

أحمد أمين سالك

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. عبد الرحمن بن بوزيان	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د عبد المجيد بوجلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا مقرا
أ.د دحو فغرور	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 01	عضوا مناقشا
أ.د مبخوت بودواية	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	عضوا مناقشا
د. محمد بلقاسم	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. محمد مكاوي	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ الموافق لـ: 2023-2024.





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ



## النشاط النقابي والحركة الوطنية في الجزائر وتونس

-دراسة تاريخية ومقارنة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د.)

في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد المجيد بوجلة

أعداد الطالب:

أحمد أمين سالك

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. عبد الرحمن بن بوزيان	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د عبد المجيد بوجلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا مقرا
أ.د دحو فغور	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 01	عضوا مناقشا
أ.د مبخوت بودواية	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	عضوا مناقشا
د. محمد بلقاسم	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. محمد مكاوي	أستاذ محاضر. أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ الموافق ل: 2023-2024.



﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ  
الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ  
عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾

صدق الله العظيم  
سورة فاطر: الآية 10.

# الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى

الوالدين الكريمين أمدّ الله في عمرهما

زوجتي وبناتي (أميمة هبة الرحمن ومريم وفاء) الذين تحملوا معي مشقة

إعداد هذه الأطروحة

أختي (فاطمة وعائشة) حفظهما الله

أصدقائي الأوفياء أخص بالذكر خالد رقيق، حاكم عبد القادرو حمزاوي

محمد

كل أساتذتي من طور الابتدائي إلى مرحلة التعليم العالي دون استثناء

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

سالك أحمد أمين

# الشكر

يقول الله في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم "فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا  
إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا" (سورة الشرح:5، 6).

في البداية ينبغي أن يكون الشكر والتقدير لله عز وجل فلولا مشيئته لما كنا اليوم في هذا  
المقام ، كما أتقدم بجزيلي شكري وتقديري العميق للأستاذ المشرف الدكتور بوجلة عبد  
المجيد الذي لا تفي الكلمات في وصف ما قدمه لي على المستوى الإنساني وعلى المستوى  
الأكاديمي العلمي، فهو الذي أنقذ مساري الدراسي ووقف إلى جانبي ودعمني حتى اليوم  
فأتمنى له دوام الصحة والعافية وأن يحفظ الله له عائلته الكريمة.

أتوجه كذلك بشكري إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر الأساتذة  
السيد طاعة سعد والسيد معتز إبراهيم سلامة من دولة العراق الشقيقة كما لا يمكنني  
نسيان المعروف الذي قدمه إلي الصديق والدكتور زروقي محمد الذي أعطاني دفعة في  
مشواري الدكتورالي.

كما أتقدم بامتناني الكبير إلى كل مسيري المكتبات العمومية على رأسهم مسير المكتبة  
البلدية بوادي التاغية السيد شافي علي الذي لم يبخل علي وخصص لي قاعة منفردة وهياً  
لي جو البحث العلمي وأوجه له كلمة من هذا المنبر و أقول أن هذا عند الله ليس بالهين  
وجعله الله في ميزان الحسنات .

وأود أن أختتم الشكر والتقدير بمقولة تلقيتها من الأستاذ المشرف والتي تركت

وقعا في قلبي وهي: بعد الألم يأتي الأمل.

سالك أحمد أمين

قائمة المختصرات

ص	صفحة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
د.س	دون سنة نشر
د.م	دون مكان نشر
ط	طبعة
ح.إ.ح.د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ح.ع.1-2	الحرب العالمية الأولى- الثانية.

### Index des Abréviations:

<b>CGT</b>	<b>Confédération générale du travail</b>
<b>CGTU</b>	<b>Confédération générale du travail unitaire</b>
<b>CFTC</b>	<b>Confédération Française des travailleurs Chrétiens</b>
<b>FO</b>	<b>Force ouvrière</b>
<b>CGTT</b>	<b>Confédération générale du travail Tunisien</b>
<b>UGTT</b>	<b>Union générale du travail Tunisien</b>
<b>AWO</b>	<b>Archive Wilaya d'Oran</b>
<b>AOM</b>	<b>Archive d'outre mère</b>
<b>ED</b>	<b>Édition</b>
<b>UDMA</b>	<b>Union démocratique Manifeste Algérien</b>
<b>PPA</b>	<b>Parti peuple Algérien</b>
<b>UGTA</b>	<b>Union générale des travailleurs Algériens</b>
<b>UGSA</b>	<b>Union générale des syndicats Algériens</b>
<b>USTT</b>	<b>Union syndical travailleur Tunisien</b>

# مقدمة

شكل المغرب العربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منطقة تنافس وتكالب استعماري أوروبي واضح، انتهى بتحويل المنطقة إلى مجال نفوذ تقاسمتها كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والواضح أيضا أن هذه الدول الاستعمارية تعمدت اختيار نظام واستراتيجيات مختلفة في كل دولة من دول المغرب العربي، سوف تؤثر حتى على مستقبل العلاقات بين هذه الدول فيما بعد من حيث التوجه السياسي والتنظيم الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي.

كما تعتبر الجزائر أول البلدان المغاربية والعربية، التي وقعت في قبضة الاستعمار وأكثرها تعرضا للجهنمية الاستعمارية، سيما وأن طبيعة الاستعمار فيها كانت استعمارا استيطانيا مبنيا على إيجاد عنصر أوروبي دخيل في الأرض الجزائرية من فرنسيين وإسبان وإيطاليين وألمان وسويسريين وكورسيكيين ومالطيين وغيرهم، حيث أجهزت الأساطيل البحرية الحربية والقوات العسكرية البرية الفرنسية في تاريخ الخامس من جويلية سنة 1830 بقيادة دي بورمون De Bourmont، وتم إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، بعدها بخمسين سنة وجه الاستعمار الفرنسي أطماعه إلى تونس بغية السيطرة عليها وتأمين الحدود الجزائرية، طبق في هذا البلد نظاما مختلفا عن نظيره الموجود في الجزائر والذي اقتصر على أن يكون حماية أي استعمارا مقنعا بتسمية مغايرة، إذ أن نظام "الحماية" أو "الانتداب" أو "الوصاية" هي كلها أوجه لعملة واحدة عنوانها الاستعمار والهيمنة والاضحاع واستعباد الشعوب ونخر ثروات بلدانهم وبالنسبة لتونس تمت الهيمنة ببناء معاهدتين معاهدة البارود (قصر السعيد) سنة 1881 والمعاهدة المكملة معاهدة المرسى سنة 1883.

حين أخضعت فرنسا تونس، كان قد مر على استعمار الجزائر وشمها 51 سنة، و بصرف النظر عن طبيعة الاستعمار وسياساته قاد الشعبان التونسي والجزائري، مسيرة نضالية طويلة كانت أحيانا مشتركة منسقة و أحيانا أخرى تتم بانفراد نتيجة الاعتبارات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، حيث عرفت هذه المسيرة شكلا عنيفا و ثوريا بصورة انتفاضات مسلحة و مقاومات شعبية ظلت شعلتها متقدة ومنتشرة في رقع جغرافية و أقاليم متباعدة في مواجهة غير متكافئة مقارنة بالترسانة العسكرية التي حشدت من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، كما تنوع أسلوب الكفاح بأشكال و طرائق أخرى ارتكزت على الاحتجاجات و التظاهر السلمي المعبر عنه بالصحافة و العرائض و النضال النقابي الذي قادته الطبقات الشغيلة و العمال خاصة مع انتشار الأفكار الاشتراكية مطلع القرن العشرين بعد نجاح ثورة البلاشفة في روسيا فضلا عن أساليب النضال الأخرى.

ومن هذا التصور الذي يخص فصلا مهما من تاريخ البلدين، وقع اختياري على هذا الموضوع المعنون ب:  
النشاط النقابي والحركة الوطنية في الجزائر وتونس دراسة تاريخية ومقارنة. وهو يندرج ضمن مسيرة  
النضال المغربي ضد الاستعمار الفرنسي بشكل خاص والاستعمار الأوروبي بشكل عام.

### دواعي اختيار الموضوع:

- لعل من بين العوامل التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، أهمية العمل النقابي العمالي ومكانته في مسار  
النضال ضد الاستعمار الفرنسي في كلا البلدين، ودوافع أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:
- طبيعة الموضوع الغزير بالأحداث والمثير في أساليب النضال النقابي مما يبعث عنصر التشويق في البحث.
- رغبتني وشغفي في الكتابة والبحث في هذا المجال بعدما اطلعت على المادة التاريخية في الموضوع.
- ملاحظتي أن هذا المجال من الكتابات التاريخية حول هذا الموضوع بالذات لم يحظ بالعناية الكافية  
مقارنة بموضوعات تاريخية أخرى على الأقل في حدود ما اطلعت عليه باستثناء البعض منها المتوفرة في  
تونس كما في الجزائر.
- الرغبة في إضافة جهد حول هذا الموضوع خاصة وأنه يمثل صفحة مشرقة من صفحات تاريخ النضال  
المغربي في سبيل الحرية.

### إشكالية البحث:

- لدراسة الموضوع سعينا الى ضبط إشكالية رئيسية على النحو التالي:
- إلى أي مدى ساهم النشاط النقابي والسياسي في خدمة القضيتين الجزائرية والتونسية؟ تركز هذه  
الإشكالية على الأثر الذي تركه النشاط النقابي والسياسي أثناء الحقبة الاستعمارية على النضال من أجل  
الاستقلال والتحرر من ريق الاستعمار.
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي شكلت جزئيات هامة:
- إرهابات وبواد العمل النقابي في البلدين: الجزائر وتونس؟
- إلى أي مدى استطاعت الأفكار النقابية في التعبئة الجماهيرية كقوة مناهضة للاستعمار في كلا البلدين؟
- كيف تفاعلت التنظيمات السياسية في الجزائر وتونس مع النشاط النقابي خلال الفترة الاستعمارية؟
- النشاط النقابي واندماجه في حركة النضال السياسي كأسلوب مقاومة في كل من الجزائر وتونس؟
- مظاهر العمل المشترك بين التنظيمات النقابية والسياسية في البلدين؟
- دور القوى الطلائعية النقابية في مسار النضال في الجزائر وتونس البلدين؟
- ماهي القواسم المشتركة بين العمل النقابي التونسي والجزائري وتجلياته في حركة التحرر؟

## سياق الدراسة:

لموضوع البحث جغرافية المكان وحصر زمني تاريخي، فالإطار المكاني هو تونس والجزائر، أما الزماني فلم يحدد في عنوان الأطروحة وترك المجال مفتوحا، لذلك أشرت له في المقدمة وضبطته بحيث يمتد من سنة 1884 حتى سنة 1956 أي من ظهور أولى النقابات العمالية في البلدين حتى دخول الجزائر مرحلة الكفاح المسلح سنة 1954 وتحقيق تونس لاستقلالها سنة 1956.

## المنهج المتبع في الدراسة:

في مختلف مراحل إنجاز البحث، حاولت التركيز أكثر على المنهج التاريخي والمنهج المقارن بالإضافة الى المنهج الاحصائي التحليلي، فمن حيث:

المنهج التاريخي توخيت من الدراسة الوقوف على تطور النشاط النقابي والسياسي في الجزائر وتونس إبان الحقبة الاستعمارية، يعتمد هذا المنهج على تحليل المصادر التاريخية لفهم الأحداث والتطورات التاريخية.

## كما اعتمدت المنهج المقارن:

القائم على طرح مظاهر ما ميز النضال النقابي والسياسي في الجزائر وتونس، وإبراز الآليات والأهداف والاستراتيجيات الموظفة في كلا البلدين وكذلك إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما. أما المنهج الاحصائي التحليلي فتمثل في ذكر مجموعة من الاحصائيات وتحليلها داخل متن الأطروحة.

## خطة البحث:

بعد مرحلة جمع المادة العلمية قسمت البحث إلى مدخل وخمسة فصول وخاتمة ومقدمة للموضوع. تم تقسيم المدخل إلى قسمين متباينين، عالجت في القسم الأول الأوضاع الداخلية في تونس والجزائر قبيل سنة 1919، تم التطرق فيه إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل البلدين من بداية الاحتلال والحماية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أما في القسم الثاني من المدخل عرضت نشأة الحركة النقابية في العالم قسمته الى قسمين: نشأة الحركة النقابية البريطانية والفرنسية كتمهيد للموضوع.

في حين أن الفصل الأول المعنون بالعمل النقابي في الجزائر ما بين 1919-1954 يحتوي على أهم المحطات النشاط النقابي داخل الجزائر، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول موسوم بـ: بدايات العمل النقابي في الجزائر ما بين 1884-1919 تطرقت فيه إلى البوادر الأولى للتنظيمات النقابية داخل الجزائر بعد إقرار قانون فالديك روسو بتاريخ 21 مارس 1884، وذلك من خلال عرض أولى التنظيمات النقابية التي أسسها الفرنسيون والأوروبيون بشكل عام ومختلف الإضرابات التي قادتها الحركة العمالية في هذه الفترة

، أما المبحث الثاني تناولت العمل النقابي في الجزائر فترة ما بين الحربين 1919-1939 تطرقت فيه إلى مصادر الوعي العمالي النقابي الجزائري والتي ركزت فيها على عاملين إثنين عامل الهجرة وعامل التجنيد الإجباري ، إضافة إلى ذلك تم التعرض إلى نقطة التنظيمات النقابية الناشطة في المستعمرة في هذه الفترة والتي تمثلت في الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية ، الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (الثورية) و النقابية الفرنسية لعمال المسيحيين، وتماشيا مع خطة المبحث تطرقت إلى العمل النقابي فترة حكم الجبهة الشعبية الفرنسية ما بين 1935-1939 والذي عرفت انفراجا في البدايات بسبب ليين حكومة ليون بلوم اليسارية ولاحق في الأفق بواد التغيير ابتداء من إقرار معاهدة ماتنيون سنة 1936 التي عدلت وأصلحت قانون العمل ، وآخر نقطة تطرقت لها في هذا المبحث هي النضال النقابي ما بين 1920-1939 قسمتها إلى ثلاث أقسام: القسم الأول تحدثت فيه عن الإضرابات العمالية ما بين 1920-1930 أما القسم الثاني غطيت فيه الإضرابات العمالية ما بين 1930-1935 ، أما القسم الأخير فخصصته للنضال النقابي في القطاع الفلاحي ويمكن أن نعلل ذلك أن هذه الفئة من العمال كانت بعيدة كل البعد عن التنظيمات النقابية والنشاط النقابي حتى سنة 1936 قامت الكونفدرالية العامة للشغل باحتوائها وتأسست إثر ذلك نقابات صغيرة تسعى للدفاع عن الفلاحين من المد الرأسمالي للكولون.

هذا في ما يخص المبحث الثاني أما المبحث الثالث من الفصل الأول جاء بعنوان العمل النقابي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1954 تناولت فيه الجزائر تحت حكم نظام فيشي وتداعياته على العمل النقابي ما بين 1940-1944 ، وفي نقطة أخرى تطرقت إلى مجازر الثامن ماي سنة 1945 من منظورين (فرنسي وجزائري) وانعكاساتها على العمل النقابي داخل المستعمرة، في النقاط الموالية ذكرت تداعيات المجازر على العمل النقابي بحيث تأسست لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية، عرجت كذلك في هذا المبحث على نقطة انقسام الكونفدرالية العامة للشغل وظهور نقابة القوة العمالية كما تطرقت إلى النقابات المستقلة والمسيحية.

وفي نقطة أخرى توجب على تبيان نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية النقابي وذلك من خلال تأسيسها لتنظيمين وهما: اللجنة المركزية للشؤون النقابية والاجتماعية واللجنة العمالية أسندت مهمة قيادتهما إلى المناضل النقابي عيسات إدير الذي يطمح إلى تأسيس اتحاد نقابي يضاهي النموذج التونسي المتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي نقطة أخيرة من هذا المبحث تعرضت فيها إلى الحركة الإضرابية ما بين 1946-1954.

هذا في ما يخص الفصل الأول أما الفصل الثاني خصصته للعمل النقابي بتونس ما بين 1924-1954 ، يحتوي في طياته النضال النقابي الطويل الذي قاده التونسيون ضد الرأسماليين الفرنسيين، قسم هذا

الفصل إلى ثلاث مباحث : المبحث الأول عنون بز اللبنات الأولى للحركة النقابية التونسية 1884-1924 عرضت فيه نقطة المجتمع التونسي وحركة العمل داخل تونس ثم تطرقت إلى العمل النقابي في تونس تناولت فيه لأهم التنظيمات النقابية التي أسسها الفرنسيون والإيطاليون داخل تونس ما بين 1884 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919، وفي نقطة أخرى عرجت على النضال النقابي في هذه الفترة والذي قسمته إلى جزئين الجزء الأول خاص بالحقوق النقابية للتونسيين أما الجزء الثاني عرضت فيه أهم الإضرابات العمالية التي شهدتها تونس آنذاك.

جاء المبحث الثاني بعنوان النضال النقابي في ضل جامعة العموم العملة التونسية 1924-1938 قسمته إلى قسمين إثنيين: القسم الأول خصصته لجامعة العموم العملة التونسية الأولى 1924-1925 تعرضت فيه لمختلف المحطات التي شهدتها التجربة النقابية المستقلة الأولى بقيادة محمد علي الحامي والمواقف المختلفة من نشاطها، كما عرجت على إيجابيات والسلبيات التي عجلت من زوالها ، وفي آخر نقطة من هذا القسم تطرقت للنضال النقابي الذي أعقب حل جامعة العموم العملة التونسية الأولى، أما في القسم الثاني من المبحث تطرقت إلى جامعة العموم العملة التونسية الثانية 1936-1938 بقيادة المناضل بلقاسم القناوي عالجت في هذا القسم تأسيس الجامعة وعلاقتها مع الحزب الدستوري الجديد التي اتسمت في البدايات بالتوافق وانتهت بالصراع والخلاف، خصصت آخر نقطة للمقارنة بين التجريبتين الأولى والثانية.

عنون المبحث الثالث بالاتحاد العام التونسي للشغل التجربة النقابية المستقلة الثالثة، تناولت من خلاله العديد من النقاط ابتداء من نقطة الوضع النقابي أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1954 والذي عرضت فيه تأسيس ثلاث تنظيمات نقابية ( نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس قفصة التونسية، اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب ونقابات الشمال المستقلة)، وفي النقاط الموالية تم تخصيصها للاتحاد العام التونسي للشغل والتي تطرقت فيها لظروف التأسيس ، الأهداف، الهيكل الداخلي والعلاقات مع التنظيمات السياسية والنقابية على المستوى الداخلي والخارجي، اختتمت هذا المبحث بنقطة اغتيال فرحات حشاد الزعيم الروحي للاتحاد العام والتي قسمتها بدورها إلى أربعة نقاط: دوافع الاغتيال، حيثيات تنفيذ الجريمة، ردود الفعل الداخلية والخارجية وفي الأخير موقع اغتيال فرحات حشاد في الصحافة الامريكية والفرنسية. كما جعلت من الفصل الثالث والرابع جزء للنضال السياسي داخل البلدين ، فعنونت الفصل الثالث بالنشاط السياسي في الجزائر ما بين 1919-1954 عرضت فيه الحياة السياسية داخل المستعمرة ، قسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول عنون بالتيار الاستقلالي قسم إلى ثلاث أقسام تناولت في القسم الأول حزب نجم شمال إفريقيا والقسم الثاني حزب الشعب الجزائري أما القسم الأخير حركة انتصار الحريات

الديمقراطية، أما المبحث الثاني فتناولت التيار الإصلاحي الذي تمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عرضت فيه تأسيس والأهداف ونشاط الجمعية.

وأما المبحث الثالث فتطرق إلى أحزاب الحركة الوطنية المعتدلة والتي حصرتها في الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، تعرضت فيه لمجموعة من النقاط المهمة التي ستطلعون عليها في المتن.

جاء الفصل الرابع موسوما بواقع العمل السياسي في تونس ما بين 1919-1956 والذي قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول خصص للحزب الدستوري الحر 1920-1934 والذي يعتبر أول الأحزاب السياسية التونسية، أما المبحث الثاني فتطرق فيه إلى الحزب الدستوري الجديد ما بين 1934-1956 تناولت فيه التأسيس، الهيكل، النشاط والعلاقات.

وفي آخر فصول متن الأطروحة خصصته لدراسة المقارنة تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان القواسم المشتركة بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس تم تقسيمه إلى ثلاث نقاط: النقطة الأولى ظهور العمل النقابي بعد سن قانون فالديك روسو بتاريخ 21 مارس 1884، أما النقطة الثانية تناولت فيها النشاط النقابي تحت لواء المركيزات النقابية الفرنسية، وفي النقطة الثالثة تطرقت إلى مكانة القائد في التجريبتين النقابيتين الجزائرية وتونسية. أما المبحث الثاني فعنون بأوجه الاختلاف عرضت فيه أربع نقاط وهي كالتالي: طبيعة الاستعمار التي حكمت البلدين، ونقطة إلى أي مدى تحققت الاستقلالية النقابية، وشبكة العلاقات للنقابات المستقلة في كلا البلدين على المستوى الداخلي والخارجي واختتمت هذا المبحث بنقطة التأثير النقابي في الحياة السياسية بتونس والجزائر.

وخاتمة تناولت فيها أهم النتائج وهي عبارة عن حوصلة لما ورد في المتن، كما دعمت هذا البحث بمجموعة من الملاحق ذات صلة مباشرة بالموضوع.

### المصادر والمراجع الأساسية للبحث:

اعتمدنا في إنجاز الأطروحة على قائمة مصادر ومراجع غنية، حملت في طياتها كل المصادر والمراجع التي أتاحت للباحث والتي تناولت التاريخ النقابي والسياسي لكلا البلدين (تونس والجزائر) والتي يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول خاص بالجزائر: ففي الشأن النقابي اعتمدنا على جملة من المصادر أهمها الوثائق الأرشيفية والمواد الأرشيفية المنشورة: ومن الأمثلة على ذلك الوثيقة الصادرة بتاريخ 07 جوان 1936 الموجودة على مستوى أرشيف "وهران" تحت ترقيم F35 بعنوان:

### Les grève agriculture indigène 1936-1937.

استطعنا من خلالها التعرف على الإضرابات التي قام بها الفلاحون الجزائريون في هذه الفترة. ومن بين الوثائق التي تم الاعتماد عليها: وثيقة منشورة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، مكتب العمل بعنوان:

### **Statistique des grèves des recours à la conciliation et l'arbitrage.**

التي صدرت تقريبا كل سنة اعتمدت على السنوات التالية: 1901-1902-1903-1925-1930، والتي ضبطت من خلالها مختلف الإضرابات التي حدثت على مستوى مقاطعات مستعمرة الجزائر (الجزائر، وهران وقسنطينة). ومن بين المصادر الجد مهمة كذلك الجرائد أهمها:

### **L'Echo d'Alger, L'écho d'Oran, Algérie ouvrière, Liberté.**

هذا من ناحية الوثائق الأرشيفية والجرائد أما من ناحية الكتب المطبوعة اعتمدنا على جملة من المصادر أهمها: كتاب بعنوان

### **Le socialisme en Algérie.**

للكاتب الفرنسي Alexander Juving، والذي اعتبره من أغنى المصادر التي غطت بدايات العمل النقابي في الجزائر بحيث تناول النشاط العمالي ما بين 1884-1924 بالتفصيل وعلى مستوى كل المقاطعات الجزائرية لذلك أنصح به الباحثين الذين يودون الكتابة عن العمل النقابي في هذه الفترة (1884-1924). كما اعتمدنا على جملة من المراجع أهمها كتاب:

### **Algérie Mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954**

للكاتبة نورة بن علاق الشاوية، وهو كذلك من بين أهم المراجع التي تناولت العمل النقابي في الجزائر ما بين 1919-1954، ويمثل هذا الكتاب قاعدة يعتمد عليها الباحثين للكتابة في هذا المجال، اعتمدت عليه بشكل كبير في ضبط الأحداث النقابية كرونولوجيا.

هذا في ما يخص الشأن النقابي أما الشأن السياسي فاعتمدنا على جملة من المصادر أهمها: مذكرات مصالي الحاج بعنوان مذكرات مصالي الحاج 1898-1938 والتي اعتمدت عليها في تغطية فترة إقامة الزعيم مصالي الحاج في مهجر وعمله في إحدى المصانع الفرنسية وكذا تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا ومطالبه الراديكالية وتبيان موقف الإدارة الفرنسية منه، اعتمدت كذلك على مذكرات أحمد بن بلة للكاتب نفسه وكتاب حسين آيت أحمد بعنوان روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952 ومذكرات علي الكافي من مناضل سياسي إلى قائد عسكري والتي ساعدتنا بشكل كبير في دراسة المنظمة الخاصة، هيكلها ونشاطها على المستوى الداخلي.

أما فيما يخص المراجع التي استعن بها في هذا المجال كتاب لـ: **Claude Collot** بعنوان:

### **Le Mouvement national algérien ; textes 1912-1954.**

والذي ضمنه الحديث عن كل التنظيمات السياسية الناشطة على مستوى المستعمرة في تلك الفترة، وتحدث بإسهاب عن حياة كل حزب من الأحزاب السياسية الجزائرية، ومن بين المراجع المهمة التي اعتمدت عليها كتاب المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون بعنوان: تاريخ الجزائر المعاصرة وكتاب آخر له بعنوان:

### Genèse de l'Algérie Algérienne

وهي كتب بأقلام فرنسية استفدت من بعض مادتها.

هذه أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الشق الخاص بالجزائر، أما في ما يخص الشأن التونسي فقد انقسمت هي بدورها إلى قسمين قسم خاص بالنشاط النقابي وقسم آخر بالسياسي، فأهم المصادر المستعملة في الشأن النقابي التونسي هي كالتالي: كتاب بعنوان حياة كفاح الجزء الأول للكاتب أحمد توفيق المدني، والذي اعتمده في تبيان موقف الحزب الدستوري من فكر محمد علي الحامي وجامعة العموم العملة التونسية الأولى، وكذلك مصدر آخر مهم وهو الخاص بيلقاسم القناوي وهو عبارة عن مذكرات فصل بشكل موسع في موضوع جامعة العموم العملة التونسية الثانية وموقف الحزب الدستوري الجديد منها، ووضح أصل الخلاف ما بين التنظيمين، ومن بين المصادر كذلك الجد المهمة والتي نظرت للعمل النقابي التونسي كتاب الطاهر حداد بعنوان العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية والذي بين مختلف التنظيمات النقابية التي ظهرت قبل سنة 1924، أما المراجع المستخدمة في هذا المجال اعتمدت بشكل كبير على كتب حمة الهمامي بعنوان: المجتمع التونسي - دراسة اقتصادية واجتماعية وكتاب آخر بعنوان قراءة في كتاب الحركة النقابية.

وعند تطرقنا للتنظيمات السياسية بتونس اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع أهمها: مصدر للكاتب عبد العزيز الثعالبي بعنوان تونس شهيدة والذي يمثل قاعدة التي بني عليها الحزب الدستوري الحر القديم وهو من بين المصادر المهمة للكتابة عن أول حزب سياسي تونسي. ومن بين المصادر كذلك كتاب لأبو بكر السعيد بعنوان: مؤتمر البعث المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة الموافق 02 مارس 1934، والذي استخرجنا منه وثيقتين مهمتين هما وثيقة استقالة الحبيب بورقيبة من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحر ورد اللجنة التنفيذية وتبيان أسباب الخلاف وفق منظور الطرفين كما تناول الكاتب تأسيس الحزب الدستوري الجديد.

إضافة إلى ذلك استعملنا مذكرات الحبيب بورقيبة بعنوان:

### Ma vie mon oeuvre 1934-1938.

والذي ضمنه الكاتب حياة الحزب الدستوري الجديد في ضل الجبهة الشعبية التحديات والصعوبات، هذا فيما يخص المصادر أما المراجع فاستعن بمجموعة من الكتب نذكر منها مثال وهو كتاب للكاتب التونسي مصطفى كريم بعنوان:

### Le parti communiste Tunisien pendant la période coloniale.

وهو كتاب جد مهم يتحدث عن أصول الشيوعية التونسية وتأسيس الحزب الشيوعي التونسي وهياكله الداخلية ونضاله من سنة 1922-1954.

#### مصاعب واجهتني في مراحل البحث:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني في إنجاز الأطروحة يمكن تقسيمها إلى ثلاث: صعوبات ذاتية: فقد عانيت من ضغوطات نفسية كادت أن تعصف بمساري الدكتورالي سببها افتقاري لوظيفة أستطيع من خلالها سد احتياجات البحث العلمي من تنقل وشراء للكتب ومشاركة في الملتقيات العلمية.

صعوبات علمية: تمثلت في عدم السماح لي في بعض دور الأرشيف للاطلاع الكلي على الوثائق فهناك وثائق جد مهمة للعمل النقابي ليست متاحة للباحثين وهذا ما نود تداركه مستقبلا.

صعوبات خارج عن النطاق: تتمثل فيما عانتها الجزائر وباقي دول العالم من تداعيات لفيروس كورونا والذي بموجبه تم إغلاق المكتبات وتعليق كل الرحلات الداخلية والخارجية لمدة فاقت سنة.

وفي الأخير أتمنى أن أكون وفقت في دراسة هذا الموضوع الواسع الذي يحتاج للمزيد من الدراسة مستقبلا.

أحمد أمين سالك

وادي التاغية- معسكر

04 جويلية 2023

مدخل

• الأوضاع الداخلية في تونس والجزائر قبل سنة 1919:

شهد البلدين الجزائر وتونس مجموعة من التطورات على المستوى الداخلي قبيل سنة 1919، تمثلت في الأوضاع الاقتصادية والأوضاع السياسية الإدارية:

الجزائر:

1.1 الوضع السياسي والإداري:

1.1.1 الوضع الإداري:

• الإرهاصات الأولى لظهور المجالس البلدية:

وقعت الجزائر تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي ابتداء من 05 جويلية 1830، بعد إمضاء الداوي حسين لمعاهدة الاستسلام، وعرفت تطورا في التنظيم الإداري، بحيث شهدت الجزائر أول لجنة إدارية لتسيير أمور الإيالة في الفاتح من جوان سنة 1830 تضم سبعة أعيان جزائريين وهم: الحاج علي بن أمين السكة، ابن مرابط، إبراهيم ابن المولى محمد، حسين القلعايجي، محمد ابن الحاج عمر، أحمد بوضربة، الحاج قدور ابن عشائش واثنين من اليهود ابن بكري وابن دوران يتأسسها أحمد بوضربة<sup>1</sup>، كانت هذه اللجنة بمثابة المجلس البلدي المصغر.

بموجب قرارات اللجنة الإفريقية الثانية سنة 1834 تم سن مجموعة من الأوامر التي يلزم تنفيذها عاجلا وهي:

- 1- خلق منصب الحاكم العام يعينه مجلس الوزارة، مهمته تسيير الشؤون المدنية والعسكرية وله الحرية المطلقة في إدخال العنصر الأهلي للمجالس البلدية.
- 2- إنشاء مجالس بلدية في الجزائر ووهران وبونة (عناية حاليا).<sup>2</sup>
- 3- يتشكل المجلس البلدي من رئيس بلدية وهو من الفرنسيين ومساعد فرنسي ومساعد مسلم، وفي بعض البلديات يوجد مساعد من اليهود، بالإضافة إلى تسعة مستشارين بلديين مقسمين إلى خمسة فرنسيين وثلاثة يهود ومسلم واحد (حسب أمره 1 ديسمبر 1834).

بموجب أمره 22 ديسمبر 1834، يتكون المجلس البلدي من تسع عشر عضو من الفرنسيين وستة مسلمين وثلاثة يهود، على خلاف بونة ووهران تكون المجلس البلدي من خمسة فرنسيين وثلاثة مسلمين

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث - بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 85-62.

<sup>2</sup> سماعيلي زوليخة المولود علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دزابر أنفو، الجزائر، 2012، ص 371.

ومهودي واحد<sup>1</sup>، وبقي تعداد الأعضاء المسلمين في هذا المجلس متحكما فيه من طرف الحاكم العام<sup>2</sup>، ويندرج تحت حكم المجلس البلدي مجالس صغيرة تسمى بالمجالس البلدية الفلاحية بحيث تواجد في مقاطعة الجزائر أربع عشرة بلدية فلاحية، تحتوي هذه البلديات على مجلس خاص بها يرأسه رئيس من جنسية فرنسية ونائبين أحدهما من المسلمين و الآخر فرنسي، وكانا هذين النائبين فاقدين لصلاحيتهما. حاولت الإدارة الفرنسية في معظم الأحيان تقليص دور الجزائريين وجعله ثانوي والإبقاء على النواب الفرنسيين فقط لتحقيق الاستيطان وتمير مشاريعها في المستعمرة.<sup>3</sup>

ولعل من النقاط المهمة التي يجب التعرّيج عليها هي كيفية تعيين النواب المسلمين في مختلف المجالس، بحيث كانت الإدارة الفرنسية تطلب من الأهالي المعروفين بولائهم تقديم 60 اسم القادرين على أداء المهام، ثم تختار منهم عشرة أسماء تعرض ملفاتهم على الحاكم العام ليختار منهم النصف.<sup>4</sup>

#### • المكاتب العربية:

عرفت الجزائر في مطلع الأربعينات من القرن التاسع عشر تنظيما إداريا فرنسا سمي بالمكاتب العربية، عرفها روادها من أمثال فيرناند هيقونيت F. Hugounet بأنها حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي، وهي وسيلة لفرض الاستيطان الفرنسي في الجزائر.<sup>5</sup> تأسست المكاتب العربية بموجب مرسوم 01 فبراير 1844 وكانت تهدف من خلالها الإدارة الفرنسية إلى مساعدة الجزائريين في مختلف المجالات الصحية والمعيشية وتنظيمهم تنظيما إداريا، وذلك من خلال جرد الناس والممتلكات.<sup>6</sup>

ولكن كانت لهذه المؤسسة أهدافا خفية منها:

1. مراقبة المرابطون وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية ورجال الدين.
  2. تحقيق الاستيطان الأبدي في الجزائر.
  3. تضيق الخناق على المقاومات مثل مقاومة الأمير عبد القادر.
- احتوت المكاتب العربية على سلم مناصب إدارية وهي كالتالي:

<sup>1</sup> Ministre de la guerre, Tableau de la situation des établissements française dans l'Algérie, Imprimerie Royale, Paris, 1845, p196

<sup>2</sup> شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، ج1، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 207.

<sup>3</sup> Ministre de la guerre, Op.cit., p 197.

<sup>4</sup> محمد العربي الزبيري، مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2009، ص ص 126-125.

<sup>5</sup> صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم، قسنطينة، 2005، ص 248.

<sup>6</sup> عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1887-1939، ج1، دار الهومة، 2005، ص 194.

1. رئيس المكتب العربي: هو ضابط برتبة قائد يعمل تحت إمرته ملحقين متربصين برتب مختلفة يعينون على أساس الأقدمية.
2. كاتب فرنسي: رتبته ضابط صف أو عريف أو جندي.
3. مترجم.<sup>1</sup>
4. قاضي
5. ضابط مسؤول على الصحة
6. الحاجب أو الشاوش: ينقل المراسلات.
7. كاتب عربي: مكلف بالمراسلات العربية.
8. وكيل الضياف.<sup>2</sup>

أصبح هذا المكتب يمثل عند الأهالي الحكومة الفرنسية ذاتها، كان للأهالي نصيب في السلم الإداري للمكتب العربي، حيث حاول الجنرال بيجو التقرب من الزعامات الأهلية لتأثيرها الكبير في الأهالي، كما أن هذه الزعامات وافقت على التعامل معه ولكن مقابل امتيازات مادية ومعنوية،<sup>3</sup> ووضعت الإدارة الفرنسية رتب ومناصب لهؤلاء الزعامات نذكرها من الأعلى إلى الأدنى:

1. الخليفة أو الباشاغا: يصدر قرار التعيين باسم الملك الفرنسي، هذا الامتياز أعطاه له قايد المقاطعة. من بين مهامه:

- استقبال ونقل مقترحات الأغا بخصوص تعيين القايد إلى السلطات الفرنسية.
  - مراجعة الغرامات المالية وله صلاحية مضاعفتها.
  - جمع الغرامات ووضعها في الخزينة المركزية.
2. الأغا: إلى جانب الخليفة يوجد منصب الأغا يعين على رأس القبائل، يحصل على تعيينه من طرف الملك الفرنسي ويصله عن طريق وزارة الحرب، تكمن مهمته في:
- مراقبة القيادة وتقديم اقتراح توقيفهم إلى الخليفة.
  - الإشراف على تحصيل الضرائب من القبائل الواقعة تحت أغويته.

<sup>1</sup>Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période colonial 1830-1962, ED, C.N.R.S, Paris,1987, p39.

<sup>2</sup> Cheikh Bouamrane-Mohamed Djilali, L'Algérie colonial par les textes 1830-1962, ED A.N.E.P., 2009, pp 96-97.

<sup>3</sup> P. Boyer, La création Des Bureaux Arabes Départementaux, Revue Africain, N97, Année 1953, OPU,1986, pp 110-111.

- تنفيذ القرارات القضائية كقرار حبس المجرمين والتغريم.<sup>1</sup>
- 3. القايد: تقسم كل أغوية إلى مجموعة من القياد، يختارون من أعيان الأهالي من طرف القائد العسكري، يتغيرون سنويا. من مهامه:
  - تحصيل الضرائب من القبائل سواء عينا أو نقدا ودفعتها إلى السلطات.
  - القيام بعملية الجرد لكل أملاك القيادات من مواشي والأراضي وكل الثروات بهدف فرض الجباية.
  - تنفيذ أوامر السلطات العليا باستقبال الدعوات التوقيف وإرسالها إلى القبائل.
- 4. الشيخ: تقع تحت إمرته الدواوير ويعينه قائد المقاطعة بحضور القايد ومهمته محدودة زمنيا. من صلاحياته:
  - الإشراف على جمع الضرائب.
  - جمع الغرامات والمؤن للحرب.
  - ترأس الجماعات.<sup>2</sup>
- التنظيم الإداري من خلال قانون سيناتوس كونسيلت 1863:

أقترن مصطلح سيناتوس كونسيلت في الجزائر المستعمرة بذلك القانون أو المرسوم المتعلق بمنح الجنسية مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية ولكن سبقه مرسوم سيناتوس كونسيلت بسنتين متعلق بخلق هيئة جديدة في التنظيم الإداري وهي الدوار في 23 ماي 1863، وبهذا قسمت كل قبيلة إلى دوار يديرها قياد أو شيوخ يعينهم جنرال قائد القطاع أو الحاكم العام.<sup>2</sup>

يتمتع هذا الدوار بجهاز مجمعي يسمى الجماعة، أو يصطلح عليه في بعض الكتابات تجماعت. و يتكون من الأعيان و الوجهاء، ينصهم الجنرال قائد القطاع، تتشكل الجماعة من ثلاثة أعضاء بالنسبة للدوار الذي يتكون من (30 خيمة)، و خمسة أعضاء بالنسبة للدوار الذي يتكون من (30 إلى 65 خيمة)، وسبعة بالنسبة للدوار الذي يتكون من (أكثر من 65 خيمة).<sup>3</sup> هذا على حسب معلومات الواردة في كتاب جمال خرشي، أما حسب معلومات كتاب ل: Claude Collot فان كل دوار له جهاز مجمعي يتكون من 8 أعضاء (بالنسبة للدوار المتكون من 1000 شخص)، إلى 12 عضو (بالنسبة لدوار المتكون من أكثر من 1500 شخص ( من الأعيان معينون من جنرال قائد المقاطعة ثم من الحاكم العام، وكانت كل الأمور المتعلقة بشأن هذا

<sup>1</sup> Daumas Eugène, exposé de l'état actuel de la société arabe du gouvernement de l'Algérie "législation qui la régit, imprimerie de gouvernement, Paris, 1844, pp54-57.

<sup>2</sup> حياش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 (تيارات وسعيدة وجيريفيل -البيض- نموذجاً) أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة وهران، 2006، ص ص 67-68.

<sup>3</sup> جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 222.

الدوار تناقش في جلسات و لكن لا يصادق عليها إلا بأمر من قائد القطاع ،وهؤلاء الممثلون يحضرون جلسات المجلس البلدي للبلديات الفرعية<sup>1</sup>.

استهدفت الإدارة الفرنسية من خلال هذه الهيئة الجديدة المجتمع وحاولت تفكيكه والقضاء على روح الجماعة والقبيلة وليس كما هو ظاهري إعطاء بعد تنظيمي للريف الجزائري وتهدئة سكان الريف بعدما ظهرت عدة ثورات كثورة القبائل، إضافة إلى محاولة إظهار أن الإدارة الفرنسية مهتمة بهم وذلك بإنشاء هيئة مدنية لهم مستقلة لها ميزانية خاصة بها.<sup>2</sup>

#### • التنظيمات البلدية:

##### - البلديات الكاملة الصلاحيات:

وفق ما هو موجود في الفرنسية ،أقر نابليون الثالث مرسوم سنة 1866 يقضي باستحداث نوع من البلديات أطلق عليه البلديات الكاملة الصلاحيات وهي موجودة في المناطق التي يغلب العنصر الأوروبي على الأهلي من حيث التعداد تضم هذه البلديات المراكز الاستيطانية، واحتوت على مجلس إداري يتكون من رئيس البلدية ذو جنسية فرنسية يمثل السلطة المدنية في البلدية ،معين من طرف الإمبراطور، يساعده مجموعة من المستشارين الفرنسيين بالدرجة الأولى و من المسلمين بالدرجة الثانية يعينهم عامل العمالة كان تعدادهم بحسب تعداد السكان في هذه البلدية (المتكونة من الفرنسيين، المسلمين الأهالي، اليهود، والأجانب) فإذا كانت البلدية تتكون من 2000 نسمة (9 أعضاء)، 2001- 10000 نسمة (12 عضو)، 10001- 30000 (18 عضو)، أكثر من 30000 (24 عضو) . إن نسبة تمثيل الفرنسيين على مستوى هذا المجلس هو 2/3 بنسبة (60%)، و 1/3 مخصصة للأهالي واليهود والأجانب من العدد الإجمالي للمجلس، وأصبح عددهم بمقتضى هذا التمثيل لا يتجاوز العدد ثلاثة في هذا المجلس وهم معينون فقط<sup>3</sup>.

##### - البلديات المختلطة:

استحدثت هذه الهيئة الإدارية بعد البلديات كاملة الصلاحيات بسنتين وتواجدت في المناطق التي يغلب فيها السكان الأصليين على التواجد الأوربي، نلاحظ أن الإدارة الفرنسية تعسفت وأجحفت في حق الأهالي فلم تمنحهم مجلس بلدي بل قزمت من تمثيلهم النيابي وأعطتهم لجنة بلدية فقط، وهي أقل فعالية من المجلس البلدي وبرغم من ذلك إلا أن الإدارة واصلت في تهميشها للسكان المحليين وأظهرت نيتها في استبعادهم وعدم إشراكهم في تسيير بلادهم، وظهر ذلك من خلال تعداد الأعضاء في اللجنة البلدية، إذ تكونت هذه اللجنة من:

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit, P19.

<sup>2</sup> شارل روبر أجيرون، المصدر السابق، ص 264.

<sup>3</sup> E. SAUTAYRA, Légitation de l'Algérie : Lois, Ordonnances, Décrets, Arrêté, second édition, Paris 1863, P130.

- الرئيس: هو الإداري الأول للبلدية المختلطة، فرنسي الجنسية.
- الأعضاء الفرنسيين: كانوا معينين حتى سنة 1887، وكان وجود الفرنسيين منعدم في هذا النوع من البلديات إلا أن تمثيلهم في هذه اللجنة موجود، تميزت هذه البلديات بانعدام الفرنسيين لكن تمثيلهم يكون عن طريق نائبين فرنسيين، أما في حالة وجود سكان فرنسيين فيكون التمثيل نائب عن كل 100 شخص في البلدية، منتخبون لمدة 4 سنوات هذا بعد سنة 1887 بطبيعة الحال.
- المساعدين الفرنسيين: كان تعدادهم من 1 الى 07 في هذه اللجنة، ويرتبط عددهم بتعداد المراكز الاستيطانية لهذا النوع من البلديات حسب قرار 27 جوان 1887.<sup>1</sup>
- المساعدين الأهالي: تعدادهم في هذه اللجنة لا يتجاوز 6 مسلمين حسب أمره 31 جانفي 1878، كانوا يمثلون الدوار، معينون مهمتهم تشبه إلى حد كبير الممثلين في البلديات الكاملة الصلاحيات. وصل تعداد الممثلين المسلمين في الجزائر 27 عضو مساعدا، قسنطينة 12 عضو وهران 07 أعضاء.<sup>2</sup> يعتبر هذا التمثيل في البلديات المختلطة إجحافا وظلما كبير من الإدارة الفرنسية في حق الأهالي فيذكر جمال خرشى في كتابه: "الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر" أنه يتوجب أن يكون تعداد الأعضاء المسلمين على مستوى عمالة الجزائر: 55 عضو، في قسنطينة: 24 عضو وفي وهران 47 عضو.<sup>3</sup>

## 2.1.1 الوضع السياسي:

### • البدايات الأولى للعمل السياسي:

ظهرت معالم العمل السياسي بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن لا يمكن نفي بأن كانت هناك إرهابات لهذا العمل قبل هذه الفترة، فإذا قمنا بتحليل الفترة السابقة تظهر لنا بوادره منذ الاحتلال سنة 1830. ما ميز العمل السياسي في هذه الفترة أنه لم يكن مؤطرا داخل تنظيمات حزبية بل كان عملا فرديا لبعض من النخبة من أمثال حمدان خوجة، أحمد بوضربة اللدّان خاضا نضالا ضد الوجود الاستعماري محاولين تحسين حالة السكان الأصليين، بحيث تقلد أحمد بوضربة العديد من المناصب الإدارية أهمها إدارة أمور لجنة الحضر لإيالة الجزائر، وأرسل العديد من العرائض للحكومة الفرنسية بين فيها تجاوزات الجيش الفرنسي وتعسفه ضد الأهالي، وطالبها باحترام ممتلكات المسلمين و الحفاظ عليها<sup>4</sup>، أمّا حمدان خوجة تمثل نضاله السياسي في تلك العرائض المرسلة للحكومة الفرنسية و الإدارة الفرنسية في الجزائر ومن أهم هذه

<sup>1</sup> عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 134.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 134

<sup>3</sup> جمال خرشى، المرجع السابق، ص 322.

<sup>4</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 106.

العرائض: " تأملات حول مستعمرة الجزائر والوسائل الضرورية لازدهارها"، ضمّنها الحلول اللازمة و التي يجب على الإدارة اتخاذها في الجزائر ومن بين هذه الحلول: إنشاء مجلس استعماري كبير يجتمع فيه الفرنسيون و الأهالي واليهود.<sup>1</sup>

ثم تلت هذه الفترة مرحلة الكفاح المسلح قاده مجموعة من مشايخ الزوايا ضد الهيمنة الاستعمارية، وظهرت مبادرات فردية مثل مقاومة الحوار لابن رحال وكتلة المحافظين.

### • حركة الشبان الجزائريين:

هي حركة سياسية جزائرية قادها مجموعة من الشبان المثقفين ذو تكوين غربي المتفتحين على الحضارة الغربية القائمة على العدالة والمساواة و الحرية المتأثرين بالتطورات الخارجية التي شهدتها الساحة العالمية مثل ظهور تركيا فتاة فحدو حدوها، وكونوا تكتلا سياسيا، عارضوا به السياسة الاستعمارية المنتهجة في البلاد وطلبوا بتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية في المستعمرة، ظهرت هذه الحركة سنة 1892<sup>2</sup>، وبالضبط أثناء زيارة 'جول فيري' على رأس لجنة مجلس الشيوخ (19 أبريل -05 جوان 1892)، و التي دامت تحقيقاتها حوالي 53 يوم، اصطدمت بمطالب الشبان الجزائريين التي اتسمت بالشمولية، ومعالجتها لكل المشاكل وتمحورت هذه المطالب حول النقاط التالية:<sup>3</sup>

- 1- المحافظة على الأحوال الشخصية في مجال التجنس بالجنسية الفرنسية.
- 2- وضع حد للضرائب التي أثقلت كاهل الفلاح الجزائري ودفعته لرهن أرضه.
- 3- حق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات.
- 4- التخلي عن سياسية التعيين وإحلال محلها سياسة الانتخاب.
- 5- إلغاء كل القوانين التعسفية مثل قانون الانديجينا وقانون وارني الذي حدّ من حرية الجزائريين.<sup>4</sup>

استعملت حركة الشبان الجزائريين العديد من المنابر لإيصال صوتها النابع من معاناة شعب برمته ومن بين هذه المنابر: الصحافة: فأسست صحيفة الحق سنة 1893، جريدة المغرب 1903، المصباح 1904، الهلال سنة 1906، كوكب إفريقيا سنة 1907، جريدة الجزائر سنة 1908 و الحق الوهراني سنة 1911، كانت لها مواقف حازمة تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر فعارضت سياسة التجنيد وذلك بعد صدور مرسوم 17 جويلية 1908 و الذي يقضي إحصاء الشبان الجزائريين قصد تجنيدهم في الجيش

<sup>1</sup> Mahfoud Smati, Les premiers leaders politiques algériens, ED. Dahleb, 2010, pp26-27.

<sup>2</sup> صافر فتيحة، ظهور حركة الشبان الجزائريين، مجلة العصور الجديدة، مح 08، ع 01، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة 01، وهران، 2017-2018، ص 164.

<sup>3</sup> Charles Rober Ageron, Genèse de l'Algérie Algérien, ED. Bouchène, Paris, 2005, p108.

<sup>4</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 174-175.

الفرنسي، وأرسلوا العديد من العرائض سنة 1912 حول قانون التجنيد الإجباري الذي أصدر في هذه السنة وجاء في العريضة ما يلي من المطالب:

- 1- إلغاء قانون التجنيد الاجباري لأنه قانون يتعارض مع مبدأ الديمقراطية وينافي مبدأ المساواة وهو مفروض على الفقراء فقط.
- 2- المساواة بين الفرنسيين والجزائريين من حيث سنوات الخدمة العسكرية فالجزائري يجند لمدة ثلاث سنوات والفرنسي يجند لمدة سنتين فقط.
- 3- رفع سن التجنيد من 18 سنة على 21 سنة.
- 4- إلغاء قانون الانديجينا.
- 5- توسيع دائرة التمثيل النيابي مع إعادة النظر في عدد النواب الجزائريين في مختلف المجالس.<sup>1</sup>

## 2.1 الوضع الاقتصادي:

### 1.2.1 الزراعة:

#### • مصادرة الأراضي الفلاحية:

صادرت الدولة الاستعمارية إبتداء من سنة 1833 ممتلكات البايلك وممتلكات الحبوس والأوقاف التي تمثلت في (أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة، أوقاف المساجد، أوقاف الزوايا، أوقاف الاشراف، أوقاف الإنكشارية، أوقاف الطرق العامة وأوقاف عيون الماء)<sup>2</sup>. وسنت الإدارة الفرنسية قرارا سنة 1845 تسمح فيه بالحجز العسكري في حالة حدوث أي عمل عدائي من السكان الأصليين.

استولت الإدارة الفرنسية على أراضي الغابات ابتداء من سنة 1851 والتي بلغت مساحتها حوالي 2 مليون هكتار، وبتاريخ 23 أفريل 1863 أصدر مجلس الشيوخ مرسوما سمي بسناتوس كونسيلت والذي قسم من خلاله أراضي العروش إلى ملكيات فردية،<sup>3</sup> وفرضت مجموعة من الضرائب على الفلاحين الجزائريين الذي كانوا غالبا ما يرهنون أراضيهم ويخسرونها مقابل عدم التسديد.<sup>4</sup> وبذلك انتقلت مساحات كبيرة من الأراضي للسلطات الاستعمارية قدرت حوالي 6 مليون هكتار سنة 1866 وتحول الجزائريون من ملاك اراضي إلى خماسة في حقول الكلون.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فتيحة صافر، الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين، مجلة العصور الجديدة، العدد 23، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة 01، وهران، 2016، ص ص 171-172.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 73.

<sup>3</sup> عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابن الاحتلال الفرنسي 1830-1962، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 133

<sup>4</sup> رامي سيدي محمد، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 9، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 225-226.

<sup>5</sup> بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 159.

أدت انتفاضة القبائل سنة 1871 إلى عمليات حجز كبيرة، ومنحت هذه الأراضي إلى الوافدين الجدد القادمين من منطقتي الألزاس ولورين (من 40 إلى 60 هكتار لكل مستوطن) وامتدت هذه الأراضي من شرق متيجة إلى شمال قسنطينة وسطيف وقالمة وتضاعف منح الأراضي للمستوطنين بموجب مرسوم 1904 وتوسع الاستعمار إلى الأراضي السهبية والمناطق الداخلية.<sup>1</sup>

#### • المحاصيل الزراعية:

عملت السلطة الاستعمارية على تشجيع ميدان الزراعة، بحيث أعطت للمستوطنين العديد من الامتيازات من قطع أراضي وقروض مالية، وخلقت الإدارة طبقة ارسنقراطية جزائرية من كبار العائلات ومنحهم امتيازات لقاء تعاونها وعملها في المكاتب العربية وشجعهم ولقنتهم طرق الزراعة لكن بشرط أن تكون المحاصيل موجهة لفرنسا و من بين الزراعات التي لاقى اهتمام الإدارة زراعة القطن وأصدر مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي يشجع على زراعة القطن في القطر الجزائري، وحققت هذه الزراعة نجاحا كبيرا،<sup>2</sup> أنشأت كذلك مزارع الكروم بدعم من الدولة سنة 1881 في المناطق الساحلية مثل متيجة إضافة إلى ذلك ظهرت زراعة التبغ وكلها كانت تحت إشراف وإدارة المكاتب العربية.<sup>3</sup>

#### 2.2.1 الحرف:

##### • حرفة صناعة الجلود والأحذية:

عُرفت منطقة شمال افريقيا بأنها مصدرا للجلود المدبوغة، وهذا راجع للثروة الحيوانية الهائلة التي تواجدت بها، أشارت الاحصائيات الاقتصادية إلى وجود في الجزائر 33 مدبغة للجلود تضم 150 عاملا و 75 معمل للسروج يضم 210 عامل استعملت الجلود المدبوغة كمادة خام لمجموعة من الصناعات منها صناعة الأحذية، بحيث تواجدت جملة من الورشات في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة ووصل منتوج صناعة الأحذية سنة 1919 بالجزائر العاصمة إلى 1200-1500 زوج من الأحذية، وأخذت هذه الأحذية في تصميمها الطابع الأوروبي أما منطقة وهران أنتجت حوالي 600 زوج من الأحذية، ولم يقتصر استعمال الجلود في صناعة الأحذية فحسب بل دخلت هذه المادة في صناعات تقليدية مثل صناعة أغلفة الخناجر و الأحزمة وحاملات البنادق و المحافظ العربية التي كان يطلق عليها "بالتزدام" و حراب المسدسات وحافظات لإحاطة القرآن والوسائد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> René Gallissot, Op.cit, pp 27-28.

<sup>2</sup> لهلالى سلوى، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1860، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 09، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2017، ص 72.

<sup>3</sup> René Gallissot, Op.cit, p 28.

<sup>4</sup> Victor Demontès, L'Algérie industrielle et commerçante, Larose, France, 1930, pp 48-49.

• **حرفة صناعة المجوهرات:**

عُدَّت هذه الحرفة من أشهر الحرف بالجزائر المستعمرة ، وكانت حكرا على فئة اليهود دون غيرهم استعملت في هذه الصناعة الأحجار الكريمة و الفضة والذهب كمادة أولية ، كانت تزين النساء بأشكال مختلفة من الحلي مثل الأقراط و الأساور ، وعرفت المجوهرات القبائلية شهرة واسعة بسبب أشكالها الهندسية الفريدة من نوعها فقد اتخذت العديد من الأشكال الحضارية القديمة النابعة من حضارات قديمة كالحضارة المصرية الفرعونية، صنعت مجوهرات منطقة القبائل من الفضة الخالصة و مرصعة باللؤلؤ و المرجان ، بلغت عدد ورشات صناعة الحلي في عشرينيات القرن التاسع عشر 359 ورشة يعمل بها حوالي 567 عامل بحيث احتوت عمالة الجزائر على 279 عامل في هذا المجال وقسنطينة 93 عامل ووهران 126 ، وقطاع الجنوب احتوى على 66 عامل<sup>1</sup>.

• **حرفة صناعة النسيج:**

مثلت حرفة صناعة النسيج في منطقة افريقيا، الحرفة الأكثر أهمية للسكان المحليين، وهذا راجع لتوفر المادة الخام وهي الصوف، وتميز صوف شمال افريقيا بالنعومة والمرونة والتي جعلته مناسباً لصنع السجاد والبطانيات، واقتصرت بدايات هذه الصناعة على أعمال المرأة الريفية والتي اعتمدت على وسائل بدائية بسيطة وأنتجت منه الملابس والأقمشة للخيام و السجاد<sup>2</sup>.

يعد السجاد مثله مثل الملابس من الضروريات في الحياة اليومية بحيث استعمله السكان المحليون كزينة للمنازل والخيام واستعمله سكان البدو كوسيلة للنوم عند ترحالهم من مكان لمكان، وإن هذه الصناعة ضاربة بجذورها في عمق التاريخ بحيث دلت المصادر أنه في القرن التاسع للميلاد رصدت تجارة بين البربر والدول المسيحية، وبفعل عوامل عدة منها عدم وجود الأمن والاستقرار في المنطقة فقدت هذه الصناعة بريقها وتراجع السجاد المغربي تاركا المجال للسجاد القادم من تركيا وبلاد فارس والذي فضله الأوروبيون لجودته العالية<sup>3</sup>.

بعد مرور فترة من الزمن على الاحتلال الفرنسي للجزائر، تواجدت هذه الصناعة التقليدية ضمن الصناعات التي مازالت باقية ومستمرة ولم تتأثر كثيرا، بحيث تشير الإحصائيات إلى وجود 309 مؤسسة خاصة بها تضم حوالي 2571 عامل، جميعهم من السكان الأصليين، احتلت مقاطعة الجزائر الصدارة ب 1530 عامل ووهران ب 434 حرفي، والأقاليم الجنوبية ب 399 عامل، ومقاطعة قسنطينة ب 148 عامل تحسنت صادرات هذه الصناعة بشكل كبير فالسنوات الممتدة من 1911-1914 قدرت الصادرات ب 524

<sup>1</sup> Victor Demontès, Op.cit., p 52.

<sup>2</sup> Ibid, p53

<sup>3</sup> ibid, pp 54-55.

قنطار وارتفع هذا العدد إلى 871 قنطار سنة 1922، ووجه السجاد الجزائري إلى أرقى المتاجر في باريس وبدأ الاهتمام بالتصنيع الجزائري.<sup>1</sup>

2- تونس:

1.2 الوضع السياسي والإداري:

1.1.2- الوضع الإداري:

قبل التطرق للأوضاع في تونس فترة الحماية الفرنسية، سنعرض بشكل وجيز الوضع السياسي والإداري قبل هذه الفترة.

يعتبر الباي الحاكم المطلق للبلاد، يسير أقاليمه من خلال إدارة ومسؤولين، يقوم باختيارهم بنفسه وتنقسم الأقاليم إلى محافظات ودوائر إدارية يُعين على رأس كل محافظة " القايد " الذي يتولى العديد من المهام أهمها: توزيع الضرائب وفرضها، السهر على تطبيق القوانين وأحيانا تُسند إليه مهمة تسيير الحرس الوطني، يخضع له ويعمل تحت إمرته من واحد إلى اثنين من الخليفة برتبة ملازم، وفي آخر السلم الإداري تأتي رتبة الشيخ وهو بمثابة رئيس البلدية في القرى والقبائل.

يشير الكاتب الفرنسي هنري دوفريي Henri Duveyrier في كتابه La Tunisie أنه لا توجد قاعدة في انتقاء واختيار الموظفين المدنيين ولا توجد شروط تتحكم في تعيين رجال قادرين على شغل مناصب إدارية، ويبين أن الانتقاء يقوم على عاملين وهما:

1- نزوة سيادة: تتمثل في السلطة المطلقة للباي في اختيار الإداريين.

2- المال: في موضع آخر يقول الكاتب أن الإداري في تونس يصعد درجات السلطة مقابل مبالغ مالية والهدايا المقدمة للباي والمتمثلة في: الخيول الأصيلة، العبيد، النساء والغلمان.<sup>2</sup> إلا أنها تبقى وجهة نظر الكاتب ولا يمكن الاعتماد عليها كحقيقة تاريخية.

تعرضت تونس للهيمنة الاستعمارية الفرنسية بثوب الحماية فهي تمثل أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وتمكنت فرنسا من السيطرة على الأراضي التونسية بموجب معاهدين هما: معاهدة البارود سنة 1881<sup>3</sup> والتي دلت على مبدأ الحماية واعتبرته إشرافا فنيا على الإدارة التونسية لا غير وتوجيهها وإن الاحتلال العسكري هو احتلال مؤقت، وتشرف فرنسا من خلال هذه المعاهدة على تسيير الشؤون الخارجية وتولي زمام الدفاع.

<sup>1</sup> Victor Demontès, Op.cit ,pp57-59.

<sup>2</sup> H. Duveyrier, La Tunisie, Libraire Hachette, Paris, 1881, PP 23-24.

<sup>3</sup> معاهدة البارود في 12 ماي 1881، تمكنت القوات الفرنسية من محاصرة قصر الباي وتم عرض نص البارود على محمد الصادق من قبل الجنرال "بريار" والفنصل "روستان" ومكان على الباي سوى الخضوع ويوقع على المعاهدة خاصة بعد التهديدات التي طالته من فرنسا التي تنوي خلعها وتعين أخيه محله. تحتوي على 10 بنود. ينظر: نيقولا زيادة، تونس عهد الحماية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص 101.

كان لتونسيين رأي آخر واعتبروا التوقيع على هذه المعاهدة هو في حد ذاته خيانة وثاروا في وجه الإدارة الفرنسية والباي معا، وقاد أهل الجنوب ثورة وصلت حتى الساحل الجنوبي وشكلت تهديدا للكيان الفرنسي في المنطقة.

في 08 يونيو 1883، وقع الباي على معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة المرسى<sup>1</sup> وهي معاهدة مكملة لمعاهدة البارود، هدفت من خلالها الإدارة الفرنسية إلى توسيع اختصاصات<sup>2</sup> الدولة الحامية<sup>3</sup>، وأصبحت حكومة الباي شرفية فقط. سنت الإدارة قانونا سنة 1884 يقضي بتوسع دائرة مهام المقيم العام ليشرف على:

1- رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح.

2- رئاسة المجلس الكبير.

3- يستطيع بنفوذه تنصيب وعزل الباي إن تلقى أوامر من الحكومة الفرنسية.<sup>4</sup>

استحدثت الإدارة العديد من المناصب السامية سنة 1883 مثل منصب الكاتب العام الذي أسندت له مهمة تنسيق شؤون الإدارة التونسية ومراقبة سيرها، وفي نفس السنة تأسست مصالح كبرى مثل المالية والصحة والأشغال العمومية والدفتر الخانة الذي تأسس سنة 1885، أوكلت مهمة تسييره لمجلس ضم قضاة تونسيون وفرنسيون تولوا تسجيل الأملاك العقارية.<sup>5</sup>

أنشأت الإدارة الفرنسية داخل كل قطر مراكز مراقبة مدنية مهمتها مراقبة عمل النواب المحليون بصفة خاصة والسكان بصفة عامة، وصل عددها إلى 13 مركز يسيره 13 مراقب مدني يساعدهم "القايد" وملازمين وجامعي الضرائب في أداء مهامهم، والمتمثلة في تطبيق القوانين ويؤدي المراقب المدني مهام نائب القنصل أي ضابط الحالة المدنية، وتمركزت كلها في الجهة الشمالية أما الجزء الجنوبي من البلاد فأوكلت مهمة المراقبة للإدارة العسكرية.

تواجدت البلديات في المراكز المهمة فقط، وتكون المجلس البلدي من الأوروبيين والمحليين يتأهله إداري من السكان المحليين يساعده عضو أو اثنين من النواب الفرنسيين مسؤولين عن الشؤون اليومية، أما في المراكز الأقل أهمية تسيير من قبل لجنة البلدية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سعت فرنسا الى ايقاد الباي سلطته أمام المقيم العام كامبون وذلك من خلال توقيع معاهدة في 8 جوان 1883 تم من خلال احكام القبضة على تونس، ينظر: راغب السرجاني، قصة تونس من بداية الثورة 2011، دار الأعلام، مصر، 2011، ص22.

<sup>2</sup> صالح عقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، ط6، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993، ص 194.

<sup>3</sup> خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939، دار كرادة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 26.

<sup>4</sup> خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ. الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 35.

<sup>5</sup> حسن حسين عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس: مختصر مدرسي يشمل ذكر الحوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمن الحاضر ط2، دار الكتب ع. ش، تونس، 1962، ص 180

<sup>6</sup> L'abbé G Dervin, L'Afrique du nord –La Tunisie-, Imprimerie Henri Villers, 1905, p 22.

يساعد المقيم العام في أداء مهامه مجلس استشاري يناقش كل أمور المستعمرة، يضم داخل أروقته مكاتب غرف التجارة ل: تونس، بنزرت، سوسة و صفاقس ورؤساء كل الجمعيات الفلاحية المعترف بها و المندوبون المنتخبين، بحيث يعقد المجلس مؤتمرين خلال السنة الواحدة دورهما استشاري بحث، يحدد جدول أعمال اجتماعاته المقيم العام وفقا لتعليمات وزير الخارجية. بفضل هذا المجلس تمكنت فرنسا خلال 20 سنة من تحقيق تقدم كبير فبالإضافة إلى إرساء الأمن وحماية ممتلكات السكان داخل تونس ارتفع مؤشر الرفاهية ورافقه إنفاق حكومي على الأشغال العامة، واستثمر المستوطنون رؤوس أموال كبيرة في عدة مجالات مثل الزراعة وغيرها من الأعمال.<sup>1</sup>

## 2.1.2. الوضع السياسي:

سبق تأسيس الأحزاب الوطنية التونسية التي عرفت بنشاطها القوي في وجه نظام الحماية الفرنسي في القرن التاسع عشر بوادر أولى تمثلت فيما يلي:

### • النازلة التونسية (2-3 أبريل 1885):

تمثل النازلة التونسية أول تحرك ذو طبعة سياسية لنخبة التونسية ضد الهيمنة الاستعمارية، ففي 1885 احتج كبار الشخصيات التونسية بقيادة محمد بن عثمان السنوسي على منح امتياز استغلال المياه التونسية لشركة فرنسية، مما أدى إلى إلغاء الامتياز التونسي الذي لا يزال ساري المفعول لمدة 18 سنة، رفض الأعضاء المسلمون في المجلس البلدي مناقشة المشروع ووقعوا على استقالة جماعية، وتحت قيادة وتنظيم الأعيان توجه موكب متكون من ألفين إلى ثلاثة آلاف شخص إلى المرسي بغية تسليم شكواهم إلى الباي، وكردة فعل قرر المقيم العام اتخاذ عقوبات قاسية ضدهم وقام بترحيل إدارة الأوقاف إلى منطقة الكاف، واعتقل شيخان من الأعيان بقابس، وشيخ المدينة وعدد من كبار المسؤولين وتم فصلهم باعتبارهم متعصبين ومعادين لنظام الحماية.<sup>2</sup>

### • حركة الشباب التونسي 1906-1912:

قبل التطرق إلى الحركة يجب أن نجيب على السؤال التالي: ماهي جذور حركة الشباب التونسي؟ في سنة 1870، قام الباي خير الدين بإدخال مجموعة من الإصلاحات على ميدان التعليم ووضع حجر الأساس لمدرسة سميت ب المدرسة "الصادقية"<sup>3</sup>، هدَفَ من خلالها لإعداد وتكوين شباب قادرين على تقلد المهن الإدارية ووضع تحت تصرفها أراضي الحبوس كمورد مالي خاص بها، ضمت في بداياتها 150 طالب

<sup>1</sup> L'abbé G Dervin, Op.cit., pp 23-24.

<sup>2</sup> عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 109.

<sup>3</sup> محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجودية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص

يدرسون بها لمدة سبع سنوات ثم يبعثون لاستكمال دراستهم في فرنسا وبالفعل كونت الإطارات الأوائل الذين قادوا الحركة الوطنية في بداياتها.<sup>1</sup>

وإذا أردنا وضع تعريف لحركة الشباب التونسي في حركة سياسية طالبت بالإصلاح تزعمها كل من البشير صفر<sup>2</sup> ومجموعة من الشبان المتشبعين بالفكر الغربي وكذلك المحافظين من جامعة الزيتونة تأسست سنة 1896 وهدفت إلى القيام بهضة في جميع المجالات.

في 24 مارس 1906 تقدم بشير صفر بمداخلة في افتتاح إحدى الجمعيات ضمنها مجموعة من المشاكل والتظلمات إلى المقيم العام ستيفان يشون "Stephan Pichon" بعدما أعرب عن أسفه بان الجمعيات لم يعد لها موارد مالية كافية وأرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها:<sup>3</sup>

1- انحطاط تجارة وصناعة السكان الأصليين.

2- الفقر الذي تعاني منه القوى العاملة المحلية في الأعمال العامة والخاصة.

3- مصادرة أراضي التونسيين ومنحها للمعمرين.

واقترح جملة من الحلول هي كالتالي:

1- فتح مجال التعليم الصناعي والتجاري والزراعي الذي يعطي إلى حد كبير لسكان الأصليين التدريب الفعال لهم وحماية القوى العاملة المحلية.

2- إنعاش الصناعة المحلية عبر مجموعة من التدابير (تخفيض الضريبة الجمركية).

3- المحافظة على ممتلكات الشعوب الأصلية (وضع حد لعملية مصادرة الأراضي والممتلكات العقارية).

وصرح بأن هذه المقترحات ستساعد حتما في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية للمجتمع التونسي.

اختلفت المواقف الفرنسية بين رافضة ومتحفظة، أما المقيم العام تعامل معها بدبلوماسية وأكد قلقه إزاء هذه المشاكل وأبدى عزمه على تحسين حال السكان الأصليين من خلال المعاملة العادلة.<sup>4</sup> أما بالنسبة

<sup>1</sup> Charles André -julien, Colon français et Jeune-Tunisien (1882-1912), **Revue française d'outre-mer**, tome 54, N194-197, France,1967, pp109-110.

<sup>2</sup> من مواليد 27 فبراير 1865 بمدينة تونس ، من أصل تركي ، عمل والده في الجانب العسكرية ، درس في المدرس الصادقية وترك أثرا طبيا لدى أساتذته بتفوقه ، أتم دراسته الثانوية بباريس بمعهد " سان لويس " ، أسس مع مجموعة من أصدقائه الجمعية الخلدونية سنة 1896 ، التي ألقى فيها محاضرات حول الإسلام ومراحل ظهوره وانتشاره ، بدأ عمله السياسي بالمطالبة بالإصلاح منذ سنة 1906 ، ليعين بعد ذلك واليا على منطقة سوسة سنة 1908 ، له العديد من المؤلفات أهمها: مفتاح التاريخ ، أصيب بمرض العضال أواسط شهر أفريل سنة 1917 لتدركه المنية بعد عملية جراحية غير ناجحة في نفس السنة. ينظر: الصادق زمري، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص ص 121--123.

<sup>3</sup> شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير – القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، طيب المهدي، حبيب الشطي، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1976، ص 88.

<sup>4</sup> Charles André-Julien, Op.cit, P 123.

للكلون قوبلت هذه الأفكار بالرفض وظهر ذلك من خلال مقالات في جريدة "La Tunisie Française"، فكل إصلاح يخص الأهالي يمثل تهديدا صريحا لتواجدهم في المنطقة.<sup>1</sup>

حقق الشبان التونسيون صيتا واسعا داخل تونس وخارجها وحتى في الفرنسية، بحيث وجهت لهم دعوة لحضور المؤتمر الاستعماري في 05-09 سبتمبر 1906، حضره رئيس الجمعية الخلدونية محمد لصرم<sup>2</sup>، وقدم في مداخلته أربع عشر تقريرا معالجا فيها مختلف المشاكل التي يعاني منها التونسيون، وحث الإدارة الفرنسية لإيجاد سبل تقارب بين العرقين الفرنسي والعربي التونسي. واقترح مجموعة من الحلول لتجاوز هذه المشاكل:

- 1- إيجاد هيئة تتكفل بحل مشاكل التونسيين والدفاع عن مصالحهم.
  - 2- فتح مجال التعليم الصناعي أمام التونسيين في مختلف التخصصات وإعطائهم مقاعد أكثر في المدارس المهنية، ومنح لدراسة في الخارج مثلهم مثل الفرنسيين.
  - 3- منح التونسيين المتعلمين الضوء الأخضر لتقلد مناصب إدارية وإشراكهم في تسيير بلادهم.<sup>3</sup>
- نظم الشباب صفوفهم في حزب سمي "بالحزب التقدمي" سنة 1907، ونشروا اعتبارا من تاريخ 07 فبراير 1907 أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية أطلق عليها "التونسي" "Le Tunisien" استمرت حتى سنة 1912، عُرضَ في أول أعدادها برنامج الحزب، إذ بدا البرنامج الاقتصادي خجولا نوعا ما واقتصر على المطالبة باسترجاع التونسيين أراضيهم وأراضي الدولة وكذلك إنشاء مراكز استيطان لسكان الأصليين واهتموا بمسألة تدريس الفتيات.<sup>4</sup>

تناولت الجريدة الجانب السياسي بشكل واضح ودقيق مما ورد في تقارير لصرم، بحيث دعت إلى إلغاء الأوامر التي تستبعد السكان الأصليين من المسابقات الإدارية، وحق الشعوب الأصلية بإسماع صوتها في مجلس منتخب، كانت هذه المشكلة مطروحة على مكتب المقيم العام لأن المجلس الاستشاري لم يكن يضم داخل أروقته العنصر الأهلي. وطالبوا بدستور خاص بهم، حاول المعمرون الوقوف أمام فكرة إدخال

<sup>1</sup> مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2008، ص 32.

<sup>2</sup> من مواليد مدينة القيروان سنة 1858، ينحدر من عائلة أصيلة معروفة بعلمائها وشغل أبنائها الوظائف السامية في الدولة الحسنية. ارتاد محمد الأصرم المدرسة الصادقية وجامع الزيتونة لحضور دروسهما، وأكمل دراسته بمعهد سان لويس بباريس، وبعد عودته مباشرة عُين معلما في المدرسة العلوية، وعمل كأستاذ محاضر في الجمعية الخلدونية لمدة 30 سنة، بدأ نشاطه السياسي من بوابة حركة الشباب التونسي وحضر المؤتمر الاستعماري سنة 1906. في 1925 أصيب بمرض العضال وتوفي متأثرا به في نفس السنة. ينظر: الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص 177-179.

<sup>3</sup> نخبة من الأساتذة، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 69.

<sup>4</sup> علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تع عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 137.

العنصر الأهلي للمجلس الاستشاري عبر العديد من الممثلين مثل النائب دو كارنيار " De carnier " الذي حاول إفشال ذلك.

حمل مرسوم 02 فبراير 1907 مستجدات، إذ أصبح المجلس يضم 39 عضو منتخب فرنسي، 16 عضو من السكان الأصليين يعينهم المقيم العام من الموالين للإدارة الفرنسية وعنصر واحد إسرائيلي. قد أعرب باش حانبة<sup>1</sup> عن غضبه واعتبر أن هذا المرسوم لا يحمل أي جديد لان النخبة ما زالت مستبعدة من المسؤولية الإدارية<sup>2</sup>. واتهم الإدارة الفرنسية باختيار الموالين لها والذين يمررون مشاريعها الاستيطانية. قامت الإدارة الفرنسية بقمع أي تلميح للاستقلال داخل المجلس وفي سنة 1910، ارتفعت حدة النقاشات واتخذت الطابع العدواني بحيث ألزمت المقيم العام ألابتيت "Alapetit" بتقسيم المجلس إلى قسمين وتنكرت لمطالب الوفد الذي يمثل التونسيين لأن أحست في مطالبهم خطر وتظاهرت بإدخال إصلاحات تعدها وفق مخطط الحكومة، وتبقى متحكمة في الوضع داخل تونس، ومن هذه الإصلاحات إنشاء غرفة الخدمات الاقتصادية للسكان الأصليين، وهي مؤسسة إدارية ضيقة تؤكد إشراف الإدارة الفرنسية على أنشطة التونسيين.<sup>3</sup>

أبدت حركة الشباب التونسي الممثلة في الحزب التقدمي موقفها الحاسم في العديد من الأحداث منها:  
1- حادثة الزلاج: نددت الحركة على إثر هذه الأحداث بعدما إقدام الإدارة الفرنسية على تسجيل أراضي مقبرة الزلاج في 07 فيفري 1911 وهذا الأمر الذي تنكرت له الحركة والشعب التونسي وعد انتهاك لحرمة الدين الإسلامي، فحاول الأهالي اعتراض ممثلي الإدارة الفرنسية، ووقعت مشادات واشتباكات أدت إلى مقتل العديد من الأشخاص وجرح: 410 شخص تونسي و7 إيطاليين و3 جنود فرنسيين، أصدرت الإدارة الفرنسية عقب هذه الأحداث قرار بمنع التجوال وحظر الاجتماعات.<sup>4</sup>

2- حادثة الترامواي: ساند الحزب عمال الترامواي في احتجاجهم يوم 9 فيفري 1912 على إثر حادث مميت بعدما دهس الترام الذي يسوقه إيطالي طفل يبلغ من العمر 08 سنوات، قام الشعب التونسي بمقاطعة

<sup>1</sup> من مواليد سنة 1876 ، ينحدر من أسرة تركية عريقة من سكان الأناضول ، شغل جده رئيسا لجند الأتراك ، درس علي باش حانبة في المدرسة الصادقية ، وكان من بين التلاميذ المتفوقين ، أكمل دراسته في ميدان الحقوق وتحصل على إجازة فيه ، كانت تهدف هذه الشخصية مثلها مثل كل الشخصيات الغيرة على وطنها إلى النهوض بها في جميع المجالات ، أسس علي باش حانبة جمعية سميت بقدماء الصادقية ، ثم دخل غمار السياسة من بوابة حركة الشباب التونسي و الحزب التقدمي بحيث شغل مدير تحرير جريدتها التونسي Le Tunisien ، وبعد أحداث الترامواي وجهت الإدارة الفرنسية سخطها على حركة الشباب التونسي و اعتبرت رجالها محرضين وصادرت جريدتهم وطردت عمالها من بينهم علي باش حانبة ، اختار علي باش حانبة تركيا واستقر في اسطنبول ، وفي سنة 1918 أصيب بحى خطيرة لم يستطع مقاومتها فأدركته المنية . ينظر: الصادق الزملي ، المرجع السابق، ص 141-160.

<sup>2</sup> Charles André –Julien, Op.cit, P 131.

<sup>3</sup> André Duran-Angliviel, Ce que la Tunisie demande à la France, Jouve Egie édition, Paris, 1921, PP 30-32.

<sup>4</sup> نجاة عبو، محطة في مسار حركة تونس الفتاة ونضاله الوطني 1907-1912، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 30، 2015، ص

عربات ترنفاي " ترام"، واغتتم عمال الترامواي الفرصة للمطالبة ب:

• المساواة بين العمال كافة دون أي تمييز.

• طرد العمال الإيطاليين وإحلال محلهم العمال التونسيين.

• احترام الركاب التونسيين.

• تخفيض السرعة في الأحياء.

• تحسين الحالة الاجتماعية للعمال التونسيين.

دامت المقاطعة ثلاث أشهر، وحملت الإدارة زعماء الحزب التقدمي المسؤولية الكاملة في تحريض الشعب التونسي، وأصدرت قرار 13 مارس 1912 يقضي باعتقالهم ونفيهم خارج البلاد: نفي الأستاذ علي باش حانمبة إلى تركيا، وعبد العزيز الثعالبي والأستاذ نعمان إلى الجزائر والشاذلي درغووث إلى الجنوب والزمري إلى الكاف.<sup>1</sup>

اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914-1918 وشارك الشعب التونسي كسائر المستعمرات الفرنسية إلى جانب الاستعمار الفرنسي ووعده الإدارة الفرنسية بالاستقلال، توفي في خضم هذه الحرب 40 ألف شخص، ولما انتهت تنكرت فرنسا لوعودها وتمسكت بتونس كمستعمرة وجعلتها كقاعدة خلفية تنعش الاقتصاد الفرنسي المدمر كليا.

على إثر ذلك مباشرة انعقد المؤتمر التونسي- الجزائري تحت إشراف مجموعة من المناضلين من أمثال: صالح الشريف ومحمد باش حانمبة ومحمد الأخضر بن الحسين ومحمد البشير (عن تونس) ومحمد مزيان التلمساني، محمد ديراز الجازي، حمدان بن علي الجزائري (عن الجزائر)، عقد هذا المؤتمر في جنيف وقدم رسالة قوية إلى مؤتمر جمعية الأمم المتحدة عام 1918، تضمنت إستقلال تونس والجزائر، وأرسل أعضاء المؤتمر برفقة يوم 02-01-1919 إلى ويلسن يطالبونه فيها بحق الشعبين الجزائري والتونسي في تقرير مصيرهما.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نجاة عبو، المرجع السابق، ص 149.

<sup>2</sup> محمد صالح جراد المطوي، تونس في جهادها أو مذكرات مبعد سياسي، مطبعة الإتحاد، تونس، 1936، ص ص 53-55.

## 2.2 الوضع الاقتصادي:

## 1.2.2 الزراعة:

## • مصادرة الأراضي الزراعية:

بدأ الاستحواذ الأوروبي الفرنسي على العقارات والملكيات الكبيرة قبل إنشاء تونس، وبدل على ذلك اشتراء مؤسسات من مرسيليا التي يديرها كبار الأثرياء الفرنسيين لمنطقة "أنفيدا" من الوزير خير الدين، ومثلت هذه العملية أحد أسباب تأسيس الحماية الفرنسية على تونس.

في سنة 1885، أدخل المقيم العام "Cambon" صيغة تسجيل جديدة للأراضي سميت بـ "Torrens" والتي من خلالها يتم البحث عن المالك الحقيقي للأرض وحصر تسجيل هذه الأرض المملوكة في السجل العقاري، وهنا يصبح المالك ملزم على دفع الضرائب مقابل حيازته على ملكية الأرض، وبعد ذلك وجهت أنظارها نحو الحبوب فوضعها في الإيجار الدائم<sup>1</sup>، واستمر الاستعمار الفرنسي في عملية الاستلاء على الأراضي الكبيرة، وجعل المناطق النائية في صفاقس سنة 1892 مزارع لأشجار الزيتون وجعل الجهة الشمالية حقول لزراعة الحبوب.<sup>2</sup>

في مطلع سنة 1903، شجعت الدولة الاستعمارية الاستيطان الفرنسي من خلال منح أراضي تبلغ مساحتها 10 هكتار في سهول الشمال، وقروض مالية كبيرة تسدد وفق أقساط تمتد مدى الحياة، وكل هذا على حساب الفلاح التونسي الذي زادت هذه السياسة فقرا وهجر أرضه ودفعته للعمل كخماس لدى الكولون، وتم الاستلاء في مطلع 1913 على 55 ألف هكتار.<sup>3</sup>

• المحاصيل الزراعية: تنوعت المحاصيل الزراعية التي امتنها الكولون والاهالي وقسمت على حسب أشهر السنة تشير المفكرة الفلاحية لسنة 1916 إلى:

شهر جانفي: يتم إتمام البذر وتنقية زرع القمح والشعير وال فول و زرع القرفالة والكتان وغراسة الأشجار المثمرة: كالخوخ والبرتقال واللوز والمشمش، أما فيما يخص الخضر: يزرع الكرنب والسلط والسبانخ.

شهر فبراير: تزرع الفصبة فوق أراضي المجهزة، وتغرس أشجار الزيتون والعنب، أما فيما يخص الخضر: يزرع المعدنوس والجلبانة والفيجل.

شهر مارس و أفريل: يتم تنقية المزروعات ويزرع البذنجان والقرع والبطيخ.

شهر ماي: تحضر لوازم الحصاد ويجمع الفول ويشرع الفلاح في اقتطاف اللوز ويكمل سقي الأشجار المثمرة ذات القلوب.

<sup>1</sup> René Gallissot, L'économie L'Afrique du nord, presse universitaire de France, France, 1978, p 29

<sup>2</sup> بشرى الجوهري، شمال إفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط6، الإسكندرية، مصر، 1980، ص 157.

<sup>3</sup> نجلاء عز الدين، العالم العربي، تر: محمد عوض إبراهيم وآخرون، دار الحياء الكتب العربية، مصر، 1953، ص 393.

شهر جوان وجويلية: يتم حصد الحبوب قبل هربها.<sup>1</sup>  
 شهر أوت: يزرع الكرم الهندي، وتغرس الأشجار المنقولة مثل البرتقال وتسقى الزياتين ويزرع البصل والكرنب والسلائط.  
 شهر سبتمبر: تحضر الأراضي لغراسة الفصة، وتقطف الثمار ويتم تقليم شجيرات الزيتون الصغيرة ويجنى العنب، وتزرع اللوبيا والسبانخ.  
 شهر أكتوبر: يزرع الفول في خطوط بعيدة عن بعضها البعض ب 80 سم، ويستمر في زراعة اللوبيا.  
 شهر نوفمبر: يجب مباشرة عملية البذر دون انقطاع إذا كان المطر كافيا للحث ويزرع الحمص وتجمع غلة البرتقال والمندليينة.  
 شهر ديسمبر: تزرع جميع الأشجار المثمرة ويستكمل بذر الحبوب.<sup>2</sup>

## 2.2.2 الصناعات والحرف:

لم تختلف سياسة الاستعمار الفرنسي في مجال الصناعة عن مجال الزراعة، بحيث هدف الاستعمار للاستيلاء على الثروات الطبيعية للبلاد، وولى اهتمام كبير للصناعات الاستخراجية والتي احتكرتها أربع شركات كبرى: تمحورت حول استخراج مادة الفوسفات ( شركة قفصة لسكة الحديدية و الفوسفات بنسبة 65% من الانتاج الكلي لهذه المادة، شركة عين الكرمة، شركة جبل المظيلة وشركة الفوسفات ) أما مادة الحديد كانت من نصيب شركتين هما ( شركة الحويصة و شركة الدوارية ) ومادة الرصاص فاحتكرتها خمس شركات هي: ( شركة ديناوايا بنسبة 67%، الشركة الملكية الأستورية بنسبة 06% وشركة سيدي بوعوان بنسبة 10% وشركة المناجم المتحدة بنسبة 09% وشركة جبل الحلوف بنسبة 08%).  
 سيطرت شركتي العامة للملاحات صفاقس جيبوتي مدغشقر والشركة الملاحية للجنوب على استخراج مادة الملح أما فيما يخص الصناعات التحويلية فاقترنت على تصنيع المواد الغذائية ومواد البناء.<sup>3</sup>  
 إلى جانب هذه الصناعات الثقيلة نجد الأنشطة التونسية وهي مجموعة من الحرف التي عمل بها التونسيون:

• **حرفة صناعة الشاشية:** هي من أشهر وأعظم الصناعات التي لاقت رواجاً بين التونسيين وصل عدد العاملين

بها حوالي 40 ألف عامل وعاملة، عانت هذه الحرفة من التهميش ولم تقم الحكومة الفرنسية بحمايتها من المنافسة الأجنبية وراحت الإدارة الاستعمارية تغرقها، وذلك بإدخال المنتجات الأجنبية على الأسواق، وهذا للقضاء عليها، وتمر صناعة الشاشية بمراحل عديدة نذكر منها:

<sup>1</sup> إدارة مصالح الاقتصادية الأهلية، المفكرة الفلاحية 1334/1916 هـ، تونس، 1916، ص 06-18.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 20-28.

<sup>3</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي. دراسة اقتصادية واجتماعية، دار الصامد لنشر والتوزيع، تونس، 1989، ص 31-32.

- تسليم الشواش الصوف إلى الكباسة.
- بعد نسجه يسلم إلى الخياط لتفتل العقدة.<sup>1</sup>
- ثم يسلم إلى الباطن لتليسه.
- ثم إلى القفلة لتحسينها ثم على عمال يصنعون لها علامات داخلية.
- ثم على الصباغ ثم إلى النفاظ.
- حرفة صناعة البلغة: هي من الحرف المهمة يبلغ عدد العمال بها حوالي 50 ألف عامل، وانتشرت هذه الحرفة في ربوع المملكة التونسية، وتعرضت هي الأخرى للتميش من خلال المنافسة الخارجية، وإدخال المنتوجات الأجنبية للأسواق وإعفاءها من الرقابة الجمركية والضرائب.
- حرفة صناعة الخزف: انتشرت بشكل واسع قبيل الحرب العالمية الأولى، بحيث اهتم لأمرها التونسيون ولكنها عانت هي الأخرى من التهميش والمنافسة الأوروبية، فالإيطاليون والإسبان انتهجوا نفس تصميم الخزف العربي، ووردت أنماط مختلفة من الخزف من فرنسا وبلجيكا، وبعد الحرب العالمية الأولى، دخل الأسواق طواقم أواني فخارية مصنوعة في اليابان وتشيكوسلوفاكيا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 35.

<sup>2</sup> أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تع: حمادي ساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 181.

## • نشأة الحركة النقابية في العالم:

### 1. صراع الطبقات "البرجوازية والبروليتاريا:

تجمع الكتابات التاريخية إلى أن النقابات<sup>1</sup> جاءت نتيجة قيام الثورة الصناعية<sup>2</sup> في أوروبا أواخر القرن<sup>3</sup>18، ويقول أحد المنظرين الأوروبيين: "أن الحركة العمالية هي بمثابة صرخة رجل فقير تسببت الثورة الصناعية في تعاسته"، فبعد هذا الحدث الذي غير أوروبا جذريا و الذي انعكس على المجتمع الأوروبي الذي انقسم إلى طبقتين كبيرتين متعاديتين وهما طبقة البرجوازية التي تملك رأس المال و وسائل الإنتاج وطبقة البروليتاريا<sup>4</sup> وهي العمالية<sup>5</sup>، بفضل متطلبات الثورة الصناعية و المجتمع الأوروبي أنداك حقق البرجوازيون نجاحا كبيرا في المجال الصناعي وتضاعفت ثروتهم ولعبوا دورا مهم في التاريخ بعدما ظفروا بالسلطة، ودمروا كل العلاقات الاجتماعية الإقطاعية القديمة وأبقوا على علاقة الإنسان بالإنسان القائمة على المصلحة البحتة، وبقدر ما نمت البرجوازية أو الرأسمالية نمت بالموازاة طبقة البروليتاريا أو العمال وهي الطبقة التي لا تعيش إلا إذا وجدت عملا أي تباع مجهودها العضلي لخدمة الطبقة البرجوازية بمقابل مادي<sup>6</sup>، ولكنهم تصادفوا مع جملة من المشاكل منها مستجدات الثورة الصناعية وهي الآلة التي حلت محلهم ودفعتهم للبطالة أو أصبحوا ملحقا للآلة وهذا ما تسبب في تدني الأجور وزيادة ساعات العمل التي وصلت إلى 16 ساعة، وذكر فريدريك انجلز Friedrich Engels<sup>7</sup> في كتابه البيان الشيوعي: "أن البروليتاريا تطورت عبر مجموعة من المراحل فنضالها في البدايات كان فرديا، ثم تطور إلى النضال عمال في نشاط معين ثم

<sup>1</sup>النقابة: جمعية تتشكل لأغراض المساومة بشأن شروط ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والاتجاه إلى العمل السياسي في بعض الحالات المعينة.

النقابية: مذهب تغييري جذري يستهدف التغيير في المجتمع عن طريق استيلاء وسيطرة العمال على وسائل الإنتاج بحيث تصبح المصانع والوحدات تحت إدارة مجالس عمالية نقابية وترتبط هذه المجالس ببعضها البعض عن طريق اتحاد ينسق فيما بينها. واتبعت العديد من المناهج للسيطرة وإسماع صوتها من بينها الإضراب العام. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص ص 604-605.

<sup>2</sup> يمكن تعريف الثورة الصناعية بأنها تغيير أساسي أو سلسلة من التغييرات الأساسية في طرق الصناعة نقلت الجماهير من الحرف الزراعية الموروثة إلى الأساليب جديدة في العمل والسفر والمعيشة، بحيث شمل التصنيع جميع هذه النواحي تقريبا ولهذه الثورة مظاهر عدة: اختراع المكائن، ازدياد سرعة إنتاج الفحم، توسع النقل، استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة. ينظر: كارلتون. ج. ه. هيز، الثورة الصناعية، تع أحمد عبد الباقي، مطبعة العياني، بغداد، 1950، ص 12.

<sup>3</sup> عزيز خثير، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير، مدارات تاريخية، المجلد الأول، العدد 03، 2019، ص 250.

<sup>4</sup> في النظرية الاشتراكية: طبقة العمال الخاضعين للاستغلال، الذين يعيشون من أجورهم ويعتمدون في وجودهم على عملهم، هذه الطبقة خلقت بعد انهيار النظام الإقطاعي وأرغمت على بيع عملها في المراكز الصناعية الجديدة، ينظر: محمد، أفاق مغربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلبي، الجزائر، 2009، ص 92.

<sup>5</sup> بومقورة نعيم، الحركة النقابية كظاهرة اجتماعية: مقاربة تاريخية سوسيولوجية، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 01، 2012، ص 03.

<sup>6</sup> ماركس-انجلز، في الحركة النقابية، تر: طلال الحسيني، صونيا الخوري، دار الطليعة لطباعة والنشر، لبنان، 1975، ص 4.

<sup>7</sup> من مواليد 28 نوفمبر 1820 بمنطقة راين لاند الواقعة شمال نهر الراين، ينحدر من عائلة ثرية على مر ثمانية أجيال تمتلك العديد من المصانع، كان فيلسوفا ورجل صناعة ألماني اشتهر بكتاباتاته الناقدة منذ سن مبكر كتب لإحدى صحف هامبورغ وكانت عناوين مقالاته في هذه الجريدة "رسائل من فوبرتال" سنة 1839، اهتم بشكل كبير بالطبقة العاملة وتنبأ بقوتها وله العديد من الكتب حولها من أهمها: "حالة الطبقة العاملة"

إلى نضال فرع صناعي في منطقة واحدة ضد البرجوازي الذي يستغلهم مباشرة"<sup>1</sup>.  
 لم تستهدف هجومات العمال العلاقات بين رب العمل و العامل بل شملت إلى تدمير وسائل الإنتاج من  
 ماكينات وإضرار النار في المصانع وسعوا من هذه الأعمال إلى إعادة موقعهم المفقود.  
 احتوت الحركة الشيوعية النضال العمالي، ونظرت له فساندتهم وهدفت إلى تحويل رأس المال إلى ملكية  
 تخص الجميع في المجتمع، وهذا التحول هو فقط التحول الذي يجعل الملكية تفقد طابعها الطبقي، والهدف  
 من هذا ليس تجريد الطبقة البرجوازية من مكانتها بل يمكن لها البقاء على رأس المصانع ولكن دون سياستها  
 العنصرية القائمة على مبدأ الاستبعاد والتي يحيا فيها العامل إلا لتنمية رأس المال فقط دون الاستفادة منه.  
 مثلت مطالب الشيوعية بالنسبة للبرجوازية تهديدا صريحا لها بحيث تعتبرها إلغاء لشخصيتها الفردية  
 وتحد من حريتها المطلقة، ومرحلة أولية لزوال البرجوازية وانتصار للبروليتاريا.  
 لم تقتصر أهداف الشيوعية على انتزاع الملكية فقط بل عملت على اقتراح اصلاحات من شأنها تحسين  
 حالة المجتمع:

1. انتزاع الملكية العقارية واستبدالها بالريع العقاري.
  2. إلغاء قانون الوراثة.
  3. الإكثار من المصانع وأدوات الإنتاج ولكن تكون بيد الدولة.
  4. استصلاح الأراضي الزراعية وتحسينها.
  5. التوفيق بين العمل الزراعي والصناعي وإزالة الفروق بين الريف والمدينة.<sup>2</sup>
2. نشأة الحركة النقابية في بريطانيا:

تسببت الثورة الصناعية في تحطيم المجتمع البريطاني خاصة والأوروبي عامة ،ففي هذه الفترة شهدت  
 بريطانيا هجرة غير متناهية من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في المصانع الكبرى ،مما شكل ضغطا على  
 المدن التي ارتفعت فيها نسبة السكان بشكل كبير ففي مدينة نوريتش ارتفع عدد السكان من 18 ألف إلى 62  
 ألف نسمة ومدينة ليفربول وصل عدد ساكنها إلى أكثر من 200 ألف نسمة، شُيدت المساكن بمحاذات  
 المصانع و المناجم مقسمة إلى غرف يفوق ساكنها 10 أشخاص في الغرفة الواحدة ،اتصفت هذه الغرف  
 بافتقارها لأبسط وسائل العيش مثل دورات المياه، لقد ساءت الحياة في المدن مقارنة بالقرون السابقة.<sup>3</sup>

في إنجلترا" تشارك مع كارل ماركس في جملة من المؤلفات منها: المنيفستو الشيوعي أو البيان الشيوعي توفي في 5 أوت 1895 بلندن. ينظر إلى:  
 تيريل كارفر، انجلز مقدمة قصيرة، تر: صافية مختار، دار الهنداوي سي أي سي، 2017، ص 13. ينظر كذلك

Encyclopedia Britannica online, Fredrick Angeles, 24/01/2021-16:24, www. Encyclopedia Britannica.com.

<sup>1</sup>Karl Marx, Frédéric Engels, Manifeste du parti communiste, ère Nouellu 09, Rue Dauboutou,09 Paris, p 10.

<sup>2</sup>Ibid., P19.

<sup>3</sup>فرانك تاغنهاوم، نظرات في مستقبل الحركة العمالية، تر: راشد البراوي، المطبعة العالمية لنشر والتوزيع، القاهرة، 1963 ص 33.

كتب فريدريك انجلز في كتابه "أوضاع الطبقة العاملة في إنجلترا" عن الحالة السيئة التي وصل إليها العمال فقال: "كان تسكين العمال يتم وكأنه اختبار لأي مساحة أضيق أن يتحرك فيها البشر وبأي كمية محدودة من الهواء يمكنهم التنفس" وتنبأ الكاتب إلى ثورة ستغير كل الموازين بعدها وتكون قوية إذا ما قورنت بالثورة الفرنسية، قصد الكاتب ثورة العمال المضطهدين ضد ملاك المصانع التي ستأطرها الحركات النقابية بمختلف أشكالها.<sup>1</sup>

إن البدايات الأولى للحركة النقابية كان على شكل نوادي للصدقة **The Friendly Clubs** يجتمع من خلالها العمال لمناقشة المشاكل الاجتماعية ولجمع التبرعات بغية مساعدة المرضى والأعضاء الذين يعانون البطالة، ثم تطورت لمناقشة المشاكل التي تصادف العمال مثل انخفاض الأجور وساعات العمل.<sup>2</sup> ثم بعدها ظهر ما يسمى الاتحادات المهنية في النصف الأول من القرن 18، وبالتحديد سنة 1720 من بوابة عمال مهنة الخياطة الذين وصل عددهم إلى 7 آلاف عامل قرروا تأسيس جمعية الغاية منها المطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعة واحدة من العمل يوميا.

إلى جانب الاتحادات المهنية ظهر ما يسمى بالنقابة والتي تميزت بكونها مؤقتة في البدايات ثم تطورت إلى صفة الاستمرارية وحاولت البحث عن ظروف أحسن للعامل البريطاني والتخلص من السياسة العنصرية لأرباب العمل القائمة على المتاجرة في مجهود العامل.<sup>3</sup>

وكردة فعل على تكوين الاتحادات المهنية والنقابات أصدر قانون عام 1799 وقانون سنة 1800 يقضي منع كل تجمع عمالي يطالب بتحسين أوضاع العمل لأنه يعتبر مؤامرة على حرية العمل والصناعة والتجارة فيبيح للقوة العمومية حق التدخل لفضه.<sup>4</sup>

رأى بعض الاقتصاديين من أمثال "فرانسيس بلاس" أن نقطة الدفاع عن الأجور لا تجدي نفعا ولن تحقق فيما النقابات أي تقدم لأن هذه النقطة مرتبطة بقوانين اقتصادية وهي تتعلق كذلك بهامش الربح للمصانع ويلزم على العمال الرجوع إلى النوادي الحرفية لتحقيق أهداف أكثر، ويجب على الدولة اتباع سياسة تحديد النسل وكتحليل لهذه النقطة هي جد مهمة بحيث ستقلل من النمو الديموغرافي الذي سينقص من المزاحمة العمالية على العمل ويصبح ملاك المصانع الصغرى والكبرى بحاجة إلى اليد العاملة مما يرغمه على المحافظة عليها والاهتمام بها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جون هيرست، أوروبا التاريخ الوجيز، تر: محمود معي الدين، ط1، دار الشروق لنشر، القاهرة، 2018، ص 217-218.

<sup>2</sup> ج.د.ه.كول، الحركة النقابية، تر: سيد حسن محمود، الدار القومية للطباعة والنشر، مجموعة اخترنا لك، عدد 143، ص 07

<sup>3</sup> محمد مسيكة، الحركة النقابية في دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب 1989-2011، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014، ص 26.

<sup>4</sup> سلاطينة عمر، الحركة النقابية الإفريقية وظروف ممارسة الحق النقابي، رسالة الماجستير في القانون فرع المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 12.

<sup>5</sup> ج.د.ه.كول، المرجع السابق، ص 09.

عُد قانون حظر التجمعات العمالية بالقانون الشنيع في إنجلترا ويهدف إلى غاية وحيدة وهي تقييد حرية العمال ومنح السلطة المطلقة لأرباب العمل في التحكم في ظروف العمل وساعاته والأجور وشدت الحركات العمالية إضرابات ضده شلت الحركة الاقتصادية و الصناعية في البلاد مثل: إضراب\*<sup>1</sup> عمال المناجم وعمال الحديد سنة 1810، إضراب النساجين الاسكتلنديين سنة 1812، مسيرة عمال صناعة البطانيات في شوارع مانشستر سنة 1817، إضراب مغازل في منطقة لانكشير سنة 1818، في خضم الحركة الاضرابية ظهرت نقابات عمالية جديدة مثل: نقابة عمال الطباعة كاليو برانتر Calio printers، تأسيس اتحاد عمال النجارة في مقاطعة برينستون سنة 1808، نقابة صناعة الورق، نقابة عمال الحديد أيرون فاو ندرز التي تشكلت سنة 1809 ونقابة صناع البراميل سنة 1818.

بفعل الترابط الوثيق بين معظم النقابات العمالية قاد الصحفي فرنسيس يليس حملة ضد قانون منع التجمعات العمالية، شملت هذه الحملة أرجاء بريطانيا وبالفعل أتت بنتيجة فسرعان ما تراجع البرلمان البريطاني عن قراره وأبطل مفعوله سنة 1824، وبفعل هذا الانتصار العمالي النقابي تأسست مجموعة من النقابات مثل: نقابة صناع الآلات البخارية سنة 1824، ثم قام جون غاست John Gast بتأسيس تنظيم لعمال الخشب سماه "هرقل" سنة 1824، والإتحاد العام للنجارين سنة 1827.<sup>2</sup>

دخل الاقتصاد البريطاني سنة 1826 في ركود حاد حاول على إثره أرباب العمل التخفيض من الأجور مع الإبقاء على ساعات العمل كما كانت من قبل، دخل العمال مرة أخرى في إضراب تنديدا لذلك وسرعان ما اتخذ الإضراب الطابع الثوري العنيف مما استلزم استنجد أرباب العمل بالقوات لكسر هذه الإضرابات والنقابة معا. شهدت الحركة العمالية قمع رهيب ووصل إلى حد النفي و الإعدام نذكر مثالين على ذلك: إعدام منظم الإضراب الذي قام به عمال الحديد في منطقة ويلز سنة 1831 "بيندرين" بتهمة التمرد وتكوين جماعة مسلحة، ونفي المخطط للعمليات التخريبية التي قام بها عمال المغازل "توماس هونت" Thomas Hunt خارج بريطانيا لمدة 7 سنوات.<sup>3</sup>

أوردت الجريدة البريطانية *The Poor Man's gardian* لسان حال الطبقة العمالية الإنجليزية في عددها الصادر 2 أوت سنة 1834 مقال حول العلاقة بين البرجوازيين والطبقة العاملة وكمية الكره والحقد الموجودة بينهما فيقول الكاتب: "ليس من الضروري القضاء على الطبقة الأرستقراطية لتحسين الأحوال بل يجب

<sup>1</sup> الإضراب هو لفتة عفوية أو منظملة لأشخاص يريدون تحرير أنفسهم كليا أو جزئيا من العبودية، يأمل من خاله العمال في رفع النقل وكسر تلك الشوائب المقيدة لحياتهم محاولين تحسينها، الإضراب هو حركة فك الارتباط بالمشروع الرأسمالي والالتزام بطريق التحرير الكامل. ينظر:

Guy Thorel, *la grève, fondement syndicalisme*, *Esprit*, N143, Mars 1948, pp 392-393.

<sup>2</sup> نور سعدي عيسى، الحركة العمالية والنقابية في بريطانيا - دراسة تاريخية-، *مجلة كلية التربية للبنات*، المجلد 26 العدد 01، بغداد، 2015.

309.

<sup>3</sup> إين هونت، الحركة النقابية في بريطانيا تاريخ موجز، تر: ثريا الطاهر، الغد الاشتراكي، العدد 04، نيسان 2019، ص6.

على العمال محاربة أرباب العمل وأصحاب المصانع لأنهم هم السبب الوحيد في تعاسة العمال فهم دوما يرفعون ساعات العمل إلى أكثر من 15 ساعة<sup>1</sup>.

في مطلع الثلاثينيات من القرن 19 تم تأسيس النقابة العامة الموحدة الكبرى Grand National Consolidated Trade Union ضم حوالي 500 ألف منتسب حققت نتائج مرضية على صعيد مطالب العمال حول تسقيف ساعات العمل وزيادات في الأجور ولكن سرعان ما شن العمال ضدها حملة وحاولوا الانفصال عنها لأنها سايرت قرارات البرجوازيين وضممتها في نظامها ومن بين هذه القرارات يمنع منعاً باتاً إحداث نزاعات داخل أماكن العمل ويمنع الخوض في الإضرابات التي لا تشارك فيها النقابة.

سنت اللجنة الملكية لاتحادات العمال the royal commission on Trade union في سنة 1867 قرار يسمح بالعمل النقابي رسمياً في مملكة بريطانيا، قاد النقابيون في هذه الفترة حملة ضد حزب المحافظين الذي ضم الرأسماليين وملاك الأراضي الكبار وطالب النقابيون بأن يكون لطبقة العمال مندوبين في البرلمان وهذا لإسماع صوت العمال وإيصال انشغالاتهم إلى قبة البرلمان البريطاني. تميزت الحركة العمالية البريطانية بتشبعها بالفكر الاشتراكي القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والحقوق المناهضة للإمبريالية الرأسمالية فلذلك شهدت هذه الفترة العديد من ردات فعل العمال ضد الرأسمالية<sup>2</sup>.

تضاعف عدد المقبلين من العمال على العمل النقابي بحيث ارتفع عدد المنخرطين ما بين 1891-1889 إلى ثلاثة أرباع المليون ثم ارتفع بشكل سريع ما بين 1911 إلى 1914 من 2 مليون منخرط إلى 4 مليون<sup>3</sup> وفي نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 أصبح عددهم يقارب 8 ملايين منخرط.

وكما نهونا سابقاً أن العمل النقابي تميز بميوله إلى الفكر الاشتراكي اليساري بحيث هدفت من خلاله النقابات البريطانية إلى تحسن حالة العامل البريطاني على المدى القريب أما على المدى البعيد تحويل اقتصاد البلاد من رأسمالي إلى اشتراكي. أصبحت الإيديولوجية الاشتراكية وثيقة الصلة بالممارسة النقابية بشكل واضح بحيث تبنى معظم العمال للفكر الاشتراكي في مطالبه:

السنوات	1889	1894	1899
عدد العمال المتبنين للفكر الاشتراكي في بريطانيا	3000 عامل	10000 عامل	11000 عامل

<sup>1</sup> The Poor Man's Guardian, 02/08/1834, P03.

<sup>2</sup> حيدر صابر شاكر الخيقاني، دراسة في النشاط السياسي للحركة العمالية البريطانية 1868-1931 "إيديولوجية حزب العمال ودوره السياسي أنموذجاً"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 12 العدد 02، كربلاء، العراق، 2014، ص 60.

<sup>3</sup> لوزيفسكي، الحركة النقابية العالمية قبل وأثناء وبعد الحرب، ج 1، ط 1، تر: براهيم العثماني، دار الصامد للنشر والتوزيع، تونس، [د.س.]، ص 09.

وتوغل هذا الفكر إلى أقدم النقابات العمالية مثل نقابة الفحم والقطن.<sup>1</sup> وأصبح يمثل مدارس للقيادة، وبؤرة لإخراج كوادر متشعبة بالفكر الاشتراكي لقيادة الحركة العمالية، ورفض الاقتصاد الحالي بشكل قاطع وقدم تحليلا أكثر واقعية وملائمة فالحجة الماركسية تنتقد الاقتصاد الرأسمالي بأن زيادة الآلات أدت بشكل مباشر إلى تقليص المهارة وأصبح العمال غير مهرة وملحقا للآلة فقط وفقدوا مكانتهم في عملية الإنتاج بحيث كانوا يمثلون الحلقة الأقوى فيما مضى. ومن هنا صار الفكر الاشتراكي أكثر انسجاما مع التنمية الصناعية وتفوق على النظريات الاقتصادية لأرباب العمل والدولة ووصل التنظيم النقابي في بريطانيا الصناعية إلى مناطق بعيدة مثل اسكتلندا وويلز.<sup>2</sup>

### 3.نشأة وتطور النقابة الفرنسية:

إن تأخر ظهور العمل النقابي في فرنسا راجع لسببين مباشرين وهما: بطء عجلة التصنيع إذا ما قورنت ببريطانيا و ألمانيا، و السبب الثاني هو عدم ثقة الحكومات الدائم ضد التحالفات العمالية المحظورة منذ سنة 1791 بموجب قانون لوشابوليه<sup>3</sup>، بحيث يعتبر هذا القانون أحد النصوص الرسمية الأولى التي أشارت إلى وجود تنظيمات خاصة بالعمال في فرنسا، وتم سن هذا القانون في 14 جوان 1791 بعدما تقدم به المحامي لوشابوليه أمام اللجنة الدستورية حرم من خلاله كل تكتل مهني بأي شكل كان<sup>4</sup> احتوى هذا القانون على 8 بنود ومن أهم البنود التي تحارب التكتلات العمالية هي :

البند الأول: حل جميع أنواع التنظيمات التي يكونها مواطني الدولة أو المهنة الواحدة، ولا يتم إعادة بنائها في الواقع تحت أي ذريعة وبأي شكل من الأشكال.

البند الثاني: ..... لا يتمكن العمال في أي مجال كان من تعيين أنفسهم لا رئيسا، ولا سكرتيرا ولا نقابي، ولا يمكنهم تشكيل أنظمة بشأن مصالحهم المشتركة.

البند الرابع: يمنع تكتل العمال أو أصحاب المهنة الواحدة لأنه يعتبر ضد مبادئ الحرية وخرقا للدستور ويستدعى أصحابها للمثول أما المحكمة وتفرض عليهم غرامات مالية تصل إلى 500 جنيه، ويمنع كل شخص منتهي إلى تكتل عمالي من ممارسة حقوقه المدنية لمدة سنة واحدة.

<sup>1</sup>E.J. Hobsbawm, Trade Union history, Economic history review, vol 20, N02, 1967, PP 360-361.

<sup>2</sup> Ibid, PP 362-363.

<sup>3</sup> Michel Duchein, les archives des syndicats et du mouvement ouvrier en France 1980, La gazette des archives, N01, 1992, p171.

<sup>4</sup> بورنين محند راجح، جهود المنظمات الدولية لضمان حق انشاء النقابات، رسالة الماجستير في القانون فرع " القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 23.

ويبين لوشابوليه في مشروعه العقوبات التي توجه ضد كل محرض للعمال في البند السادس: إذا وجّهت هذه التكتلات تهديدا إلى أصحاب العمل أو العمال الذين رضوا براتب أقل فإن المحكمة تلتزم لهم عقوبات ثلاثة أشهر سجن مع دفع غرامة مالية قدرها 1000 جنيه.<sup>1</sup>

يعتبر قانون لوشابوليه امتداد لقوانين سابقة سُنت في العصور الوسطى مثل أمرية Villier Cotteret الصادرة سنة 1593 وقانون ميشو سنة 1629 التي منعت أرباب العمل والعمال من تأسيس جمعيات لأي سبب كان بحجة أن حرية الأفراد من حرية الجماعة.<sup>2</sup> واصل قانون لوشابوليه عملية تضيق الخناق على العمال فكل مواده كانت ضد حرية العمل والمطالبة بظروف أحسن ويتبين لنا أن هذا القانون يخدم فئة معينة هي البرجوازية والأرستقراطية على حساب فئة العمال التي كانت عند تحركها تصطدم بعقوبات مالية والسجن.

لم يمنع هذا القانون العمال من تشكيل تعاونيات اتسم نشاطها بالسرية التامة وتجنبت الدخول في صراعات مع أرباب العمل واقتصر النشاط على جمع اشتراكات من العمال كل اشتراك شهري يساوي يوم عمل مقابل هذا الاشتراك تؤمن التعاونيات الدعم المالي للعامل في حالة المرض، وتقديم معاش يعادل ثلث متوسط دخله، لقد كانت بمثابة الضمان الاجتماعي في وقتنا الحالي.

انتقل النضال من طابع السري إلى الطابع العلني بعدما قرر أرباب العمل تخفيض الأجور بهدف تطوير الآلة على اثر ذلك ظهرت اضطرابات مما زاد تبلور الوعي النقابي العمالي بفرنسا، وتعددت حركات المطالبة انطلاقا من شهر جويلية من بوابة عمال نسيج الكرواروس سنة 1831 من خلال هذا التمرد بحث العمال عن طرق تنظيم للعمل وآمنوا بفكرة أن التجمعات العمالية ستحقق انتصارا إن لم تواجهها عوائق وقد احتذى العمال بتجارب الدول المحاذية مثل بريطانيا، وقد أرغمت الحركة العمالية مجلس الشيوخ على العدول عن قانون منع التجمعات المهنية سنة 1824. ولكن بدد هذا النضال فشل ثورة فبراير 1848 التي علق العمال عليها آمال كبيرة في التخلص من سطوة الطبقتين البرجوازية و الأرستقراطية.<sup>3</sup>

انطلاقا من سنة 1860 تم تشكيل أول غرفة نقابية ضمت آنذاك 362 عاملا، حاولت السلطات العامة امتصاص غضب العمال لكي لا يختاروا الطريق الثوري، وأصدرت القانون الإمبراطوري سنة 1864 الذي أجاز التكتلات العمالية، وهو بمثابة إلغاء لقانون لوشابوليه فعلى إثر هذا القرار تم تأسيس 67 غرفة نقابية ما بين سنتي 1868-1870،<sup>4</sup> ولكن سمح هذا القانون للإدارة بالتخلي عن مسؤوليتها في الواقع لفترة طويلة،

<sup>1</sup> Edmond Soreau, la loi le chapelier, Annales Historique de la Révolution Française, N46, juillet –aout 1931, P299.

<sup>2</sup> خثير عزيز، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير، مجلة المدارات التاريخية، المجلد 01، العدد 03 سبتمبر 2019، ص 255.

<sup>3</sup> جورج لوفران، الحركة العمالية في العالم، تر: إلياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص ص 29-30.

<sup>4</sup> منير بوروية، النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 04.

بحيث في العديد من المرات رفضت الدولة التدخل في النزاعات القائمة بين أرباب العمل و العمال وإذا تدخلت تحايي بشكل واضح الأول على حساب الثاني وعادت لأساليبها القديمة ، ففي انتفاضة ليون سنة 1831 تدخلت لصالح أرباب العمل وكذلك في سنة 1855 تدخلت لأصحاب المعمل وزادت من بؤس العمال ثم دعم قانون 1864 هذه السياسة بتحرير الدولة وإعلان الحياد للإدارة في النزاعات الاقتصادية ظهر هذا جليا سنة 1866 عندما شن العمال في منطقة Saint Malo إضراب مطالبين برفع الأجور وتدخلت الإدارة بإرسال إعلان تبدي حيادها من الموضوع ، نص هذا الإعلان " إن الإدارة ليس لها الحق في التدخل في تحديد الأجور، وإن هذا المطلب متعلق بعلاقة العرض وطلب ، ولا يمكن تحديده بموجب قوانين إدارية " ويعتبر هذا الإعلان بمثابة دعم لأصحاب العمل بحيث تركت لهم الخيار في الرفع أو العدم لأجور العمال.<sup>1</sup>

وبسبب كثرة الأحداث فيما يتعلق بالحركة العمالية الفرنسية قمت باختيار نموذج واحد وهي منطقة بريتون التي كانت نموذج مهم في نضال العمال ضد ارباب العمل فبعد اصدار قانون 1864 ظهرت أولى الإضرابات سنة 1873 ودامت مطولا فاقت ستة أشهر، وما زاد قوة هذه الإضرابات هو إسرار العمال والمساعدات الخارجية للمضربين من العديد من المدن الفرنسية وحتى من خارج فرنسا وبعد الضغط الطويل اختطف العمال مطلبا من مطالبهم الكثيرة وهو تخفيض ساعة واحدة من العمل اليومي. نظمت النقابات العمالية أول مؤتمر لها في باريس 02 أكتوبر سنة 1876، عولج على مستواه مشاكل العمال وخرج بالعديد من القرارات تمثلت في تسقيف ساعات العمل اليومي عند 08 ساعات، ودمج المرأة في عالم الشغل، والاعتراف بالحقوق النقابية والتقاعد، والتعليم المجاني،<sup>2</sup> ثم تلاه مؤتمرين آخرين وهما مؤتمر ليون سنة 1878 ومؤتمر مرسيليا سنة 1879.

استطاع والديك روسو وزير الداخلية في حكومة جول فيري أن يحصل من البرلمان على قانون يستطيع من خلاله العمال ممارسة الحق النقابي وسن القانون في 21 مارس سنة 1884 ونشر في الجريدة الرسمية، اعتبره العمال قانونا ناقصا لأنه لم يعطي الحق للعمال في التجمهر، وكان الهدف من وراء هذا القانون كما يشير جورج لوفران إجبار التجمعات النقابية على ايداع قانونها الداخلي وأسماء القائمين عليها.<sup>3</sup>

انتشرت الغرف النقابية بشكل كبير في منطقة بريتون ما بين 1890-1892 بحيث تمركزت في مناطق عديدة مثل: نانت، رين، بريست، سانت نازير، لوريان.<sup>4</sup>

تواصلت الاضرابات في هذا الاقليم بحيث نظم عمال منطقة نانت اضراب في شهري أبريل وماي سنة 1893 عد أول صراع كبير الحجم في المنطقة بحيث وصل عدد الاضرابات إلى 34 اضراب أثرت على 110 مؤسسة،

<sup>1</sup> Claude Geslin, le syndicalisme ouvrier en Bretagne avant 1914, **le mouvement social**, N127, 1984, p47.

<sup>2</sup> منير بوروية، المرجع السابق، ص 43.

<sup>3</sup> جورج لوفران، المرجع السابق، ص 31.

<sup>4</sup> Claude Geslin, Op.cit., p50

ووصل عدد المضربين إلى 7850 مضرب بنسبة 40% من عدد عمال المنطقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1892-1902، وهدفت الحركات العمالية من خلال هذه الإضرابات إلى تلبية مطالبهم المتعلقة بزيادة الرواتب، وتخفيض يوم من العمل، أو تضامن مع فئات عمالية أخرى. تلى هذا الإضراب إضراب آخر منظم بشكل عال وهو إضراب منطقة Trignac والذي امتد من 28 مارس إلى 21 ماي 1894 الذي تدخلت فيه أطراف عديدة مثل زعيم الاشتراكية ابراهام ومندوب بورصة العمل في ناننت "توليف" وسكرتير اتحاد المعادن "تولين" ومجموعة من النواب الاشتراكيين الذين حضروا لمؤازرة وتشجيع العمال المضربين.

من المؤكد أن التدخل الاشتراكي كانت له أهداف على المستوى البعيد مثل تحضير القوائم الانتخابية وأراد كسب طبقة حليفة له وهي شريحة العمال والتحضير للمؤتمرات التي كان مقرر عقدها في ذلك العام في مدينة ناننت، مع انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للنقابات العمالية في ذلك الوقت مثل 65 ممثل (44 من مدينة ناننت) حوالي 45% من جميع المشاركين في فعاليات هذا المؤتمر.<sup>1</sup>

طرح هذا الملتقى للنقابات فكرة تنظيم اضراب عام صوتت عليه الاغلبية الساحقة إلا اقلية صغيرة امتنعت عن التصويت.

بعد عقد من الزمن كان عدد من النقابات في حاجة ماسة لتجمع في اتحادات واحدة حسب فروع النشاط وكان اتحاد المعادن القوي و المؤثر بشكل خاص، وفي سنة 1895 وعلى اثر فعاليات مؤتمر ليمونج قام مندوبو من نقابات محلية وبورصات عمل بتأسيس أول اتحادية عامة للشغل Confédération général du travail وكان دورها أساسيا في تاريخ النقابية الفرنسية، كانت بمثابة الرمز الذي يمثل الطبقة العاملة المناضلة ضد أرباب العمل، ونصت المادة الثانية من نظامها الداخلي: " يضم الإتحاد جميع الشغيلة الواعيين لنضال الواجب اعتماده من أجل إزالة الطبقية بين أرباب العمل والأجراء". وهذه المادة تمثل الهدف الأسمى لهذه النقابة العمالية ألا وهو القضاء على كل أشكال الاستعباد العمالي الذي كرسته الطبقة الرأسمالية بسياستها التعسفية.<sup>2</sup>

أخذت الكونفدرالية العامة للشغل على عاتقها مهمة الدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة واستعملت كل الآليات القانونية والوسائل السلمية مثل: تنظيم الاحتجاجات والإضرابات وهذا ما مكنتها في العديد من المرات للانتصار للعمال ففي 1906 استطاع العمال افتكاك مكسب العطلة الأسبوعية.

ازدادت دائرة المنخرطين في الكونفدرالية وارتفعت بشكل سريع لتشمل معظم العمال في فرنسا ففي سنة 1912 وصل عدد المنخرطين إلى 700 ألف منخرط ليتعدى سنة 1920 عتبة 6 مليون منتسب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Claude Geslin, Op.cit., p51

<sup>2</sup> جورج لوفران، المرجع السابق، ص 35

<sup>3</sup> فنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، 2007، ص 03.

لم تسلم الكونفدرالية من الصراعات الداخلية بحيث ظهر تيارين متعارضين وهما الإصلاحيين والثوريين وأسس التيار الثاني لنفسه اتحادية تحمل الفكر الثوري كمنهج لها سميت بالكونفدرالية العامة للعمل الموحدة أو الثورية CGTU وهذا سنة 1921 أي بعد سنة من أكبر إضراب شهدته فرنسا لعمال السكة الحديدية (سنة 1920).<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد مسيكة، المرجع السابق، ص 37.

الفصل الأول: العمل النقابي في الجزائر 1919-1954.

المبحث الأول: بدايات العمل النقابي في الجزائر 1884-1919.

المبحث الثاني: العمل النقابي في الجزائر فترة ما بين الحربين 1919-1939.

المبحث الثالث: العمل النقابي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1954.

## المبحث الأول: بدايات العمل النقابي في الجزائر 1884-1919:

يرتبط مفهوم الحركة النقابية في الجزائر بتاريخها الاستعماري، وتأثير العمل النقابي الفرنسي في البلاد، كون أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية خاضعة للقانون الاستعماري الذي جعلها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي ابتداء من سنة 1834.

وتعود الأسباب الحقيقية لعدم ظهور حركة نقابية جزائرية جادة ومستقلة في فترة مبكرة إلى مجموعة من العوامل من بينها<sup>1</sup>:

1. انعدام البنية التحتية الصناعية في الجزائر، ويمكن تفسير ذلك بسبب الوضع الاستعماري الذي كانت تعيشه الجزائر، حيث كان الهدف الرئيسي للإدارة الفرنسية هو تزويد وتعزيز فرنسا بالموارد المعدنية والفلاحية، ويمكن شرح هذه النقطة من وجهة أخرى على أن الجزائر في هذه الفترة كانت بمثابة مصدر للمواد الخام الموجهة للمصانع الفرنسية والتي لا تصنع في المستعمرة هذا ما أدى إلى ضعف في الصناعة وانعكس ذلك بطريقة مباشرة على فرص العمل التي تميزت بقلتها.<sup>2</sup>

2. ظهور طبقة عمالية أوروبية نشطة منافسة للطبقة العمالية المحلية، وسبب ذلك هو مشروع الإدارة الفرنسية في الجزائر القائم على الاستيطان وجلب الجالية الأوروبية (الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية والمالطية) إلى الجزائر ومنحها العديد من الامتيازات، ومع وجود هذه الطبقة العمالية الأوروبية تكونت حالة من عدم التناغم وعدم التوافق بين الطبقتين خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الوطنية الاستقلالية، فالطبقة العمالية الأوروبية قد تكون معنية بالمصالح الاستعمارية والاستيطانية، وترى كل التحركات الوطنية لجزائريين على أنها تهديد لوجودها ومصالحها في المنطقة.

3. صعوبة تنظيم الجزائريين للنقابات إن لم نقل مستحيلة من الناحية القانونية، فالإدارة الفرنسية حالت بينهم وبين تأسيس النقابات بإصدار قانونين في بدايات الحكم المدني: القانون الأول هو قانون الأهالي<sup>3</sup> سنة 1871، والذي يقضي في أحد فصوله بمنع على الجزائريين تأسيس التنظيمات النقابية والسياسية بحكم أن الجزائري لا يرتقي إلى صفة المواطن الفرنسي، والقانون الثاني هو قانون فالديك روسو 21 مارس 1884، والذي قيد تأسيس التنظيمات النقابية وإدارتها للفرنسيين دون غيرهم، هذا ما سمح للإدارة الفرنسية

<sup>1</sup> أيت أحمد مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص: تاريخ الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط المغرب وأوروبا، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 07.

<sup>2</sup> عبد القادر جفلول، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، تر: فضيلة الحكيم، فيصل عباس، دار ذاكرة الناس الجزائر، الجزائر، 2013، ص 306.

<sup>3</sup> هو قانون سنته الإدارة الفرنسية في الجزائر سنة 1871، يتضمن سلسلة من العقوبات (81) مخالفة خاصة بالأهالي خفضت على 23 سنة 1890، كانت الغاية من هذا القانون حفاظ الحكام الإداريين على السيطرة ولكي يفرض الضباط الفرنسيون أنفسهم على القبائل المتمردة، تخلت الإدارة الفرنسية عن هذا القانون سنة 1944. ينظر: شارل روبيرو أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 104-105.

التحكم الكامل في تلك التنظيمات ومنع الجزائريين من المشاركة فيها، وبهذا يمكن اعتبار أن هذا العامل من بين العوامل القوية التي أدت إلى تأخر ظهور العمل النقابي الجزائري، وصنفتها كذلك بحكم أن قانون الأهالي بقي ساري المفعول حتى سنة 1944.<sup>1</sup>

4. من بين العوامل كذلك، ضعف تعداد العمال الجزائريين في قطاع الصناعة، وتفرد الأوروبيين بهذا المجال، بحيث سيطروا على مختلف المهن بالجزائر (221 مهنة)، هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتفى الجزائريون بالعمل الزراعي كنشاط رئيسي لذلك لم تكن لديهم الفرصة في الانخراط داخل النقابات والتعرف على العمل النقابي عن كثب وممارسة أبعدياته، وأتيح لهم ذلك حتى مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، أين جندوا كعمال في المصانع الحربية الفرنسية.

#### • الخارطة النقابية في الجزائر المستعمرة:

كما نوهنا سابقا في المدخل على أن التنظيمات النقابية هي هيئات أو جمعيات تجمع العمال، أو فئة عمالية خاصة بمجال معين أو مهنة لتمثيل مصالحهم المشتركة والدفاع عن حقوقهم في مكان العمل، كما تهدف كذلك إلى تعزيز موقف العمال وتحسين ظروف العمل والحصول على الحقوق والامتيازات، ظهرت في الجزائر المستعمرة عقب إقرار قانون فالديك روسو سنة 1884 بفرنسا وهي كالتالي:

#### 1. التمثيل النقابي على مستوى قطاع الجزائر:

شهدت مقاطعة الجزائر في فترة سابقة لتطبيق قانون فالديك روسو بوادر العمل النقابي، حيث أنشأ عمال المعادن والطباعة الحجرية سنة 1878 غرفتين نقابيتين تشبه النقابات التي أوجدها الفرنسيون في فرنسا.<sup>2</sup>

بعد تطبيق قانون 21 مارس 1884 بالجزائر، والذي منح التصريح بتأسيس النقابات العمالية على نطاق واسع وفي كل مقاطعات، ولكن بشرط عدم تنظيم الإضرابات والاحتجاجات التي تعتبرها الإدارة الفرنسية مساسا بالسلطة الاستعمارية في الجزائر، قد تستخدم الإدارة هذه الأحكام للحيلولة دون استخدام العمل النقابي والإضرابات في الجزائر من قبل السكان الأصليين المتجنسين لأغراض سياسية ووطنية مثل السعي للاستقلال التام.

<sup>1</sup> Abdelkader Djeghloul, Huit étude sur L'Algérie, Entreprise national de livre, Alger, pp94-95.

<sup>2</sup> إدريس بولكعبيات، الحركة النقابية الجزائرية بين عصريين إشكالية العجز المزمّن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 150.

تأسست أولى النقابات المهنية بمقاطعة الجزائر على يد عمال المطابع<sup>1</sup> Typographe التي ضمت في صفوفها حوالي 125 عاملا أوروبيا، ويمكن أن نفتح قوس في هذه النقطة ونؤكد أن جل المهن الممارسة في مقاطعة الجزائر قادها عمال أوروبيون، وفي سنة 1886 تأسست نقابات نقابة عمال المطابع ونقابة عمال الحلويات والمعجنات ضمت كلتاها 125 عاملا.

تشير الاحصائيات التاريخية المتناولة لهذا الموضوع أن الفترة الممتدة ما بين 1887 إلى 1891، ظهرت للعيان ثلاث نقابات مهنية، تمثلت في نقابة نادلي المطاعم سنة 1887، بعدها بسنتين كاملتين تأسست نقابة عمال الحلاقة(1889)، وكان للتجار نصيبهم هم الآخرين من هذه التطورات العمالية بتأسيس نقابة خاصة بهم سنة 1891، مع بداية سنة 1892، شهدت مقاطعة الجزائر تأسيس واحدة من أنشط النقابات في تلك الفترة وهي نقابة الخبازين، والتي كسرت قوانين الإدارة الفرنسية في شق عدم تنظيم الإضرابات والاحتجاجات وقادت حملات ضد سياسة أرباب العمل التعسفية، والى الآن تم تأسيس 06 تنظيمات نقابية بمجموع 1168 عامل، وهذا إن دل إنما يدل على صعوبات الانطلاقة النقابية في الجزائر.

وفقا لمصادر أخرى ، وصل تعداد النقابات لسنة 1887 إلى 10 نقابات مهنية تضم حوالي 776 منخرط، ليعزز العمل النقابي في سنة 1899 بنقابتين جديدتين : نقابة العتالين ونقابة عمال الرصيف ، وفي سنة 1900 : تم تأسيس أول اتحاد نقابي في ميناء الجزائر والذي ضم في صفوفه سوى العمال الأوروبيين في حين غاب عنه العنصر المحلي عنه، ويعزى ذلك للأسباب المذكورة سابقا بالإضافة إلى عدم وعيهم الكافي بأهمية النقابة في الحياة العملية ، وكانوا مرتبطين بالمجال الفلاحي فقط، كما تأتي عدم رغبة الإدارة الفرنسية في توفير الحماية الاجتماعية للعمال المحليين كواحدة من الأسباب الأخرى لعدم انخراطهم.<sup>2</sup>

وإذا ألقينا الضوء على شريحة العمالية المتكونة من العديد من الأطياف لا يمكن التغاضي عن فئة اليهود، فبفضل مجموعة من التطورات حصلوا على حق المواطنة الفرنسية، وذلك بعد إقرار قانون كريميو سنة 1870 فبمقتضاه أصبح لهم الحق مثلهم مثل الفرنسيين في تأسيس النقابات والانخراط فيها كان لليهود حضور في العديد من المجالات بما في ذلك صناعة الألبسة، وعملوا ك مترجمين لإتقانهم لغتين العربية والأمازيغية بالإضافة إلى مجال التدريس.

لم يؤيد الشعب الفرنسي خطوة الحكومة الفرنسية في منح حق المواطنة لليهود، وظهر ذلك جليا في المستعمرة بحيث تشير الكاتبة "جوليان بيسيس" Julien Bessis إلى انه تم استبعاد هذه الفئة من اتحاد

<sup>1</sup> René Gallissot, Algérie engagement sociaux et question national de colonisation à l'indépendance 1830-1962 dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, Elbarzekh, Alger, 2007, P14.

<sup>2</sup> Nora Benallègue- Chaouia, Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, office des publication universitaires, Alger, 2004, p71.

السكة الحديدية بعد المؤتمر التاسع لعمال السكة الحديدية الذي عقد في باريس سنة 1898، وقد اقترح الحاضرون طرد هذه الفئة من الاتحاد وتقدم مندوب الجزائر لورجياس Lorgeas بتقرير يحمل الأسباب التي حصرها من خلال قوله في: "أن المسألة ليست مسألة دين بل لها علاقة بعرق جشع ومقيت يلزم عليه العيش في عزلة"<sup>1</sup> وهذا ما يدل على كره الفرنسيين لليهود.

اتسم مؤشر تأسيس النقابات في المستعمرة بالتذبذب، فكما ذكرنا سابقا، تم تأسيس العديد نقابات العمالية في فترات معينة، ولكن في نفسه قامت الإدارة الفرنسية ف بحل عدد من النقابات عن طريق بورصة العمل، يمكن أن نحصر أسباب تدخل الإدارة الفرنسية في محاولاتها للحد من نفوذ هذه النقابات والتصدي لنشاطاتها الاحتجاجية، وهذا ما أكدته تصريح رئيس بورصة العمل بقطاع الجزائر صوراى M.Slorey سنة 1901 بقوله: «انه في السنة الفارطة (1900) تم حل 07 نقابات عمالية، ويشير إلى السبب الذي يكمن في معارضتها للإدارة ومحاولة تثبيط عمل مسئولها، ومن لبن هذه النقابات: نقابة عمال الترامواي الذين نظموا لإضراب انتهى بالفشل، وتم حل نقابتهم لمخالفتهم لمبادئ الدستور وقانون 21 مارس 1884 في بند عدم خوض العمال في الإضراب والتجمهر، وهذا إن دل يدل على شيء يدل على نقص تعليم الطبقة العاملة». ولمح في مقام آخر ببشرى للعمال المحليين، مفادها أن النقابات المهنية أُعطي لها الضوء الأخضر لدمج العنصر الأهلي ضمن صفوفها.<sup>2</sup>

وفقا للإحصاءات المتاحة، وصل تعداد النقابات المهنية في الجزائر المستعمرة سنة 1901 إلى حوالي 101 نقابة استحوذت مقاطعة الجزائر على حصة الأسد ب 49 نقابة تضم 6090 نقابي،<sup>3</sup> قل هذا العدد في مطلع سنة 1902 ليصبح 42 نقابة تضم حوالي 3300 منخرط، ومرجوع ذلك حل الإدارة الفرنسية لعدد من النقابات: نقابة السكة الحديدية، ونقابة صناعات الأحذية، ونقابة عمال التجارة ونقابة السائقين، بالموازاة شهدت النقابات الناشطة كذلك انخفاض في تعدادها البشري ومن بين الأمثلة: انخفاض عدد المنخرطين في نقابة عمال التبغ فبعدهما كان عددهم 435 سنة 1901 أصبح عددهم 350 منخرط سنة 1902، هذا الأمر وقع في نقابة عمال الملابس العسكرية الذي انخفض عددهم إلى 140 عضوا، ونقابة عمال البناء إلى 08 عمال ونقابة عمال الحدادة الذين أصبح عددهم 07 أعضاء فقط. الجدير بالذكر أن هذه الأرقام تعكس بشكل مباشر تطور النقابات على وجه الخصوص والعمل النقابي بشكل عام.

<sup>1</sup> Julien Bessis, Maghreb la traversée du siècle, Edition Harmattan, Paris, 1997, p 205.

<sup>2</sup> Alexander Juving, Le socialisme en Algérie, imprimerie libraire édition, Alger, 1924, p 137.

<sup>3</sup> Gouvernement général de l'Algérie, Direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation –service du travail, Les lois ouvrier et les institutions social en Algérie, imprimerie orientale Fontana, Alger, 1922, p13.

في سنة 1907، بلغ عدد النقابات المهنية في مقاطعة الجزائر حوالي 43 نقابة مهنية احتوت على 5292 منخرط<sup>1</sup>، وارتفع مؤشر النقابات ليصل في الفاتح من ماي سنة 1910 إلى 126 نقابة عمالية، ويمكن تفسير الزيادة السريعة في عدد النقابات هو تأسيس النقابات الفلاحية حيث بلغت نصف عدد النقابات الموجودة في مقاطعة الجزائر.<sup>2</sup> وإن هذه الزيادة المعتبرة في عدد النقابات قد تعكس نمو الحركة النقابية في ذلك الوقت وزيادة الوعي العمالي، وخصوصا الفلاحين بأهمية التنظيم النقابي في حماية الحقوق وتحسين ظروف العمل، ويعكس من جهة أخرى النشاط النقابي الإيجابي في مختلف مقاطعات، فبنشاطه جعل العمال يهتمون بالنقابة ويسعون للانخراط فيها، وهذا ما جعل مؤشر تأسيس النقابات في تزايد مستمر.

لم يدم ذلك طويلا، فمع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، انخفض عدد النقابات إلى حوالي 81 نقابة تضم داخلها حوالي 9500 منخرط.<sup>3</sup> يرجع انخفاض تعداد النقابات إلى عاملين العامل الأول تأثيرات وتداعيات الحرب العالمية الأولى على فرنسا والمستعمرات ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، فمعظم العمال هاجروا إلى فرنسا قصد العمل في المصانع الحربية، أما العامل الثاني هو الإدارة الفرنسية ذاتها التي حاولت القضاء على النقابات النشيطة المنظمة للإضرابات وهذا يدخل ضمن القضاء على الحركات المناوئة لها ولكي لا تستغل من طرف الجزائريين في أمور سياسية.

يشير الجدول التالي إلى تأسيس النقابات بين سنتي 1911 وسنة 1921 وفي هذه الفترة لم يكن هناك ظهور للنقابات جديدة بشكل كاف وهذا بسبب مجريات الحرب العالمية الأولى.

السنوات	1911	1912	1913	1914	1915	1916	1917	1918	1919	1920
عدد النقابات	01	02	02	02	01	01	06	03	19	05

وكقراءة سريعة للجدول، وصل تعداد النقابات في مقاطعة الجزائر إلى 62 نقابة سنة 1921<sup>4</sup>، وعلى مدار 11 سنة تم تأسيس 26 نقابة جديدة، وفي نفس الوقت تم توقيف عمل العديد من النقابات التي لم تكن قادرة على مجابهة سياسة الإدارة وارباب العمل معا، وبلغ عدد المنخرطين نقابيا حوالي 13 ألف منتسب في مقاطعة الجزائر برمتها، هذه الأرقام تعكس التغيرات في المشهد النقابي خلال تلك الفترة وتعكس التحديات التي واجهها العمال والنقابات في ظل الظروف السياسية والاجتماعية في الجزائر.

<sup>1</sup> Alexander Juving, Op.cit., p138.

<sup>2</sup> إدريس بولكعبيات، المرجع السابق، ص 150.

<sup>3</sup> سعد توفيق البزار، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر عامي 1830-1962، مجلة التربية والعلوم، المجلد 19، ع 5، سنة 2012، ص 158.

<sup>4</sup> Nora Benallègue- Chaouia, Op.cit., p72.

## 2. التمثيل النقابي على مستوى مقاطعة وهران:

ظهرت بعض النقابات العمالية على مستوى مقاطعة وهران في وقت مبكر، حتى قبل إقرار قانون فالديك روسو 21 مارس 1884، ففي مطلع سنة 1881 تأسست نقابتان للعمال في المقاطعة: (نقابة المنجدين) التي نشطت في قطاع صناعة المفروشات ضمت حوالي 57 منخرط، ونقابة عمال الطباعة Typographes، ثم تلتها في السنة الموالية ميلاد نقابة النجارين.<sup>1</sup>

إن ظهور هذه النقابات في وقت مبكر هي امتداد للنشاط النقابي في فرنسا، وتعكس رغبة العمال الأوروبيين في تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشتركة في ظروف العمل، وعلى الرغم من أن تأسيس النقابات في ذلك الوقت كان يتم بدون إطار قانوني رسمي، إلا أنها كانت تمثل بداية العمل النقابي في منطقة وهران وتمهيدا لتأسيس المزيد من النقابات في السنوات الموالية.<sup>2</sup>

بعد إقرار قانون فالديك روسو في 21 مارس 1884، والذي قدم إطارا قانونيا رسميا لتنظيم النقابات وحماية حقوق العمال، ارتفع بموجب ذلك عدد النقابات في مقاطعة الوهراني وفقا لإحصائيات سنة 1887، تم تأسيس 05 نقابات عمالية ضمت داخلها 224 عضوا.

شهد فرنسا سنة 1895 تأسيس الكونفدرالية العامة للشغل CGT، والتي حاولت ضم كل النقابات الموجودة في فرنسا والمستعمرات، وجعلها تناضل في جبهة موحدة ضد أرباب العمل الرأسماليين، وظهر في مقاطعة الوهراني أول نقابة منطوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1900 تمثلت في نقابة المسجلين البحريين.

عقدت أولى المؤتمرات الاشتراكية للعمال في مقاطعة وهران بعد مرور 06 سنوات من تأسيس أول نقابة، شاركت فيه العديد من الاتحادات النقابية الناشطة في المستعمرة، بالإضافة إلى اتحادات نقابات وهران الذي ضم 15 نقابة، أشرف على المؤتمر بورصة العمل للقطاع.<sup>3</sup>

هدف هذا المؤتمر إلى تعزيز سبل التعاون والتنسيق ما بين النقابات وتعزيز الوحدة فيما بينها، وتناول المؤتمر مجموعة من القضايا العمالية والتحديات والمشاكل التي تواجه العامل وقدم الحاضرون الحلول والرؤى المستقبلية التي يتوجب على النقابة السير فيها لتفادي حلها وكذا لتجاهه الرأسماليين المستغلين ومن المعلومات التي استقينها من طرح الكاتب جيوفينغ Juving، نستنتج أن عدد النقابات في مقاطعة كان متذبذب على مر السنوات، ففي سنة 1907، بلغ عدد النقابات 20 نقابة تضم 1568 منتسب، ثم ارتفع عدد المنخرطين إلى 1853 ما بين عامي 1908-1910.

<sup>1</sup> Nora Benallègue- Chaouia, Op.cit., p71.

<sup>2</sup> Claire Marynower, être socialiste dans l'Algérie coloniale –pratique, culture et identités d'un milieu partisan dans le département d'Oran 1919-1939, thèse de doctorat en histoire, école doctorale de science PO, Paris, 2013, p71.

<sup>3</sup> La Liberté, 23 Janvier 1906, p 03.

بعد انتهاء الحرب الكونية الأولى سنة 1918، تم رصد عودة قوية للحركة النقابية في المقاطعة، بحيث سجلت سنة 1919 تواجد 35 نقابة أكبرها من حيث التعداد البشري نقابتين: الأولى نقابة البنائين بـ (4373 منخرط) أما الثانية نقابة زراعة الكروم بـ (1610 عضو)، كما شهدت نفس السنة تأسيس اتحاد نقابي على مستوى منطقة سيدي بلعباس،<sup>1</sup> إن مثل هذه الأرقام تشير إلى تزايد الوعي النقابي واستجابة المزيد من العمال للانضمام إلى النقابات والمشاركة في الحركة العمالية المنظمة، ويمكن ان نرجع سبب ذلك إلى اكتشاف الحياة العملية والعمالية في المصانع الحربية في فرنسا، وتأكيد للعامل مدى أهمية النقابة في حياة الشغل.

ويشير الجدول التالي إلى عدد النقابات في كل منطقة نهاية سنة 1920:

عدد النقابات	المناطق
33 نقابة	مدينة وهران
12 نقابة	سيدي بلعباس
03 نقابات	مستغانم
نقابتين	معسكر
نقابة واحدة	عين تموشنت
نقابة واحدة	حمام بوحجر
نقابة واحدة	سعيدة
نقابة واحدة	تيارت

2

### 3. التمثيل النقابي على مستوى مقاطعة قسنطينة:

ظهرت التنظيمات النقابية في مقاطعة قسنطينة في وقت مبكر حالها حال باقي مقاطعات المستعمرة، حيث تأسس أول تنظيم نقابي في مقاطعة سنة 1880، على يد عمال الطباعة والتجليد، والذي تحول إلى اتحاد نقابي ابتداء من سنة 1884، ليعتبر أقدم اتحاد في المستعمرة الجزائرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Alexander Juving, Op.cit., p 139

<sup>2</sup> Claire Marynowar, Op.cit., p96

<sup>3</sup> Kamel Bouchama, Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884-1962, Edition el-maarifa, Alger, 2016, P37.

ينظر كذلك: بهية أقنون، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، رسالة الماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 19.

وفي عام 1881 تأسست نقابة خاصة بعمال المطابخ والحلويات، وفي السنة الموالية (1882) شهدت مقاطعة قسنطينة تأسيس ميلاد نقابة أخرى لعمال الكتب.<sup>1</sup>

أشارت الإحصائيات أنه مع بداية سنة 1885، تأسس اتحاد نقابي جديد يعرف باتحاد النجارين، وكما نوهنا سابقا أن معظم أعضائه فرنسيين، تواصلت عملية تأسيس النقابات لتشهد السنة الموالية وبالتحديد تاريخ 22 ماي 1886 تأسيس نقابة عمال البناء والجص والرخام، وفي نفس السياق وما بين 1887 إلى 1888 ظهرت ثلاث نقابات عمالية تمثلت في نقابة عمال المطابخ وطهاة الحلويات ونقابة عمال المخابز ونقابة تقطيع الأحجار.<sup>2</sup>

استمررا في تحليل الوضع النقابي في مقاطعة القسنطيني، وصل عدد النقابات إلى 15 نقابة سنة 1894 واتسم مؤشر تأسيس النقابات بالتزايد المستمر،<sup>3</sup> وهذا استنادا على ما ورد في الإحصائيات التي أشارت على أنه بحيث في سنة 1902 وصل عدد النقابات إلى 23 نقابة تضم 1200 منخرط، وارتفع العدد في سنة 1907 ليبلغ 27 نقابة تضم حوالي 2380 منخرط، تضاعف العدد في السنة الموالية ليصل إلى 32 نقابة تضم 2400 منخرط، ولجملة من التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية والنقابية انخفض عدد النقابات سنة 1910 إلى 27 نقابة بتعداد بلغ 1690 منتسب.

مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، تراجع عدد النقابات إلى 20 نقابة نشطة تضم 1350 عضو، وبعدها وضعت الحرب أوزارها سنة 1918، ارتفع مؤشر النقابات مرة أخرى لتسجل المقاطعة ظهور 25 نقابة في مقاطعة وتأسيس اتحادين نقابيين سنة 1917 و12 تنظيم نقابي سنة 1919.<sup>4</sup>

#### • مكتب العمل:

بورصة العمل هي هيئة اقتصادية تعمل كوسيط بين طالبي العمل وأصحاب الشغل، توفر منصة للأفراد للتسجيل أنفسهم وتقديم طلبات العمل وفي المقابل يقوم ارباب العمل من خلالها نشر فرص التوظيف المتاحة، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي كوسيط للعمل، تلعب البورصة دورا فعالا في التنظيم النقابي والتعليبي وذلك من خلال تنظيم دورات ومؤتمرات مهنية محضرة بهدف رفع مستوى المهارات والمعرفة الفنية والفكرية لدى العامل، وتسعى كذلك إلى تعزيز القيم الأخلاقية لديه، فبشكل عام بورصة العمل

<sup>1</sup> Nora benallegue, Op.cit, p71.

<sup>2</sup> Bulletin officiel de la bourse du travail de Constantine, Bourse du travail de Constantine, 12/01/1899, pp 06-07.

<sup>3</sup> زبيري حسين، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880-1956، مجلة الدراسات في تنمية المجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2016، ص07.

<sup>4</sup> Alexander Juving, Op.cit 140.

تعتبر هيئة جد هامة في سوق العمل وفي حياة العامل بشكل خاص فهي تسعى لتطوير وتحسين من حالته تواجدت بورصات العمل على مستوى المقاطعات الثلاث: الجزائر، قسنطينة ووهران.<sup>1</sup>

### 1. مكتب العمل على مستوى مقاطعة الجزائر:

في اجتماع المجلس البلدي المقرر في 16 فبراير سنة 1891، أُتخذ قرار بتأسيس بورصة للعمل وهذا للتحكم في سوق العمل على مستوى مقاطعة الجزائر وتنظيم عملية التوظيف، وتم تخصيص غرفة في الطابق السفلي لقصر القنصلية، بالإضافة إلى منحها دعما ماليا بقيمة 3000 فرنك، باشرت بورصة العمل لمقاطعة الجزائر عملها مباشرة بعد تأسيس مكتبها التنفيذي في الفاتح من ماي سنة 1892، الذي اتخذ شعار " الواحد للجميع والجميع للواحد " شارك في تأسيسه مجموعة من النقابات المهنية مثل:

1- غرفة اتحاد المطابع.

2- غرفة اتحاد المنجدين.

3- غرفة اتحاد الطباخين وطهاة الحلويات.

4- غرفة اتحاد ندل المقاهي والمطاعم.

5- غرفة اتحاد النجارين.

6- الغرفة النقابية للعمال المكاتب وغيرها.<sup>2</sup>

في البداية، ضمت بورصة العمل بمقاطعة الجزائر 12 نقابة عمالية وبفضل جهود الدعاية والترويج التي قامت بها شهدت البورصة ازديادا في عدد النقابات المنضمة إليها، حيث وصل التعداد إلى 36 نقابة مطلع سنة 1902.<sup>3</sup> تلك الجهود المبذولة في الدعاية ساهمت في جذب المزيد من النقابات وتعزيز انتشار البورصة كمنصة مهمة لتنظيم حركة العمال في مقاطعة الجزائر.

شهدت البورصة إقبالا كبيرا من قبل الباحثين عن العمل سنة 1900، وفقا لنظام المعمول به، كان يتطلب تسجيل العاطلين عن العمل دفع مبلغ محدد قدره 75 سنت على كل تسجيل بالإضافة إلى 05 فرنك عن كل تعيين، وتشير الإحصائيات أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1892-1901 تم توفير مبلغ قدره 114366 فرنك من قبل العمال وقدمت البورصة 15875 عرض عمل.

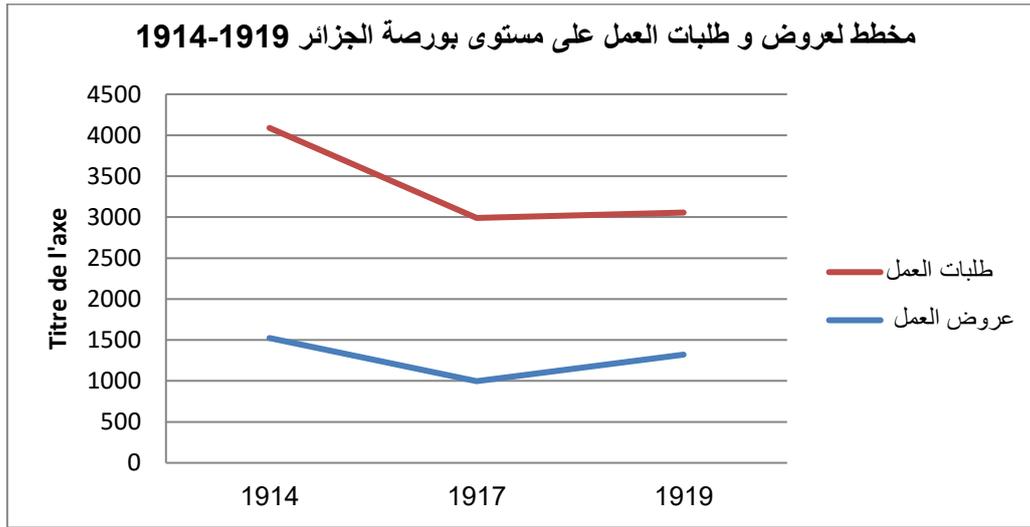
<sup>1</sup> Union des syndicats de la Seine, Rapport sur la question de l'unité ouvrier –présents au congrès des bourses du travail à Alger et corporatif à Montpellier en 1902, Imprimerie Nouvelle, Paris, 1902, p06.

<sup>2</sup> Alger ouvrière, avril-mai-juin 1928, p01.

<sup>3</sup> Alger-ouvrier, 01-04-1928, p01.

أما في سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها تشير الأرقام إلى ما يلي:<sup>1</sup>

1919	1917	1914	
1736	1993	2565	طلبات العمل
1320	997	1524	عروض العمل



تعرض القائمون على مكتب عمل الجزائر لجملة من ضغوطات التي مارها عليهم المجلس البلدي، هذا بعد اتهامهم بالترويج للأفكار المعادية للهيمنة العسكرية في المنطقة، وفي سنة 1905 أصدر عمدة بلدية الجزائر ألترايك قرار يقضي بإغلاق بورصة الجزائر إلى إشعار لاحق، وأصدر المجلس بيانا يشدد على أنه لا يمكن التسامح مع أي شخص ينتقص من سيادة فرنسا في الجزائر، واستند المجلس البلدي في بيانه على ما ينشر في صحيفة *Les Nouvelles* من مقالات يؤكد فيها قادة البورصة على مبادئهم الثورية ومعاداتهم للبرجوازية والرأسمالية.

وأمام هذا الوضع الخانق الذي تسببت فيه السلطات المحلية، قرر قادة البورصة السابقة إقامة بورصة عمل جديدة ومستقلة، اتخذت إحدى البنائيات الواقعة في شارع ريمبارت كمقر لها، ضمت هذه الهيئة العديد من النقابات المهنية، ووضعت مبلغ 10 فرنك كرسوم اشتراك شهرية.<sup>2</sup> تعكس هذه الخطوة إصرار قادة البورصة على مواصلة نشاطهم وتقديم خدماتهم للعاطلين عن العمل ومواجهة البرجوازية والفكر الرأسمالي.

<sup>1</sup> Alexander Juving, Op.cit, p 148.

<sup>2</sup> Alger-ouvrier, Op.cit, p02

## 2. مكتب العمل على مستوى مقاطعة قسنطينة:

استحدثت بلدية قسنطينة سنة 1896 هيئة جديدة تمثلت في بورصة العمل، وخصصت لها تمويلا بقيمة 3000 فرنك، بالإضافة إلى توفير قاعة اجتماعات، وفي مطلع سنة 1899، انضمت لها جميع النقابات الناشطة على التراب القسنطيني وهي كالتالي:

1- نقابة عمال الطباعة.

2- نقابة التجار.

3- نقابات طهارة الحلويات والطباخين.

4- نقابة عمال الطلاب.

5- نقابة الخبازين.

6- نقابة عمال المحاجر.

7- نقابة النجارين.

8- نقابة عمال السكة الحديدية.<sup>1</sup>

وضع القائمون على بورصة عمل قسنطينة قانونا داخليا، ينص في مادته الأولى على أن مكتب العمل هو مؤسسة تابعة للبلدية ويتم تشريفها بمسؤولية إدارتها وتسييرها، وهذا يعني أن بورصة العمل خاضع لسلطات المحلية ويمكن تحليل هذه المادة على أن الإدارة الفرنسية حاولت من خلال ذلك إلى فرض سيطرتها على سوق العمل لتبقى على دراية بكل صغيرة وكبيرة عن الحركة العمالية وكذا النقابية، أما في المادة الثانية تنص على أن جميع العمال سواء كانوا نقابيين أو غير نقابيين بغض النظر عن جنسياتهم لهم الحق في التوظيف دون أي شرط، هذا يعني أن مكتب العمل ملتزم بمبدأ عدم التمييز في التوظيف، ويكون الاختيار حسب الخبرة والكفاءة.

أما المادة الثالثة فنصت على أن البورصة العمل هدفت إلى إنشاء مكتبين: المكتب الأول خاص بالنقابات على مستواه يجتمع أعضاء نقابات المقاطعة للتنسيق فيما بينهم، أما المكتب الثاني فهو مكتب خاص بتسيير طلبات العمل وفق العروض المتاحة.<sup>2</sup>

تكون الشكل الداخلي لبورصة العمل من:

مكتب التوظيف: يتم على مستواه استقبال طلبات وفرص العمل وتنظيمها وتوجيهها بشكل مباشر.

<sup>1</sup> Bulletin officiel de la Bourse du travail de Constantine, Op.cit, p 07

<sup>2</sup> Ibid, P07.

مكتب وقاعة قراءة: يتاح على مستواها كل الموارد من كتب وجرائد ومنشورات حديثة في مجال العمل للعامل قصد إثراء معرفيا وفنيا ورفع من قدراته.<sup>1</sup>

تهتم بورصة العمل أيضا بتنظيم مؤتمرات أسبوعية تعقد كل يوم خميس بهدف تجميع العمال وتعزيز التواصل والتعاون بينهم، ويتم استغلال هذه المناسبة لتشكيل نقابات جديدة.

3. مكتب العمل على مستوى مقاطعة وهران:

أسس المجلس البلدي لمدينة وهران سنة 1898 هيئة تمثلت في بورصة عمل، وتم تخصيص منحة سنوية لتمويل أنشطتها، ولكن مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ومتطلباتها المالية الكبيرة تم توقيف هذه المنحة، لتبدأ بورصة العمل في تسيير أنشطتها من خلال اشتراكات النقابات المنطوية تحت لوائها.

تشير المصادر التاريخية إلى ان بورصة العمل لمقاطعة وهران ضمت كل الاتحادات النقابية الناشطة داخل مقاطعة الوهراني، وهدفت بنشاطها إلى الدفاع عن الطبقة العاملة، ومكافحة ضد السياسات التعسفية والاستغلالية التي يمارسها أرباب العمل إضافة إلى ذلك:

1- تعنى البورصة بالفصل في المنازعات اليومية التي تحدث بين أصحاب العمل والعمال وتسعى لتحقيق العدالة.

2- تهتم البورصة بإنشاء مكتبة تهدف من خلالها إلى رفع الوعي الفكري والنقابي للعمال في قطاع وهران.

3- تقوم البورصة بتنظيم دورات احترافية مجانية تستهدف العمال بهدف تطوير مهاراتهم وزيادة معرفتهم المهنية.

4- تسعى البورصة إلى إعداد قائمة انتخابية تضم النقابيين والعمال قصد المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.<sup>2</sup>

أشرف مكتب العمل لمدينة وهران على عملية التوظيف، ففي سنة 1914 تلقى مكتب توظيف 1174 طلب عمل ووفر 681 عرض عمل.

### • النضال العمالي:

اقتصرت النضال العمالي في الجزائر المستعمرة منذ البدايات على تنظيم الإضرابات والاحتجاجات التي كانت تدعمها وتؤطرها النقابات العمالية، تطور العمل النقابي في فترة متأخرة بعد مرور 17 سنة من إقرار قانون فالديك روسو سنة 1884، ويعود سبب ذلك إلى قوانين الحكومة الفرنسية التي منعت حق التجمهر والإضراب في فرنسا و باقي المستعمرات، وبرغم من هذا الانفراج إلا أن الإدارة الفرنسية أبقت على مادتين

<sup>1</sup> Bulletin officiel de la Bourse du travail de Constantine, Op.cit, p8.

<sup>2</sup> Alexander Juving, Op.cit, p 152.

من قانون العقوبات وهما المادة 414 والمادة 415 فبموجب المادة 414: يعتبر الإضراب حالة غير طبيعية وحالة فوضى، ويعاقب كل من يشارك في الإضراب أو يحرض عليه بالسجن لمدة تتراوح ما بين 06 أيام إلى 03 سنوات ، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية، أما المادة 415 فتتص على أن العقوبة تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات.<sup>1</sup> بالرغم من كل هذه القيود إلا أن النقابات والعمال واصلوا في نضالهم من أجل استرجاع حقوقهم المسلوبة من طرف أرباب العمل والإدارة الفرنسية، التي فضلت الوقوف إلى جانب البرجوازيين على حساب البروليتارية.

انتشرت الحركة الاحتجاجية في كامل مقاطعات المستعمرة وهذا تفصيل لما جاء فيها:

### 1- النضال العمالي على مستوى قطاع الجزائر:

يعود أول إضراب مسجل على مستوى مقاطعة الجزائر إلى سنة 1889، قاده عمال المطابع، استمر الإضراب لمدة 15 يوم وتمحورت مطالب المضربين حول زيادة الأجور وتسقيف ساعات العمل، استطاع العمال تحقيق مطالبهم كاملة بحيث تم تحديد أجر العمل اليومي بمقدار 06 فرنك وتم تخفيض ساعات العمل إلى 09 ساعات يوميا، وكان ذلك بمثابة انتصار البروليتارية على البرجوازية الرأسمالية، واكتشف العمال أن الإضرابات هي سلاح وورقة ضغط ناجعة لتحقيق مطالبهم، وفي سنة 1894 نظم عمال الخياطة إضرابا آخر واجهته الإدارة الفرنسية بالقمع، وقد أشادت به صحيفة *Le Perepenard* فحسبها أن الإضرابات تعد وسيلة جد مهمة لنجاح النقابة وتعزيز قوتها، فعندما تنظم نقابة ما إضراب فذلك يعكس قدرتها على المطالبة بحقوق العمال ويزيد من وزنها في المفاوضات التي تعقدها بورصات العمل بينهما وبين أرباب العمل.<sup>2</sup>

في سنة 1898، قام ندل المقاهي بتنظيم إضراب، تمحورت مطالبهم حول الزيادة في الأجور، استمر الإضراب لمدة 28 يوم، إلا أنه انتهى بالفشل نتيجة تعنت ملاك المقاهي في تلبية تلك المطالب.

شهد ميناء الجزائر بتاريخ 01 أكتوبر سنة 1900، أضرابا موحدًا جمع 130 بحار و سائقي المقطورات، بحيث طالبوا إدارة الميناء رفع الأجور وتقليص ساعات العمل وفق النظام المعمول به دوليا ، استمر الإضراب مدة 12 يوم، وبتاريخ 12 أكتوبر اجتمع ممثلو المضربين و أرباب العمل للبحث في المطالب، ففي هذه الجلسة اشترط الممثلون مواصلة العمل بشرط رفع متوسط الأجر إلى 20 فرنك لجميع الفئات دون استثناء ، كان لأرباب العمل رأي آخر ، بحيث توصلوا لاتفاق مع سائقي المقطورات بزيادة راتبهم بمقدار 10

<sup>1</sup> Gouvernement général de l'Algérie, Direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation –service du travail, Op.cit, p15.

<sup>2</sup> Alexander Juving, Op.cit, p155.

فرنك ليصبح بدلا 130 فرنك شهريا بدلا من 120 فرنك، أما البحارة رفضت مطالبهم جملة وتفصيلا بحجة أنهم لم يقدموا شكوى مكتوبة وبطريقة رسمية بالإضافة إلى أن نقاباتهم لا تعتبر الممثل الشرعي لكل البحارة للإدارة.<sup>1</sup>

مع بداية سنة 1904، قاد عمال الرصيف إضراب استمر لمدة 08 أيام، ولكنهم لم يحققوا أي تحسين في وضعهم المادي، تلاهم عمال الفحم في ميناء الجزائر بتنظيم إضراب آخر في 13 جوان 1904، ولكن تعنت أرباب العمال حال دون تحقيق أي نتيجة إيجابية، وفي المقابل نجح عمال الجبس في إضرابهم الذي اندلع في 14 جوان واستمر لمدة أسبوع واحد، حقق العمال من خلال مكسيين هامين هما تقليص ساعات العمل إلى 09 ساعات وزيادة في الأجور وصلت إلى 08 فرنك في اليوم، شهدت مقاطعة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1907-1910 مجموعة من الإضرابات العمالية أهمها إضراب الندل سنة 1905، ثم إضراب عمال الخياطة سنة 1907، ليليه إضراب آخر سنة 1908 نظمه صانعي الأحذية العسكرية، وفي سنة 1910 نظم عمال البناء إضراب عماليا أقلق الإدارة الفرنسية وشل قطاع البناء لقرابة أسبوع.<sup>2</sup>

شهدت مقاطعة الجزائر صائفة سنة 1910، اندلاع إضراب مشترك جمع العمال الأوروبيين والجزائريين، اختلف هذا الإضراب عن الإضرابات السابقة، لأن الجزائريين استغلوا الوضع ورفعوا الراية الجزائرية ومنحوه طابعا سياسيا، هذا ما أقلق الإدارة الفرنسية التي أعطت أوامرا للشرطة بالتدخل بالقوة وفض هذا الاحتجاج، وكان هذا الإضراب بمثابة انتصار للحركة العمالية في المنطقة، بحيث ذابت كل الفوارق بين العمال الأوروبيين والجزائريين وأصبحت تجمعهم جهة واحدة وهي جهة البروليتارية.<sup>3</sup>

تفاقت الأزمة الاقتصادية فترة ما بين الحربين، وتأثرت بها كل من فرنسا والمستعمرات بما في ذلك الجزائر، تدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا بشكل عام نتيجة متطلبات الحرب والتداعيات الاقتصادية هذا ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية لجميع الشرائح المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق، شهدت مقاطعة الجزائر موجة من الإضرابات التي كانت تدين تدهور الأوضاع المعيشية للعمال وغلاء الأسعار، بدأت هذه الموجة بإضراب عمال الترام في جانفي 1919، الذي استمر ما يقارب 04 أشهر تضامن معهم عمال الكهرباء والنجارين، أثار هذا الإضراب حفيظة الإدارة الفرنسية خصوصا بعدما اخترق من قبل الأحزاب السياسية وأستخدم كوسيلة للضغط.

<sup>1</sup> Ministère du commerce, du l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1900, imprimerie national, Paris, 1901, p527.

<sup>2</sup> Alexander Juving, Op.cit, p157

<sup>3</sup> Nora benallegue- chaouia, Op.cit, p82.

أثرت إشكالية جد مهمة في هذه الفترة والتي أسالت الحبر في الجرائد الاستعمارية الفرنسية حول طابع الإضرابات في الجزائر هل هي مجرد مطالب عمالية بغية تحسين أوضاع العمل ولا تخرج عن إطار العمل أم تتعداها إلى الطابع السياسي.<sup>1</sup>

وفي شهر ماي، كشفت عناوين الصحافة عن تخوف من مشاركة العرب في المسيرات والإضرابات، وتثبتت تصريحات رئيس تحرير جريدة Evolution colonial شارل كولومب C. colombe هذا التخوف حين قال: " إن السماح للعرب بالمشاركة هو إهانة للأوروبيين لأنه بشكل أو بآخر يتم الاعتراف بهم" إن هذا التصريح يعكس المخاوف والقلق الذين يتمتعون بامتيازات ومصالح في الجزائر.<sup>2</sup>

في ماي 1920، قامت نقابة السكة الحديدية بتنظيم إضراب قوي، حيث تعتبر هذه النقابة واحدة من أكبر النقابات في المستعمرة وفي مقاطعة الجزائر من حيث التعداد البشري، هدف هذا الإضراب إلى الدفاع عن مطالب العمال التي تتمثل في تطبيق قانون الموظفين وجدول الرواتب التي تقدمت به النقابة إلى أصحاب العمل والمعادل للقانون المعمول به في فرنسا، ولكن الإدارة لم تستجب لمطالبهم، وهذا راجع لمحاولة أرباب العمل لتقليل من قيمة هذه النقابة والسيطرة على العمال، فحسبهم إذا تم الرضوخ لمطالبها ستتوالى إضراباتها إلى أن تصبح مطالبها تأخذ طبعة سياسية وينادي الأهالي من خلالها بالانفصال.<sup>3</sup>

## 2- النضال العمالي على مستوى قطاع وهران:

شهد مقاطعة الوهراني تجربة نضالية نشطة وحافلة بالأحداث، حيث سجلت المقاطعة أولى إضراباتها سنة 1901، تمثل في إضراب عمال السجائر التابع لمعمل باستوس تمحورت مطالب المضربين حول نقطتين:

- 1- إعادة تنظيم ورش العمل وهذا من خلال إعادة تهيئتها لضمان الظروف الحسنة للعمل.
- 2- الزيادة في الأجور.

ونتيجة للضغط والإضراب المستمر، تمكن العمال من إجبار أرباب العمل على قبول مطالبهم وبمقتضى ذلك تم إدخال إصلاحات جادة، إن هذا النجاح دفع بالعمال في نقابات أخرى بالمقاطعة لرفع التحدي وتنظيم إضرابات عمالية أخرى.<sup>4</sup>

تم تسجيل إضراب آخر على مستوى ميناء وهران في الفترة الممتدة ما بين 04-11 سبتمبر سنة 1901، قاده عمال التحميل والتفريغ، والذي تمحورت مطالبهم حول رفع الأجور<sup>5</sup>، وفي الفاتح ماي سنة 1906

<sup>1</sup> Mahfoud kadech, la vie politique à Alger de 1919-1939, ENAG Edition, Alger, 2009, p33 .

<sup>2</sup> Gilbert Meynier, L'Algérie révélée, Edition el maarifa, Alger, 2010, PP 693-694

<sup>3</sup> Le journal, 16-12-1920, p03.

<sup>4</sup> Alxander Juving, Op.cit, P161

<sup>5</sup> Ministère du commerce, du l'industrie, direction du travail, Op.cit, p511.

المصادف لعيد العمال، دخل عمال المقاهي وعمال الطلاب في إضراب مفتوح ونددوا ضد السياسة التعسفية التي يتبعها أرباب العمل تجاههم، على إثر ذلك استقبل رئيس بلدية وهران آنذاك السيد "هيبوليت جيرو" واستمع إلى مطالبهم التي تمحورت حول النقاط التالية:

- إبعاد العمال عن أعمال التنظيف.
- يوم كامل للراحة في الشهر.
- ضمان ساعات راحة أسبوعية.

استمع رئيس البلدية إلى الطرف الآخر المتمثل في أرباب العمل الذين ناقشوا مطالب المضربين وتم مقابلتها بالرفض القاطع، في اليوم الموالي 02 ماي نظم البناؤون في معامل **Napel** و **M. label** إضرابا دام يوم كامل دون تحقيق أي نتيجة تذكر ليعودوا في اليوم الموالي لورشات العمل.<sup>1</sup>

شهد مقاطعة الوهراني ما بين 1907 إلى 1918 العديد من الإضرابات لكن لم تكن قوية إلا أن بعد الحرب العالمية الأولى ارتفعت وتيرة الإضرابات بشكل ملحوظ، وهذا راجع لتفاقم الأزمة المالية وتزايد المشاكل الاقتصادية التي أدت بشكل مباشر إلى تدهور الحالة الاجتماعية بمقاطعة الوهراني وارتفاع أسعار المواد الغذائية، سجلت مقاطعة أولى الإضرابات التي قادها عمال المخابز في منطقة مستغانم والذي صاحبه انهيار في إنتاج الحبوب من 30 مليون إلى 13 مليون قنطار سنويا.

ساندت صحيفة الكفاح الاجتماعي **la lutte social** الكفاح النقابي وفتحت أبوابها للنقابيين لإيصال صوتهم وكتابة المقالات، بحيث نشرت في عددها الأول (أفريل 1919) مقالات منددة للبرجوازية الرأسمالية وغطت كذلك نضال البروليتاريين، قبل هذه الفترة شهد مقاطعة الوهراني إضرابات منظمة مثل إضراب عمال صناعة الأحذية في فبراير 1919 و الذي استمر حتى أفريل من نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك نظم عمال الرصيف إضراب استمر لمدة أسبوع وحصلوا على زيادة في الأجور بحيث أصبحت تتراوح ما بين 07 إلى 10 فرنك يوميا، للمرة الأولى في قطاع وهران ظهر تكتل عمالي، ففي الفاتح من ماي دخل عمال الرصيف في ميناء أرزيو ومستغانم في إضراب مفتوح بدعم من عمال ميناء وهران، وانظمت إليهم العديد من النقابات مثل نقابة عمال السجائر و الخبازين والسائقين، تعتبر هذه الحركة الإضرابية الأخطر في مقاطعة الوهراني بعد الحرب العالمية الأولى، ولعل ما يؤكد ذلك مقال ورد في جريدة **le soir** في عددها الصادر يوم 07 ماي 1919 يتمحور محتواه حول النقابات والنشاط في قطاع وهران، بحيث أورد أنه تم تنظيم إضراب شامل

<sup>1</sup> Le petit Oranie, 03 -05- 1906, p 02.

شارك فيه 6 آلاف شخص من كل شرائح المجتمع وعن كل النقابات (عمال السجائر عمال الرصيف، عمال الغاز والنجارين) استمر الإضراب حوالي 15 يوم ونادى المضربون فيه بزيادة في الأجور.<sup>1</sup>

تواصل الانهيار في إنتاج القمح الصلب مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعاره، هذا ما انعكس بالسلب على القدرة الشرائية للأهالي وقل نشاط المخابز، على أساس ذلك نظم عمال المخابز إضراب دام شهرين ونص نددوا فيه بالوضع وطلبوا بإلغاء ساعات العمل الليلي، ساندتهم في ذلك 15 نقابة وأعلنت تضامنها معهم.

رصدت الإحصائيات الرسمية أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ما بين 1919-1920 تضم 186 إضراب عمالي (121 إضراب سنة 1919 و65 إضراب سنة 1920).<sup>2</sup>

### 3- النضال العمالي على مستوى مقاطعة قسنطينة:

شهدت مقاطعة قسنطينة مثلها مثل باقي المقاطعات العديد من الاضرابات العمالية، ففي سنة 1900 قاد عمال مصانع الخمور والبنائين إضرابا بهدف رفع الأجور. وتم تسجيل إضراب آخر نظمه البحارة و السائقين في ميناء عنابة، غطته إعلاميا جريدة la démocratie algérienne في عددها 4490 بتاريخ 16 أوت 1900، حيث ورد في المقال أن المضربين طلبوا برفع الأجور، وقد أشار كاتب المقال أن هذا الاضراب تسبب في تعطيل التجارة والسفر بين الجزائر وعنابة، حيث تم تعليق الرحلات وتجميد البضائع المتجهة من عنابة إلى مرسيليا وأعرب الكاتب عن أمله في التوصل إلى حل بين المضربين والشركات الوصية عليهم.<sup>3</sup> تواصلت الإضرابات في المنطقة، حيث قادة عمال ورشات صناعة وتركيب حدوة الأحصنة بمنطقة عنابة اضربا امتد من 10 إلى 12 سبتمبر سنة 1900، جاءت هذه الحركة الاحتجاجية نتيجة للأجور المنخفضة التي لم تتجاوز سقف 4 فرنكات لليوم الواحد، وبفضل الضغط الكبير على أرباب العمل تم الموافقة على مطالب العمال، وتحقيق تحسينات في أجورهم حيث أصبحت تتراوح بين 5 إلى 6 فرنك لليوم، وتم تخفيض ساعات العمل إلى 10 ساعات يوميا، ورفع كذلك اجر الساعات الإضافية إلى 0.5 إلى 0.6 فرنك عن كل ساعة عمل إضافية.<sup>4</sup>

وثقت الاحصائيات حدوث إضرابات أخرى في المقاطعة، حيث سُجل إضراب قاده عمال السكة الحديدية بمنطقة عنابة وسوق أهراس دام 17 يوم من 07 إلى 24 سبتمبر سنة 1900، طالب المضربون من خلاله إلى رفع الأجور ولكن الإدارة لم تتجاوب معهم بحيث رفضت مطالبهم جملة وتفصيلا.

<sup>1</sup> Claire Marynower, Op.cit, p92

<sup>2</sup> Ibid., P 95.

<sup>3</sup> La démocratie Algérienne, 16-02-1900, p03.

<sup>4</sup> Ministère du commerce, du l'industrie, direction du travail, Op.cit, p 512.

توالى بعد ذلك الإضرابات، وسجل إضراب في قطاع الخياطة بقسنطينة والذي دام 26 يوم انطلاقاً من 10 مارس إلى 06 أبريل سنة 1902، لم يتحصل المضربون على مبعثهم الذي تمثل في رفع الأجر اليومي وتقليص ساعات العمل.<sup>1</sup>

عاد عمال السكة الحديدية إلى شن إضراب آخر سنة 1909، ألقوا به السلطات الاستعمارية مما التي بدورها تدخلت وفضت الاعتصام، وفصل 7 عمال من العمل. بعد الحرب العالمية الثانية، سجلت المقاطعة إضرابات قليلة الحدة في العديد من المناطق، وسجلت بشكل عام 121 إضراب سنة 1919 و65 إضراب لسنة 1920.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ministère du commerce, de l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1902, imprimerie nationale, Paris, 1903, p333.

<sup>2</sup> Alexander Juving, Op.cit, P163.

المبحث الثاني: العمل النقابي فترة ما بين الحربين العالميتين 1919-1939:

• مصادر الوعي العمالي النقابي الجزائري:

1- الهجرة:

تعد الهجرة من بين أهم المصادر التي اكتسب من خلالها الجزائريون وعيا نقابيا وانخرطوا في مختلف النقابات الفرنسية. ظهرت الهجرة الجزائرية نحو أراضي فرنسا في وقت مبكر قبل سنة 1874، أين هاجر الجزائريون برفقة أنواع مستخدمهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا، والتجار وبائعو السجاد والتحف.<sup>1</sup> ارتفع عدد المهاجرين قبيل الحرب العالمية الأولى وهذا راجع لحاجة فرنسا الماسة للجند واليد العاملة ففي سنة 1912 أشارت الاحصائيات إلى وجود ما بين 4 آلاف إلى 5 آلاف جزائري<sup>2</sup> يعملون في المجال الفلاحي والصناعي، وفي سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ارتفع عدد العمال إلى 100 ألف شخص عملوا في المصانع الحربية والمدنية في باريس ومرسيليا.<sup>3</sup>

1.1 دوافع الهجرة:

1.1.1 الدوافع الاقتصادية:

- مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمعمرين، وفق مشروع استيطاني بدأته الإدارة الفرنسية منذ الاحتلال تبناه الجنرال بيجو الذي حمل شعار " السيف والمحراث"، فدلالة السيف هو القضاء على الجزائريين والمحراث الأراضي منحها للمعمرين، فهذه السياسة خلفت مجاعات في صفوف الجزائريين ودفعتهم إلى الهجرة الداخلية بحثا عن القوت والعمل كخماسة في مزارع الكلون.<sup>4</sup>

- الضرائب المفروضة على الجزائريين التي أتعبت كاهلهم وهي كذلك تعد من الأسباب المباشرة لمصادرة الأراضي.

2.1.1 الدوافع العسكرية:

التجنيد الاجباري الذي فرض على جميع الشباب الجزائريين دون تمييز وبدون إعفاء ابتداء من 1912. ففي سنوات الحرب العالمية الأولى جند أكثر من 250 ألف جندي جزائري، وكان موقف الجزائريين إزاءه هو الرفض القاطع وثاروا ضده ونظموا انتفاضات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 -قراءة في الأسباب والدوافع-، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017، ص 125.

<sup>2</sup> Pierrette Meynier- Gilbert Meynier, L'immigration Algérienne en France : Histoire et actualité, **Confluences Méditerranée, N77, 2011, P221.**

<sup>3</sup> عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 14.

<sup>4</sup> سعدي بوزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54 - التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال افريقيا إلى الاستقلال، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 10.

<sup>5</sup> سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 135.

### 3.1.1 الدوافع الاجتماعية والتعليمية:

- القوانين التعسفية المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية في حق الجزائريين مثل: قانون الأهالي وقانون وارني وهما القانونان اللذان أثرا بشكل مباشر على المجتمع الجزائري فالأول حد من حرية الجزائريين وعمولوا بحكم بنوده معاملة خاصة قائمة على القمع والترهيب أما القانون الثاني فجرد الجزائريين من ملكياتهم سواء العقارية او الفلاحية ودفعهم إلى الفقر بعدما صُدرت أراضيهم ومُنحت للمعمرين.
- سياسة التجهيل التي طبقتها فرنسا في أواسط المجتمع الجزائري فما بين 1870 إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 لم تتجاوز نسبة تعليم الأطفال الجزائريين 05% وهذا الأمر مدروس جيدا من طرف الإدارة الفرنسية لخلق شريحة اجتماعية جاهلة يسهل التحكم فيها.<sup>1</sup>
- النمو السكاني.<sup>2</sup>

### 2- قانون التجنيد الإجباري:

1.2 التعريف بالقانون: هو قانون عسكري محظ يقوم على تجنيد الشباب الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي بعد النقص العددي الذي يعاني منه جيش فرنسا، إن هذه العملية أتت عقب التقرير الذي قام به وزير الحربية إلى رئيس الجمهورية الفرنسي " ألبير فاليار " بحيث قام هذا الأخير بالمصادقة عليه حفاظا على مكانة فرنسا ومصالحها العليا.

يحتوي القانون على أربعة فصول وثلاثين مادة فالفصل الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد والفقصل الثاني خاص بالتجنيد الإجباري أما الفصل الثالث هو عبارة عن أحكام عامة، أهم بنوده هي:

- 1- إن الخدمة العسكرية مفروضة على الأهالي دون أي تمييز تشرف عليهم وزارة الحربية لمدة 3 سنوات.
- 2- يكون الإعفاء في الحالات التالية:
  - لا يأخذ شابين من عائلة واحدة وتوضع بينهما القرعة في حالة حدوث ذلك.
  - الابن القائم المتكفل بأمه.<sup>3</sup>
  - الشاب القائم بإخوته اليتامى.

### 2.2 دوافع صدور قانون التجنيد الإجباري:

- 1- التراجع الملحوظ في تعداد الجيش الفرنسي، هذا ما دفع الإدارة الفرنسية إلى تطبيق هذا القانون بغية تغطية النقص.

<sup>1</sup> عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 47.

<sup>2</sup>Djilali Sari, Kamel Ali Mazighi, L'émigration Algérienne en Europe, publication du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution de 1 er novembre 1954, Alger, 2007, P37.

<sup>3</sup> المبشر، 1912-03-20، العدد 5436.

2- التوتر الذي ظهر في أوروبا وإمكانية اندلاع حرب كونية متعددة الأطراف، وأمام هذا الوضع كان لزاما على فرنسا فرض سياسة التجنيد لتدعيم الجيش الفرنسي.<sup>1</sup>

• نمو الوعي المطلي وتغير طريقة الكفاح:

ظهر الوعي المطلي لدى الجزائريين في وقت مبكر منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وهذا من خلال عرائض أعيان مدينة الجزائر آنذاك يطالبون الإدارة الفرنسية بإدخال إصلاحات، ولكن ازدادت حدته بعد إصدار قانون التجنيد الإجباري الذي لم يقبله الجزائريون جملة وتفصيلا وهذا راجع لسبب هو أن القانون الفرنسي سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين وليسوا مواطنين ما داموا لم يتخلوا عن أحوالهم الإسلامية، وبهذا يسقط واجب التجنيد الإجباري.

أرسلت العديد من المذكرات والعرائض إلى الرئيس الفرنسي بوان كاري نذكر منها عريضة أعضاء المجلس البلدي في الجزائر التي تحتوي على مجموعة من الاقتراحات وفيها نقطتين تخص التجنيد الإجباري:

1- إلغاء تام لقانون التجنيد الإجباري واحلال محله قانون عادل.

2- بعد انهاء الجزائريين لخدمة العسكرية وكمكافأة لهم منحهم امتياز اختياري وهو الجنسية الفرنسية.<sup>2</sup>

ردت الإدارة الفرنسية بتفهمها للوضع لكن الإصلاحات التي أدخلتها لم تمس بجوهر المطالب بحيث أصدرت قرار 13 جانفي 1914 ينص على إضافة عضوين بلديين مسلمين وهذا الإصلاح بمثابة ذر رماد في العيون.

بعد تجنيد الجزائريين ومشاركتهم في جبهات القتال لاحظوا تمييز عنصري كبير بين مجندي المستعمرات والمجندين الفرنسيين وتمحور هذا التمييز في سنوات الخدمة الوطنية والاجر، نبه على ذلك مصالي الحاج<sup>3</sup> الذي كان يقضي خدمته العسكرية وحاول تبيانه بطريقة سلمية بحيث أرسل رسالة إلى الجنرال قائد الفرقة رقم 48 يقول فيها: "بعد تعييني رقيباً، لا حظت أني لا أتقاضى راتباً مثل الفرنسيين، كنت أتقاضى فرنكاً ونصف

<sup>1</sup> حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912، دراسة في ظروف صدور وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 278.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 02، المرجع السابق، ص 182.

<sup>3</sup> ولد أحمد مصالي الحاج في ليلة 15 ماي 1898 بتلمسان، من أسرة متوسطة الحالة المادية تتكون من والد يعمل كإسكافي وأم وثلاث أخوات، ترعرع وكبر في حي رحيبة بالمدينة القديمة بتلمسان، أما عن تعليمه درس سنواته الأولى في المدرسة الفرنسية قبل أن يتوقف للبحث عن عمل، فيما يخص تكوينه الديني العقائدي فقد ناله من الزاوية الدراقاوية بتلمسان، زاول مصالي الحاج العديد من المهن مثل إسكافي وحلاق وبائع متجول. وعند بلوغه السن العشرين جند للخدمة العسكرية وكان ذلك في سنة 1918 لمدة ثلاث سنوات ليعود سنة 1921، مكث في الحي الذي ترعرع فيه ولكن أمام صعوبة إيجاد عمل قرر العودة إلى فرنسا وامتنع العديد من المهن كعامل في المصانع الفرنسية، لم يكن مصالي الحاج معزولاً عن الحياة الخارجية بحيث كان مهتماً كثيراً بما يحدث في العالم الخارجي من أحداث، تقرب من الحزب الشيوعي والنقابة الثورية لما يحمله من أفكار مناهضة للاستعمار، أسس أول حزب جزائري يناهز باستقلال الجزائر وهو نجم شمال أفريقيا وبسبب أفكاره الراديكالية لوحق من الإدارة الفرنسية ونفي العديد من المرات آخرها إلى برازيليا بالكونغو الديمقراطية أيام الحرب العالمية الثانية، أسس كذلك حزب الشعب سنة 1937 وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وبقي وفيها لأفكاره الاستقلالية، أشرف على انشاء المنظمة الخاصة سنة 1947 كأول جناح عسكري والنواة الأولى لجهة التحرير الوطني بحكم أن مفجري الثورة كلهم تدرّبوا في المنظمة الخاصة. بعد الثورة أسس جهة جديدة سميت بالحركة الوطنية الجزائرية سنة 1954 وصنّفها المؤرخون كحركة مناوئة للثورة التحريرية. ينظر:

بينما رفيقي الفرنسي من نفس العمر يتقاضى سبعة فرنكات، فقد شجعتني الجماعة الصغيرة من الرفقاء لكتابة إلى الجنرال قائد الفرقة رقم 48، بعد شهر تسلمت الرد، كان عدم قبولي الدعوة محررا وفق القوانين العسكرية، فقد قيل لي إن صفتي كأهلي تمنعني من التمتع بكل الحقوق الفرنسيين<sup>1</sup>. قبل التعليق على فحوى الرسالة استعمل مصالي الحاج منهج المطالبة بطريقة سلمية كوسيلة للتغيير والكفاح وهذا المنهج تستعمله الحركات النقابية في العالم وحتى الفرنسية بالإضافة لوسائل أخرى كالإضراب والاحتجاج، أما عن فحوى الرسالة فمصالي الحاج يبين بطريقة سلمية الهوة التي تحدثها الإدارة الفرنسية بينها وبين المجندين من المستعمرات بصفة عامة والمجندين الجزائريين بصفة خاصة وهذا من خلال التمييز الذي أحدثته بينهم وبين المجندين الفرنسيين في نقاط عديدة من بينها سنوات الخدمة الوطنية وسن التجنيد والأجور.

واكب عملية التجنيد الإجباري ظاهرة أخرى وهي الهجرة إلى فرنسا للعمل في المصانع الحربية الفرنسية ومصانع المعادن في باريس و مرسيليا، تميزت الهجرة بين القصرية الاجبارية والطوعية، بحيث أن الإدارة الفرنسية احتاجت لليد العاملة في المصانع الحربية فأصدرت مرسوم بتهجير الجزائريين للعمل بها ولم يعارض الجزائريين هذا المرسوم بل رحبوا به وهذا راجع لمجموعة من الأسباب في طبيعتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعيشها الجزائري أنداك من بطالة والأجور الزهيدة التي كان يتلقاها في معامل الكلون طيلة اليوم.

#### • أوضاع المهاجرين في المهجر:

وصل تعداد المهاجرين سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلى أزيد من 80 ألف مهاجر<sup>2</sup>، في هذه السنوات اكتشف العمال الجزائريين عالم آخر مغاير لعالمهم ولحياتهم التي عاشوها في الجزائر المقيدة بمجموعة من القوانين التعسفية (قانون سيناتوس كونسيلت وقانون الأهالي وقانون فالديك روسو) التي حدت من حريتهم. قامت الحياة في فرنسا على شعارات الثورة الفرنسية من عدالة وحرية ومساواة، هذا ما دفع الجزائريين من التساؤل لماذا هناك فروقات اجتماعية بين المستعمرة وفرنسا لماذا لم تطبق مبادئ الثورة الفرنسية في المستعمرة، لماذا لا توجد القوانين التعسفية في فرنسا، ولكن لاحقت القوانين التعسفية الجزائريين وحتى هم في الأراضي الفرنسية ومست في العديد من الجوانب فكانت الحالة الاجتماعية للعمال جد مزرية بحيث عرض النائب دوازي M.Doizy تقرير مفصل عن عمال معامل الفحم في بادو كاليه و الذي قدر عددهم حوالي 435 شخص و الذين يعملون تحت لواء شركة courrières، بحيث كانوا يقطنون في مخيمات تفتقد إلى أدنى شروط العيش لا تتعرض إلى التهوية ولا توجد بها إضاءة، تحتوي على أسرة ذات طابقين محطمة وهشة، وكانت الغرف مكتظة على آخرها بحيث يصل تعداد الذين يتقاسمون الغرفة

<sup>1</sup> مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 90.

<sup>2</sup> Ahsène Zahraoui, les travailleurs algériens en France: étude sociologique de quelque aspect de la vie familiale, Nouvelle édition, Paris, 1976, p25.

الواحدة إلى 30 عاملاً، بالإضافة إلى أن الشركة لم توفر لهم التأمين عن حوادث العمل<sup>1</sup>، ووصف الكاتب دبونت أوكتاف Depont Octave العمال في تقريره حول حالة عمال شمال إفريقيا في منطقة Genneville فيقول: "إنهم كانوا يقطنون أكواخاً أشبه بزريبة الحيوانات يحتوي الكوخ على 10 أشخاص، إن هذه الأماكن تنعدم لأي قاعدة من القواعد الصحية" وقد حمل الكاتب هذه الوضعية التي يعاني منها العمال القادمين من المستعمرات على عاتق المجالس العامة والحكومة وأرباب العمل لأنهم لم يفكروا في إنجاز مشاريع سكنية خاصة بالعمال الأجانب، ترتب عن هذه الحالة المزرية انتشار أمراض فتاكة عصفت ببعضهم عانى العمال من مرض السل الخطير بحيث يؤكد الكاتب Rager بأن مرض السل ناتج عن الحياة القاسية التي يعيشها العمال التي تسير وفق موازين غير متكافئة فمن جهة العمل المستمر لساعات تفوق 12 ساعة في اليوم في ظل مناخ قاس مقابل حياة معيشية ضئيلة، وحتى العمال لم يهتموا أبداً بصحتهم بحكم أن الرعاية الصحية كانت بمقابل مادي وهم فضلوا إرسال هذا المال لعائلاتهم في المستعمرة بحيث كانوا يرسلون ¼ من الراتب، وكان من مطالب العمال هو تكفل الحكومة الفرنسية ببناء بيوت متوسطة الإيجار لفائدة هذه الفئة.

ظهرت أمراض مختلفة مزمنة لمرض السل مثل مرض الزهري، يرجعه الكتاب الفرنسيين إلى تلك العلاقات التي كان يقيمها العمال الجزائريين مع نساء فرنسيات وهي علاقات غير شرعية، بحيث يقول الطبيب Sanson.R أن سبب هذه العلاقات هو الفتوة والعزوبية التي كانت سائدة بشكل كبير في أوساط العمال مما يدفعهم إلى اختيار هذا الطريق.

عانى العمال الجزائريين بصفة خاصة وعمال شمال إفريقيا بصفة عامة من التهميش، بحيث كانت الفجوة بينهم وبين المجتمع الفرنسي في اتساع دائم، ويؤكد ذلك المؤرخ الفرنسي شارل روبر أجيرون Charles Rober Ageron فيقول: "مع وصول الجزائريين إلى مناجم الشمال خصهم الأوروبيين باستقبال بارد وبعثهم بأبشع النعوت الغربية المسيئة" وحدث شجار عنيف سنة 1913.

تطور ذلك إلى تجسيد العنصرية في إحدى مقالات هوندا Honda.R نائب عن منطقة Sainte et marne (( سنة 1923 حيث أُلصق كل المشاكل التي تعاني منها المنطقة في العمال الجزائريين مثل: الاختطاف، الاغتصاب، القتل، السطو المسلح.

عانى العمال حتى في نقطة الاندماج مع العمال الفرنسيين بحيث كانوا يحتكون بهم سوى في أوقات العمل أو في الأعياد العمالية، فالعمال الفرنسيين اظهروا لهم العداء لأنهم في نظرهم يعرقلون بلوغ أهدافهم وهذا راجع كاستعمالهم ورقة بديلة عند القيام بالمظاهرات والاحتجاجات، وهذا ما حدث في منطقة مرسيليا، حيث اظهر عمال التفريغ عداوة كبيرة لعمال شمال إفريقيا ولم يرضوا بتدفق اليد العاملة إلى مستودعات التفريغ لأنهم

<sup>1</sup> Les kabyles en France, rapport de la commission chargé d'étudier les conditions du travail des indigène algériens dans le Métropole, Imprimerie René Barrillier, 1914, p 45.

يرضون بأزهد الأثمان،<sup>1</sup> هذا من جهة ومن جهة أخرى يرجع بعض المؤرخين أن هذه السلوكيات نابعة من نقطتين أساسيتين وهما:

- 1- توجد فئة من الفرنسيين تود الاحتفاظ بالمستعمرة بكل الطرق وتهدف من خلال ذلك إلى طمس الكيان الجزائري وإحاقه بالكيان الفرنسي، وتعارض كل الأصوات المنادية بالاستقلال والانفصال.
  - 2- هناك فئة تحتقر العمال الجزائريين لسبب وجيه وهو مقمتها للحرب الدائرة في الجزائر، فمنذ احتلال فرنسا للجزائر ازداد على الشعب الفرنسي الضرائب وحرّموا من الترقّيات وهذا بغية تغطية تكاليف الحرب.<sup>2</sup>
- أمام هذه الحالة الكارثية توجب على العمال الجزائريين للدفاع عن مصالحهم والمساواة بينهم وبين الفرنسيين الانخراط في المنظمات النقابية الفرنسية والتعرف على هذا العالم عن كثب والمشاركة في جميع التظاهرات النقابية.<sup>3</sup>

أقبل العمال الجزائريون على النقابات الفرنسية من بينها الكونفدرالية العامة للشغل CGT التي تبنت الدفاع عن مصالحهم في مواقع العمل، ولكن بعد الانقسام التي شهدته الكونفدرالية سنة 1920، وانقسامها إلى تيارين متصارعين وهما التيار الإصلاحي الذي بقي يحمل نفس الاسم والتيار الثوري الذي سمي بالكونفدرالية العامة للشغل الثورية تبني هذا التيار الفكر الشيوعي المعاد للاستعمار، ولعبت على وتر العمال الجزائريين لتوسيع نطاق منتسبيه، بحيث التف حوله الجزائريين بشكل كبير مقارنة بالنقابات الفرنسية الأخرى ( نقابة الكونفدرالية العامة للشغل و نقابة العمال المسحيين) وهذا راجع لحمله الفكر الثوري الراديكالي<sup>4</sup> الذي كان مقبولا لدى شعوب المستعمرات، ورددت النقابة شعارات الشيوعية المناهضة للاستعمار في الجزائر ونادت باستقلالها وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.<sup>5</sup>

حاولت الكونفدرالية الثورية مواجهة المد الرأسمالي الذي يستخدم العمال كورقة رابحة لتخفيض رواتب العمال الأوروبيين، وهذا من خلال تحريض العمال الجزائريين ضد أرباب العمل في العديد من المرات ففي 21 ديسمبر سنة 1923 صدر نداء في جريدة لوباريا تدعوهم للانخراط في النقابية الثورية ومواجهة الرأسمالية:

**"أيها العمال الجزائريون انتظموا!!!!"**

أمام قلة اليد العاملة بأسعار زهيدة، سيصدر مرسوم يحظر على الأهالي الذهاب للعمل في فرنسا..... توحدوا أيها الرفاق الجزائريين لمواجهة الهجمة الرأسمالية الجديدة في مصانع فرنسا، عرفتم أن وضعيتكم لا

<sup>1</sup> عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 239-241

<sup>3</sup> عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 16.

<sup>4</sup> محمود أيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 20-21.

<sup>5</sup> أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود-محمد عباس، دار القصة للنشر والتوزيع، 2002، ص 108.

تختلف مطلقا عن اخوتكم العمال الفرنسيين، فإن العامل الكادح من أي عرق يرضخ تحت نفس الاستغلال .... انتظموا مع رفاقكم العمال الفرنسيين، انخرطوا جماعيا في النقابات لدفاع عن أجوركم وللمطالبة بحقوقكم"<sup>1</sup>.

ومن خلال هذا النداء، نادت الكونفدرالية العامة للشغل الثورية بضرورة كفاح الجزائريين في صفوفها فهي ستضمن لهم الدفاع عن حقوقهم ومجموعة من المبادئ منها: العمل المتساو، راتب متساو، محاربة الرأسمالية أين ما كانت لأنها سبب معاناة طبقة البروليتاريا، ودعم ذلك الحزب الشيوعي عندما وضع ضمن شروط الانتساب فيه الانخراط في نقابة الكونفدرالية العامة للشغل الثورية لأن هذه الأخيرة هي المتكفل الوحيد الحقيقي بالعمال فيقول مصالي الحاج: "علمنا أن كل عضو في الحزب الشيوعي يلزم أن يكون في نفس الوقت منخرطا وجوبا في الكونفدرالية العامة للعمال الموحدون إن البعض كان يرى أن ذلك ثقيل نوعا ما على المنحة الصغيرة للعمال، وكان الآخرون يرون أن هذا الإجبار هو في حد ذاته خرق للحرية، وفيما يخصني وبعد أن استمعت إلى هؤلاء وأولئك، اخترت أن يكون الانخراط بصفة آلية في النقابة التي كانت أقرب ما يكون إلى مصالح الطبقة العاملة وبالتالي هي C.G.T.U."<sup>2</sup>

لم يظهر أي تنظيم نقابي خاص بالعمال القادمين من شمال إفريقيا حتى سنة 1924، بحيث أسست لجنة فرعية خاصة باليد العاملة القادمة من المستعمرات الفرنسية، سميت ب: هيئة المستعمرات. هدفت من خلال ذلك إلى القضاء على التوتر القائم بين البروليتاريا الفرنسية وأبناء المستعمرات، ومحاولة خلق توازن بين الفئتين وتوعيتهم وتنظيمهم وإطلاعهم على المساعي الخفية للرأسمالية الاستغلالية، وهذا كي لا تصبح اليد العاملة القادمة من المستعمرات خطرا على البروليتاريا الفرنسية، وحتى تتحول هي الأخرى إلى عامل مساعد لتحسين وضع العمال والقضاء على الرأسمالية والإمبريالية.<sup>3</sup>

تعد الفترة ما بين 1924-1926 فترة حاسمة في تأسيس العمل النقابي لعمال شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائريين بصفة خاصة، بحيث ستأسس أول منظمة عمالية ذات طابع سياسي أطلق عليها نجم شمال إفريقيا بحيث سيباشر عمله وفق منهج الكونفدرالية العامة للشغل الثورية ويحمل شعار تصفية الاستعمار وتحقيق الاستقلال، ومن هنا نستنتج أن حزب نجم شمال إفريقيا ما هو إلا ثمرة نضال الجزائريين في مدرستين، المدرسة السياسية (الحزب الشيوعي الفرنسي) والمدرسة النقابية (الكونفدرالية العامة للشغل الثورية).

<sup>1</sup> محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926 - 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 40.

<sup>2</sup> مصالي لحاج، المصدر السابق، ص 132.

<sup>3</sup> كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائر (الشعبوية)، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 206.

• التنظيمات النقابية الناشطة في المستعمرة:

عرفت التنظيمات النقابية الفرنسية تطورا ملحوظا، في بدايات القرن التاسع عشر حيث جنحت إلى التيار الاشتراكي ذو المبادئ الوسطية المعتدلة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاهتمام بالطبقة العمالية ومحاربة الرأسمالية والإمبريالية، لأنها في منظورهم السبب الرئيسي في تعاسة طبقة البروليتاريا وهي المقيدة لحرياتهم. تجمعت معظم النقابات العمالية الفرنسية في كونفدرالية سميت بالكونفدرالية العامة للشغل.<sup>1</sup>

شهدت الحركة النقابية الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى ثلاث مؤشرات رئيسية تمثلت في:

- 1- ساندت الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) الحكومة الفرنسية أثناء الحرب الكونية الأولى وذلك بالمساهمة في تجنيد العمال للعمل في المصانع الحربية، هذا ما جعلها تتبوأ مكانة رفيعة في فرنسا.<sup>2</sup>
- 2- أدرك العمال أن الحرب العالمية الأولى هي حربا إمبريالية رأسمالية بالدرجة الأولى، ولم تعد عليهم بالفائدة بل كبدتهم خسائر بشرية كبيرة، وتيقنوا أن الأهداف والمكاسب تحقق وفق منهج أساسه السلم والأمن.
- 3- اهتمام النقابيين بالثورة العمالية كسبيل وحيد للتغيير أوضاع الطبقة العمالية والاقتراء بالثورة العمالية البلشفية سنة 1917 كنموذج.<sup>3</sup>

عانت الكونفدرالية العامة للشغل بعد الحرب العالمية الأولى من مشاكل داخلية واختلافات أدت إلى تصدعها، بحيث شارك ممثلها السيد Jouhaux في مؤتمر السلام بواشنطن، وفي مؤتمر أورلي بفرنسا صعد حدة الخلاف ووصل إلى الانقسام، ترجع حيثيات الصراع إلى المؤتمر الخامس عشر للكونفدرالية العامة للشغل الذي عقد في منطقة تور سنة 1920، بحيث وجه أغلبية الحاضرون تهم الخيانة للمكتب الكونفدرالي واللجنة الإدارية، فبعد إضراب عمال السكة الحديدية أبرم السيد Jouhaux مع البرجوازيين مما أدى إلى تأخير الثورة الاجتماعية،<sup>4</sup> وخرج من رحم التيار اليساري تنظيم متطرف عرف بالكونفدرالية العامة للشغل الموحدة. (الثورية) تبنت الفكر الشيوعي المناهض للاستعمار، وأمنت بفكرة التغيير لا يكون إلا بإحداث ثورة عمالية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Jacques Jurquet, La révolution Algériens et le parti communiste, T02, Edition centenaire, Paris, 2010, P93.

<sup>2</sup> عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962، أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة- عبد الحميد مهري، 2017-2018، ص 206.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 87-88.

<sup>4</sup> Alexander Juving, Op.cit, PP142-143

<sup>5</sup> Ahmed Abid, Le mouvement syndical et luttes sociales en Oranie (Algérie) 1942-1951, Thèse pour le doctorat 3<sup>ème</sup> siècle, V01, Oran, 1985, P13.

اقتصرت نشاط النقابات الفرنسية في مراحلها الأولى على فئات من العمال والموظفين داخل فرنسا، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى حاولت هذه النقابيات توسيع نطاقها الجغرافي، وطبقته الجماهيرية، فوجهت اهتمامها إلى سكان المستعمرات وتبنت قضايا ومشاكل عالم الشغل في شمال إفريقيا، ركزت النقابيات الفرنسية اهتمامها على الجزائر وشكلت فروعاً داخلها (الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية، الكونفدرالية العامة للشغل الثورية، كونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين).<sup>1</sup>

ظهر تنافس كبير ما بين الكونفدراليتين الإصلاحية (C.G.T) و الثورية الموحدة (C.G.T.U) في استقطاب العمال الجزائريين، وقدمت كلاهما وعوداً تضع ضمن أولويتها الشريحة العمالية، وأصبحتا منبرا عماليا وسياسيا، فالكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية اهتمت بتحسين وإصلاح وضعية العمال ومحاربة الإقطاعية البرجوازية المتمثلة في الكولون، أما الكونفدرالية العامة للشغل الثورية فنادت بتحسين الوضعية العمالية داخل المستعمرة وتبنت الفكر الشيوعي المناهض للإمبريالية والاستعمار معا، هذا ما جعل العمال الجزائريين ينخرطون في صفوفهما وذلك لما رأوه من وعود جادة لاحتضان مشاكلهم وتبني المطالبهم.

لعل ما يميز العمل النقابي في الجزائر عن البلدان المجاورة هو عدم الاستقلالية، وهذا بحكم أن كل النقابات الموجودة في الجزائر هي امتداد للنقابات في فرنسا، واستمر هذا الوضع حتى خمسينيات القرن الماضي.<sup>2</sup>

### 1- الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية (C.G.T):

عدت الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية الأكثر تمثيلا في الجزائر، وهذا راجع لانخراط جل العمال الأوروبيين فيها، اقتصرت في البدايات على العنصر الأوروبي دون الاهتمام بالعمال الأهالي، أشارت الإحصائيات لسنة 1924 أنه هناك: 07 نقابات في وهران، 8 نقابات بالجزائر، 2-3 نقابات في قسنطينة.<sup>3</sup>

بلغ تعداد النقابات المنطوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية حسب إحصائيات 1930، ما بين 70 إلى 80 نقابة في مختلف المجالات، أطرت حوالي 10 آلاف عامل منظمة في ثلاث أقاليم.<sup>4</sup>

إن نشاط الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية في الجزائر كان موازاً لمشروع الاستعمار الفرنسي ألا وهو الاستيطان، بحيث لم تبدي أي معارضة للمشروع وأيدته وخدمته عكس الكونفدرالية العامة للشغل الثورية التي انتهجت نهج الأممية الثالثة والتي من مبادئها محاربة الاستعمار أينما حل.

<sup>1</sup> محمد قنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ علم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012، ص 13.

<sup>2</sup> Le petit Oranie, 09/03/1938, P 01.

<sup>3</sup> Alexander Juving, Op.cit, P 143

<sup>4</sup> خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-192، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، 2014-2015، ص 23.

سير الكونفدرالية الجنس الأوربي دون غيرهم، فمثلا مقاطعة الوهراني عرفت نشاطا واسعا، ومثله من النقابات التالية: نقابة الصحة، نقابة عمال المناجم، وفي سنة 1930 مثل لون بيار lanpierre نقابة C.G.T في مؤتمر اتحاد النقابات الكونفدرالية في منطقة وهران.<sup>1</sup>

اشتهرت منطقة الجزائر بالعديد من المناضلين الأوروبيين من أمثال بيانكو Bianco الأمين العام لنقابة المعاهد والسيد André المسؤول عن نقابة عمال المناجم وكونتامين Contamine مسؤول عن نقابة حراس الثانويات.

لم تكن مقاطعة قسنطينة في معزل عن ذلك، بحيث مثل نقابة C.G.T في المنطقة ريتشارد Richard مناضل معروف منذ عدة سنوات وهو المسؤول عن بورصة العمل وكولوبياني Colombiani ممثل C.G.T ما بين المقاطعات الثلاث شيافو<sup>2</sup> Schiavo مسؤول عن نقابة المسجلين البحريين، والعديد من الممثلين الآخرين مثل: Dillicu·Briole.<sup>3</sup>

هدفت الكونفدرالية العامة للشغل إلى الاستقلالية بالعمل النقابي وتكوين المزيد من النقابات والاتحادات النقابية داخل المستعمرة، والقضاء على المنافسة بينها وبين الكونفدرالية العامة للشغل الثورية، ووصل عدد النقابيين المنتسبين لها حوالي 5000 نقابي ما بين 1926-1943 جلهم ينتمون إلى عمال الحالة المدنية Etat Civil وعمال السكة الحديدية Cheminot، ولكسب تأييد الإدارة الفرنسية سارت الكونفدرالية في خط مواز مع أهدافها، مما جعلها تتحفظ على العديد من القضايا كمسألة الجزائر والاحتفالات المئوية.<sup>4</sup>

## 2- الكونفدرالية العامة للشغل الثورية (الموحدة):

تم إرساء معالم الكونفدرالية العامة للشغل الثورية في الجزائر عبر مجموعة من الاجتماعات الشيوعية نذكر منها اجتماع 22 إبريل سنة 1921 بمنطقة سيدي بلعباس بعنوان " الشيوعية والمسألة الاستعمارية"، ناقش الحضور العديد من المسائل وأولوا أهمية كبيرة للطبقة العمالية الأهلية وتأملوا تأسيس الفكر الشيوعي

<sup>1</sup> Nora Benallegue, les militants du mouvement ouvrier en Algérie dans les Années trente, colloque, Paris, 1982, P08.

<sup>2</sup> من مواليد 1886 بالجزائر العاصمة، منخرط ضمن صفوف نقابة المسجلين البحريين في مناء الجزائر، شارك في تأسيس الكونفدرالية العامة للشغل الثورية في مقاطعة الجزائر، مثل نقابة المسجلين البحريين في مؤتمر الكونفدرالية الثورية سنة 1925، شغل منصب الأمين العام للاتحاد المحلي للكونفدرالية ما بين 1925-1927، ثم منصب الأمين العام للاتحاد الجهوي للكونفدرالية، بسبب مواقفه الراديكالية ودفاعه عن العمال الأنديجان سح منه عضويته في الحزب الشيوعي مطلع سنة 1927، وفي سنة 1929 عين كأمين عام لبورصة العمل الجزائر، واستمر في منصبه حتى سنة 1930 أين وافته المنية بأزمة قلبية حادة. ينظر:

René Gallissot, Algérie engagements sociaux et question national de la colonisation à l'indépendance 1830-1962- dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, Op.cit, P549.

<sup>3</sup> Nora benallegue, Op.cit. P09.

<sup>4</sup> Ahmed Abid, Op.cit., p 14

في جميع أنحاء العالم وإيقاف استغلال الإنسان لأخيه الإنسان واستغلال طبقة لطبقة أخرى باسم العمل<sup>1</sup>، وإيقاف معاناة أي شخص بسبب ديكتاتورية المال وسيتم إلغاء الشكل الحديث للرق والعمل المأجور.

استهدف الشيوعيون بعض النقاط في هذا الاجتماع وهي بمثابة أهداف:

1- العمل على تعليم سكان شمال إفريقيا الفكر الاقتصادي وأبجديات العمل النقابي لتشكيل دولة مستقرة قادرة على بلوغ الكمال الشيوعي.

2- توعية المسلمين بضرورة تعليم المرأة وإشراكها في عالم الشغل.

3- إيجاد أرضية للعمل الشيوعي.

4- وضع حد لاستغلال طبقة البروليتاريين الأصليين من طرف ملاك المزارع الريفية (الكولون) باسم ما يعرف بنظام الخماسة<sup>2</sup>.

ما يميز الكونفدرالية العامة للشغل الثورية انفتاحها على السياسة والتاريخ أكثر، بحيث اعتبر رواد الفكر الثوري الراديكالي أن الثورة البلشفية هي ثورة عمالية وهي في نفس الوقت تمثل وجه من أوجه الرقي النقابي وعلى هذا الأساس نستنتج أن الثورة هي أساس تطوير الحس النقابي وتحويله من حس عمالي محظ إلى وعي عمالي نقابي ثوري منفتح على السياسة وشغوف بالتغيير.

حملت الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة فكرا تحرريا مناهضا للاستعمار هو في الأساس فكر الشيوعية الدولية الحمراء<sup>3</sup>.

قبل الانقسام، كانت تضم الكونفدرالية العامة للشغل CGT حوالي 101 نقابة، ولكن هذا العدد انخفض بعد التصدع و ظهور الكونفدرالية الثورية، فجعل النقابات العمالية في الجزائر قدمت ولائها للتيار النقابي الجديد وفي مقدمتها: نقابة عمال السكة الحديدية: فمن اصل 25 نقابة انتمت 15 نقابة للتيار الثوري، استعملت الكونفدرالية الجديدة المنهج القديم كوسيلة للنضال و المتمثل في الاحتجاج المتواصل، فحسب ما ورد في جريدتها "La lutte social" بتاريخ 19 نوفمبر سنة 1926 "الاحتجاجات المتواصلة هي وسيلة ثورية ووسيلة لقيادة الجماهير نحو أعمال أكثر فاعلية"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Gariguet Louis, Actuelle du socialisme en France : le Mouvement révolutionnaire, son histoire, son originalité, ses tactique, Etude de morale et de sociologie, Bloude et éditeur, Paris, 1912, P145.

<sup>2</sup> Koulassis, G. Menyier, Sur le mouvement ouvrier et les communistes d'Algérie au lendemain de la première guerre mondiale, **Le mouvement social**, N130, 1985, P07.

<sup>3</sup> Kathryn.E. Amdure, La tradition révolutionnaire entre syndicalisme et communiste dans la France entre deux guerres, **le Mouvement social**, N 139, 1987, P31.

<sup>4</sup> Anonyme, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, **Révolution socialiste**, N07, Alger, 1972, P11

انجذب العمال الجزائريين الأهالي إلى الكونفدرالية العامة للشغل الثورية (الموحدة) بحكم شعاراتها الثورية المناهية للاستقلال المستعمرة<sup>1</sup>، وتشير الإحصائيات لسنة 1927 أنه من أصل 9 آلاف نقابي يوجد 1000 جزائري، بقي العدد على حاله حتى سنة 1935، فلم يتجاوز العمال الأهالي نسبة 10% من التعداد الإجمالي، يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى عاملين:

1- جل الأهالي تمركز نشاطهم في الأرياف بعيدا عن زخم التحولات الصناعية بنسبة فاقت 80%، ولم تهتم بهم الكونفدراليات النقابية حتى مطلع سنة 1936.

2- قانون الانديجينا الذي منع على الأهالي تقلد المسؤوليات السياسية والنقابية.

قد أسس 07 اتحادات محلية سنة 1930 وهي: الجزائر، وهران، بليدة، سيدي بلعباس، تلمسان، قسنطينة، عنابة، ووصل تعداد المنخرطين لسنة 1931 ما بين 11.5 ألف إلى 13.5 ألف منخرط<sup>2</sup> كل هذه الاتحادات هدفت إلى محاربة أشكال العنصرية وإدانة جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.<sup>3</sup>

أشرف الأوروبيون على التأطير النقابي لمختلف العمال، لأن قانون الأنديجان منع الأهالي من تقلد المسؤوليات النقابية والسياسية، هذا ما خول للأوروبيين السلطة المطلقة في تسيير النقابات داخل المستعمرة، فمثلا نقابة عمال المناجم في منطقة الغرب (المحمدية، تلمسان، مستغانم) أشرف على تسييرها كل من السادة: بورج، فرنانديز، صولار\*، السيد بورج كان عضوا في الحزب الشيوعي في منطقة المحمدية منذ سنة 1920، وأكمل نضاله في الحزب الشيوعي الجزائري بعد تأسيسه سنة 1936.

في مقاطعة قسنطينة، كل أمناء نقابات عنابة، سوق أهراس، سكيكدة، بسكرة من جنس أوروبي وأسمائهم كالاتي: روكروا، سيقوالد، فيلانوفا إيمويل، هذا الأخير الذي أصبح مطلع سنة 1935 أمينا عاما على الخلية الشيوعية في منطقة سكيكدة.

نفس الشيء في مقاطعة الجزائر، كل أمناء نقابات منطقة العفرون، الأصنام (الشلف حاليا)، البليدة هم أوروبيين وهم كنارت، دورال فرنانديز، باسكال. حتى التمثيل في المؤتمرات النقابية خص للأوروبيين فقط فعلى سبيل المثال: المؤتمر الكونفدرالي المنعقد في باريس في أفريل سنة 1931 مثل مقاطعة البليدة، مستغانم وثنية

<sup>1</sup> احمد مهساس، المصدر السابق، ص 108

<sup>2</sup> عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 209

<sup>3</sup> Nora Benallegue, Algérie mouvement ouvrier et question national, Op.cit, P77.

\* صولار: من موليّد 10 جانفي 1901 بالمنطقة الحدودية الجزائرية التونسية أم الطبول، منخرط في نقابة الاتصالات بمنطقة قسنطينة، ومنتحي للحزب الشيوعي منذ سنة 1924، شغل منصب الأمين العام لاتحاد الجهوي للكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية، يعد من بين المؤطرين للخلية الشيوعية في منطقة قسنطينة. تحول بعد ذلك للنضال في الكونفدرالية العامة للشغل الثورية بعد سنة 1932، أطر العديد الحركات الإضرابية: مثل إضراب الخبازين سنة 1930، بعد تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، أصبح ممثلا للحزب في مقاطعة قسنطينة، وواصل عمله النقابي، وعد من بين منظمي أكبر إضراب شهدته المستعمرة إضراب عمال منطقة الكويف سنة 1947. ينظر:

الحد أوروبيين، وفي مؤتمر عمال المناجم المنعقد في مقاطعة قسنطينة مثل منطقة سوق أهراس، عنابة وتبسة كل من كرسيا، كوستنزا<sup>1</sup> Constant،<sup>2</sup> أندرياني ومقينسي. على مستوى الإتحادات، كانت المناصب من نصيب الأوروبيين، ففي سنة 1930 عين مارسال سارتر M. Sartre<sup>3</sup> أمينا عاما على الاتحاد الإقليمي النقابي وذلك ما بين 1934-1935 ساعده في مهامه زينيتازي Zannettacci<sup>4</sup> كمساعد هذه الشخصية حسب شهادة المناضل الشيوعي عمر أوزقان بأنها قريبة من العمال ومن الكونفدرالية الثورية، وأعطيت مهمة تسيير بورصة العمل لجيان تروسياس. Torrecillas<sup>5</sup> على عكس الكونفدراليات الاخرى، أفسحت الكونفدرالية الموحدة الفرصة للعمال الجزائريين من تقلد مناصب قيادية لكن بشرط تحصلهم على الجنسية الفرنسية ونذكر

<sup>1</sup> هو من عمال نقابة الاتصالات، عمل كعامل تليغراف، انخرط منذ سنة 1921 في حزب الشباب الشيوعي في الجزائر العاصمة، وفي سنة 1923 كان ضمن قائمة الحزب الشيوعي للانتخابات المحلية، عارض سنة 1925 حرب الريف في الأراضي المغربية وبسبب موقفه هذا تعرض للإيقاف لمدة سنة كاملة من منصبه، أصبح سنة 1926 أمينا عاما للاتحاد المحلي للكونفدرالية العامة للشغل الثورية في منطقة بليدة، ثم زاول نشاطه كعضو في المكتب الإداري للحزب الشيوعي في نفس المدينة. ينظر  
Kamel Bouchama, Op.cit. P350

<sup>2</sup> من مواليد 1903/11/28 ببلوغين، عرف مضايقات الشرطة منذ شبابه ، بحيث أوقف أول مرة سنة 1925 بسبب معارضته لحرب الريف و الحرب على سوريا ، شارك في نفس السنة في مؤتمر اتحاد الكونفدرالية العامة للشغل الثورية في مقاطعة الجزائر، وفي سنة 1929 مرة اخرى كان ممثلا لنقابة عمال المطاعم و المقاهي كأميننا عاما لهذه النقابة، انتقل إلى منطقة وهران وعمل كمسير لبورصة العمل ، شارك في العديد من الإضراب على مستوى المقاطعة منها إضراب عمال الرصيف ، وإضرابات الفاتح ماي 1929، حكم عليه ب 10 اشهر سجن نافذة، شارك في العديد من المؤتمرات الدولية : مؤتمر عمال العرب بفلسطين سنة 1930، انخرط في الحزب الشيوعي ولكن سرعان ما انتزعت منه العضوية ليكمل بقية حياته مسيرا للمقهي ينظر  
Kamel Bouchama, Op.cit. P471

<sup>3</sup> من مواليد سنة 1897 بمنطقة ميله ، يتحدر من عائلة فقيرة ذات أصول يونانية ، عمل حتى سنة 1928 في ورشة صناعة عجلات العربات بمقاطعة قسنطينة ، انخرط في نقابتها سنة 1922 ، أصبح منذ سنة 1924 أمينا عاما لكونفدرالية العامة للشغل الموحدة الثورية ، كان من بين المنظمين لمؤتمر العرب في الجزائر، هاجر إلى منطقة وهران وعمل كحلاق ثم عامل بناء ، وفي سنة 1934 أصبح الأمين العام عن خلية الحزب الشيوعي في منطقة وهران، ومع تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936 أصبح واحدا من الأعضاء الرئيسيين وعضو في اللجنة المركزية للحزب. ينظر  
Kamel Bouchama, Op.cit, P490 .

<sup>4</sup>Nora Benallegue, les militants du mouvement ouvriers en Algérie dans les Années trente, Op.cit., p 05

<sup>5</sup> من مواليد 1896/5/3 من عائلة إسبانية جاءت إلى الجزائر، عمل كمسجل بحري ، ويعد من بين الشخصيات المسيرة للكونفدرالية العامة للشغل الثورية في مقاطعة الجزائر، انخرط في الحزب الشيوعي منذ سنة 1924، تعد هذه الشخصية فعالة في الجانب النقابي بحيث نظم العديد من الإضرابات اشهرها إضراب جانفي-فيفري سنة 1929 الذي قاده عمال صناعة الأحذية في منطقة وهران، قاد كذلك إضراب عمال الرصيف وفي ذلك اليوم استطاع شل العمل في الموانئ بحيث توقف عن العمل 2000 عامل من اصل 2800 عامل ، مثل نقابة عمال الرصيف منطقة وهران في مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل الثورية في منطقة مرسيليا سنة 1930، وكان ممثلا عن الكونفدرالية الثورية الجزائرية في المؤتمر الثامن للأمم النقابية الحمراء بموسكو ، عمل كأميننا عاما لخلية الحزب الشيوعي في وهران وشارك في انتخابات 1932 في قائمة الحزب الشيوعي. ينظر:

اسمين وهما السيد : عمارة فرتشوك<sup>1</sup> هو من قدامى المناضلين لفدرالية الحزب الشيوعي من عمال الترامواي، ترأست هذه الشخصية الامانة العامة للترامواي ونظم لاجتماع سنة 1932 حضره 1200 عامل وضح أسباب ضعف التنظيم النقابي الجزائري والتي حصرها في قانون الانديجينا<sup>2</sup>. السيد بن لكحل محمود<sup>3</sup> ترأس الأمانة العامة لنقابة الترامواي بمنطقة وهران وكذلك بالعربي سيد علي ساهم في تنظيم مؤتمر العمال العرب في الجزائر، الذي جمع 75 ممثل من بينهم 69 جزائري و 6 فرنسيين ، عد هذا المؤتمر الحدث الأهم في هذه الفترة، انعقد في 15 جوان 1930 في الجزائر العاصمة، وفرت الكونفدرالية العامة للشغل الدعاية الكافية له داخليا وخارجيا عبر منابرها الإعلامية المتمثلة في الجرائد (L'Algérie ouvriere) ، حاولت الكونفدرالية وضع أفاق لهذا المؤتمر وأهداف تمثلت في تبيان نقاط ضعف العمل النقابي الحالي، محاولة تدريب الجماهير الجزائرية<sup>4</sup> وكذلك المساهمة في مشروع الاممية الشيوعية النقابية الحمراء الدولية والمتمثل في دحض وزعزعة الرأسمالية بمختلف نظمها الامبريالية الاستعمارية و التحضير لتحرير الشعوب المستضعفة.

شاركت في هذا المؤتمر العديد من النقابات العمالية مثل: نقابة الترامواي الذي كان لها حصة الأسد من ناحية التمثيل ب 16 مندوب تليها نقابة عمال المناجم ب 10 ممثلين وعمال البناء ب 07 ممثلين، عمال الرصيف ب 04 ممثلين، عمال التبغ ب 04 ممثلين، نقابة سائقي السيارات ب 03 ممثلين، عمال الغاز والخشب بمندوبين أما عمال الجلود وعمال الكتب والمسجلين البحريين بممثل واحد لكل نقابة.

تمحورت مداخلات الحاضرين حول النقاط التالية:1/ العمال الفلاحيين ونضالهم، 2/ السكان الأصليين ضحايا قانون التجنيد الإجباري، 3/ عدم المساواة في الأجور، 4/ صناعة الكحول وآثارها السلبية على المجتمع

<sup>1</sup> المدعو " حاج عمارة" نقابي الترامواي والكونفدرالية العامة للشغل الثورية ثم الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية بمنطقة الجزائر، شخصية وطنية شيوعية معروفة، ترأس الامانة العامة لنقابة الترامواي ما بين 1923-1924، انخرط في الحزب الشيوعي سنة 1924، ومثله في انتخابات البلدية سنة 1925، انسحب من الحزب سنة 1929، ثم عاد إلى الحزب الشيوعي الجزائري بعد تأسيسه سنة 1936، تشير الكتابات التاريخية إلى أن هذه الشخصية هي والد الشخصية التاريخية على لابوانت (عضو في FLN) وبطل معركة الجزائر سنة 1957. ينظر:

Kamel Bouchema, Op.cit, P376.

<sup>2</sup> Nora benallegue, les militants du mouvement ouvrier en Algérie dans les années trente, OP.CIT, P06

<sup>3</sup> من مواليد 1894/09/02 بالجزائر، ينحدر من عائلية برجوازية عريقة في المنطقة، سافرت عائلته إلى المشرق، ودرس بمنطقة بيروت بلبنان ونال شهادة ليسانس سنة 1917، بعد دخوله إلى الجزائر وتأديته للخدمة العسكرية ، انخرط في حزب الشيوعي سنة 1922 وعرف بنزعتة المعادية للاستعمار بحيث قاد العديد من التظاهرات ضد حرب الريف، أوقف بسبب مبادئه في العديد من المرات، شارك مع الحزب الشيوعي في الانتخابات البلدية بمنطقة الجزائر سنة 1925، كانت له العديد من جولات العمل وممثلا للكونفدرالية العامة للشغل الثورية في المشرق وفرنسا وموسكو، كان من بين الأعضاء المشاركة في تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا ، سحب عضويته من الحزب الشيوعي سنة 1932 حسب شهادة عمر أوزقان، ودخل إلى الجزائر واكتفى بتسيير حمام مغربي.

<sup>4</sup> Albert Ayach, essai sur la vie syndicale en Algérie, l'années centenaire 1930, le **Mouvement social**, N78, 1972, p 110.

الجزائري،<sup>5</sup> قانون الانديجينا ومختلف سلبياته،<sup>1</sup> واقترحت العديد من الحلول منها: 1/ إعادة النظر في الضرائب المفروضة على الأهالي. 2/ الحد من سيطرة البرجوازيين في أماكن العمل، 3/ الحد من غلاء المعيشة، 4/ الحد من السياسة الاستعمارية، 5/ تنظيم مجالس عمل مهمتها تجنيد العمال للعمل النقابي وتأسيس نقابات عمالية قوية لمجابهة المد الرأسمالي.<sup>2</sup>

انتهى هذا المؤتمر بتوصيات الاممية الشيوعية والدولية النقابية ب:

1- إنشاء كونفدرالية عامة للشغل جزائرية مستقلة منفصلة على التنظيمات النقابية الأوروبية مثل نظيرتها بتونس.<sup>3</sup>

2- نداء بالنضال لنيل الاستقلال التام في الجزائر.

3- تعريب الاتحادات النقابية بحيث يدرج العمال الاهالي كمسيرين في اللجان التنفيذية.<sup>4</sup>

عارض بعض النقابيين الأوروبيين المنطويين تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة مشروع تعريب النقابات وهذا بضغط من الحزب الشيوعي الفرنسي، وحاولوا إعاقة كل عمل مساعد للمناضلين الأنديجان لتشكل أنفسهم نقابيا وسياسيا وهذه الحملة أخرجت تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري حتى سنة 1936، هناك بعض النقابات عارضت وجود جنس الأهالي داخل النقابات والاكتفاء بالعنصر الأوروبي ووقفت ضد أي عمل جوهرى يخدم مشروع إنشاء نقابة جزائرية مستقلة C.G.T.A ومن بين تلك النقابات (نقابة السكة الحديدية بغيليزان).

بين الحزب الشيوعي الفرنسي خطورة الطرح بأنه لو جسد على أرض الواقع سيفقد الأوروبيين السيطرة على العمل النقابي داخل المستعمرة وحتما الاهالي سيستغلون الموقف ويجعلون هذه النقابات منبرا لخدمة أغراض سياسية لتحقيق الاستقلال، أتت هذه الحملة أكلها وتم إجهاض مشروع تعريب النقابات وكذا تأسيس النقابة الجزائرية.<sup>5</sup> وبقيت فكرة C.G.T.A حبرا على ورق حتى خمسينيات القرن الماضي أين رأت النور وتم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A سنة 1956 وهو يحمل نفس أفكار ومبادئ النقابية

<sup>1</sup> René Gallissot, La république française et les indigènes Algérie colonisées Algérie Algérienne (1870-1962), les éditions de l'atelier, Paris, P93.

<sup>2</sup> Albert Ayach, Op.cit., p111.

<sup>3</sup> Julien Bessis, Op.cit., P 209.

<sup>4</sup> Ahmed Abid, Op.cit., p17.

<sup>5</sup> Moghreb, sur le travail de la région Algérienne, Les cahiers du Bolchevisme, N05 ,01-03-1932, p 334.

الجزائرية ولكن في هذه الفترة أثبتت بعض النقابات الكبرى جداتها في تسيير العمل النقابي داخل المستعمرة ومن بين هذه النقابات نقابات ترامواي.<sup>1</sup>

### 3- الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:

تأسست الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في الفاتح من نوفمبر سنة 1919، بتزكية من 200 مندوب من أصل 350 نقابة مسيحية، تمحورت الأسس التي تقوم عليها حول ضرورة السلم والتنظيم المهني، منذ البدايات أظهرت الكونفدرالية معاداتها للصراع لطبقي الذي كرسته النظم الرأسمالية في مواقع العمل ودعت إلى احترام العامل باعتباره انسان بالدرجة الأولى وكذلك أساس من اساس العملية الإنتاجية.<sup>2</sup> تمثلت مبادئ وأهداف الكونفدرالية في:

- 1- الإنسان في نظر الكونفدرالية هو العنصر الأساسي في عملية الإنتاج، وهو السبب والهدف في نفس الوقت كذلك، من المهم أن تسمح ظروف الإنتاج ذاتها بالتطور الطبيعي للشخصية البشرية من خلال الاشباع العادل لاحتياجاتها المادية والفكرية والأخلاقية.
- 2- من الضروري متابعة التحولات التي من المحتمل أن تضمن استخداما أفضل للقوى الانتاجية وتوزيعا أكثر إنصافا لنتائج الانتاج بين مختلف العناصر الموجودة في العملية الانتاجية وألا تكون حكر لطبقة على حساب الأخرى وهنا يقصد به الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا.
- 3- عارضت الكونفدرالية الصراع الطبقي ونادت بوجود محاربه بتعليم الطبقتين والتعاون بين العناصر المنتجة وتأسيس منظمات ونقابات مختلطة تحتوي كلا الفئتين (أرباب العمل، العمال) ويجب ان تضمن هذه المنظمة أو النقابة حقوق كل فئة.<sup>3</sup>

أسست الكونفدرالية فروعها لها في الجزائر المستعمرة منذ شهر مارس سنة 1922، كانت بداياتها مع ضم أول نقابة " وهي عمال السكة الحديدية "، سعت الكونفدرالية بمنضالها الأوائل إيجاد سبل الوحدة من أجل الحرية النقابية و العمالية، وأطر بدايات الكونفدرالية كل من السادة: مرسال كانتوت، ارناست تونو، وجيورج مينقاس ، وذلك بتنظيم صفوف عمال السكة الحديدية بحيث أصبح كل أحد من الأسبوع هو يوم مسيرة، و بالرغم من أن هذه الخطوة لم تحمل أي جديد إلا انها عززت قواعد العمل النقابي خلال سنوات 1922-1928، أثبتت الحركة النقابية المسيحية نفسها في الجزائر بفضل التنظيم المحكم لعمال سكة الحديد لشمال إفريقيا

<sup>1</sup> Omar Carlier, les traminois algérois des années 1930 : un groupe social médiateur et novateur, **Mouvement social**, N146, 1989, P82.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، المرجع السابق، ص ص 96-97.

<sup>3</sup> Confédération française des travailleurs chrétiens, la confédération française des travailleurs chrétiens, historique, principe, Paris, 1934, P07.

Rail nord Africaine "وهي أول نقابة تؤسسها الكونفدرالية في المستعمرة، يعود الفضل لهذا التطور إلى الحركات الاجتماعية التي حدثت سنتي 1925-1926 والتي من خلالها احتكت الكونفدراليات النقابية الثلاث مع بعضها البعض ( الكونفدرالية العامة للشغل الاصلاحية، و الكونفدرالية العامة للشغل الثورية، و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين)، بحيث اطلعت كل نقابة على أهداف الأخرى مما جعلها تتوحد على اهداف مشتركة تتمحور حول الاهتمام بالعامل الجزائري وتحسين حالته المعيشية<sup>1</sup>.

في ديسمبر 1928 تأسس اتحاد الموظفين الذي كان عبارة عن نقابة، والذي أكد قوته من الخطوات الاولى، بحيث تم تدريب جل قاداته لمدة سنتين، وفي سنة 1929 تأسست نقابة العمال، وفهما لأهمية الصحافة في الحياة النقابية قام قاداته بتأسيس نشرية سميت بالموظف الجزائري.

ظهر توافق وتكاتف بين اتحادات النقابية الثلاث على نفس المبادئ، وكان هذا كاف لتشكيل اتحاد إقليمي مطلع شهر نوفمبر سنة 1929، بحيث أفضى اجتماع مندوبي الاتحادات الثلاث إلى تأسيس "اتحاد الجزائر". عقد أول مؤتمر لهذا الإتحاد الجديد سنة 1931 تحت إشراف السيدة إيميلي أودين ورئيس اتحاد نقابة السكة الحديدية الذي أتى من فرنسا مع ممثل عن الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، خلال هذا المؤتمر رُسم طريق الكونفدرالية في الجزائر وأدى كذلك إلى تأسيس نقابة عمال الخياطة، عقد الاجتماع الثاني لاتحاد الجزائر بعد سنتين (سنة 1933) وتمخض عنه تأسيس نقابة سائقي سيارات الاجرة والذي تحول بدوره إلى اتحاد رسميا شهر أوت سنة 1933.<sup>2</sup>

توسعت دائرة الكونفدرالية لتضم مختلف النقابات والتي تمثلت في: نقابة عمال السكة الحديدية، نقابة الموظفين، نقابات الموظفين، نقابة الخياطين، نقابة سائقي سيارات الاجرة، وفضل الهيكلية الحسنة انتشرت فروع الكونفدرالية في كامل ربوع المستعمرة بحيث تمركزت في: الجزائر، بليدة، بلعباس، قسنطينة، بجاية، عنابة. وواصلت في تحقيق أهدافها محاولة لتجميع عدد كاف من المناضلين من خلال أيام تكوينية تعطي دروسا في كيفية ممارسة العمل النقابي، وقد حققت نجاحا كبيرا، بحيث أصبح العمال أكثر وعيا وتأكدوا لضرورة تأسيس النقابات، وشملت الدورات التكوينية النقابات النسائية، وحتى النساء اللواتي بدون انتماء نقابي، وانعكس ذلك بالإيجاب وأدى ذلك لتطور النشاط النقابي النسوي.

لم تكن الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين بمعزل عن التطورات الخارجية ولا حتى الداخلية فنجد أنها قدمت مساعدات للعمال في خضم الازمة العالمية سنة 1929، والتي لم تسلم منها لا فرنسا ولا حتى

<sup>1</sup> L'Afrique du Nord syndical, Mensuel des syndicats chrétiens du l'Afrique du nord, N129, janvier 1937.

<sup>2</sup> Alexander Chaulet, l'union Algérienne des syndicats chrétien, **syndicalisme chrétien**, 04/1934, P 912

المستعمرة، فمن بين انعكاساتها تفتشي ظاهرة البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية، وظهر هذا الدعم من خلال تأسيس تعاونيات استهلاكية بالدرجة الأولى مهمتها:

- 1- تزويد أعضاء النقابات المنطوية تحت لواء الكونفدرالية بالمواد الغذائية والطعام يوميا.
- 2- بيع البنزين اللازم والكاف لسائقي سيارات الأجرة وبعض الاعضاء المنتمين إلى جمعية "أصدقاء النقابات المسيحية".

أسست الكونفدرالية أول بورصة عمل لها أطلق عليها "بورصة العمل المسيحية" في ديسمبر 1933 في شارع تيرمان رقم 06، تجسد عمل البورصة في توفير مقرات مستقلة لنقابة العاملات والخياطين.<sup>1</sup>

### • العمل النقابي فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1939:

تعد الفترة الممتدة ما بين 1935 إلى سنة 1939، منعرجا هاما في تاريخ الحركة النقابية في فرنسا وفي المستعمرة، بحيث فتح المجال لأول مرة أمام الجزائريين لتأسيس النقابات وإدارتها، إن هذا التغيير جاء كتحصيل حاصل لبعض التغيرات السياسية والنقابية وحتى الاجتماعية:

1- السياسية: / صعود الجبهة الشعبية الفرنسية لسدة الحكم، هذا ما خلق جو من الديمقراطية التي كان أساسها إشراك كل أطراف المجتمع في التسيير (الأهالي والأوروبيين).

2- الاجتماعية: / التقليل من حدة القوانين التعسفية في مقدمتها قانون الانديجينا، وإدخال إصلاحات على الأهالي اقترحت من قبل موريس فيوليت سنة 1930 عقب احتفالات الذكرى المئوية، وهذا بعد رؤيته لكمية البؤس والتعاسة التي يعيشها الاهالي الجزائريون، وحذر أنذاك الإدارة الفرنسية من انفجار هذه الطبقة، وخسارة المستعمرة.

3- النقابية: / توحيد الكونفدراليتين النقابيتين (الكونفدرالية العامة للشغل الثورية والكونفدرالية للشغل الإصلاحية)، هذا ما أدى إلى ارتفاع عدد المنتسبين، وتنازلت النقابة الثورية عن مطالبها الراديكالية وتنكرت لها والتي من بينها مطلب الاستقلال والاكتفاء بمحاربة الرأسمالية وإصلاح أوضاع العمال<sup>2</sup>، والنضال من اجل المساواة بين العمال المسلمين والاوروبيين.<sup>3</sup>

بعد توحيد الكونفدراليتين ارتفع عدد المنتسبين، بحيث سجلت الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1937

التعداد التالي:

- 1- قطاع الجزائر: وصل عدد المنخرطين في مقاطعة الجزائر ما بين 40 ألف منتسب إلى 50 ألف منتسب.

<sup>1</sup> Alexander Chaulet, Op.cit, p913.

<sup>2</sup> عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 310.

<sup>3</sup> Benjamin Stora, La gauche socialiste révolutionnaire et la question du Maghreb, au moment du front populaire 1935-1938, Revue française d'histoire d'outre-mer, T2, N 258-259, 1983, p59.

- 2- قطاع وهران: وصل عدد المنخرطين في مقاطعة الوهراني إلى أكثر من 30 ألف منتسب.
- 3- قطاع قسنطينة: تجاوز عدد المنتسبين في الكونفدرالية العامة للشغل في مقاطعة قسنطينة 12 ألف منتسب.<sup>1</sup>

إن هذا الارتفاع الملحوظ في عدد المنتسبين للكونفدرالية العامة للشغل C.G.T ما هو إلا انعكاس لارتفاع المنتسبين داخل كل نقابة بحيث سجلت إحصائيات سنة 1936:

- 1- نقابة السكة الحديدية: من 10 إلى 11 ألف منتسب.
- 2- عمال الموانئ (عمال الرصيف): من 10 إلى 11 ألف منتسب.
- 3- عمال البناء: من 10 آلاف إلى 10.5 ألف منتسب.
- 4- عمال الكهرباء والغاز: من ألفين إلى 4 آلاف منتسب.
- 5- المزارعون: 10 آلاف منخرط.
- 6- عمال الترامواي: 3 آلاف منخرط.<sup>2</sup>

لم تتوقف إصلاحات الجبهة الشعبية فيما يخص الشأن العمالي، بل أشرفت على اتفاقية سميت باتفاقية ماتنيون (Matignon) التي وقعت بتاريخ 07 جوان 1936، حضرها ممثلو الاتحاد العام للإنتاج والكونفدرالية العامة للشغل، انتهى الاجتماع باقتراح مجموعة من الإصلاحات:

- 1- حق العمال في انتخاب ممثلين عنهم يكونون وسطاء بينهم وبين الإدارة.
- 2- تطبيق الحقوق النقابية في فرنسا والمستعمرات التي تشمل:
  - تطبيق عقود العمل الجماعية.
  - رفع الأجور بنسبة معتبرة تتراوح من 07 إلى 15 وتصل إلى 50% لطبقات المحرومة مثل النساء والشباب.
  - تطبيق نظام العطل المدفوعة (سواء الأسبوعية أو السنوية).
  - تحديد ساعات العمل الأسبوعي عند حد 40 ساعة.<sup>3</sup>
  - تحسين وضعية العمال الفلاحين من خلال زيادة في الأجور وتطبيق التشريع الخاص بالعلاوة العائلية والإجازات المدفوعة.

<sup>1</sup> René Gallissot, Le Maghreb de traverse, ED Bouchène, France, 2000, P104.

<sup>2</sup> Boualem Bourouiba, les syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962, Dahleb/ ENAG, Alger, 2009, P46.

<sup>3</sup> Archive départementale de la Corrèze 3M 202, Télégramme officiel intérieur Cabinet a préfets France, Avril 1936.

حاولت الجبهة الشعبية من خلال هذه الاتفاقية تحسين أوضاع الطبقة العمالية في نضالها ضد الاستغلال الرأسمالي، وبهذا مثلت عقبة حقيقية أمام أصحاب المال يصعب اجتيازها، وحدث من سطوتهم على طبقة البروليتاريا وأحرقت الورقة الراححة التي يستعملها البرجوازيون لا جهاض أي إضراب عمالي وهي استبدالهم بعمال آخرين وتهديدتهم بالفصل من العمل.

وهدفت من خلال هذه القوانين كذلك إلى منح العمال الفرصة للمشاركة في الحياة بشكل أكبر وتطوير من رياضاتهم وسياحتهم ومراكزهم الثقافية.

#### • العمل النقابي في الأرياف:

يعد مقاطعة الفلاحي النشاط الوحيد الذي شغله الأهالي بنسبة فاقت 80%، لذلك عانى نوع من التهميش المفروض وكان خارج اهتمامات الكونفدراليتين الإصلاحية و الثورية سابقا، و اللتان لم تسعيا في تأطير الفلاحين و المزارعين نقابيا و الدفاع عن مصالحهم، هذا يمكن أن يكون السبب المباشر الذي أخرج وجود العمل النقابي الجزائري المستقل، إضافة إلى ذلك أن الجزائريين لم يبدوا أي رغبة في الانتماء إلى النقابات من الأساس وهذا راجع كما قلنا سابقا إلى القوانين الاستثنائية التي كانت مفروضة عليهم، وكذلك عدم تقبل الأفكار القادمة من الغرب.

تأطر هذا مقاطعة بشكل جدي بوصول الجبهة الشعبية للحكم سنة 1935، ومن بين بوادر ذلك تأسيس الاتحاد المستقل للعمال المزارعين، المنطوي تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل<sup>1</sup>، ضم مجموعة من نقابات صغار الفلاحين في منطقة الأوراس والونشريس، وبلغ سنة 1936 أصبح هذا الاتحاد يضم 40 ألف مناضل.<sup>2</sup> أسس الحاكم العام للجزائر "Le Beau" سنة 1937 مصلحة الاقتصاد الاجتماعي تخضع مباشرة لإدارة العامة لشؤون الأهالي الهدف من هذه المصلحة ترقية الأحوال المادية للفلاحين الأهالي، حقق العمل النقابي للفلاحين الأهالي قفزة نوعية وجيدة وذلك بتشكيل وفد عن الفلاحين الجزائريين لحضور المؤتمرات الدولية، ففي سنة 1939 حضر الوفد المؤتمر الدولي للزراعة في طرابلس.<sup>3</sup>

واصلت الكونفدرالية العامة للشغل هيكلتها لهذا مقاطعة، وذلك بتأسيس فروع نقابية داخل كل قطاع وكل بلدية، ففي سنة 1937 تم تأسيس الفروع النقابية الخاصة بالمزارعين في جل البلديات مهمتها الرئيسية الدفاع عن المزارعين، وحمّلت هذه الفروع مسؤولية سوء وضعية الفلاح الجزائري للكولون والإدارة الفرنسية. وصل تعداد الفروع النقابية في المستعمرة قبل سنة 1936:

<sup>1</sup> عدة بن داها، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج02، المؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة، 2013، ص 168

<sup>2</sup> Abdelkader, Op.cit., P97.

<sup>3</sup> عدة بن داها، المرجع السابق، ص 169

عدد الفروع النقابية	المدن	عدد الفروع النقابية	المدن
01	تلمسان	29	وهران
01	سعيدة	02	مستغانم
01	بني صاف	01	سيدي بلعباس

ظهرت فروع نقابية أخرى بعد عام 1936 كما يبينها الجدول التالي:

عدد الفروع النقابية	المدن	عدد الفروع النقابية	المدن
02	باريجو (المحمدية)	31	وهران
02	تيارت	01	حمام بوحجر
02	غيليزان	06	سيدي بلعباس
01	أرزيو	/	تلمسان
01	بوحنيفية	/	عين تموشنت

1

الملاحظ من الجدولين أن عدد الفروع النقابية ارتفع بشكل كبير بعد وصول الجهة الشعبية للحكم، بحيث غيرت مجرى العمل النقابي في المستعمرة، وأشركت الجزائريين كأطراف فاعلة في تسيير النقابات، وهذا بعد الحد من سطوة القوانين التعسفية وإبطال بند في قانون فالديك روسو والذي ينص على أن تأسيس النقابات وإدارتها شرطه الأول الجنسية الفرنسية، هذا ما جعل الجزائريون يتوافدون إلى النقابات للانخراط فيها.

<sup>1</sup> عبد العزيز راجعي، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919-1939: محطات ومواقف، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، 2011، ص 188.

• النضال النقابي ما بين 1920-1939:

المرحلة الأولى: في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى الأزمة العالمية 1920-1930.

كما نوهنا سابقا أن النضال النقابي يظهر من خلال الاحتجاجات والإضرابات التي تعكس مدى نمو الوعي لدى العمال سواء في القضايا المهنية وحتى السياسية. ظهرت موجة من الاحتجاجات طالت فرنسا وشملت حتى مستعمراتها، والجزائر واحدة منها بحيث شهدت منذ سنة 1921 اشتداد للإضرابات، ودشن عمال الرصيف بمقاطعة وهران أولى الإضرابات في جويلية سنة 1921 منددين بسياسة أرباب العمل الرامية لتخفيض الرواتب واعتبروا أن هذه الأجور غير قابل للاختزال لأنها ضئيلة لا تتوافق أصلا مع العمل الذي يقوم به العمال.

في نفس مقاطعة حقق عمال الشحن والتفريغ بوهران مكسب وهو توقيع عقود سنوية لألف عامل، وفي سنة 1923 سُجل إضراب في صفوف عمال الشحن والتفريغ بميناء وهران شارك فيه 4700 مضرِب استمر هذا الإضراب لمدة 11 يوم طالب العمال برفع الأجور توافقا مع غلاء المعيشة، وطالبوا بربط الأجور بمؤشر غلاء وانخفاض أسعار المواد الغذائية، ورفضوا التفاوض مع نقابة أرباب العمل مما نتج عن ذلك تعنت مسيري الموائئ وفتح حركة توظيف ضخمة.<sup>1</sup>

تواصلت الإضرابات سنة 1924 وفي نفس مقاطعة بوهران شن مرة أخرى عمال الموائئ إضرابا واجهوا فيها مطالب أرباب العمل الرأسماليين القائمة على استغلال العمال وتمثل ذلك في:

- إرغام العمال على تأدية مهام إضافية: كتكليف العمال بتغيير العربات.
- طالبوا بمراجعة قانون حوادث العمل.

ردت الإدارة الفرنسية بالقمع والاستعانة باليد العاملة الأجنبية الغير منتمية للتنظيمات النقابية، وهذا للضغط على العمال واجهاض مطالبهم، أما فيما يخص العقوبات المفروضة على المضربين حددت بقيمة 15 فرنك فرنسي.<sup>2</sup>

تواصلت الإضرابات ليشهد قطاع النقل في نفس مقاطعة إضرابا قادته نقابة الترامواي حديثة النشأة سنة 1921 طالب من خلاله المضربين ب: رفع الأجور وعطلة سنوية لمدة 21 يوم.<sup>3</sup>

أجمع جل المؤرخين الأوروبيين والجزائريين أن سبب الإضرابات العمالية يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الكثافة السكانية وما قابله من تدهور في الحالة الاجتماعية.

<sup>1</sup> Nora Benallègue-Chaouia, Algérie mouvement ouvrier et question national, Op.cit, P88-89.

<sup>2</sup> بختاوي خديجة، النقابة الإضرابات العمالية في قطاع وهران فيما بين 1919-1939، مجلة المرأة للدراسات المغربية، المجلد 02، العدد 03، 2015، ص 173-174.

<sup>3</sup> Abderrahim Taleb Bendiab, Des faits et mouvements sociaux et politique en Algérie 1830-1954, Imprimerie du centre, Alger, 1983, P83.

تشير الإحصائيات إلى نقابتين كانت لهما تأثير كبير على حياة العمالية والاجتماعية هما نقابتي السكة الحديدية وعمال الرصيف وهذا راجع لثلاثة عوامل:

- 1- قوة وشهرة النقابتين على مستوى المستعمرة وامتدادهما للمتروبول.
- 2- المركب البشري الذي تضمه النقابتين، والدليل على ذلك عند حدوث أي إضراب يُشل المقاطعة.
- 3- اختيار الوقت المناسب ومدة الإضراب.

واصل العمال نضالهم ضد السياسة الرأسمالية، بحيث سجلت سنة 1925 العديد من الإضرابات هي كالتالي:

مقاطعة	المكان	التاريخ	المطالب
البستانيين	الجزائر	1925/10/08	-تخفيض ساعات العمل من 09 ساعات عمل يومي إلى 08 ساعات.
الخبازين	الجزائر	1925/ 5/15-01	-رفع الأجور إلى 15 فرنك للجنة الواحدة.
عمال المعادن	الجزائر	1925/8/23-22	-رفع الأجور إلى 14-16 فرنك عوض 10-12 فرنك وتمت الموافقة على 12-14 فرنك.
عمال الجلود	الجزائر	1925/04/03-01/11	رفع الأجور إلى أكثر من 02 فرنك ونصف يوميا.
عمال صناعة السفن	الجزائر	1925/05/18-14	رفع الأجور إلى أكثر من 04 فرنك يوميا.
عمال السجائر	الجزائر	1925/02/27-26	-رفع الأجور. -وافقت الإدارة على زيادة قدرها 0.5 فرنك لليوم الواحد وأصبح الاجر 02 فرنك يوميا. <sup>1</sup>
	وهران	1925/03/22-13	المطالبة بإسقاط إجبارية ساعات العمل الإضافية من القانون الداخلي.
عمال المطابع	قسنطينة	1925/12/24-07	-رفع الأجور إلى أكثر من 18 فرنك يوميا.
الخبازين	تلمسان	1925/12/12-11	-المطالبة برفع الأجور.

الملاحظ من الجدول أن سياسة أرباب العمل كانت تعسفية مع مطالب العمال تتجاوب معها في بعض الأحيان وتدخل إصلاحات ولكن لا ترتقي لطموحات العمال، وفي اغلب الاحتجاجات تستعمل وسيلة القمع المتمثلة في ملاحقة زعماء الإضرابات والنزح بهم في السجون وملاحقة العمال قضائيا واستعمال اليد العاملة

<sup>1</sup> Ministère du commerce, de l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1925, imprimerie nationale, Paris, 1925.

الأجنبية كورقة بديلة لكسر الإضرابات. وهذا ما حدث مع عمال الموانئ في مستغانم 08 أوت سنة 1925 عند قيامهم بإضراب مفتوح للحصول على مكاسب تخص الأجور وساعات العمل وهنا تدخل ارباب العمل واستعانوا باليد العاملة الأجنبية الغير المنتمية لأي تنظيم نقابي.<sup>1</sup>

سجلت سنة 1926 مجموعة من الإضرابات شملت جل المقاطعات قدر عددها ب 44 إضراب عمالي ينقسم كما يلي (الجزائر: 18 إضراب، وهران: 14 احتجاج، قسنطينة 12)، شارك فيه حوالي 6317 مضرب من بينهم ألف جزائري.

انخفض عدد الإضرابات في السنة الموالية إلى 16 إضراب، لتسجل سنة 1928 ارتفاعا في الإضرابات مرة أخرى بحيث وصل عددها إلى 39 إضراب عمالي وهذا راجع بأن هذه السنة مثلت مرحلة توسع اقتصادي، فرضت زيادات على العمال والطبقة الاجتماعية عامة أرهقت كاهلهم.<sup>2</sup>

ازدادت حدة الإضرابات مطلع سنة 1929 وهذا بسبب المتغيرات الاقتصادية ودخول العالم برمته في أزمة اقتصادية حادة مست كل المقاطعات الاقتصادية. شارك في هذه الإضرابات تقريبا كل النقابات المهنية بعد غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في الأسواق، لعل أشهر الإضرابات التي حدثت في المستعمرة:

مقاطعة	المكان	التاريخ	المطالب
الحلاقين	الجزائر	02/28- 1929/03/9	-المطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل. قاد الإضراب نقابة الحلاقين وتفاوضت مع ارباب العمل، وعرضت عليهم مطالب العمال المتمثلة في رفع الأجور من 14-35 فرنك إلى 18-40 فرنك، تمت الموافقة على المطالب أما ساعات العمل لم تخفض، وتعرض 40 عامل للفصل من العمل.
عمال الرصيف	بني صاف	30-03 1929/06/	شارك في الإضراب حوالي 3000 عامل طالبوا: -رفع الأجور وتسويتها مع أجور عمال ميناء وهران وأرزيو بحيث أصبحت الأجور حسب احصائيات الكونفدرالي Compus كتابي: على متن السفن: 23 فرنك. في الموانئ: 20 فرنك. عمال الفحم داخل السفن: 14 فرنك.
عمال المحاجر	قسنطينة	-18 1929/10/31	-المطالبة برفع الأجور ل 10 فرنك أو أكثر ل 100 صخرة، رفضت الإدارة مطالب المضربين وتم فصل 12 عامل من العمل.

<sup>1</sup>Echo d'Oran, 08/08/1925, P02.

<sup>2</sup> Anonyme, essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, Op.cit., p11

النجارين	الجزائر	1929/4/18-3/1	قاد الإضراب نقابة النجارين وطالب المضربين بالمطالب التالية: -المطالبة برفع الأجور إلى 1.5 فرنك في الساعة الواحدة. -تسقيف ساعات العمل عند حد 08 ساعات يوميا. وافقت الإدارة على ذلك ومنحت العمال 01 فرنك في الساعة، وتم فصل 12 مضرب عن العمل.
الصيادين	وهران	06/12-04/3 1929	-المطالبة برفع الأجور إلى أن يصل الأجر الشهري يتراوح ما بين 450 فرنك - 600 فرنك. -إضافة منصب ميكانيكي داخل كل سفينة.

1

في بعض المرات تتشارك العديد من النقابات في تسيير إضراب واحد وهذا لتوليد ضغط على الإدارة للاستجابة وتنفيذ المطالب العمالية ، هذا ما شهدته قطاع قسنطينة بضبط في إقليم عنابة بحيث شهدت المنطقة اتحاد عمالي ضم نقابة البنائين وندل المطاعم و المقاهي وصناع الأجر ، تشكل هذا الاتحاد بغية تنظيم إضراب عمالي ، قدمت كل نقابة مطالبها: فالبنائون طالبوا برفع الأجور إلى 6.25 فرنك للساعة الواحدة بدل من 04 و 4.5 فرنك ، أما المساعدين فطلبوا ب 2.5 فرنك عوض 1.25 فرنك أجمعت كل النقابات المنتمية لهذا الاتحاد على تسقيف ساعات العمل عند 08 ساعات من العمل المستمر، كان رد الإدارة الفرنسية جد قاس بحيث استعملت منهج القوة وألقت القبض على 13 بناء 07 منهم من السكان الأصليين سجنوا لمدة 06 أيام بتهمة التحريض على الإضراب وعرقلة سيرورة العمل وفي نفس المقاطعة انظم عمال الموانئ إلى الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة ( الثورية) لما تحمله من فكر تحرري معاكس للوضع الذي يعيشه العمال في ذلك الوقت.<sup>2</sup>

وكحصيلة نهائية، سجل في هذه السنة حوالي 49 إضراب عمالي مقسم كما يلي:

- مقاطعة الجزائر: 22 إضراب شارك فيه 2210 مضرب.
- مقاطعة وهران: 14 إضراب شارك فيه 3888 مضرب.
- مقاطعة قسنطينة: 13 إضراب شارك فيه 1720 مضرب.<sup>3</sup>

تواصلت موجة الإضرابات في سنة 1930 لتشهد العمالات الثلاث جملة من الاحتجاجات اختصرتها فيما يلي:

<sup>1</sup> Ministère du commerce, du l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1929, imprimerie national, Paris, 1929.

<sup>2</sup> Albert Ayache, Op.cit, P106.

<sup>3</sup> عبد العزيز راجعي، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919-1939 محطات ومواقف، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، سبتمبر 2017، ص 175.

مقاطعة	المكان	التاريخ	المطالب
الخبازين	الجزائر	1930/01/12-1929/12/24.	-المطالبة برفع الأجر إلى 15 فرنك للجنة الواحدة عوض 13.5 فرنك. فشل الاضراب.
عمال الشحن والتفريغ	الجزائر	1930/07/22-15	-الاحتجاج ضد مطالب أرباب العمل الرامية إلى تخفيض رواتب العمال ب مقدار 10 فرنك يوميا، انتهى الإضراب بتخفيض قدره 05 فرنك فرنسي.
النجارين	وهران	1930/03/26-24	-المطالبة برفع الأجر وخاصة العمل الليلي بحيث طالب المضربون برفع أجره بنسبة 100% بعد ما كان 50%. رفض أرباب العمل المطالب وأفشلوا الإضراب وبقي الأجر على حاله والمقدر ب 06 فرنك لليوم الواحد.

1

إن السنة التي أعقبت الأزمة المالية الكبرى كانت عويصة على الطبقة العمالية، بحيث دمرت كل البنى التحتية للدول العظمى ومستعمراتها وشلت جل القطاعات الاقتصادية، هذا بدوره انعكس على طبقة البروليتاريا بالسلب، واصل الرأسماليين سياستهم المعهودة وهي الاستغلال بغية تغطية آثار الأزمة وهذا على حساب الطبقة العاملة، فكما لا حظنا في الجدول كل مرة يحاول أرباب العمل تخفيض رواتب العمال إلى النصف أو أكثر دون مراعاة الحالة الاجتماعية المزرية وارتفاع الأسعار.

وبالرجوع للحصيلة النهائية للإضرابات سجلت هذه السنة 08 احتجاجات عمالية مقسمة كما يلي

-مقاطعة الجزائر: 04 إضرابات شارك فيها 391 مضرب.

-مقاطعة وهران: 03 إضرابات.

-مقاطعة قسنطينة: إضراب واحد.<sup>2</sup>

**المرحلة الثانية: النضال النقابي ما بين 1930-1939:**

شهدت الفترة المحصورة ما بين الذكرى المثوية للاحتلال وصعود الجبهة الشعبية للحكم موجة من الإضرابات التي يمكن أن نقول عنها متوسطة، بحيث لم تسجل العمالات الثلاث إضرابات كثيرة يمكن أن نترجمها في الجدول التالي:

<sup>1</sup> Ministère du commerce, de l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1930, imprimerie nationale, Paris, 1930.

<sup>2</sup>Abderahim Talen Bendiab, Op.cit., P29.

السنوات	سنة 1930	سنة 1931	سنة 1932	سنة 1933	سنة 1934
مقاطعة الجزائر	04	03	0	04	03
مقاطعة وهران	03	04	1	05	03
مقاطعة قسنطينة	01	03	0	03	04
المجموع	08	10	1	12	10

1.

أما على مستوى فرنسا سجل في نفس السنة احتجاجا بالعاصمة باريس، خرج فيه العمال ومختلف الشرائح الاجتماعية إلى الشوارع، أطرت هذا الاحتجاج الكونفدرالية العامة للشغل الثورية وحزب نجم شمال إفريقيا المنحل، عد هذا الاحتجاج الأكثر عنفا وإرهابا في هذه السنة، بحيث رفع المتظاهرون الراية الجزائرية (علم أخضر محاط بهلال) طالب المحتجون المطالب التالية:

1- إلغاء القوانين التعسفية.

2- تطبيق الحقوق السياسية والمدنية في المستعمرة.

3- الحق في التعليم.<sup>2</sup>

برغم من الإصلاحات التي أدخلتها الجبهة الشعبية إلا أن موجة الإضرابات لم تتوقف، ففي جوان سنة 1935 شهدت مقاطعة الجزائر إضراب عمال السكة الحديدية شارك فيه 15 ألف عامل، وصلت حدت الإضراب إلى مقاطعة الغربي من المستعمرة، وظهر ذلك من خلال مؤازرة جل النقابات له (نقابات عمال الرصيف والتربية وغيرها).

شهدت هذه السنة كذلك إضراب عمال المناجم في منطقة بوقايد "Orléon Ville"، عد هذا الإضراب بالأعنف، حيث رفض العمال تحميل مواد الخام في الشاحنات وتثبيتها ونقلها لميناء التنس وتصديرها للمتروبول، تدخل مدير المناجم السيد "M. James" وحاول الاتصال بالسكان الأصليين و الاتفاق معهم ليحلوا محل المضربين لكنهم عارضوا ذلك، وكما ذكرنا سابقا ان هذه السياسة كان يتبعها أرباب العمل في حالة الإضراب، اتفق مدير المنجم مع الأوروبيين فقط، لكن تطور الوضع إلى حد العنف، بحيث تهجم المضربون الذين وصل عددهم 300 شخص على الأوروبيين بالعصي والحجارة مما سبب للمتضررين عجزا عن العمل يتراوح ما بين 08 إلى 20 يوم، تدخلت قوات الامن ومندوبي عن نقابة CGT ووعدوا العمال المضربين بإدخال إصلاحات.

<sup>1</sup> Abderrahim Taleb Bendiab, La pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920, Cahiers du mouvement social, N03, édition ouvrier, France, P 137.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 127.

وصل مجموع الإضرابات سنة 1935 حوالي 25 إضراب عمالي (05 إضرابات في مقاطعة الجزائر، 04 إضرابات في مقاطعة وهران، و 16 إضراب عمالي في مقاطعة قسنطينة).<sup>1</sup> تواصلت الإضرابات العمالية في سنة 1936، واوردت جريدة la Depeche Alger في عددها الصادر بتاريخ 18 جوان سنة 1936 والذي يحمل رقم 18307 مجموعة من الإحصائيات حول الإضرابات وعدد المضربين في كل قطاع على مستوى قطاع الجزائر، بحيث تشير أن تاريخ 17 جوان 1936 اتسمت الحركة الإضرابية بالقوة والضغط وسجل ما يلي:

دخل عمال البناء في إضراب وصل عددهم إلى 3479 مضرب، وسجل إضراب آخر في صفوف عمال صناعة الأحذية بتوقف 461 عامل عن العمل. لم تتوقف الإضرابات عند هذا الحد بل لحق بهم عمال تجارة الأثاث وانقسم إضرابهم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى كان طابع الإضراب جزئي، وفي بيان لهم نشره أنه سيتم تصعيد الإضراب إلى حد أن يصل شاملا ويشمل مقاطعة كليا.

سجل إضراب آخر في قطاع الحدادة، كان له تأثير على 15 شركة، وتوقف عن العمل 614 عامل، من جهة أخرى كبد عمال الصيد أرباب العمل خسائر كبيرة عندما دخل 500 عامل في إضراب ورموا المحصول اليومي من الأسماك، وطالبوا الإدارة بدفع مستحقاتهم ودفع مستحقات العطل، وحققوا نتائج إيجابية بحيث رضخت لهم الإدارة واستجابت لمطالبهم.<sup>2</sup> في بعض المناطق أخذت الإضرابات منحى سياسي مقلق للإدارة الفرنسية ففي بجاية رفع المضربون علم الأُممية الثالثة وعلقوه فوق المسرح البلدي وطالبوا بالاستقلال.<sup>3</sup> في قطاع وهران، سجلت منطقة مستغانم إضرابا في صفوف باعة الخضر والفواكه نددوا فيه بالضرائب الجديدة المفروضة عليهم، استمر الإضراب لمدة يوم كامل دون تسجيل أي تدخل من السلطات المعنية، أما في قطاع التجارة أضرب عمال ورشة "José Sevilla" انتهى هذا الإضراب بتمرد المضربين وأقدموا على إحراق الورشة بكاملها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Abdelraheem Taleb Bendiab, La pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920, Op.cit, P137.

<sup>2</sup> Dépêche Alger, 15/06/1936, P01

<sup>3</sup> Ibid, P06

<sup>4</sup> Echo d'Oran, 01/07/1936, P03.

• النضال النقابي في مقاطعة الفلاحي:

1- نظام الأجور:

تمحور نضال عمال مقاطعة الفلاحي حول نقطتين وهما: الاجور واليد العاملة الأجنبية، واستهدفوا تحسين حالة الفلاح الجزائري وإيقاف سطوة الكولون، الذي في كل مرة يسعى للعبث في الاجور وساعات العمل اليومي، حددت أجور العمال حسب اجتماع عقد بمنطقة متيجة سنة 1930 كتالي:

- 1- عمال الحرث: يتقاضون أجر يومي قدره 12 فرنك فرنسي.
- 2- العمال الذين يشتغلون مختلف الأعمال الفلاحية: يتقاضون 10 فرنك فرنسي.
- 3- القائمون على الماشية: يتقاضون ما بين 06 إلى 07 فرنك فرنسي.
- 4- النساء العاملات: يتقاضون 6 فرنك فرنسي<sup>1</sup>.

حاول المعمرون في العديد من المرات تخفيض أجور العمال ونذكر مثال: الاجتماع الذي جمعهم مع إدارة المجلس البلدي بعين بسام في 04 جوان 1931 على الساعة الثانية زوالا، حضر هذا الاجتماع الشخصيات التالية: السيد M. Bartholli والسيد Dominic نائب رئيس المجلس البلدي والسيد Morgues وممثلون عن الكولون تمحور هذا الاجتماع حول نقطة إعادة النظر في رواتب العمال الفلاحيين والغير المهرة، وتم تثبيت الأجور مرة أخرى كتالي:

- 1- العمال البالغين و الذين يفوق سنهم 18 سنة: يتقاضون ما بين 07 إلى 08 فرنك فرنسي.
- 2- العمال الشباب الذين يقل سنهم عن 18 سنة: يتقاضون ما بين 06 إلى 07 فرنك فرنسي.
- 3- العمال السائقين: يتقاضون 05 فرنك فرنسي لليوم الواحد<sup>2</sup>.

لم تثبت الاجور نهائيا وبقيت محل تلاعب من الكولون في كل سنة ومن منطقة لأخرى فمقاطعة الجزائر تراوحت الأجور فيها من 10 إلى 18 فرنك فرنسي، وهران من 07 إلى 12 فرنك فرنسي أما مقاطعة قسنطينة فلم تتعدى 10 فرنك فرنسي.

نشرت جريدة الإقدام في عددها 29 الصادر في 15 نوفمبر سنة 1932، موضوعا تناولت فيه الأجور واليد العاملة المحلية، أوردت أجور عينة وهي قصاصي العنب تنخفض بشكل كبير فهي تكاد تنعدم فمن غير المعقول أن تتراوح ما بين 02 فرنك إلى 04 فرنك لأجل 12 ساعة من العمل اليومي.

<sup>1</sup> Nora Benallegue, Algérie mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., P51.

<sup>2</sup> Ikdem, 1931.

ازداد الوضع تدهورا حتى وصل إلى الانحطاط، حيث أصبح الكولون يوظف الكثير من العمال مقابل 01 كغ من الخبز وحدث ذلك في منطقة تابلاط وسور الغزلان، هذا مرجعه إلى المجاعة والتدهور الاجتماعي الذي عاشه سكان الأرياف آنذاك.<sup>1</sup>

تواصلت سياسة تخفيض الأجور حتى سنة 1935: وصلت إلى:

1- مقاطعة الجزائر: ما بين 05 إلى 12 فرنك فرنسي.

2- مقاطعة وهران: ما بين 04 إلى 9 فرنك فرنسي.

3- مقاطعة قسنطينة: ما بين 04 إلى 12 فرنك فرنسي.

2- الإضرابات العمالية:

وأمام موجة الإضرابات المرتقبة في هذه السنة، درست الإدارة الفرنسية كل خطوة سيخطوها العمال مستقبلا ولإفشال مخططاتهم أصدرت مرسوم رنيه في 30 مارس 1935 والذي ينص في مادته الأولى " سجن لمدة ثلاث أشهر إلى سنتين، وفرض عقوبة مالية مقدرة ب 500 إلى 3000 فرنك ضد كل شخص محرض على التظاهر".<sup>2</sup>

هذا لم يمنع تنظيم إضرابات، بحيث كان المزارعين مصممين على بلوغ أهدافهم وخصوصا بعد إنشاء الفروع النقابية برغم من أن الانخراط كان ضئيلا فيها إلا أن ذلك كان كافيا لرواج الفكر النقابي التحرري من الاستغلال في أوساط الفلاحين.

انتفض مجموعة من الفلاحين سنة 1936 نواحي منطقة شرشال منددين ضد سياسة أرباب العمل اتجاههم القائمة على التمييز العنصري بين العمال و التهميش وانخفاض الأجور التي لم تتجاوز سقف 2.5 فرنك يوميا، رد المعمرون ردا قاسيا بالقمع وطرد الفلاحين وملاحقتهم وسجنهم،<sup>3</sup> إن سياسة مواجهة أرباب العمل للإضرابات العمالية لم تختلف عن تلك الموجودة في المصانع و المناجم القائمة على كسر الإضراب باستعمال اليد العاملة الأجنبية، وهذا ما حدث في إضراب العمال أثناء موسم جني العنب سنة 1936، بحيث استعان الكولون باليد العاملة الأجنبية القادمة من المغرب الأقصى ونتج عن ذلك انفلات أمني تمثل في اشتباك اليد العاملة المحلية المضربة عن العمل مع اليد العاملة الأجنبية. وشهدت منطقة عزابة الواقعة في إقليم سكيكدة إضرابات فلاحية عنيفة انتهت بقمع المتظاهرين وإحراق منازلهم، واعتقل بطل الإضرابات

<sup>1</sup> Ikdem, 15/11/1932

<sup>2</sup> A.N.O.M 81F1242 ; Répression des manifestations contre la souveraineté française en Algérie, Décret Regnier 30 Mars 1935.

<sup>3</sup> عبد الحفيظ إقنان، واقع الحركة العمالية في الجزائر بين 1900-1936: الفلاح الجزائري نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020، ص 30.

والأمين العام لنقابة عمال الفلاحين السيد رابح بوعلاق<sup>1</sup> وحكم عليه بخمس سنوات سجن نافذة مع الأشغال الشاقة وتوفي في السجن سنة 1938.<sup>2</sup>

أدركت الإدارة الفرنسية أن العمال الجزائريين مؤطرين نقابيا من طرف أيادي شيوعية حاقدة على توحيد الكونفدراليتين (الإصلاحية والثورية) وهم بطبيعة الحال الثوريين الذين ينادون بالاستقلال، وظهر ذلك من خلال الشعارات التي رفعها المضربون في إضراب أفريل سنة 1937 المدون عليها "الموت للكولون" حدث ذلك في منطقة مستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان، صاحب الإضراب عمليات تخريب كل مزارع الكولون دون المساس بملكيات الجزائريين.<sup>3</sup>

رصدت الإدارة الفرنسية حركة مشبوهة سنة 1937 لمناضلين ثوريين لبعض المزارع في جيجل، وحاولوا إقناع الفلاحين بالانتماء النقابي وبعد أيام عدة سجلت بالمنطقة العديد من الاحتجاجات والإضرابات والعمليات التخريبية مست مزارع الفليين،<sup>4</sup> عرفت سهول متيجة العديد من الإضرابات الفلاحية التي أقلقته الكولون في العديد من المرات على مدار سنتي 1936-1937 ومعظم هذه الانتفاضات كانت بقيادة وتأطير المناضل الشيوعي السيد مصطفى سعدون<sup>5</sup>\* الذي عمل على تنظيم صفوف الفلاحين وتوعيتهم وإنماء الحس النقابي فيهم.<sup>6</sup>

وكنماذج أخرى للإضرابات الفلاحية، أحصت قطاع وهران العديد من الإضرابات، بحيث تشير التقارير أن دائرة وهران أحصت 09 إضرابات أهمها:

<sup>1</sup> شغل رابح بوعلاق في ثلاثينات القرن الماضي منصب الأمين العام لنقابة عمال الفلاحين في منطقة سكيكدة، ناضل من أجل حقوق الفلاحين في المنطقة، قاد العديد من الاحتجاجات في منطقة عزابة، وكان بطل أحد الإضرابات، ألقى عليه القبض وزج به في السجن لمدة طويلة قاربت 5 سنوات مع الأعمال الشاقة، توفي في السجن سنة 1938.

<sup>2</sup> Kamel Bouchama, Op.cit, P 61.

<sup>3</sup> عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المرجع السابق، ص 196

<sup>4</sup> عبد الكريم باحجة، عمر ميموني، الحياة السياسية في قطاع قسنطينة من 1935-1940، الوثائق الوطنية، رقم 06، الجزء 1977، 01، ص 43.

<sup>5</sup> من مواليد 1922-1923 بمنطقة شرشال، ينحدر من عائلة فلاحية تواجدت بالمنطقة، ضمت عائلته 6 إخوة، انخرط ثلاث منهم في حزب الشعب الجزائري، وثلاث الآخرين انضموا إلى الحزب الشيوعي الجزائري، كان له انتماء للحزب الشيوعي وأصبح سنة 1946 الأمين العام للحزب في منطقة الجزائر، قاد إضراب منطقة متيجة سنة 1947، ألقى عليه القبض سنة 1950 كعنصر من عناصر المنظمة الخاصة، واتهم بضلوعه في هجومات بريد وهران سنة 1948، أطلق سراحه بعد تغريمه بغرامة مالية قدرها 5000 فرنك، وأصل نضاله النقابي بمطالبته بإنشاء نقابة جزائرية مستقلة انخرط بعد اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، وشارك في العديد من المعارك ضد الاستعمار الفرنسي في الناحية الثالثة (الجزائر العاصمة)، ينظر

إلى

René Gallissot, Algérie engagement sociaux et question national de la colonisation à l'Indépendance 1830-1962, Op.cit, PP 541-542.

<sup>6</sup> Kamel Bouchama, Op.cit., P 62.

1- إضراب فلاحي منطقة زهانة: وقع هذا الإضراب في منطقة زهانة بتاريخ 09 فبراير 1937، شارك فيه حوالي 350 مزارع، طالب فيه المضربون برفع الأجور اليومية، دام يوما كاملا، قوبل هذا الإضراب بقمع، بحيث استنجد الكولون بفصيلة من الحرس الجمهوري لفض الاعتصام.

2- إضراب فلاحي منطقة أغلال: وقع هذا الإضراب في منطقة أغلال (الواقعة بين منطقتي عين تموشنت وسيدي بلعباس) بتاريخ الفاتح من أبريل سنة 1937، شارك فيه ما يقارب 500 مزارع، طالب فيه المضربون برفع الأجور اليومية إلى 16 فرنك عوضا عن 10 و11 فرنك، استمر هذا الإضراب ليوم كامل، انتهى باجتماع بين المضربين والكولون، اتفقوا فيه على اجر يومي قدره 12 فرنك بالإضافة الى امتيازات أو 14 فرنك دون امتيازات.<sup>1</sup>

3- إضراب عين الكحل: وقع هذا الإضراب بمنطقة عين الكحل بعين تموشنت بتاريخ 05 أبريل 1937، استمر ليوم كامل، شل العمل في جميع مزارع المنطقة، طالب فيه المضربون برفع الاجور اليومية، ومنع تدفق اليد العاملة الاجنبية (المغربية) على مزارع المنطقة، استعمل الكولون القوة وذلك بتدخل فصيلة من الحرس الجمهوري وميليشيات المعمرين وتم تفريق المضربين وإلقاء القبض على المحرضين التي كانت لهم انتماءات سياسية لحزبي الشعب الجزائري والشيوعي الجزائري.<sup>2</sup> شهدت دائرة مستغانم حوالي 07 إضرابات فلاحية أهمها:

1- إضراب فلاحي منطقة سيدي علي: وقع هذا الإضراب بمنطقة سيدي علي في 02 أبريل 1937، شارك فيه حوالي 300 مزارع، طالب فيه المضربون برفع الأجور اليومية، استمر ليوم كامل، وانتهى الإضراب باتفاق مبدئي بين المضربين وأرباب العمل على أجر يومي قدره 10 فرنك بدلا من 08 و09 فرنك.

2- إضراب فلاحي منطقة بودينار: وقع الإضراب بمنطقة بودينار بتاريخ 02 أبريل 1937، شارك فيه حوالي 300 مزارع، طالبوا بتطبيق أجر رسمي ومنع تشغيل اليد العاملة الاجنبية، استمر هذا الإضراب حوالي 22 يوم وعد الأطول في هذه السنة، نتج عن هذا الإضراب مشادات بين مزارعي المنطقة واليد العاملة الأجنبية مما أسفر عن جرح ثلاثة مزارعين، وعلى إثر ذلك تدخلت فصيلة الحرس الجمهوري ووحدات من الدرك كدعم وتم اعتقال 05 مناضلين.

3- إضراب فلاحي منطقة وادي الخير: وقع هذا الإضراب في 08 أبريل 1937، في منطقة وادي الخير، شارك فيه حوالي 500 عامل، طالب فيه المضربون برفع الأجور اليومية ومنع توافد اليد العاملة الاجنبية إلى مزارع

<sup>1</sup> أحمد عبيد، الحركة الإضرابية الزراعية لسنة 1937 في مقاطعة الوهراني المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، دفاتر التاريخية المغربية،

عدد01، ديسمبر 1987، ص 202

<sup>2</sup> نفسه، ص 203

المنطقة، استمر الإضراب ليومين كاملين وتم التهجم على العمال المغاربة مما خلف 15 جريح، تدخلت قوات الفرنسية وتم اعتقال 09 مناضلين، تم الاتفاق بين الكولون والعمال على أجر يومي قدره 16 فرنك.<sup>1</sup> لم تكن دائرة سيدي بلعباس في معزل عن المناطق الأخرى، فهي الأخرى شهدت جلة من الإضرابات الزراعية: 1- إضرابي منطقة سفيظف: الإضراب الأول بتاريخ 02 مارس 1937، شارك فيه ما بين 1500 إلى 2500 مزارع وأبدوا عدم رضاهم على رواتبهم الحالية، وطالبوا برفع الأجور إلى 12 فرنك لليوم، خرجت الأمور عن السيطرة ودخل المضربون في حالة من العنف ورموا أسوار البلدية بالحجارة وكذا أبواب المساكن والمقاهي والمحلات التجارية.

تدخل رئيس بلدية السيد Payri بدعم من قوات الدرك لتهديئة المحتجين. في اليوم الموالي أرغم المضربين الكولون على عقد اجتماع معهم لمناقشة مطالب العمال، وذلك بعد غلقهم للطريق المؤدية للسوق الأسبوعي بالحجارة الكبيرة،<sup>2</sup> اتسمت سياسة الكولون بالترهيب والترغيب بحيث باشرت بطرد 60 عامل نقابي بتهمة التحريض على الإضراب والتخريب، وبعد ذلك رضخت لكل المطالب والمتمثلة فيما يلي:

- الحد الأدنى لأجر الفلاح الجزائري هو 12 فرنك لليوم الواحد.

-زيادة في الأجور بشكل عام بنسبة 10 %

-البحث عن السبل و الآليات التي من شأنها المساعدة على تثبيت العمال في مزارعهم.

-حماية اليد العاملة الأصلية من تدفق اليد العاملة الأجنبية وإعطاء الأولوية لها.<sup>3</sup>

الإضراب الثاني بتاريخ 05 جويلية 1937، دام هذا الإضراب حوالي يومين شارك فيه حوالي 100 عامل طالبوا بتطبيق أجر رسمي، تضامن معهم عمال البناء، همش المعمرون مطالبهم وأدخلوا بعض الإصلاحات التي هي بمثابة ذر رماد في العيون مثل تحديد ساعات العمل عند حد 40 ساعة، وإلغاء نظام العمل المستمر وطرد العمال الأجانب.

2- إضراب مزارعي منطقة عين البرد: وقع هذا الإضراب بتاريخ 08 مارس بمنطقة عين البرد، شارك فيه حوالي 350 عامل، طال فيه المضربين بعدم تشغيل اليد العاملة الأجنبية ورفع الأجور إلى 11 فرنك يوميا بدلا من 07 فرنك، استمر هذا الإضراب 04 أيام كاملة، تم انهاء الإضراب برضوخ الكولون لمطالب العمال، وتدخلت فرقة الدرك لإلقاء القبض على مضرب كان يحمل سلاحا أبيض.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> A.W.O F35, les grève agriculture indigène 1936-1937.

<sup>2</sup> Echo d'Oran, 03 /03 /1937, P 03.

<sup>3</sup> Koerner Francis, l'extrême droite en Oranie 1936-1940, Revue d'histoire moderne et contemporaine, T20, N04, 1973, P584.

<sup>4</sup> A.W.O F35, les grève agriculture indigène 1936-1937.

أسفرت الحركة الإضرابية لسنتي 1936-1937 عن تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية التي تمثلت فيما يلي:

- إرغام الكولون على تطبيق القوانين المعمول بها في فرنسا و التي شملت قوانين العمل و الحقوق النقابية و العطل مدفوعة الأجر (الأسبوعية و السنوية) و تثبيت الحجم الساعي للعمل عند 40 ساعة أسبوعيا.
- إصدار مرسوم 1 أوت 1936 الذي يتضمن إنشاء في كل منطقة فلاحية لجنة مختلطة من أجل دراسة نقطة أجور العمال.
- تبيان للكولون و الإدارة الفرنسية بحقيقة وجود بروليتاريا أصلية تهدد مصالحهم في المستعمرة.<sup>1</sup>

#### • مرسوم دالديه والإضراب العام:

تسببت سياسة الحكومة الشعبية اللاعقلانية في تردي الأوضاع الاقتصادية و المالية داخل فرنسا و المستعمرات، و تزايد عجز الميزانية بسبب زيادة الإنفاق العسكري و ما قبله من ركود اقتصادي في سنوات الثلاثينات، تقدم السيد Paul Raynaud بخطة اقتصادية تجنب فرنسا من الوقوع في أزمة مالية خانقة و تحولت هذه الخطة لاحقا إلى قانون و مرسوم وزارى.

تمثلت هذه القوانين في:

- 1- الإنفاق على الخدمات العامة عن طريق زيادة ضرائب الاستهلاك بنسبة 15%.
- 2- فرض ضريبة 2% على الدخل و زيادة في سلم الضرائب بنسبة 30%.
- 3- تحصل رؤساء المؤسسات و أرباب العمل بصفة عامة على جميع تسهيلات للعمل الإضافي الذي يروونه مناسباً.<sup>2</sup>
- 4- إبطال معاهدة ماتنيو، و إبطال نظام العمل بالحجم الساعي المقدر ب 40 ساعة من العمل الأسبوعي (05 أيام) و إحلال محله نظام التوزيع ب 06 أيام بحجم ساعي أسبوعي يفوق 48 ساعة، ففي نظر أصحاب المؤسسات أن نظام 40 ساعة يعيق الانتعاش الاقتصادي.
- 5- يعاقب العمال المتمردون على قانون العمل بإنهاء العقد و الفصل دون أي تعويضات.
- 6- يعاقب المحرضون على الإضراب بالحرمان من منحة البطالة لمدة 06 أشهر أو عدم العمل في الشركات لمدة 06 أشهر و سحب بطاقة العامل.

<sup>1</sup> حمود آيت مدور، النضال النقابي في أواسط عمال مقاطعة الفلاحي في الجزائر في عهد الجبهة الشعبية 1936-1938، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد 03، 2019، ص 31.

<sup>2</sup> Secrétariat général du parti socialiste S.F.I.O, Le parti socialiste en présence des décrets, lois, Librairie populaire, Paris, 1938, PP 16-18.

7- كل محرض على الإضراب أو قائد له يعاقب قانونيا بعقوبة تتراوح ما بين 03 أيام إلى 03 أشهر سجنًا نافذة وغرامة مالية تقدر ما بين 100 إلى 1000 فرنك فرنسي.<sup>1</sup>

تسببت مراسيم دالديه في موجة من الاضطرابات، داخل الحركة العمالية والنقابية، ففي نظر النقابيين إن هذه المراسيم هي مراسيم تعسفية غلبت الطبقة البرجوازية على طبقة البروليتاريا، ورأوا أنها انتهاك لاتفاقية ماتنيو سنة 1936 وكذا انتهاك لحق العمال في الإضراب، واتهموا دالديه بالتحيز لأرباب العمل لأنه لم ينظم اجتماع بين نقابي الكونفدرالية العامة للشغل وأصحاب المعامل لمناقشة بنود المرسوم وعزموا على شن أضراب عام يطول فرنسا والمستعمرات والتي من بينها الجزائر.<sup>2</sup>

نظر النقابيين لهذه القوانين نظرة سياسية وليس اقتصادية، فهم أكدوا أن لها خلفيات سياسية ترجع أن دالديه والراديكاليين حاولوا إسقاط الجبهة الشعبية منذ سنة 1936 وكان لهم ذلك في سنة 1938.

أعلنت الكونفدرالية العامة للشغل الإضراب في 30 نوفمبر، ولكنه باء بالفشل لأنه لم يدم سوى 24 ساعة ويرجع سبب فشله إلى مجموعة من العوامل:

1- الإجراءات الاستثنائية المتخذة ضد المحتجين بحيث قامت قوات الدرك والشرطة بتطويق اماكن الإضرابات مما خلق نوع من الاستنفار والخوف في أوساط المضربين.<sup>3</sup>

2- إلقاء القبض على قادة الإضراب ومحاكمتهم وفق ما ورد في مرسوم دالديه.

3- سقوط الجبهة الشعبية من الحكم.

4- ظهور الصراعات الداخلية في بيت الكونفدرالية العامة للشغل بين التيارين الوجودي الثوري والإصلاحي.<sup>4</sup>

على مستوى المستعمرة امتنعت جل النقابات العمالية عن الإضراب العام، وكانت في مقدمتها نقابة السكة الحديدية الجزائرية ففي البدايات أبدت موافقتها لكن سرعان ما أرسلت رسالة إلى الحاكم العام Le Beau فحواها معارضة تامة للأضراب وهذا راجع لتيقنهم بأن الاحتجاج ذو خلفية سياسية بحتة ولا يخدم العمال. دعم هذا الموقف اتحاد النقابات الفرنسية للعمال المسيحيين التابع لمقاطعة الجزائر العاصمة ووجه نداء لكل العمال المنطوين تحت لواءه وأكد ان الدفاع عن الحقوق يكون بوسائل سلمية مشروعة وقانونية وأدان بكل العبارات الإضراب العام الذي نظمته الكونفدرالية العامة للشغل وذلك لأنها أدخلت العمال في عملية

<sup>1</sup> Guy Bourdé, La grève de 30 Novembre 1938, **Le Mouvement sociale**, N55,1966, P88.

<sup>2</sup> Echo d'Alger, 27 Novembre 1938. P03.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، المرجع السابق، ص202. وينظر كذلك:

Echo d'Alger,01 /12/ 1938

<sup>4</sup> Guy Bourdé, Op.cit, P89

تصفية حسابات سياسية ليسوا لهم علاقة بها لا من بعيد ولا من قريب ودعاهم إلى الامتثال بتعليمات  
الصادرة في جلستي الأحد والاثنين والذهاب للعمل وعدم الالتحاق بالإضراب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Echo d'Alger, 30 /11/ 1938.

المبحث الثالث: العمل النقابي في الجزائر أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

• الجزائر تحت حكم نظام فيشي:

قبل مواصلة الطرح الكرونولوجي للحركة العمالية والنقابية أثناء الحرب العالمية الثانية، يلزم أن نعرض على المتغيرات التي ظهرت في هذه الفترة والتي تحكمت في الحياة النقابية، من بين هذه المتغيرات دخول فرنسا في نظام جديد مطلع الحرب الكونية الثانية سنة 1940 و المتمثل في نظام فيشي، عرفه الكاتب الفرنسي Marc Olivier Baruch بحيث قال " طرحت العديد من التساؤلات ودارت العديد من النقاشات حول إن كان هذا النظام المستجد نابع من الفاشية وهل هو قائم على نظم استبدادية" ويطرح الكاتب وجهة نظره قائلاً أنه لا يصح تسميته بالنظام أصلاً، لأنه لم يستوحى من حزب سياسي، ثم يجيب على كل هذه التساؤلات بقوله " إن نظام فيشي هو شكل من أشكال الديكتاتورية، و التي غالباً ما يكون مصدرها رجل عسكري"، ولعل ما يؤكد ذلك الطرح العالم السياسي ستانلي هوفمان<sup>1</sup> بأنهما غير متجانسان، وهو يقصد أن السلطة السياسية لا تتوافق مع الرجل العسكري.

حاول المحامون ورجال السياسة في سنوات الخمسينيات والستينيات تلخيص الموقف، بتعريف نظام فيشي على أنه نظام قانوني ولكنه غير شرعي منذ البداية<sup>2</sup>، وهنا نستنتج أن هذا النظام كان قانوني بالفعل لأنه لا توجد مراسيم وتشريعات تمنع وتحول دون صعود الرجل العسكري لسدة الحكم، أما من ناحية غير شرعي أن هذا النظام ظهر في مرحلة عصيبة وهي فترة حرب ضد الاجتياح النازي، وسيطرت فيه المؤسسة العسكرية على المؤسسة المدنية وأخذت منها الشرعية.

هذا من ناحية المجال المفاهيمي، أما من ناحية سبب ظهوره وطريقة توليه الحكم، فيقول الكاتب و المؤرخ Henri Michel " ولد نظام فيشي تزامناً مع أكبر هزيمة منيت بها فرنسا عبر تاريخها ضد النازية" ولعل السبب الوجيه لهذه الانتكاسة هو دخول فرنسا غمار الحرب العالمية الثانية دون تحضير عسكري، هذا ما جعلها سهلة المنال للنازيين، ففي 10 ماي 1940، زحفت القوات الألمانية نحو الغرب بقيادة أدولف هتلر بحيث أسقط هذا الأخير كل من بولندا ورومانيا وبلجيكا وواصل زحفه نحو العاصمة الفرنسية باريس، والتي تمكن

<sup>1</sup> هو أستاذ جامعي يعمل بجامعة هارفارد، من مواليد 1928 بفيينا درس في معهد الدراسات السياسية في باريس وتخرج منه، درس في جامعة هارفارد منذ سنة 1955، ثم تولى رئاسة مركز هارفارد للدراسات الأوروبية منذ إنشائه سنة 1969، له العديد من المؤلفات: السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب الباردة (1978)، واجبات خارج الحدود (1981)، أخلاقيات وسياسة التدخل الإنساني: اضطرابات العالم (1998). ينظر:

Center for European Studies Communications, Stanley Hoffmann. Harvard professor and scholar .86, 05/09/2021, 20:14. [www.scholar.harvard.edu/Stanley\\_Hoffman/biocv](http://www.scholar.harvard.edu/Stanley_Hoffman/biocv).

<sup>2</sup> Marc Olivier Baruch, Le régime de Vichy 1940-1944, Edition Tallandier, Paris, 2017, P10.

منها في 14 جوان 1940<sup>1</sup>، والتي أعلنت استسلامها على لسان المارشال بيتان Petan<sup>2</sup> الذي أمضى معاهدة هدنة مع النازيين، ثم سجن مليون ونصف المليون جندي فرنسي، وتم تهجير الملايين من المدنيين. في خضم هذه الأحداث، ظهرت حكومة جديدة بقيادة المارشال بيتان أطلق عليها بحكومة فيشي، ورسمت نفسها المفاوضات الوحيد مع النازيين، ووافقت على شروط الألمان، وقسمت فرنسا إلى منطقتين:

- 1- المنطقة الشمالية: تحت الهيمنة المباشرة لألمانيا النازية.
- 2- المنطقة الجنوبية: تدير شؤونها حكومة فيشي برئاسة بيتان تخضع بطريقة غير مباشرة للألمان النازيين<sup>3</sup>.

في مستعمرة الجزائر، رحب الكولون بنظام فيشي، وانضموا له بنسبة 80% وأصبحوا من دعائه، لأن كان همهم الوحيد هو المحافظة على امتيازاتهم والإبقاء على تفوقهم على المسلمين العرب<sup>4</sup>. وقد ظهرت جرائد ما بين 1940-1942 مباركة لنظام فيشي والنازية وتبنت الفكر النازي وانتقدت الفكر الفرنسي السابق القائم على الديمقراطية الرأسمالية، ومن بينها: *la Voix des colons*<sup>5</sup> ، *Dépêche Algerien* إن أول مقياس لحكومة فيشي في المستعمرة هو إلغاء مرسوم كريميو وفق مرسوم 11 أكتوبر سنة 1940 الذي يقضي سحب الجنسية من اليهود التي استفادوا منها منذ سنة 1870، تنص المادة الأولى من هذا المرسوم على: إلغاء قانون كريميو الذي ينظم الحقوق السياسية لليهود الأصليين في المقاطعات الثلاث. المادة الثانية: اليهود بمقتضى هذا المرسوم هم رعايا فرنسيين مثلهم مثل الرعايا المسلمين أو أدني منهم بدرجة، ويستطيع الإسرائيلي المحافظة على جنسيته الفرنسية وفق شروط وهي الانتماء إلى وحدة قتالية في سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 أو سنة 1939-1940 وحصولهم على أوسمة من نوع الجوقة أو ميدالية عسكرية، وأن يقدم هذا الدليل لدى المحكمة في غضون 20 يوم.

<sup>1</sup> Henri Michel, Vichy Année 40, Robert L'affont, place Saint-Sulpice, Paris, 1966, P21.

<sup>2</sup> ولد فليب بيتان في 24 من نيسان سنة 1856 من أسرة مزارعة في شمال فرنسا، بعد حصوله على شهادة الثانوية، التحق بأكاديمية السان سير العسكرية، تخرج منها سنة 1878 برتبة ملازم ثان، تدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة جنرال عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، ذاع صيته بعد انتصاره في معركة فيردان سنة 1916، عين سن 1931 مفتش عام للجيش، ثم مفتش دفاع جوي سنة 1934، ثم تولى بعد ذلك زمام حكم فرنسا ابتداء من سنة 1940 وأدار نظام فيشي. ينظر:

Charles Williams, Petain, Little Brown and Company, United States, 2005, P26.

<sup>3</sup> عمار رخيعة، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1945، ص ص 17-18.

<sup>4</sup> فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 103.

<sup>5</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج 03، المرجع السابق، ص 178.

في مقاطعة قسنطينة استطاع 180 يهودي الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، بمقتضى هذا المرسوم خسر الإسرائيليين العديد من الامتيازات والملكيات والمناصب الحساسة<sup>1</sup>، وسارت حكومة فيشي على نهج النازية في وضع اليهود في قاع الهرم الاجتماعي.

ببلوغ سنة 1942، تغيرت موازين الحرب العالمية الثانية بدخول أطراف جدد كبدوا الألمان هزائم<sup>2</sup> متتالية وتحالف الفرنسيون بقيادة شارل ديغول ( الذي نقل الحكومة من باريس سنة 1940 إلى لندن وكون جناح فرنسا حرة ناضل من أجل الاستقلال من قبضة الألمان وحكومة فيشي الموالية) مع البريطانيين و الولايات المتحدة الأمريكية ولتضييق الخناق على النازيين وتطهير منطقة شمال إفريقيا من الألمان ونظام فيشي تم الإنزال الأمريكي في تونس ووهران و الجزائر ودار البيضاء بالمغرب، ويقول المارشال بيتان في تصريح لجريدة " Liberté " إن هبوط الأمريكيين في منطقة شمال إفريقيا كان مهياً من قبل عدة أشهر، وكذلك تم تسهيل له من قبل الشعب الجزائري الذي كان متعاوناً مع الأمريكيين ، لأنه كان يرى فهم محررين وليسوا غزاة، وحتى الألمان تفاجأوا من السرعة التي استقر بها الأمريكيين في الجزائر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Florence Renucci, Le débat sur le statut politique des israélites en Algérie et ses acteurs 1870-1943, **Contribution de séminaire sur les administration colonial 2009-2010**, Paris, France, PP 11-12.

<sup>2</sup> Yves. Aouat, La place de l'Algérie dans le projet antijuif de Vichy (Octobre 1940-Novembre 1942), **Revue Française d'histoire d'outre-mer**, T80, N301, 1993, P601.

<sup>3</sup> Liberté, 15/11/1942, P01.

• الوضع النقابي في ضل حكومة فيشي 1940-1944:

1- على مستوى فرنسا:

زادت وضعية العمال تأزما مع بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939، فهذه الحرب الكونية دارت حول وترين رئيسيين وهما السلاح والعمال، فهم كانوا بمثابة وقود لها، استغلت فرنسا آنذاك مستعمراتها ماديا وبشرياً، بحيث كانت تأخذ حوالي مليون طن من الفحم ومليون طن من المعادن، ناهيك عن الملايين من اليد العاملة لتشتغل إما كعمال في المصانع الحربية أو جنود مقاتلين في جبهات الحرب.<sup>1</sup>

بعد الهزيمة القاسية على يد الألمان النازيين، وصعود حكومة جديدة عسكرية بقيادة المارشال بيتان، سنت جملة من القرارات أدت إلى تدهور ظروف العمل بشكل كبير، من بين هذه القوانين و المراسيم: قانون 01 سبتمبر سنة 1939 الذي يفضي إلى نظام عمل ذو طابع استغلالي استبدادي في حق فئة العمال، فهو ينص على أن يكون الحجم الساعي الأسبوعي للعمل يساوي أو يفوق 60 ساعة، وتصل عدد الساعات الإضافية إلى 45 ساعة أسبوعياً، أما الأجور بمقتضى هذا القانون لا ينال العامل أجرته كاملة كما هي موقعة في عقد العمل بل 75% فقط، أما 25% المتبقية تدفع لصندوق التضامن الوطني، وفرض كذلك 15% كضريبة وطنية على العمال الذي تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 49 سنة.<sup>2</sup>

أثرت الحرب على كل القطاعات ومن بينها النقابي، بحيث اهتز عرش الكونفدرالية العامة للشغل، وذلك بانخفاض عدد المنخرطين بشكل كبير مقارنة مع سنة 1939 أين كان يفوق عدد العمال المنخرطين في الكونفدرالية 4 ملايين منتسب، لينخفض مع اندلاع الحرب ويصبح 500 ألف منتسب.<sup>3</sup> ويرجع سبب ذلك إلى إقصاء الشيوعيون بعد التحالف السوفياتي الألماني في الحرب العالمية الثانية، وكان الشيوعيون يمثلون نسبة 50% من التعداد الكلي، وحسب إدارة الكونفدرالية العامة للشغل، ترجع سبب الإقصاء إلى أن الشيوعيين لم يدينوا ميثاق التحالف السوفياتي الألماني وخصوصاً أن ألمانيا والاتحاد السوفياتي أصبحا عدوين لفرنسا واتحدوا من اجل إسقاطها.<sup>4</sup>

أما من جانب النقابات والتي تعتبر المرآة العاكسة للكونفدرالية العامة للشغل فهي عانت من نقص تعداد المنخرطين، والجدول التالي يبين ذلك:

<sup>1</sup> عبد الحفيظ قنان، نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص التاريخ الاجتماعي للجزائر، سطيف، الجزائر، 2020-2021، ص 194.

<sup>2</sup> Nora benallegue, Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, Op.cit., P232.

<sup>3</sup> Jean Louis Robert, La modification du syndicalisme français au creuset de la guerre, **Mouvement sociale**, N158, 1992, P05.

<sup>4</sup> Paul Ariès, Adaptation au temps nouveaux aux résurgences de tendances profonds le syndicat général du personnel de hospices civiles de Lyon de 1939-1944, **Mouvement sociale**, N158, 1992, PP 19-20.

النقابات	1939-1937	1940
نقابة المناجم	268.500 منخرط	120000 منخرط
نقابة صناع الورق	50000 منخرط	30000 منخرط
نقابة الصباغة	10000 منخرط	2000 منخرط
نقابة عمال المعادن	800.000 منخرط	30000 منخرط

1

عجلت معاهدة التحالف الألماني السوفيياتي من ظهور صراع في الأفق بين طرفين ، الأول يمثل التوجه المضاد للشيوعية و الثاني المشاركين في نظام فيشي و الخاضعين لألمانيا النازية، هذا ما أدى إلى انقسام في الكونفدرالية العامة للشغل ، تحرك التيار الأول المضاد للشيوعية بقيادة جوهر مشكلا لجنة تتكون من 3 عناصر من نقابة الفرنسية للعمال المسيحيين و 9 عناصر من الكونفدرالية العامة للشغل ، بحيث نشرت هاته اللجنة بيان 15 نوفمبر سنة 1940 و الذي سمي ببيان 12 ، عارضوا فيه استسلام النقابة و نادوا فيه باحترام مبدأ تكوين الجمعيات و شرعية معاداة الرأسمالية و التنديد بجرائم النازيين في حق الشعب الفرنسي، من هذه اللجنة ستنبثق جماعة المقاومة و التي من بين أولوياتها محاربة نظام فيشي و الاحتلال النازي، و دعت هذه الأخيرة من العمال الانضمام إلى النقابات بشكل جماعي لأنها وسيلة خلاصهم من الاستبداد.<sup>2</sup>

واصل نظام فيشي بسن المراسيم المدمرة للقطاع العمالي و التي تخدم مصالحه بطبيعة الحال، بحيث قام وزير الصناعة و العمل في حكومة بيتان السيد Belin بتوقيع قرار ينص على حل جميع التنظيمات النقابية العمالية و نقابات أرباب العمل و التي تمثلت في: C.G.T-C.F.T.C-C.S.P.F.<sup>3</sup>، يمثل هذا القرار تعد صارخ على الطبقة العمالية، فالنقابة هي المنبر الوحيد المتكفل بالدفاع عن مصالحهم بحلها يصبح العامل معرض لشتى أنواع الاستغلال و الاستبداد، هذا ما لمسّه العامل من تغير بحيث زادت ساعات العمل لتصل إلى سقف 70 ساعة بالنسبة للرجال و 60 ساعة بالنسبة للنساء أسبوعيا، بزيادة وصلت إلى 20 ساعة و قابله تراجع في الأجور.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Centre des archives contemporaine, 19940500/194, rapport de police sur les réunions de Marseille et Toulon 1 er et 4 mai 1940, cité par : Morgan Poggioli, « La CGT et la répression Antisyndicale (Aout 1939- décembre 1940) entre l'légalisme et apprentissage de la clandestinité vingtième siècle, N130, 2016, P152.

<sup>2</sup> Nora Benallegue, Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, Op.cit., P237.

<sup>3</sup> Mario France Roglione, L'anti-communiste dans la C.G.T « syndicat », Le Mouvement social, N87, 1974, P82.

<sup>4</sup> Ministère de l'économie national – Service national des statistiques, Bulletin de la statistique général de la France, Presse universitaire de France, France, Janvier 1946, P20

أمام هذا الوضع الكارثي لجأ العمال إلى الإضرابات و الاحتجاجات التي كانت قليلة جدا تكاد تنعدم، مع بداية الحرب العالمية الثانية أشارت الإحصائيات أن سنة 1941 سجلت إضراب في مناجم "بادو كاليه"، بلغ عدد المشاركين في الإضراب 65 ألف عامل واستمر الإضراب لمدة 12 يوم، دارت مطالب المتظاهرين حول رفع الأجور وتخفيض ساعات العمل اليومي، سجل إضراب آخر في شهر أكتوبر سنة 1942 اتسم طابعه بالتضامني في منطقة ليون، ندد فيه المضربون ضد ترحيل 37 عامل من السكة الحديدية قسرا إلى ألمانيا دام الإضراب 4 أيام، وفي ديسمبر سنة 1942 زادت موجة الاضرابات وخصوصا بعد إقرار قانون العمل الإجمالي، هذا القانون لم يتقبله العمال وعد في نظرهم قمعا وتقييدا لحرياتهم، واجهت السلطات الفرنسية والقوات الألمانية موجة الإضرابات بالقمع و الترحيل.<sup>1</sup>

اتسم النضال العمالي الفرنسي في هذه الفترة بازدواجية الهدف بين تحسين وضعية العمال ومجابهة الاستعمار النازي وعملائه الفرنسيين الممثلين في نظام فيشي، بحيث رفض العمال الرضوخ لأوامر الجنرال بيتان والانتقال إلى ألمانيا للعمل في المصانع الحربية النازية وفضلوا البقاء وشاركوا بشكل كبير في المقاومة السرية، شهد ربيع سنة 1943 انتفاضة الفلاحين ضد المراقبين مما أدى إلى مقتل العديد منهم.

ركزت الجبهة الشعبية في فترة الحرب العالمية الثانية على الشباب وحاولت تنظيم صفوفهم، نتج عن ذلك هيئة سميت بالجبهة الشعبية الشبابية جمعت داخلها الشباب العمال والمثقفين وغيرهم، أنظم إليها الكثير من العمال وحملت على عاتقها الكفاح ضد الغزو النازي. إن هذه المبادرة جعلت العمال يتوحدون ضد عدو واحد متناسيين جل الخلافات التي كانت بينهم سابقا، هذا ما طرح فكرة إعادة لم شمل الكونفدرالية العامة للشغل وتوحيد الصفوف بين الاشتراكيين والشيوعيين مرة أخرى<sup>2</sup>، واجهت هذه الفكرة العديد من المشاكل كعدم التنسيق ما بين بعض الاتحادات العمالية وتعارض بعض الأهداف<sup>3</sup>. في 17 أبريل سنة 1943 أجمع الطرفين المتنازعين وعقدوا معاهدة سميت بمعاهدة بيرو "Perreux" لم تكن هذه المعاهدة مكتوبة بل شفوية، اتفق فيها الحاضرون على توحيد أطراف النقابة ومقاومة الاحتلال النازي.<sup>4</sup>

أشارت الإحصائيات إلى حدوث العديد من الإضرابات العمالية سنة 1944، تميزت بطابع التمرد والصراع وانعكست بالسلب على الشركات بحيث كبدتها خسائر مادية، قاد هذه الإضرابات عمال قطاعي

<sup>1</sup> Patrick Frideson –jean Louis Robert, les ouvriers dans la France de la second guerre mondial un bilan, **Mouvement sociale**, N138, 1992, P142.

<sup>2</sup> Manuel, Histoire du parti communiste français, Edition sociale, Paris, France, 1975, PP 414-415.

<sup>3</sup> André Narritsens, Nouveau regard sur l'accord de Perreux Avril 1943, **les cahiers d'histoire sociale**, ;2019,15/04/2022, PM 20 :30, P10. Www. Ihs. CGT, Fr

<sup>4</sup> Accord Perreux 17 Avril 1943 cité par : circulaire confédérale du 05 octobre 1944 adressée aux fédérations nationales et au Union départementales de la C.G.T. Archive de l'institut C.G.T d'histoire social

المناجم والسكة الحديدية باعتبارهما الأكبر من ناحية القاعدة الجماهيرية، تحولت هذه الإضرابات في بعض المناطق إلى حرب عصابات وكانت تجدي نفعاً في العديد من المرات تم تحرير بعض المدن من التواجد النازي وهذا ما حدث مثلاً في مدينة ليمونج Limoges تسببت هذه الانتفاضات المسلحة في خسائر بشرية وعسكرية على مستوى الآلة الحربية النازية.

حضّر الشيوعيون المنطون تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل لإضراب عام مفتوح وسعوا لإنجازه باستعمال كل الوسائل سواء المشروعة أو الغير مشروعة، واستخدموا المنابر الإعلامية للحزب الشيوعي في الترويج لفكرة الإضراب مثل جرائد عديدة منها: L'humanité، Le cahiers bolshevism.<sup>1</sup>

## 2- على مستوى المستعمرة:

بعد سقوط الجبهة الشعبية أواخر سنة 1938 بداية سنة 1939، تم استبعاد المناضلين الشيوعيين من مختلف التنظيمات النقابية والاتحادات العمالية في العمالات الثلاث: ففي قسنطينة تم إيقاف أحد أكثر الشيوعيين نشاطاً في المنطقة "بول استرونج" (مدرس) وتم تجميد راتبه وتركه بدون أجر، وتم القبض على المناضلين الشيوعيين الآخرين وزج بهم في السجن، وفي 10 ديسمبر سنة 1939، تم إعادة تنظيم الاتحادات العمالية بدون العنصر الشيوعي الذي كان يمثل 55% من التعداد الكلي.

وفي سكيكدة نشرت العديد من المنشورات المنددة للاتفاق الألماني السوفياتي، وأمام صمت شيوعي فيما يخص رأيهم في الاتفاق، أعلن مجلس محافظة قسنطينة في 27 فبراير سنة 1940 إنهاء مهام اثنين من الشيوعيين المنتخبين.<sup>2</sup>

وفي منطقة وهران، في 02 سبتمبر سنة 1939 تم استبعاد العنصر الشيوعي من النقابات والاتحاد معاً، وألقي القبض على مناضلين ثوريين، وسارت النقابات العمالية مثل نقابة الموظفين في التيار النظام الجديد فيشي وباركته وأيدت خطته في إنعاش اقتصاد البلاد. عين السيد "برتند" أميناً عاماً بالإضافة إلى ثمانية من الكونفدراليين السابقين في نقابة CGT، وبقي في منصبه حتى زوال نظام فيشي سنة 1942، عارض الشيوعيون بقيادة Manicucci الاتفاق الألماني السوفياتي وطالبوا النقابات التي مازالت تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل اتخاذ القرار والفصل في الموضوع.

أما على مستوى مقاطعة الجزائر، في 03 أكتوبر سنة 1939، في اجتماع مكتب اتحاد النقابات وفي مواجهة رفض الوحدويين وموافقهم على الاتفاق الألماني السوفياتي، تم استبعادهم من حضور الاجتماعات داخل الاتحاد وكذا في بورصة العمل نهائياً. هذا محاولة منهم لتخلص من العنصر الشيوعي

<sup>1</sup> Manuel, Op.cit, P431.

<sup>2</sup> Nora Benallegue, Algérie Movement ouvrier question nationale 1919-1954, Op.cit, P234.

الثوري، وأضيف جهاز جديد للنقابات هو لجنة اتصال ما بين النقابات العمالية، وتطهيرها من التواجد الشيوعي والمد الشيوعي فيها وإليها.<sup>1</sup>

انعكس إقصاء الشيوعيين من التنظيمات النقابية بالسلب على التنظيم النقابي في المستعمرة، بحيث انخفض عدد المنخرطين في النقابات العمالية بشكل جلي، وتعدى الأمر إلى انخفاض عدد التنظيمات النقابية وأصبح لا يفوق تعداد 20 نقابة عمالية في حين أن نقابات أرباب العمل ارتفع مؤشرها إلى 60 نقابة، وهذا ما يوضح خطة عمل فيشي القائمة على استهداف الطبقة العمالية وتغليب عليها طبقة أصحاب العمل.<sup>2</sup>

أصدرت الإدارة الفرنسية تعديلا في النظام الأساسي للنقابات وفق مرسوم 26 سبتمبر سنة 1939 تنص المادة رقم 15 فيه على: "يجب أن يكون أعضاء مجلس النقابة فرنسيين ويتمتعون بحقوقهم السياسية والمدنية، ألا يكونوا قد تعرضوا إلى أي إدانة، وألا يكونوا يهودا، ويجب أن يعلنوا على شرفهم أنهم لا ينتمون إلى أي مجموعة منحلة" إن هذه المادة من المرسوم تحول دون تقلد أي أهلي أو فرنسي ذو توجه ثوري لمنصب في المجلس الإداري للنقابة أي كانت داخل المستعمرة.

وطد التيار النقابي الجديد الذي ظهر في العمالات الثلاث علاقته بالسلطة الاستعمارية وأرباب العمل.<sup>3</sup> وأصبح المرأة العاكسة للإدارة داخل موقع العمل، ولم تعد تلك الهيئة التي تخدم العمال بالدرجة الأولى، فوجد العمال أنفسهم أمام طريق مسدود ينحصر بين أجور زهيدة، وهي كما يوضحها الجدول التالي:<sup>4</sup>

العمالات		قطاع الجزائر		قطاع وهران		قطاع قسنطينة	
المناطق	الأجور	المناطق	الأجور	المناطق	الأجور	المناطق	الأجور
المنطقة 01	12.9-11.8	المنطقة 01	12.2-11.8	المنطقة 01	11.6-10	المنطقة 01	11.6-10
المنطقة 02	11.5-10.4	المنطقة 02	10.9-9.9	المنطقة 02	10.3-9.3	المنطقة 02	10.3-9.3
المنطقة 03	10.3-9.5	المنطقة 03	9.8-9	المنطقة 03	9.3-8.5	المنطقة 03	9.3-8.5
المنطقة 04	09-7.5	المنطقة 04	8.1-7.1	المنطقة 04	8.1-6.7	المنطقة 04	8.1-6.7
المنطقة 05	07-6.5	المنطقة 05	6.6-6.2	المنطقة 05	6.3-5.85	المنطقة 05	6.3-5.85
المنطقة 06	06-5.5	المنطقة 06	5.7-5.2	المنطقة 06	5.4-4.9	المنطقة 06	5.4-4.9
المنطقة 07	05-4.5	المنطقة 07	4.8-4.3	المنطقة 07	4.5-4	المنطقة 07	4.5-4

<sup>1</sup> Nora Benallegue, Algérie Movement ouvrier question nationale 1919-1954, Op.cit, p235.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، المرجع السابق، ص 234.

<sup>3</sup> A.N.O.M. 81 F.1567, Les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers des départements d'Alger

. نقلا عن: محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 234.

<sup>4</sup> Les travaux nord-africain .26/11/1942.

يبين الجدول التالي أن هناك تفاوت واضح في الأجور بين العمالات الثلاث وحتى داخل كل قطاع هناك اختلاف في الأجور فمقاطعة مقسمة إلى 07 مناطق، ومرجع اختلاف الأجور داخل كل قطاع حسب المسافة إن كانت بعيدة عن عاصمة مقاطعة أو قريبة، فإذا كانت المنطقة قريبة من عاصمة مقاطعة فحتمًا هي تحتوي على مصانع وحركة العمل تكون سريعة عكس المناطق البعيدة فهي قليلة المصانع وتعتمد بالدرجة الأولى على العمل الفلاحي، وتكون التغطية النقابية ضعيفة لذلك يمكن لهذه النقطة أن يستغلها أرباب العمل في عملية تخفيض الأجور.

وكما وضحنا سابقا أن العامل الجزائري وجد نفسه أمام طريق مسدود ينحصر بين أجور منخفضة إذا ما قورنت بساعات العمل وارتفاع رهيب في أسعار السلع والمواد الغذائية. استغل الشيوعيون هذه النقطة في نضالهم خارج أسوار الكونفدرالية العامة للشغل، وطالبوا بتحسين المستوى المعيشي للجماهير الأكثر حرماناً، وطالبوا كذلك بمصادرة أراضي وأملاك المستثمرين الكبار الذين تعاونوا مع نظام فيشي.<sup>1</sup>

ازدادت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين تردداً، فبالإضافة إلى غلاء المعيشة أصبح الإنتاج المحلي للقمح موجه لدول المحور ألمانيا-فرنسا-إيطاليا وهذا بسبب متطلبات الحرب العالمية الثانية، وأرغمت الإدارة الفرنسية الفلاحين الجزائريين التسليم الكلي للمحصول السنوي.<sup>2</sup> هذا ما أدى إلى تقنين الاستهلاك، وإتباع طريقة التوزيع بالحصص شمل المواد النادرة مثل القهوة والزيت<sup>3</sup> ومادة الصابون التي لم توزع بشكل منتظم، ورصد للمقاهي الجزائرية نسبة من هذه المادة وذلك بمقدار 750 غرام ل 120 فنجان.<sup>4</sup>

قننت كذلك أهم مادة وهي الفرينة أو الخبز، بحيث كان يحق لكل جزائري 250 غرام من الخبز يوميا، ولكن التوزيع تعرض للعرقلة، بعدما أصبح سعر القمح 10 آلاف فرنك للقطار بدلا من 04 آلاف فرنك، وتضاعف سعر الشعير إلى 5 آلاف فرنك للقطار بدلا من 2.5 ألف، هذا ما انعكس على حصة الجزائري من الشعير التي انخفضت بدورها إلى 4500 غرام بعدما كانت 7500 غرام شهريا، ولا يتم توزيع هذه المادة دوما.<sup>5</sup> ويبين الجدول التالي أسعار المواد الغذائية في هذه الفترة:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Anonyme, essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, Op.cit., p14.

<sup>2</sup> محمد شبوب، الجزائر في عهد حكومة فيشي سنة 1941، مجلة القضايا التاريخية، العدد 07، 2017، ص 115.

<sup>3</sup> محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 337.

<sup>4</sup> A.N.O.M .1K.135/A, Correspondance du gouvernement général d'Alger destinée au préfet d'Alger en date 16 juin 1945

نقلا عن: محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، المرجع السابق، ص 214.

<sup>5</sup> Anonyme, essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, Op.cit., P14.

<sup>6</sup> Ahmed Abid, Op.cit, P58.

المواد	الأسعار
1 لتر زيت	(سعره الرسمي 26.25 فرنك) بيع ما بين 150-175 فرنك فرنسي.
1 كيلوغرام من اللحم الأحمر	ما بين 150 إلى 300 فرنك فرنسي.
1 كيلو غرام من البطاطا	80 فرنك فرنسي.
البيض (الحبة الواحدة)	15 فرنك فرنسي.

أدت هذه السياسة إلى انتشار المجاعة ما بين سنتي 1942-1943، وقد أورد أبو قاسم سعد الله وصفا للدكتور الفرنسي ج. توماس الذي تناول حالة الجزائريين إبان الحرب العالمية الثانية قال فيها: "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية، يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة، يبيعون الجرائد، يمسحون الأحذية، ورأيت أعشاش من القصبير في الأحياء العربية وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافات مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفرويتغذون ببضع حبات التمر أو العنب"<sup>1</sup> وكتحليل لهذا القول، إن الوضعية التي وصل لها الجزائريون تسببت فيها سياسة الإدارة الفرنسية التعسفية التي لم تكفيها القوانين الاستثنائية<sup>2</sup> من قانون الأهالي و التجنيد الإجباري وغيرها من القوانين الجزرية، اتبعت طرقا أخرى لتفجير الشعب الجزائري و التي تتمثل في مصادرة أراضي الجزائريين و تهجيرهم قسرا وكذلك استعمال اليد العاملة الأجنبية (اليد العاملة المغربية) في مواسم الحصاد وجني العنب ودفع بالأهالي إلى البطالة، وحتى الفلاحين الصغار استولت الإدارة الفرنسية على محاصيلهم بشكل كلي، هذا ما انعكس بالسلب على المجتمع، ولم يستطع الأهالي المقاومة، وهنا أقصد مقاومة الجوع بحيث وصل بهم الوضع إلى أكل النباتات الغير الصالحة مما أدى إلى ظهور أمراض ومضاعفات على مستوى الجهاز الهضمي و التنفسي و البشرة.

تدخلت الإدارة الفرنسية وأحدثت بعض الإصلاحات التي تعتبر ذر رماد في العيون ككل مرة، وحددت أسعار المواد الغذائية، حيث أصبحت مادتي السميد والفرينة لا تتجاوز 307 فرنك فرنسي و296.5 فرنك للقمطار، وحاربت التجار العشوائيين، وأصدرت قرار سنة 1940 يقضي بأن لا يجوز لأحد تعاط حرفة بيع الخضر في الشوارع دون رخصة، وخصصت لجنة لمراقبة الأسعار، ولكن هذه اللجنة نفسها كانت تحتاج مراقبة بحيث أصبحت تكيل المكيالين للتجار المسلمين وتضيق الخناق عليهم وتغض البصر على المعمرين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المرجع السابق، ص 189.

<sup>2</sup> الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ-المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 209.

<sup>3</sup> عمارة بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص 219-220.

وكردة فعل مشروعة ظهرت العديد من الاحتجاجات والإضرابات العمالية ولكن هذه المرة لم تكن مؤطره نقابيا قادها عمال الزراعة وعمال البناء، وهيمن عمال التبغ على الحركة الاحتجاجية في منطقة متيجة وعنابة وشلف ووادي الفضة، دارت مطالب العمال حول نقطة رفع الأجور ومنع تدفق اليد العاملة الأجنبية، ورفعت شعارات تنادي بالحرية في إضرابات أزفون في أكتوبر 1940، وواجهت الإدارة الفرنسية هذه الحركات بالقمع فمثلا إضراب عمال الرصيف بمنطقة سكيكدة سنة 1942، تم فصل المضربين واستبدالهم بعمال جدد وإلقاء القبض على القادة.<sup>1</sup>

فيما يخص النشاط النقابي، بعد حل النقابات سنة 1942 فقدت الكونفدرالية العامة للشغل طبقتها الجماهيرية في الجزائر، وفقدت كذلك أهميتها بحيث انخفضت العضوية بشكل حاد وأصبح بعض النقابات هيكلًا فقط (ك نقابة عمال المعادن، البناء، التبغ، وعمال الموانئ)، بالإضافة إلى أن جل العمال الجزائريين لم يعودوا يبدون اهتماما بالعمل والتنظيم النقابي وهذا يبينه الإتحاد النقابي لمقاطعة الجزائر، فبعدها كان تعداده البشري 40 ألف سنة 1937 أصبح يضم مطلع سنة 1941 4 ألف منخرط فقط.

أما بالنسبة لاتحاد قسنطينة فلم يكن يضم سوى مئات المنخرطين خلال فترة حكم فيشي ولكن ارتفع هذا الرقم بعد زوال النظام إلى 50 ألف منخرط مطلع سنة 1945.

في قطاع وهران كان الأمر مماثلا، بحيث انخفض تعداد المنتسبين من 25 ألف إلى 1500 مناضل سنة 1942.<sup>2</sup>

حملت سنة 1944 العديد من المستجدات منها أمره 07 مارس 1944 التي وقعها شارل ديغول وهي بمثابة إصلاحات في شأن الأهالي المسلمين، فبموجب هذه الأمرية تخلص الجزائريون بشكل نهائي من قيود قانون الأهالي وأصبحوا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فالمادتين الأولى والثانية من القانون تلخص ذلك:

**المادة 01:** يتمتع المسلمون الفرنسيون في الجزائر بجميع الحقوق ويخضعون لجميع واجبات الفرنسيين غير المسلمين. وجميع الوظائف المدنية والعسكرية في متناولهم.

**المادة 02:** يطبق القانون دون تمييز على المسلمين الفرنسيين والفرنسيين غير المسلمين. تُلغى جميع الأحكام الاستثنائية المطبقة على مسلمي فرنسا.<sup>3</sup>

لعل الجانب السلبي في الأمرية أنها لم تمنح حق المواطنة لجميع الجزائريين بل لفئة معينة فقط (الضباط السابقون، الحائزون على شهادات الابتدائية-الثانوية-التعليم العالي، موظفو الخدمة المدنية، أعضاء غرف التجارة، الأغاوات والباشاغا، الحائزون على وسام جوقة الشرف أو وسام المقاومة، حاملي ميدالية

<sup>1</sup> Algérie Actualité ,14/10/1992.

<sup>2</sup> Jaques Cantier, L'Algérie sous le régime de Vichy, Edition Octile Jacob, Paris ,2002, P283.

<sup>3</sup> Journal officiel de la république française, N24, 18/03/1944, P217.

العمل). ولكن الإيجابي فيها هو التخلص من قيد قانون الأهالي الذي منع على الجزائريين تقلد المناصب السياسية والنقابية فبتجسيد هذه الأمرية يحق للأهالي المسلمين الحائزين على حق المواطنة الفرنسية تأسيس والانخراط في النقابات العمالية دون أي مانع، ربما هذه النقطة أعطت دافع قوي ورؤية مستقبلية لنقابية جزائرية مستقلة.

بموجب معاهدة Perroux التي أعادت بعث الحركة النقابية في فرنسا والمستعمرة وأمره 7 مارس 1944 التي حولت للجزائري المسلم الانخراط وتسيير وتأسيس النقابات، ارتفع عدد المنخرطين في مقاطعة وهران من 16 ألف سنة 1943 إلى 55 ألف عضو سنة 1945، وتم إعادة بعث النقابات الزراعية التي أمدت الكونفدرالية العامة للشغل ب 25 ألف عضو، أما على مستوى مقاطعة قسنطينة ارتفع عدد المنتسبين إلى 50 ألف عضو، وأكدت الإحصائيات أن أغلبية المنتسبين إلى الكونفدرالية هم جزائريين (عمال السكة الحديدية، عمال الفلين وعمال الموائج).

لم تكن مقاطعة الجزائر بمعزل عن هذا التطور في الشأن النقابي بحيث وصل عدد المنتسبين في سنة 1945 إلى 92 ألف منخرط.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> René Gallissot, La république française et les indigènes. Algérie colonisées. Algérie algérienne (1870-1962), Op.cit, P159.

• مجازر 8 ماي 1945 وانعكاساتها على العمل النقابي في الجزائر:

أصبح تاريخ فرنسا الاستعماري وجرائمها في المستعمرات: الفيتنام، الجزائر، مدغشقر وكاليدونيا وصمة عار تلاحق الفرنسيين في كل مكان وزمان، فبعدها كانت فرنسا في الزمن القريب تقود عصر النهضة الأوروبية والتنوير بثلة من الفلاسفة والمفكرين من أمثال: "مونتسكيو"، "فولتير"، الذين غيروا من فكر أمة أوروبية كانت قاب قوسين من الدمار الفكري وتمهان في عصر الظلمات سيطرت عليه الكنيسة من كل الجوانب، ومع متطلبات الثورة الصناعية من مواد أولية وأسواق خارجية انتهجت أسلوب كل الدول المصنعة وهو الاستعمار، وانقلبت على مبادئها بحيث أصبحت تسعى لدمار الشعوب وإبادتهم، وأكد ذلك السيد "ميشال روكار" رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق في عهدة فرنسوا ميتران ما بين 1988-1991 بقوله: "إنني أخجل من ماضي فرنسا الاستعماري، وإن فلاسفة التنوير الذين يتغنون بهم الفرنسيون لا يلغي قائمة لأسماء جنرالات فرنسا أجرموا في حق الشعب الجزائري"<sup>1</sup>.

بالعودة لموضوع مظاهرات 8 ماي 1945، فقد شارك الجزائريون في الاحتفالات المخددة لانتصار الحلفاء على المحور في الحرب العالمية الثانية سنة 1945، بتنظيمهم لمظاهرات سلمية احتفالا بالنصر وتذكيرا لفرنسا بوعودها بمنحهم الاستقلال، واستندوا في ذلك على معاهدة وميثاق "سان فرانسيسكو" الذي يضمن حريات الشعوب وحقوق الإنسان ورفاهية البشر وغلق باب في وجه الحرب، هذا الوباء الذي عانت الإنسانية منه كثيرا، انطلقت المظاهرات من الفاتح ماي إلى غاية الثامن ماي سنة 1945، قابلت الإدارة الفرنسية هذه المظاهرات السلمية بأبشع جريمة في تاريخ فرنسا بأكمله<sup>2</sup>، واعتبرت الكاتبة الفرنسية "Francine Dessaigne" في كتابها المعنون "La paix pour 10ans" أنه ما حدث في الجزائر عشية 8 ماي سنة 1945 هو جريمة ضد الإنسانية مهما اختلفت الروايات حول عدد الضحايا.<sup>3</sup>

1-1 دو افع وأسباب مظاهرات 8 ماي 1945:

تضاربت رؤى المصادر والمراجع المختصة في هذه الفترة، في تحديد الدوافع الحقيقية لانتفاضة 8 ماي 1945، والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1.1 الدوافع السياسية:

- نضج النضال السياسي خاصة على مستوى أحباب البيان والحرية.
- إدراك الشعب الجزائري ووعيه بالقضية الوطنية ووجوب النضال والدفاع من أجلها.

<sup>1</sup> سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 25.

<sup>2</sup> El-moudjahid ,07 /05/ 1958.

<sup>3</sup> Charles Rober Agéron, Dessaigne Francine, La paix pour dix ans (Sétif, Guelma, mais 1945, préface de Jaque Soustelle, in revue française d'histoire d'outre-mer, Tome 78, N292, 1991, P420.

- مطالبة الرأي الدولي والفرنسي بضرورة احترام المواثيق الدولية (ميثاق الأطلسي سنة 1941، ميثاق الجامعة العربية سنة 1945، ميثاق عصبة الأمم المتحدة) التي تدعو إلى استقلال الشعوب المستضعفة ومحاربة وتصفية الاستعمار واحترام الإنسان.<sup>1</sup>
- انهزام فرنسا أمام النازيين سنة 1940، هذه الهزيمة زعزعت صورة فرنسا التي لا تقهر، وأعطت أملا لمختلف المستعمرات في التحرر من الهيمنة الاستعمارية.
- وعود فرنسا المزيفة والتي مفادها: أنه إذا تجند الأهالي في الجيش الفرنسي والمشاركة في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) سيتمح الاستقلال الذاتي للجزائر.
- الدعاية الألمانية في نوفمبر 1941، بحيث خصص الألمان في حربهم المضادة ضد فرنسا وحلفائها حصتين باللغة العربية في إذاعي "Berlin" و "Shturgart" وأسند تقديمهما لجزائريين هما "يونس عمري" و "عبد الرحمن ياسين"، حثت فيهما المغاربة على رفض المشاركة في الحرب العالمية الثانية، لأنها لا تخدمهم لا من قريب ولا من بعيد وأن كل وعود فرنسا لهم هي مزيفة ولن تكفل بالنجاح.
- حققت هذه الدعاية غرضها المنشود، بحيث تحركت اللجنة الإسلامية لشمال إفريقيا وأصدرت جريدة أطلق عليها "الرشيد" الناطقة باللغة الفرنسية دعمت فيه الدعاية الألمانية وهاجمت الإنجليز والأمريكان ودعت الجزائريين إلى الفرار من الجيش الفرنسي.<sup>2</sup>
- عدم تقبل الفرنسيين لإصلاحات أمره 07 مارس 1944.

## 2.1 الدوافع الاقتصادية:

تعد الدوافع الاقتصادية محورا رئيسيا ومهما في انتفاضة 08 ماي 1945 ، بحيث تعرض الشعب الجزائري فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 إلى ضائقة اقتصادية كبيرة ، والتي جاءت كتحصيل حاصل لسياسة استعمارية تعسفية طبقت منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي اشتدت وطأتها في هذه الفترة بحيث صادرت الإدارة الفرنسية كل أراضي الجزائريين الصالحة للزراعة ، وفرضت عليهم تسليم كل محاصيلهم الزراعية بغية تصديرها للمتروبول ، هذا ما خلق جملة من المشاكل الاجتماعية تأتي في مقدمتها البطالة وتفشي الأمراض والأوبئة. هذا من وجهة الشيوعيين أما الفرنسيين فحصرها سبب المظاهرات هو الاستقلال لا غير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 64.

<sup>2</sup> إسماعيل السامعي، انتفاضة 08 ماي 1945، بقالة ومناطقها، مديرية النشر بجامعة قلمة، الجزائر، 2004، ص 41.

<sup>3</sup> نفسه، ص 41.

### 3.1 الدوافع الدينية:

ترجع بعض الدراسات إلى أن المظاهرات هي وليدة صراع عقائدي قائم بين الديانة الإسلامية والمسيحية، والتضييق الذي يشهده المسلمون منذ الاحتلال أدى بهم إلى الانفجار، لكن هذه النظرية تبدو ضعيفة والبرهان هو كالتالي:

1- لم تمس المنشآت المسيحية ولم تخرب.

2- لم يقتل ولا رجل دين مسيحي ولا حتى يهودي.<sup>1</sup>

### 2. مقتطفات من سير المظاهرات:

#### 1.2 منطقة سطيف:

صادف يوم الثامن ماي السوق الأسبوعي لمدينة سطيف، بحيث توافدت مختلف الشرائح الاجتماعية من فلاحين، عمال ومهنيين، وسكان البوادي .... وغيرهم، قامت حركة أحباب البيان الجزائري " (AML)" بتأطيرهم في مظاهرة سلمية هدفت من خلالها إلى النقاط التالية:

1- الاحتفال بالنصر على النازية والفاشية.

2- إحياء أرواح الجنود الجزائريين الذين قتلوا في ميادين الحرب العالمية الثانية.

3- تذكير فرنسا بالوعود التي في مقدمتها التحرر وحق تقرير المصير.

انطلقت المظاهرات التي كانت في صفوفها الأولى الكشافة الإسلامية الجزائرية حاملين الراية الوطنية، وشعارات مفادها " إطلاق سراح القادة المسجونين"، "الديمقراطية للجميع"، "من أجل تأسيس مجلس جزائري مستقل" أثارت هذه الشعارات حفيظة الشرطة الفرنسية، وكرد فعل قامت باعتراض طريق المتظاهرين وطلبت منهم إخفاء اللافتات والعلم الجزائري، رفض الطرف الآخر المطلب والامتثال للأوامر، فقامت الشرطة بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، وسقط المناضل في الكشافة الإسلامية "بوزيد شعال" الذي كان يحمل الراية ثم سقطت ثلاث جثث أخرى.

واصل الجزائريون سيرهم وكانوا دائما محاصرين بقوات الجندرية والشرطة والحرس المتنقل، ولتذكية الصراع ونقله من طابعه السلمي إلى العدواني استعملت الإدارة الفرنسية قلة من المعمرين وبعض المتعاونين والزج بهم في أواسط المتظاهرين على اساس جزائريين وعند إطلاق الشرطة الرصاص يقومون بالركض والمناداة "الجهاد"- "الجهاد"، اكتشف القادة بأنهم وقعوا في فخ المؤامرة وطالبوا الجزائريين بعدم الانخداع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل السامعي، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup>El-moudjahid 07 /05/ 1958.

انتقل عامل مقاطعة قسنطينة إلى المنطقة على وجه السرعة السيد "ليستراد كربونال" وطلب من الجهاز العسكري بالتأهب وأعطى الضوء الأخضر للكولونيل "بورديكات" للإبادة وأعلن المقيم العام السيد "إيف شاتنيو" عن تطبيق حالة حصار في مقاطعة قسنطينة.

في عشية الثامن ماي 1945، عمت الاعتقالات لقادة ومسيري أحباب البيان الجزائري، وفي اليوم الموالي طبقت تعليمات الحاكم العام إيف شاتنيو، وبدأت العمليات الوحشية بتخريب المشاتي، إحراق المساكن، وقنبلت المدفعية والطائرات مجموعة من الدواوير الموجودة ب: بريجو فيل، خراطة، شوفروي، تواليت العمليات بعد ذلك، وتواصلت عمليات الاعتقالات، بحيث كان يحشر المعتقلين داخل مناجم بالقرب من الثكنات العسكرية ثم يقادون للتعذيب في أماكن الجندرمة وفي السجون، خلف ذلك المئات من القتلى.<sup>1</sup>

## 2.2 خراطة:

استغل الجزائريون يوم العطلة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي صادف 08 ماي 1945 وقاموا بعملية اغتيال منظمة طالت الحاكم الفرنسي للمدينة. أمام هذا الوضع استعد المعمرين بالتزود بالأسلحة النارية، أما الجزائريون فقد كونوا جماعات مسلحة كانت أولى مهامها: حرق المساكن، والمراكز الحساسة الفرنسية والتي تمثلت فيما يلي: المحكمة، المركز البريدي، دار الضرائب.<sup>2</sup>

## 3.2 منطقة قالمة:

أطر مسؤولي حزب الشعب P.P.A المظاهرات بمنطقة قالمة واستطاعوا حشد ما يفوق ألف جزائري بمركز المدينة، رفعت لافتات مماثلة لشعارات التي نودي بها في سطيف وهذا راجع للتنسيق المحكم بين قيادات المناطق بالإضافة إلى رفع العلم الجزائري، اتسمت المظاهرات بطابعها السلمي، وابتعدت كل البعد عن العنف، ولكن الإدارة الفرنسية انتهجت أسلوب الردع والقوة وذلك بإطلاق النار على المتظاهرين، وأصدرت أوامر بغلق المقاهي والمحلات التجارية وحضر التجول بالمدينة، وشرعت قوات الأمن بحملة واسعة من الاعتقالات طالت المتظاهرين والقادة باعتبارهم محرضين ضد سيادة وأمن فرنسا داخل المستعمرة.<sup>3</sup>

## 3. نتائج المظاهرات:

### 1.3 من منظور جزائري وطني:

أجمع المؤرخون الجزائريون على أن العدد الإجمالي للقتلى هو 45 ألف قتيل، واستندوا في ذلك على الشهادات الحية فقط دون غيرها، واعتبروا تقارير الشرطة الفرنسية مزورة ومكذبة للحقيقة، والتي

<sup>1</sup> El-moudjahid 07 /05/ 1958

<sup>2</sup> عامر رخيلا، المرجع السابق، ص ص 74-75.

<sup>3</sup> نفسه، ص ص 76-77.

أشارت أن في منطقة سطيف سقط من 20 إلى 40 قتيل ، واستعانت في طرحها على تصريح الجنرال دوفال الذي أكد ان عدد القتلى ما بين 500 إلى 600 أهلي ، وحسب الوطنيين أن لجنة توبر المكلفة بالتحقيق لم تزر قائمة وخرابة ولم تأخذ الأحداث من وجهة الأهالي، وفي نهاية التحقيق قللت الإدارة الفرنسية من عدد القتلى وذلك حفاظا على صورتها العالمية ، بحيث لم يتعدى عدد القتلى في تقريرها 1500 شخص، وإيقاف ما بين 500 إلى 700 شخص ، ولكن التقارير الأمريكية تشير إلى عكس ذلك، بحيث أكدت أن عدد القتلى تراوح ما بين 35 ألف إلى 80 ألف قتيل، ووصل عدد الموقوفين تعسفا إلى 5560 شخص في نوفمبر 1945 ( 3696 في قسنطينة ، 1359 في الجزائر، 505 في وهران)، حسب تقارير المحاكم الفرنسية أشارت إلى وجود 1319 قضية تم الحكم فيها 99 منها إعدام و64 بالأعمال الشاقة مدى الحياة، 324 أعمال شاقة مؤقتا، و250 حكم عليها بالبراءة.<sup>1</sup>

### 2.3 من منظور فرنسي:

انتقدت الكاتبة فرانسين "Francine" طرح الوطنيين فيما يخص عدد الضحايا الذي تجاوز عددهم 45 ألف قتيل وأكدت أن مناضلي حزب الشعب ليسوا هم وحدهم الذين يمثلون الرأي الجزائري فهم نسبة قليلة جدا، فمثلا "فرحات عباس" زعيم U.D.M.A علق على الموضوع قائلا "أن عدد القتلى المسلمين يتراوح ما بين 15 ألف إلى 20 ألف قتيل"، سانده في الرأي البرلماني الشيوعي السيد "Pierre Payet"، واتهمت الوطنيين بتضخيم المعطيات فهم يذكرون أن في منطقة قسنطينة لوحدها كان هناك 3690 معتقل ، وأصدرت 1028 حكم بالرفض، 577 بتهمة، 1868 حكم بالسجن، 157 إعدام : تم تنفيذ 33 منها، وبينت أن الوطنيين كانوا يبيتون نية خبيثة والمتمثلة في تشويه صورة فرنسا العالمية.<sup>2</sup>

أشار المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا "Benjamin Stora" المكلف بملف الذاكرة في حوار أقامته معه قناة france24 بحيث طرح عليه سؤال عن حقيقة الرقم 45 ألف قتيل، فرد قائلا أن الرقم موجود في الدراسات التاريخية الجزائرية وهو يعتمد على روايات مناضلي UDMA، PPA ولكن بالرجوع إلى التقارير الفرنسية من أرشيف عسكري فالرقم لا يتعدى 1200 قتيل ، يصبح هذا الرقم مهول إذا ما قورن بالمدة التي تمت فيها عملية التقتيل وهي لم تتجاوز الأسبوع الواحد ، ولا تصبح أحداث بل مجازر، لاقت هذه الجريمة حسبه تعميم إعلامي ولم تتناولها الصحافة الفرنسية وورد ذكرها عند بعض الكتاب من أمثال : ألبير كامو الذين احتجوا ضدها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Mahfoud Kaddach, L'Algérie des algériens de la préhistoire à 1954, Edif, Alger, 2000, P758.

<sup>2</sup> Charles Robert Agéron, Dessaigne Francine, Op.cit. P421.

<sup>3</sup>Entretien Benjamin Stora : les massacres du 08 mai 1945 en Algérie sont marqueur idéologique fort. Consulter 08/06/2022, 13 :00. [www.France24.Fr](http://www.France24.Fr)

إن أول خطاب تناول الحادثة من الجانب الفرنسي هو من طرف صحيفة Le Monde وقد استخدمت في جل مقالاتها ألفاظاً: مثل اضطرابات، تحريض، تمرد، وكانت في كل مرة تحاول إظهار السلطات الفرنسية في ثوب الضحية، وأن هناك طرف آخر هو من أشعل فتيل الفتنة، رسمت هذه الجريدة سيناريو للرأي الدولي مفاده أن هناك متآمريين على السيادة الفرنسية<sup>1</sup>، وكان يلزم على السلطات ردهم وهنا قصدت حركة أحباب البيان الجزائري، وحزب الشعب الجزائري<sup>2</sup>، وبررت لتدخل قوات الأمن وسقوط الضحايا.

وفي نفس السياق أكدت المصادر والدراسات الفرنسية أن الجزائريين هم أصل المجازر، وما يبين ذلك تقارير المحاكم، ففي 10 ديسمبر أصدرت المحكمة على مجموعة من المشاغبين أحكاماً بالإعدام، وذلك بتهمة المحاولة والتخطيط لقتل "أمبيغوين" و"كاري كابوتيه"، وفي 17 ديسمبر تم إعدام كل من: "مفتاح زيتوني"، "بن لخضر": 26 سنة من منطقة برج بوعرييج، "سعودي سعد": 22 سنة، "غاوثي أمقران": 22 سنة، "أكلي إيماش": 19 سنة، "بوغضفة الطيب": 25 سنة، "عربي محمد"، وفي 19 جانفي سنة 1946 أصدرت المحكمة ثلاث أحكام بالإعدام في حق كل من: فرنشيتي سعد، شطيح الطاهر، زمراشي صغير، ووجهت لهم تهمة قتل السيدة "كلوزيه" و"ويتش"، و"مالفين".

وما يثبت هجومات الجزائريين هو قيام درك سانت ارينو وفرقة من المرتزقة السنغاليين بإنقاذ المعمرين في منطقة Sillègue (بني فودة - سطيف) على الساعة الواحدة ليلاً في ليلة 08 ماي 9 ماي<sup>3</sup>. بعد ذلك تم العثور على ثلاثة فرنسيين قتلى مشوهين بشكل مروع، تعود الجثث إلى السيد والسيدة "مرشله" و"بيجيه"، لقد تم ذبح هؤلاء بدون رحمة وتم اغتصاب النساء وتركهن على قيد الحياة. ونهب 06 منازل بالكامل، اثنان دمرتهما النيران باستخدام مادة البنزين<sup>4</sup>.

وذكر أوجان فالبي في كتابه "Un drame Algérien" نموذج آخر عن اعتداءات المتمردين على الكلون، فنذكر أنه من بين الكولون المتضررين من أعمال الشغب "فاجيس باسيلي" وهو أب لأربعة أطفال تضرر منزله بالأكمل من أعمال الشغب التي طالته، دافع "فاجيس" عن نفسه ببسالة مستعملاً بندقيته، وقتل إثنين من المتمردين وأصيب إصابة عرضية على مستوى الفخذ، استبسل في الدفاع عن عائلته لمدة 04 ساعات<sup>5</sup>.

أثناء بحثنا على حقائق تاريخية تخص نتائج مجازر 08 ماي وقعت بين أيدينا وثيقة جد مهمة تدل على أن عدد الضحايا كان كبير جداً، تتمثل هذه الوثيقة في شهادة موجودة في تقرير أرسله "كاربونال" إلى

<sup>1</sup> مهنا عمراني، 08 ماي 1945 في الجزائر: الخطابات الفرنسية حول مجازر خراطة، قلمة، دار النسيان، الجزائر، 2017، ص 156.

<sup>2</sup> رضوان عيناد ثابت، 08 أيار 1945 والإبادة الجماعية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 164.

<sup>3</sup> Eugène Vallet, Un drame Algérien : la vérité sur les émeutes de 08 mai 1945, les grades édition Français, Paris, 1948, P26.

<sup>4</sup> Ibid., p26.

<sup>5</sup> Ibid., P31.

الحاكم العام بالجزائر "إيف شاتنيو" Yves Chataigneau بتاريخ 1945/05/28، تناولت أحداث سطيف وقلمة وخراطة، يقول فيها: " إن ردنا على الانفلات والتمرد الذي وقع في قلمة ، ووصل صيته إلى أرجاء المستعمرة وحتى فرنسا (باريس) ، في 08 ماي 1945 حسب تقارير الدرك بمدينة قلمة التي تفيد أن الأهالي اعتدوا على حرمة العلم الفرنسي ، وذلك بتمزيقه، بلغ عدد المتظاهرين 2000 شخص ، حاملين شعارات راديكالية تدعوا إلى " استقلال الجزائر"، "تسقط الإمبريالية"، كرد فعل صوبت قوات الأمن أسلحتها على المتظاهرين وأطلق عليهم الرصاص، وتم القبض على 06 مسلمين أتهموا بالتحريض ، انتقلت في 13 ماي 1945 لمعاينة الحدث وأثناء مرورنا على مجموعة من القرى رأيت جثثا كثيرة لم يغمرها التراب بعد، وهي حسب رئيس الدائرة تعود للمتمردين الذين خاضوا معركة ضد قوات الأمن، لاحظت الكثير منها في قريتي "بلخير" و"بومهدة" ضواحي المدينة، مرمية على حافة الوديان. اتخذت عقوبة الإعدام في حق 09 جزائريين في منطقة قلمة بتهمة التحريض.<sup>1</sup>

تعتبر مجازر 08 ماي 1945 نقطة تحول حاسمة في النضال من اجل الاستقلال، إن هذه المذابح لم تعزز القناعة بالحاجة الملحة للجوء إلى الكفاح المسلح فحسب، بل مهدت الطريق لنضال عمالي نقابي، الذي أصبح قاعدة تكوين المناضلين، ستكون النقابات العمالية واحدة من النواقل المستخدمة في النضال التحرري الطويل والشاق، تزامنت عضوية العمال في مختلف النقابيات الفرنسية C.G. T و CGT.FO مع ميلاد الأحزاب الوطنية مثل UDMA و MTLD.<sup>2</sup>

انعكست هذه المجازر بالسلب على التعداد البشري للكونفدرالية العامة للشغل، بحيث انسحب منها الجزائريون بشكل جماعي وهذا راجع لتنكر هذه الأخيرة لمطالبهم وللمجازر المرتكبة، بحيث انخفض مركبها البشري من 250 ألف منتسب إلى 80 ألف، أن هذا الانخفاض يبين شيئين مهمين هما:

- 1- عدم إدراك العمال الأهالي لأهمية العمل النقابي في المسار التحرري.
- 2- محاولة الأوروبيين تحويل هذا الخلاف إلى صراع طبقي يهدف لتحقير الاهالي ومحاولة إبعادهم، لذلك تحول النضال من نضال لأجل تحسين الوضعية المادية للعمال إلى نضال لإثبات الوجود.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>A.N.O.M, 1CM55, Rapport secret du gouvernement général au ministère de l'intérieur le 05/10/1945.

<sup>2</sup> Assem Madjid, le syndicaliste de la première heure : Belhadj Mohamed Djilani membre fondateur de UGTA. Mémoria, 20/05/2022., 11 :35, Wwww.calameo.com

<sup>3</sup> إدريس بولكعبيات، المرجع السابق، ص 151.

• تأسيس لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية:

انعقد المؤتمر الثالث لنقابات الجزائر بتاريخ 12 ديسمبر سنة 1946، حضره ممثلي الاتحادات النقابية في العمالات الثلاث: الجزائر-وهران وقسنطينة، أفضى إلى تأسيس هيئة جديدة سميت بـ لجنة التنسيق ما بين نقابات الكونفدرالية العامة للشغل بالجزائر، يترأسها السيد أندري رويزو<sup>1</sup>. تتكون اللجنة من 13 عضو (أربع جزائريين وتسع فرنسيين)، الأعضاء الجزائريين هم: محمود سيبي (نقابة النقل)، أحمد حمياني (نقابة الأشغال العمومية)، محمود معروف (نقابة الزراعة)، العروسي (نقابة الحديد والصلب)<sup>2</sup>.

يمكن أن نرجع سبب تأسيس لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية إلى التهميش الذي شهدته النقابية الجزائرية من قبل النقابية الفرنسية فهذه الأخيرة لم تأخذ مشاكل ومطالب الجزائريين على محمل الجد وكرست الطبقية، وأمام هذا الوضع أصبح من اللزوم تأسيس هيئة جديدة تهتم بعمال المستعمرة ومستقلة عن النقابية الفرنسية الموجودة في فرنسا<sup>3</sup>. تشارك في المحافل المنظمة من طرف الكونفدرالية العامة للشغل والمنظمة النقابية العالمية (FMS). تتكون اللجنة من:

1- أمناء الاتحادات العمالات الثلاث: رويزو "Rouzeau" فاييت "Fayet"<sup>4</sup>، أنقونين "Angonin"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ولد في 12 أبريل 1911 في منطقة بشار بتحديد في الأراضي العسكرية الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية، شغل منصب مراقب مكتب البريد في الجزائر العاصمة، تولى منصب الأمين العام لـ CGT سنة 1949، وشغل منصب عضو في الفيدرالية النقابية العالمية الموالية للاتحاد السوفياتي، سياسيا كان انتمائه للحزب الشيوعي الجزائري، تقاسم الأمانة العامة مع الجزائري لخضر قايد بعد تحول لجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية الجزائرية للاتحاد العام للنقابات الجزائرية سنة 1954، توفي نهاية الستينيات متأثرا بمرض السرطان في الجزائر العاصمة. ينظر:

Kamel Bouchama, Op.cit, PP665-666.

<sup>2</sup> جيلالي تكران، سياسة اليسار الفرنسي الاجتماعية في الجزائر بين مآزق الإيديولوجيا وزخم الوطنية الجزائرية 1945-1953، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 06-07، 2018 ص 153.

<sup>3</sup> محمد فارس، عيسات إيدير وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، تقديم محفوظ قداش، منشورات النسيب، الجزائر، 2016، ص 148.

<sup>4</sup> من مواليد 12 فبراير 1887 في بوكير بفرنسا من بين مؤسسي الكونفدرالي العامة للشغل الثورية CGTU سنة 1922، شغل منصب الأمين العام لاتحاد نقابات العمالية للأخشاب وعضو اللجنة التنفيذية لاتحادات النقابات العمالية الثورية ما بين 1923-1935، انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي PCF منذ سنة 1925، أرسل إلى الجزائر وقاد إضرابات العمالية سنة 1936 في قطاع الجزائر، أعتقل في الجزائر بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1940 من طرف حكومة فيشي في إطار تصفية العناصر الشيوعية النشيطة، زج به في السجن وأطلق سراحه بعد انتهاء النظام الحكم الموالي للنازيين سنة 1943.

René Gallissot, Algérie engagement sociaux et question national de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit, P285.

<sup>5</sup> من مواليد 16 أوت 1900 بفرنسا، شغل منصب مهندس في قطاع النقل في مقاطعة باريس، قاد المعارضة في فرنسا في بداية العشرينيات، ألقى الحكم عليه وزج به 5 سنوات في سجن سنة 1926، انتقل سنة 1935 إلى مقاطعة وهران واستقر بها، قاد إضرابات عمال المواصلات وعمال الرصيف وعمال البناء سنة 1936 تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل الثورية، انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري مع تأسيسه سنة 1937 أسند إليه رئاسة تحرير جريدة ORAN REPUBLICAIN ألقى القبض عليه بداية الحرب العالمية الثانية من طرف حكومة فيشي

2- أمناء الإتحادات النقابية:

<b>Yacono</b> (dockers)	<b>Siffi</b> (transport)
<b>Rochisani</b> (C.F.A)	<b>Baille</b> (P.T.T)
<b>Rouchon</b> (travailleur de l'état)	<b>Liddi</b> (éclairage et force matrice)
<b>Dubbarry</b> (sous-sol)	<b>Verdier</b> (employé)
<b>Hamiani</b> (fonctionnaire)	<b>Besette</b> (ingénieur et des cadres)
<b>Foutane</b> (bâtiment)	<b>Arroussi</b> (métaux)
<b>Marouf</b> (agriculture)	

1

3- أمناء الإتحادات المحلية والمراكز النقابية:

<b>Mira</b> (blida)	<b>Saadoun</b> (Oran)
<b>Djabbour</b> (orient ville)	<b>M.M Pingsserbon</b> (Mostaganem)
<b>Ouakli</b> (tizi ousou)	<b>Much</b> (perregoux)
<b>Soufi</b> (Laghout)	<b>Madani</b> (Oran)
<b>Crespo</b> (Alger)	<b>Rost</b> (bone)
<b>A-shevin</b> (sidi belabess)	<b>Arus</b> (Philippe ville)
<b>Kimouche</b> (dijjel)	<b>Arezki</b> (Constantine)

الملاحظ من القائمتين وجود العنصر المسلم الأهلي ضمنها كخطوة اولية لجزارة إطار العمل النقابي لكن هذه النقطة لا زالت بعيدة المنال ، فمن خلال اللجنة الأولى للتنسيقية ما بين النقابات المتحدة بالجزائر نرى أنه من أصل 28 عضو يوجد 08 أعضاء جزائريين اي بنسبة 29%، وطرح هذا السؤال في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الجزائري في أفريل سنة 1947، فأجاب عنه السيد "رويزو" قائلا "إن الحركة النقابية الجزائرية ما زالت في مرحلة التطور وتحتاج إلى نقابات عمالية حية، تتمتع بثقة الجميع (المسلمين والأوروبيين)"، وطالب في المؤتمر الثالث للاتحاد النقابي لقطاع وهران المنعقد بتاريخ 24 نوفمبر سنة 1947 بتوحيد الحركة النقابية وإبعاد أي أصوات تنادي للعنصرية وذلك سيتحقق بتعزيز الديمقراطية داخل النقابات، ويجب على النقابات التأكد من تكوين القيادات وطالب كذلك بـ:

1- جذب أكبر عدد ممكن من الانصار.

2- تعيين المسلمين في مسؤوليات نقابية على شكل واسع.<sup>2</sup>

وأرسل إلى سجن جنين بورزق ، أطلق سراحه سنة 1943 ، ترأس الإتحاد النقابي لمقاطعة وهران المنطوي تحت لواء CGT سنة 1951توفي في باريس سنة 1982.ينظر:

René Gallissot, Op.cit, P 67

<sup>1</sup> Ahmed Abid, Op.cit., P111.

<sup>2</sup> Ibid, PP 111-112.

أصبحت للجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية مطلع سنة 1947 هيكلًا مركزيًا ومجلس تنفيذي ومكتب أمانة مما شكل خطوة فعلية نحو الانفصال عن الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا، وتمت الجزائر بالتدرج، فعلى رأس بعض النقابات الكبرى مثل نقابة الرصيف، ونقابة عمال الصحة والمستشفيات، ونقابة عمال المناجم نجد هناك جزائريون تم استدعائهم لمسؤوليات أكثر أهمية. ومع بداية 1950، أصبحت الحركة النقابية الجزائرية أكثر استقلالية، بحيث لم تعد مرتبطة بالمركزية النقابية الفرنسية، وبقيت تجمعهما روابط التضامن والمساعدة.

من بين مظاهر الاستقلالية مشاركة لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية في المحافل الدولية: فمثلا أولى خرجاتها كانت إلى الصين الشعبية، ففي الفاتح من ماي سنة 1953، استدعت ممثلة C.G.T في الجزائر لزيارة الصين الشعبية، وكانت هذه الدعوة على شرف النقابيين الصينيين، تكونت البعثة من مناضلين فرنسيين في الحزب الشيوعي ونقابيين جزائريين أسمائهم كتالي:

1- إبراهيم موسى: نقابي في شركة التبغ والكبريت والأمين العام للجنة التنسيق ما بين النقابات في الجزائر.  
2- بوعلام بورويبة: نقابي وطني منتمي إلى نقابة عمال المناجم.  
3- عبد القادر بابو: مسير في كونفدرالية العامة للشغل في منطقة البلدية وعضو في المكتب المركزي للحزب الشيوعي الجزائري.

4- دريدي عبد القادر: نقابي منتمي إلى نقابة عمال الصحة والمستشفيات في منطقة سيدي بلعباس. تبادل النقابيون الخبرات فيما بينهم، وطرح زعيم الصين الشعبية "ماوتسي تونغ" سؤالاً على المناضل الشيوعي عبد

القادر بابو فحواه: ما هو الحزب الأكثر شعبية في الجزائر فرد عليه قائلاً إنها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسبب شعبيتها مطالبها الراديكالية الثورية المنادية بالاستقلال.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ذلك شاركت لجنة التنسيق في مؤتمر الإتحاد العمالي لنقابات العمالية (W.F.T.U) الذي انعقد في سبتمبر سنة 1953 في العاصمة النمساوية فيينا، وانتخب إثنين من لجنة التنسيق داخل المنظمة العالمية النقابية F.M.S أحدهما لمجلسها العام والآخر في اللجنة التنفيذية.<sup>2</sup>

#### • انقسام الكونفدرالية العامة للشغل:

بدأت معالم الانقسام في الكونفدرالية العامة للشغل تلوح في الأفق، وذلك بعد اجتماع أحباب نقابة القوة العمالية (A.FO) بتاريخ 07-08 نوفمبر سنة 1947، الذي سيؤدي إلى تأسيس نقابة القوة العمالية المستقلة عن الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1948.<sup>3</sup> إن هذا الانقسام برهن على أن التعايش مستحيل

<sup>1</sup> Jaques Jurques, la révolution nationale algérien et le parti communiste français, Edition Sedia, Alger, 2010, P 411.

<sup>2</sup> Assem Madjid, Op.cit

<sup>3</sup> Nora benallegue, Algérie mouvement ouvriers et question national 1919-1954, Op.cit., P284.

داخل نفس النقابية بين مفاهيم ومشارب مختلفة تعود إلى الاشتراكيين و الشيوعيين.<sup>1</sup> في اجتماع 12-13 نوفمبر سنة 1947 أعلن الاشتراكيون رفضهم لمبدأ الإضراب بحجة أنه ذو طابع سياسي داعما للاتحاد السوفياتي ومعارضاً لمشروع مارشال الأمريكي الذي يرمي إلى إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي لحق بها من جراء الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>، ورد في صحيفة "echo d'oran" مقال بعنوان الاشتراكيون ينسحبون من الكونفدرالية المسيسية، وفي حقيقة الأمر هذا السؤال طرح على الأمين العام لنقابية "القوة العمالية" فأجاب أن الكونفدرالية أصبحت مسيسة وكل قراراتها تخدم الأجندة الشيوعية السوفياتية.<sup>3</sup> هذا السبب الظاهري لكن هناك أسباب خفية أهمها: تأسيس لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية الكونفدرالية التي رأى فيها الاشتراكيين تغليباً للعنصر الأهلي المسلم على الأوروبي مما سيأثر عليهم مستقبلاً وسيعطي للجزائريين الجرأة للمطالبة بالاستقلال و الانفصال النقابي، وهذا يتعارض مع مبادئ الإدارة الفرنسية داخل المستعمرة التي تعمل على إنجاح مشروع الاستيطان الابدي.<sup>4</sup>

وقد لعبت أطراف خراجية مثل فيدرالية النقابية الأمريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية دوراً فعلاً في هذا الانقسام، بحيث شجعت النقابات العمالية التي تمثل الأقلية والتي يقصد بها الاشتراكيين على قطع علاقاتهم مع الأغلبية الشيوعية، وتدخل هذه السياسة ضمن الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي والهدف منها تدمير الوحدة الهيكلية الموجودة لدى المؤيدين للشيوعية.<sup>5</sup> عقد مؤتمر آخر لأصدقاء القوة العمالية في 18 ديسمبر سنة 1947 وتقرر الانقسام رسمياً والقطيعة مع التوجه الشيوعي نهائياً.

#### ● ميلاد نقابة القوة العمالية: (F.O)

لم يكن من السهل إنشاء نقابة القوة العمالية ، وذلك راجع لجملة من الصعوبات التي اعترضت طريق الاشتراكيين والتي تأتي في مقدمتها المنافسة القوية مع نقابات الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت موجودة منذ زمن طويل في الميدان، تمثل سنة 1948 أول ظهور لهذا التنظيم النقابي بالجزائر، والذي اخذ الطابع المهني المحض، وتمركزت في قطاع السكة الحديدية في المناطق التالية: خميس مليانة، الجزائر، ثنية الحد، البويرة، قسنطينة، الخروب ، تبسة ووهران، وفي شهر جويلية أعلنت النقابة الجديدة بأنها تستهدف إنشاء 80 نقابة ضمن 12 اتحاد محلي ويصل امتدادها إلى منطقة بشار الصحراوية.

<sup>1</sup> Jack Kantrowitz, L'influence américain sur force ouvrier : mythe ou réalité ? **revue Francaise des science politique**, N04, 1978, PP 117-118.

<sup>2</sup> Julien Bessis, Op.cit., P224.

<sup>3</sup> Echo d'oran ,27/12/1947, P01.

<sup>4</sup> محمد فارس، المرجع السابق، ص 148.

<sup>5</sup> Jack Kantrowitz, Op.cit, p118.

يذكر أحمد عبيد بعض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع، فما بين 1948 إلى 1956، تواجدت على مستوى مقاطعة الوهراني 24 نقابة عمالية منتمية إلى نقابة القوة العمالية (F.O) مجتمعة ضمن 8 مراكز نقابية من أصل 17، وتمركزت بشكل كبير في القطاعات التالية (عمال الدولة: 5 نقابات، خدمات عامة: 5 نقابات، الاتصالات: 3 نقابات، شركة الكهرباء والغاز: نقابتين).<sup>1</sup>

أما في مقاطعة الجزائر فأعلن عن وجود 25 نقابة منتمية لهذا التنظيم النقابي الجديد ما بين 1948-1951 رصد ما يلي: (السكة الحديدية: 5 نقابات، الخدمات العامة والصحة: 5 نقابات، شركة الكهرباء والغاز: 3 نقابات).

أشارت الإحصائيات المتعلقة بنفس الموضوع أن منطقة قسنطينة تحتوي على 16 نقابة منطوية تحت لواء القوة العمالية وهي كالتالي: (السكة الحديدية: 4 نقابات، شركة الغاز والكهرباء: 04 نقابات).<sup>2</sup>

احتوت النقابية الجديدة على العنصر الأهلي المسلم بنسبة 2.3% قدر عددهم ب 1000 شخص، عانت نقابة القوة العمالية على مستوى كل المقاطعات من ضعف في التجهيزات والمقرات، بحيث كان مقرها في مقاطعة وهران عبارة عن قبو متواضع يشبه إلى حد كبير محلا تجاريا، أما في سطيف أتخذت من قاعات تابعة للمجلس البلدي مقرا له، في الجزائر العاصمة كان الأمر مماثلا بحيث اتخذت من قاعة كان يجتمع بها الإتحاد النسوي مقرا للاجتماعات.

تمحور برنامج القوة العمالية حول النقاط التالية:

- 1- وجوب تطبيق القوانين الاجتماعية المعمول بها في فرنسا داخل المستعمرة.
- 2- المحافظة على الامتيازات الخاصة بالموظفين الأوروبيين.
- 3- تخصيص المنح العائلية لعمال مقاطعة الفلاحي.
- 4- تحديد الأجر القاعدي (SMIG) لعمال مقاطعة الفلاحي والذي لا يقل على الأجر القاعدي المعمول به في فرنسا.<sup>3</sup>

#### • النقابات المسيحية: (C.F.T.C)

كما أسلفنا الذكر سابقا، أن هذه النقابة قد تأسست داخل الجزائر سنة 1922، ولكن بقيت تعاني من نقص في عدد المنخرطين وانتشارها السيء داخل المستعمرة.

ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لوحظ نشاطا لنقابيينها بحيث بقيت محافظة على مبادئها والتي تضع محاربة الرأسمالية ومساندة البروليتاريا ضمن أولوياتها، والشيء الملاحظ فيها أنها لم تضم داخل

<sup>1</sup> Nora benallegue, Algérie mouvement ouvriers et question national 1919-1954, Op.cit., pp284-285

<sup>2</sup> René Gallissot, la république française et les indigènes, Algérie colonisé, Algérie Algérien 1870-1962, Op.cit. PP 169-170.

<sup>3</sup> Nora benallegue, Algérie mouvement ouvriers et question national 1919-1954, Op.cit, P286.

مكاتبها العنصر الأهلي ما عدا مكتب اتحاد قسنطينة الذي يعد المكتب الوحيد الذي يضم جزائريين إثنين وهما السيدان: بن الوالي، وعباس العربي، بقية المكاتب تضم سوى العنصر الأوروبي فقط فمثلا مكتب اتحاد الجزائر يضم 06 أوروبيين يتأسسهم: فرنسوا فرودو "François fraudau"<sup>1</sup>. أصبحت للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين بعد الحرب العالمية الثانية طبقة جماهيرية معتبرة تضم حوالي 13805 منتسب أي ما يعادل 9.3% من التعداد الكلي للمنخرطين في مختلف النقابيات، وتحتل المرتبة الثانية بعد الكونفدرالية العامة للشغل.

تضمن برنامج نقابة العمال المسيحيين على النقاط التالية:

1- المطالبة برفع المنح العائلية للموظفين وخاصة الأوروبيين منهم.

2- تخصيص منح للنساء الماكثات بالبيت.<sup>2</sup>

3- المطالبة برفع منحة السكن، ووجوب تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في المستعمرة.

#### • الكونفدرالية العامة للشغل:

بعد الانقسام الذي حدث على مستواها تراجع تعدادها البشري إلى 100 ألف منتسب، وهذا بعد مغادرة الاشتراكيين وتأسيس نقابية خاصة بهم، لم تتأثر كل المقاطعات بل سوى التي تحتوي على نسب عالية من العنصر الأوروبي فبعض المقاطعات تحتوي على نسب عالية من التواجد الجزائري لم تتأثر كثيرا، ويمكن أن نقول أن الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا تأثرت كثيرا عكس نظيرتها الموجودة في المستعمرة التي استغلت العمال الجزائريين وحافظت على توازنها، وذلك بفتح باب الانخراط أمام الاهالي دون شروط، هذا الأمر أدى بمسؤولي إلى C.G.T السماح للجزائريين تقلد مناصب حساسة في إطار جزارة مقاطعة النقابي وإدخال اللغة العربية كلغة ووسيلة لإيصال رسائل الكونفدرالية لكسب تأييد جماهيري وتوسيع القاعدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> من مواليد 11 فبراير 1912 بمنطقة بلدية، تدرج في العديد من المناصب: مثل مراقب في الصندوق التعويضات المهنية للعلاوة العائلية في الجزائر ما بين 1946-1957 ثم الأمين العام ورئيس الصندوق التنسيق للضمان الاجتماعي الجزائري ما بين 1957 إلى سنة 1962، بعد الاستقلال شغل منصب مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجزائري ما بين 1962 إلى 1965، كان رجل نقابي بحيث سير اتحادات المقاطعات الثلاث المنطوية تحت لواء الكونفدرالية العمال المسيحيين CFTC بالجزائر العاصمة. ينظر:

René Gallissot, Algérie engagement sociaux et question national de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit p294.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962: الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 40.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، حرب المركزيات النقابية في الجزائر بين سنتي 1919-1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، 2014، ص 17.

• النقابات المستقلة:

ظهرت النقابات المستقلة في ديسمبر 1947، واقتصرت تواجدها في قطاع موظفي الخدمات العامة فقط، احتوت على العنصر الأهلي بنسبة 3.1 % قدر عددهم ب 1350 عامل جزائري مسلم يعمل معظمهم في المستشفيات والخدمات العامة، دافعت هذه النقابية على نقطة الأجور ونادت بالمساواة بين الأجور المطبقة في فرنسا ونظيرتها في المستعمرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Charles robert Agéron, Genèse de l'Algérie algérienne, Op.cit, P494.

• حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومبدأ الاستقلالية النقابية:

1- تأسيس اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية:

عمل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، على انشاء نقابية جزائرية مستقلة عن المركزيات النقابية الفرنسية، ولكن لم يتسنى له ذلك بحكم قوة الكونفدرالية العامة للشغل وسيطرتها على المجال النقابي في المستعمرة وحتى في فرنسا، التقى مجموعة من السياسيين والنقابيين قبل مؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في حي بيلكور ، وناقشوا مجموعة من القضايا المعاصرة والتي من بينها كيفية انشاء لجنة نقابية تعمل تحت لواء الحركة والتي ستكون بمثابة لبنة أولى نقابية جزائرية وطنية وأسندت مهمة تأسيسها إلى السادة: عيسات إيدير<sup>1</sup>، عطا الله بن عيسى<sup>2</sup>، رابح جرمان<sup>3</sup> أحمد زيتوني<sup>4</sup>، صالح زيوي<sup>5</sup>، شريف بشير<sup>6</sup>، بوعلام بورويبة<sup>7</sup>، وإدريس أودجينا<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> توفيق البزار، تطور الحركة العمالية والنقابية بين عامي 1830-1962، المرجع السابق، ص 160.

<sup>2</sup> عامل مناجم ونقابي في الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر، انخرط سنة 1945 في نقابة عمال المناج في منطقة المشربة.

René Gallissot, Op.cit, P 107.

<sup>3</sup> من مواليد سنة 1916 بمنطقة عين مريوة (تيزي وزو) انضم إلى الكونفدرالية العامة للشغل الثورية CGTU سنة 1934. قاد تحت لوائها العديد من الإضرابات ، عمل في ميناء الجزائر شارك في الإضرابات التي قادتها الكونفدرالية الثورية سنة 1936، بعد الحرب العالمية الثانية أصبح عضوا في نقابة عمال الرصيف ، وبالموازاة انخرط سياسيا في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي لجنته النقابية لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية التي كان يرأسها عيسات إيدير سنة 1947، أصبح مطلع سنة 1949 الأمين العام لنقابة عمال الرصيف، شارك في المؤتمر العالمي ممثلا عن اتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي انعقد في براغ سنة 1954. ينظر: René Gallissot Op.cit, p 246.

<sup>4</sup> أصبح السيد زيتوني سنة 1919 عضوا في الكونفدرالية العامة للشغل كتنقابي في نقابة عمال الرصيف في ميناء وهران، شارك في مظاهرات الفاتح ماي 1919 وحمل الراية الوطنية، يعد السيد زيتوني من بين النقابيين النشطين الذين تخوفت منهم الإدارة الفرنسية قاد العديد من الإضرابات في ميناء وهران أشهرها إضراب سنة 1921. ينظر: René Gallissot Op.cit, p 603.

<sup>5</sup> نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل عن نقابة عمال المعادن، له انتماء سياسي يحكم أنه كان منتمي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح سنة 1956 عضوا في الإتحاد العام للعمال الجزائريين، لم يعمر فيه طويلا لأنه توفي بعد سنتين من تأسيسه أس في سنة 1958..

<sup>6</sup> رئيس نقابة عمال مستشفى البلدية، كان عضوا في لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية سنة 1947، له انتماء سياسي للتوجه الاستقلالي بحكم أنه كان ضمن حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ينظر: René Gallissot Op.cit, p 599.

<sup>7</sup> من مواليد 24 فبراير سنة 1923 بمنطقة القصور بالقبائل الصغرى، نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل عن قطاع السكة الحديدية، عضو في اللجنة المركزية في الشؤون النقابية والاجتماعية منذ سنة 1947، له انتماء سياسي للتوجه الاستقلالي لأنه كان عضوا في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، يعد أحد مؤسسي الإتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956، لديه العديد من المؤلفات في المجال النقابي أهمها: النقابيين الجزائريين ومعركتهم عشية اندلاع الثورة التحريرية 1936-1962. ينظر: Kamel Bouchama, Op.cit, P326.

<sup>8</sup> من مواليد 1920/08/17 (البلدية)، منخرط في نقابية CGT في نقابة عمال الموانئ بالجزائر العاصمة، منخرط في لجنة الشؤون النقابية، ينظر:

Kamel Bouchama, P452.

عمل عيسات إيدير كثيرا على هذا المشروع، فخلال المؤتمر الأول لحزب MTLD<sup>1</sup> قدم مجموعة من الحجج وأعطى نظرة واسعة حول اللجنة، وبعد هذا الاجتماع أعطي الضوء الأخضر لتأسيسها وسخرت كل امكانيات وتجهيزات الحزب لدعم اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية.<sup>2</sup> جعلت هذه الهيئة المستحدثة من بين أولويتها تكوين إدارات نقابية قادرة على تحمل المسؤولية مستقبلا ودراسة ورصد القضايا المتعلقة بعالم الشغل بهدف إنشاء نقابية جزائرية مستقلة.<sup>3</sup> ومن خلال الاجتماعات المتتالية لهذه اللجنة، بينت في كل مرة أهمية السلاح النقابي العمالي في مسار الكفاح التحرري، وأعطت إذنا للعمال الجزائريين بالاشتراك في الكونفدرالية العامة للشغل والعمل على نيل مناصب عليا داخلها، كان لمكتب اللجنة نظرة مستقبلية طويلة المدى بحيث استهدف بشكل غير مباشر إلى الانتشار الجيد للجزائريين داخل نقابات الكونفدرالية العامة للشغل،<sup>4</sup> لكي يتسنى للوطنيين الوصول إلى مسؤوليات حقيقية من خلالها يتم التأثير في قراراتها وجزارة النقابات العمالية التي تقع تحت لوائها. تحقق هذا الهدف، بحيث ترأس بعض الجزائريين المسلمين بعض النقابات الصغيرة وساهم بعضهم في تأسيسها مثل نقابة الجزائريين والخبازين وأصحاب المطاعم التي أديرت من قبل أحمد ربحاني، ونقابة البقالين والعطارين التي أشرف عليها السيد عمار مسعودي، ونقابة الحلاقين وباعة الخضر المتجولين بقيادة سعيد بوجرودي<sup>5,6</sup>.

وتواجد بعضهم في نقابات كبرى المعروفة في فرنسا والمستعمرة مثل عيسات إدير وجرمان عيسى (نقابة المخازن) وانتخب ممثلا عن عمال المناجم والموانئ وأصبح الأمين العام لنقابة الموانئ داخل الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1949<sup>7</sup> والسيد بوعلام بورويبة<sup>8</sup> (نقابة المواصلات باعتباره سائقا لقطار).

<sup>1</sup> Mohamed Fares, Aissat idir document et témoignage sur le syndicalisme algérien, ENAG, Alger, 2009, P260.

<sup>2</sup> Hichem Bourouiba, Op.cit. P86.

<sup>3</sup> Gilbert Meney, histoire intérieure de FLN 1954-1962, Casbah édition, Alger, 2003, P

<sup>4</sup> Hichem Bourouiba, Op.cit. P87.

<sup>5</sup> من مواليد أوت سنة 1916 بمنطقة ذراع بن خدة، انتهى إلى الحزب الاستقلالي في وقت مبكر ما بين 1932-1934 بحكم انخراطه في نجم شمال إفريقيا المجيد، ثم حزب الشعب الجزائري ثم انتصار الحريات الديمقراطية، عمل كتاجر جملة بالجزائر العاصمة، يعد من بين مؤسسي نقابة عمال التجارة، شغل العديد من المناصب الحساسة منها نائب عمدة الجزائر جاك شوفالييه، كان مواليا لمصالي الحاج في أزمة 1953، ألقى القبض عليه 1954.

René Gallissot, Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit, P130.

<sup>6</sup> Hacène Méranie, le mouvement syndical algérien durant le période colonial, **revue algérien d'étude**, volume 02, N07, 2019, P203.

<sup>7</sup> شاطبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟ دراسة حالة، جامعة منتوري بقسنطينة، رسالة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، 2009-2010، ص ص 65-66.

<sup>8</sup> عبد الرحمن ابن ابراهيم ابن عقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج03، الفترة 1947-1956، منشورات السائحي، 2013، ص 379.

لم تهتم لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية بالعمال وحسب بل ناضلت من اجل المطلب الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ألا وهو والاستقلال التام وإجلاء الجيوش الفرنسية من الجزائر، حيث يؤكد روني غاليسو ذلك بقوله " انتقد كل من عيسات إديروبووعلام بورويبة بشدة الكونفدرالية العامة للشغل لعدم طرحها شعار ومطلب الاستقلال من قبل نقابيا" هذا ما جعلهم يشككون في نزاهتها وتنكرها للمبادئ الاممية الثالثة والتي من بينها: محاربة وتصفية الاستعمار أين ما كان.

في نفس السياق، حاول مناضلي MTLD السير على نهج التجربة النقابية التونسية وبالخصوص بعد النداء الذي وجهه زعيمها السيد فرحات حشاد في 11 مارس سنة 1947 والذي مفاده الدعوة إلى انشاء مراكز نقابية وطنية مستقلة في البلدان المغاربية الثلاث، وقد أشارت تقارير الشرطة الفرنسية تحركات غير طبيعية لمناضلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تتعلق بإنشاء نقابية عمالية إسلامية مثل تلك الموجودة بتونس، واسندت مهمة الدعاية لها لعضو المجلس البلدي بالجزائر والمسؤول عن نقابة عمال الرصيف بالعاصمة السيد سبع الحاج محفوظ، والتي تسمح للعمال المسلمين الجزائريين التحرر من وصاية الكونفدرالية العامة للشغل.<sup>1</sup>

تيقن المناضلون الوطنيون أهمية الاستقلالية النقابية ومدى تأثيرها الإيجابي على الكفاح من اجل نيل الحرية بحيث أشار عمار بلخوجة مستدلا بالنموذج التونسي قائلا: أثبتت التجربة التونسية بشكل واضح وملموس أن النضال النقابي هو صراع من نوع خاص له أساليب ينفرد بها، ومع ذلك فإن انفصالها واستقلالها عن الهياكل النقابية الأجنبية خاصة الكونفدرالية العامة للشغل، يثبت أن الحركة العمالية أكثر حرية واستقلالية في خدمة الحركة الوطنية.<sup>2</sup>

يتكون المكتب التنفيذي للجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية من:

- 1- عيسات إيدير: إطار في ورشة (AIA) في دار البيضاء بالجزائر العاصمة وعضو في نقابة المؤسسات.
- 2- رابح جرمان: مسؤول عن نقابة عمال الرصيف بالجزائر، وعضو في اتحاد عمال الرصيف، وعضو في المجلس البلدي للعاصمة.
- 3- عطا الله بن حسن: عضو في المنظمة الخاصة ومسؤول عن نقابة عمال مستشفى الجزائر.
- 4- إدريس أودجينا: عضو دائم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول في لجنة التنسيق بين نقابات الكونفدرالية في الجزائر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Abderrahim Taleb Ibrahim, le mouvement syndical Algérien de 1943-1954 ses rapports avec les partie politique, In : **Mediterrán tanulmányok**, (3),1989, p 80.

<sup>2</sup> Amar khodja, Aissat idir et Ferhat Hachad deux syndicalistes martyrs, édition ANEP, 2014, P60.

<sup>3</sup> Boualem khalfa, Henri Allague, Abdelhamid benmeziane, La grandes aventure Alger républicain, Elijtihad, Alger, 2010, P145.

5- شارف بشيري: مناضل في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن منطقة بلدية ومسؤول عن نقابة المستشفيات في المنطقة ذاتها.

6- محمد رمضان: مستشار بلدي في الجزائر العاصمة، مسؤول عن نقابة (RDTA) وعضو المكتب المسير للجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية العامة للشغل.<sup>1</sup>

عمل هؤلاء الموظفين بشكل مستمر مع مناضلين من الجزائر وقسنطينة ووهران، ولم يسلم النشطاء النقابيين من ملاحقات الشرطة والتفتيش والاعتقالات، وهذا يدل أن عملهم لا يقل خطورة عن العمل السياسي في نظر الإدارة الفرنسية.

وصل عدد النقابات التي أسسها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1948 إلى تسع نقابات سرية تحتوي على العنصر الاهلي الجزائري دون غيره، تعمل كل هذه النقابات تحت لواء لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية.

لم يتوقف الحزب عند هذا الحد بل أراد أن يوسع من المشروع النقابي ففكر المناضلين في إنشاء "فيدرالية العمال الجزائريين" إقتداء بالنموذج التونسي المتمثل في "الإتحاد العام التونسي للشغل"، ولكن الوضع الصعب الذي كان يعيشه الحزب من مضايقات وقمع من طرف الإدارة الفرنسية وكذلك قوة الكونفدرالية العامة للشغل فهي كانت بالنسبة لهم العدو المعلن الذي يصعب تجاوزه.<sup>2</sup>

## 2- اللجنة العمالية:

حاولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1952، رفع التحدي ومجابهة مخططات الكونفدرالية العامة للشغل الرامية للسيطرة على العمل النقابي بالجزائر، فأُسست اللجنة العمالية<sup>3</sup>، التي أشرف عليها السيد "عيسات إيدر"، تمثلت مهمتها في:

1- تفعيل النضال الاجتماعي وتشويه سمعة الكونفدرالية العامة للشغل.

2- دعم جميع حركات البروليتاريا الجزائرية في المسيرات، والإضرابات العمالية.

3- مساندة المضربين الجزائريين في مقاومة استفزازات الشرطة الفرنسية.

4- كشف السياسة الرأسمالية القائمة على استغلال العمال الجزائريين.<sup>4</sup>

خصص حزب MTLD عموديا صحفيا في جريدة "الجزائر الحرة" بعنوان "البروليتاريا الجزائرية" حرّرها عيسات إيدر الذي استعمل اسما مستعارا وهو "محنّد أموقراني" وهذا لإبعاد الشبهات عنه ساعده في ذلك مجموعة من النقابيين من امثال بوعلام بورويبة ، بن عيسى عطا الله ، رمضان محمد ، كفاش العيد،

<sup>1</sup> Boualem Bourouiba, op.cit., P88.

<sup>2</sup> Charles robert Agéron, Genèse de l'Algérie algérienne, op.cit. P 492.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، عيسات إيدر مسار ومصير، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، ديسمبر 2015، ص 224.

<sup>4</sup> Hacène Mérani, op.cit. P204.

تابعوا باهتمام منذ سنة 1951 موضوع التمييز في الأجور بين العمال الفرنسيين و العمال الجزائريين، وهاجموا في الكثير من الأعداد الكونفدرالية العامة للشغل لتجاهلها لهذا الاستغلال الصارخ واعتبروها تنكر لمبادئ وشعارات الأهمية الثالثة الشيوعية، وأنها أصبحت أداة في يد الإدارة الفرنسية للقضاء على الوطنيين الجزائريين.<sup>1</sup>...

طالب النقابي عيسات إيدر في مؤتمر الحزب سنة 1953، بتوسيع الرؤية النقابية تأسيس نقابية جزائرية مستقلة عن النقابيات الفرنسية وتم التصويت على هذا المطلب بالإجماع.<sup>2</sup> لم يتحقق هذا المطلب، وتأثرت اللجنة العمالية بالأزمات التي ضربت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالخصوص أزمة ربيع 1953، بحيث لم تسلم منها وانقسم أعضائها بين مناصرين للمصاليين ومؤيدين للحكم المركزي<sup>3</sup>، هذا ما استغله الفرنسيون في احتواء الوضع وكبح أهداف الوطنيين النقابية.

• من لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية للجزائر إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية:

U.G.S.A

انتهز مناضلي الكونفدرالية العامة للشغل الأزمات التي مر بها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ابتداء من الأزمة البربرية سنة 1949، اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وصولاً إلى أزمة القيادة في ربيع 1953 التي عصفت بالحزب السياسي، وأثرت بشكل سلبي على النقابية الجزائرية التي كانت منطوية تحت لواء الحزب الحركة بحيث أنقسم أعضائها إلى موالين للقيادة الفردية لمصالي الحاج وهناك من دعم توجه اللجنة المركزية الداعي إلى القيادة الجماعية.

عقدت الكونفدرالية العامة للشغل المؤتمر الخامس للجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية للجزائر 24-27 جوان سنة 1954 بالجزائر العاصمة، حضره ممثلي المقاطعات الثلاث.<sup>4</sup>

1-مقاطعة الجزائر: مثلت بـ اتحاد نقابي واحد، اتحاد جهوي إقليمي واحد (البليدة)، أربع اتحادات محلية و48 نقابة.

2-مقاطعة وهران: مثلت بـ اتحاد نقابي واحد، اتحاد جهوي إقليمي واحد (سيدي بلعباس)، خمس اتحادات محلية، و35 نقابة عمالية.

3-مقاطعة قسنطينة: مثلت بـ اتحاد نقابي واحد، اتحاد جهوي إقليمي واحد (عنابة)، خمس اتحادات محلية، و42 نقابة عمالية.

<sup>1</sup> Charles robert Agéron, Genèse de l'Algérie algérienne, op.cit. P 494-495.

<sup>2</sup> René Gallissot, Maghreb Algérie classe nation, v02, Arcantère édition, Paris, P298.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، عيسات إيدر مسار ومصير، المرجع السابق، ص224.

<sup>4</sup> جيلالي تكران، الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962، المرجع السابق، ص 121.

وصل العدد الإجمالي للنقابات المشاركة في هذا المؤتمر 125 نقابة عمالية، و13 اتحاد محلي، ووصل عدد المشاركين ب 361 نقابي (كان للعمال حصة الأسد ب 265 مندوب بنسبة 73.4%)، تلمهم فئة الموظفين في قطاع الخدمات العامة والتعليم بنسبة 21.6 % ب 78 مندوب، ثم فئة المزارعين بنسبة 10.8 % والمقدر عددهم ب 39 مندوب<sup>1</sup>، تمخض عن هذا المؤتمر تغيير اسم لجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية للجزائر إلى اتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA<sup>2</sup> وتم جزارة لجنتم التنفيذ بحيث أصبحت تتكون من 57 عضو (34 عضو جزائري) بنسبة 60%.

تكونت أمانتها العامة من " لخضر قايدى"<sup>3</sup>، " أندري رويزو"، ادريس أوجينه"، " دحمان قسوم، بشير مراد<sup>4</sup>، بن عمار محروز<sup>5</sup>، يوسف بريكي، عبد الله دمان<sup>6</sup>.

تحقق المشروع النقابي الذي وضعت معالمه في مؤتمر العرب سنة 1930، إلا أن مناضلي الكونفدرالية اغتبنوا ربا الأزمات التي مر بها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لإنشاء اتحاد نقابي بوجه جديد تكون فيه الأغلبية للجزائريين وإجهاض مشروع الوطنيين الذي بدأه السيد عيسات إيدير والذي تخوف منه الشيوعيون وهو تأسيس مركزية نقابية وطنية مستقلة خالية من العنصر الأوروبي، لكن هذا الهدف

<sup>1</sup> Nora Benallegue, Algérie mouvement ouvrier question nationale 1919-1954, Op.cit, PP346-347.

<sup>2</sup> U.G.S. A : Union Général des Syndicats Algériens

<sup>3</sup> من مواليد 22 مارس 1923 بميلة، نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل، منتمي سياسيا للحزب الشيوعي عن خلية الشيوعية بمنطقة ميلة سنة 1943، انضم سنة 1946 إلى الاتحاد النقابي للكونفدرالية العامة للشغل في منطقة قسنطينة، انضم بعد ذلك إلى لجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية بالجزائر، وفي سنة 1954 أصبح الأمين العام للاتحاد العام للنقابات الجزائرية، على المستوى الخارجي شغل عضو مناب في المفوضية الأوروبية لفدرالية النقابية العالمية منذ سنة 1949، اعتقل في سبتمبر سنة 1956 بسبب نشاطاته الداعمة لجيش جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة زج به في السجن لمدة 5 سنوات، توفي في 09 ماي 2004. ينظر:

Rene Gallissot, Op.cit, PP373-378.

<sup>4</sup> اسمه الكامل بشير مراد بودية ولد محمد الصغير من مواليد 15 أكتوبر 1920 بمنطقة تلمسان، عمل بالمستشفى المدني بوهران، شغل منصب الأمين العام لاتحاد وهران المنطوي تحت لواء CGT من 1949 إلى سنة 1953. ينظر

Rene Gallissot, Op.cit, P471

<sup>5</sup> من مواليد 17 جويلية 1913، بمنطقة عين تموشنت، عامل زراعي، وأميناً عن نقابة العمال الزراعيين بعين تموشنت سنة 1944، أشرف على اتحادات النقابات بوهران ما بين 1947-1954، قاد العديد من الإضرابات أشهرها إضراب عمال الكروم سنة 1948، اعتقل من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1957، وبعد الاستقلال عين مسيراً للشركة البترولية الجزائرية سوناطراك. ينظر

: Rene Gallissot, Op.cit, P440..

<sup>6</sup> نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل، وعضو في الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، من بين منظمي إضرابات عمال المزارع بمنطقة قسنطينة، في سنة 1947 أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، انضم إلى جيش جبهة التحرير الوطني مع اندلاع الثورة التحريرية، ألقى عليه القبض وزج به في السجن، بعد الاستقلال شغل منصب الأمين الإقليمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن ثم الأمين العام له سنة 1978. ينظر:

René Gallissot, Op.cit, P 242

يستحق بعد سنتين أي مطلع 1956 وذلك بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهو جزء من هيكلية جبهة التحرير.<sup>1</sup>

• الحركة الإضرابية ما بين 1946-1954:

خاضت الطبقة العمالية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1946 إلى 1956، أكبر النضالات في تاريخها بحيث نظمت العديد من الإضرابات والاحتجاجات التي قادها عمال المناجم وعمال السكة الحديدية تنديدا لسياسة أرباب العمل التعسفية الراضية لكل تغيير من شأنه تحسين حالة العمال الجزائريين التي لا تتحقق إلا برفع الأجور التي بقيت عند عتبة 30 فرنك فرنسي، وتسقيف ساعات العمل وفق المعايير العالمية ومن الدوافع المهمة التي ساهمت في إشعال فتيل الإضرابات هي ارتفاع مؤشر التكلفة المعيشية، بحيث أكد تقرير قدم في الندوة الرابعة لكونفدرالية العامة للشغل سنة 1948 يفيد أن الإضرابات معظمها تتعلق بشيء واحد وهو تدني القدرة الشرائية التي انخفضت في سنة 1948 بمرتين مما كانت عليه سنة 1938.<sup>2</sup> فكما نهونا سابقا عانى الأهالي على مستوى جميع الأصعدة في المجال الزراعي صادرت الإدارة الفرنسية الأراضي الزراعية الخصبة وأرغمت الأهالي على تسليم جميع المحاصيل، أما في المجال الصناعي والخدمات العامة لعبت مرة أخرى على وتر الأجور فساهمت في كل مرة إلى تخفيضها وبالمقابل رفعت من أسعار المواد الغذائية، وبهذه الطريقة تجعل العامل الجزائري بصفة خاصة والأهالي بصفة عامة يفكرون في لقمة العيش وكيفية توفيرها، هذا ما يبعدهم عن النضال من أجل قضيتهم المتمثلة في الاستقلال. إن سبب تدني القدرة الشرائية لا ينعكس على الشركات الاستعمارية فهي تحقق أرباحا خيالية باستغلالها المفرط للعمال الجزائريين المسلمين، بحيث وصلت أرباح بعض الشركات كما يمثله الجدول التالي:

الشركات	أرباحها سنة 1947
شركة منجم الونزة	76 مليون فرنك فرنسي
شركة الفوسفاط (قسنطينة)	52 مليون فرنك فرنسي
شركة صناعة ملابس الدرك	15 مليون فرنك فرنسي
شركة باستوس	26 مليون فرنك فرنسي

3

1- إضرابات سنتي 1947-1948:

صادقت الأغلبية الشيوعية في الكونفدرالية العامة للشغل على دخول العمال في إضراب شامل يشمل جل القطاعات، عارض هذا القرار الاشتراكيين كونه يحمل طابع سياسي وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن

<sup>1</sup> Mohamed Tegua, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, 2009. Pp 144-145.

<sup>2</sup> عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1956، المرجع السابق، ص 301.

<sup>3</sup> Anonyme, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, Op.cit., P18.

الكونفدرالية أصبحت تحت هيمنة الفكر الشيوعي الذي سيعيدها إلى النهج القديم القائم على التوجه الثوري.

اندلعت الحركة الإضرابية في العمالات الثلاث: وهران، الجزائر، قسنطينة افتتحها عمال المناجم وواصلت فيها جل القطاعات (عمال الموانئ، عمال المناجم، عمال السكة الحديدية، عمال المخازن، البريد والمواصلات، عمال المصانع الكيماوية، عمال التعدين، عمال الخشب والجلود، عمال شركتي الغاز والكهرباء)<sup>1</sup>، ناضل المضربون لتحقيق أهداف قريبة المدى مثل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل ووضعية العامل الجزائري، وبعيدة المدى تمثلت في القضاء على الرأسمالية الإمبريالية.<sup>2</sup>

ولتأطير وسير حسن للحركة الإضرابية أنشأت لجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية للجزائر (CCSA) خلية خاصة بتسيير الإضراب بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1947 يشرف عليها كل من:

- 1- Gallinari (قاليناري) (P.T.T).
- 2- Benmihoub (بن مهبوب) (Cheminot).<sup>3</sup>
- 3- Boukhala (بوخاللة) (Docker).
- 4- Abderhmen (عبد الرحمن) (Docker).
- 5- Mada (مادا) (Cheminot).<sup>4</sup>
- 6- Bensmain (بن اسماعين) (tarminot).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> A.N.O.M. 1K833, Rapport général sur les grèves du 28/11-11/12/1947 dans le département d'Alger adressé au ministre français de l'intérieurs Jules Much.

نقلا عن: محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين لنضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، المرجع السابق، ص 294.

<sup>2</sup> René Gallissot, la république française et les indigènes, Op.cit. 167.

<sup>3</sup> من مواليد 21 جوان 1905 بمنطقة بجاية، نقابي منتمي إلى الكونفدرالية العامة للشغل الثورية عن نقابة السكة الحديدية ثم انخرط في الكونفدرالية العامة للشغل بعد توحيدها في منطقة الجزائر العاصمة، كان من بين مسيري لجنة الإضرابات (إضراب نوفمبر - ديسمبر 1947) شغل منصب الأمين العام لاتحاد عمال السكة الحديدية سنة 1950، بالموازاة انخرط كعضو في لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أثناء الثورة التحريرية اعتقل بعد إضراب 08 أيام الذي نضمه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بعد الاستقلال رفض جميع المسؤوليات السياسية والنقابية. ينظر:

René Gallissot, Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit.

<sup>4</sup> من مواليد 09 سبتمبر سنة 1913 بالجزائر العاصمة، نقابي منتمي لقطاع السكة الحديدية منذ سنة 1938، يعد من رواد الإضراب الشامل في نوفمبر وديسمبر سنة 1947، له انتماء سياسي للحزب الشيوعي الجزائري، ويعد من بين مؤسسي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اغتيل سنة 1961 من طرف منظمة الجيش السري الفرنسي 'oas'. ينظر:

René Gallissot, Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit. PP 115-116

<sup>5</sup> من مواليد 04 مارس 1919 بالقصبة (الجزائر)، انخرط في الكونفدرالية العامة للشغل كنقابي في نقابة الترامواي، كان له انتماء لحزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، يعد من بين مسيري لجنة الإضرابات المكلفة بالإشراف على الإضراب الشامل في نوفمبر وديسمبر 1947، بعثه حزب MTLD سنة 1947 لدراسة النموذج النقابي التونسي المتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل. ينظر:

<sup>1</sup>. (Tabac) (مختار) Mokhtar-7

أشارت إحصائياتها الأولية في ديسمبر سنة 1947 إلى مشاركة 100 ألف عامل في الإضرابات من أصل 270 ألف عامل بنسبة 37 %<sup>2</sup>، شنت الإدارة الفرنسية حرباً إعلامية على الإضراب وشككت في أرقامه، وقللت في مختلف منابرها من عدد المضربين وهذا لكي لا يلقي اهتمام من الإعلام العالمي ولكي لا يصبح قضية يركز عليها الوطنيون في التعريف بقضيتهم.

#### 1.1 إضراب عمال المناجم بمنطقة الكويف سنة 1947:

كانت الأوضاع جد معقدة في منطقة الكويف سنة 1947، بحيث تعرض عمال المناجم إلى استغلال بشع، ووجدوا أنفسهم أمام طريق مسدود لا يمكن إيقاف المد الرأسمالي في نظرهم إلا عن طريق تنظيم إضراب شامل، قامت الكونفدرالية العامة للشغل بالإشراف عليه وتأطيره وإعطاءه البعد النقابي، دام الإضراب مدة 70 يوماً شارك فيه حوالي 2000 عامل، تمحورت مطالب المضربين فيه حول النقاط التالية:

1- توفير الأمن داخل المناجم والورشات خاصة بعد الحوادث المميتة التي حدثت في هذه السنة والتي راح جرائها العشرات من العمال الجزائريين.<sup>3</sup>

2- طالب العمال بترحيل 300 سجين من مناجم تبسة وقسنطينة، فالإدارة الفرنسية كانت تستعملهم كورقة ضغط على العمال المضربين، ففي كل مرة يُضرب فيها عمال المناجم، تزيد هي من عدد السجناء وهذا للمحافظة على سيرورة عمل المنجم دون تسجيل أي خسائر مادية والضغط على العمال للعودة.

3- المطالبة بتطبيق قانون الضمان الاجتماعي لعمال المناجم.

4- رفع الأجور.

5- إنهاء ووضع حد أمام التمييز العنصري فيما يخص تقسيم السكن (بحيث قسمت السكنات وفق الانتماء العرقي والجغرافي: فرنسيين، إيطاليين، قائل، جيغليين).

لاقي الإضراب تضامنا واسعا من المقاطعات الأخرى، وأقوى دليل على ذلك هو الوفد الذي جاء من منطقة قسنطينة لمساندة عمال المناجم وهذا إن دل إنما يدل على كمية الوعي التي أصبح يتحلّى بها العامل الجزائري، ولقد عرج النقابي لخضر قايدي على هذه النقطة قائلا: "لقد أدرك العمال الجزائريين أن

René Gallissot, Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Op.cit 320.

<sup>1</sup> Abderrahim Taleb, chronologie des faits et mouvement sociaux et politique en Algérie, Op.cit, p50

<sup>2</sup> Anonyme, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, Op.cit, P18.

<sup>3</sup> Nasser Djaber, Kaidi Lakhder : une histoire de syndicalisme algérien –entretien, édition Chiheb, Alger, 2005, P93.

الإضراب في الحركة النقابية ليس حدثا تافها، بل أنه شيء منظم في أدق تفاصيله، وإنه معركة تأخذها من جميع النواحي لخلق حالة توازن القوى على وجه التحديد لقبول المطالب<sup>1</sup>

تواصلت الحركة الإضرابية في العمالات الثلاث سنة 1948 لتشمل قطاعات جديدة: قطاع الزراعة والصيد البحري ففي مقطعة وهران رصد إضرابين على مستوى مصنع التبغ والكبريت والآخر في مصانع المعادن تمحور هذين الإضرابين حول نقطة رفع الأجور التي تعد تتوافق مع القدرة الشرائية بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل.

قابلت الإدارة الفرنسية هذه الإضرابات العمالية بسياسة القمع والترهيب بحيث تعرض عمال مستشفى البلدية بعد إضرابهم إلى عمليات اعتقال طالت المناضلين وزج بهم في السجن لفترات طويلة، أما عمال ورشات الصناعات الكيماوية بدار البيضاء بالجزائر العاصمة فقد تعرضوا إلى قرار الفصل التعسفي والذي كان بشكل نهائي.

اندلع إضراب العمال الزراعيين أوائل صيف سنة 1948 تحت إشراف لجنة الإضرابات المنطوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل، والتي طالت كل مزارع الجزائر ومتيجة شهري جوان وأوت، اختيرت هذه الفترة بحكم أنها فترة جني المحاصيل الزراعية وشل المزارع من شأنه توجيه ضربة قوية للاقتصاد الفرنسي، دعت نقابة العمال الزراعيين جميع عمال المنطقة إلى التضامن فيما بينهم والتوقف عن العمل طوال مدة النزاع بين أرباب العمل والمزارعين تجاوزت مجموعة من القرى كعين طاية، العفرون، موزاية، وبوفاريك إلى النداء<sup>2</sup>.

أمام هذا الوضع أصدر الحاكم العام بالجزائر "إدموند نايجلان" مجموعة من القرارات تهدف إلى كسر الإضرابات وقمع المتظاهرين، بحيث استعانت الإدارة الفرنسية باليد العاملة الأجنبية (المغربية) والمساجين للعمل في الحقول لسد النقص، فيما وجه رجال الدرك وقوات الأمن تهديدات للمضربين ووضعهم تحت المراقبة فمثلا في مقهى "مور بن تامو" "Maure ben Tamou" وضع أربعة عناصر من الدرك عند باب المقهى<sup>3</sup>.

على مستوى مقاطعة الوهراني تعرض المزارعون إلى مضايقات ووصل بالإدارة الفرنسية بإلقاء القبض عليهم واقتيادهم لمحاكمتهم ولكن برغم من ذلك أحرز المزارعون نقاطا إيجابية تمثلت في رفع الأجور بنسبة 20% وتحديد ساعات العمل عند 10 ساعات يومية واستحداث منصب مندوب المزارع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Nasser Djaber, Kaidi Lakhder : une histoire de syndicalisme algérien –entretien, édition Chiheb, Alger, 2005. P94.

<sup>2</sup> Abderrahim Taleb, chronologie des faits et mouvement sociaux et politique en Algérie, op.cit., p52

<sup>3</sup> René Gallissot, la république française et les indigènes, Op.cit.p168.

<sup>4</sup> كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغربي خلال الحقبة الاستعمارية تونس المغرب والجزائر 1920-1962، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 275.

بالعودة إلى منطقة متيجة مازال الإضراب متواصلا وفي 20 جوان 1948 وجهت نقابة العمال الزراعيين نداء جديدا تدعوا فيه عمال مناطق الشلف وعين يوسف والجلفة بعدم التوجه إلى منطقة متيجة ودعم الإضراب والعمل الاحتجاجي.

أشارت الإحصائيات إلى أن عمال منجم الكويف نظموا إضرابا آخر بتاريخ 15 أفريل 1948 دام لمدة 62 يوم، واجهته الإدارة الفرنسية كعادتها بالسياسة الترهيبية حيث قامت بدورات استطلاعية إلى المناجم ومراكز الإضراب بقيادة الحرس الريفي والمسؤول عن المنجم نحت حماية عسكرية وهذا لبث الرعب في أوساط المضربين، تمحورت مطالب العمال حول نقطة رفع الاجور ، ساندتهم في إضرابهم مجموعة من المهن وقرر عمال الرصيف في منطقة عنابة بتاريخ 28 أبريل 1948 الامتناع عن تفريغ بعض السفن المحملة بالمعادن وتعليق العمل إلى إشعار لاحق، كما نادى لجنة التنسيق بين النقابات الكونفدرالية بالجزائر بتاريخ 2 ماي 1948 إلى دعم والتضامن مع العمال المضربين بمنطقة الكويف، وطالبت التجار بمساعدة المضربين في الاشتراكات و الأغذية و الملابس وإعالة أسرهم.<sup>1</sup>

واصل عمال المناجم في المناطق الأخرى في قيادة الحركة الإضرابية بتنظيمهم لأكثر إضراب شهدته المستعمرة في سنوات الأربعينات، شارك فيه نصف عمال المعادن بتعداد قدره 8000 مناضل، وتوقفوا عن العمل مما ترتب عنه شلل في مقاطعة بنسبة 55% شاركت فيه جل المناجم:

- 1- منجم بمنطقة القنادسة: مدة الإضراب 26 يوم.
  - 2- منجم بمنطقة بني صاف: مدة الإضراب 66 يوم.
  - 3- منجم بمنطقة الوزنة: مدة الإضراب 76 يوم.
  - 4- منجم بمنطقة تامزيرت: مدة الإضراب 79 يوم.
  - 5- منجم بمنطقة المزايتة: مدة الإضراب 99 يوم (شارك فيه حوالي 900 عامل)<sup>2</sup>
- حقق هذا الإضراب الشامل كل أهدافه المرجوة، بحيث رضخت الإدارة الفرنسية لمطالب المضربين:
- 1- رفع الراتب بنسبة 30%.<sup>3</sup>
  - 2- تطبيق قانون الضمان الاجتماعي.
  - 3- انشاء صندوق الإغاثة مثلما هو معمول به في فرنسا.
  - 4- إعادة تصنيف العمال في مناجم قنادسة، تامزيرت، الوزنة، المزايتة.
  - 5- حصول المضربين على المنح العائلية.

<sup>1</sup> Abderrahim Taleb, chronologie des faits et mouvement sociaux et politique en Algérie, op.cit., p52

<sup>2</sup> René Gallissot, la république française et les indigènes, Op.cit.P169.

<sup>3</sup> عبد الحفيظ إقنان، عبد الحفيظ قنان، نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962، المرجع السابق، ص 225.

6- إعادة العمال المفصولين إلى عملهم.<sup>1</sup>

اتسمت إضرابات 1947-1948 بمجموعة من المميزات الإيجابية التي جعلتها تختلف كثيرا عن الإضرابات السابقة وهي كالتالي:

1- إشراك العمال في اتخاذ قرارات الإضراب من عدمه وذلك من خلال عقد جمعيات عامة يتم على مستواها التصويت.

2- محافظة المضربين على عتاد المؤسسات فترة الإضراب، أي لم يحدث أي عمل تخريبي مس المنشآت والمعدات.

3- الطابع السلمي لهذا الإضراب، بحيث لم تسجل ولا حالة اشتباك أو دخول المضربين في صراع مع قوات الامن.<sup>2</sup>

على عكس التعقيم الإعلامي التي بادرت به الإدارة الفرنسية مع بدايات الحركة الإضرابية، تناولت الصحف الوطنية وفي مقدمتها جريدة الحزب الشيوعي "L'Algérie Nouvelle" التي أصدرت في العديد من اعدادها مواضيع تتناول الانتصارات التي حققها عمال منجم الكويف، وأوردت في عددها 32 " أن هذه الإضرابات تهدف الى استقلال الجزائر والجزائريين".<sup>3</sup>

ساهم الحزب الشيوعي بمساعدة المنظمات المحيطة به (الاتحاد النسوي الجزائري، منظمة الإغاثة الجزائرية، اتحاد الشباب الديمقراطي الجزائري) في تلبية نداء لجنة تسيير الإضرابات وذلك بمساعدة المضربين وعائلاتهم.

من بين النتائج التي حققها إضراب عمال المناجم هو التعريف بالنقابية الجزائرية في المحافل الدولية بحيث تناوله السيد دحمان قسوم أثناء إلقاءه لمدخلته في فعاليات مؤتمر المنظمة النقابية العالمية سنة 1949، وربط نضال عمال المناجم بالنضال الوطني التحرري من أجل تحقيق الاستقلال وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن العمل النقابي قد عرف بالقضية الجزائرية حتى قبل اندلاع الثورة التحريرية.

<sup>1</sup> Nora benallegue, Algérie Mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, Op.cit.p309.

<sup>2</sup> A.N.O.M .1K833, Rapport général sur les grèves de 28/11-11/12/1947 dans le département d'Alger, Opc.it.

نقلا عن: محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، المرجع السابق، ص ص 295-297.

<sup>3</sup> Abderrahim taleb, chronologie des faits et mouvement sociaux et politique en Algérie, op.cit., p53.

## 2. الإضرابات العمالية ما بين 1949-1953:

شهدت هذه الفترة العديد من الإضرابات العمالية والتي سنذكرها حسب الكرونولوجيا التاريخية لها: شن عمال الرصيف إضرابات في مقاطعة الوهراني بتاريخ 16 فبراير سنة 1950، شاركت فيه حتى زوجات المضربين، واعتصموا أمام منزل الشعب، منددين ورافضين تحميل المعدات الحربية في السفن المتوجهة إلى الهند الصينية، أطرت هذا الإضراب مختلف الأحزاب الوطنية من الحزب الشيوعي، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية علماء المسلمين بالإضافة إلى الكونفدرالية العامة للشغل.

في نفس السنة أشارت الإحصائيات الخاصة بالإضرابات العمالية أن الفترة الممتدة ما بين 05 ديسمبر إلى 13 ديسمبر 1950 حدث فيها 22 توقف عن العمل في ميناء الجزائر علقت عليه جريدة "echo d'Alger" بأن عمال الرصيف أضربوا بسبب قرارات مدير الميناء التعسفية التي زادت من بؤس العمال، وأدت هذه الإضرابات إلى شلل جزئي في موقع العمل.<sup>1</sup> وتورد بعض المعطيات التاريخية إلى أن ما بين نوفمبر إلى 19 ديسمبر تم إحصاء 55 إضراب عمالي من قبل عمال الرصيف في ميناء الجزائر لوحده.

وكتقييم عام لسنة 1950 أحصي حوالي 250 إضراب شارك فيه حوالي 250 ألف عامل من أهم هذه الإضرابات إضراب عمال السكة الحديدية الذي دام حوالي 90 يوما.

وفي سنة 1951 سجلت العديد من الإضرابات التي افتتحها عمال شركة الغاز والكهرباء الذي نظموا إضرابا امتد من 14 إلى 23 أبريل سنة 1951، واجهته الإدارة الفرنسية بالقمع واستعانت بالجيش<sup>2</sup>، تلاه في 24-04-1951 إضراب الألف مزارع في منطقة عين طاية تنديدا لتردي وضعية العامل الجزائري وطالبوا برفع الأجور التي لم تعد تتوافق بتاتا مع القدرة الشرائية، قوبل بالتهريب والقمع بحيث استخدم أرباب العمل وأصحاب المزارع وحدات من الجيش والقيام بدورات في الحقول والمزارع. وفي 08 ماي من نفس السنة أضرب عمال الموانئ تخليدا لأرواح شهداء مجازر 08 ماي 1945.<sup>3</sup>

اختتم عمال الزراعة بعين تموشنت وسبدو وتلمسان سلسلة الإضرابات في هذه السنة، بحيث شنوا إضرابا رافضين العمل، واستندوا في رفضهم إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- مصادرة أراضي الجزائريين وإعطائهم ذات تربة رديئة غير صالحة للزراعة مما أثر على المردود الزراعي.

2- اعتماد الأهالي على وسائل فلاحية تقليدية.

3- الاستغلال الصارخ للعمال الزراعيين الجزائريين القائم على نظام الخماسة.

<sup>1</sup> Écho d'Alger 19/12/1950

<sup>2</sup> Abderrahim taleb, chronologie des faits et mouvement sociaux et politique en Algérie, op.cit., p57

<sup>3</sup> Ibid., P58

4- النظام العقاري المرتكز على توزيع الملكيات وتفكيكها.<sup>1</sup>

قابله الإدارة الفرنسية بمجموعة من القرارات القمعية:

1- قطع التيار الكهربائي.

2- فرض سياسة حضر التجول.

3- نظم المعمرون أنفسهم في ميليشيات مسلحة لبث الرعب في أوساط المضربين.

شهدت سنة 1952 جملة من الإضرابات أهمها الإضراب الذي نظمته عاملات بنك Mono Prix بالجزائر

العاصمة تنديدا ضد قرار الفصل الذي مس زملائهم بالعمل.

وفي نفس السنة نظم إضراب آخر على مستوى مصنع باستوس للتبغ والكبريت في منطوق باب الواد دام

لمدة شهر واحد، طالب العمال من خلاله تحسين ظروف العمل.

وفي 19 ماي 1953 أشرف عمال شركتي الغاز والكهرباء والمقدر عددهم أربعة آلاف عامل على تنظيم

إضراب موحد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن داهة عدة، المرجع السابق، ص ص 226-227.

<sup>2</sup>Kamel Bouchama, Opc.it. P63.

الفصل الثاني: و اقع العمل النقابي في تونس 1924-1954.

المبحث الأول: اللبنيات الأولى للحركة النقابية التونسية 1884-1924.

المبحث الثاني: النضال النقابي في ضل جامعة العموم العملة التونسية 1924-1938.

المبحث الثالث: الإتحاد العام التونسي للشغل (التجربة النقابية المستقلة الثالثة).

المبحث الأول: اللبنة الأولى للحركة النقابية التونسية 1884-1924:

• المجتمع التونسي وحركة العمل داخل تونس:

للحركة النقابية علاقة طردية بالحركة العمالية، يعني قبل التطرق إلى حيثيات العمل النقابي في أي نظام كان، يجب أن نعرض على نشأة الحركة العمالية، فبالنسبة لتونس قبل الحماية الفرنسية انقسم المجتمع التونسي العامل إلى ثلاثة أقسام:

1- عمال الزراعة:

تمركزوا في الأرياف، والملاحظ أن كل الملكيات الزراعية كانت للأسر الكبيرة، التي فرضت على المزارعين الصغار العمل وفق نظام الخماسة، عانى العمال المزارعين جملة من المشاكل كنقص الآلات الحديثة، وعبئ أعوام الجفاف، بالإضافة إلى أن الخماس لا يمكن تغيير مهنته، فهو بذلك أصبح مرتبطا بالمالك أو بصفة أخرى أصبح عبدا له.<sup>1</sup>

2- عمال الصناعة:

ماثلت الصناعة داخل تونس بلدان شمال إفريقيا، حيث انقسمت كل صناعة من الناحية البشرية إلى ثلاث رتب: صاحب رأس المال ويصطلح عليه بالمعلم معظم عمله يتمثل في البيع والشراء، له دراية على المداخل اليومية يليه في السلم صاحب الحرفة وهو يمثل الحلقة الأهم، مهمته الإشراف على صناعة المنتج وتدريب المتدربين، يتحصل على أجره نسبة تتعلق بكمية المنتج، يأتي في آخر الهرم المتدربين وهم المساعدين لصاحب الحرفة يتعلمون منه أجدياتها ويتقاضون أجرا زهيدا يصطلح عليه "بالجمعية".<sup>2</sup>

3- عمال التجارة:

اقتصرت عمل التونسيين كتجار وموزعين صغار يتسلمون بضاعتهم من الآخرين، يرجع سبب ذلك إلى سيطرة اليهود والأوروبيين على زمام التجارة داخل تونس.<sup>3</sup> ومع انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، مثلت الطبقة العمالية أهم تحول اجتماعي عرفته البلاد في تاريخ مواجهة الاستعمار الفرنسي، إن تكوينها ونشأتها له علاقة بتطور الشركات الفرنسية ذات التوجه الرأسمالي.

<sup>1</sup> الطاهر عبد الله، تاريخ الحركة النقابية في تونس، ط01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.س)، ص ص 19-20.

<sup>2</sup> الطاهر حداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار الصامد، تونس، 1997، ص ص 27-28.

<sup>3</sup> الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 22.

لم تقتصر الطبقة العمالية التونسية على العنصر التونسي فقط، بل تعدت إلى أجناس أخرى بحيث تشير إحصائيات بدايات القرن العشرين إلى وجود:<sup>1</sup>

العمال	الفرنسيين	الإيطاليين	المالطيين	التونسيين
التعداد	2026	18631	2000	62163

2

تعتبر اليد العاملة التونسية مزيج بين الصناعية والتجار والمزارعين الذين استولت الإدارة الفرنسية على أراضيهم وسلمتها للإقطاعيين الأوروبيين، هذا ما دفع بهم إلى دائرة الفقر والبطالة مثلهم مثل الحرفيين والصناعية الذين دمرتهم السياسة الاقتصادية الفرنسية القائمة على ارهاقهم بالضرائب، وقابله ذلك عدم الحماية من السلع الأجنبية، بحيث فتحت لها السوق التونسية دون أي مقابل جمركي.<sup>3</sup>

حتى التجار لم يكونوا أحسن حالا من الفئتين السابقتين، بحيث كانوا يعانون من المنافسة الأجنبية (تجار جنوة، مرسيليا) والتكتلات والتحالفات التي أقيمت ضدهم لإضعافهم وبعد الحماية، وكما هو معروف أن الإدارة الفرنسية استهدفت كل الموارد الاقتصادية بغية السيطرة عليها ولم تكتفي بالسيطرة على التجارة الخارجية، بل امتد نفوذها إلى إحكام القبضة على التجارة الداخلية (تجارة الجملة ونصف الجملة).<sup>4</sup>

أمام هذا الوضع الخانق التي كانت تعيشه أطراف الحركة العمالية في تونس، قامت بعرض خدماتها على الشركات الاستعمارية التي تواجدت في العديد من القطاعات مثل: المناجم، الزراعة، النقل، الموانئ، الصناعات الغذائية.<sup>5</sup>

نذكر نموذج من هذه الشركات وهي شركة السكة الحديدية والتي تعد من بين أكبر الشركات التي احتوت على العنصر التونسي، بحيث كان يزداد عددهم بتطور الشبكة، اشارت احصائيات سنة 1896 الخاصة بإقليمي بونة وقالملة وغرب تونس إلى أن الأوروبيين وصل عددهم 603 عامل يستحوذ الفرنسيين على نسبة 63 % من العدد الإجمالي، ووصل عدد عمال السكة الحديدية سنة 1922:

<sup>1</sup> حمة الهمامي، المرجع السابق، ص ص 37-38.

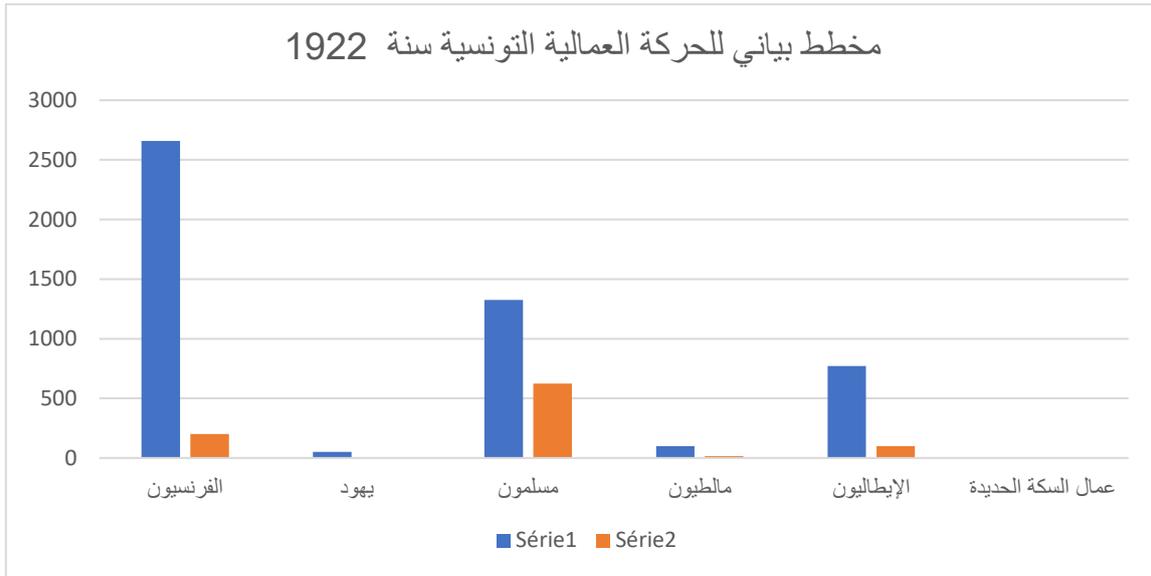
<sup>2</sup> شوقي بن حسن، النقابة في تونس، 10-10-2022، [www.ifriqiyah.com/detail/2730.13.30](http://www.ifriqiyah.com/detail/2730.13.30)

<sup>3</sup> حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 38.

<sup>4</sup> الهادي تيمومي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة-، تونس، 1999، ص 454.

<sup>5</sup> شوقي بن حسن، النقابة في تونس، المرجع السابق.

عمال السكة الحديدية	ج. إيطالية	ج. مالطية	المسلمون	اليهود	ج. فرنسية
الدائمون	770	100	1325	50	2660
المؤقتون	100	15	625	00	200
المجموع	870	115	1850	50	2860



1

يبين الجدول والمخطط البياني تعداد العمال من مختلف الجنسيات في شركة السكة الحديدية الفرنسية داخل تونس، الملاحظ في هذا الجدول النسب العالية للعمال الفرنسيين والتونسيين داخل هذه الشركة، وكذلك عدد العمال التونسيين المؤقتين المرتفع المقدر ب 625 عامل هذا ما يحيل إلى أن هذه الفئة كانت تحت رحمة أرباب العمل وتغييرها كان بشكل مستمر، لكي لا تكتسب وعيا عماليا من جراء احتكاكها بعمال من جنسيات أخرى، وهذا ما سيفضي إلى مطالبتها بتحسين حالتها ومستواها المعيشي. بالإضافة إلى ان شركة السكة الحديدية في هذه الفترة كانت بمثابة شريان اقتصادي وإذا تحكم السكان الأصليون فيها سيعطلونها وتصبح أداة ضغط على الإدارة الفرنسية لترضخ لمطالبهم، وينتج عنه عرقلة سيرورة الاقتصاد الفرنسي في المستعمرات وحتى في المتروبول باعتبار أن الاقتصاد الفرنسي مرآة عاكسة لما تنتجه المستعمرات الفرنسية.

<sup>1</sup> Liauzu, Cheminots majorés et cheminots Guenillard en Tunisie jusqu'en 1938, **Revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, N24, 1977, p p 172-174.

داخل هذه الشركات، كانت المناصب الجيدة حكرا على الفرنسيين دون غيرهم، بحيث اشتغلوا في مناصب متعددة مثل: ميكانيكي، سائق، رؤساء ورشات، أما الإيطاليون فكانوا عمالا في ورشات ليأتي العرب والتونسيون في آخر سلم الوظائف، وشغلوا المناصب ذات الأعمال الشاقة مثل: عمال مساعدين في ورشات المناجم ويعملون لساعات طويلة تجاوزت 10 ساعات من العمل اليومي.<sup>1</sup>

تعدى هذا التمييز لتقسيم المناصب ووصل إلى الأجور، بحيث تقاضى العمال التونسيون أجورا زهيدا، تراوحت ما بين 2.25 فرنك فرنسي إلى 4 فرنك فرنسي، أما عمال المناجم بلغت اجرتهم اليومية 7 فرنك فرنسي، وتعد هذه الأجور تعدّي صارخ على حقوق العمال التونسيين إذا ما قورنت بأجور العمال الفرنسيين التي تجاوزت اجورهم سقف 33 فرنك فرنسي يوميا، وكانوا يتلقون تسهيلات وبنالون امتيازات، على عكس العمال التونسيين الذين عوملوا على أساس أنهم متخلفين وهمجيين، وغير قابلين للتطور وهم مخصصين للأعمال الشاقة.<sup>2</sup>

إضافة إلى ذلك ساعات العمل الطويلة وانعدام أوقات الراحة، وعدم توفير السكن اللائق،<sup>3</sup> كل هذا خلق مجموعة من المشاكل الاجتماعية كدخول التونسيين في ضائقة مالية وارتفاع تكلفة العيش، واصلت الإدارة الفرنسية في تأزيم وضعية التونسيين فبعد الحرب العالمية الأولى قامت بتخفيض الأجور بشكل ملحوظ، وأكد ذلك السيد جو هو الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل في تقريره "أن مؤشرا أجور العمال بصفة عامة قد انخفض بنسبة 80 % سنة 1924".

وقد حمل العمال التونسيون الإدارة الفرنسية اللوم، واعتبروها المتسبب في تدهور حالتهم الاجتماعية وسببا في شقائهم.<sup>4</sup>

بالرجوع إلى تكلفة المعيشة التي ارتفعت في هذه الفترة ما بين 1914-1921، يبين الجدول التالي أسعار المواد الغذائية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى والتي تعكس بطريقة مباشرة ما عاشه التونسيون في هذه الفترة:

المواد	سنة 1914	سنة 1920	نسبة الزيادة
السكر	0.45 فرنك فرنسي	5.9 فرنك فرنسي	1211.11%
الشاي	1.8 فرنك فرنسي.	16 فرنك فرنسي	788.84 %
خبز	0.4 فرنك فرنسي.	0.8 فرنك فرنسي	100%
قهوة	1.6 فرنك فرنسي.	7.5 فرنك فرنسي	368.75%

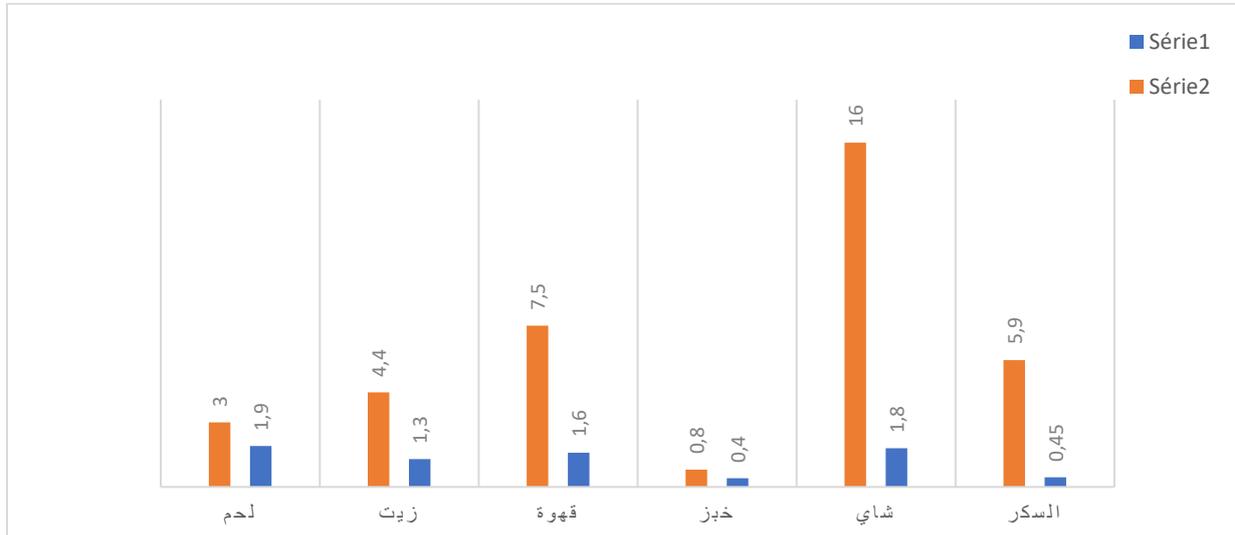
<sup>1</sup> Liauzu, Op.cit., P174.

<sup>2</sup> حمة الهمامي، قراءة في كتاب الحركة النقابية، دار صامد للنشر والتوزيع، القيروان، تونس، 1988، ص ص 11-12.

<sup>3</sup> خميس العرفاوي، الحركة النقابية الشغيلة في تونس وتلازم البعدين الوطني والاجتماعي 1924-2011، الحوار المتمدن، العدد 01، 19-07-2019.

<sup>4</sup> حفناوي عمارية، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924-1925، جريدة الشعب التونسية، 2007/01/13.

زيت	1.3 فرنك فرنسي	4.4 فرنك فرنسي	38.46%
لحم	1.9 فرنك فرنسي.	03 فرنك فرنسي	57.86%



1

وقد طُرح هذا الموضوع في كتابات التونسيين أنداك فعلى سبيل المثال طرح الكاتب أحمد درعي مقالا له في جريدة لسان الشعب الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 1927 والذي قال فيه " أن العمال التونسيون في هذه الفترة كانوا أداة وأسرى لأصحاب رأس المال والصناعات، هذا ما جعل حياتهم الاجتماعية تتدهور، ووصل بهم الأمر إلى الفقر والحاجة وأصابهم الإفلاس والبطالة".<sup>2</sup> إن هذا القول يبين حالة التونسيين في هذه الفترة، فهم كانوا يعانون من البطالة الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على القدرة المعيشية.

ورد مقال آخر في جريدة الزهرة بتاريخ 20 جانفي سنة 1909 بعنوان "الموظفون التونسيون" تناول فيه الكاتب عبد الرحمن صاندلي الحالة التي آل إليها الموظفون التونسيون، من جراء ضعف مرتباتهم وارتفاع أسعار المعيشة وفي نفس المقال يؤكد أن هناك إصلاحات وعد بها السيد الوزير المفوض كاتب الدولة التونسية والتي في مقدمتها رفع الأجور.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحفيظ طبائي، الحركة النقابية بمناجم قفصة 1936-1956، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992-1993، ص 94 ينظر كذلك:

Rodd Baleck, La Tunisie après la guerre problème politique, Publication comité de l'Afrique française, Paris, 1920-1922, P286.

<sup>2</sup> لسان الشعب، 21 ديسمبر 1927، ص 02.

<sup>3</sup> الزهرة، 28 جانفي 1909، ص 01.

• العمل النقابي في تونس:

إن العمل النقابي في المتروبول والمستعمرات متعلق بصدور قانون فالديك روسو سنة 1884، الذي اعطى الضوء الأخضر لبعث التنظيمات النقابية من جديد، وكما هو الحال في تونس فور صدوره تأسست أولى النقابات أطلق عليها نقابة المؤسساتيين الفرنسيين.<sup>1</sup>

شهدت سنة 1894 تأسيس أول اتحاد عمالي نقابي في تونس سمي "باتحاد العمال الفرنسيين" يضم داخله مختلف العمال الفرنسيين من شتى القطاعات المهنية، ينطوي هذا الإتحاد تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل CGT، يقوده رئيس تحرير جريدة "تونس فرنسية" فيكتور دكارنيي<sup>2</sup> «Victor De carnier»، وحسب المؤرخين والدارسين للشأن النقابي بتونس، لم يخدم هذا الإتحاد أبدا العمال بقدر خدمته للإدارة الفرنسية التي تهدف إلى تجسيد مشروع الاستيطان داخل الأراضي التونسية.

شهدت في هذه الفترة على مستوى الحركة العمالية منافسة شديدة بين اليد العاملة الإيطالية والفرنسية، بحيث حاول الفرنسيون احتكار العمل النقابي حفاظا على مصالحهم داخل تونس.

إضافة إلى ذلك قام فيكتور دكارنيي Victor De carnier بإنشاء جمعية خيرية خاصة بالفرنسيين تقدم مقابل 40 سنت قسيمة طعام تحتوي على (حساء+ طبق من اللحم+250 غرام من الخبز+ ربع لتر من النبيذ) وتوفر هذه الجمعية غرضا للكراء بمبالغ رمزية لا تتجاوز 15 سنت، وهذا لتحسين حالة العمال الفرنسيين دون غيرهم وتشجيع الهجرة إلى تونس، فحسب مؤسسها "إن هذه العملية من بناء المؤسسات تدخل ضمن الواجب الوطني الذي بدأه الجيش الفرنسي"<sup>3</sup>، وقوفا عند هذا القول يمكن أن نستنتج ما يلي: هذه الهيئة مهمتها الأسمى تمرير مشروع الاستيطان كما قلنا سابقا والتشجيع وتسهيل الهجرة للعناصر الفرنسية وضمان الحياة الكريمة لهم داخل تونس، وكذلك إتمام مهمة الجيش الفرنسي في السيطرة على موارد تونس، وجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي.

ظهرت محاولات الفرنسيين لاحتكار العمل النقابي في مطالب فيكتور دكارنيي "Victor De carnier" الداعية إلى تفضيل القوى العمالية الفرنسية واتخاذ تدابير كفرض ضريبة على العمال الأجانب وبالخصوص الإيطاليين، وذلك للحفاظ على المركزية الفرنسية لمدة طويلة.

<sup>1</sup> حمة الهمامي، قراءة في الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 09.

<sup>2</sup> من مواليد 26 فيفري 1849 ب Maubeuge درس بثانوية بونبارت بباريس، متحصل على ليسانس في القانون، تقلد العديد من المناصب المهمة مثل رئيس الغرفة الفلاحية، وفي جانفي 1896 كان عضوا في المؤتمر التشاوري، أسس اتحاد العمال الفرنسيين في تونس، وكذلك ادار وأسس جريدة تونس وجريدة تونس الفرنسية. ينظر:

Paul Lambert, dictionnaire illustré de la Tunisie : Choses et gens de Tunisie, Paris, 1912, P90.

<sup>3</sup> René Gallissot, Le Maghreb traversé, Op.cit., P 90.

بالمقابل نظم العمال الإيطاليون أنفسهم في نقابات عمالية "كنقابة عمال التجارة، والمنظمة العالمية لعمال البناء بتونس".<sup>1</sup> وسعوا للقضاء على طائفية العامل الفرنسي، بحيث نجحوا في صد المطالب النقابية الفرنسية.<sup>2</sup>

كثفت الإدارة الفرنسية جهودها لتأسيس مؤسسات تخدم مصالحها داخل تونس، فأُسست كل من "النقابة الإلزامية لزراعة الكروم"، وفي سنة 1885 قام الحاكم العام السيد "بول كامبون\*" باستحداث أول تجمع اقتصادي تمثل في الغرفة التجارية الفرنسية وعقبه مباشرة تأسست "الحجرة الاستشارية للزراعة" ذات طابع انتخابي.

وفي سنة 1890، تأسست هيئة أطلق عليها "المجلس الاستشاري" وهو هيئة إدارية تهدف للدفاع عن المصالح الاقتصادية للجالية الفرنسية في القطاعات الثلاث (التجارية – الصناعية-الزراعية).

في نفس السنة دشنت السلطات الفرنسية إدارة الفلاحة التي تتمثل مهمتها في تنظيم الاستعمار الزراعي وتمكين المعمارين من الحصول على أراضي زراعية وتوسيع الممتلكات.<sup>3</sup>

أسس مجموعة من العمال الفرنسيين سنة 1893، الغرفة النقابية لعمال النجارين التونسيين"، ودخل ذلك في إطار المنافسة الفرنسية الإيطالية، رد عليهم العمال الإيطاليين في نفس السنة بتأسيسهم "للنقابة العالمية لعمال النجارة التونسية".

بعد سنوات من النضال الغير المتكافئ اختفت جل التنظيمات النقابية الفرنسية، وبقيت نظيرتها الإيطالية على الساحة، ويمكن ان نرجع ذلك إلى التفوق العددي للعمال الإيطاليين، الذي قابله نقص في تعداد العمال الفرنسيين الذين لم يتجاوز عددهم 10% من التعداد الكلي للعمال داخل تونس.<sup>4</sup>

وتكثيفا للعمل النقابي، اجتمع الحلاقون الذين كانوا جلهم من جنسية إيطالية للبحث عن سبل تأطير أنفسهم نقابيا، وشهدت سنة 1900 حدثا مهما بحيث أسس عمال البناء الفرنسيين نقابة عمالية سميت "بالنقابة العالمية لعمال البناء التونسيين".

<sup>1</sup> الأمين يوسف، الحركة النقابية في تونس 1900-1981، ط01، التعااضدية العمالية لطباعة والنشر، تونس، 1983، ص 15.

<sup>2</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant le période colonial, institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunisie, 1997, P32.

\* من مواليد سنة 1843، متحصل على شهادة المحاماة، تقلد العديد من الوظائف السامية بين محافظ ومفتش في العديد من المقاطعات الفرنسية، ليعين حاكما عاما في منطقة ليل سنة 1877، وفي سنة 1882 عين مقيما عاما في تونس، أرسل في مهمة لتنظيم تونس وبعث مشروع الاستيطان، عين كسفير للإمبراطورية الفرنسية في كل من مدريد سنة 1886 والقسنطينية سنة 1890 ولندن 1898. ينظر:

Paul Lambert, Op.cit, P 86.

<sup>3</sup> القصاب، المرجع السابق، ص 76.

<sup>4</sup> René Gallissot, Le Maghreb Traversé, Op.cit., P90.

يمثل تاريخ الفاتح ماي سنة 1904 الإضراب العام الذي نظمته العمال داخل تونس والذي شاركت فيه مختلف القطاعات، وهو كذلك يمثل منعرج حاسما في تاريخ الحركة النقابية التونسية، بحيث انعكس بالإيجاب في جانب تأسيس الهيئات النقابية.

بداية طالب النجارون خلال اجتماعهم الأول عقب الإضراب العام بإنشاء نقابة عمالية وبورصة عمل، التي اعتبروها الوسيلة الوحيدة للموازنة بين رأس المال والعمل وإيقاف المد الرأس مالي القائم على الاستغلال.

حذا حذوهم عمال البناء بمنطقة بنزرت، الذين صاغوا مطالبهم التي كان في مقدمتها تشكيل نقابة عمالية تدافع على مصالحهم، وفي نفس المقام اتصل الحلاقون داخل التونسيون بالغرفة النقابية للحلاقين بباريس بغية تشكيل فرع نقابي داخل تونس.

باشروا صانعو الأحذية الخطوات الأولى نحو تأسيس نقابة عمالية، ولم يكن عمال الدهان (الطلاء) والمقاهي بمعزل عن التطورات بحيث أسسوا جمعية خيرية لمساعدة العمال.

وقام عمال المطابع وتغليف الكتب بإنشاء اتحاد يضم مختلف نقابات القطاع له صلة مباشرة بالنقابة الأم بباريس،<sup>1</sup> أما عمال صناعة البراميل الخشبية، قاموا بعقد اجتماع طارئ في 06 جوان سنة 1904 وارتأوا تأسيس نقابة عمالية تدافع عن مطالبهم وحقوقهم المهضومة، وتنتمي إلى الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T بفرنسا.

سار عمال الموانئ على نفس المنهج ومهدوا لإنشاء هيئة نقابية وذلك بتأسيس جمعية إغاثة تنتمي إلى رابطة المسجلين البحريين التونسيين مهمتها مساعدة العمال التونسيين مهما كانت الرتب في تخطي مشاكلهم سواء كانت مهنية أو اجتماعية.<sup>2</sup>

أثار هذا التطور الشامل للحركة العمالية في تونس قلقا كبيرا في أواسط مؤيدي الهيمنة الفرنسية الذين تفاعلوا على مستويين مختلفين، ففي البداية شهدنا محاولات جادة لتأسيس نقابات فرنسية محضة تطبيقا لقانون فالديك روسو سنة 1884، وعند دخول العمال الإيطاليين و المالمطيين على الخط انقلبت مطالبهم واطلقوا حملات ضد تشكيل النقابات لغير الفرنسيين،<sup>3</sup> وهذا ليس غريبا عنهم، فهم هدفوا للسيطرة على الساحة العمالية والتحكم في رأس المال و البروليتاريا معا، كما هو معروف في تاريخ العمل و العمال البروليتاريا تكن عداء للفكر الرأسمالي بسبب الاستغلال المفرط للعمال، لذلك أراد الساسة الفرنسيين التحكم في الإثنين معا للسير الحسن للإنتاج.

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Op.cit., P34.

<sup>2</sup> Ibid., P35.

<sup>3</sup> Julien bessis, Le mouvement ouvrier tunisien : de ses origines à l'indépendance, **le Mouvement social**, N89, 1974, P88.

لم يمسس التغيير تأسيس النقابات فحسب بل تعدى ذلك إلى تسيير هذه النقابات وفق فكر قوي، بحيث دخل الاشتراكيون معترك هذه المعركة القائمة بين الفكر الرأسمالي والفكر البروليتاري العمالي وتبنوا الحركة العمالية وعارضوا السياسة الفرنسية الاستعمارية داخل تونس، وأشهر الرواد الاشتراكيين Marandon, Boison<sup>2</sup>,<sup>1</sup>, Converti Stephano Colisio، هؤلاء المناضلين اخذوا على عاتقهم تنظيم صفوف العمال وتأطيرهم.

أدركت الإدارة الفرنسية الخطر الذي يحدق بها، فإذا وقعت الحركة العمالية تحت سيطرة الاشتراكيين يمكن ان يؤدي ذلك إلى ضياع مصالحها داخل تونس.

وفي بداية سنة 1906 انعقد المؤتمر التشاوري لشؤون الكلون، بحيث أجمعوا على رفض تطبيق قانون تأسيس النقابات داخل تونس.

وفي إطار الدعاية المضادة، روجت الإدارة الفرنسية إلى أن الفكر الثوري أهدافه ليست في صالح الطبقة العمالية، وجاء ذلك على لسان كوفلير A. Keuffler الأمين العام لفدرالية عمال الكتب الذي صرح في 23 فبراير سنة 1907 "يجب على العمال تنظيم أنفسهم بشكل جيد وأن لا ينساقوا وراء الأفكار التحررية الفوضوية الثورية المعارضة لوحدة الوطن".<sup>3</sup>

واصلت الإدارة الفرنسية في تأسيس مؤسساتها، بحيث أطرت قطاع التعليم نقابيا، ففي سنة 1906 أسس المعلمون وأصحاب الوظائف الصغيرة من الفرنسيين ودادية التعليم الابتدائي ذات التوجه اللاتيني العلماني في تونس والتي تنتمي إلى الرابطة الفرنسية للتعليم التي تأسست بدورها سنة 1902، هدف الفرنسيون من خلال هتين النقابتين إلى تطوير السكان الأصليين من خلال تعليمهم وتهيئتهم لدمجهم في الكيان الفرنسي، وتأسيس لتونس جديدة تكون معالم الحضارة الفرنسية والديانة المسيحية طاغية على المجتمع التونسي وفي نفس الوقت تنهي الامتداد الإسلامي في المنطقة ويمكن ان ندخل ذلك في إطار الحروب العقائدية الإسلامية الصليبية، الملاحظ في هذه النقطة ان هتين النقابتين بينتا مكانة المعلمين وموقعهم من العمل النقابي واهمية عملهم في المشروع الاستيطاني وخدمة الاستعمار الفرنسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ولد سنة 1858 بكلا برنا بإيطاليا، تخرج من كلية نابولي بشهادة ليسانس في القانون، كانت له العديد من الانتماءات السياسية والنقابية، بحيث انخرط كعضو في رابطة العمال الدولية، ألقى عليه القبض بسبب داعيته الفوضوية، هجر قسرا إلى تونس سنة 1887، وعاش هناك حتى مماته سنة 1939، أدار العديد من المجلات الناطقة باللغة الإيطالية، مثل LA VOCE L'OPERAI، L'OPERIO سنة 1908، انخرط في الحزب الاشتراكي، وحارب الشيوعية التي كانت تهدف إلى تضييق الخناق على الايطاليين والقضاء على الفاشية. ينظر:

Paul Lambert, Op.cit, P134.

<sup>2</sup> عامل في قطاع صناعة الكتب بتونس، نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل ويعد من بين مؤسسي نقابة عمال الكتب قبل الحرب العالمية الأولى. ينظر:

Bessis Julien, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunis colonial 1920-1956, édition harmattan, France, 1985, p43.

<sup>3</sup> Mustapha Kraiem, Op.cit., P35

<sup>4</sup> René Gallissot, Le Maghreb Traversé, Op.cit., P90.

واصلت الحركة النقابية التونسية نشاطها وتطورها ، ونعى الوعي النقابي داخل تونس، وظهرت بعد الحرب العالمية الأولى مجموعة من التنظيمات النقابية على مستوى الكثير من القطاعات ففي سنة 1917 ظهر تنظيم نقابي في قطاع عمال السكة الحديدية وفي سنة 1919 ظهرت العديد من الهيئات النقابية على مستوى قطاع الترامواي ، وكما هو معروف أنه في هذه الفترة كل التنظيمات النقابية انطوت تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل باعتبارها الكونفدرالية الوحيدة النشيطة ، بحيث استطاعت حشد أكبر عدد ممكن من العمال المغاربة خاصة في قطاع الصناعة والمناجم والزراعة،<sup>1</sup> انخرط التونسيون في الإتحاد النقابي الفرنسي (الذي تأسس سنة 1908) سنة 1919 بهدف الاستفادة من هذا المنبر العمالي ، لكن اصطدموا بالفكر الاستعماري القائم على التهميش و العنصرية داخل أروقة هذه الهيئة ، ولم يبدي القائمين عليه أي نية للدفاع عن مصالح العمال التونسيين، وراح بعض النقابيين الفرنسيين في تبرير عدم تساوي الأجور إلى أن العامل الفرنسي لديه حاجيات إضافية، وليس للعامل التونسي الحق في تبوأ مناصب قيادية داخل الإتحاد، وبعد تأكد العمال ان هدف الإتحاد هو خدمة الاستعمار على حساب العمال انسحبوا بشكل سريع.<sup>2</sup>

عُقد أول مؤتمر لاتحاد النقابات بتونس بتاريخ 24 فبراير سنة 1920، بلغ عدد المنخرطين فيه 10 آلاف نقابي ممثلين لـ 20 نقابة عمالية.<sup>3</sup>

تأسست في 22 أبريل سنة 1920 نقابة على مستوى مناجم قفصة جمعت مختلف الجنسيات، تكون مكتبها الإداري من: بيار بيلارد (كاتب عام)، ودانتوي (كاتب عام مساعد) من جنسية فرنسية، سنتوري (أمين المال) ورينو بوستو (مساعد أمين المال) ولورانتى (عضو) من جنسية إيطالية، الحاج مرابط (عضو)، إسماعين بن محمد (عضو)، علي بن عمار (عضو) وحميدات بن عثمان (عضو).<sup>4</sup>

وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المتروبول في الشأن السياسي والنقابي، ظهر سنة 1920 تيارين سياسيين لهما امتداد نقابي وهما الشباب الاشتراكي والشباب الشيوعي، روج التيار الشيوعي فكر الأممية الثالثة الشيوعية المتبنية لفكر لينين عن طريق مجموعة من النقابيين المناهضين للاستعمار من أمثال

<sup>1</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية 1945-1962 الجزائر-تونس أنموذجا، المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> Julien bessis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunis colonial 1920-1956, Op.cit, P08.

<sup>3</sup> Julien Bessis, Maghreb Traversé de siècle, Op.cit., PP205-206.

<sup>4</sup> عبد الحفيظ طباطي، المرجع السابق، ص 98.

مهندس المناجم لوزون<sup>1</sup> وجان بيار فيندوري<sup>2</sup> موظف البلدية والنقابي الشاب أنريكو كاسترو<sup>3</sup>، أدارت هذه المجموعة النقابية جريدة " *L'avenir Sociale* » وأصبحت لسان حال الفكر الشيوعي ووسيلة لاستقطاب العمال ومنبرا لإدارة الإضرابات العمالية.

أسست كذلك خلية للكونفدرالية العامة للشغل الثورية C.G.T.U سنة 1922 بعد الانفصال النقابي بين الشيوعيين والاشتراكيين داخل بيت الكونفدرالية العامة للشغل وانقسامها إلى تيارين متصارعين.<sup>4</sup> تمركزت هذه الخلية في نقابات منطقة فيريفيل لتشمل فيما بعد كل المناطق التونسية.<sup>5</sup>

## • النضال النقابي:

### 1- الحقوق النقابية للتونسيين:

ناضل التونسيون بشكل كبير للحصول على الحقوق النقابية المتمثلة في السماح لهم بتأسيس تنظيمات نقابية مستقلة، ففي شهر ماي 1904، صوتت اللجنة الاستشارية على تطبيق الحق النقابي داخل تونس، وطالبت الحكومة الاعتراف به، تقبلت الإدارة الفرنسية هذا المطلب بتحفظ، وسمحت بتشكيل نقابات بشرط السماح للسلطة المراقبة والتدخل في قراراتها، ويكون هذه النقابات أرباب العمل لا العملة التونسيين، ووقفا عند هذه الشروط التعجيزية يمكن أن نقول أن الإدارة الفرنسية حاولت بكل الطرق إفشال مسعى التونسيين في تأسيس النقابات وذلك بوضع حق موافقة أرباب العمل على تأسيس النقابة وغالبا كان أصحاب رأس المال رافضين لكل إصلاح يخص الأهالي التونسيين بحكم انه ينمي الوعي داخل تونس ويهدد مصالحهم.

مع ذلك كان نظام الحماية مستعدا للاعتراف بالحق النقابي التونسي ، غير ان موقفه تغير تماما عند تأسيس حزب الشباب التونسي سنة 1905 وتنامي الوعي السياسي لدى التونسيين ، حتى اللجنة الاستشارية عدلت عن موقفها عند إحساسها ان الأمور ستتحوّل ضد مصلحة المستوطنين ساندتها في ذلك مختلف

<sup>1</sup> من مواليد 30 جوان 1882، بالمنطقة التاسعة بباريس وتوفي 08 سبتمبر 1976 بمنطقة الألب، متحصل على شهادة هندسة، ويعد من بين المناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل الثورية ثم، انخرط في الحزب الشيوعي، كان من بين كتاب العديد من الجرائد مثل *la vie ouvrier* و *la révolution ouvrier*، *humanité*، يعد من بين الكتاب المتخصصين في الشؤون الاقتصادية. ينظر إلى:

Julien bessis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit., P78.

<sup>2</sup> من مواليد 02 مارس 1890 بمنطقة Figari جنوب منطقة corse عمل كمحاسب، ثم موظف في بلدية تونس أيام الحماية الفرنسية، انخرط في الكونفدرالية العامة للشغل الثورية سنة 1922، وكان له انتماء سياسي للحزب الشيوعي التونسي، يعد ذلك عمل كمدير لجريدة *L'avenir sociale*. ينظر إلى Julien bessis, Op.cit, p100.

<sup>3</sup> من مواليد 23 جوان 1862، بجزيرة L'Lampedusa الإيطالية، انتقل من إيطاليا إلى منطقة سوسة التونسية في إطار الهجرة سنة 1878 للعمل، عمل في الفترة الممتدة من 1888 إلى 1898 في مجال التصوير ثم ابتداء من 1899 عمل كرجل أعمال.

<sup>4</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر-تونس أنموذجا، المرجع السابق، ص 14.

<sup>5</sup> Julien bessis, Op.cit., p08.

المنابر الإعلامية الاستعمارية ، وبقي هذا المطلب معلقا حتى سنة 1932 ، أين نوقشت مرة أخرى وتلقى معارضة شديدة من الفرنسيين ، بحكم ان انشاء نقابية تونسية مستقلة فيها نوع من المضرة وتأثر بشكل غير مباشر على التواجد الفرنسي في المنطقة وتهديد صريح لمصالح المعمرين داخل تونس<sup>1</sup> ، ولكن بعد أيام قليلة ، أصدر الباي مرسوم 16 نوفمبر سنة 1932 الذي يحتوي في فصله الأول على حرية العمل النقابي ويعطي الضوء الأخضر للتونسيين لتأسيس وتكوين نقابات وجمعيات مستقلة عن النقابية الفرنسية دون الرجوع إلى إدارة الحماية ما دامت تنشط داخل حدود تونس.<sup>2</sup>

قبل إصدار المرسوم سنة 1932 ، وبرغم من تعنت الإدارة الفرنسية لمطالب التونسيين، إلا أنه لمسنا محاولات جادة لتأسيس نقابات عمالية، وهي بمثابة انفصال مبكر، ذكرنا سابقا انهم انخرطوا مسبقا في الإتحاد النقابي الفرنسي المنتهي للكونفدرالية العامة للشغل والذي يسمى بالاتحادية النقابية الفرنسية ، ولكن سرعان ما اكتشفوا ولاء هذه الهيئة للاستعمار الفرنسي ، واكتشفوا كذلك أن كل خطاباتها ما هي إلا خطابات حماسية لا تهدف لا من قريب ولا من بعيد لمساعدة العمال التونسيين مستقبلا بل عكس ذلك كانت تستعملهم كورقة رابحة للضغط على العمال الفرنسيين أيام الإضراب لا غير،<sup>3</sup> فانسحبوا منها دون رجعة.<sup>4</sup>

وأمام هذا الوضع لم يتوقف العمال التونسيون عند هذا الحد فقط، فبعد اكتسابهم وعيا نقابيا قاموا بتأسيس جمعيات مستقلة: "كالصندوق التعاوني"، "وجمعية الاتفاق الودادية" التي تأسست على مستوى السكة الحديدية أثناء الحرب العالمية الأولى،<sup>5</sup> وأسس عمال التبغ وادادية خاصة بهم تدافع عن مصالحهم والتي عارضتها نقابة معلمهم الفرنسية بحكم عدم قبولها للمسلمين، وهذا راجع لقانون فالديك روسو 1884 الذي ينص "على أن الإدارة والعضوية النقابية تعزى للعامل ذو الجنسية الفرنسية".<sup>6</sup> وفي سنة 1919 أسس معلمو اللغة العربية أول وادادية خاصة بهم سميت "بودادية التعليم العربي".<sup>7</sup>

<sup>1</sup> مصطفى كريم، الحقوق النقابية 1884-1932، المجلة المغربية، العدد 03، 1975، ص ص 63-64.

<sup>2</sup> محمد بوطيبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة ما بين نقابي جامعة عموم العملة التونسيين والإتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً)، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج رقم 08، العدد 13، سنة 2017، ص ص 36-37.

<sup>3</sup> مجموعة من الأساتذة، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 69.

<sup>4</sup> كوثر هاشم، المرجع السابق، ص 260.

<sup>5</sup> الطاهر حداد، المصدر السابق، ص 61.

<sup>6</sup> نفسه، ص 62.

<sup>7</sup> سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956، نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار الزهران، عمان، 2009، ص 45.

### 1.1 جمعية التعاون الاقتصادي التونسي:

إذا أردنا ذكر نموذج عن التنظيمات النقابية فلا يسعنا إلا التعرّيج على جمعية التعاون الاقتصادي التونسي التي أسسها السيد "محمد علي الحامي"<sup>1</sup>، فبعد عودته من العاصمة الألمانية برلين طرح خبراته التي اكتسبها في البلدان الأوروبية وأعد على ضوء ذلك مشروعا اقتصاديا اشتراكيا يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم الاقتصاد التونسي بتأسيس شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية مالية في أهم المناطق التونسية، يديرها تونسيون وتكون مستقلة عن رؤوس الأموال الأوروبية، حسب مشروع محمد علي إن هذه المؤسسات هي القاعدة والشريان الاقتصادي للدولة بأكملها.

لم يلقى هذا الفكر قبولا عند رجال الأعمال التونسيين وكذا السياسيين منهم، فكلهم تخوفوا منها وأكدوا أن هذه الأفكار لا تسع لها البلاد، واعتبروا تجسيدها ضربا من الخيال، وتحتاج على الأقل 15 سنة لرؤية نتائجها على أرض الواقع.

صمم محمد علي الحامي على مشروعه وأسس في البداية جمعية التعاون الاقتصادي وخصها بمجال التجارة دون غيره، فهذه المؤسسة تهدف إلى إعانة العمال في حل مشاكلهم التي تصدّرتها ضعف القدرة الشرائية<sup>2</sup>، ساعده في تسيير الجمعية كل من الطاهر حداد، طاهر صفر، الحبيب، العربي مامي، طاهر بوتربونة.

انعقد المؤتمر التأسيسي يوم 29 جوان سنة 1924 بالقاعة الخلدونية، وطرح طاهر حداد أهداف الجمعية ولخصها فيما يلي:

- 1- تخفيف وطأة المعيشة وكسر حدة الاحتكار، وذلك بتوفير المواد اللازمة للحياة لمشاركها.
  - 2- العمل على تربية الروح الاقتصادية وذلك بترويج المبادئ الاقتصادية في أواسط المجتمع التونسي.
- في نفس الاجتماع طرح محمد علي الحامي تصوره الاقتصادي وضرب بأمثلة لدول انتهجت نفس المنهج

<sup>1</sup> من مواليد سنة 1894 بالحامة الواقعة في منطقة قابس، هاجر إلى تونس العاصمة في سن مبكرة وهو يبلغ 12 سنة، شغل العديد من المهن كبنائ للحلويات، شارك سنة 1911 في الثورة الليبية ضد التواجد الإيطالي، حيث شغل منصب سائق لشخصية أنفير باشا وهو أحد مؤسسي حركة تركيا فتاة، بعد الحرب العالمية الأولى سافر إلى ألمانيا وسجل في جامعة الأناضول أين درس الاقتصاد السياسي، ألم بكل فروع وعاد إلى تونس سنة 1923 متحصلا على شهادة الدكتوراه وحاملا فكريا اقتصاديا متكامل، بدأ في تطبيق أفكاره بمحاولات لتأسيس تعاونيات شعبية، عدل عن أفكاره لاصطدامه بواقع متعصب خصوصا من طرف الحزب الدستوري الذين راوا في أفكاره أنها كبيرة وبعيدة على الشعب التونسي، إلا أنه مع نهاية سنة 1924 أسس جامعة العموم العملة التونسية التي تعد أول تنظيم نقابي تونسي مستقل دافعت بالدرجة الأولى على مصالح العمال التونسيين ونادت بالاستقلال في وقت مبكر، لم تعمر هذه الجامعة طويلا أين تمت ملاحقة أعضائها من طرف الإدارة الفرنسية وقدموا للمحاكمة سنة 1925 وبطبيعة الحال قدم محمد الحامي بدوره للمحاكمة ونفي إلى المشرق العربي، أين تعرض إلى حادث سير في 10 ماي 1928 أودى بحياته، يعتبر الكتاب التونسيون أن حادث السير هو في حقيقة الأمر اغتيال مدير من طرف الإدارة الفرنسية. ينظر إلى:

Julien Bessis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit., P71.

<sup>2</sup> أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية على الطاهر حداد ونضال جيله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص ص 177-178.

ونجحت محاولا إقناع التونسيين لضرورة تطبيقه داخل تونس لأنه الوسيلة الوحيدة للخلاص من قبضة الاستعمار الفرنسي.

أحدث فكر محمد علي ثورة عمالية داخل العديد من القطاعات مثل: المناجم، الموانئ، المؤسسات الاقتصادية، ومهد لظهور حركة عمالية نقابية مستقلة وأبرز دليل على ذلك هو الإضرابات التي نظمها العمال التونسيون وتصريح طاهر حداد مفاده " إن التعاونيات الاقتصادية هي مرحلة ممهدة للعمل النقابي وبروز الحركة النقابية التونسية المستقلة عن المركزية النقابية الفرنسية".<sup>1</sup>

واصل التونسيون كسر القيود الفرنسية وأسسوا لأول نقابة عمالية فعلية بدلا من التعاونيات، أخذت الطابع السري في نشاطها والتي تمثلت في نقابة فلاحي ماطر سنة 1924، حارب من خلالها العمال كل أشكال التمييز العنصري بينهم وبين الأوربيين وعملت النقابة على زيادة الحس النقابي لدى العمال.<sup>2</sup>

## 2- الحركة الإضرابية:

شهدت تونس العديد من الانتفاضات العمالية بداية من القرن 19 سنختصرها كرونولوجيا على الشكل التالي:

1.2 إضراب سنة 1900: يعد هذا الإضراب أول عمل احتجاجي قام به العمال بعد قانون فالديك روسو طالب من خلاله المتظاهرون برفع الأجور وتسقيف ساعات العمل.

2.2 إضراب 02 ماي 1904: اندلع الإضراب يوم 02 ماي 1904، اتسم بطابع الشمولية، بحيث شاركت فيه جميع المهن والقطاعات الناشطة داخل تونس، وبين للإدارة الفرنسية وجود الحركة العمالية، فلأول مرة استعملت البروليتاريا سلاح الإضراب بشكل جدي وحقق نجاحا كبيرا.

قاد هذا الإضراب عمال البناء، بحيث تركت مجموعة من عمال البناء مواقع العمل وتجمعوا وهيئوا أنفسهم لمسيرة رافعين فيها العلم الفرنسي والإيطالي، انتقلت هذه المجموعة بين ورشات العمل بغية إقناع العمال بالعدول عن العمل والمشاركة في الحركة الاحتجاجية، وبالفعل لمست هذه المسيرة تجاوبا كبيرا، إن هذه الخطوة في نظرهم كانت إيجابية، فالإضراب حقق نتائج باهرة تمثلت في كسر قيود الرأسمالية، والانتفاضة ضد أرباب العمل ومواجهتهم بمطالب العمال.<sup>3</sup>

ساند البناءين في إضرابهم عمال الموانئ وصانعي الأحذية وخرجوا هم كذلك في المسيرات، أنظم عمال

<sup>1</sup> أحمد خالد، المرجع السابق، ص ص 180-181.

<sup>2</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 193.

<sup>3</sup> René Gallissot, le Maghreb Travers, Op.cit, P 89.

الطلاء وعمال المواد الغذائية بالإضافة إلى عمال المخابز الذي لم يدم اضربهم مطولا بحيث لم يتجاوز اليوم الواحد.

حاول التونسيون في مهنتي الخياطة والصياغة الانضمام إلى الإضراب لدفاع عن مطالبهم ولكنهم صدموا برفض الإدارة الفرنسية الترخيص لهم بالتجمهر. ظهرت محاولات أخرى ففي هذه المرة كانت منظمة من طرف عمال المقاهي والحلاقين لكن تلقوا مضايقات وتهديدا بالتوقيف عن العمل من طرف ارباب الشغل.<sup>1</sup> أمام هذا الوضع، قامت الإدارة الفرنسية بإنزال الشرطة المحلية التونسية، وأصدرت أوامر بتفريق المتظاهرين في منطقة بنزرت، وتجاوبت في نفس الوقت مع اقتراحات رجال الأعمال الذين طالبوا بإجراءات عقابية ضد مثيري الشغب، شملت الحركة الإضرابية معظم المناطق في تونس: فيريفيل، بنزرت، الكاف، ماطر، صفاقس، باجة، نادي العمال بمطلبين إثنين وهما:

1- زيادة في الأجور.

2- تخفيض ساعات العمل لأقل من 10 ساعات أو مماثلة قانون العمل الدولي الذي حدد ساعات العمل اليومي ب 08 ساعات.

وكما ذكرنا سابقا أن الأمر الإيجابي والمكسب الحقيقي من هذا الإضراب بالنسبة للحركة العمالية ليس زيادة في الأجور وحسب بل تعدى إلى أكثر من ذلك وهو زيادة في الوعي النقابي لضرورة تأسيس نقابات عمالية تدافع عن مصالح العمال لذلك ظهرت عقب الإضراب العديد من النقابات العمالية على مستوى قطاع التجارة أبدى عمال التجارة رغبتهم في تأسيس نقابات وورد ذلك في مقال على مستوى جريدة **le dépêche tunisien** في 05 ماي سنة 1904، حذا حذوهم عمال البناء في منطقة بنزرت والحلاقون وصانعي الأحذية وصانعي البراميل الخشبية.

اقتصرت العمل النقابي في هذه الفترة على تأسيس تعاونيات عمالية فقط لأن القانون لم يسمح للتونسيين تأسيس نقابات لذلك ظهرت جمعية الإغاثة والمساعدة المتبادلة التي أسسها عمال المقاهي مهمتها جمع الاشتراكات من العمال أنفسهم وادخارها وعند مرض أو طرد أي عامل من العمل تصرف له على شكل أجره شهرية فترة بطالته أو مرضه.

بعد سنة من النضال، رسمت أول مشاركة تونسية في هذه الإضرابات في الفاتح ماي سنة 1905، بحيث تصدر عامل تونسي المسيرة العمالية رافعا علم الألفية الشيوعية (العلم الأحمر)، تمثل هذه الحادثة

<sup>1</sup> Stévano Colsio, La grève général à Tunisie, **le mouvement socialiste**, N143, 15-11-1904 P169.

الانطلاقة الفعلية للحركة النقابية التونسية، فهذا دليل على أن العمال التونسيون قد اكتسبوا نوعا من الوعي النقابي وهم في طريق البحث عن سبل تحسين أوضاعهم.<sup>1</sup>

ظهرت الحركة الإضرابية مرة أخرى مطلع سنة 1909، قادها عمال السكة الحديدية وعمال البناء والبريد، تمحورت مطالب المضربين حول نفس المطالب لإضراب سنة 1904 وكان رد الإدارة الفرنسية جد عنيف واستعانت لفك الاعتصام بالجندرمة، واتهمت عبر جريدتها "Tunisie Française" الشيوعيين والاشتراكيين في إحداث الشغب والدفح بالتونسيين لاحتجاج.

لبت الإدارة جميع مطالب العمال ما عدا نقطة ضمان الحق النقابي للتونسيين لما تحتويه المطالب من خطورة على مصلحة الاستعمار الفرنسي، بالخصوص في هذه الفترة وتكون بوادر الوعي السياسي لدى النخبة التونسية.<sup>2</sup>

قام التونسيون بقيادة إضراب الناتج عن حادث ترامواي 12 فبراير 1912، والتي تسببت في مقتل طفل تونسي، بعدما دهسته مقطورة ترامواي التي كان يقودها عامل إيطالي، دخل العمال التونسيون في إضراب عام وقاطعوا شركة الترام وأصبح الإضراب يحمل صبغة شعبية وطالبوا ب:

1- المساواة بين العمال التونسيين والأوروبيين في الأجور.<sup>3</sup>

2- توظيف العمال التونسيين والفرنسيين في الشركة وفئة قليلة من الأجانب.<sup>4</sup>

شهدت فترة الحرب العالمية الأولى ركودا اقتصاديا ونقابيا على المستوى العالمي الذي انعكس على المتروبول وتونس التي استنزفت كل طاقتها المادية والبشرية، وانعكست عليها بالسلب، فبعد الحرب عاد العمال إلى الإضراب كوسيلة لتحقيق مطالبهم، شهدت فيها تونس ما بين 1919-1920 إضرابات هامة قادها كل من عمال السكة الحديدية وعمال الترام والمناجم، ارتبطت هذه الإضرابات بالوضع الاقتصادي العالمي الخانق والذي ظهر على إثره التضخم والبطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية، طالب العمال فيها بجملة من المطالب أهمها:

1- رفع الأجور.<sup>5</sup>

2- تطبيق القانون الفرنسي في شقه المتعلق بحوادث العمل.

3- عدم اعتماد المشايخ كوسطاء بين العمال وأرباب العمل.

وإذا تم التفصيل في الإضرابات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى فيمكن إحصائها على النحو التالي:

<sup>1</sup> René Gallissot, Le Maghreb Traversé, Op.cit., P89.

<sup>2</sup> حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 14.

<sup>3</sup> عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط01، دار القدس للنشر والتوزيع، لبنان، 1975، ص13. ينظر كذلك: الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 17.

<sup>4</sup> علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 37.

<sup>5</sup> عبد الحفيظ طبائي، المرجع السابق، ص 98.

### 3.2 إضراب عمال الترام:

امتد هذا الإضراب من 19 أبريل سنة 1919 إلى 25 سبتمبر من نفس السنة، شارك فيه حوالي 300 عامل من أصل 700 بنسبة 40 %، واجهته الإدارة الفرنسية بالاستعانة بقوات الأمن لفك وإجهاض هذا الإضراب صاحبها حملة واسعة من الاعتقالات طالت العمال التونسيين وحكم على بعضهم بأحكام متفاوتة أقصاها 08 أيام من السجن.

تحصل العمال التونسيين على بعض المكاسب كتتحقق المساواة الجزئية مع الأجانب.<sup>1</sup>

### 4.2 إضراب سنة 1920:

اندلع فتيل هذا الإضراب على مستوى مناجم قفصة، وتعلق بشكل مباشر بمسألة تضخم الأسعار والسلع والمواد الغذائية، وما قابله من انخفاض في الأجور، دام هذا الإضراب حوالي 40 يوم، وأحدث اضطرابا لدى الإدارة الفرنسية، التي تأكدت أن هذا النوع من الإضرابات مؤطر نقابيا وبشكل محكم. نادى المضربون برفع الأجور بنسبة 30 % ورفضوا العودة إلى أماكن العمل حتى تتحقق المطالب، ولكن بعد مدة زمنية رضخوا للواقع بعد تعنت الإدارة وتردي أوضاعهم الاجتماعية، هذا ما فرض عليهم العودة ومواصلة النضال.<sup>2</sup>

### 5.2 إضراب سنة 1921:

عادت موجة الإضرابات مرة أخرى في 06 فبراير سنة 1921 شملت جل القطاعات وطلاب المضربون بجملة من المطالب أهمها:

- 1- المساواة في الأجور بين الأوروبيين والعمال التونسيين.
- 2- تطبيق القانون المحدد لساعات العمل المتماشي مع القانون الدولي (08 ساعات من العمل اليومي).
- 3- إلغاء الساعات الإضافية وترك الحرية للعامل التونسي في عملها من العدم.
- 4- ضمان عدم فصل أي مضرب لأن الإضراب حق شرعي لكل عامل.

<sup>1</sup> حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ طبائي، المرجع السابق، ص 98.

تدخلت الإدارة الفرنسية مرة أخرى واستعملت لغة القوة مستعينة بقوات الأمن لفك الإضراب وإفشاله وقامت بفصل قائده "مختار العياري"<sup>1</sup> باعتباره محرض رئيسي.<sup>2</sup>

6.2 إضرابات مناجم قفصة 19 أبريل 1921:

شارك فيها الإيطاليون والتونسيون، بحيث شكلت لجنة إضراب تكونت من 06 عمال تونسيين والبقية من العمال الإيطاليين، طالب العمال في هذا الإضراب برفع الأجور وإدخال التشريع المتروبولي في تونس.<sup>3</sup>

7.2 إضراب شهري جويلية وأوت سنة 1924:

دوما كان عمال الرصيف السابقين في خلق الإضرابات، ولكن جلها لم تأطر نقابيا ففي كل مرة تستطيع الإدارة الفرنسية إفشالها بجبروتها وقوتها ولكن في هذا الإضراب الأخير حاول العمال تنظيم أنفسهم وصاغوا مطالبهم بشكل منظم ونادوا ب:

1- المساواة في الأجور بين عمال الرصيف التونسيين والأوروبيين وجعل الأجرة 24 فرنك فرنسي.

2- زيادة في الأجور بنسبة 50% أيام الأعياد الدينية والوطنية.

3- زيادة في الأجر اليومي بنسبة 38% أثناء العمل الليلي.

4- دفع سعر 4.5 فرنك فرنسي على كل ساعة إضافية (بعد انقضاء 8 ساعات من العمل اليومي).

استجابت الشركات للمطلب الثاني فقط، دون زيادة في الأجور ومساواتها مع أجور الأوروبيين.

واصل عمال الرصيف إضرابهم بعد قرارات الإدارة الفرنسية وكونوا لجنة الإضراب تهتم بشكل مباشر

---

<sup>1</sup> من مواليد 1887 بتونس، توفي سنة 1963، نشط في قطاع الترامواي، وانخرط في نقابته وفي الحزب الشيوعي التونسي، تعد هذه الشخصية من المؤسسين لجامعة العموم العملة التونسيين سنة 1924. تطوع مختار العياري للعمل في الحرب العالمية الأولى وبعد إكماله لخدمته عاد إلى تونس وانخرط في نقابة شركة الترامواي سنة 1920، قاد برفقة المناضلين الإيطاليين إضرابا طويلا، عين على إثره سكرتير اتحاد الترامواي سنة 1921، انخرط في الحزب الشيوعي وتقلد العديد من المناصب كتعيينه في العديد من المرات كمدير عام لجملة من الصحف الشيوعية وأشرف كذلك على صحيفة أحباب الأمة الشيوعية الناطقة بالعربية سنة 1922. يعد من بين مؤسسي جامعة العموم العملة التونسية وبعدها بسنة ألقى عليه القبض ونفي لمدة 10 سنوات تنقل بين العديد من البلدان كإيطاليا وتركيا ومصر، توفي في تونس سنة 1963.

Julien besis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit., P68 .

<sup>2</sup> حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 15.

<sup>3</sup> نفسه، ص 16.

بتمويل وإعانة المضربين أدارها كل من السيد " بشير بودمغة"<sup>1</sup>، السيد " بشير فالح"، استعملت الإدارة الفرنسية طرق التهيب من التشويش وعنف واستعمال كل أجهزتها الأمنية حتى عساكر الخيالة، ولجأت في آخر المطاف إلى استعمال اليد العاملة الغير الماهرة كوسيلة لإجهاض الإضراب وتفريق المعتصمين. تطورت الأحداث وسجل العديد من الاشتباكات بين عمال الرصيف واليد العاملة التي استعانت بها الإدارة الفرنسية، وانتهى بالعديد من الجرحى، اهتمت فيه الشرطة مسيري لجنة الإضراب السيد بشير بودمغة والسيد بشير فالح بتحريض العمال.

ولم يتجاوب أرباب العمل مع مطالب المعتصمين ومع أخذ ورد قرروا زيادة 75 سنت لعمال الرصيف (العاملين في الموانئ) و1 فرنك للعاملين على السفن. قابله رفض تام للعمال وأعادوا تجديد لجنة الإضراب كونها لم تضغط على الإدارة الفرنسية بشكل مطلوب، وانتخبوا كل من: محمد الخياري، حمودة الزغواني، أحمد المؤدب، محمد صالح باحسن، وأبلغت اللجنة الجديدة الإدارة الفرنسية برفض العمال للزيادات. نشر المضربون بلاغا في يوم 04 سبتمبر 1924 سمي بالبلاغ الأحمر نشر على جريدة النهضة في اليوم الموالي، فحواه حالتهم التي ألوا إليها ومطالبهم، رد عليهم أرباب العمل عن طريق مدير المحافظة وعرض عليهم ما يلي:

- 1- زيادات في الأجور بمقدار 1 فرنك للعمال الميناء والبواخر على حد سواء.<sup>2</sup>
- 2- دفع الأجور يكون من يوم الرجوع للعمل.

رد العمال بشكل سلبي، بحيث أجاز رئيس لجنة الإضراب السيد محمد خياري أن زيادات في الأجور بعيدة كل البعد عن مطلب 24 فرنك فرنسي لليوم الواحد.<sup>3</sup>

لكن مع مرور الوقت انعقد اجتماع بين لجنة الإضراب ولجنة المساعدة وتبين أن العمال لم يعد لهم صبر على الفقر الذي يعيشونه ويلزم على الهيئتين إيجاد حل سريع ولو كان ظرفي، فقبل أعضاء لجنة الإضراب بزيادات الممنوحة من طرف مدير المحافظة وحل الإضراب يوم 07 سبتمبر<sup>4</sup>، احدثت الإدارة الفرنسية جملة إصلاحات تمثلت فيما يلي:

- 1- أصبحت الأجور عند عتبة 15.5 فرنك فرنسي.

---

<sup>1</sup> عامل في قطاع الرصيف، يعد من بين المناضلين التونسيين النشيطين على الميدان، بحيث قاد العديد من الإضرابات العمالية، أشهرها إضراب 1924، بحيث ترأس لجنة الإضراب، ويعد هذا الإضراب من بين أسباب تأسيس جامعة العموم التونسية، ثم أصبح الأمين العام لنقابي عمال الرصيف والموانئ معا، ابتعد عن جامعة العموم الثانية سنة 1937 بسبب صراعات حول السلطة، وتوقف تدريجيا عن العمل النقابي وبقي له انتماء سياسي لحزب الدستوري الجديد.

Julien besis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit., p46.

<sup>2</sup> الطاهر حداد، المصدر السابق، ص 78.

<sup>3</sup> نفسه، ص 80.

<sup>4</sup> نفسه، ص 82.

- 2- تحديد ساعات العمل عند 08 ساعات وفق القانون الدولي للعمل (مع منح ساعة راحة من الساعة الثانية عشر إلى الواحدة زوالاً).
- 3- تحديد سعر الساعة الإضافية ب 2.35 فرنك في النهار و 4.7 فرنك ليلاً.
- 4- زيادة ب 50 % في الأجور أيام الأعياد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الطاهر حداد، المصدر السابق، ص ص 83-84.

## المبحث الثاني: النضال النقابي في ضل جامعة العموم التونسية 1924-1938:

يمكن أن نعتبر جامعة العموم العملة التونسية أول نقابة مستقلة في تونس وفي منطقة شمال إفريقيا، ظهرت في وقت مبكر بالنسبة للحركات النقابية المغاربية، وقبل التعرّيج على نقطة التأسيس، يجب علينا أن نبين ظروف ودوافع التأسيس لهذه الهيئة النقابية.

### • جامعة العموم التونسية 1924-1925 (التجربة الأولى):

#### 1. ظروف التأسيس:

**1.1 الظروف السياسية:** حملت نهايات الحرب العالمية الأولى مستجدات في الشأن السياسي، بحيث أدت إلى زوال الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا، وظهور قوى أخرى متصارعة تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت مؤتمر السلام على أراضيها والتي كانت محورا فيه، خرج بعدة توصيات أهمها حق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها، من بين القوى التي ظهرت على الساحة الإتحاد السوفياتي، الذي نجحت على مستواه الثورة البلشفية سنة 1917، والتي نادى بتحريم الطبقة العاملة من هيمنة الرأسمالية الاستغلالية، وبرهن فيها العمال بأنهم ليسوا وسيلة إنتاج فحسب، بل هم الحلقة الأقوى في السلسلة الإنتاجية لذلك يجب أن يسيروا أمورهم بأنفسهم. الملاحظ أن كلا القوتين تدعوا إلى تجسيد مبدأ الاستقلال على المستوى العام وعلى المستوى العمالي، هذا ما أثر على الشعوب وأدى ذلك إلى ظهور محاولات انفصالية استقلالية، وستكون جامعة العموم العملة التونسية أقوى نموذج في الشأن العمالي التي حاولت الاستقلال بالحركة العمالية التونسية وفصلها عن النقابات الفرنسية.<sup>1</sup> هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي نلاحظ في هذه الفترة تطور للنضال السياسي بظهور حركات سياسية قائمة بذاتها مثل حركة تونس فتاة بقيادة عبد العزيز الثعالبي<sup>2</sup>، ثم تلاها الحزب الدستور الحر سنة 1919 والذي سيصبح الحزب السياسي الممثل للشعب التونسي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 21

<sup>2</sup> هو عبد العزيز بن إبراهيم ابن عبد الرحمن الثعالبي، ينحدر من أصول جزائرية، ولد بتونس سنة 1874، حفظ القرآن الكريم وهو في سن صغير لا يتجاوز 14 سنة من عمره، تتلمذ في المدرسة الصادقية، ثم أكل دراسته في جامعة الزيتونة، نبغ في فن الخطابة. عمل كصحفي في العديد من الجرائد التونسية كسبيل الرشاد، ظهرت ميولاته السياسية والفكرية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وسجن نتيجة لذلك لمدة 9 أشهر، وبعد خروجه صمم على تجسيد فكر المشرق في تونس فأسس تونس فتاة ونشط من خلالها وهاجم المستعمر الفرنسي وحاول فضح السياسة الاستعمارية في العديد من المرات سواء في المحافل أو على مستوى الجرائد، بعد الحرب العالمية الأولى شارك في مؤتمر الصلح سنة 1919، نفته الإدارة الفرنسية سنة 1922 خارج البلاد بسبب كتابه تونس الشهيدة التي فضح فيه السياسة الفرنسية التعسفية تجاه الشعب التونسي. له العديد من المؤلفات مثل: الروح الحرة للقرآن، عبد العزيز الثعالبي وأخباره في المشرق والمغرب توفي سنة 1944. ينظر: محمد بوطيبي، نضال الشيخ عبد العزيز الثعالبي في الحزب الدستوري ما بين 1920-1934، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد 04، العدد 07، 2021، ص ص 412-413

<sup>3</sup> عبد ربه، سعد زغلول، الحركة الوطنية في تونس بين الحربين العالميتين، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 10، 1980، ص 229.

## 2.1 الظروف الاقتصادية:

أنهكت الحرب الكونية الأولى الدول المشاركة اقتصاديا، بحيث خرجت هذه الأخيرة مدمرة كليا، ومن بين هذه الدول فرنسا التي اعتمدت على مستعمراتها كقواعد خلفية لإنعاش الاقتصاد الفرنسي، ففي تونس ضاعفت من الشركات الاستغلالية، وشجعت حركة الهجرة إلى تونس مقابل بعض الامتيازات، هذا الذي أثر بشكل مباشر على المجتمع التونسي، ودفع به إلى دائرة الفقر.

على مستوى الأرياف قامت الإدارة الفرنسية بسلب الأراضي الصالحة للزراعة وتسليمها للوافدين الجدد، وأصبح التونسي فلاح الأمس خماسا واجيرا اليوم لدى الكولون، أما الحرفيين فنالوا حقهم من الظلم والتهميش والتعسف، وكخطة من الإدارة الفرنسية لإضعافهم فتحت السوق للسلع الأجنبية دون أي رقابة جمركية، وفرض الضرائب على الحرفي والتاجر وانتهى بهم المطاف إلى التوقف عن العمل.

تواصلت معاناة المجتمع التونسي بظهور جملة من المشاكل الاقتصادية كتضخم المالي وهو ناتج عن الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الاقتصادات، وكذلك الجفاف الذي أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، ووصفها المؤرخ طاهر حداد بقوله: "إن للعهد الحاضر موسما في كل عام مملوء بالمجاعة والمهلكة... ومهما تحسنت المحصولات الزراعية فإن التصدير يحتاجها". كنتيجة احتقان في أسعار المواد الاستهلاكية التي ارتفعت بنسب عالية تراوحت ما بين 30 إلى 90% والذي قابلتها انخفاض في أجور العمال<sup>1</sup>.

## 3.1 ظهور النقابات العمالية:

ظهر أول اتحاد نقابي سنة 1911، سمي باتحاد النقابات الفرنسية، يضم كل النقابات الناشطة في تونس، ويعد فرعا وممثلا للكونفدرالية العامة للشغل، ظهر نشاطه بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى بقيادة يواخيم دورويل\*، انخرط فيه العمال التونسيون الذين شاركوا في نضالاته ضد المد الرأسمالي، من خلال مساندة العمال الفرنسيين في تنظيم الإضرابات، اكتسبوا داخله وعيا نقابيا كبيرا وتعلموا فيه أبعاديات العمل النقابي، لم يعامل العمال التونسيون المنتمون للتنظيمات النقابية الفرنسية بشكل جيد من نظرائهم الفرنسيين، وظهر ذلك جليا من خلال الإضراب العمالي المنظم من طرف الكونفدرالية العامة للشغل بمناجم الفوسفات، أبانت فيه المنظمة على مطالب عمالية بحتة في حين أن الإضراب كان له بعد سياسي وهو السخط على السياسة الاستعمارية<sup>2</sup>، يدخل هذا ضمن اعرف الاستعمار المتجلية في الهيمنة

<sup>1</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 20.

\* من مواليد 06 جانفي 1878 بمقاطعة تولوز بفرنسا، درس بمعهد كارنو، ثم أكمل دراسته بكلية الآداب بجامعة تولوز تدرج في المناصب من مدرس بمعهد كارنو إلى أستاذ في مدرسة العلاوي، إلى إدارة اتحاد النقابات الفرنسية سنة 1919، وبقي مدة طويلة على رأس هذا الجهاز العمالي الاستعماري يخدم مصالح فرنسا داخل تونس، تعد هذه الشخصية من بين المعارضين لجامعة العموم العملة التونسية سنة 1924 ونادت بوأدها في مهدها. ينظر:

Paul Lambert, dictionnaire illustré de la Tunisie, librairie du Phenix, France, 1912, P169

<sup>2</sup> شوقي حسن، النقابة في تونس، ص 06

وتجسيد العنصرية وتغليب العنصر الفرنسي، فالعامل الفرنسي الأشد فقرا كان أرفع درجة من الرجل التونسي الغني، وهذه الظاهرة لم تكن سائدة في نطاق العمل بل حتى في المجتمع ونظام الدولة بأكملها. إن الإنسان التونسي كان أقل شأنًا حتى وإن كان نقابيا جيدا أو بارعا في مجاله، وهذه السياسة اتبعتها الإدارة الفرنسية في كل المستعمرات وذلك بغية تغليب العنصر الفرنسي للاحتفاظ بقيادة النقابات وإبقاء عدد الممثلين في كل نقابة مرتفع، إذا اطلعنا على إحصائيات عدد العمال الموجود في تونس و الذي أشرنا إليها سابقا في المبحث الأول نلاحظ أن الإدارة الفرنسية قلبت الهرم العمالي فالتونسيون أكثر عدد يلهم الإيطاليون ثم في آخر الهرم يأتي الفرنسيون، ولكن كانت لها أهداف من ذلك، والمتمثلة في تمرير المشاريع الاستيطانية والبقاء لمدة أطول في المستعمرة.

لذلك شعر العامل التونسي في النقابات العمالية الفرنسية بالظلم وأن له دور ثانوي فقط، لم يستطع من خلاله تغيير أمرين حساسين الأول على مستوى التنظيم، بحيث أن قانون سنة 1884 منع الإدارة لغير الفرنسي، والأمر الثاني متعلق بتمرير مطالب التونسيون التي تمحورت غالبا حول ساعات العمل وكذا رفع الأجور، بذلك بينت النقابة الفرنسية تنكرها لمبادئ العمل المتعارف عليها المتعلقة ب: الأجر المتساوي للعمل المتساوي. وأصبح معيار رفع الأجور متعلق بجنسية العامل وليس بالإنتاجية، ففي هذه الفترة انقسمت معدلات الأجور إلى ثلاث:

أجور متعلقة بالعمال الفرنسيين تتميز بارتفاعها، وأقل منها هي تلك الأجور المتعلقة بالعمال الأوروبي الغير فرنسي ويقصد بها العمال الإيطاليين والمالطيين، والمتدنية منها التي كانت من نصيب التونسيين التي لا تكفي حتى للعيش الكريم. والملاحظ في هذا الإتحاد هيمنة اللغتين الفرنسية والإيطالية في جل مناقشات القضايا دون اللغة العربية، وحتى القضايا التي تعالج فهي تخص الفرنسيين والإيطاليين فقط كمحاربة الفاشية مثلا<sup>1</sup> وهنا يمكن التعليق بأن النقابة في هذه الفترة وحتى في الفترات السابقة لم تخدم العامل التونسي إطلاقا، وكانت مجرد مؤسسة استعمارية مهمتها السيطرة على الحركة العمالية وتهدة العمال التونسيين وسد الطريق أمامهم<sup>2</sup>.

ظهر التيار الثوري على إثر الانقسام الذي حدث في الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا، قاده الشيوعيون سنة 1922 وأسس له فرع داخل تونس، شجع العمال على عملية تأسيس النقابات العمالية كخطوة أولية للانفصال، يدخل ذلك ضمن الحملات الشيوعية المضادة لمؤسسات الاستعمارية فهذا الفكر كما نعلم جميعا أنه فكر قائم على مناهضة الإمبريالية الاستعمارية أينما حلت<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Kasper Ly Netterstrom, The tunisien général Labor union and the advent of democracy, **the middle East journal**, vol 24, N01, july 2016.P 385.

<sup>2</sup> Robert Louzon, De Mohamed Ali à Farhet Hached : L'action ouvrière en Tunisie, **La révolution prolétarienne**, N72, mai 1953, P 03

<sup>3</sup> محمد الكيلاني، الحركة الشيوعية في تونس 1920-1985، دار المطابع الموحدة، تونس، 1989، ص 13.

## 2. التأسيس:

تشير الكتابات التاريخية الفرنسية، إلى أن الفضل في ظهور الحركة النقابية التونسية يرجع إلى تكاتف الجهود بين مجموعة من المناضلين التونسيين والفرنسيين، وهذا ما يحاول طمسه الوطنيون وجعل هذه الحركة مستقلة تماما.

ففي بدايات القرن العشرين ظهرت شخصية نقابية كبيرة تدعى روبرت لوزون الذي كان معارضا لاتحاد النقابات الفرنسية بقيادة دورويل المنطوي تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل، وبعد انضمامه إلى خلية الفرنسية العالمية الشيوعية أسس ما بين 1920-1925 جريدة الثورة البروليتارية، التي فتحت أبوابها للتونسيين بالترويج لأفكارهم النقابية، وتخرج على يده الكثير من النقابيين الشيوعيين التونسيين من أمثال مختار العياري الذي يعد من بين المؤسسين لجامعة العموم العلة التونسية والأمين العام لنقابة الترامواي لمدة طويلة،<sup>1</sup> بالإضافة إلى هذه الشخصية هناك شخصيات رئيسية ساهمت في بعث الحركة النقابية التونسية والمتمثلة في شخصية محمد علي الحامي الذي يقول في حقه أحمد توفيق المدني في أول لقاء جمعه به بأنه رجل قصير أسمر البشرة فصيح اللسان ملما بجوانب الاقتصاد<sup>2</sup>، يؤمن هذا الرجل بفكرة أن بتغيير قوى الإنتاج و الوسائل يصبح من السهل تحقيق السيادة وتقرير المصير<sup>3</sup>. بالإضافة إلى شخصية جون بول فنودوري الرجل الشيوعي رئيس تحرير جريدة l'avenir sociale الذي كان له الفضل الكبير في إيصال صوت النقابيين التونسيين عبر منبره الإعلامي كما أنه كان ملازما لمحمد علي الحامي ويمكن أن نعتبر ذلك ضمن مخططات الحزب الشيوعي لاحتواء الحركة النقابية التونسية الفتية .

يمكن أن نعتبر ان إضرابات عمال الرصيف في أوت 1924 هي الشرارة الأولى التي دفعت العمال التونسيين إلى التأسيس النقابي وذلك بخلق نقابة صغيرة في كل قطاع، وبعد تحاورهم مع محمد علي الحامي أدرك هذا الأخير أنهم يهدفون إلى خلق حركة نقابية تونسية مستقلة عن النقابيات الفرنسية، فغير مباشرة أهدافه من إنشاء تعاونية اقتصادية تجارية إلى خلق نقابة تونسية مستقلة.<sup>4</sup> يمكن اعتبار ذلك انتقالا من الخيال إلى الواقع ساعده في ذلك احتكاكه المباشر بالطبقة العمالية وبالخصوص عملة الرصيف بتونس.<sup>5</sup> وانبثقت عن لجنة الإضراب الخاصة بعمال الرصيف أول نقابة عمالية تونسية مستقلة سميت بنقابة عمال الرصيف. أدار مكتبها كل من البشير فالج والمساعد بشير بومدغمة وتركوا مجال الدعاية والمراقبة لمحمد علي الحامي باعتباره خبير في الشؤون النقابية والاقتصادية.

<sup>1</sup> Liauzu, histoire du travail et le mouvement ouvrier au Maghreb, **Oriente Moderno**, N04, p198

<sup>2</sup> أحمد توفيق المدني، حياة كفاف، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 384.

<sup>3</sup> حمة الهمامي، قراءة في الحركة النقابية التونسية، المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> Liauzu, Op.cit., P198-201.

<sup>5</sup> عبد الحميد الأرقش، الحركة العمالية التونسية 1920-1957، دار الفراي للنشر والتوزيع، لبنان، 1988، ص 26.

حث محمد علي الحامي العمال التونسيون في كل القطاعات بالمسارعة إلى تأسيس نقابات العمالية وعرف بالعمل النقابي وأهميته في حياة العامل التونسي، انقسمت حملته إلى قسمين: حملة على مستوى الجنوبي بقيادته<sup>1</sup> والحملة الأخرى كانت في القسم الشمالي بقيادة المناضل الشيوعي مختار العياري، ظهرت عقب ذلك العديد من النقابات العمالية تمثلت في:<sup>2</sup>

-نقابات بنزرت:

تأسست على مستوى هذا القطاع العديد من النقابات العمالية التونسية المستقلة وهي كالتالي:  
-نقابة الرصيف: تكون مكتبها من محمد الميزوني، محمد البكوش، الجيلاني السعدي (أعضاء عاملون)،  
وعبد الرحمن الملياني، محمد الباردي (أعضاء مراقبون).  
-نقابة إصلاح المراسي: مصطفى بن خوجة، علي بن راضية، إبراهيم الورغي (أعضاء عاملون)، إبراهيم العربي، محمد الجميلي (أعضاء مراقبون).

-نقابة معمل السميد: تكون طاقمها الإداري من حميد مفرج وأحمد البراطلي.<sup>3</sup>

احتاجت هذه النقابات العمالية إلى نقطة اتصال فيما بينها ليكون النضال مشتركاً وهذا بهدف الضغط أكثر على الإدارة الفرنسية وأرباب العمل، فتأسس أول اتحاد نقابي تونسي مستقل سمي باتحاد نقابات بنزرت أداره السيد محمد الخميري.<sup>4</sup>

قاد العمال أولى إضراباتهم تحت لواء هذا الإتحاد النقابي وطالبوا برفع الأجور، لم يكتفِ أرباب العمل لمطالب العمال مما جعلهم يزيدون في حدة الإضراب، قابلت الإدارة الفرنسية هذا الإضراب بالقمع وأطلقت النار على المضربين العزل نتج عنه استشهاد مضربين وهما يوسف المطري والعربي الكومي، وجرح 40 شخص آخر، وألقت القبض على السيد محمد الخميري بتهمة محرض على الإضراب.<sup>5</sup>

ظهرت العديد من النقابات في أرجاء تونس مثل:

- نقابة عملة سيدي محمد

- نقابة ماطر.

- نقابتي عمال الرصيف ونقابة عمال شركة صفاقس وقفصة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> L'ancien combattant de l'Ardèche, 25-10-1925.

<sup>2</sup> René Gallissot, le Maghreb travers, op.cit., p 94.

<sup>3</sup> طاهر حداد، المصدر السابق، ص 127.

<sup>4</sup> ينحدر من أصول سوفية جزائرية، قدم إلى تونس ضمن الهجرة السوفية التي حدثت بعد إصدار القانون التجنيد الإجباري في منطقة واد سوف، اشتغل كعامل رصيف، ثم انخرط في العمل النقابي التونسي من بوابة جامعة العموم العملة التونسية، ثم عين بعدها أميناً عاماً على اتحاد النقابات في بنزرت، تم اعتقاله بسبب نشاطه النقابي الانفصالي. ينظر:

www.Maitron. Fr, 18-01-2023, 1 :35.

<sup>5</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص ص 195-196.

<sup>6</sup> حمة الهمامي، قراءة في الحركة النقابية التونسية، المرجع السابق، ص 21

- نقابة شركة السكة الحديدية بتونس العاصمة.
- نقابة عملة سوق الحبوب.
- نقابة عمال الشاشية.
- نقابة عمال الدقيق.<sup>1</sup>
- نقابة عمال النسيج
- نقابة عمال الترام.
- نقابة عمال البرانسية.
- نقابة السراجين.<sup>2</sup>
- نقابة عمال مصنع الإسمنت.<sup>3</sup>

واجه محمد علي بعض الصعوبات أثناء جولاته نذكر منها مثال: وهو ما وجده في معمل الفوسفات بمنطقة متلوي، بحيث وقف على مجموعة من الصراعات بين العمال العرب والتونسيون وفي حقيقة الأمر الإدارة الفرنسية هي التي زرعت هذه الأحقاد بين الفتتين خوفا من اتحادهم ضدها، حاول محمد علي جمع شملهم من جديد وبين لهم انهم ليسوا أعداء بل عدوهم الوحيد هو الرأسمالية التي تستغلهم وهي السبب الوحيد في تعاستهم وبؤسهم. وكخطوة مضادة من ارباب العمل والتجار الموالين للإدارة الفرنسية الذين روجوا لبعض الأكاذيب التي تفيد ان محمد علي عميل للإدارة وهو في مهمة أخذ أسماء العمال الفارين من الخدمة العسكرية، هذا ما أثار حفيظتهم، واجتمع بهم مرة أخرى وشرح لهم سبب قدومه وهو المساعدة في تأسيس نقابة عمالية تدافع عن مصالحهم. وكان له ذلك بحيث تأسست اول نقابة عمالية في المنطقة سميت بنقابة عملة منجم الفوسفات.<sup>4</sup>

كل هذه النقابات تأسست في وقت وجيز في أقل من شهر (ما بين شهر أكتوبر إلى شهر نوفمبر)، وفتحت هذه التنظيمات النقابية الصغيرة الأبواب امام كل العمال للانخراط فيها دون أي تمييز عرقي أو ديني، وأعلنت ولائها لفكر محمد علي الحامي كمنظر لها وانفصالها عن النقابيات الفرنسية. ارتفع سقف طموح محمد علي الحامي إلى تأسيس هيئة تجمع كل هذه النقابات العمالية وتصبح تكتل نقابي مستقل تتمثل في جامعة العموم العملة التونسية منافس لاتحاد النقابات العمالية الفرنسية في

<sup>1</sup> نغم أكرم عبد الله، الحركات العمالية التونسية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1961 (الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً) -دراسة في

التأسيس والاهداف والمواقف من لقضايا العربية، مجلة سُرْمَن رَأْي، مجلد17، العدد 67، 2021، ص 1047

<sup>2</sup> عدنان المنتصر، الحزب الدستوري والحركة النقابية التونسية، (د.د.)، (د.س.)، ص 30.

<sup>3</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 27.

<sup>4</sup> طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 94.

تونس وللكونفدرالية العامة للشغل على المستوى العالمي، روج لهذه الفكرة ولقي قبولا واسعا في أوساط العمال، وبالرغم من تحفظ الأحزاب السياسية التونسية على فكره إلا انه واصل تحدياته. أقلقته هذه التحركات الكولون وأرباب العمل، وطالبوا الإدارة الفرنسية بإيقاف هذا المد لأنه يهدد مصالحهم والوجود الفرنسي في المنطقة.

وأمام هذا الوضع أوفدت الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا مبعوثها الأمين العام السيد ليون جو هو إلى تونس للوقوف على التطورات، عقد اجتماع في 31 أكتوبر ببورصة العمل بنهج الجزيرة حيث حضره كل من ليون جو هو ودرويل من الجانب الفرنسي وأحمد توفيق المدني بصفته كاتباً للجلسة ومترجماً ومختار العياري ومحمد علي وطاهر حداد من الجانب التونسي.

قدم محمد علي الحامي مداخلة حول السياسة الفرنسية وتداعياتها على العمال التونسيين<sup>1</sup>، عرض فيها الأوضاع المزرية التي يعيشها العامل التونسي من انخفاض في الأجور وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وحمل الإدارة الفرنسية وأرباب العمل وزر ذلك، بتفضيلهم لليد العاملة الأوروبية على اليد العاملة التونسية في مختلف المجالات كتقسيم المناصب بحيث خص التونسيون بالأعمال الشاقة وفي الأجور وساعات العمل، فالأوروبيين عملوا وفق الحجم ساعي الدولي المقدر بـ 08 ساعات وأجور مرتفعة ونالوا امتياز الثلث الاستعماري الذي يخول لهم أخذ أجر يعادل ثلاث أضعاف ما يأخذه العامل التونسي، وأكد محمد علي الحامي أن الكونفدرالية العامة للشغل الممثلة باتحاد النقابات الفرنسية لها نصيب من اللوم، بحيث عندما التجأ لها العمال التونسيون سنة 1919 أملين في تغيير حالتهم إلى الأحسن تنكرت لمطالبهم وراحت تدافع على الإدارة الفرنسية وتبرر أفضلية العامل الأوروبي على التونسي.

أضاف السيد محمد علي الحامي إلى أن الجامعة التي يود تأسيسها تفتح أبوابها أمام كل العمال للانخراط فيها وهي ليست حكراً على التونسيين والمسلمين فقط.<sup>2</sup>

رد جو هو بكلمة تلخص في أن الحركة العمالية التونسية ليست بحاجة إلى حركات نقابية كثيرة، فاتحاد النقابات الفرنسية يكفي، لأن ذلك من شأنه إضعاف وحدة العمال، ووعد العمال التونسيين في حالة عدولهم عن فكرة الجامعة سيدخل إصلاحات وستكفل الإتحاد بكل مطالب العمال التونسيين.

قدم المناضل الشيوعي التونسي السيد مختار العياري مداخلة ضمنها السياسة الاستعمارية تجاه المجتمع التونسي والعمال على وجه الخصوص، وذكر أن سياسة الاستيطان بمختلف ألياتها دفعت المجتمع التونسي إلى دائرة الفقر والحرمان، وأن كل قضايا العمال التونسيون ما زالت معلقة وان منظمة دورويل لم تحرك ساكناً، هذا ما دفع العمال إلى إقامة منظمة شغيلة تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 393-394.

<sup>2</sup> سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 65.

<sup>3</sup> نفسه، ص ص 68-69.

طرح الأمين العام على محمد علي الحامي سؤالاً وجيهاً: إلى أي نقابية عالمية تنتهي جامعتكم، هل إلى نقابية أمستردام أم إلى الأهمية النقابية الحمراء، فكان رده واضحاً بأن نقابته ستنتهي إلى الأهمية النقابية الحمراء المنطوية تحت لواء الأهمية الشيوعية، لذلك أدركت الأطراف الفرنسية الحاضرة إلى مدى خطورة الأمر وأن هذه الجامعة لها ميولات شيوعية وعليهم محاربتها قبل أن تنتشر.<sup>1</sup>

غادر الحاضرون قاعة البورصة، دون تحقيق أي نتيجة تذكر وذلك بسبب عدم تنازل أي طرف وقبول فكرة الآخر.

لم يبق الفرنسيون مكتوفي الأيدي بل قاموا بحملات ضد تأسيس جامعة العموم العملة التونسية قادها الأمين العام لاتحاد النقابات الفرنسية دورويل وذلك بداية من مقال نشره على مستوى جريدة تونس اشتراكية في نوفمبر سنة 1924 بعنوان "العمل السيء" والذي صرح فيه ب: "أن خطورة النقابية للعمال التونسيين تتمثل في قضائها على وحدة العمال، وإضعافها للبروليتاريا أمام قوة رأس المال، وليس العدل تركهم يقدمون على مثل هذه الخطوة لأن فيها نوع من الأنانية".

نفى أعضاء جامعة العموم العملة التونسية هذا الخبر، وأكدوا للعمال التونسيين ان الاستقلالية النقابية هي بداية لتشكيل حركة نقابية قوية منفصلة عن النقابات الفرنسية وملتصقة بالحركات النقابية العالمية التي من شأنها إكسابها الشرعية.

دخل محمد علي في صراع مع دورويل وأكد له أن الانقسام نابع من سياسة اتحاده نفسه الذي كرس العنصرية بين التونسيين والفرنسيين هذا ما جعل العمال التونسيين يبحثون عن حلول للدفاع عن مطالبهم وتحسين أوضاعهم.<sup>2</sup>

هاجم مرة أخرى دورويل مشروع الجامعة التي لم تتأسس بعد، وأورد تصريح في جريدته تونس الاشتراكية يحمل نوع من العنصرية والنجسية:

"نفضل أن نخبرك بصراحة أن نقابتنا وطبقتنا العمالية ليست بحاجة إليك، بل أنت ونقابتك من تحتاجون إلينا، فنحن نكتسب الخبرة والتعليم والنضال، وإلا سيستمر بؤسك وستبقون كما كنتم قطيعاً، ومع ذلك سيكون عليك الاختيار فيما الموت ببطيء على فراش تقاليدك القديمة العهد، أو الحياة المتجددة التي تحتاج إلى ذكاء كبير والاندماج ومساندة رجالات الغرب."<sup>3</sup>

يدل هذا التصريح على عنصرية الفرنسيين تجاه الأهالي المسلمين، فهم قد استعملوا كل الوسائل لمواصلة السيطرة على الحركة العمالية، وفي هذا التصريح يستعمل دورويل لغة التهيب بأن لا مستقبل لنقابة محمد علي بدون دعم اتحاد النقابات الفرنسية، ويخيره إما في المواصلة استقلالية نقابته التي لن

<sup>1</sup> Julien Bessis, Le mouvement ouvrier tunisien : de ses origines à l'indépendance, op.cit., p91

<sup>2</sup> الطاهر حداد، المصدر السابق، ص 146

<sup>3</sup> Abdesslem Ben Hamida, Les socialistes français de Tunisie à l'époque coloniale entre assimilationnisme et antiracisme, Cahiers de la méditerranée, N61, 2000, p 64.

يكون لها وجود في المستقبل، أو اندماج وانصهار حركته في الاتحاد والعمل سويا لكسب امتيازات للعمال التونسيين. إن هذه النظرة الاستعلائية هي التي حالت دون اندماج الحركتين، وهي التي منعت من قبل تعاون الحركتين العماليتين في نقابة واحدة، فالفرنسيين من هذا المنطلق يعتبرون العامل التونسي ذو دور ثانوي ولا يحق له المطالبة بالمساواة لأن ذلك أمر مستحيل كون العامل الفرنسي له احتياجات كثيرة، ولدت هذه السياسة فجوة كبيرة بين الفئتين.

أدخلت هذه التصريحات نوعا من الريب والشك في نفوس العمال التونسيين في نقطة مدى قدرة جامعتهم مجابهة اتحاد نقابات الفرنسية فرد محمد علي في خطاب ألقاه تلى من خلاله آيات من الكتاب الحكيم "كنتم خيرأمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"<sup>1</sup>. أقع محمد علي الحامي جموع العملة التونسيين أن مكانة التونسي المسلم أرفع مكانة من الآخرين عند الله تعالى لما يتحلى به من صفات مجيدة وخيرة.<sup>2</sup>

اتهم الأمين العام لاتحاد النقابات الفرنسية السيد دورويل محمد علي باستعمال آيات قرآنية تهدف إلى تأجيج العمال التونسيون وتحريضهم، رد محمد علي على هذا الاتهام بأن منظمته حركة نقابية أممية لا علاقة لها بالدين، وقرأت آيات من القرآن الحكيم ليس جهل مني، بحيث انا اجتهد في إرسال رسالتي للعمال حسب مستواهم وحسب احتمالاتي.<sup>3</sup>

واصل الفرنسيون في بث سياسة الترهيب في أواسط التونسيين وفي هذه المرة بعث الأمين العام ليون جو هو رسالة إلى أعضاء الجامعة يذكرهم أنه ليس هناك قانون يخول لتونسيين تأسيس نقابات عمالية، فإذا رجعنا إلى قانون فالديك روسو وهو القانون الوحيد الذي يسمح بتأسيس النقابات، والذي يفيد أن عملية التأسيس والإدارة حكر على الفرنسيين ومن يحمل الجنسية الفرنسية، وإن كل النقابات التونسية المستقلة المؤسسة لا تحمل الصبغة الشرعية وهذا ما سيعرضهم لملاحقات قانونية.<sup>4</sup>

مرت عملية تأسيس للكونفدرالية العامة للشغل التونسية أو كما يصطلح عليها في الكتابات التونسية بجامعة العموم العملة التونسية بثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة الإعلان 31 أكتوبر 1924، فخلال اللقاء الذي جمع جو هو بمحمد علي الحامي، أعلن هذا الأخير على أنه بصدد تأسيس أول نقابية تونسية مستقلة تجمع في كنفها كل النقابات التي أسسها العمال التونسيون وهي تفتح الباب أمام كل المنخرطين من كل الجنسيات والمشارب الدينية للانضمام لها. أما المرحلة الثانية يوم 03 ديسمبر تاريخ تعيين اللجنة

<sup>1</sup> سورة آل عمران، الآية 110.

<sup>2</sup> سالم لبيض، الهوية - الإسلام - العروبة - التونسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 112.

<sup>3</sup> Abdesslem Ben Hamida, Syndicats affinités et solidarités de type traditionnel dans la Tunisie coloniale 1924-1925, cahier de la méditerranée, N06, 1982, P93

<sup>4</sup> خميس بن محمد العرفاوي، الحركة النقابية الشغيلة في تونس وتلازم البعدين الوطني والاجتماعي، الحوار المتمدن، العدد 6295، 2019،

التنفيذية المكلفة بعملية التأسيس والمرحلة الثالثة بتاريخ 19 جانفي 1925 تاريخ التأسيس وصياغة القانون الأساسي للجامعة العموم العملة التونسية.<sup>1</sup>

يمثل يوم 03 ديسمبر سنة 1924 منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية التونسية، بحيث رأى مشروع محمد علي الحامي النور رسميا، والمتمثل في جامعة العموم العملة التونسية، فقبل انعقاد الاجتماع التأسيسي، التقى محمد علي بالمناضل الدستوري السيد أحمد توفيق المدني وطلب منه تأمين مبلغ 5 آلاف فرنك فرنسي لمباشرة عمل الجامعة.

عقد هذا الأخير اجتماعا طارئا مع قيادات الحزب الدستوري عارضا عليهم مطلب محمد علي قابله الحاضرون بتحفظ البعض والتزموا مبدأ الحياد في حين رفض البقية على رأسهم المناضل أحمد الصافي بحجة أن الأمر لا يعنهم وسينعكس بالسلب على العلاقات الدستورية الاشتراكية، ألح أحمد التوفيق على الحاضرين بضرورة إمداد محمد علي بالمال لأنه يناضل من أجل القضية الوطنية، ساندته الشيخ المنستيري وأبدى إعجابه بفكر الحامي ومشروع النقابية التونسية المستقلة، وقرر إمداد العمال التونسيين من ماله الخاص وسلمه لأحمد توفيق الذي اخذه إلى القاعة الخلدونية أين أقيمت مراسيم التأسيس ومنحه لرئيس الجامعة وسط تهليلات الحاضرين وشكرهم للحزب الدستوري.<sup>2</sup>

انتخب المجلس الإداري للجامعة الذي كان يضم سياسيين من الحزب الشيوعي والحزب الدستوري والذي يمكن أن نعتبره مظهرا من مظاهر دعم الحركتين السياسيتين لجامعة العموم العملة التونسية، وكذلك من أصل 13 عضو نجد 6 أعضاء كانوا منتمين سابقا لاتحاد النقابات الفرنسية ومتمرسين في مجال العمل النقابي.<sup>3</sup>

ينقسم المجلس الإداري لجامعة العموم العملة التونسية إلى ثلاثة أقسام: المكتب التنفيذي، لجنة الدعاية ولجنة المراقبة.

بحيث يتكون المكتب التنفيذي من أربعة أعضاء:

1- محمد علي الحامي: الكاتب العام.

2- إبراهيم ابن عمر: مساعد الكاتب العام.

3- محمد قدور: أمين المال.

<sup>1</sup> هاجر قحموش، الحركات النقابية المغاربية والقضايا الوطنية: الإتحاد التونسي للشغل، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد المغربي للشغل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة جيلالي بونعامة- خميس مليانة، 2019-2020، ص 67.

<sup>2</sup> أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 388.

<sup>3</sup> Eqbel Ahmad E Schaar S. M'hamed Ali and the Tunisian Labor Movement, Institute of Race Relations, London, 1978. P271

4- البشير جودي: مساعد امين المال.<sup>1</sup>

أما لجنة الدعاية فتكونت بدورها من خمسة أعضاء وهم كالتالي:

1- مختار العياري.

2- محمد الكبادي.

3- محمد الغنوشي.

4- طاهر حداد.

5- بشير فالج.

وفي آخر المطاف نجد لجنة المراقبة التي تكونت من أربعة أعضاء وهم:

1- أحمد درعي.

2- محمد الخياري.

3- طاهر عجم.

4- بشير فالج.<sup>2</sup>

أشارت الإحصائيات إلى ان عدد المنخرطين قد ارتفع بشكل كبير وبالخصوص بعد النداء الذي وجهه محمد علي الحامي إلى جموع العمال التونسيين بأن الجامعة تفتح أبوابها لانضمام النقابات التونسية، بحيث بلغ عدد المنتمين إليها بداية من سنة 1925 6 آلاف عامل مسلم و18 عامل غير مسلم<sup>3</sup>. يعتبر هذا الرقم إنجاز كبير حققته الجامعة في وقت وجيز إذا ما قورن العدد بعدد منخرطي اتحاد النقابات الفرنسية المقدر ب 15 ألف على مدار 14 سنة، وفي نفس الوقت يبين تحمس العمال التونسيين إلى خوض غمار النضال النقابي بشكل مستقل.

وآخر مرحلة في تأسيس هي بتاريخ 19 جانفي 1925، اين عقد محمد علي الحامي اجتماعا عماليا حضره حوالي 3 آلاف عامل تونسي<sup>4</sup>، الذي أفضى إلى إعلان عن القانون الأساسي للجامعة والمتكون من 20 فصلا بين فيه القادة الخطوط العريضة لعمل منظماتهم النقابية وأهدافها على المستوى القريب والبعيد.<sup>5</sup> نعرض ثلاث مواد الأولى من القانون الأساسي للجامعة:

<sup>1</sup> طاهر حداد، المصدر السابق، ص 145.

<sup>2</sup> عدنان المنصر، المصدر السابق، ص 31

<sup>3</sup> L'ancien combattant de l'Ardèche.25-10-1925.

<sup>4</sup> سالم لبيض، الحركات للاجتماعية في إفريقيا الموروث الثقافي والتاريخي ومتطلبات الواقع – الحركة النقابية التونسية، الملتقى الدولي الموسوم: التداخل والتواصل في إفريقيا، السودان، يناير 2006، ص ص 95-96.

<sup>5</sup> سالم لبيض، الهوية -الإسلام-العروبة-التونس، المرجع السابق، ص 107

المادة 01: " الغرض من جامعة العموم العملة التونسية أن تجمع الاجراء جميعهم في دائرة اقتصادية بصرف النظر عن جنسياتهم وأديانهم لدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها بجميع الطرق الممكنة، وهي تدار طبقا لهذا القانون.<sup>1</sup>

المادة 02: تتكون جامعة العموم العملة التونسية من:  
أ- النقابات العامة.

ب- النقابات في المحافظات.

ت- النقابات في الأقاليم.

ث- شعار الجامعة هو الحرية والإتحاد.

المادة 03: تتمثل إدارة الجامعة في اللجنة التنفيذية:

المكتب العام: الرئيس ونائبه، أمين المال ومساعدته.

لجنة بث الدعوى: تتكون من 05 أعضاء.

لجنة المراقبة: تتكون من 04 أعضاء.<sup>2</sup>

3.النضال النقابي:

استهلت جامعة العموم العملة التونسية النضال النقابي ضد الرأسمالية والمؤسسات الاستعمارية بتنظيمها لعدد من الإضرابات العمالية أهمها:

1.3 إضراب حمام الأنف:

قبل التطرق إلى حيثيات الإضرابات، يجب ان ننوه إلى أن المنطقة تقع على مستوى الطريق الرابط بين منطقتي سوسة وتونس العاصمة، والمعروف عن هذا الطريق بأنه غني برواسب الحجر الجيري المستعمل في البناء، وبناءا على ذلك ظهرت مجموعة من شركات تصنيع مادة الجير أهمها: *société des chams et ciment thermes* (شركة تصنيع الجير والإسمنت) في منطقة حمام الأنف على بعد 15 كم على تونس العاصمة والتي توظف 200 عامل.<sup>3</sup>

اندلعت على مستوى المصنع إضراب عمالي بتاريخ 19 جانفي 1925 دام 15 يوم،<sup>4</sup> ويعد الأعتف بعد إضراب منطقة بنزرت قبل شهرين، بحيث توقف 150 عامل في مصنع حمام الأنف عن العمل مطالبين ب:

1- تطبيق قانون العمل المعمول به دوليا في شقه المتعلق بساعات العمل (08 ساعات عمل يومي).

2- ورفع الأجور إلى 12 فرنك يوميا

<sup>1</sup> طاهر حداد، المصدر السابق، ص 177.

<sup>2</sup> نغم أكرم عبد الله، المرجع السابق، ص 1048.

<sup>3</sup> حمة الهمامي، قراءة في كتاب الحركة النقابية التونسية، المرجع السابق، ص 23

<sup>4</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 198

3- التأمين الصحي لفائدة العمال خصوصا أن هذا العمل بالذات يشكل خطورة ويصيب العامل بتشنجات على مستوى الجهاز التنفسي.<sup>1</sup>

4- إرجاع العمال المفصولين.

وحسب الكتابات الفرنسية التي أوردت معلومة تفيد أنه في هذا الإضراب وفي حادثة سابقة من نوعها اعتدى العمال التونسيون على العمال الأوروبيين (الفرنسيين والإيطاليين) ومنعواهم من دخول المصنع، وعلقت إحدى الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية في مقال بعنوان: "إن العمال الأوروبيين من الفرنسيين والإيطاليين لا يباشرون عملهم إلا برضى محميينا الذين أصبحوا سادة اليوم".<sup>2</sup>

2.3 إضراب منطقة برج السدرية:

يوجد مصنع آخر للجير على بعد 10 كم من الشركة سالفة الذكر وهو تابع للملكيات الفلاحية لعائلة Felix Potin تحتوي هذه الملكية بدورها على 200 عامل تونسي نصفهم يعمل بمصنع الجير.

بعد أيام قليلة من اندلاع إضراب حمام الأنف، أعلن عمال مصنع الجير بمنطقة بوتين فيل مسانديهم لرفاقهم بتنظيم إضراب مفتوح، وصل عدد المضربين 150 مضربا، أي بمجموع 300 مضرب بين الشركتين وهذا العدد كبير بحيث شل حركة المصنعين والتي انعكست بشكل عام على حركة البناء بالمنطقة.<sup>3</sup>

قرر صاحب مصنع الجير بمنطقة بوتين فيل فصل المضربين عن عملهم بالمصنع، وطردهم من المنطقة بالكامل باعتبار أن المنطقة تدخل ضمن الملكية العائلية لـ Felix potin، واجه المضربون هذا القرار بالرفض وأعربوا عن نيتهم بالبقاء في المكان حيث توجد منازلهم، لذلك وجهت لهم تهمة التعدي على ممتلكات الآخرين، وأعلنت الصحف الاستعمارية أن ببقاء المضربين في ممتلكات رئيسهم إنذار بحدوث ثورة شيوعية، وبطبيعة الحال دعمت جامعة العموم العملة التونسية المضربين وشجعهم على الاستمرار.<sup>4</sup>

اتصل المضربون بمحمد على الحامي وطالبوا حضوره إلى المنطقة، ولكن الإدارة الفرنسية حالت دون ذلك بحيث أصدرت تعليمات بمنع دخوله المنطقة ورصدت له وحدة متكونة من محافظين للشرطة، عميد الدرك الفرنسي، ووحدة درك، هذا ما دفعه إلى تطيرهم عن بعد.

موقف الإدارة الفرنسية من نشاط جامعة العموم العملة التونسية الأولى:

تسببت الإضرابات في إحداث حالة هلع داخل أوساط أرباب العمل والمعمرين، وأكدوا أن الإضرابات المنظمة من قبل الفرنسيين والتونسيين سابقا أقل خطورة من الإضرابات التي ينظمها الأهالي وبالخصوص

<sup>1</sup> حمة الهمامي، قراءة في كتاب الحركة النقابية التونسية، المرجع السابق، ص 23

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية، المصدر السابق، ص 97-98.

<sup>3</sup> M. Dumas, points de repère pour une histoire du mouvement ouvrier tunisien, **revue histoire maghrébin**, N06, 1976, Tunisie, P214.

<sup>4</sup> Roubert louzon, le complot tunisien : la formation de syndicats qualifiée complot contre la sureté de l'état, **La révolution prolétarienne**, N11, 1925, p 02

بعد تأسيس جامعة العموم العملة التونسية التي أعطتها بعدا وطنيا. فمن اليوم وصاعدا لن يقبل العمال أجورا بقيمة 70 سنت للساعة الواحدة، وسيطالبون برفع الأجور وربما معادلتها بنظيرتها الأوروبية.<sup>1</sup> وأكدوا مرة أخرى ان مثل هذه الإضرابات تشكل خطرا على مكانة فرنسا في المنطقة ومصالح المعمرين داخل تونس<sup>2</sup> وقادوا حملة شرسة عبر جريدة *la dépêche tunisien* وكتبوا في إحدى أعدادها " أنه لا يمكن استمرار هذا الوضع دون تشكيل خطر على البلاد.... الوقت خطير.... من المهم وضع حد للضعف أمام هذه الحركة النقابية الجديدة لأنه سيقود البلاد إلى الخراب والفوضى".<sup>3</sup>

نشرت صحيفة *l'ancien combattant* مقال بتاريخ 25 أكتوبر سنة 1925 وضحت أن هناك أطراف من جامعة العموم العملة التونسية أجمت العمال وحرصتهم ضد أرباب العمل في منطقتي حمام الأنف وكذا بوتين فيل، وأعطت مثالا عن الخطب السياسية التي كان يلقيها السيد القروي والمناشير الثورية التي كان يوزعها السيد الغنوشي، فهما ساعدا العمال في صياغة مطالبهم.<sup>4</sup>

بعدهم اتهم النقابيون الفرنسيون والكولون عبر جرائدهم أعضاء جامعة العموم العملة التونسية بتأطيرهم لإضرابي حمام الأنف و برج السدرية وتحريض العمال على العنف وتشكيل مؤامرة بغية تغيير الحكومة الحالية أو إثارة حرب أهلية من شأنها أن تحدث دمارا داخل تونس<sup>5</sup>، أصدرت الإدارة الفرنسية أمر يقضي بتوقيف أعضاء الجامعة وتنفيذا للتعليمات ألقت الشرطة القبض على محمد علي الحامي، مختار العياري، والسيد فينيديوري<sup>6</sup> يوم 05 فبراير 1925،<sup>7</sup> وفي 07 من نفس الشهر ألقى القبض على علي القروي محمد الغنوشي ومحمود الكبادي في تونس العاصمة.

ألحقت الإدارة بأعضاء الجامعة تهمة التآمر على الأمن الداخلي للدولة الفرنسية، وقد سبق للسيد فينيديوري دخول السجن بسبب ازدياد الحاكم العام والتهجم على الدولة الفرنسية عبر جريدته المستقبل الاجتماعي.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> Roubert louzon, Op.cit, p 02

<sup>2</sup> عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن، ط01، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، 2006، ص 268

<sup>3</sup> Roubert louzon, Op.cit, P02

<sup>4</sup> L'ancien combattant de l'Ardèche, 25/10/1925.

<sup>5</sup> عزة خليل، المرجع السابق، ص 268

<sup>6</sup> عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ج 01، ط 01، دار النشر محمد علي الحامي، تونس 1984، ص 61

<sup>7</sup> L'ancien combattant, 25-10-1925

<sup>8</sup> Liauzu, La presse ouvrière Européenne en Tunisie 1881-1939, Annuaire de l'Afrique du Nord, T IX, 1970, P 943.

تم إدخال المتهمين السجن، وبقوا على ذمة التحقيق حتى تاريخ 28 أوت 1925 أين وضع النائب العام بمحكمة الجزائر العاصمة أن قضية الأعضاء النقابيين قد أحيلت من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنايات بتونس.<sup>1</sup>

تم النطق بالحكم في 12 نوفمبر سنة 1925، في محاكمة مفتوحة دامت 05 أيام كاملة<sup>2</sup> والتي انتهت ب:  
1- نفي كل من محمد علي الحامي، مختار العياري، النقابي الشيوعي الفرنسي فينيدوري خارج تونس لمدة 10 سنوات.<sup>3</sup>

2- نفي كل من الغنوشي، والقروي، الكبادي خارج تونس لمدة 05 سنوات.<sup>4</sup>  
أخذ هذا الموضوع كل اهتمام الفرنسيين آنذاك، وكتبوا عنه في العديد من المرات، وأكدوا أن القوميين التونسيين ولتحقيق أهدافهم المتمثلة في طرد الفرنسيين من تونس وتحقيق السيادة الكاملة، لم يتبعوا الطرق القديمة مثل تكوين جماعات مسلحة والدخول في حرب مباشرة مع القوات الفرنسية، أو إتباع سياسة اغتيال القادة والسياسيين الفرنسيين بل وجدوا لأنفسهم طريقة وهي تأسيس نقابة جديدة مستقلة مرتبطة بالمد الشيوعي المناهض للاستعمار والعمل على المستوى المحلي والعالمي فعلى مستوى المحلي بتنظيم الإضرابات و الاحتجاجات وإحداث تمرد وانفلات أمني اما على المستوى الخارجي المشاركة في المؤتمرات الدولية لتعريف بالقضية التونسية وفضح السياسة الاستعمارية، وأوضحت الكاتبة "كوتي إيريلتز" أن النقابات تلعب دور مهم في التحضير للثورة".

وتماشيا مع ما تم ذكره أكدت بعض الكتابات الفرنسية أن جامعة العموم العملة التونسية هي منظمة مخادعة، وهذا راجع إلى انها أشرفت على الإضرابات وحرضت العمال ضد التواجد الفرنسي في المنطقة وهذا لا يوجد ضمن برنامجها فهي قدمت نفسها على انها كونفدرالية نزيهة والهدف منها تحسين حالة العمال التونسيين وتحقيق المساواة.<sup>5</sup>

لفقت العديد من الاتهامات لقادة الكونفدرالية التونسية والتي اعتبرها النقابيين التونسيين حججا واهية لحل المنظمة تمثلت هذه الاتهامات في:

1- اتهام محمد علي الحامي بالعمالة والتجسس لصالح ألمانيا وهذا بناء على مداهمة الشرطة الفرنسية لبيت هذا الأخير التي وجدت فيه 40 كتاب بلغة الألمانية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Roubert louzon, le complot tunisien, Op.cit, P03

<sup>2</sup>(مؤلف مجهول)، فرحات حشاد، بحوث ووثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاعخبار، تونس، 1962، ص 23

<sup>3</sup> نغم أكرم عبد الله، المرجع السابق، ص 1048

<sup>4</sup> Equbel Ahmed, Stuart Schaar, Op.cit, P273

<sup>5</sup> Roubert louzon, Op.cit, p04 .

<sup>6</sup> Equbel Ahmed, Stuart Schaar, Op.cit, P273

2- نقل السيد فينيدوري منشورا شيوعيا بتاريخ 26 فبراير 1925 إلى جامعة العموم ينصح بتأسيس المزيد من النقابات العمالية.

3- لم تفتح جامعة العموم العملة التونسية أبوابها للعمال الغير التونسيين، وبذلك هي منظمة نقابية عنصرية.

4- ربط خط هاتفي بين نقابات جامعة العموم العملة التونسية والهدف منه هو التآمر والتخطيط للإضرابات.

5- توزيع المناشير الثورية وعقد اجتماعات ذات طابع سياسي.

6- تنظيم الإضرابات واستهداف المراكز الاقتصادية الحيوية بغية شل سيرورة الاقتصاد داخل تونس.

ردت جريدة *la révolution prolétarienne* على بعض الادعاءات ووصفتها بالواهمية:

في النقطة الثانية: أوردت أنه من الطبيعي السيد فينيدوري يقوم بنقل منشورات شيوعية صادرة من حزب سياسي قائم بذاته ويعمل بطريقة مشروعة، وهي لا تدعوا للثورة بل ترمي إلى تأسيس نقابات عمالية والهدف كان واضحا هو تأطير العمال نقابيا وإكسابهم الوعي العمالي، وحتى التوجه الاشتراكي يقبل هذا المنطلق. أما في النقطة الثالثة والتي تتهم أن الكونفدرالية العامة للشغل التونسية هي منظمة عنصرية لا تقبل غير التونسي في صفوفها، هذا ما نفتته الجريدة بحيث رجعت إلى قانونها الأساسي الصادر بتاريخ 19 جانفي سنة 1925 وفي مادته الأولى التي تفيد ان الجامعة تفتح أبوابها لجميع العمال مهما كانت جنسيتهم او ديانتهم، وأكبر دليل على ذلك أنها تضم 18 عامل غير مسلم، ونعلم ان الإدارة الفرنسية تحرت عن بعض النقابات التي لا يوجد فيها العنصر الفرنسي وأطلقت هذا التصريح، هذه النقابات هي نقابة الحمالين في الموانئ ونقابة باعة الخضر المتجولون ونقابة صناع الشاشية، وفي هذه المهن لا يوجد الفرنسيين لأنها حرف بسيطة لا ترقى لمستوى العمال الأوروبيين.

علقت على النقطة الرابعة التي تفيد ربط مكاتب النقابات العمالية بخط هاتفي وهذا لا يعني تنظيم الإضرابات، ولكن ليتسنى لها التنسيق فيما بينها خصوصا أنها منتمية لكونفدرالية واحدة.

وجهت الجريدة أصابع الاتهام للإدارة الفرنسية مطالبة إياها بتحقيق المساواة وضمان الحقوق مثل الحق التجمهر وحق الاجتماع، وأبانت على خططها للقضاء على جامعة العموم العملة التونسية بأي طريقة كانت.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Roubert louzon, le complot tunisien, Op.cit., pp 05-06.

5. رد فعل العمال التونسيين:

بعد إلقاء القبض على أعضاء القادة النقابيين، قام العمال بتنظيم مسيرة تضم 3 آلاف عامل، انطلقت من ميناء تونس إلى إقامة الحاكم العام منددين بهذا القرار ومطالبين الإدارة الفرنسية بإطلاق سراح المسجونين، وبقي العمال متمسكين بفكر محمد علي الحامي لما يحمله من آمال لفائدتهم.<sup>1</sup> لم يكن الأدباء والشعراء بمعزل عن التطورات الحاصلة في تونس، بحيث تناولوا موضوع توقيف قادة الحركة النقابية، على سبيل المثال القصيدة الشعرية التي نظمها أبو قاسم الشابي بعنوان "تونس جميلة" ضمن ديوانه الشعري "أغاني الحياة" والتي يقول فيها:

لَسْتُ أَبْكِي لِعَسْفِ لَيْلٍ طَوِيلٍ      أَوْلِرْبَعِ غَدًا أَلْعَفَاءَ مُرَاحَهُ.

إِنَّمَا عَبَّرْتِي لِخَطْبِ ثَقِيلٍ      قَدْ عَرَّانَا، وَلَمْ نَجِدْ لَهُ مِنْ أَرَاخَهُ.

كُلَّمَا قَامَ فِي الْبِلَادِ خَطِيبَ      مُوقِفًا شَعْبُهُ يُرِيدُ صِلَاحَهُ.

أَلْبَسُوا رُوحَهُ قَمِيصَ الْأَضْطِهَادِ      فَاتِكَ شَائِكٍ يُرِيدُ جِمَاحَهُ.

أَخْمَدُوا صَوْتَهُ الْإِلَهِيَّ بِالْعَسْفِ      أَمَاتُوا صِرَاحَهُ وَنُوحَهُ.<sup>2</sup>

يظهر من خلال الأبيات الشعرية تأثر أبو قاسم الشابي بسجن محمد علي ورفاقه، واعتبر الشاعر أن زعيم الحركة النقابية التونسية بفكره يريد إيقاظ الشعب وإصلاحه، وفي نفس الوقت يفضح السياسة الاستعمارية القائمة على قمع كل صوت حر.

<sup>1</sup> الحبيب قز دغلي، محاولة بناء الحركة النقابية بعد محاكمة قادة جامعة العموم العملة التونسية 1925-1928، أشغال ندوة النقابة والمجتمع (ديسمبر 1987)، سلسلة علم الاجتماع، العدد 15، تونس، 1989، ص 22.

<sup>2</sup> أبو قاسم الشابي، أغاني الحياة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، ص 25.

6. علاقة جامعة العموم العملة التونسية بالحركات السياسية التونسية والفرنسية:  
الحزب الدستوري الحر:

شهدت العلاقات الدستورية وجامعة العموم العملة التونسية تضارب، ففي البداية تأييد ثم معارضة، وهذا يدل على وجود صراع داخل الحزب حول تأييد المنظمة النقابية من عدمه، فأعضاء التيار الراديكالي في الحزب هم من رحبوا بظهور الجامعة وعلى رأسهم احمد توفيق المدني وظاهر حداد الذي سيتخلى مستقبلا عن النضال السياسي ويكتفي بالنضال النقابي، أما الأعضاء الآخرين لم يتقبلوا فكر محمد علي جملة وتفصيلا بحجة أن أفكاره لا تسعها تونس وما هي إلا تطبيق لنظام غربي لا يتوافق مع المعطيات الموجودة في تونس وتزعم هذا الرأي السيد احمد الصافي إن هذا الراي نابع من مبدئين ، الأول المتمثل في الخوف من خسارة الطبقة الجماهيرية وانفلات الزعامة من بين أيديهم خصوصا أن الوافد الجديد للساحة يحمل فكرا استقلاليا وهو الفكر المقبول عند الشعوب المستضعفة وهذا لما تعانیه من السياسة الاستعمارية التعسفية أما المبدأ الثاني والمتمثل في خوفهم من خسارة حلفائهم الاشتراكيين.<sup>1</sup>

في الكثير من المرات انتقد أعضاء الحزب الدستوري عمل الجامعة ورئيسها، فعلى إثر استعمال محمد علي لآيات القرآنية في إقناع العمال، أكدوا ان الدين وسيلة للإصلاح الاجتماعي وليس للتدمير ففي نظرهم ان جامعة العموم العملة التونسية تسعى لتقسيم وتدمير وحدة الحركة العمالية وهذا نفس وجهة نظر الاشتراكيين.<sup>2</sup>

ازدادت الفجوة بين الحركتين حين تحول صديق الامس إلى عدو اليوم وذلك على إثر إصدار الدستوريون بلاغ 21 فبراير سنة 1925 وهذا بعد ضغط من الإدارة الفرنسية على الحزب الدستوري وتخييره بين التبرأ ومحاربة جامعة العموم العملة التونسية أو اتهام أعضاءه بالتواطؤ مع الحركة النقابية التونسية المستقلة وتوجيه نفس التهم لهم.

بين الدستوريون من خلال هذا البلاغ ان جامعة العموم العملة التونسية هي منظمة شيوعية يجب تصفيتها وعلى العمال الانسلاخ منها والالتحاق باتحاد النقابات الفرنسية وإعادة لم شمل الحركة العمالية من جديد، هذا ما رآه النقابيون خيانة لمبدأ الاستقلال والقضية الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد خالد، المصدر السابق، ص 191.

<sup>2</sup> Mustapha Kraiem, le nationalisme et le syndicalisme en Tunisie 1918-1929, Union générale tunisienne du travail, Tunisie, 1976, P384.

<sup>3</sup> عدان المنصر، الحزب-الدولة-النقابة مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات 1924-1937-1956-1978، الكراسات التونسية، العدد 159-160، 1992، ص ص 15-16.

### الحزب الشيوعي:

دعم الشيوعيون جامعة العموم العملة التونسية ورحبوا بفكر محمد علي وهذا راجع لتوافق الأهداف فكلا الحركتين تهدف إلى تصفية الاستعمار الفرنسي وتحقيق مبدأ الاستقلال، والعمل بمبادئ الثورة البلشفية سنة 1917 التي تدعو إلى تحرير الطبقة العمالية من الهيمنة الرأسمالية.<sup>1</sup>

ظهرت مظاهر الدعم من خلال منح أعضاء الجامعة مبلغا ماليا، بالإضافة إلى دعمها بالكوادر البشرية التي تواجدت على مستوى مجلسها الإداري من أمثال مختار العياري الذي أشرف على لجنة الدعاية، احمد بن ميلاد، وكذلك فتح الحزب الشيوعي أبواب منابره الإعلامية لفائدة أعضاء جامعة العموم العملة التونسية لترويج لفكرهم النقابي وكمثال جريدة المستقبل الاجتماعي التي كان يديرها السيد فينيدوري.<sup>2</sup>

ولم يقتصر الدعم على ذلك فحسب، بل شهدنا دعم الشيوعيين للعمال التونسيين في الميدان وذلك من خلال المشاركة معهم في الإضرابات وعلى سبيل المثال مساندتهم في إضراب عملة الرصيف في سبتمبر سنة 1924 وكذا في إضراب حمام الأنف حيث تولى جون بول فينيدوري مهمة الإشراف والتواصل مع المضربين وتنظيمهم مكان محمد علي الذي منعه الشرطة الفرنسية من دخول المنطقة.<sup>3</sup>

### الحزب الاشتراكي والإدارة الفرنسية:

ينقسم هذا العنصر إلى نقطتين، فقبل تبين موقف وعلاقة الجامعة من الحزب الاشتراكي أو العكس، يلزم علينا ان نرجع على علاقاتها باتحاد النقابات الفرنسية بحكم العلاقة التنافسية، وهذه الأخيرة عارضت ظهور جامعة العموم العملة التونسية ونشر أفكارها الثورية، وهذا راجع إلى ان هذه الهيئة شعرت بالخطر المحقق بها فالجامعة كانت تهدف إلى سحب القاعدة العمالية منها وأخذ شرعية الدفاع عن العمال وهذا ما سيفقدها القوة والسيطرة.

اما الحزب الاشتراكي فعارضها من منطلق أن افكارها نابعة من الفكر الشيوعي الداعي للاستقلال، وهذا المصطلح سيعطي التونسيين الثقة ويهدد تواجد الفرنسيين في المنطقة وهو نفس وجهة نظر وموقف الإدارة الفرنسية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قز دغلي، المرجع السابق، ص 25

<sup>2</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 32.

<sup>3</sup> عبد الحميد الأرقش، المرجع السابق، ص 28.

<sup>4</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 33.

7. إيجابيات وسلبيات التجربة النقابية الأولى 1924-1925:

اتسمت التجربة النقابية التونسية بمجموعة من المميزات جعلتها حركة نقابية فريدة من نوعها على المستوى المحلي وعلى المستوى المغاربي، ولكن بالمقابل لا ننكر أنها وقعت في أخطاء نابعة منها أو من الظروف المحيطة بها وهي كالتالي:

1- الإيجابيات:

- القائد: في مختلف التجارب النقابية دوماً يكون هناك منظم ومنظر وقائد وفي هذه التجربة النقابية التونسية المستقلة اجتمعت كل هذه الصفات في شخص محمد علي الحامي لما يملكه من مكانة في هذا التنظيم، فهو بمثابة محور عمل جامعة العموم العملة التونسية، فقبل تأسيسها خاض نضالاً في صناعة أرضية لها داخل تونس حاربه الإدارة الفرنسية وبعض الأطراف التونسية.<sup>1</sup>

- تنوع المنخرطين: على الرغم من أن طبيعة الاقتصاد التونسي قائمة على الزراعة والمزارعين إلا أن جامعة العموم العملة التونسية شملت جل القطاعات وربطت كل الاقتصادات، وجمعت داخلها: عمال السكة الحديدية، عمال الموانئ، عمال المناجم، الفلاحين... إلخ.<sup>2</sup>

2- السلبيات:

- التوزيع الجغرافي: في الحقيقة لم تمتلك جامعة العموم العملة التونسية توزيعاً جغرافياً كبيراً، فهي اقتصرت على تونس وبنزرت فقط، دون المناطق الأخرى وهذا بسبب ضيق الوقت فالمدة بين تأسيسها وإلقاء القبض على قادتها هو شهرين فقط.

- المساندة الغير كافية للحزب الدستوري للجامعة: يمكن ان ندرج هذه النقطة ضمن السلبيات، كون ان الحزب الدستوري الحر لم يقدم الدعم الكافي لهذه الجامعة، وكما أوردنا سابقاً أن أعضاء الحزب لم يكونوا مقتنعين بمشروع محمد علي الحامي بحجة أن البلاد لا تسع لمثل هذه المشاريع، ولا ننكر أن التيار الراديكالي في هذا الحزب رحب بهذه المبادرة وأمد لها يد العون ولكن لم يكن ذلك كاف.

- اقتصار الجامعة على النشاط الصناعي: نشاط الجامعة على مستوى القطاع الصناعي دون القطاعات الأخرى (القطاع التجاري والحرفي والزراعي والإداري) أدى بها إلى: عدم الإلمام بكافة انشغالات العمال التونسيون. وأيضاً قصر عمرها دفع بها إلى عدم الانخراط في إحدى النقابيات العالمية.<sup>3</sup>

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك أسباب أخرى يمكن ان ندرجها ضمن خاتمة أسباب فشل الجامعة وزوالها مبكراً وهي تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 29.

<sup>2</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 62.

<sup>3</sup> محمد مسيكة، المرجع السابق، ص 65.

1- من الناحية السوسيوولوجيا: وقع أعضاء الجامعة في خطأ التسيير، فالمشروع النقابي تمحور حول شخص واحد وهو السيد محمد علي الحامي، انفرد هذا الأخير في إصدار القرارات، وانعدم العمل الجماعي على مستوى هذه المنظمة، وكما نوهنا سابقا أن جامعة العموم العملة أصبحت علامة مسجلة باسم محمد علي الحامي بصفته صاحب المشروع. لذلك كل المحاولات التي أعقبت فترة محمد علي باءت بالفشل كون أن القادة لا يرتقون إلى فكر مؤسس الجامعة.

2- من الناحية السياسية: لعل ما عجل زوال جامعة العموم العملة التونسية هو غياب التكتلات والتحالفات السياسية

معها، بحيث أصبحت تجابه الإدارة الفرنسية بمختلف أجهزتها بمفردها، بعدما تنكر لها كل من الحزب الدستوري والإصلاحي بقيادة حسن القلاطي الذي قدم ولاءه للاشتراكيين.

3- من الناحية الاقتصادية: شهدت الفترة الممتدة ما بين 1925-1928 تحسنا على مستوى الاقتصادي، ودخل المجتمع التونسي نوعا من الاستقرار المادي النوعي، هذا ما انعكس على عملية المطالبة وتنظيم الإضرابات التي انخفضت حدتها عن الفترات السابقة، وتأثرت الحركة النقابية فهي عموما تتغذى على الصراعات العمالية والمشاكل الاجتماعية والتي يمكن للنقائيين من خلالها بعث بقوة جامعة العموم العملة التونسية.

4- من الناحية الفكرية: للجانب الفكري والثقافي أهمية كبيرة في السيرورة الحسنة لأي منظمة مهما كانت صفتها فالتجربة وحدها لا تكفي لتسيير نقابة عمالية بل يجب أن تمتزج بالعلم والثقافة، وهذا ما افتقدته جامعة العموم العملة التونسية، بحيث عزف جل المفكرين والمثقفين الانضمام لها.<sup>1</sup>

أرجع الكتاب الفرنسيين سبب فشل جامعة العموم العملة التونسية إلى خوض العمال غمار العمل النقابي دون أي تدريب سياسي أو نقابي، فهم أنجروا وراء أفكار تحمل طابعا قوميا ثوريا داعيا للاستقلال لذلك دفعوا الثمن بسرعة.<sup>2</sup>

#### 8. النضال النقابي التونسي ما بين 1925-1930:

واصل النقابيون التونسيون تسيير جامعة العموم العملة التونسية، وانتخبوا السيد طاهر حداد على رأس هذه الهيئة لكن اتسمت فترة تسييره لها بالفتور في النضال، بحيث لم يتخذوا أي قرار يعود على العمال بالفائدة، حتى أنهم لم ينظموا الاحتجاجات أيام محاكمة رفاقهم، يمكن أن نرجع ذلك إلى أن النقابيين في

<sup>1</sup> الحبيب قز دغلي، المرجع السابق، ص ص 30-32.

<sup>2</sup> Liauzu, Les syndicats en Tunisie au temps du cinquantenaire, Annuaire de l'Afrique du Nord, T xx, 1973, P1033

هذه الفترة أصابهم اليأس فمن جهة تنكر لهم الدستوريون ومن جهة أخرى ضيقت الإدارة عليهم الخناق وياتت تهددهم بالنفي خارج البلاد<sup>1</sup>

ظهرت مبادرة أخرى شيوعية سنة 1927 والتي تمثلت في اجتماع انعقد على مستوى قلالة هدف إلى إعادة بناء المكتب التنفيذي للجامعة العموم العملة التونسية، وتم انتخاب السيد الطاهر بن سالم كاتباً عاماً والسيد خميس التعبوري أميناً للمال، إن هذه المبادرة أعطت للحركة النقابية بعداً شيوعياً.

حاربت الإدارة الفرنسية الجامعة وحاولت في كل مرة إفشالها، أصدرت في هذه الفترة مشروعين، الأول بتاريخ 12 أكتوبر سنة 1925 الذي حدد حق تنظيم النقابي لبعض الحرف والمهن والتي أبعد منها التونسيون، أما المشروع الثاني فهو الذي أصدرته الإدارة الفرنسية بتاريخ 24 أبريل سنة 1926 الذي سمح بتطبيق قانون فالديك روسو الصادر سنة 1884 وهو حكر على الأوروبيين فقط.

حسب الكتابات الأوروبية وحتى التونسية أنه في هذه الفترة انخفضت حدة الإضرابات العمالية، فالكتابات التونسية ترجع ذلك إلى أن العمال لم يعد لديهم الحماس في خوض الإضرابات وذلك بعد سجن ونفي القادة النقابيين من أمثال محمد الحامي، أما الكتابات الفرنسية فأرجعت ذلك إلى أن سوق العمل كان مواتياً لطلب، وارتفعت الأجور وعاش المجتمع التونسي نوعاً من الاستقرار المادي، استمر الوضع حتى سنة 1929 سنة دخول العالم في أزمة اقتصادية كبيرة أثرت بشكل كبير على الدول الاستعمارية وانعكس ذلك بالسلب على المستعمرات، اندلعت بعد ذلك موجة من الإضرابات شملت كل القطاعات الموجودة في تونس واستمرت حتى سنة 1933.<sup>2</sup> وهذا الجدول يوضح أهم الإضرابات ما بين 1929-1933:

الإحصائيات					النتائج	
القطاعات	عدد الإضرابات	مدة الإضراب	عدد شركات المتضررة	عدد المضربين	فشل	نجاح
المناجم	11	39	11	6910	8	03
البناء	08	73	100	2809	1	07
الترامواي	01	15	1	192	1	-
الحلاقين	01	9	54	127	-	-
صانعي عجلات العربات	01	3	23	250	-	-
الحمالين	01	16	23	350	-	-
عمال المطاحن	01	01	03	50	1	-

<sup>1</sup> حبيب قز دغلي، المرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> Liauzu, Les syndicats en Tunisie au temps du cinquanteaire, Op.cit, P1034

الخبازين	01	17	07	27	1	-
عمال المقاهي	01	05	01	16	1	-
النجارين	01	02	01	13	-	-
صانعي الأحذية	01	-	-	25	-	-
عمال الأسمنت	01	04	01	44	1	-
عمال الكتب	01	01	01	25	-	-

1

وصل عدد الإضرابات العمالية إلى 30 إضراب عمالي ما بين 1929-1930، وبلغ تعدادها الكلي ما بين الحربين العالميتين إلى 322 إضراب، سجلت تونس 06 إضرابات كبرى ما بين 1919-1936 ضمت 10800 مضرب، وقد شارك في الإضرابات ما بين الحربين حوالي 92148 مضرب و35559 مضرب قبل وصول الجبهة الاشتراكية إلى سدة الحكم سنة 1935، مست حوالي 233 مؤسسة.<sup>2</sup>

أعطى باي تونس في 16 نوفمبر 1932 الشرعية للنقابات التونسية وذلك بعد إصدار مرسوم البيليكي الذي يقضي إعطاء الضوء الأخضر لتفعيل قانون 1884 داخل تونس كان ذلك المرسوم بمثابة محاولة جديدة لبعث الحركة النقابية التونسية.<sup>3</sup>

اعتبر الفرنسيون أن هذا المرسوم غير مدروس ويلزم على الحكومة الفرنسية التدخل لأنه يعطي الشرعية لإنشاء نقابات مستقلة تونسية وبذلك يستمر المد الثوري في السيطرة على الحركة العمالية التونسية. كثفت الإدارة الفرنسية من عملها النقابي محاولة استمالة التونسيون لها، بحيث ضم اتحاد النقابات الفرنسية سنة 1930 حوالي 21 نقابة، وارتفع عددها في السنة الموالية ليصل لـ: 42 نقابة عمالية من بينها: اتحاد البريد: (موظفو البريد، نقابة الخدمات الفنية للبريد، نقابة وكلاء البريد)، نقابة التعليم اللائكية، نقابة التعليم الثانوي، نقابة عمال الخدمة المدنية، نقابة الجمارك، نقابة الاتصالات، نقابة الصحة، نقابة عمال السفن، نقابة المسجلين البحريين، نقابة عمال التجارة، نقابة عمال المواد الغذائية، نقابة الجزائريين، نقابة عمال الجلود، نقابة الكهرباء، نقابة الغاز والماء، نقابة عمال الكتب ونقابة عمال الرصيف.

مثلت نقابة عمال الكتب أقدم نقابة وهي تحتوي على 30% من العدد الإجمالي للعمال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Liauzu, Les syndicats en Tunisie au temps du cinquantenaire, Op.cit, P1034

<sup>2</sup> Ibid., P1034

<sup>3</sup> شوقي حسن، المرجع السابق، ص 05.

<sup>4</sup> Liauzu, Op.cit, P1037

• جامعة العموم العملة التونسية الثانية (1936-1938):

شهدت تونس ثاني تجربة نقابية مستقلة عن النقابيات الفرنسية والمتمثلة في إعادة بعث جامعة العموم العملة التونسية من جديد ما بين 1936-1938 تزعمها بلقاسم القناوي\*<sup>1</sup> ثم الهادي نويرة عضو بارز في الحزب الدستوري الجديد. تأسست جامعة العموم العملة التونسية في ظروف متنوعة بين السياسية والاقتصادية والنقابية، وهي على النحو التالي:

1- ظروف التأسيس:

1.1 الظروف السياسية:

- تأسيس الحزب الدستوري الجديد: شهدت تونس سنة 1934 تأسيس الحزب الدستوري الجديد بعد عقد مؤتمر الهلال بقيادة الحبيب بورقيبة\*<sup>2</sup> يمثل هذا الحدث منعرجا حاسما في الحركة الوطنية التونسية بحيث تغيرت مبادئ الحزب جذريا من حزب ميال للإصلاحات الفرنسية إلى حزب راديكالي ذو فكر قومي استقلالي، عمل الحزب على توسيع قاعدته الجماهيرية والتي اقتصرت سابقا على النخب التقليدية (البرجوازية) فقط، بحيث أصبح يستهدف بالدرجة الأولى الطبقة العمالية التونسية،<sup>3</sup> طالب أعضائه سابقا وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة ببعث النقابات العمالية وخصوصا بعد اصدار المرسوم البيليكي سنة 1932، وتأسيس الاتحادات النقابية فكلمة الاتحاد في نظرهم تحمل بعدا قوميا استقلاليا، إن هذا المطلب كان نابع

<sup>1</sup> من مواليد 1902 بمنطقة المطوية (قابس) نقابي، سير العديد من النقابات التونسية المستقلة مثل نقابة الكرارطية سنة 1936 ونقابة عمال العرب، له الفضل مع مجموعة من النقابيين التونسيين في إحياء جامعة العموم العملة التونسية الثانية سنة 1937، بحيث أسس لمكتبها وانتخب ككاتب عام حتى أواخر سنة 1937، أين وقع خلاف بينه وبين أعضاء الحزب الدستوري الجديد حول مشاركة العمال من عدمه في المظاهرات المساندة لأقطار شمال إفريقيا الجزائر- المغرب، عزل من منصبه، التحق بالكونفدرالية العامة للشغل سنة 1938، وعرف عنه نشاطه النقابي في الحرب العالمية الثانية بحيث ساهم في تكوين العديد من النقابات العمالية التونسية مثل نقابة الصناعية وصغار التجار في 07-08-1945، بقي وفي لنشاطه حتى وفاته في 28 فيفري 1987 ودفن بمقبرة الزلاج بتونس العاصمة. ينظر:

Julien besis, Les fondateurs biographiques des cadres syndicalistes de la Tunis colonial 1920-1956, Op.cit, PP 82-83.

<sup>2</sup> من مواليد 1903-08-03 بمنطقة المنستير الساحلية، تنحدر أصول عائلته من منطقة طرابلس، تكونت عائلته من 09 أفراد ( 5 إخوة وشقيقتين والأم والأب) درس بورقيبة بالجامعة في باريس وكان شعاره أدرس بباريس لمحاربة فرنسا، وبالفعل عند عودته خاض نضالا ضد التواجد الفرنسي في المنطقة، وأسس سنة 1934 للحزب الدستوري الجديد وأعطاه طابعا راديكاليا ثوريا، وأفضى إلى الاستقلال تونس سنة 1956، تولى رئاسة الجمهورية التونسية ما بين 1957 إلى غاية 1987 هذه السنة خلعه الجنرال زين العابدين بن علي بحجة تدهور حالته الصحية وبقي على ذلك حتى سنة 2000 أين وافته المنية عن عمر ناهز 97 سنة ينظر:

Benjamine Stora, Les 100 portes du Maghreb : l'Algérie, le Maroc, la Tunisie, trois voies singuliers pour allier islam et modernité, Ateliers, Paris, 1999, PP 103-113.

<sup>3</sup> سالم البيض، الحركات الاجتماعية في إفريقيا والموروث التاريخي ومتطلبات الواقع، المرجع السابق، ص ص 97-98.

من كره البرجوازيين التونسيين للاستعمار الفرنسي وكذلك لسياسته في مجال العمل القائمة على الثلث الاستعماري التي زادت من بؤس وشقاء التونسيين.<sup>1</sup>

- فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات بالمتروبول : شهد المتروبول انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية وظفرها بالحكم مطلع سنة 1935 بقيادة ليون بلوم،<sup>2</sup> أعقب هذا الانتصار انفراج على كل المستويات داخل المتروبول أو المستعمرات الفرنسية، وهذا راجع للفكر الليبرالي التي تحمله الجبهة القائم على احترام الحريات العامة، وإن ما يهمنا هو الشأن النقابي العمالي بحيث شهد هو الآخر تطورا ملحوظا بإصدار معاهدة ماتنيون سنة 1936 والتي تمثل إصلاح جاد بحيث نظمت شروط العمل (رفع الأجور والتأمين الصحي ونظام 40 ساعة من العمل الأسبوعي) وطبقت المعاهدة على أرض تونس ولو بشكل جزئي.<sup>3</sup>

- تعيين المقيم العام أرماند غيلليون<sup>4</sup> الذي حاول تدشين سياسة جديدة مغايرة لسياسة المقيم الذي سبقه بيروتون<sup>5</sup> قائمة على الانفتاح أكثر على السكان الأصليين، وذلك لضمان ودهم بحيث قام بالإفراج عن المساجين المتواجدين بالجنوب التونسي، وضمنت سياسته الليبرالية حرية التجمهر والصحافة، هذا بشكل عام أما فيما يخص الشأن النقابي فكانت علاقاته بالنقابيين حسنة وشجع على بعث العمل النقابي وإحيائه، هذا ما جعل العمال التونسيين يحسون أن هذه هي الفترة الأمثل لبعث جامعة العموم العملة التونسية من جديد.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> René Gallissot, le Maghreb Travers, Op.cit, p 95.

<sup>2</sup> مسيكة محمد، المرجع السابق، ص 65.

<sup>3</sup> حبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (د.س)، ص 108.

<sup>4</sup> من مواليد 14-02-1880 بمنطقة Guérande بفرنسا، تولى سنة 1912 منصب سكرتير رئيس المجلس البلدي بمنطقة السان، ثم أصبح رئيسا للديوان، بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918 تولى تسيير لجنة الخدمات الاجتماعية والصحية، رقي بعد ذلك ليصبح محافظا على منطقة Tarn-Garonne، وفي 1926 أصبح سكرتير بوزارة الداخلية، غادر منصبه سنة 1926 ليعود محافظا على منطقة Haut-Garonne، ثم عين بعد ذلك مقيما بتونس سنة 1936. ينظر:

La Gazette coloniale, 26/03/1936.

<sup>5</sup> من مواليد 1887 بفرنسا، شغل العديد من المناصب السامية وهي كالتالي: مقيم عام بتونس بين 1933-1936، ثم مقيم بالمغرب سنة 1936، تولى بعد ذلك منصب سفير بدولة الأرجنتين ما بين 1936-1940، عاد إلى تونس مرة أخرى وشغل منصب المقيم العام سنة 1940، عين لأول مرة على رأس إدارة الشرطة ما بين جويلية إلى سبتمبر سنة 1940، ثم عاد مرة أخرى للأرجنتين ليعمل بها كسفير ما بين 1941 إلى 1942، وابتداء من 1943 عين حاكما عاما في الجزائر. ينظر:

Gouvernement général de l'Algérie : conseil supérieur du gouvernement, 1933, France, PP03-07.

<sup>6</sup> Mustapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, **cahier de CERES** série histoire N02, Tunisie, 1984, P114.

## 2.1 الظروف الاقتصادية والنقابية:

- تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، والتي انعكست بالسلب على فرنسا وعلى مستعمراتها ففي تونس ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية<sup>1</sup> والتي قابلها انخفاض في الأجور وغلق بعض ورشات العمل على مستوى المناجم والشركات التي أعلنت الإفلاس وكل هذه المشاكل زادت الإدارة الفرنسية الطين بلة بفتح باب الهجرة إلى تونس تونس هذا ما سبب تفاقم البطالة نتيجة لذلك اندلعت مجموعة من الإضرابات العمالية سنة 1931.<sup>2</sup>

- توحيد الكونفدراليتين: شهدت هذه الفترة كذلك إعادة توحيد الحركتين النقابيتين الثورية والإصلاحية وكنتيجة لذلك انخفضت حدة الصراعات العمالية من 35.3% سنة 1919-1935 إلى 22.8% ما بين 1936-1939.<sup>3</sup>

- عنصرية وازدراء الفرنسيين للأنشطة التقليدية التونسية: يمكن ان نعتبر هذه النقطة ضمن الأسباب القوية لبعث جامعة العموم العملة التونسية الثانية، بحيث اعتبر الحرفيين التونسيين (عملة: الشاشية، البرنوس، الصباغون، الخياطون، النساجون، صانعو النعال، العطارون) في كل أقطار تونس أن الكونفدرالية العامة للشغل لا تسعى في حل المشاكل التي تسببت فيها الأزمة العالمية والتي أثرت بشكل مباشر وكبير على الأنشطة التقليدية، وارتأوا أن يحل التآزر والتضامن بين أرباب العمل والعملة محل الصراع الطبقي، رد السيد دورويل الأمين العام لاتحاد النقابات الفرنسية والناطق الرسمي باسم الكونفدرالية العامة للشغل بتونس الذي أبان في تصريحاته على عنصريته المعهودة التي ليست غريبة على النقابيين والعمال التونسيين، بحيث رأى أنه من العبث انقاذ أنشطة أكل عليها الدهر وشرب، وأكد أن أشكال الإنتاج القديمة محكوم عليها بالزوال، والخطر من ذلك هاجم الإسلام واعتبره عائق أمام تطور السكان الأصليين ومواكبة عمليات الإنتاج الضخمة المتقدمة، وفي مقام آخر وضع أنه من الصعب تولي مشاكل التونسيين التي لا تنحصر في الماديات بل ثقافة التطور عندهم منعدمة. لذلك يجب أن يندمج العمال التونسيون في الكونفدرالية العامة للشغل لضمان مواكبة التطور غير ذلك هم سيعانون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 29.

<sup>3</sup> أحمد آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، المرجع السابق، ص 29

<sup>4</sup> Liauzu, Les syndicats en Tunisie au temps du cinquantenaire, op.cit., P 1041

## 2. النقابات التونسية المستقلة (نقابة الفلاحين التونسيين بالجنوب- نقابة الكرارطية):

### 1.2 نقابة الفلاحين التونسيين:

امثل الفلاحون لمطالب السياسيين والنقائيين بعد إصدار مرسوم 16 نوفمبر سنة 1932 الذي أعطى الضوء الأخضر بتأسيس نقابات عمالية لتونسيين، واسسوا النقابة الصناعية للفلاحين التونسيين بتاريخ أفريل سنة 1933، أدارها السيد عبد الرحمن الباجي، التف حولها العمال بشكل سريع أملى في إيجاد حلول سريعة لجملة من المشاكل تواجههم كطريقة لتسديد الديون التي أرهقت كاهلهم وكون ان كل ممتلكاتهم رهن الحجز إن لم يسددوا الأقساط وإيقاف مد الاستعمار الزراعي القائم على الاستلاء على الملكيات الزراعية التونسية.<sup>1</sup>

وكامتداد للعمل النقابي في القطاع الفلاحي ومواكبة رياح التغيير التي أتت بها الجبهة الشعبية بوصولها لسدة الحكم، تأسست يوم 05 أكتوبر 1936 بصفاقس نقابة الفلاحين التونسيين، أدارها الكاتب العام السيد حسين بلاعج وأمين المال المحامي السيد عبد الرحمن علولو، نسقت هذه النقابة نشاطها مع الحزب الدستوري الجديد، بحيث أن كل اجتماعاتها تحت تنظيم الحزب، وكثف نقابيوها الجولات الدعائية في المناطق المجاورة لمنطقة صفاقس لتمكين الفلاحين من اكتساب الوعي النقابي بضرورة الانفصال عن المعمرين الأوروبيين الذين ساهموا بشكل كبير في بؤسهم وتدهور حالتهم الاجتماعية ، وتبينا لعلاقتها الوطيدة بالحزب الدستوري تلك الرسالة التي أرسلها الهادي شاكر عضو في المكتب التنفيذي لهذه النقابة الجديدة إلى السيد يوسف الرويسي ممثل الحزب الدستوري الجديد بمنطقة الجنوب، بتاريخ 10 أكتوبر سنة 1936 يبلغه بتأسيس نقابة الفلاحين التونسيين بالجنوب، مطالبا منه الترويج لها في مختلف اجتماعات الحزب ومؤتمراته، وتأمل الهادي شاكر أن يلتف جميع الفلاحين حولها ويصبح لها قوة ونفوذ من شأنه مساعدة الدستوريون في نضالهم ضد الإدارة الفرنسية.<sup>2</sup>

أرسلت نقابة الفلاحين التونسيين رسالة إلى المقيم العام السيد غيلبون تضمنت المطالب وهي عبارة عن مقترحات لإصلاحات يلزم إدخالها على قطاع الفلاحة على وجه السرعة وهي كالتالي:

- 1- تخفيف الضرائب الحالية.
- 2- حماية المنتوجات المحلية مثل الزيوت والتمور.
- 3- توفير البذور للفلاحين وحتى المدانين منهم لاستغلالها.
- 4- منح القروض المالية لفائدة الفلاحين الصغار لاستصلاح الأراضي.
- 5- إرجاع الأراضي للفلاحين التونسيين التي سلبت منهم سابقا بالقانون والتي منحت للمهاجرين.

<sup>1</sup> الهادي جلاب، النخب الاقتصادية التونسية 1920-1956 ظروف نشأتها وأوضاعها المادية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999، ص 114.

<sup>2</sup> يوسف الرويسي، أربع رسائل حو تكوين النقابات بالجنوب، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 04، تونس، 1975، ص 99.

6- منع دخول السلع الأجنبية وفتح الأسواق على المنتوجات المحلية دون أي ضريبة جمركية.<sup>1</sup>

## 2.2 نقابة الكرارطية:

تأسست هذه النقابة في صيف سنة 1936، بحيث ضمت نقابة ناقلي الحبوب من الأسواق إلى الموانئ، ونقابة صناع العربات، يعتبرها مؤرخو هذه الفترة نواة جامعة العموم العملة الثانية، استطاعت هذه النقابة في ظرف وجيز أن تضم 1400 منخرط<sup>2</sup> وهذا يدل على تعطش التونسيين للعمل النقابي التونسي المستقل محاولين استرجاع امجاد تجربة محمد علي النقابية.

تكون مكتب نقابة الكرارطية من الأسماء التالية:

بلقاسم القناوي: كاتب عام.

أبو بكر بن خليفة جراد: مساعد الكاتب العام.

محمد الصيد ابن إبراهيم<sup>3</sup>: أمين المال.

التهامي ابن مبروك جراد<sup>4</sup>: (نائب أمين المال).

الأعضاء:

محمد بن عمر<sup>5</sup>.

صالح بن علي ابن نور.

المر اقبين: بنور على بنور<sup>6</sup>.

دافعت نقابة الكرارطية على عمال سوق الحبوب وطالبت الإدارة الفرنسية بـ:

<sup>1</sup> الهادي تيمومي، نقابة الأعراف التونسيين 1932-1955، دار محمد علي الحامي، تونس، 1983، ص ص 81-83.

<sup>2</sup> أعمال الندوة الدولية الثانية عشر حول: الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، جامعة منوبة المعهد الأعلى للحركة الوطنية، 8/7/6 ماي 2004، ص 33.

<sup>3</sup> مولود بمنطقة مطوية سنة 1895، عمل كبائع تجزئة في السوق المركزي، وفي سنة 1925 شغل منصب الكاتب العام في نقابة عمال الحبوب بتونس ويعد من بين مؤسسي جامعة العموم العملة التونسية الثانية سنة 1937 ينظر:

Julien Bessis, les fondateurs : index biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit.P39.

<sup>4</sup> ولد في منطقة مطوية، اشتغل ككاتب عام لنقابة عمال الحبوب سنة 1925 بالمنطقة، بعد إيقاف محمد الغنوشي اشتغل كمراقب في مكتب جامعة العموم العملة التونسية الثانية جوان 1937. ينظر:

Claude Liauzu, Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie crises et mutation 1931-1939, édition du C.N.R.S, France, 1978, P176.

<sup>5</sup> نقابي وصحفي في جريدة le petit matin tunisien، انخرط في العدد من النقابات مثل نقابة الكرارطية وتقلد منصب نائب الكاتب العام في نقابة الصحفيين التونسيين، تعرض سنة 1955 لمحاولة اغتيال مدبرة من مجهولين وتوفي أواخر هذه السنة متأثرا بجراحه ينظر:

[www.maitron.dz](http://www.maitron.dz) , consulter 09-12-2022, 14 :39.

<sup>6</sup> عين عضوا في اللجنة المؤقتة تحضيراً لتأسيس جامعة العموم العملة التونسية الثانية سنة 1937.

Julien bessis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste de la Tunisie colonial 1920-1956, Op.cit, p34.

<sup>7</sup> بلقاسم القناوي، مذكرات نقابي وطني، تج: فريد ابن إسماعيل، جامعة تونس الأولى المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998،

- 1- الحد من ظاهرة الشاحنات التي أصبحت تنقل الحبوب من الضيعات إلى الموانئ والتي أثرت بشكل كبير على عمال نقل الحبوب التونسيين بحيث أصبحوا بدون عمل.
- 2- زيادة أجرة النقل بحيث لم تتجاوز 25 فرنك عن مئة كيس.
- 3- بالإضافة إلى مطالب أخرى مثل المنح العائلية والعطل السنوية.<sup>1</sup>

### 3. تأسيس جامعة العموم العملة التونسية الثانية:

مر تأسيس جامعة العموم العملة التونسية الثانية عبر ثلاث مراحل:

#### 1.3 المرحلة الأولى: 21 جويلية سنة 1936.

تختلف المصادر التاريخية في ضبط تواريخ مراحل تأسيس جامعة العموم العملة التونسية في تجربتها الثانية، بحيث تضاربت في المرحلة الأولى بين تاريخين هوما 14 جويلية و 21 جويلية، ولعل سبب اختيارنا لتاريخ الأول هو نابع من أهمية الاجتماع الذي عقد في هذا اليوم بحديقة Gumbita احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية<sup>2</sup> والذي شارك فيه النقابي علي القروي<sup>3</sup> بمدخلة مقتضبة بين فيها أن مصالح العمال الفرنسيين تتضارب وتختلف مع مصالح العمال التونسيين،<sup>4</sup> وأظهر للحاضرين رغبة العمال في أن تكون لهم نقابية مستقلة، بعد أيام استضافته جريدة le petit matin وأجرت معه حوار حول المشروع النقابي التونسي المستقل، أكد فيه أن جامعة العموم العملة التونسية سوف تنهض من رمادها وسيجتمع حولها جميع النقابات التونسية المستقلة وينظم لها كل العمال التونسيين وسنسير يدا بيد في مواجهة أرباب العمل الذين خدعونا لفترة طويلة.<sup>5</sup>

تأسست بتاريخ 21 جويلية سنة 1936 لجنة ظرفية من قبل المناضلين النقابيين علي القروي، محمد الغنوشي، طاهر بن سالم، تكمن مهمتها في تنظيم جولات دعائية بهدف حشد النقابات التونسية وإقناع العمال التونسيين بضرورة العمل النقابي التونسي المستقل وإعادة إحياء جامعة العموم العملة التونسية،<sup>6</sup> زارت اللجنة جميع المناطق الكبرى بتونس واستطاعت تحقيق هدفها.

<sup>1</sup> بلقاسم القناوي، المصدر السابق، ص 36.

<sup>2</sup> Mustapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, op.cit., p119

<sup>3</sup> اشتغل والده رجل شرطة، ابتداء من 1922 عمل في ورشة جلود ثم عامل في مقهى بتونس العاصمة، ثم عمل كسراج وأصبح الكاتب العام لنقابة السراجين المنطوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل التونسية سنة 1924، ألقى القبض عليه في إضراب حمام الأنف جانفي سنة 1925، وسجن لمدة 10 أشهر، وحكم عليه بالسجن لمدة 10 أشهر مع الإقامة الجبرية لمدة 04 سنوات، انخرط ابتداء من 1936 في تجربة جامعة العموم العملة التونسية الثانية وأصبح مراقبا في مكتبها الإداري سنة 1937، عزل مباشرة بعد رفضه للمشاركة في إضراب حملة الحبوب التونسيين ضد التواجد السوفي في المنطقة. ينظر:

Claude Liauzu, Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie crises et mutation 1931-1939, op.cit., P176.

<sup>4</sup> Julien Bessis, le mouvement ouvrier tunisien ; de ses origines à l'indépendance, op.cit., P96.

<sup>5</sup> Mustapha Kraiem, Op.cit., p120

<sup>6</sup> حفيظ الطباي، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، الدار التونسية للكتاب للنشر والتوزيع، تونس، 2015، ص 169.

### 2.3 المرحلة الثانية: 07 مارس سنة 1937.

تقرر بتاريخ 07 مارس 1937، إنشاء لجنة مؤقتة ثنائية مهمتها التحضير للمؤتمر التأسيسي وكذا وضع القانون الأساسي لجامعة العموم العملة التونسية الثانية تكونت هذه اللجنة من الأسماء التالية: أعضاء المكتب التنفيذي:

- بلقاسم القناوي: كاتب عام.
- علي القروي: مساعد الكاتب العام.
- محمد مقطوف: أمين المال.
- صدوق التكاللي: مساعد أمين المال.<sup>12</sup>

#### المراقبين:

- طاهر بن سالم
- محمد الغنوشي.

#### الأعضاء:

- محمد مرزوقي.
- توهامي بن صالح الصراي.
- توهامي بن جراد.
- محمد بن سالم.
- إبراهيم محمد الصغير.
- بنور علي بنور.<sup>3</sup>

قامت هذه اللجنة في سعيها لمهمتها النقابية بجولة دعائية في المدن الرئيسية داخل تونس، وتم زيارة مدينة بنزرت المعروفة بنضالها الجماهيري، وتم عقد الملتقى العمالي الذي كان بعنوان "محمد علي ضحية اضطهاد الرأسمالية"، على الساعة 09 صباحا بقاعة كبيرة جمعت حوالي 500 عامل، افتتح الجلسة السيد حبيب بوخالفا و الذي أظهر بلغة واضحة عيوب الاندماج في الكونفدرالية العامة للشغل، و التي اعتبرها منظمة عنصرية تخدم مصالحها الخاصة وتسعى فقط لزيادة منخرطها لأغراض انتخابية وكذا لتقوية وتوطيد مكانتها داخل منظومة المؤسسات الاستعمارية، وذكر المتدخل أن أقوى دليل على صحة كلامه هو موقف

<sup>1</sup> عامل نسيج بتونس العاصمة، في سنة 1937 عين كاتبا عاما لنقابة عمال النسيج، ثم عين مساعدا لأمين المال في مكتب جامعة العموم العملة التونسية الثانية سنة 1937. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste, op.cit. P133.

<sup>2</sup> حفيظ الطباي، المرجع السابق، ص 169.

<sup>3</sup> Mustapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, op.cit., p202

الكونفدرالية تجاه التونسيين في أحداث متلوي الدموية التي لم تحرك ساكنا ولا حتى أن تتخذ موقفا مناهضا له بل تحفظت على ذلك.<sup>1</sup>

### 3.3 المرحلة الثالثة: 07 جوان سنة 1937:

انعقد المؤتمر التأسيسي لجامعة العموم العملة التونسية الثانية بتاريخ 07 جوان 1937 في باب السويقة مقر نقابة سائقي السيارات، تتضارب المصادر الفرنسية والتونسية حول عدد النقابات التي حضرت هذا الاجتماع، فالمصادر الأوروبية أوردت رقم 13 نقابة عمالية تونسية<sup>2</sup> أما المصادر التونسية وعلى رأسها مذكرات بلقاسم القناوي رفعت الرقم إلى 45 نقابة عمالية، فصل في ذلك الكاتب التونسي مصطفى كريم في دراسته حول الحركة العمالية التونسية فترة الثلاثينات أن أكثر من 40 نقابة أعلنت ولائها لجامعة العموم العملة التونسية ولكن بسبب الظروف حضرت 13 نقابة<sup>3</sup>، ذكرت جريدة l'action tunisienne بتاريخ 12 جوان 1937 هذه النقابات كالتالي:

النقابة	ممثلها في المؤتمر التأسيسي لجامعة العموم العملة التونسية الثانية
النقابة التونسية لسائقي السيارات	محمد باش الطنجي
النقابة التونسية لعمال السكة الحديدية	عبد القادر بن أحمد
النقابة التونسية للحمالة في أسواق الحبوب	محمد المقطوف
النقابة التونسية لصناعة الحفائب	خمس بن عياد
الإتحاد العام لعمال الرصيف	طيب الصغير
النقابة التونسية لبستانيين	قنون بن عيسى
النقابة التونسية للخياطين.	صدوق التكالي
نقابة عمال المخابز	عمور الصراي
نقابة الموثقين	الهادي حميدة
اتحاد نقابات بنزرت	حسين النوري

<sup>1</sup> A.N.T : Mouvement national/ C :7 D :5/N285.

<sup>2</sup> Claude Liauzu, Salarariat et mouvement ouvrier en Tunisie crises et mutation 1931-1939, op.cit., P90.

<sup>3</sup> Mustapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, op.cit., p 202

مختار بن سالم	نقابة الباعة في الأسواق
بلقاسم القناوي	نقابة عمال العرب

1

وفي هذا الاجتماع تم انتخاب المكتب الإداري للجامعة الذي تكون من:

المكتب التنفيذي:

بلقاسم القناوي: كاتب عام.

محمد باش طبعي<sup>2</sup>: مساعد الكاتب العام.

محمد مقطوف<sup>3</sup>: أمين المال.

صدوق التكالي: مساعد أمين المال.

لجنة المراقبة:

مكي بن سالم<sup>4</sup>.

محمد السيد.

طيب الصغير.

الأعضاء:

محمد الغنوشي.

محمد بن عمور.

حاج هدي عباسي.

عمور الصراي.

<sup>1</sup> L'action tunisienne, 12 JUIN 1937.

<sup>2</sup> من مواليد 1904 بمنطقة تونس، اشتغل ابتداء من سنة 1928 كسائق بمنطقة قابس واستمر في عمله ما يقارب 10 أشهر، ثم غير المهنة واشتغل كتاجر لمستلزمات السيارات، ابتداء من سنة 1937 ولج العمل النقابي وشغل منصب الكاتب العام لنقابة سائقي السيارات، وفي 27 جوان أصبح مساعد الكاتب العام لجامعة العموم العملة التونسية الثانية. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste, op.cit. P.29

<sup>3</sup> من مواليد منطقة الحامة بقابس سنة 1905، اشتغل عامل نقل الحبوب ثم انخرط في نقابتها وانتخب ككاتب عام لها، ويتأسس جامعة العموم العملة التونسية الثانية بجوان 1937 أنتخب أمين مال لها. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste, op.cit. P102.

<sup>4</sup> لا يعرف عن هذه الشخصية إلا القليل، أسس نقابة سائقي سيارات الأجرة ما بين 1937-1938، وهو من الأعضاء الذين لهم توجه شيوعي. ينظر:

Claude Liauzu, Salarariat et mouvement ouvrier en Tunisie crises et mutation 1931-1939, op.cit., PP 176, 177.

محمد بنور.

تهامي بن جراد.

جيلاني التركي.

البشير الزاوي.<sup>1</sup>

عرف المكتب الإداري لجامعة العموم العملة التونسية الثانية غياب كل من علي القروي، والطاهر بن سالم ويرجع سبب ذلك إلى أنهما رفضا مساندة إضراب الجمالة.<sup>2</sup>

أعلنت النقابية الجديدة أنها وريثة حركة محمد علي وستسير على نهجها، لم يخفي أصحاب السلطة عدم رضاهم عن هذه الهيئة النقابية وبنفس الحجج في عشرينيات القرن الماضي بحيث دعا الأمين العام للنقابات الفرنسية بوزانكي\*<sup>3</sup> أن هذا الانقسام من شأنه إضعاف الإتحاد، واتهم الجامعة بالمشاركة في المخططات السياسية مع الحزب الدستوري الجديد ودعا إلى وحدة العمل.<sup>4</sup>

#### 4. جامعة العموم العملة التونسية والحزب الدستوري الجديد:

ساند الحزب الدستوري كل تحركات النقابيين في محاولة بعث جامعة العموم العملة التونسية من جديد، وأطر كل اجتماعاتهم بهدف خدمة نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك لكسب قاعدة جماهيرية جديدة متمثلة في الطبقة العمالية، وحاول من خلال ذلك ان يجعل النضال بين العمل السياسي والنقابي موحدًا، إلا أن بلقاسم القناوي كلام آخر، بحيث تشير الدراسات إلى أنه رفض تدخل الدستوريين في عمل الجامعة استنادًا إلى الماضي وإلى أسباب فشل تجربة محمد علي الحامي باعتبار أنه كان لهم يد في تمكن الإدارة الفرنسية من جامعة العموم العملة التونسية الأولى.<sup>5</sup>

ظهرت أولى الخلافات بين جامعة العموم العملة التونسية والحزب الدستوري الجديد في نقطة مساندة الجامعة للحزب في مسعاه لتنظيم إضراب عام لمؤازرة الإخوان الجزائريين والمغاربة وذلك بتاريخ 20 نوفمبر 1937، وهذا لإعطاء الحركة السياسية التونسية بعدا مغاربيا وإظهار للإدارة الفرنسية أن هناك تنسيقا بين الحركات السياسية المغربية، رد بلقاسم القناوي على هذا الاقتراح ب: "إن الجامعة منظمة نقابية لا

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, op.cit., p 202

<sup>2</sup> بلقاسم القناوي، المصدر السابق، ص 86.

<sup>3</sup> من مواليد 31 أوت 1897 في منطقة (Gard) Clarensac، توفي في 28 جانفي 1971 بباريس، شغل مناصب عديدة ابتداء من موظف بالحالة المدنية أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم انخرط في الحزب الاشتراكي، أرسل إلى تونس وانخرط في اتحاد النقابات الفرنسية ثم أصبح مناضلا فيه إلى أن تولى منصب الأمين العام للاتحاد ما بين 1936-1944 وممثل الكونفدرالية العامة للشغل في تونس، تقلد لاحقا منصب الأمين العام لكونفدرالية القوة العمالية CGT-FO ما بين 1947-1950. ينظر:

[WWW.maitron.fr](http://WWW.maitron.fr) , 07-12-2022 – 22 :54.

<sup>4</sup> Julien besis, le mouvement ouvrier tunisien ; de ses origines à l'indépendance, op.cit., P96.

<sup>5</sup> سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956، المرجع السابق، ص 77

دخل لها في الحركة السياسية بل غايتها وأهدافها الدفاع عن العمال وتحسين حالتهم، كما لكل عامل الحق في الانخراط في أي حزب سياسي يريد، وأن كل عامل يحمل في أن واحد بطاقة الانخراط في سلك النقابة وبطاقة الحزب، وأن الاجتماعات الخاصة والعامة دائما تقع في نوادي الشعب في كافة البلدان بحضور كافة الدستوريين، والغاية من هذا الموقف هو المحافظة على المنظمة أمام مقاومة حركة السيجيتي<sup>1</sup> فهم تصريح بلقاسم القناوي من منطقتين: منطلق السياسيين أن بلقاسم القناوي مزال يكن الحقد للدستور كونه المتسبب في حل جامعة العموم العملة التونسية الأولى بتواطؤه مع الإدارة الفرنسية، أما المنطق الثاني وهو راجع لبلقاسم القناوي نفسه وبعض النقابيين أنه لا يريد إدخال العمال و الجامعة في المعارك السياسية خصوصا أن الحزب الدستوري في هذه الفترة ممقوتا من الإدارة الفرنسية لتحركاته الانفصالية الكثيرة، وكذا الابتعاد قدر الممكن عن معاداة الكونفدرالية العامة للشغل التي أصبحت تتصيد أي هفوة من الجامعة لاتهمها وحلها.

ظهر مرة أخرى موقف مماثل حين طرد عضو من أعضاء الحزب الدستوري وهو الحسن النوري<sup>2</sup> من طرف الإدارة الفرنسية إلى الجزائر وانتفض الدستوريون ضد هذا القرار الجائر ونظموا مظاهرة ودخلوا فيها في اشتباك مع قوات الجندرية الفرنسية وراح ضحيتها 06 أشخاص و20 جريح، لم يساند بلقاسم القناوي السياسيين في ذلك بل في بلاغ اعتبر أن مثل هذه الأفعال لا تمد للجامعة بأي صلة ولا تخدم القضايا العمالية.

وبناء على ذلك حدثت القطيعة بين الحزب الدستوري وجامعة العموم العملة التونسية، وأكد أعضاء الحزب أن الأمين العام للجامعة محصور الفكر ولا يريد إخراج العمال من نضال المطلي إلى النضال الوطني،<sup>3</sup> وتدخلوا وعقدوا اجتماعا استثنائيا لتأسيس مكتب جديد للجامعة نُصب فيه الهادي نويرة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم القناوي، المصدر السابق، ص ص 93-94.

<sup>2</sup> ينحدر من أصول جزائرية مقيم بتونس، انضم إلى الحزب الدستوري في ثلاثينات القرن الماضي، تعرض للطرده من الإدارة الفرنسية سنة 1934، ومع وصول الجبهة الشعبية عاد ليزاول نشاطه في تونس، عين كمساعد لكاتب جامعة العموم العملة التونسية سنة 1937، قاد إضراب منطقة ما تلين في 31-07-1937 الذي تميز بطابعه العنيف والدموي، أُعتقل على بعد ذلك ونفي إلى الجزائر في 04 جانفي 1938 وسجن بسجن اللمبيز حتى توفي. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste, op.cit. p114.

<sup>3</sup> حمة الهامي، قراءة في الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 33.

<sup>4</sup> من مواليد 06-04-1911 بمنطقة المنستير، توفي في 25-01-1993 بالمرسى، نقابي في جامعة العموم العملة الثانية ثم أصبح الكاتب العام لهذه النقابية أواخر 1937، يعد كذلك من بين الأعضاء البارزين في الحزب الدستوري الجديد، تولى بعد الاستقلال منصب محافظ البنك المركزي، ليرقى إلى منصب رئيس الوزراء ما بين 1960-1980. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographique des cadres syndicaliste, op.cit. p112.

وحسن النوري على رأس هذه الهيئة.<sup>1</sup>

تأسف بلقاسم القناوي على الطريقة التي خرج منها من جامعة العموم العملة التونسية والتي تشبه إلى مدى كبير بالعزل، حسبه هو أبدى رأيه حيال قضية تتعلق بالتنظيم والعمال ولا يستحق معاملة الدستوريون له بهذه الطريقة وكأنه خائن للقضية التونسية وجاء ذلك على لسان الوافد الجديد للتنظيم السيد الهادي نويرة الذي تهجم على الجميع بأنهم لا يصلحون لهذه المناصب القيادية في الجامعة، متناسيا فضل بلقاسم القناوي في بعث الجامعة من جديد وكان من بين الأطراف المؤسسة للحزب الدستوري الجديد.<sup>2</sup>

حقق المكتب الجديد انتصارات على مستوى العمالي النقابي ورجعت صورة التجربة النقابية الأولى بقيادة محمد علي هذا ما أقلق الإدارة الفرنسية التي شنت حملة قوية ضدها، وذلك باعتقال الهادي نويرة لمدة 10 سنوات، والحكم على رفيقه الحسن نوري بالمؤبد مع الأشغال الشاقة وارساله إلى أعتى السجون الجزائرية سجن لمبيز الذي لم يمكث به طويلا حتى استشهد.<sup>3</sup>

#### 5. الإضرابات العمالية:

شهدت هذه الفترة أخطر الإضرابات وسنحصرها على النحو التالي:

#### 1.5 حوادث المتلوي 04 مارس 1937:

شهدت منطقة المتلوي إضرابا عاما نظمه عمال المناجم ساندتهم العديد من المناطق مثل عمال المناجم منطقة الظليلة وكذلك أم العرائس وبنزرت، طالب العمال من خلاله رفع الأجور وتسقيف ساعات العمل اليومي وكذا تحسين ظروف العمل وحماية العمال خصوصا أن حوادث العمل كثيرة على مستوى المناجم، قابلت الإدارة الفرنسية هذه الإضرابات العمالية بالقمع وفرض منطلق القوة وذلك بإطلاق النار على المحتجين وسقوط حوالي 24 قتيل والعديد من الجرحى.<sup>4</sup>

تشير بعض الكاتبات التاريخية التونسية المعاصرة المهتمة بالشأن العمالي، أن عمليات متلوي كانت مدبرة وفق سيناريو حكته الإدارة الفرنسية وقوات الأمن ومدير المنجم، بحيث أعطت أوامر بنزول كتيبة من الجندرمة مكونة من 42 عون بقيادة العقيد مورو والرائد ناسيفي، إضافة إلى ذلك جلب المراقب المدني مجموعة من الصبايحية، وطالبت الإدارة الفرنسية من طبيب المنجم الحضور إلى مكان المجزرة وتجهيز كل معدات الجراحية والأسرة وهذا ما يدل على أن القوات كانت مهيئة لإطلاق النار من قبل وليس كما زعمت

<sup>1</sup> الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص ص 43-45. ينظر كذلك: مجموعة من الباحثين، موجز الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص ص 101-102.

<sup>2</sup> بلقاسم القناوي، المصدر السابق، ص ص 94-96.

<sup>3</sup> الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص ص 43-45.

<sup>4</sup> عبد العزيز الكريم، المرجع السابق، ص 291.

تقارير الشرطة الفرنسية التي أفادت أن الأحداث نتجت عن اشتباكات بين المضربين و عناصر الأمن، وتجمع جل الكتابات التونسية على أن أول رصاصة خرجت من مكتب مدير المنجم لتعلن بداية مجزرة في حق عمال عزل.

انتهت هذه الحادثة باعتقال مجموعة من العمال بتهمة التحريض على الإضراب والتجمهر، وفي المقابل لم تتحرك القضاء حيال من ارتكبوا الجريمة وبقوا أحرار، حتى الإدارة الفرنسية لم تكثر بالعمال التونسيين وتفاخرت بارتكاب هذه الجريمة وجاء ذلك على لسان الجنرال " هانوت" الذي شكر القوات المنفذة للمجزرة وقلدهم مجموعة من الأوسمة.<sup>1</sup>

ساهمت هذه الإضرابات ونتائجها في تكوين العديد من النقابات التونسية المستقلة والتي انخرطت في جامعة العموم العملة الثانية ، هذا ما أذهل السلطات الفرنسية وجعل من السيد بوزنكي يفقد صوابه ويدلي بخطاب شهير في 06 ديسمبر سنة 1937 حيث قال فيه " إن جامعة العموم العملة ستجلب المضرة والهلاك للعمال لأنها ذات صبغة سياسية وهي صنيعة الدستور وتحرص معه على جمع الأموال لشراء الأسلحة التي يقاومون بها فرنسا"<sup>2</sup> ويفهم من هذا التصريح أن السيد بوزنكي قد صعد من الاحتجاج و التنديد لقيام جامعة العموم العملة التونسية واتهمها بالتواطئ مع الحزب الدستوري الجديد في التحضير لثورة مسلحة وهذا كله لإعطاء لنفسه الشرعية في حلها و القضاء عليها ، وهنا يمكن أن نسترجع أسباب حل جامعة محمد علي الحامي فنجدها مع هذا السبب متقاربة جدا.

## 2.5 إضراب عملة الحبوب جوان 1937:

يرجع سبب إقدام نقابة عملة الحبوب على الدخول في إضراب مفتوح ، هو اليد العاملة الأجنبية المتمثلة في السوفية القادمة من منطقة الجنوب الشرقي الجزائري التي غزت أسواق الحبوب التونسية والعمل بأجر زهيد وفي حقيقة الامر الفرنسيين هم الذين فتحوا الحدود لدخول هذه الفئة لكسب عدد أكبر من احتياط اليد العاملة التي تساعد أرباب العمل في كسر الإضرابات، أثر ذلك على عملة الحبوب التونسيين ورفعوا مطالبهم للإدارة الفرنسية بتشغيل التونسيين قبل غيرهم ، رد الحكومة بالرفض واعتبرت أن العمل حق طبيعي ممنوح للجميع دون أي اعتبار.

أعلنت النقابة عن الإضراب الذي دام أسبوعين كاملين شهر جوان 1937، استعان أرباب العمل بالشرطة وقوات الجندرية لتشتيت المضربين والضغط عليهم، وأمام صمود المضربين أطلقت قوات الأمن النار مما أدى إلى إصابة 45 شخص ونقلهم على وجه السرعة إلى المستشفيات، بادر بلقاسم القناوي إلى إرسال برقية إلى المقيم العام "غيون" الذي كان على متن سفينة متوجها إلى عاصمة المتروبول يشرح فيها

<sup>1</sup> حفيظ الطباي، الحزب الدستوري التونسي 1934-1938، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011، ص 160.

<sup>2</sup> يوسف الروسي، المصدر السابق، ص 96.

تهجم قوات الأمن على المضربين المسلمين وإطلاق النار عليهم. وأمام هذه الأحداث الدموية التي فضحتها جريدة العمل التونسية في العديد من المقالات أحست الإدارة بالخطر وقامت بإدخال إصلاحات عاجلة منها:

- 1- تشغيل 66% من التونسيين في كافة مخازن الحبوب و33% من السواقة.

- 2- الزيادات في أجر النقل إلى 60 فرنك عن كل 100 كيس.<sup>1</sup>

### 3.5 حوادث الماتلين أوت 1937:

تعتبر هذه الحادثة وليدة السياسة العنصرية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية وأرباب العمل تجاه العمال التونسيين القائمة على فصل العمال من مناصبهم كونهم نقابيين أو ناشرين للوعي بين العمال وهذا ما حدث للأمين العام لنقابة المنشآت العسكرية بمنطقة ماتلين السيد البشير بن محمد سعيد ، الذي فصل من طرف الإدارة الفرنسية وذلك بعد اجتماع النقابي الذي أشرف عليه السيد حسن النوري ممثل جامعة العموم العملة التونسية الثانية محاولين تنظيم العمال ضد الإمبريالية الاستعمارية،<sup>2</sup> وأمام هذا القرار الجائر اتخذ العمال الذين وصل عددهم 250 عامل سبيل الاحتجاج لإرجاعه إلى عمله ، وذلك بسد الطريق ووضع الحجارة فيها، بهدف منع مرور المركبات إلى المنجم وشل الحركة نهائيا، اندلعت الأحداث حين حاولت إحدى الشاحنات المحملة بالرمل وهي تعود لإيطاليين فاشيين، حاول المضربون تعرضها وإنزال السائقين منها وذلك برمهم بالحجارة والحصي، تلقى الإيطاليين الأوامر بصد هجمات المضربين واستخدموا في ذلك الأسلحة النارية وأطلقوا النار على العمال فسقطت ضحية وجرح 05 آخرين.<sup>3</sup>

### 4.5 حوادث بتزرت 08 جانفي 1938:

ترجع الكتابات التاريخية التونسية إلى أن هذه الحوادث جاءت كنتيجة لقرار المحكمة الذي يقضي بسجن حسن النوري مدى الحياة مع إلزامه الأعمال الشاقة، وكذلك استشهاد السيد بشير بن محمد السعيد في أحداث الماتلين نظم هذه المظاهرات الحزب الدستوري الجديد وكذا جامعة العموم العملة التونسية ، اتصفت هذه المظاهرات بالدموية كون أن الإدارة الفرنسية تدخلت واستعملت القوة لفض هذا الاحتجاج<sup>4</sup>، انطلق المحتجون من وسط المدينة إلى مقر المراقب المدني لإبلاغه بمطالبهم، سبقهم هذا الأخير بطلب تعزيز أممي لقمع المتظاهرين وتشتيتهم، ولما دنو إلى مقره أطلقت الشرطة الرصاص الحي على المحتجين ليسقط 07 شهداء و العديد من الجرحى، وألقي القبض على 05 أعضاء من الحزب الدستوري بتهمة التحريض على

<sup>1</sup> بلقاسم القناوي، المصدر السابق، ص 198.

<sup>2</sup> عبد العزيز الكريم، المرجع السابق، ص 292.

<sup>3</sup> Mostapha Kraiem, Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, op.cit., p280.

<sup>4</sup> فؤاد صالح السيد، أعظم الأحداث المعاصرة 1900-2014، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2015، ص168. ينظر كذلك: فؤاد صالح السيد، معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي: معجم شامل يحتوي على تراجم السياسيين المثقفين في كل العصور العربية بدءا من العصر الجاهلي حتى أواخر القرن العشرين، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2011، ص 69.

الاضراب.<sup>1</sup>

وأهملت الدراسات السابقة تبيان نتيجة هذا الإضراب الذي أدى على حل هذه النقابة وحكم على المتهمين ب:

- حبيب بوقطفة: السجن لمدة 08 أشهر مع الإقامة الجبرية مدة 05 سنوات.
- بوبكر بكير: السجن لمدة 06 أشهر.
- محمد صلاح: السجن لمدة سنة مع الإقامة الجبرية لمدة 05 سنوات.
- حسين النوري: السجن لمدة 06 أشهر.
- الطاهر الزاوي: السجن لمدة 06 أشهر.<sup>2</sup>

السنوات	عدد الإضرابات	عدد أيام الإضراب	عدد المؤسسات المضربة	عدد المضربين
1933	3	26	31	2076
1934	2	16	2	77
1935	7	105	12	772
1936	50	273	784	21004
1937	93	674	356	26181
1938	32	248	84	7040

3

وكحوصلة عن موضوع الإضرابات العمالية، نضع تحت يد القراء الجدول التالي الذي يبين الاحصائيات الإضرابات ما بين سنتي 1933-1938:

الملاحظ من هذا الجدول أن وتيرة الإضرابات زادت حدتها سنة 1936 ومرجع ذلك إلى صعود الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم وما جلبته من رياح التغيير على الشأن السياسي والعمالي بحيث ضمنت الحريات للنقابيين والسياسيين وفتح المجال أمامهم، وأصبح الإضراب السلمي وسيلة مهمة لنيل المطالب وافتكاكها من الرأسماليين، إضافة إلى ذلك هناك سبب مهم في ارتفاع عدد الإضرابات في هذه الفترة بذات وهي تأخر تطبيق معاهدة ماتنيون المنظمة للعمل وشروطه في المستعمرات.

<sup>1</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 292

<sup>2</sup> J.P. Finidori, le massacre de Tunis apothéose de l'impérialisme français, **la révolution prolétarienne**, N273, 25-06-1938.

<sup>3</sup> عبد الحفيظ الطباي، الحزب الدستوري التونسي 1934-1938، المرجع السابق، ص 155.

## 6. نهاية جامعة العموم العملة التونسية الثانية:

ان الانقسام الذي حدث على مستوى جامعة العموم العملة التونسية وظهور تياران تيار الهادي نويرة وتيار بلقاسم القناوي أدى إلى إضعاف هذه الحركة الفتية ، إضافة إلى ذلك أحداث 09 أبريل 1938 وخروج التونسيين في مظاهرات بتأطير من الحزب الدستوري الجديد وذلك بعد المضايقات التي شهدتها مناضلو الحركة النقابية والحزب الدستوري بعد إيقاف كل من الهادي نويرة، يوسف الرويسي، صالح بن يوسف، محمود الحبيب بورقيبة،<sup>1</sup> سرعان ما تحولت هذه المظاهرات من سلمية إلى عدوان فرنسي وسقوط عشرات القتلى وأكثر من 100 جريح، وأقدمت الإدارة الفرنسية على حل الحزب الدستوري الجديد وجامعة العموم العملة التونسية، فهذه الأخيرة شهدت هجمات فرنسية على هياكلها في الفترة الأخيرة بحيث تم حل الإتحاد المحلي لبزرت في 03 فيفري 1938، ومنع الكاتب العام لجامعة العموم العملة التونسية الهادي النويرة من عقد الاجتماعات.<sup>2</sup>

ونعود إلى تيار بلقاسم القناوي الذي فضل الانضمام إلى الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية والنضال في صفوفها، مدركا خطورة النضال في جامعة العموم العملة التونسية في هذه الفترة وخصوصا أنها أصبحت فرعا من فروع الحزب الدستوري الجديد، هذا ما عده الكتاب التونسيون خرقا للنضال العمالي، واتهموه أعضاء الحزب الدستوري بمحاولاته لعزل وإخراج العمال التونسيون من مسار النضال الوطني لاسترجاع السيادة.

## 7. الفرق بين جامعة العموم العملة التونسية الأولى والثانية:

-الانتشار الجغرافي: جامعة العموم العملة الثانية كانت أشمل وعلى نطاق واسع مقارنة مع التجربة النقابية الأولى، إضافة إلى سيطرتها على عمال المناجم ، امتد نشاطها إلى أواسط القطاع الفلاحي والتجاري ، هذا ما جعلها تتعدى حدود تونس العاصمة وبزرت لتصل إلى مناطق أخرى مثل ماطر وقنطرة الفحص وملتوي وقفصة، ولكن ما يأخذ على العمال في هذه الفترة وبالخصوص عمال صفاقس المنطقة الساحلية تفضيلهم الانتماء للكونفدرالية العامة للشغل الموحدة وعدم تجريب الانتكاسة مثلما ما حدث مع حركة محمد الحامي وهذا كان من بين الأسباب المهمة في فشل حركة بلقاسم القناوي.<sup>3</sup>

-المدة الزمنية: يمكن ان نعتبر ان عامل الزمن فارقا بين جامعة العموم العملة الأولى والثانية، فالأولى دامت مدة شهرين على الأكثر بسبب محاربة الإدارة الفرنسية لها، أما الثانية فدامت حوالي سنتين أو أكثر، إن عامل الزمن شكل تفوقا للتجربة الثانية على مجموعة من الأصعدة مثل تنظيم وتأطير الكثير من الإضرابات

<sup>1</sup> عبد الحفيظ الطباي، الحزب الدستوري التونسي 1934-1938، المرجع السابق، ص 218-219.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ الطباي، عمال منجم قفصة في العهد الاستعماري، المرجع السابق، ص 181.

<sup>3</sup> كوثر هشام، المرجع السابق، ص 263.

التي أخرجت الإدارة الفرنسية في الكثير من الأحيان ودفعتها إلى ارتكاب العديد من الجرائم في حق العمال التونسيين والتي ستستعمل مستقبلا كمرجع لفضح السياسة الاستعمارية البربرية ضد المجتمع التونسي. -تنوع المنخرطين: كما نوهنا سابقا إلى ان عامل الوقت جعل من التجربة الثانية تتفوق فتنوع المنخرطين يعد نتيجة لذلك، بحيث وصلت جامعة العموم العملة بقيادة بلقاسم القناوي أو الهادي النويرة إلى جل القطاعات حتى الفلاحية منها التي استثنيت في جامعة العموم الأولى.

-تغير القوى السياسية المساندة للجامعة: في التجربة الأولى لاحظنا أن الحزب الشيوعي هو الداعم الوحيد للحركة النقابية التونسية المستقلة بمجموعة من المناضلين من أمثال مختار العياري وأحمد بن ميلاد والنقابي الفرنسي فينيدوري وفي هذه الفترة التي فضل فيها أعضاء الحزب الدستوري القديم المصالح الشخصية والحزبية على المصلحة الوطنية.

تغيرت الموازين بحيث أصبح الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة المحرك والداعم الوحيد لهذه الجامعة في تجربتها الثانية أما الحزب الشيوعي بعد صعود الجبهة الشعبية ونجاح توحيد الكونفدراليتين غير من مبادئه كلية وأبطل مبدأ مناهضة الاستعمار أين ما كان،<sup>1</sup> واكتفى بمحاربة الفاشية في برامجه، وأصبح يرى أن مستقبل المستعمرات مرتبط بمستقبل المتروبول، هذا ما جعل أهداف الجامعة الرامية للاستقلال تتعارض مع المشروع الجديد للحزب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمة الهمامي، قراءة في الحركة النقابية التونسية، المرجع السابق، ص 35.

<sup>2</sup> حمة الهمامي، المجتمع لتونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثالث: الإتحاد العام التونسي للشغل (التجربة النقابية التونسية المستقلة الثالثة):

• الوضع النقابي أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945:

بعد التوقيع على الحلف الجرمانى السوفياتى بتاريخ 28 أوت 1939، تم طرد وملاحقة المناضلين الشيوعيين من إدارة الكونفدرالية العامة للشغل فى إطار تصفية الحقل النقابى وإيقاف المد الشيوعى، عرفت هذه الفترة انخفاضا فى عدد المنخرطين من أربعة ملايين منتسب إلى مليون منخرط.<sup>1</sup>

هذا على مستوى المتروبول، أما فيما يخص الوضع فى تونس وباقى المستعمرات كان مماثلا بحيث قامت الإدارة الفرنسية بإلقاء القبض على النقابيين الشيوعيين سواء فرنسيين أو تونسيين والنزج بهم فى السجون، وهذا فى إطار القضاء على الحركات المناوئة للتواجد الفرنسى فى المنطقة وإحكام القبضة على المستعمرات بهدف التفرغ للدخول غمار الحرب الكونية الثانية.<sup>2</sup>

بعد سنة من دخول فرنسا غمار الحرب العالمية الثانية، تلقت أولى هزائمها على يد النازيين الذين فرضوا منطقتهم العسكرية ودخلوا فرنسا غازين ووصلوا حتى العاصمة باريس هذا ما استدعى الفرنسيين نقل الحكومة من فرنسا إلى بريطانيا، ونصب الألمان نظاما سياسيا فرنسيا مواليا بناية أطلق عليه نظام فيشي الذى اتخذ العديد من القرارات التعسفية فى حق النقابيين وأصدر قانون سنة 1941 يقضى بتجميد كل النشاطات النقابية وحل كل التنظيمات فى المتروبول: من اتحاد العام للعمل، الإتحاد الفرنسى للعمال المسيحيين، لجنة المناجم الفحمية، أثرت هذه التغييرات على الساحة النقابية التونسية، فقرار حل النقابات طبق بشكل فوري بعد إصدار الحاكم العام الفرنسى بتونس السيد ايستيفيا قانون يمنع أى نشاط لاتحاد النقابات الفرنسية<sup>3</sup>، لكن هذا لم يمنعه من مزاولة نشاطه فى كنف السرية بقيادة البرت بوزنكي الذى نظم الحركة العمالية وانتظر صدور مرسوم يبطل قانون تجميد النشاط النقابى، استمر الوضع على حاله حتى سنة 1943، أين شهدت الساحة النقابية توقيع اتفاقية البيرو Perreux بين المناضلين النقابيين الاشتراكيين والشيوعيين، والذى ساد بموجها نوع من الانفراج النقابى، على إثرها بدأ الاتحاد النقابى فى إعادة بناء هياكله ولوحظ فى هذه الفترة قوة الطرح النقابى الشيوعى، هذا ما جعلهم يحققون نجاحات فهم سيطروا على العمل النقاب المنجمى، فعمال المناجم عانوا كثيرا ما بين 1940-1943 من ارتفاع وتيرة الإنتاج وطول ساعات العمل وكل هذا بسبب الحرب العالمية ومتطلباتها، ولم يجدوا سوى النقابيين الشيوعيين سندا لهم، فى الوقت الذى أدارت لهم الإدارة ظهرها ولم تلبى مطالبهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود أيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 17

<sup>2</sup> عبد المالك خلف التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية فى المغرب العربى ودورها الوطنى - دراسة فى التاريخ الاجتماعى-، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 01، 1984، ص 36.

<sup>3</sup> جورج لوفران، المصدر السابق، ص 104-105.

<sup>4</sup> عبد الحفيظ طبائى، الحركة النقابية بمناجم قفصة 1936-1956، المرجع السابق، ص 195-196.

شهدت الكونفدرالية العامة لشغل ابتداء من سنة 1943 صراعا في أروقتها بين الاشتراكيين و الشيوعيين لقيادة اتحاداتها الإدارية، وكان هذا الصراع مشروعا في إطار الحملات الانتخابية وعرضوا برامجهم، والملاحظ حسب شهادة النقابي حبيب عاشور<sup>1</sup> أنها لم تبدي أي اهتمام بالتونسيين لا اجتماعيا ولا اقتصاديا ولا حتى سياسيا، واعتبر أن هذا الوضع هو معادة للتونسيين، انسحب الحبيب عاشور والسيد بوراوي في حين فرحات حشاد بقي في الكونفدرالية واستمر في الدفاع عن مبادئها وتأمل الفوز في انتخابات 18-19 مارس 1944 لكن كان الامر مغايرا ففيها لم يتحصل الاشتراكيون سوى على 4 مقاعد من أصل 21 في حين كانت الغلبة للشيوعيين ، هذا ما أدى بفرحات حشاد يتخذ قرار الانفصال عن الكونفدرالية وتبعه جل العمال التونسيون بحيث لم يتبقى في اتحاد النقابات الفرنسية ولا عامل تونسي،<sup>2</sup> شهدت هذه الفترة تأسيس العمل النقابي التونسي المستقل بحيث ظهرت مجموعة من النقابات العمالية التونسية ما بين 1944-1945 ذات طابع مستقل منفصلة عن اتحاد النقابات الفرنسية من بينها:

#### 1- نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس- قفصة التونسية:

تأسست أولى النقابات التونسية المستقلة بعد الانفراج النقابي بتاريخ 16 يناير 1944، وتمثلت في نقابة عمال شركة صفاقس قفصة، يكمن السبب و الدافع الذي أدى إلى ظهور هذه النقابة العمالية التونسية المستقلة عن الكونفدرالية العامة للشغل هو عودة التمييز العنصري بين العمال الأوروبيين و التونسيين في العديد من المجالات وصعوبة ترسيمهم مقارنة بالعمال الفرنسيين ، وتكريس الإدارة الفرنسية التفاوت بين الطبقتين وتغافل النقابات الفرنسية في الدفاع عن مطالب العمال التونسيين ، وكذلك ردا على نقابة السكة الحديدية الفرنسية التي لم تقبل عضوية العمال التونسيين فيها، انتخب السيد مسعود علي سعد امينا عاما لها.<sup>3</sup>

يتكون مكتبها التنفيذي من مجموعة من المناضلين:

- محمد المكني: المسؤول عن الإرساليات.

- رايح عاشور: أمين المال.

<sup>1</sup> ولد في العباسية في جزيرة قرقنة التونسي سنة 1913، تابع دراسته في ابتدائية منطقة الكلايين، شغل العديد من المناصب بدءا من موظف ببلدية صفاقس ثم الأمين العام لنقابة عمال بلدية صفاقس التي أعيد تشكيلها سنة 1943، شارك كمندوب في المؤتمر الثامن عشر للكونفدرالية العامة للشغل مارس سنة 1944، قرر بعده هو والنقابي فرحات حشاد الانفصال من هذه الكونفدرالية التي أصبحت شيوعي بامتياز، ساهم هذا الرجل في تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل.

على الصعيد السياسي انخرط في العمل السياسي من بوابة الحزب الدستوري الجديد سنة 1943، ولعب دور جد مهم في هجرة الحبيب بورقيبة السرية من تونس إلى مصر مروراً بليبيا سنة 1945. ينظر:

Julien besis, les fondateurs index biographiques des cadres syndicalistes de Tunisie colonialistes, op.cit., PP 23-24.

<sup>2</sup> Habib Achour, ma vie politique et syndical enthousiasme et déception 1944-1981, P 12.

<sup>3</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص.73.

- سعيد صوبيعي: مساعد أمين المال.
  - بالإضافة إلى 6 مساعدين.
  - أهدافها:
  - النضال من أجل تحسين الحالة المعيشية لعمال شركة صفاقس.
  - الدفاع عن المصالح المهنية للعمال.
  - تطبيق القانون الأساسي الذي يساوي بين العمال الأوروبيين والتونسيين.
  - رفع الأجور إلى سقف 70 فرنك فرنسي.
  - احتساب سنوات العمل قبل الترسيم في التقاعد.
- الملاحظ من هذه النقابة بقت بعيدة كل البعد عن النشاطات السياسية والدينية لأن في نظر قائدها أن النقاشات السياسية والدينية تحمل تأويلات وتدخل العمال في معاركهم في غنى عنها لذلك اهتمت بالجانب العملي العمالي فقط.
- ربطت هذه النقابة علاقات حسنة مع الإدارة الفرنسية، بحيث أرسل كاتبها العديد من المراسلات المساندة للقائد شارل ديغول في نضاله ضد النازيين، وراسل المقيم العام أين شكره على خدماته ودعمه المتواصل لنقابة موظفي وعمال شركة صفاقس وقفصة، وحاول علي بن مسعود بشتى الطرق جعل الإدارة تعترف بنقابته وكسب ودهم.<sup>1</sup>
- ومن خلال هذه السياسة المحاباة، استطاعت هذه النقابة افتكاك العديد من الامتيازات:
- المساواة بين التونسيين والفرنسيين في شراء بعض المواد.
  - عودة العمال المفصولين عن العمل.
  - تأهيل بعض العمال التونسيين للترسيم.
- ارتفع عدد منخرطيها من 350 سنة 1944 إلى 700 منخرط سنة 1945.<sup>2</sup>
- 2- اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب:
- يمكن أن نعتبر أن ظهور هذا الإتحاد هو تحصيل حاصل عما نتج في مؤتمر 18-19 مارس 1944 والفوز الكاسح للشيوعيين واستحواذهم على كل مقاعد اللجنة الإدارية في اتحاد النقابات الفرنسية (17 مقعد من أصل 21 مقعد)، هو الذي غير من نظرتهم فرحات حشاد وانفصل عن الكونفدرالية العامة للشغل.

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 68-69.

<sup>2</sup> Abdelssalem ben Hamida, Sfax et l'émergence du syndicalisme tunisien au lendemain de la second guerre mondiale, **cahier de la méditerranée**, N 51, 1995, Tome 02, PP 48-49.

وربط علاقات مباشرة مع علي بن مسعود الذي كون نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس- قفصة المستقلة.<sup>1</sup>

ساهمت لجنة النقابات المستقلة الأمريكية بشكل كبير في تأسيس النقابات المستقلة بالجنوب وذلك بدعوة ألبرت بوزنكي وحثه على إنشاء النقابات التونسية المستقلة ومواجهة المد الشيوعي في تونس، ويدخل ذلك في إطار الحرب الباردة.<sup>2</sup>

وقد ساند ظهوره كذلك الفيدرالية الاشتراكية بحيث رحبت به، وباركت عملية التأسيس النقابي التونسي المستقل في حين إن هذه العملية تتضارب مع مصالح الفرنسيين في المنطقة إلا أنهم هدفوا من خلال ذلك لفتح جبهة جديدة تحارب المد الشيوعي وتكسر شوكته.<sup>3</sup>

وزعت أولى مناشيرها بتاريخ 06 نوفمبر 1944 من قبل مكتبها المؤقت وبررت فيه سبب تأسيسها الذي يكمن في أن الكونفدرالية العامة للشغل لم تحترم قوانينها التي أطلقتها في ميثاق أميان سنة 1906، الذي بينت فيه أن نشاط الكونفدرالية هو نشاط حر لا يرضخ لأي كيان سياسي، وهذا ما وضعت في شعار عضويتها الذي كان كالتالي: يجب أن تمارس النقابات عملها بحرية خارج أي تأثير أو يجب ألا تكون.<sup>4</sup> وتأسس اتحاد النقابات التونسية بالجنوب رسميا بتاريخ 19 نوفمبر 1944. واتخذ مقر نقابة عمال السكة الحديدية التونسية كمقر لهذه النقابة الحديثة.<sup>5</sup>

ضم هذا الإتحاد مبدئيا حوالي 22 نقابة تحتوي على 8 آلاف منخرط، وحذا حذو الكونفدرالية العامة لشغل في تركيبة المكتب التنفيذي الذي يتكون من:

الكاتب العام: فرحات حشاد. ومساعدته علي بن مسعود.

الكتاب المساعدون: حبيب عاشور، رشيد قلال، محمد الحلواني.<sup>6</sup>

دافع اتحاد النقابات التونسية المستقلة بالجنوب على مجموعة من المبادئ التي تحمل طابعا عماليا فقط والتي تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup>هاجر قحموش، المرجع السابق، ص.73.

<sup>2</sup> محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية مع لافتكالك الاستقلال 1944-1956 (المجلد الأول: 1944-1951)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2016، ص ص 62-63.

<sup>3</sup> محمد لطفي الشابي، ملاحظات حول مواقف الاشتراكيين الفرنسيين من تطور تجربة فرحات حشاد النقابية 1936-1952، مجلة الروافد، العدد 08، جامعة منوبة- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2003، ص ص 103-104.

<sup>4</sup> Abdelssalem ben Hamida, le syndicalisme tunisien et la question de l'autonomie syndicale de 1944 à 1956, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol 21, 1982, P16

<sup>5</sup> Habib Achour, ma vie politique et syndical enthousiasme et déception 1944-1981, P 12.

<sup>6</sup> محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية مع لافتكالك الاستقلال 1944-1956 (المجلد الأول: 1944-1951)، المرجع السابق، ص 68.

1- مائل الإتحاد نقابة موظفي وعمل شركة صفاقس وقفصة في مبدأ إبعاد العمال عن الممارسات السياسية.

2- السير على نفس نسق الكونفدرالية العامة للشغل.

3- طالب الإتحاد برفع الأجور والمساواة بين العمال الأوربيين والتونسيين في جميع المجالات، وهنا يتبين لنا أن مطالب الإتحاد هي مطالب عمالية بحتة لا تتعدى أن تصبح مطالب وطنية استقلالية.<sup>1</sup> حقق الإتحاد نجاحات عديدة على الساحة النقابية وأرجع للنقابيين التونسيين الأمل في استقلالية العمل النقابي التونسي وإرجاع أمجاد جامعة العموم العملة التونسية، وصل عدد المنخرطين إلى 6 آلاف منخرط.

أصر فرحات حشاد على القطيعة مع كل مؤسسات الإدارة الفرنسية بما فيها اتحاد النقابات الفرنسية الذي تحول اسمه إلى اتحاد نقابات القطر التونسي USTT ، وأدى ذلك إلى ظهور إيديولوجيتين متناقضتين الأولى إيديولوجية فرحات حشاد وحبیب عاشور الرامية إلى الانفصال عن مؤسسات الإدارة الفرنسية وإظهار العداء لها وربط علاقة مع الحزب الدستوري الجديد، وإيديولوجية علي سعد الداعية إلى عكس ذلك بحيث دعا أعضاء الاتحاد إلى ربط علاقات حسنة مع الإدارة وإبعاد العمال عن المناقشات السياسية وهذه السياسة مماثلة لسياسة نقابته موظفي وعمال شركة صفاقس قفصة.<sup>2</sup>

أدى هذا الصراع إلى استقالة علي سعد والانفصال بنقابته وأكد أن مواقف فرحات حشاد الغير لائقة وعلاقته العدوانية مع الحكومة هو الأمر الذي عطل كثيرا تحقيق أهم مطالب الإتحاد ... لا يمكن لبرنامجنا وخطة عملنا ألا يكونا معتدلين، ولذلك نعتقد من واجبنا تقديم الشكر للحكومة وللجنرال ماست.<sup>3</sup>

### 3- نقابات الشمال المستقلة:

ظهرت هذه النقابات في إطار السياسة التوسعية للعمل النقابي التونسي المستقل وتمهيدا لظهور نقابية تونسية مستقلة مماثلة لجامعة العموم العملة التونسية سنة 1924، بحيث حاول فرحات حشاد مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 إرساء نموذج النقابات المستقلة بالجنوب الذي كان ناجعا بشكل كبير في المناطق الوسطى والشمالية، وتم انتخاب هيئة إدارية مؤقتة في المناطق الشمالية تتكون من 18 عضوا كاتمها العام السيد الهاشمي ابن القاضي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص.74.

<sup>2</sup> واردة المنجي، علاقات الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد (1954-1957)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1987، ص ص 36-37.

<sup>3</sup> عدنان المنصر، المرجع السابق، ص ص 40-42.

<sup>4</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص.75.

• ظروف تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل:

1- الظروف السياسية:

- نتائج الحرب العالمية الثانية، وتأثيرها على المستعمرات، بحيث ظهرت موجة تحريرية وذلك بظهور العديد من الهيئات مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو واليونسيف، كلها دعت إلى استقلال الشعوب المستضعفة.

- نضال الحزب الدستوري الجديد الاستقلالي، فجل أعضاءه كانوا نقابيين في الكونفدرالية العامة للشغل أو في نقابات التونسية المستقلة.

2- الظروف الاقتصادية:

- استحواذ الأوربيين على الأراضي وذلك من خلال مصادرتها من التونسيين، بحيث قدرت ملكية الفرنسيين حوالي 774 ألف هكتار صالحة للزراعة.

- اشتغال التونسيين كخماسة لدى الكولون أما الملاك الصغار عانوا كثيرا من قلة الآلات الحديثة والإمكانات مثل الأسمدة والأراضي الغير صالحة للزراعة، هذا ما انعكس على مردودية الإنتاج التونسي.<sup>1</sup>

- تكريس الإدارة الفرنسية للعنصرية بين العمال الأوربيين والعمال التونسيين وظهرت جليا في الفرق بين الأجور فمثلا عمال المناجم: تقاضى الأوربيين كأدنى أجر 06 فرنك فرنسي في اليوم وكأقصى أجر 25 فرنك أما العمال التونسيين فكانوا يتقاضون 04 فرنك كأدنى أجر و18 فرنك كأقصى أجر.<sup>2</sup>

3- الظروف النقابية:

- تأسيس علي بن مسعود لنقابة عمال شركة قفصة صفاقس كأول نقابة ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية.

- نجاح الشيوعيون في انتخابات 18-19 مارس 1944 ب 17 مقعد على مستوى الهيئة الإدارية هذا ما حول لهم قيادة الكونفدرالية العامة للشغل أدى ذلك إلى انسحاب فرحات حشاد من فرعها بتونس.

- تأسيس فرحات حشاد لاتحاد النقابات المستقلة بالجنوب سنة 1944 وفي المناطق الوسطى والشمالية سنة 1945.

<sup>1</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 197.

<sup>2</sup> عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 37.

• تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل:

في بادئ ذي بدء يجب أن نعرج على الأطراف المشكلة للاتحاد العام التونسي للشغل والتي شاركت في تأسيسه والمتمثلة في اتحاد النقابات التونسية المستقلة بالجنوب ونقابة الموظفين التونسيين واتحاد النقابات المستقلة بالشمال، انعقد المؤتمر التأسيسي في 20 جانفي 1946 بالقاعة الخلدونية بتونس العاصمة، حضره 50 نقابة مستقلة، 29 نقابة تابعة لاتحاد الجنوب و11 نقابة تابعة لاتحاد الشمال والبقية عن مختلف المناطق في تونس،<sup>1</sup> ترأس هذا الاجتماع الشيخ فاضل بن عاشور.<sup>2</sup>

أعلن الإتحاد العام في هذا الاجتماع أنه الوريث الشرعي لجامعة العموم العملة التونسية التي أشرف عليها محمد علي الحامي سنة 1924، ووعده الأمين العام عن هذه المنظمة الجديدة فرحات حشاد الحركة العمالية التونسية بأنه سيواصل في النضال الذي بدأه الزعيم الروحي للحركة النقابية التونسية المستقلة محمد علي ورفعته لراية الاستقلال في المجال النقابي تمهيدا للكفاح الوطني، وأعلن القطيعة مع النقابيات الفرنسية منذ البدايات بحكم أنها هي المتسببة في تعاسة العمال التونسيين وتدهور حالتهم الاجتماعية.<sup>3</sup>

انتخب فرحات حشاد ككاتب عام على رأس الإتحاد العام التونسي للشغل، وتألف مكتبه التنفيذي من

الأسماء التالية:

- فرحات حشاد (كاتب عام).

- كيلاني الشريف

- صحي فرحات (كاتبين مساعدين).

- البشير ابن إبراهيم (أمين المال).

- البشير بلاغة (مساعد أمين المال).

- عبد الوهاب الدخيل (حافظ الأرشيف والمسؤول عن التوثيق).

- الأعضاء:

- محمود بن الطاهر

- النوري البودالي

- التهامي بن عمر

- الصادق الشايبي

- محمد الحلواني

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup> محمد الحبيب، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الإتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية 1946-1947،

أعمال الندوة العلمية الدولية 11 حول الزيتونية الدين والمجتمع الحركات الوطنية في المغرب العربي، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة

الوطنية بتونس، 2003، ص 68.

<sup>3</sup> سالم لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية، المرجع السابق، ص 113.

- عبد المجيد بن عمر
- هاشمي بالقاضي
- محمد صالح النيفر
- عبد العزيز بوراوي
- التهامي بن عمر
- عبد المجيد بن عمر
- الطاهر الشعبوني.
- الحبيب عاشور
- سالم الشفي<sup>1</sup>

• مبادئ وأهداف الإتحاد العام التونسي للشغل:

1- مبادئ الإتحاد العام التونسي للشغل:

- المبدأ الأول (المهني): النضال من أجل العمال التونسيين في مختلف القطاعات ضد الرأسمالية والظلم الاستعماري.

- المبدأ الثاني (السياسي): النضال المزدوج وعدم الاكتفاء بالعمل النقابي فقط ومزجه بالعمل السياسي والكفاح من أجل الاستقلال لأن الاستقرار العمالي يتحقق إلا بالاستقلال واسترجاع السيادة.

- المبدأ الثالث (الاجتماعي): ضمان ثلاث ثوابت في القيم الإنسانية وهي الحرية والعدالة والكرامة للعمال والكفاح من أجلها.<sup>2</sup>

2- أهداف الإتحاد العام التونسي للشغل:

- الدفاع عن مصالح العمال المنخرطين تحت لواء نقابات الإتحاد العام التونسي للشغل.<sup>3</sup>
- ضمان الحريات النقابية للعمال، التي تشمل الحق في الإضراب والتعبير والاجتماع والنشر.<sup>4</sup>
- تحسين وضعية العمال الفلاحين من ناحية الأجور والمنح العائلية والعطل المدفوعة الأجر وضمنان لهم أسبوع العمل الموافق لـ 40 ساعة.<sup>5</sup>

- الرفع من الوعي العمالي وذلك يكون عن طريق التعليم الإجباري لهذه الفئة.

- ضمان حق العمل لجميع التونسيين دون تمييز.

<sup>1</sup> واردة المنعي، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> عائشة عباش، الإتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية، جدلية الفعل النقابي والسياسي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 149، 2016، ص 176.

<sup>3</sup> محمد الطيب رزوق، الإتحاد العام التونسي للشغل بين النضال النقابي والكفاح التحرري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2019-2020، ص 130.

<sup>4</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 163.

<sup>5</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 129.

- تحقيق المساواة بين العمال الأوروبيين والعمال التونسيين.
- قيادة العمال التونسيين للحركة العمالية والنقابية وإزاحة الأقلية الأوروبية التي استحوذت على كل الموازين وقلبتها إلى صالحها.<sup>1</sup>

• الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل:

تشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد على النحو التالي:

- 1- المؤتمر الوطني: يمثل رأس الهرم، يتكون من ممثلي النقابات المنطوية تحت لواء الإتحاد، يجتمع أعضاؤه كرة واحدة كل سنتين لعرض حصيلة إنجازات الهيئة الإدارية وطريقة إدارتها للاتحاد.
  - 2- المجلس القومي: هو ثاني أكبر هيئة في الإتحاد العام، يتكون مجلسه من مندوبي الإتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية، يجتمعون مرة واحدة كل ستة أشهر، تقدم فيه الهيئة الإدارية حصيلة إنجازاتها على مدار هذه المدة، وله الحق إصدار الأوامر للهيئة الإدارية بشرط أن تكون هذه الأوامر ضمن الخطوط التي رسمها المؤتمر الوطني.<sup>2</sup>
  - 3- المكتب التنفيذي: تضاربت المصادر في تحديد عدد أعضائه وحصر العدد من 09 إلى 12 عضو، ترشحهم الهيئة الإدارية، تكمن مهمته في تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية.
  - 4- الإتحادات الجهوية والجامعات القومية: هيئتان تليان مباشرة المكتب التنفيذي ومرتبطنان معه ارتباطا وثيقا فعلى مستواهما توجد العديد من النقابات والاتحادات يكمن الهدف من إنشائها ربط النقابة والإتحاد النقابي بالمكتب التنفيذي.<sup>3</sup>
- ينقسم نظام الإتحاد العام التونسي للشغل إلى 07 أقسام:

- 1- العضوية: هي خاصة بالعمال التونسي، فالإتحاد ينظر إلى العامل التونسي محور نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، فكل عامل منخرط في الإتحاد يلزم أن يخوض المعركة بجانب إخوانه العمال في سبيل النصر والحرية.<sup>4</sup>
- 2- النقابة: هي أصغر خلية في الهيكل النقابي للاتحاد العام التونسي للشغل، وهي الهيئة التي تضم عمال الحرفة والقطاع الواحد، فالنقابة تمثل الإتحاد في كل نقطة في ربوع تونس وبالنقابة نجد الإتحاد في كل قطاع.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 88-89.

<sup>2</sup> طاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 197.

<sup>3</sup> نفسه، ص 198

<sup>4</sup> محمد الطيب رزوق، المرجع السابق، ص 129.

<sup>5</sup> سعد توفيق عزيز البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 87.

3- الجامعة: هي ثالث تنظيم في الاتحاد تجمع كل النقابات الصغيرة تشرف عليها وتسير أمورها تتكون من مندوبي وممثلي النقابات.

4- الإتحاد الجهوي: هو كل اتحاد مسير للعمل النقابي في كل منطقة في تونس ويتكون الإتحاد العام التونسي للشغل من 15 اتحاد جهوي.

5- الهيئة الإدارية: هي الهيئة التي تدير أعمال الإتحاد وينتخب أعضائها من الجامعة والإتحاد الجهوي.

6- المكتب التنفيذي: هو المكتب الذي يسعى إلى تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية وينتخب أعضائه من أعضاء الهيئة الإدارية نفسها.

7- المؤتمر: هو الهيئة العليا في الإتحاد تكمن مهمته في رسم الخطوط التي يسير عليها الإتحاد العام وهو مكلف بتكوين الهيئة الإدارية.<sup>1</sup>

يوجد تشابه كبير بين الهيكل التنظيمي الموجود على مستوى الإتحاد العام التونسي للشغل وكذا الكونفدرالية العامة للشغل، وهذا راجع لتكوين قادة الإتحاد العام الذي كان على مستوى الكونفدرالية أيام الحرب العالمية الثانية والفترة التي سبقتها،<sup>2</sup> يكمن التشابه في الهياكل مع تغيير في الأسماء فمثلا المؤتمر الوطني يقابله في الكونفدرالية لجنة الكونفدرالية والمكتب التنفيذي يقابله المكتب الكونفدرالي، ولعل الاختلاف الوحيد يكمن في صلاحيات المؤتمر الوطني و اللجنة الكونفدرالية،<sup>3</sup> ففي الكونفدرالية العامة للشغل للجنة الصلاحيات الكاملة في انتخاب الهيئة الكونفدرالية و المكتب الكونفدرالي في حين أن المؤتمر الوطني في الإتحاد العام ينتخب الهيئة الإدارية ويكلفها بانتخاب المكتب التنفيذي.<sup>4</sup>

#### • النضال السياسي والنقابي للاتحاد العام التونسي للشغل:

##### 1- البعد السياسي في أديبات الإتحاد العام التونسي للشغل:

ربط الإتحاد العام التونسي للشغل العمل النقابي بالعمل السياسي من أجل إستقلال تونس من الهيمنة الاستعمارية، بحيث دافع زعيمه فرحات حشاد عن هذه الفكرة منذ تأسيسه للاتحاد، وطرحها في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا بتاريخ 20 ديسمبر 1946، وقال: " إنه لعمل واسع المجال حقا ولكنه أعظم بفائدة وسنجزه إلى نهايته السارة بالمتابعة والإخلاص للقضية العمالية، وهو عمل مرهق ولكن سيتحملة جميع النقابيين في بلادنا بصدر رحب..... يقومون بكفاح مزدوج ضد رأس المال وضد الاستعمار".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سعد توفيق عزيز البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 227.

<sup>3</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 161.

<sup>4</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 113.

<sup>5</sup> محاضرة فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بتاريخ 20-12-1946 بباريس نقلًا عن: أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية، حياته ونضاله وفكره وكتاباتاته، منشورات الزخارف، تونس، 2007، ص 205.

وعلى هذا الأساس أصبح النضال السياسي مبدأ من مبادئ الإتحاد العام التونسي للشغل وبه أصبح قوة فاعلة في المسار النضالي للشعب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي وربط علاقات مع جل الأحزاب السياسية لتقاطع أهدافه مع رؤاها.<sup>1</sup>

لم يقتصر البعد السياسي لدى الإتحاد العام عند هذا الحد، بل أخذ على عاتقه تحسيس مناضليه إلى ضرورة وأهمية الاستقلال الوطني وتصفية الاستعمار الفرنسي، وزرع فيهم الروح الوطنية الصحيحة وهيمهم لكي لا تخترقهم النقابات الأجنبية،<sup>2</sup> وأقر زعيمه فرحات حشاد على أهمية التكامل العمل النقابي والسياسي وجاء ذلك في إحدى مقالاته الصادرة سنة 1949 في جريدة **Mission** حين قال " هل يكون للعمل النقابي معنى بدون ضمانات أساسية للحريات التي يطمح إليها كل رجال العالم؟؟ وهل يمكن تحقيق الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى شعب لا يتنعم بخيرات ديمقراطية وصرح أن نضال الإتحاد من أجل التحرير السياسي ليس إلا مظهرا للكفاح من أجل التحرير الاجتماعي «<sup>3</sup>، وصرح في المؤتمر الرابع للإتحاد مارس 1951 قائلا " سيصبح النضال النقابي متصلا أكثر بالنضال القومي الذي تخوضه الشعوب ضد كل نزاعات الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية".<sup>4</sup>

وتجمع جل المصادر المهتمة بالشأن السياسي أن الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية وجدت في الإتحاد العام التونسي للشغل الهيئة الأمثل لسد الفراغ السياسي الذي تركه اضمحلال الحزب الدستوري القديم والتضييق الذي شهده الحزب الدستوري الجديد وتبعية الحزب الشيوعي للإدارة الفرنسية، ولعل ما ساهم في ذلك هو القاعدة الجماهيرية الكبيرة للإتحاد وقوة تأثيره في صفوف الطبقة العاملة التونسية وقدرته على صياغة المطالب المهنية والاجتماعية ومزجها بالمطالب الوطنية الرامية إلى الاستقلال والحرية.<sup>5</sup>

وشهدت الفترة الممتدة ما بين سنتي 1946 إلى 1949 نشاطا ثنائيا ما بين الحزب الدستوري الجديد والإتحاد العام التونسي للشغل وتمخض عن هذا النشاط المطالب السياسية التالية:

- 1- إلغاء الأحكام العرفية بالبلاد.
- 2- توسيع دائرة الحريات الديمقراطية.
- 3- إحلال مجلس الأمة محل المجلس الكبير ويصبح المسؤول عن أعماله أمام الشعب التونسي.

<sup>1</sup> سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 90.  
<sup>2</sup> محمد الصافي، ملامح النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، مجلة المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 455، 2017، ص 104.

<sup>3</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 135-136.

<sup>4</sup> عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، المجلد 08، العدد 83، 1986، ص 46.

<sup>5</sup> جيلالي الهمامي، جدلية السياسي والنقابي في تجربة الحركة النقابية، الحوار المتمدن، العدد 6933، [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)، 2023-01-04، 02:58.

4- إلغاء النظام الخاص بالتراب العسكري.<sup>1</sup>

5- تكوين وزارة ديمقراطية.<sup>2</sup>

وقد نظم الإتحاد العام للشغل مطلع الخمسينيات العديد من المظاهرات ذات الطابع السياسي بمعية الحزب الدستوري الجديد، ففي 21 ديسمبر 1951 اندلع إضراب شمل العاصمة تونس وفي 19 جانفي 1952 نظم إضراب آخر تنديدا للقمع والذي طال العمال والمواطنين التونسيين.<sup>3</sup>

تواصلت الجهود السياسية التي جمعت التنظيمين النقابي والسياسي بحيث تأسست سنة 1952 لجنة جمعت النقابيين والسياسيين من الحزب الدستوري الجديد والقديم أطلق عليها لجنة الأربعين تأسست هذه اللجنة عقب الإصلاحات الفرنسية سنة 1952، وطالبت هذه اللجنة من الباي إحالة هذه الإصلاحات إليها لمناقشتها وترك لها حرية القبول بها أو رفضها، وأعلنت في 29 أوت 1952 رفضها القاطع لهذه الإصلاحات التي تحمل في طياتها مناورات للشعب التونسي.<sup>4</sup>

تعرض الإتحاد التونسي على إثر نضاله السياسي إلى مضايقات ودوهم مقره في العديد من المرات وسجن مجموعة كبيرة من مناضليه ووصل الأمر حتى إلى اغتيال زعيمه فرحات حشاد في 05 ديسمبر 1952 على يد منظمة اليد الحمراء الفرنسية بتواطؤ مع الإدارة الفرنسية سنكتشف ملابسات الجريمة في نقطة اغتيال فرحات حشاد.<sup>5</sup>

## 2. النضال النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل:

شهدت فترة نشاط الإتحاد العام التونسي للشغل أكبر حصيلة للإضرابات في تاريخ الحركة النقابية التونسية المستقلة وهذا إذا ما قورن بالتجربتين السابقتين جامعة العموم العملة التونسية الأولى بقيادة محمد علي الحامي والثانية بقيادة بلقاسم القناوي ومن ثم الهادي النويرة ويعود سبب ذلك إلى أن هاتين الأخيرتين لم تعمرا طويلا مقارنة بالإتحاد العام التونسي للشغل.

سجل الإتحاد أولى إضراباته بتاريخ 28 جويلية 1946، استهدف الإدارة الفرنسية بغية الضغط عليها لحضور ممثليه في اللجنة الجهوية للأسعار، ونظم كذلك مسيرات في 18 أوت سنة 1946 شارك فيها 500 عامل من منطقة بنزرت، 2000 عامل من منطقة تونس العاصمة، 150 عامل من قابس، و3000 عامل من صفاقس و500 عامل من منطقة سوسة، وقد افتك الإتحاد بعض المكاسب من الإدارة الفرنسية بحيث

<sup>1</sup> عبد الحميد الأرقش، المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 239.

<sup>3</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 99

<sup>4</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 400.

<sup>5</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 99

أصبح يحسب له ألف حساب وأصبح ممثلوه يحضرون كل اللجان والهيئات الرسمية المهتمة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

ارتفعت وتيرة الإضرابات في سنة 1947، وسجل العديد من الإضرابات أهمها: إضراب عمال الرصيف في 14 فبراير 1947 طالب من خلاله عمال هذا القطاع حقهم في المنح العائلية والمساواة بينهم وبين العمال الفرنسيين، ولم يكن عمال البلدية بمنطقة تونس العاصمة بمعزل عن لتطورات بحيث نظموا إضراب في شهر ماي 1947 واستطاعوا من خلاله افتكاك العديد من المطالب، كما شارك عمال الشركة التونسية للنقل بالحافلات بالساحل في إضراب نظم مطلع شهر أوت دام لمدة 15 يوم، وقبل فض هذا الإضراب اندلع إضراب آخر يوم 26 جوان 1947 نضمه عمال البنوك، وبعده بيوم دخل عمال العدلية في إضراب استمر لأربعة أيام، أما بائعو التبغ فهددوا بالدخول في إضراب إن لم يحقق لهم مطلب العطلة الأسبوعية.<sup>2</sup>

طالب الإتحاد العام التونسي للشغل من الحكومة الفرنسية تعديل المراسيم الصادرة بتاريخ 26 جويلية بشأن معدل الأجور وسعر الخبز، وأمام تعنت الإدارة الفرنسية قرر الإتحاد الدخول في إضراب عام وشامل يومي 04-05 أوت 1947، يجمع الكتاب الأوروبيين والتونسيين أن هذا الإضراب الأعنف على الإطلاق وقد اتخذ طابعا سياسيا وهذا راجع للشعارات التي رفعها المضربون الرامية إلى الاستقلال وكذا مساندة الحزب الدستوري الجديد له، شل هذا الإضراب الحركة الاقتصادية بتونس العاصمة وضواحيها.<sup>3</sup>

تحول الإضراب إلى دموي بعد تدخل قوات الأمن بمنطقة جبل الجلود في 02 أوت، وأدى ذلك إلى سقوط ثلاث ضحايا من صفوف المضربين والعديد من الجرحى من الطرفين.<sup>4</sup>

تشير المصادر الفرنسية والأوروبية إلى أن رأس الفتنة هو الحزب الدستوري، فقبل بداية الإضراب جابت بعض المواكب الدستورية منطقة صفاقس وأرجاء المدينة مرددة ألحان تحريضية مثيرة ومعادية للتواجد الفرنسي في المنطقة.

أنطلق الإضراب العام بتاريخ 05 أوت 1947 على الساعة 12 ليلا،<sup>5</sup> بحيث تجمع العديد من المضربين وسكان المدينة الذي وصل تعدادهم إلى حوالي 3000 شخص تمركزوا أما المحطة ومدخل شركة صفاقس قفصة، استعانت الإدارة الفرنسية بقوات الأمن التي تدخلت على وجه السرعة وحاصرت المضربين، دخل المضربون في اشتباكات مع القوات وتم رشقهم بالحجارة هذا ما أثار حفيظة الجنود الذين استعملوا القنابل

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 93.

<sup>2</sup> نفسه، ص 94.

<sup>3</sup> R. louzon, De Mohamed Ali à Farhet Hached, L'action ouvrière en Tunisie, Op.cit., p03.

<sup>4</sup> Mustapha Kraiem, les évènements du 05 aout 1947 à Sfax, **Revue d'histoire maghrébin**, N09, 1977, P327.

<sup>5</sup> R. Casemajor, L'action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'Hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857-1949, Breveté du centre de hautes études d'administration musulman, Paris, 1948, p274.

المسيلة للدموع ثم حملوا أسلحتهم وأطلقوا الرصاص الحي على جموع المضربين العزل، فسقط حوالي 29 قتيلا و57 جريح في أكبر مجزرة شهدها الحركة العمالية والنقابية التونسية المستقلة منذ بداياتها،<sup>1</sup> أما في صفوف الأمن فجرح 11 عنصر (03 من جراء انفجار القنابل و08 نتيجة رشق بالحجارة).

وأمام هذا الوضع وحققنا للدماء وتواصل مجزرة قام أعضاء الإتحاد العام التونسي للشغل من إنهاء هذا الإضراب الذي خرج عن سيطرتهم وإعلان مواصلة العمل في 06 أوت.

قامت الإدارة الفرنسية فور انتهاء الإضراب بفتح تحقيق لكشف المحرضين، واكتشفت أنهم المناضلين المزدوجين المنخرطين في صفوف الإتحاد العام وكذا الحزب الدستوري الجديد وتابعهم وألقت القبض عليهم وعلى رأسهم المناضل الحبيب عاشور، في حين انتفض مناضلو الحزب الدستوري القديم والجديد وطالبوا الحكومة الفرنسية من فتح تحقيق حول ملابسات الجريمة التي طالت مناضلين عزل.<sup>2</sup>

شهدت الحركة النقابية بعد أحداث صفاقس 05 أوت 1947 تراجع كبير بمثابة انتكاسة وامتد ذلك من أواخر شهر أوت إلى بداية سنة 1948، هذا الوضع اغتنمه الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي بهدف السيطرة على العمل النقابي في تونس، ويستند المؤرخون في تحليل أوضاع الإتحاد العام التونسي للشغل في هذه الفترة إلى كتابات المراقبين المدنيين الذي يرجعون أن هذا الفتور سببه صدمة 05 أوت 1947 والأحداث الدموية وأكد ذلك القائد الأعلى للقوات المسلحة بتونس في تقرير أرسله إلى وزير الحربية بفرنسا يقول فيه "إن الإتحاد العام التونسي للشغل يعيش الآن انعكاسات أحداث صفاقس حيث تراجع نشاطه، فقد هدد العديد من العمال بهذه المنطقة بالانسلاخ عن الإتحاد العام إذا لم يقع إرجاع رفقاتهم المطرودين إثر الأحداث والاستجابة لمطالبهم، أما عمال الرصيف بحلق الوادي فقد كونوا نقابة موحدة انضمت إلى الإتحاد النقابي للعملة القطر التونسي، وعموما تراجع بشكل ملموس الحماس النقابي واهتزت القواعد في قياداتهم."<sup>3</sup>

لكن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما عاد الإتحاد العام التونسي للشغل إلى الساحة وبشكل أقوى، وأعاد تكوين النقابات الجبهوية في كل المناطق التونسية، باعتبارها الحلقة الأضعف في هيكله الإتحاد وشن مجموعة من الإضرابات بهدف رفع الأجور وتحسين وضعية العمال، أهمها إضراب 21 أكتوبر 1948 الذي نظمته الموظفين التونسيين.

ارتفع على إثر ذلك عدد المنخرطين في الإتحاد بشكل كبير، وشهدت التركيبة البشرية قفزة نوعية ففي

<sup>1</sup>R. Casemajor, Op.cit, P 275

<sup>2</sup> Ibid., p276.

<sup>3</sup> أرشيف الإقامة العامة R900 تقرير القائد الأعلى للقوات المسلحة دوفال (Duval) إلى وزير الحرب بتاريخ مارس 1948. نقلا عن: سمير البكوش، ظرفية 1948 وتدعم العمل النقابي الوطني، مجلة الروافد، عدد 08، 2003، ص 180، ينظر كذلك، محمد الطيب زروق، المرجع السابق، ص 160.

صفاقس وصل عدد المنخرطين إلى 8800 منخرط فيما سجل 4000 منخرط في سنة 1947 بنسبة فاقت 120 %، أما في مدينة سوسة شهدت ارتفاع تاريخي في عدد المنتسبين الذي قفز من 2000 منخرط إلى 15600 منخرط بنسبة 680% وفي منطقة بنزرت سجلت ارتفاع بنسبة 113% أي من 1500 منخرط سنة 1947 إلى 3200 منخرط سنة 1948.<sup>1</sup>

شهدت سنة 1950، انتفاضة عمال منطقة النفيضة العاملين بشركة الفلاحين الفرنسية، بحيث طالبوا من خلال هذا الإضراب بأبسط حقوقهم والمتمثلة في المنح العائلية ورفع للأجور، ولكن أمام تعنت أرباب العمل بالشركة والإدارة الفرنسية التي استعانت بالشرطة لتفريق جموع المتظاهرين، وقع صدام بين المضربين والشرطة الفرنسية التي استعملت الأسلحة وكان لها استعداد لتكرار سيناريو أحداث 05 أوت 1947 وسرعان ما انتشرت الموجة الإضرابية في المناطق المجاورة، وهدد الإتحاد بشن إضراب شامل يشمل الحركة الاقتصادية في البلاد إن لم تتوقف الشرطة عن التقتيل، وبالفعل هدأت الأوضاع ولك بعد سقوط العديد من القتلى في صفوف المضربين لتضيف الغدارة الفرنسية جريمة أخرى لسجلاتها السوداء والتي ستزيد التونسيين عزمًا لتحقيق الاستقلال.<sup>2</sup>

#### • علاقات الإتحاد العام التونسي للشغل مع المنظمات النقابية:

##### 1- على المستوى الداخلي:

##### 1.1 علاقته مع الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T:

مثل مؤتمر 18-19 مارس 1944 منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية الفرنسية و التونسية، وهذا بعد اعتلاء الشيوعيون الحكم في اللجنة الإدارية بالكونفدرالية العامة للشغل، كما ذكرنا سابقا، ورفع الشيوعيون شعار الوحدة من أجل الانتصار في الحرب هذا ما رفضه فرحات حشاد بحجة أن انتصار فرنسا في الحرب العالمية الثانية لن يفيد التونسيين ومن هذا المنطلق ظهر العداء بين الكونفدرالية العامة للشغل وشخصية فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل، وعلى هذا الأساس نستنتج أن العداء بين التنظيمين كان موجودا حتى قبل تأسيس الإتحاد نفسه.<sup>3</sup>

أسس فرحات حشاد لاتحاد النقابات التونسية المستقلة بالجنوب سنة 1944، والذي يمثل النواة الأولى للاتحاد العام التونسي للشغل، دخل هذا التنظيم في صراع مع فرع الكونفدرالية العامة للشغل بتونس ولوحظ في هذه الفترة تبادل للهجمات بحيث منع اتحاد النقابات المستقلة منخرطيه من المشاركة في إضرابات الكونفدرالية العامة للشغل.

<sup>1</sup> أرشيف وزارة الخارجية N609، تقرير المقيم "مونس" إلى وزير الخارجية "بيدو" تقرير ديسمبر 1948. نقلا: سمير البكوش، المرجع السابق، ص 185.

<sup>2</sup> الطاهر عبيد الله، المرجع السابق، ص 203.

<sup>3</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 87.

تواصل هذا الصراع بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 زادت حدته وهذا بعد أن أصبح للاتحاد طبقة جماهيرية كبيرة داخل تونس، ولكن تخللت هذا الصراع فترات من الهدنة عرضت فيها الكونفدرالية العامة للشغل توحيد الصفوف، وقعت المنظمتان اتفاقا مبدئيا في 16 أوت 1946 أطلق على هذا الاتفاق "الاتفاق العمالي" لعل ما جعل النقابيين التونسيين بقيادة فرحات حشاد يوافقون على الوحدة النقابية هي ما سيكسبونه بعدها وهي الانضمام إلى المنظمة العالمية النقابية الشيوعية FMS.<sup>1</sup>

انعقد الاجتماع بين التنظيمين في 26 أوت 1946 تحت إشراف ماك ويني ممثل المنظمة النقابية العالمية، وتناقش الحاضرون عن آلية التوحيد النقابي وشروط الإتحاد العام التونسي للشغل التي تمحورت حول النقاط التالية:

1- يلزم أن يكون أعضاء اللجنة الإدارية حاملين للجنسية التونسية.

2- اللغة العربية لغة رسمية تستعمل في الندوات والملتقيات والمراسلات.<sup>2</sup>

3- بقاء المنظمة الجديدة تحمل اسم الإتحاد العام التونسي للشغل.

توقفت المناقشات بتاريخ 29 أوت 1946 لتصلب رأي الإتحاد العام التونسي للشغل وتمسكه بشروطه وعدم تقديم أي تنازلات وحسب المؤرخين لهذه الفترة يرجع سبب ذلك إلى اكتشافه لأهداف الكونفدرالية العامة للشغل والمتمثلة في استيعاب الحركة العمالية التونسية والقضاء على المنظمات النقابية التونسية المستقلة.<sup>3</sup>

انعقد مؤتمر آخر للكونفدرالية العامة للشغل بتاريخ 26-27 أكتوبر 1946 تمخض عنه تحويل اسم المنظمة إلى الإتحاد النقابي للعملة القطر التونسي USTT وهذا لإيهام الرأي الدولي ان هناك منظمة نقابية أخرى تهدف إلى تمثيل الطبقة العمالية التونسية منافسة للاتحاد العام التونسي للشغل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 264.

<sup>2</sup> Mostapha Kraiem, La question de l'unité syndicale entre L'UGTT et l'USTT, **Revue d'histoire Maghrébin**, N12, 1978, P275.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 264.

<sup>4</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 176.

## 2.1. علاقته مع اتحاد نقابات العملة القطر التونسي USTT:

تأسس الإتحاد النقابي لعمال القطر التونسي USTT بتاريخ 27 أكتوبر 1946، انتخب على رأسه التونسي حسن السعداوي<sup>1</sup> ذو التوجه الشيوعي، هدف النقابيون الفرنسيون من تأسيسه هو خلق نقابية قوية تستطيع مجابهة الإتحاد العام التونسي للشغل الذي أحرز انتصارات عديدة والذي تأتي في مقدمتها توسع طبقته الجماهيرية بحيث نجح في ضم عمال الترامواي بتونس وبعض عمال مناجم الرديف وملتوي، وحاول الإتحاد النقابي لعمال القطر التونسي التواجد في كل القطاعات بغية السيطرة على الحركة العمالية التونسية واحتوائها ومن ثم ارغام الإتحاد على الوحدة النقابية في طريق القضاء عليه نهائيا.<sup>2</sup>

أعيد إثارة ملف الوحدة النقابية بين المنظمتين USTT وUGTT من جديد، وتشبث الإتحاد العام بمطالبه السابقة التي حوَّرها إلى نقطتين أساسيتين وهما:

1- أن تكون قيادة المنظمة الموحدة للتونسيين دون غيرهم.

2- أن يكون اسمها الإتحاد العام التونسي للشغل.

إن هذين المطالبين حالا دون الوحدة والوفاق، ففي نظر النقابيين الفرنسيين هذين الشرطين تعجيزين ويؤديان إلى اضمحلال الإتحاد النقابي العملة لقطر التونسي وذوبانه في كيان الإتحاد العام التونسي للشغل وهذا ضد هدف احتواء الحركة العمالية التونسية والقضاء على المنظمة النقابية التونسية المستقلة.

بالبحث في العلاقات الرابطة بين التنظيمين لم نجد نقطة توافق بينهما، سوى العداء ورفض العمل المشترك، ففي فبراير سنة 1947 رفض الإتحاد العام التونسي للشغل الانضمام لإضراب الموظفين الذي نظمته كل من الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي ونقابة العمال المسيحيين والكونفدرالية العامة للشغل، وفي 02 أوت أثناء إضراب بجبل الجلود وقع اشتباك بين العمال الإتحاد المضربين وعمال المنخرطين في

<sup>1</sup> من مواليد 1899 في باب المجاز الشمال الغربي لتونس تبعد عن العاصمة ب60 كم، مارس في بدايات القرن العشرين حرفة السراجة، انضم نقابيا إلى جامعة العموم العملة التونسية الأولى سنة 1924 لإعجابه بفكر محمد علي الحامي، ثم إلى الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة سنة 1925، اختار بعد ذلك الهجرة إلى فرنسا لتحسين ظروفه المعيشية واشتغل في مصانع ستروين الفرنسية ما بين 1926-1927، وفي هذه السنة واصل نضاله في الكونفدرالية الموحدة واكتشف النضال السياسي بانخراطه في صفوف نجم شمال إفريقيا، وبعد رجوعه إلى تونس أرسل في بعثة دراسية إلى موسكو وأقام بها لمدة سنتين ما بين 1931-1933، رجع مرة أخرى إلى العاصمة تونس وجد تغييرات جذرية على مستوى العمل النقابي استنادا إلى القرار البيبليكي الذي سن بتاريخ 12 نوفمبر سنة 1932 والذي أعطى الضوء الأخضر للعمل النقابي التونسي المستقل، فأسس بدوره نقابة عمال البناء التونسية المستقل، تم إلقاء القبض عليه سنة 1934 في موجة القمع الكبرى التي أمر بها المقيم العام بيروتون، وأرسل إلى برج لوبوف حتى سنة 1936، انخرط بعد ذلك في الحزب الشيوعي وفي اتحاد النقابات الفرنسية فرع الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1936، وفي سنة 1939 ألقى القبض عليه في إطار تصفية ومحاربة العناصر الشيوعية وزج به في السجن حتى سنة 1943، تقلد بعد ذلك العديد من المناصب النقابية السامية وهي الأمين العام لاتحاد النقابات الفرنسية بتونس سنة 1944، ثم الأمين العام لاتحاد نقابات العملة القطر التونسي سنة 1946، تعرض لأزمة قلبية سنة 1958-1959، ونقل إلى موسكو أين عولج إلا أنه بقي متأثرا بها حتى وافته المنية بتاريخ 12 فبراير 1963 على إثر أزمة قلبية حادة. في مركز الشرطة الذي حقق معه على خلفية اتهامه بمحاولة اغتيال الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة ينظر:

Julien Bessis, les fondateurs index biographique des cadres syndicalistes de la Tunisie coloniale, op.cit., pp 125-126.

<sup>2</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 91-92.

الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الغير المضربين، وامتنعت النقابات الفرنسية من دعم إضراب 05 أوت سنة 1947.<sup>1</sup>

على إثر ذلك تدهورت العلاقة بين التنظيمين بحيث علق الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي على الأحداث الدامية التي تعرض لها العمال التونسيون بعبارات مثيرة والتي جاءت على لسان رئيس هذه المنظمة "لقد جنى الاستفزازيون ثمن أعمالهم، والأحداث أثبتت بصورة أليمة صحة رأي الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، الذي أكد من المرة الأولى خطورة الإضراب العام".<sup>2</sup>

إن مثل هذا التصريح يبين موقف الإتحاد النقابي الداعم لردة فعل الإدارة الفرنسية بارتكاب مجزرة في حق العمال التونسيون، ويبين الوجه الحقيقي لنقابية الفرنسية التي توهم بالدفاع عن القضايا العمالية وفي حقيقة الأمر هي تعد مؤسسة من مؤسسات الإدارة المجسدة للاستيطان الابدي في المنطقة، إن هذه العلاقة المشحونة انعكست بالسلب على الإتحاد النقابي الذي باتت أوراقه كلها مكشوفة وخسر رهان الوحدة النقابية، وأثر بشكل مؤقت على الإتحاد العام بحيث عطل من انضمامه إلى المنظمة النقابية العالمية مدة ثلاث سنوات 1946-1949.

### 3.1 علاقته مع الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:

تأسس فرع الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في عشرينيات القرن الماضي، وتواصل نشاط هذه المنظمة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية، تواجدت بشكل كبير في قطاع السكة الحديدية، بالنظر إلى علاقاتها مع الإتحاد التونسي للشغل لم تكن هناك نقاط تقاطع كبيرة ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة كون هذه المنظمة كانت ضعيفة على مستوى الانتشار في القطاعات، كما أنها لم تكن ذات صيت مثل الإتحاد العام أو الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، وهذا لا يعني أنها لم تربطها علاقات مع الإتحاد إطلاقا بحيث لم تعارض تأسيسه برغم من أنها نقابية فرنسية وهذا راجع لإيمانها بالتعددية النقابية والتي اعتبرها مؤسسوها من أسس ممارسات الحرية الديمقراطية.<sup>3</sup>

جمع النضال النقابي بينهما في العديد من المرات، نذكر مثال واحد وهو إضراب 13 سبتمبر 1951 طالبتا من خلاله المنظمين الزيادة في الأجور وتوسيع دائرة الحريات النقابية. ولكن يجمع جل المؤرخين أن الإتحاد لم يعول كثيرا على هذا التنظيم الفرنسي لأنه لم يملك القرار والفاعلية إذا ما قورن بالإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 93.

<sup>2</sup> نفسه، ص 94.

<sup>3</sup> Abdeslam ben Hamida, les relations entre les syndicalismes tunisien et européens de 1944 à 1956 : la Tunisie mosaïque, www.books.openedition.org, 25-12-2022, 10 :00.

<sup>4</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 162

#### 4.1 علاقته مع نقابة القوة العمالية CGT-FO:

شهدت سنة 1947 انقسام في بيت الكونفدرالية العامة للشغل في المتروبول، بحيث عاود ظهور الصراع بين التيارين الاشتراكي و الشيوعي، واستقل الاشتراكيون عن السيجيتي بتأسيس نقابية جديدة سميت بنقابات القوى العمالية CGT-FO ، هذا الوضع بدوره انعكس على المستعمرات في شمال إفريقيا ففي تونس ظهرت النقابات الموحدة والقوى الشغيلة FO-CSFT التي أشرف عليها ألبرت بوزنكي صديق فرحات حشاد سابقا في اتحاد النقابات الفرنسية واللدان خاضا مع بعض نضالا مشترك على مستوى هذا الإتحاد، وعلى هذا الأساس يمكن أن نرسم العلاقات بين الإتحاد العام التونسي للشغل ونقابات الموحدة والقوى الشغيلة. نظر الإتحاد العام لتونسي للشغل إلى هذا التنظيم الجديد برؤية إيجابية قائمة على المصلحة كون قيام هذا التنظيم سيخفف من خطورة الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي وسيخلق منافسا جديدا للتيار الشيوعي.<sup>1</sup>

ظهر نوع من التقارب بين الإتحاد ونقابات القوى الشغيلة خلال المؤتمر الرابع للإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1951 الذي أظهر فيه الإتحاد عن نية هذه النقابية الجديدة في العمل الثنائي المشترك ، ولكن هذا لم يدم طويلا ، بحيث أصدر التنظيم لائحة سنة 1951 أبان فيها عن وفائه للمؤسسة الاستعمارية وأكد أن مستقبل الحركة النقابية في شمال إفريقيا لن يخرج عن إطار الذي رسمته النقابية الفرنسية، ويلزم أن يبقى العمل النقابي بعيدا كل البعد عن العمل السياسي،<sup>2</sup> يمكن التعليق حول هذه النقطة إن الدراسات النقابية الفرنسية في هذه الفترة توصلت أن قوة الإتحاد العام التونسي للشغل تكمن في تحرره من عقدة البقاء والاكتفاء بالعمل النقابي فقط ، ففي فترة فرحات حشاد أعطى هذا الأخير سبغة سياسية لنشاطات الإتحاد وهنا سر القوة ، ولذلك حاولت النقابية الجديدة وكل النقابيات الفرنسية اللعب على هذا الوتر وهو فصل النقابة عن السياسة وهذا ليس تجسيدا لمبادئ اتفاقية أميان سنة 1906 ، بل لإضعاف الحركة النقابية التونسية المستقلة.

علم فرحات حشاد بأهداف التنظيم النقابي الجديد وأبدى حذره منها وصرح في إحدى مقالاته باللغة الفرنسية: "إن ليون جو هو الذي قاوم جامعة العموم العلة التونسية الأولى، وكان له دور في قمع الذي تعرض له محمد علي الحامي، بقيت منظمته اليوم بنفس عقلية الهيمنة التي كانت سائدة في تلك الفترة"، ظهر ذلك جليا من خلال الإضرابات التي نظمتها النقابات الموحدة والقوى الشغيلة FO-CSFT سنة 1955 كإضراب 19 أبريل الذي احتج المضربون فيه على إلغاء الامتيازات الاستعمارية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رزوق محمد الطيب، المرجع السابق، ص 228

<sup>2</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 179.

<sup>3</sup> واردة المنجي، المرجع السابق، ص 41.

## 2- على المستوى الخارجي:

### 1.2 علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالمنظمة النقابية العالمية:FMS

انضم الإتحاد العام التونسي للشغل إلى المنظمة النقابية العالمية ذات التوجه الشيوعي كونها المنظمة النقابية الوحيدة الناشطة على مستوى الساحة النقابية العالمية، وبالانضمام لها سيعطي الإتحاد لنفسه القوة والشرعية وحماية جهازه النقابي لكي لا يعيد تجربة جامعة العموم الفاشلة، والتي استطاعت الإدارة الفرنسية أن تجهز عليها في أولى تحركاتها.<sup>1</sup>

راسل الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد رئيس المنظمة النقابية العالمية السيد "ويليام سيترين" في 05 فبراير 1946 مطالبا إياه انضمام هيئته للمنظمة النقابية العالمية، ولكن هذه الأخيرة لم تعطي موافقتها حتى سنة 1949 أي بعد ثلاث سنوات،<sup>2</sup> والسؤال يطرح في هذا المقام: لماذا أخذت المنظمة كل هذا الوقت لدراسة ملف انخراط الإتحاد فيها؟

إن بقاء قضية الموافقة مجمدة لمدة ثلاث سنوات راجع لضغط الفرنسيين على الهيئة الإدارية للمنظمة النقابية العالمية، وعلى رأسهم ليون جو هو الذي شغل منصب نائب الرئيس، إن هذه الشخصية معروفة في الأوساط النقابية التونسية، بحيث شن سابقا حملة هو و دورويل على جامعة العموم العملة التونسية واستطاعا قمعها ووأدها في مهدها، طالب الفرنسيون الموجودون على مستوى المنظمة بضرورة التوحيد النقابي بين الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، وبدأوا يتحججون أن الهدف الأسمى للمنظمة هو بعث العمل النقابي القوي و الموحد وهذا يتعارض ما هو موجود بتونس بحيث يوجد تنظيمين نقابيين متصارعين على تمثيل الحركة العمالية التونسية.

وأمام فشل كل محاولات التوحيد وتصميم فرحات حشاد على مدى ثلاث سنوات أعطي له الموافقة للانضمام إلى المنظمة النقابية العالمية، ولكن لم يكن هذا هو السبب المباشر للقبول، ففي سنة 1948 شهدت المنظمة النقابية نكسة على مستوى هياكلها بحيث انفصلت المنظمات النقابية الأمريكية والإنجليزية والهولندية والبلجيكية، وأسسوا لأنفسهم منظمة السيزل، وأمام هذا الضعف أعطي للإتحاد الحق في العضوية ابتداء من جانفي 1949.<sup>3</sup>

سرعان ما اكتشف النقابيون التونسيون أن هذه المنظمة لا تقدم ولا تأخر في شأن قضيتهم وظهر ذلك من خلال مراسلات فرحات حشاد لها عارضا انشغالات العمال التونسيون وإضراب عمال المناجم في 21 نوفمبر 1950، لكن كل هذه المراسلات لم تلقى أذان صاغية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> واردة المنجي، المرجع السابق، ص 42.

<sup>2</sup> أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتاباتاته، المرجع السابق، ص 89.

<sup>3</sup> واردة المنجي، المرجع السابق، ص 42.

<sup>4</sup> أحمد خالد، المرجع السابق، ص 100.

وجه فرحات حشاد في مؤتمر ميلانو سنة 1950 انتقادا لادعا لهذه المنظمة كونها لا تساند القضايا العربية وبالعكس بتهميشها تعتبر معارضا لحل مشاكل عمال العرب، ولعل ما زاد الطين بلة هو نضال فرحات حشاد لتوحيد العمل النقابي المغربي فهو كان يحلم بتنظيم نقابي يجمع كل الإتحادات النقابية المغربية الهدف منه تحسين وضعية العمال في شمال إفريقيا ، فهو كان ينتظر ترشيحه لمنصب المتحدث عن الحركات العمالية المغربية ليتسنى له تحقيق المشروع، ولكن صدم بتعيين الفرنسي جورج بوروبان ذو النزعة الاستعمارية، وهذا دليل على مساندة المنظمة للإدارة الفرنسية، والتنكر لمبادئ الشيوعية الأولى والتي كان في مقدمتها مبدأ مناهضة الاستعمار أين ما كان.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس يمكن ان نوضح في نقاط أسباب انسحاب الإتحاد العام من المنظمة النقابية العالمية:

1- قرار طرد النقابات اليوغوسلافية من المنظمة النقابية على خلفيات سياسية متعلقة بالمارشال تيتو وعلاقته بموسكو التي تدهورت في تلك الفترة، واعتبر النقابيون التونسيون هذا القرار خرقا لمبادئ العمل النقابي، والذي من مبادئه فصل العمل السياسي عن العمل النقابي وتكمن مهمة النقابة في الدفاع عن العمال بالدرجة الأولى.

2- العراقيل التي وضعتها المنظمة لإفشال مشروع الوحدة النقابية.

3- سياسة التفريق والعنصرية في معالجة ملف العضوية، فإذا ما قارنا بين الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي والإتحاد التونسي للشغل فالأول عولج ملفه في أقل من 50 يوم من تأسيسه أي في 13 ديسمبر 1946 أما الثاني فدامت مدة المعالجة ثلاث سنوات، وفسر قادة الإتحاد ذلك بأنه مناورة من المنظمة النقابية موجهة ضد منظماتهم بهدف إضعافها والاعتراف بخصمهم وكل هذا للضغط على الإتحاد لتحقيق الوحدة بشروط الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي.<sup>2</sup>

4- انحياز المنظمة النقابية العالمية إلى نقابية USTT، وذلك من خلال تمرير مشاريعها وافكارها ونشرياتهما وكان ذلك على حساب الإتحاد العام التونسي للشغل.

5- ضعف المنظمة النقابية العالمية بعد انسحاب المنظمات النقابات الأمريكية والهولندية والبلجيكية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتاباته، المرجع السابق، ص 100-101.

<sup>2</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 120

<sup>3</sup> نفسه، ص 122.

## 2.2 علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بمنظمة النقابات العالمية الحرة CISL:

أنضم الإتحاد العام التونسي للشغل بمنظمة CISL في 05 أبريل 1951، وقطع علاقاته نهائيا مع منظمة FMS وقد تبوأ فرحات حشاد منصبا في المكتب التنفيذي لهذه المنظمة،<sup>1</sup> ولعل أسباب انضمام الإتحاد التونسي للشغل يرجع لمجموعة من العوامل أهمها:

1- عقم النضال النقابي في كنف الشيوعية وهذا بسبب إدخال السياسة في النضال النقابي.

2- اهتمام منظمة النقابات العالمية الحرة بحق تقرير الشعوب لمصيرها بنفسها.

3- دعم منظمة CISL للعمل النقابي التونسي المستقل.

4- اعتراف المنظمة بأن الإتحاد العام التونسي للشغل هو اللسان الوحيد للطبقة العمالية التونسية.<sup>2</sup>

وأضاف فرحات حشاد في تصريحه: "إن السيزل الإتحاد الدولي للنقابات الحرة موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماها المنتشرة بقوة في أوروبا وآسيا وأمريكا وفي غيرها من الأماكن.... وهي توصل صوت العمال حتى إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة وتنسق مع اليونيسكو مباشرة وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام المهني والاجتماعي عبر كل العالم، وهي تشارك باستمرار في أعمال المكتب الدولي للشغل بجنيف."<sup>3</sup>

من خلال هذا التصريح يتبين لنا نظرة فرحات حشاد البرغماتية القائمة على المصلحة العليا للإتحاد فبالنظر إلى محدودية فاعلية المنظمة العالمية النقابية وقوة التأثير وشبكة علاقات السيزل انتقل إليها، فإن ما يهم الإتحاد في هذه المرحلة قوة المنظمة العالمية لأن قوة الإتحاد تستمد من قوتها، وكذلك تستطيع هذه المنظمة حل مشاكل العمال التونسيين.<sup>4</sup>

يضيف محمد المالك في كتابه حركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي سببا آخر والمتمثل في تأثير الحزب الدستوري الجديد وقائده الحبيب بورقيبة في عملية انضمام الإتحاد إلى منظمة السيزل، وي طرح الكاتب تساؤلا أسأل الكثير من الحبر في كتابات التونسيين حول إن كان هذا الانضمام استيعاب سياسي للإتحاد من طرف الحزب الدستوري الجديد أو مجرد تحول مدروس حول منطلق قوة المنظمة، ولكن وضح الكاتب رأيه حول طبيعة العلاقة التي تجمع الحزب الدستوري بالإتحاد هي علاقة تأثر بين الطرفين ولكن

<sup>1</sup> أحمد خالد، المرجع السابق، ص 113.

<sup>2</sup> واردة المنجي، المرجع السابق، ص 43

<sup>3</sup> سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، 2013، ص 27.

<sup>4</sup> نفسه، ص 27.

نضالات الإتحاد وقوته جعل منه مركزا مساندا للحركة الوطنية التونسية في مسار النضال من أجل الاستقلال ومحاربة الاستعمار الفرنسي.<sup>1</sup>

• علاقات الإتحاد العام التونسي لشغل مع الأحزاب السياسية:

1- علاقته بالحزب الدستوري (القديم- الجديد):

وطد الإتحاد العام التونسي للشغل علاقاته مع الأحزاب السياسية التونسية وذلك في إطار النضال النقابي والسياسي المشترك لتحرير تونس من قبضة وهيمنة الاستعمار الفرنسي، وتحمل علاقته مع الحزب الدستوري سواء القديم أو الجديد طابعا خاص، فالحزب ربطته علاقات مع الحركة النقابية التونسية المستقلة في مراحلها الثلاث (جامعة العموم الأولى والثانية والإتحاد العام التونسي للشغل)،<sup>2</sup> ففي المرحلة الثالثة لا يمكن إنكار دوره في تأسيس اتحاد النقابات التونسية في الجنوب و الشمال التي كانت من صنع المناضلين الدستوريين ، لذلك يمكن أن نعتبر أن الإتحاد العام التونسي تربطه علاقات مميزة مع الحزب الدستوري ويمكن أن نعتبر أن المناضلين الدستوريين هم من وضعوا حجر الأساس للاتحاد العام التونسي للشغل وذلك باعتبار أن اتحاد النقابات التونسية بالجنوب و الشمال هما النواة الحقيقية للاتحاد العام التونسي للشغل.<sup>3</sup>

يمكن أن نرجع توطد العلاقة بين الإتحاد التونسي للشغل و الحركة الدستورية إلى توافق الأهداف ورفعها شعار الاستقلال والمطالبة به، ويوجد حزبين في هذا التيار السياسي وهما الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد وكما هو معروف أن الانقسام في بيت الحزب الدستوري كان بعد مؤتمر قصر الهلال سنة 1934 وعلى إثره ظهر الحزب الدستوري الجديد الذي بدأ نضاله بمعاداة الإدارة الفرنسية عكس الحزب الدستوري القديم الذي بنى علاقات طيبة مع الإدارة الفرنسية ، نرجع إلى علاقات الإتحاد مع هذين التنظيمين كانت حسنة وظهر نوع من الميول إلى الحزب الدستوري الجديد كون أن جل المناضلين النقابيين في الإتحاد كانوا منتمين للحزب الدستوري من أمثال الحبيب عاشور هذا من جهة ومن جهة أخرى الأيديولوجية الاستقلالية للحزب هي التي قربت الإتحاد من الحزب الدستوري الجديد ، ودعا فرحات حشاد أعضاء الهيئة الإدارية في منطقة صفاقس إلى الانخراط في هذا الحزب وهذا يؤكد أن فرحات حشاد كان مناضلا في الحزب الدستوري الجديد ويدعم أطروحة أنه كان في الحزب أيام نضاله داخل اتحاد النقابات الفرنسية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية- سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، 1993، ص 367.

<sup>2</sup> وردة المنجي، المرجع السابق، ص 48.

<sup>3</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 38.

<sup>4</sup> نفسه، ص ص 36-37.

ظهر دعم الحزب الدستوري الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل في العديد من المناسبات منها: مساهمة مناضله أحمد تليلي في بعث الإتحاد الجهوي للشغل في قفصة بتاريخ ماي 1946 وذلك بتنسيق مع فرحات حشاد، وتحول هذا الإتحاد الجهوي إلى قطب مناهض للاستعمار، وساهم أحمد تليلي كذلك في تعزيز وتقوية حضور هياكل الإتحاد العام التونسي للشغل في قطاع المناجم بالمنطقة الذي سيطر عليه اتحاد النقابات القطر التونسي ذو التوجه الشيوعي في إطار سياسة الحزب الرامية للمجاهة الحركة الشيوعية في المنطقة.<sup>1</sup>

وظهر كذلك من خلال مساهمة الحزب الدستوري الجديد في بعث اتحاد النقابات الصناعية وصغار التجار بالقطر التونسي في 17 جانفي 1947، هذا الإتحاد الذي أنشأه فرحات حشاد وترأس أول جلسة له واختير فيها صالح بن يوسف المناضل الدستوري كمستشار قانوني<sup>2</sup> وضم بعض العناصر الدستورية من أمثال الكاتب العام في هذا التنظيم الجديد الفرجاني بلحاج عمار ومساعد<sup>3</sup> الكاتب العام مختار بن عطية ناضلت هذه النقابة حول النقاط التالية:

1- تقديم قروض لفائدة الحرفيين والتجار وبفوائد مناسبة.

2- غلق الأسواق التونسية أمام المنتوجات المستوردة

3- فتح الأسواق الخارجية أمام كافة المنسوجات التونسية بدون ضرائب جمركية.

4- تعويض التجار والحرفيين أوقات الكوارث الطبيعية والحرب.<sup>4</sup>

دعم الحزب الدستوري نضال الإتحاد العام التونسي للشغل بكل الوسائل، فمثلا في إضراب 05 أوت 1947 الذي خطط له الإتحاد العام التونسي للشغل وقام للترويج له ساندته فيه الحزب الدستور بحيث عقد الإتحاد اجتماعا لمناقشة قضية الإضراب في حين نظم الحزب الدستوري الجديد اجتماعا حث فيه الفلاحين لمساندة إخوانهم العمال والتضامن معهم.

أسفر الإضراب على مجزرة دموية راح ضحيتها العديد من العمال ، ندد بها الحزب الدستوري القديم والجديد ، بحيث أعلن الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد نداء مفاده التصريح التالي: " إننا بصفتنا وطنيين نندد بشدة بمحاولة خنق البروليتاريا وبكل عمل يرمي إلى تركيبها للقوى الإمبريالية، كما ندد بالاستفزات لرامية لخلق حال دائمة من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح عدو شعبنا الذي كان دوما يلجأ إلى الطرق السلمية للدفاع عن حياته" ودعا الديوان السياسي من الشعب التونسي

<sup>1</sup> مصطفى التليلي، من نقابي "دستوري" إلى ديمقراطي أصل أحمد التليلي بين 1946-1967، الكراسات التونسية، العدد 209، 2009، ص 79.

<sup>2</sup> مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964، المرجع السابق، ص 129

<sup>3</sup> الهادي التيمومي، نقابات الأعراف التونسيين 1932-1955، المرجع السابق، ص 177.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 182.

التحلي بالهدوء وإمساك الأعصاب وهذا ليس ضعفا بل قوة لتمكين الطبقة العمالية من مواصلة إنجازاتها وإنجاح قضيتها.<sup>1</sup>

أما الحزب الدستوري القديم فقد قدم بيانا واضح فيه موقفه من هذه الأحداث جاء فيه:

1- لإضراب الإتحاد العام التونسي للشغل أسباب ودوافع ولا يمكن أن نعتبره حجة لضرب الحركة النقابية  
2- التونسية، ويعرف العام والخاص أن الاستقلالية التي تبنتها الحركة النقابية التونسية هي السبب وراء  
ملاحقة الإدارة الفرنسية لها وهذا يتعارض مع القوانين العالمية التي تجسد الحرية بكل أنواعها والتي تشمل  
الحريات النقابية والسياسية.<sup>2</sup>

3- إن هذه الحادثة التي طالت الإتحاد العام التونسي للشغل والتي تمس بالعامل التونسي بشكل خاص  
والإنسان التونسي بشكل عام تتنافى تماما مع أطروحات الإدارة الفرنسية التي تؤكد احترام فرنسا لسكان  
تونس.

4- إن هذه الحادثة بينت أن المنظمات النقابية الفرنسية قد فشلت في التأثير على العمال التونسيين وكسب  
ثقتهم، وفوضت أمرها للإدارة الفرنسية للتدخل وقمع الإتحاد التونسي للشغل.

5- سيكون للحزب الدستوري القديم كلمة في شأن ذلك وسيسعى لفضح كل تجاوزات الغدارة الفرنسية  
داخل تونس سواء في حق العمال أو في قضايا أخرى، ولن يتوانى المناضلون الدستوريون في الدفاع عن  
قضايا التونسيين.<sup>3</sup>

كل ما ذكرناه سابقا يصب في حقل التوافق والتجانس إلا أن المعطيات التاريخية تشير إلى أن الإتحاد لم  
يوافق الحزب الدستوري في الكثير من الأحيان بحيث ساد الصراع بين الهيئة النقابية و الحزب السياسي  
في بعض المناطق حول العديد من القضايا ونذكر مثال على ذلك: ففي سنة 1949 رفضت بعض الإتحادات  
الجهوية الرضوخ لمطالب الحزب الدستوري الجديد الداعية إلى ضرورة إدراج القضية الفلسطينية ومسألة  
التطوع للجهاد في جدول أعمالها، واعتبر النقابيون بعيدا عن العروبة والقومية العربية أن الحزب  
الدستوري الجديد يهدف إلى ابتلاع الإتحاد العام التونسي للشغل وجعله فرعا من فروعها، واحتدم الصراع  
بين الحزب والاتحادات الجهوية للاتحاد العام للشغل وعلى رأسها الإتحاد الجهوي بمدينة صفاقس الذي  
شهد صراعا بين الهادي شاكر ممثل الحزب ومحمد الميلادي الأمين العام للاتحاد الجهوي وقد أدى هذا  
الخلاف إلى استقالة هذا الأخير من منصبه رافضا الانقياد للحزب الدستوري.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 39.

<sup>2</sup> عدنان منتصر، المرجع السابق، ص 43.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص ص 253-254، وينظر كذلك عبد

السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 40.

<sup>4</sup> سمير البكوش، المرجع السابق، ص 191.

ظهر خلاف آخر بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الدستوري الجديد حول مسألة معاداة الشيوعية بحيث تحفظ فرحات حشاد على هذه الخطوة، واصل بورقيبة في سياسته لإقناع النقابيين التونسيين في اجتماع 23 جويلية 1950 شجع النقابيين على اتخاذ قرار القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية ذات التوجه الشيوعي والانضمام إلى الكونفدرالية النقابية العالمية الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل تحقق هدف بورقيبة والتحق الإتحاد العام التونسي للشغل بالمنظمة الأمريكية وانسحب من التنظيم الشيوعي.<sup>1</sup>

## 2 - علاقته بالحزب الشيوعي:

تفند دراسة عبد السلام بن حميدة حول الحركة النقابية التونسية الأطروحة التي تفيد أن فرحات حشاد أعلن القطيعة مع الحزب الشيوعي على خلفية نجاحه في انتخابات اللجنة الإدارية للكونفدرالية العامة للشغل بتاريخ 18-19 مارس 1944، وحسبه الأصح أن الخلاف بين فرحات حشاد والتيار الشيوعي في هذه الفترة كان حول السياسة التي اتبعها الشيوعيون القائمة على المصلحة العليا قبل كل شيء وأقامت العديد من التحالفات ضد النازية والفاشية، هذه السياسة لم يلمس فيها فرحات حشاد فائدة للعمال التونسيين، وكذلك تقديم الحزب وعودا كاذبة في نظر التونسيين حين قال أمينه العام بتونس حسن السعداوي: يجب على التونسيين مساندة فرنسا في حربها التحريرية وذلك سيضمن استقلال تونس<sup>2</sup> ولكن سرعان ما تغيرت مواقفه 180 درجة، وأصبح مبدأ محاربة الاستعمار آخر اهتماماته وفضل معالجة المشاكل الظرفية.<sup>3</sup>

لكن برغم من ذلك إلا أن الإتحاد العام التونسي للشغل ربط علاقة مع الحزب الشيوعي ولكن باحتراز وتحفظ، وجمعهما عمل في العديد من المناسبات فبعد الانضمام إلى المنظمة النقابية العالمية FMS شارك الإتحاد العام في مؤتمر باريس وبراغ البرتغالية بتاريخ 20-25-1949، قدم فيه النوري البودالي مداخلة حول مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للاستعمار الفرنسي والهولندي بالأسلحة.

وشارك فرحات حشاد كذلك في مؤتمر بودابست الرومانية سنة 1949، نوقش على مستوى هذا المؤتمر الإمبريالية الأمريكية وتداعياتها الخطيرة على المستعمرات، وأعلن الحاضرون عدائهم لكل ما هو أمريكي، وتجسد ذلك في تونس سنة 1950، أين رفض عمال الرصيف بمنطقة بنزرت تفريغ الأسلحة الأمريكية الموجهة للاستعمار الفرنسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 43..

<sup>2</sup> نفسه، ص 28.

<sup>3</sup> الأمين يوسف، المرجع السابق، ص 63.

<sup>4</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 29-30.

لكن تغيرت العلاقة بمجرد اقتناع فرحات حشاد بالمنظمة العالمية النقابية الحرة CISL وانسحابه من المنظمة النقابية العالمية FMS وهاجم الإيديولوجية الشيوعية في مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة بقوله: "إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظاهر إلى تحرير الشعوب و أقول جيدا في الظاهر لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة للكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر وهو التحرر الشيوعي... والشعب التونسي رغم أنه مستعمر ويطمح إلى التحرر ولكن لا يقبل أن يتحرر بهذه الطريقة المستوحاة من إيديولوجية ضيقة لا تعترف بالحريات الفكرية وحرية التعبير"<sup>1</sup>

إن مثل هذا التصريح ضرب لعقيدة الشيوعيين واعتبرها غير مناسبة لاستقلال الشعوب وتطورها، وعلى هذا الأساس يمكن ان نجزم ان الإتحاد التونسي للشغل ربط علاقات مؤقتة مع الحزب الشيوعي، تأثرت هذه العلاقة بعلاقة الإتحاد مع الحزب الدستوري الجديد الذي كان يكن العداء للتيار الشيوعي، والذي أوقع فرحات حشاد بالقطيعة مع الشيوعيين والانسحاب من المنظمة النقابية العالمية FMS.<sup>2</sup>

### 3 - علاقته مع الحزب الاشتراكي:

لقد مثل الاشتراكيون السلطة الحاكمة في المتروبول و تونس، وكانوا وراء كل قمع يتعرض له التونسيون وطال هذا القمع حتى الحركة النقابية ففي سنة 1925 شنوا حملة على الكاتب العام لجامعة العموم العملة التونسية الأولى محمد علي الحامي وكذلك بلقاسم القناوي في التجربة النقابية الثانية سنة 1937، ولكن بحكم أن الاشتراكيين كانوا في سدة الحكم كان على النقابيين التونسيين ربط علاقات حسنة معهم وذلك للمحافظة على سيرورة العمل النقابي التونسي المستقل، وقبل التطرق إلى تحليل العلاقة بين الحزب الاشتراكي و الإتحاد العام التونسي للشغل لا يمكن استبعاد معلومة أن الأمين العام للاتحاد ذو تكوين اشتراكي ديمقراطي وهذا بحكم نضاله الطويل في الكونفدرالية العامة للشغل بجانب البرت بوزنكي وبدون نسيان أن الحزب الاشتراكي ساند فرحات حشاد في تأسيس اتحاد النقابات التونسية المستقلة بالجنوب وهذا في إطار إيقاف المد الشيوعي وخلق حركة منافسة لاتحاد النقابات الفرنسية الذي تحول إلى اتحاد نقابات القطر التونسي ، الذي كان تحت هيمنة الشيوعيين وذلك بعد فوزهم في انتخابات 18-19 مارس 1944.<sup>3</sup>

تغيرت الموازين بعد تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 بحيث أصبح لهذا الأخير شعبية كبيرة داخل تونس، وهذه الإشارة يعتبرها المعمرين و الإدارة الفرنسية تهديدا لمصالحهم لذلك أعلنت العداء

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المصدر السابق، ص 252.

<sup>3</sup> محمد لطفي الشابي، ملاحظات حول موقف الاشتراكيين الفرنسيين من تطور تجربة فرحات حشاد النقابية 1936-1952، المرجع السابق، ص 103.

لهذا التنظيم النقابي وهذا ليس غريبا فكما نوهنا سابقا أن الإدارة الفرنسية أعلنت العداء لكل التنظيمات النقابية المستقلة بحكم اختيارها للنضال في كنف الاستقلالية، ظهر هذا العداء في العديد من المناسبات فمثلا: بعد أحداث ومجازر 05 أوت 1947 لم يعترف لا المقيم العام بتونس ولا رئيس الحكومة الفرنسية "بول رمادي" **Paul Ramadier**<sup>1</sup> بمسؤولية الإدارة الفرنسية نحو هذه الجريمة التي أقل ما يقال عنها جريمة ضد الإنسانية هذه الحادثة أدت إلى القطيعة الفعلية بين الاشتراكيين و الإتحاد العام التونسي للشغل،<sup>2</sup> استمر الوضع على حاله حتى مقتل فرحات حشاد في 05 ديسمبر 1952، أين واصل الحزب الاشتراكي الشعب التونسي واستنكر ما قامت به منظمة اليد الحمراء ، وقدم وعدا للتونسيين بفتح تحقيق في الأمر، اعتبر الباحثون التونسيون أن الحزب الاشتراكي متورط في الجريمة باعتباره ركن من أركان السلطة في فرنسا ، إن هذه الجريمة طالت واحدا من أبرز السياسيين والنقابيين التونسيين في هذه الفترة والذي هدد حقيقة تواجد فرنسا وعرف بالقضية التونسية في مختلف المحافل الدولية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> من مواليد 1881، شخصية فرنسية مشهورة، شغل في بداياته مهنة المحاماة، ثم أنتخب كرئيس بلدية Decazeville سنة 1919، انخرط سياسيا في الحزب الاشتراكي الفرنسي وناضل في صفوفه، أنتخب نائبا اشتراكيا في منطقة Aveyron سنة 1928، عين عضوا في حكومة الجبهة الشعبية سنة 1935، ثم وزيرا للعمل سنة 1938، بعد الحرب العالمية الثانية عين كوزير للعدل سنة 1946 ورئيس المجلس الفرنسي سنة 1947، ثم أصبح وزير الدفاع ما بين 1948-1949، ثم شغل منصب وزير الشؤون الاقتصادية ، ثم ممثل للحكومة الفرنسية المالية سنة 1956-1957 في منظمة العمل الدولية ما بين 1958-1961 ينظر: [www.Maitron.fr](http://www.Maitron.fr), 01-01-2023, 11 : 18

<sup>2</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 55-56.

<sup>3</sup> هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 173.

• اغتيال فرحات حشاد:

أجمعت المصادر الأوروبية والتونسية على أن منظمة اليد الحمراء\*<sup>21</sup> هي المتهمه في قضية اغتيال النقابي فرحات حشاد، واتهم التونسيون الإدارة الفرنسية بأنها متورطة في تسيير هذه المنظمة الإرهابية وذلك من خلال نقطتين: الأولى متمثلة في أن الإدارة الفرنسية بمختلف أجهزتها الأمنية لا تحقق في الجرائم التي ترتكبها هذه المنظمة في حق التونسيين، وحتى هذه المنظمة تستهدف الرجال التي تشكل خطر على تواجد الكيان الفرنسي في المنطقة وكأنها تخدم بشكل آخر الاستيطان.

ومن بين الرجال التي استهدفتهم منظمة اليد الحمراء هم أنفسهم الذين رفضوا إصلاحات الإدارة الفرنسية في هذه الفترة وجلهم كانوا منتمين للبرلمان التونسي الاستشاري ونفذت العمليات في حقهم وهم:

- فرحات حشاد: الأمين العام للاتحاد العام الفرنسي للشغل الذي اغتيل في 05 ديسمبر 1952.
- فتحي الزهير: محامي، أبعده وقنبل بيته.
- المنصف المنستيري: صحفي، قنبل بيته بالكامل.
- الطيب الميلادي: محامي، أبعده ونسف بيته.
- الطاهر الأخضر: محامي، هدم بيته من جراء نسفه بالقنابل.
- محمود الزيزري: مدير الغرفة التجارية، تم نسف كل ممتلكاته.
- الدكتور صالح عزيز: طبيب جراح، هدم بيته بالقنابل العنقودية.
- الصادق بن يحمود: صيدلي، نسف بيته بالقنابل.
- الطيب حداد: أمين سر الملك التونسي، تعرضت ممتلكاته للإتلاف مرتين.
- محمد بن حمودة: صيدلي وصديق الملك، نسف بيته تماما.
- الصادق بوسفارة: طبيب الملك، تعرض بيته إلى النسف بالقنابل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منظمة إرهابية فرنسية تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) التي تنتمي بدورها لجهاز الاستخبارات الفرنسية ، تخضع مباشرة إلى رئيس مجلس الوزراء أنتوان بيناي وتأخذ الأوامر من النقيب فيلات والعقيد مارسي ، انتدبت أعضائها من قدماء المحاربين الفرنسيين والذين شكلوا خلايا صغيرة، بدأت نشاطها في تونس بقيادة أنطوان ميلبرو سنة 1950 ، واستهدفت العديد من السياسيين والنقابيين وذلك بتخريب ممتلكاتهم وقتلهم ، وهذا لإزاحة أي خطر يواجه الإدارة الفرنسية داخل تونس، سرعان ما انتشرت في منطقة شمال إفريقيا وعرفت في الجزائر بالمنظمة الإرهابية O.A.S ، ترجع بعض المصادر الفرنسية أنها المتسببة في محاولة اغتيال الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة 1963 وذلك من خلال تفخيخ سيارته وهذا على إثر منح الاستقلال للجزائر. ينظر:

- ريمة دريدي، دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جويلية 2019، ص 01.  
 - كذلك: عبد العزيز وابل، موقف الصحافة الوطنية الجزائرية من الاغتيالات السياسية بتونس (فرحات حشاد والهادي شاکر نموذجا 1952-1953)، المجلة التاريخية الجزائرية، 2022، ص 111.  
 - ينظر كذلك: أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتابات، المرجع السابق، ص 157.

<sup>2</sup> علي بلهوان، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، بريطانيا، 2017، ص 278

<sup>3</sup> علي بلهوان، المرجع السابق، ص 279.

## 1- دوافع الاغتيال:

كما نوهنا سابقا إلى أن اغتيال كان مدبر من الإدارة الفرنسية ومنفذا من منظمة اليد الحمراء الإرهابية لكن يدفعنا هذا إلى سؤال ما هي الأسباب التي دفعت الإدارة الفرنسية للإقدام على هذه الجريمة المتنافية وحقوق الإنسان التي أعلن علمها في مؤتمر السلام سنة 1919 وهي حق الإنسان في العيش، وتكمن الإجابة في النقاط التالية:

1- ذاع صيت فرحات حشاد في تونس بحيث أصبح الإتحاد العام التونسي المتحدث الرسمي باسم الشعب وهذا راجع لتنظيمه المحكم للطبقة العمالية التي تمثل شريان الأمة التونسية بنسبة 4/5 من التعداد الكلي لسكان تونس.

2- شغل فرحات حشاد مستشارا للباي، ويرجع الفرنسيون إلى أنه السبب المباشر لمعارضة سمو الباي للسياسة الفرنسية ورفض جل الإصلاحات.

3- ربط فرحات حشاد باسم الإتحاد التونسي للشغل علاقات مع جل المنظمات العالمية مثل (الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، والمنظمتين الأمريكيتين C.I.O و A.F. L، وقد عرض القضية التونسية في إحدى المنظمتين الأمريكيتين).

4- عضو فعال في مجلس الأربعين الاستشاري<sup>1</sup> الذي رفض جل إصلاحات الإدارة الفرنسية.<sup>2</sup>

باختصار شديد، جعل نشاط فرحات حشاد على المستوى الداخلي والخارجي منه العدو رقم واحد للإدارة الفرنسية، وهاجمته في العديد من الأحيان عبر جرائدها فمثلا كتبت جريدة **La press** مقال بتاريخ 29 أكتوبر 1952 الذي عنون بفرحات حشاد قد انتهى، حمل المقال في طياته توعد لهذه الشخصية وتهديد له ولكن لم يكن في الحسبان أن يغتال بهذه الوحشية.

## 2- حيثيات تنفيذ الجريمة:

يعتبر المؤرخون أن حادثة الاغتيال كانت دراماتيكية إلى نوع بعيد، بحيث غادر النقابي فرحات حشاد منطقة رادس متوجها إلى تونس العاصمة لحضور اجتماع نقابي للإتحاد العام التونسي للشغل<sup>3</sup>، وأثبتت بعض المستندات التي وردت في جريدة المنار تفيد بأن الشرطة الفرنسية متواطئة مع منظمة اليد الحمراء الإرهابية في عملية الاغتيال، ويظهر ذلك في أن الشرطة بعد خروج فرحات حشاد قامت بسد الطريق في

<sup>1</sup> تأسس في الفاتح من شهر أوت سنة 1952 وهو عبارة عن لجنة تتكون من 40 شخص تمثل جميع الشرائح سواء السياسية أو النقابية (نجد فيها كل من الصادق مقدم ممثلا للحزب الدستوري الجديد وفرحات حشاد عن الإتحاد التونسي للشغل وصالح فرحات عن التيار الدستوري القديم) مهمة هذه اللجنة هو مناقشة مشاريع الإصلاحات التي تتقدم بها الإدارة للباي التونسي. ينظر إلى: -مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، المرجع السابق، ص 164.

<sup>2</sup> Amar Belkhodja, Aïssat Idir et Ferhat Hached deux syndicalistes martyres, Edition ANEP, Alger, 2014, pp 219-220.

<sup>3</sup> R- Louzon, de Mohamed Ali à Farhat Hached, « l'action ouvrier en Tunisie », Op.cit, P04.

النقطتين (مخرج مدينة قابس ومدخل مدينة تونس العاصمة) وهذا لكي يبقى فرحات حشاد وحيدا وتسهل عملية اغتياله بعيدا عن الأنظار.

شك فرحات حشاد قبل أيام في وجود تحركات مريبة نواحي مقر سكنه، وعثر على ذلك في رسالته لنائبه في الإتحاد السيد بودالي ضمنها شعوره بأنه مهدد بالقتل من قبل أشخاص شك أنهم من منظمة اليد الحمراء لذلك قام بنقل عائلته إلى إحدى البيوت المجاورة.<sup>1</sup>

نرجع إلى سيناريو تنفيذ الجريمة الذي ورد في كتاب عمار بلخوجة والذي كانت تفاصيله كالتالي:

غادر فرحات حشاد منطقة رادس في يوم الجمعة 05 ديسمبر سنة 1952 على الساعة 08:30 صباحا متوجها إلى تونس العاصمة بواسطة سيارته من نوع سيتروان سوداء اللون، وصل إلى منحدر يبعد ب 02 كيلومتر عن رادس ليتفاجأ بسيارة من نوع سيمكا سوداء يركبها أربعة أشخاص مسلحين وفتحوا عليه النيران وأصيب فرحات حشاد في الكتف، تظاهر أمامهم بموته ونجاح عملياتهم، لتكتمل هذه السيارة طريقها وتتوقف سيارة فرحات حشاد وينزل منها مصابا، أوقف فرحات شاحنة وطلب من سائقها الأوروبي الجنسية نقله على الفور إلى المستشفى بتونس العاصمة ولكن هذا الأخير حسب ما تثبتته الوقائع انه كان مترددا، للتوقف سيارة من نوع سيمكا حمراء اللون ويتظاهر ركبها بنقل فرحات حشاد المصاب إلى المستشفى، وفي حقيقة الأمر هذه السيارة كانت ملك للمجموعة الثانية من منظمة اليد الحمراء الإرهابية، بحيث نقل من مكان الحادثة الأولى وقتل في الطريق بطلقة نارية على مستوى الرأس ورمي في حفرة على حافة الطريق.

وصلت الشرطة بعد ربع ساعة إلى موقع الحادث وأزلت كل آثار الجريمة.<sup>2</sup>

### 3- ردود الفعل الداخلية والخارجية من اغتيال فرحات حشاد:

#### 1.1.3. على المستوى الداخلي:

##### 1.1.3.1. السلمية:

وكردة فعل من الإتحاد العمالي أعلن عقد اجتماع يوم 13 ديسمبر 1952، ويعد أول اجتماع للهيئة الإدارية بعد مقتل فرحات حشاد، كان هذا الاجتماع مليئا بالحزن والأسى وذلك بعد فقدان الرجل الأول في التنظيم الذي عبرت عنه أشهر الصحف العالمية وأمناء النقابات في مختلف أقطار العالم واعتبروه واحدا من القياديين القلائل على المستوى التونسي و الدولي وذلك من خلال ما قام به من نشاط انعكس بالإيجاب على الحركة العمالية التونسية الذي أكسبها وزن كبير، وقد اتهم السيد محمد كريم الإدارة الفرنسية أنها هي من دبرت اغتياله وذلك بدءا بمصادرة جواز سفره فهو كان سيسافر لحضور اجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للجامعة العالمية للنقابات الحرة المزمع عقده في ديسمبر سنة 1952 باعتباره عضوا في تلك اللجنة، أخذ الكلمة منه محمود الرباعي وأكد أنه في طريق الانتصار يلزم ان نواجه المحن واغتيال فرحات

<sup>1</sup> جريدة المنار، العدد 16، 23 جانفي 1953، ص 02.

<sup>2</sup> Amar Belkhodja ,Op.cit, p 221

هو واحدة من تلك المحنة ويلزم على النقابيين عدم التوقف بل مواصلة ما كان يرمي ويهدف إليه الشهيد حشاد، وعبر السيد عمارة الهمامي هو الآخر بمداخلة ضمنها حزنه الكبير على فقدان صديقه ولكن حث الحاضرين على مواصلة الكفاح والدفاع عن هذه الأمة وإفشال كل مشاريع الإدارة الفرنسية في تونس الرامية للاستيطان.<sup>1</sup>

أفضت هذه الجلسة إلى مجموعة من القرارات أهمها تنظيم إضراب عام مدته ثلاثة أيام يشمل كل الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد<sup>2</sup> وتنظيم كذلك المسيرات والمظاهرات تنديدا ضد هذه الجريمة في كل ربوع القطر التونسي.

### 2.1.3. العسكرية:

تمثلت ردود الفعل العسكرية في تكوين جماعات مسلحة، فبعد مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد تأسست إحدى هذه التنظيمات التي أخذت اسمه " كمنندوس فرحات حشاد"<sup>3</sup>، والتي تكونت من الأسماء التالية صالح بودربالة، رضا بن عمار، الهادي الورتاني، نوردين بن جميع، عبد الحميد القاضي، ناصر فارح، حمادي غرس، علي بن مسعود، وعلي القلعي. انطلق نشاطها من العاصمة الليبية طرابلس التي كانت تمثل قاعدة خلفية للنشاط التونسي المسلح.<sup>4</sup>

تشير المصادر الفرنسية إلى ان هذه المجموعة قد كونها فرحات حشاد أي أنها كانت موجودة قبل مقتل هذا الأخير ومثلت التيار العسكري للاتحاد العام التونسي للشغل، وبعد مقتله نظمت هجمات كنوع من الانتقام والثأر.

انقسم هذا التنظيم إلى فرقتين: الفرقة الأولى تتكون من 07 مقاومين بقيادة علي بن مسعود الذي كان يعد من أهم المناضلين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وكذلك تطوع للقتال في الجبهات الفلسطينية وهذا يدل على خبرته الواسعة في هذا المجال، أما الفرقة الثانية تكونت من 9 ثائرين بقيادة علي القلعي، كلفت الفرقة الأولى باقتحام مكتب الشؤون الأهلية بمنطقة بني خداش وإخضاع المناطق المجاورة، أما المجموعة الثانية فعهد إليها الالتحاق بمجاهدي جبال مطماطة والقيام بالعمليات التخريبية لممتلكات المعمرين في المنطقة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد بلهادي، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945-1952 (من خلال مجموعة نادرة من الوثائق)، منشورات معهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2013، ص ص 85-88.

<sup>2</sup> Heni Raouda, the assassination of Farhaet Hached, consequences and Feedback in Morocco in the eyes of tunisian press, **Mediterranean world**, 2015, PP 114-115.

<sup>3</sup> عمار السوفي، عواصف الاستقلال: رؤية في الخلافة اليوسفي البورقيبي جذور وتداعياته من الحبيب ثامر 1946 إلى الأزهر الشرايطي 1962، مطبعة الرشيد، تونس، 2006، ص 67.

<sup>4</sup> عميرة عليية الصغير، كمنندوس فرحات حشاد، مجلة الروافد، العدد 08، المعهد العالي لتاريخ تونس- جامعة منوبة- تونس، 2003، ص 203.

<sup>5</sup> عميرة عليية الصغير، المرجع السابق، ص 206.

وقع اول اشتباك بين كتيبة القائد الفرنسي اسكلانغن Esclançon والتنظيم المسلح بتاريخ 12 ديسمبر 1952 بمنطقة سيدي مطوي، وتمكن التنظيم في هذه المعركة إحراز أول انتصار له<sup>1</sup> لكن وقعت بعد ذلك عملية استنفار وتوحدت العديد من القوى الفرنسية: الجيش بقيادة Guillebon، قوات الجندرية، ضباط الشؤون الأهلية وفصيل المخازنية لمنطقة بن قردان، وتم الاشتباك مرة أخرى مع جماعة كمندوس فرحات حشاد بجبال الرهاش بمنطقة كاف التوارق بتاريخ 14 ديسمبر واستعملت القوات الفرنسية كل الأسلحة المتاحة من مدافع وقنابل يدوية، وأفضى هذا الاشتباك عن تصفية كل أعضاء التنظيم وذلك بقتل 11 مقاوم وأسر 03 مناضلين حكم عليهم بالإعدام بعد ذلك وفرار إثنين.<sup>2</sup>

### 2.3. على المستوى الخارجي:

أثار اغتيال فرحات حشاد السخط والاستياء في كل مكان في العالم، نذكر نموذجين بارزين وهما الجزائر والمغرب، بحيث نظمت الأحزاب السياسية مسيرات تضامنا مع الشعب التونسي في العديد من المدن مثل وهران قسنطينة والجزائر العاصمة وعقدت العديد من الاجتماعات التي تحرك من خلالها السياسيين ونددوا ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية في كل من معسكر وسيق والبليدة وغيرها من المناطق الجزائرية وتوحد في هذه المظاهرات مناضلو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ولم تكن جمعية العلماء المسلمين بمعزل عن ذلك، بحيث ساندت وواست الشعب التونسي على لسان زعيمها البشير الإبراهيمي بحيث بعض 06 برقيات وهي كالتالي: ( برقية إلى الإتحاد العام التونسي للشغل، ضمنها مواسة الشعب الجزائري وأعضاء الجمعية لهم، برقية إلى باي تونس، برقية إلى صالح بن يوسف ومحمد بدر بالولايات المتحدة الأمريكية، برقية إلى رئيس هيئة الأمم المتحدة، برقية إلى وزير الخارجية الأمريكية و برقية إلى اتحاد نقابات العمال الأمريكي، كل هذه البرقيات تضمنت تنديدا لهذه الجريمة الوحشية التي طالت أحد أبناء تونس البررة.<sup>3</sup>

وقد ذكر أحمد عكاش أن الإدارة الفرنسية قد قمعت بشكل عنيف هذه المظاهرات بحيث سقط عشرات القتلى في العديد من المدن مثل شلف وسكيكدة بالجزائر ودار البيضاء بالمغرب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مجموعو من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881-1964، المرجع السابق، ص 163.

<sup>2</sup> عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 207.

<sup>3</sup> أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام البشير الإبراهيمي الجزء الرابع (1952-1954)، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 154-153.

<sup>4</sup> Amar Belkhodja, Op.cit., P150.

4- موقع اغتيال فرحات حشاد في الصحافة الأمريكية والفرنسية (صحيفة New York Herald Tribune وLe combat) نموذجا:

غطت الصحف الأمريكية حادثة اغتيال النقابي فرحات حشاد وذلك بعرض مجموعة من الحقائق حول القضية ومن بين هذه الجرائد اخترت صحيفة<sup>1</sup> New York Herald Tribune التي كانت سباقة في طرح الموضوع ، ففي عددها الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1952 أي بعد يوم من تنفيذ منظمة اليد الحمراء هذه الجريمة ، وذلك بإصدار حوار لها مع المتحدث الرسمي باسم منظمة C.I.O الأمريكية السيد روثر الذي حمل الحكومة الفرنسية نصيبا كبيرا من هذه الجريمة ، وأكد هذا الأخير ان هذه الحادثة أثرت بشكل كبير على التونسيين وحتى عمال العالم ، وخصوصا أن هذه الجريمة طالت رجل معتدل لم يكن متطرفا قط بحيث دافع على الامة التونسية وسعى لخلاصها من الهيمنة الاستعمارية<sup>2</sup> ، وقد عرفه العمال الأمريكيين عندما زار أمريكا بدعوة من الإتحاد العمالي الأمريكي قبل اثنتا عشر شهرا من الحادثة كضيف شرف أين قدم مداخلة مهمة حول القضية التونسية ومعاناة العمال في القطر التونسي<sup>3</sup>، وغطت الجريدة في مقال آخر لها في عددها الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1952، بحيث ذكرت أن حادثة الاغتيال أثارت اضطرابات في أقطار شمال إفريقيا بحيث أعلن الإتحاد العام التونسي للشغل إضرابا لثلاثة أيام ، وتضامن مع الشعب التونسي القطرين المغربي والجزائري بحيث نُظمت على مستواهما مجموعة من المسيرات والمظاهرات ، التي راح ضحيتها العديد من الجزائريين والمغاربة وانتشرت أعمال شغب<sup>4</sup>.

أما على مستوى جريدة le combat الفرنسية فعنونت مقال صادر لها بتاريخ 06-07 ديسمبر 1952 "مقتل فرحات حشاد" كتبت فيه "قتل فرحات حشاد بالأمس على بعد عشرة كلم من تونس العاصمة في ظروف غامضة، أحدثت هذه الجريمة اضطرابات داخل تونس وأعلنت حالة طوارئ، أشهر فيه الإتحاد العام التونسي للشغل دخوله في إضراب سيمتد حتى صبيحة الأحد، أما على مستوى هيئة الأمم المتحدة فاجتمعت مفوضية العرب أسيوية وتناولت موضوع مقتل فرحات حشاد المناضل ذو التوجه السياسي الأشهر في تونس<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إحدى الصحف الأمريكية المنافسة لصحيفة نيويورك تايمز ، أصدر أول عدد لها سنة 1924 وعلق نشاطها سنة 1966.

<sup>2</sup> New York Herald Tribune: 06 december 1952, P 01

<sup>3</sup> New York Herald Tribune: 16 december 1952, P 04

<sup>4</sup> New York Herald Tribune: 09 december 1952, P04.

<sup>5</sup> Combat, 06-07- décembre 1952, P 01.

الفصل الثالث: النشاط السياسي في الجزائر ما بين 1919-1954.

المبحث الأول: التيار الاستقلالي.

المبحث الثاني: التيار الإصلاحية.

المبحث الثالث: أحزاب الحركة الوطنية المعتدلة.

## المبحث الأول: التيار الاستقلالي.

عدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ما بين 1919-1925 فترة حاسمة في ظهور العمل السياسي الجزائري المستقل على الساحة، وبالخصوص الفكر الاستقلالي التحرري الذي كان في مرحلة النمو وبطبيعة الحال كان مرفوضا لدى الإدارة الفرنسية لأنه يعد تهديدا صارخا للوجود الفرنسي في الجزائر لذلك تبنت سياسة القمع في هذه الفترة تجاه كل من ينادي ويتبنى هذه الأفكار.

ظهرت الإيديولوجية الاستقلالية فيما بعد في أواسط العمال بالمهجر، فبعد هجرة الجزائريين إلى فرنسا وعملهم واحتكاكهم بالفرنسيين وتشبعهم بشعارات الثورة الفرنسية القائمة على العدل و المساواة و الحرية، واندماجهم في الحياة السياسية وانخراطهم في أحزاب اليسار الفرنسي المتمثلة في الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي الذي تبنى أطروحة مناهضة للاستعمار أينما كان، هذا ما جعل الجزائريين يلتفون حوله، وينظمون حملات سياسية تحت غطاءه مما جعلهم يكتسبون خبرة سياسية كافية لإدارة حزب سياسي سيعرف فيما بعد "بنجمة شمال إفريقيا".<sup>1</sup>

في نفس السياق يوضح الدكتور العقاد "بأنه قد يبدو غريبا أن تنشأ أول حركة قومية جزائرية مناضلة على أرض فرنسا ذاتها، ومرجوع ذلك هو أن العيش قد ضاق بكثير من الجزائريين في بلادهم، ثم يضيف: أما العامل الثاني فهو سهولة التكتل في الطبقة العمالية، والثالث شعور الجزائريين بحريات أوسع في الأراضي الفرنسية".<sup>2</sup> كتحليل لهذا القول: إن الحركة السياسية الممثلة في النجم نشأت في فرنسا لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها معاناة الجزائريين داخل المستعمرة من القوانين الاستثنائية (قانون الأهالي) الذي منع الجزائريين من تكوين الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وإدارتها فهي حكر على الفرنسيين دون غيرهم، أما في الطرف الآخر (فرنسا) لهم الحرية التامة في الانخراط في أي تنظيم سياسي أو نقابي وفق حريات الثورة الفرنسية.

### 1- حزب نجم شمال افريقيا:

#### 1-1 التأسيس:

تشير المعطيات التاريخية إلى وجود طرحين حول مسألة تاريخ تأسيس الحزب وهما:

الطرح الأول: يرجع تأسيس الحزب إلى الاجتماعات الأولى سنة 1924 بقيادة الأمير خالد وتعيين السيد جفال سي محمد على رأس اللجنة المركزية.

<sup>1</sup> Abou-Al-Kacem Saad Allah, la montée du nationalisme Algérien, Entreprise nationale du livre Alger, 1983, pp 286-287.

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الجزء الأول: الفترة الأولى 1920-1936، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص 140.

الطرح الثاني: تأسس حزب نجم شمال إفريقيا رسمياً بتاريخ 20 جوان 1926، وهذا الطرح له تأكيد من خلال شهادات لبعض العناصر التي كانت فاعلة فيه<sup>1</sup> مثل شهادة بانون أكلي<sup>2</sup>، وتقارير الإدارة الفرنسية بحيث صدر تقرير في 28 جوان 1926 عن الشرطة بباريس يقول: "أثناء جولتنا بالقسم 15، التقينا بأحد الأهالي المعروف باسم ولد قادي رابح الذي أبلغنا ب: "كنت بمقهي بشارع لا كنال رقم 14 حوالي الساعة الثانية و النصف، فرأيت أهليين جزائريين يدخلان المقهى ليطلبوا الاشتراك في جمعية إسلامية تحت اسم: "نجم شمال إفريقيا"، وقد شرحا للمستمعين، أن هذه الودادية وضعت تحت تصرف الأمير خالد، ووضع اسمه فوق إيصالات الاشتراك التي كانت تحمل 1.5 فرنك..... إن المقصد من هذه المؤسسة هو جلب أكثر عدد من الزملاء للدخول في الحزب الشيوعي"<sup>3</sup>، ووضعت تعريفاً له "بأنه جمعية خاصة بالمسلمين المغاربة تأسست في 20 جوان 1926 بمقر التجمع الثالث مارشي دي باتريك الواقع في المقاطعة الإدارية الخامسة بباريس"<sup>4</sup>.

يمكن الجمع بين الطرحين السابقين كالتالي: الحزب بداياته الأولى ترجع إلى سنة 1924، وفي سنة 1926 تم التأسيس الرسمي للحزب:

يوجد تضارب كذلك في المؤسس الحقيقي للحزب بين مصالي الحاج والحاج علي عبد القار والأمير خالد وهنا يمكن أن نقول أن عقب الحرب العالمية الأولى شهدت فرنسا هجرة كبيرة من المستعمرات إلى فرنسا للعمل وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي، في المهجر تجمع عمال شمال إفريقيا في مجموعات صغيرة الشبيهة بالجمعيات الخيرية (المساعدة المتبادلة)، وعقدوا العديد من الاجتماعات على مستوى البيوت والمقاهي لمعالجة المشاكل الجوهرية التي يتخبط فيها العمال في المهجر، وناقشوا مستقبل البلدان الثلاث، وتشير الشهادات أن النجم تشكل على أنقاض واحدة من هذه المجموعات والمرجح أن تكون دينية المسماة ب: جمعية الإخوة الإسلامية. تشير المعطيات التاريخية أنه ليس من المستبعد أن يكون هناك اتصال بين الأمير خالد وهذه المجموعة ذات الطابع الديني، ومن خلالها جاءت أطروحة تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا، ويدعم ذلك شهادتين: الشهادة

<sup>1</sup> عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ص 144-145

<sup>2</sup> جمال برجى، الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية من البداية ولغاية سنة 1951 وردود الفعل الاستعمارية، مدارات تاريخية، المجلد 01 العدد 04، ديسمبر 2019، ص 181.

<sup>3</sup> بانون أكلي بن عمرو وبن أمزيان ولد بجبلية بالقرب من سيدي عيش، ولاية سطيف في 27 جوان 1889، هاجر إلى فرنسا سنة 1916، عمل بالمصانع الحربية في صناعة الخرطوش والبارود، انتقل إلى معامل السكر ثم مصنع رينو، انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا منذ تأسيسه ومثله في مؤتمر جنيف سنة 1935 بسبب اكتسابه للحنكة السياسية اعتقل العديد من المرات في الأراضي الفرنسية واعتقل مرة واحدة في الحرب العالمية الثانية في ألمانيا بقي أكلي وفيها للعمل النقابي بحيث ساهم بشكل كبير في عمل الكونفدرالية العامة للشغل CGT. ينظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 60.

<sup>4</sup> عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ص 144-145

<sup>5</sup> جمال برجى، المرجع السابق، ص 181.

الأولى للسيد بلغول الذي كان قريبا من الأمير خالد والشهادة الثانية للسيد خيضر عمار،<sup>1</sup> فالرأي الأول يؤكد: أن الجمعية الغير معلن عنها من تأسيس الأمير خالد، كانت تعمل بشكل مثالي حتى نهاية سنة 1924 حيث تم خروجها للعلن بعد الخطاب الذي ألقاه الأمير خالد في باريس، ووضع لها هيكل وأسند تسييره للجنة المركزية التي تكونت من 10 أعضاء: الرئيس سي جفال محمد، وبلغول مكلف بالاتصال مع الرئيس الشرفي الأمير خالد، أما مصالي الحاج فكان عضوا فعالا في المكتب التنفيذي، استمر سي جفال على رأس الحزب حتى سنة 1926، لينسحب من التسيير بحكم المرض الذي كان يعاني منه، وخلفه السيد بلغول الذي لم يستمر طويلا وهذا بعد أن القي عليه القبض في منطقة حمام بوحجر في الغرب الجزائري، هذا ما جعل الطريق معبد لصالح مصالي الحاج لتولي زمام التسيير، وبرغم من الإفراج المؤقت لبلغول وعودته إلى باريس، لكن هذا الأخير لم يعد لمنصبه وترك مصالي الحاج رئيسا للحزب وكل هذا تحت انظار الأمير خالد.

أما الشهادة الثانية للسيد خيضر مفادها أن عند النزول في مرسيليا، استجوبت مناظلا حول أصل نجم شمال إفريقيا فرد قائلا: " جاء الأمير خالد ليستقر، بمجرد سماعنا للخبر قررنا القيام بالاتصال به، كنا مجموعة صغيرة في الجزائر مهتمة بالسياسة، كنت شخصا منتسبا للنقابة الثورية CGTU، في الواقع أخبرنا بمشروع متعلق بنجم شمال إفريقيا".

نادى الأمير خالد عبر مختلف المنابر إلى ضرورة إدخال إصلاحات عاجلة باعتبار أن الوضع محتقن داخل الجزائر، وأرسل عريضة إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي هيريو «Herriot» ضمنها مطالب الجزائريين والتي تمثلت فيما يلي:

- 1- المساواة في التمثيل البرلماني بين الجزائريين والفرنسيين.
- 2- الإلغاء الكامل للقوانين والتدابير الطارئة للمحاكم والمراقبة الإدارية والعودة على القانون العام.
- 3- قانون التجنيد يكون واحد يسري على العرقين الفرنسي والجزائري.
- 4- تقلد الجزائريين لجميع الرتب العسكرية والمدنية دون أي تمييز ماعدا الجدارة والقدرات الشخصية.<sup>2</sup>
- 5- إلزامية التعليم لسكان الأهالي.
- 6- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية.
- 7- العفو العام على جميع المساجين.
- 8- حرية السفر على فرنسا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Mahfoud kaddech, Histoire du nationalisme algérien 1919-1939, T01, EDIF, 2010, page 167

<sup>2</sup> Merad Ali, L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1899-1940), **Revu de l'occident musulman et de la méditerrané**, N09, 1971, PP 33-34.

<sup>3</sup> نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015، ص

لم تستجب الحكومة الفرنسية لمطالب الوطنيين فيما يتعلق بنقطة إدخال إصلاحات على الشعب الجزائري، هذا ما جعل الأمير خالد أكثر صلابة من أي وقت مضى، وأمام الوضع الراهن وخوفا من ولادة حركة وطنية في باريس قررت الحكومة إرسال الأمير خالد إلى المنفى "بسوريا"، وبعد رحيله قررت المجموعة إكمال النضال الذي بدأه الأمير وتأسيس الحزب، لذلك فإن شهادة خيضر تسلط الضوء على النية الحقيقية للأمير خالد في إنشاء حركة سياسية.<sup>1</sup>

تم التأسيس الرسمي للحزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 وهذا بعد عقد ثلاث اجتماعات أطرها الحزب الشيوعي الفرنسي، الأول كان بتاريخ 20 مارس 1926 شارك فيه نواب الحزب الشيوعي بزعامة الحاج علي عبد القادر<sup>2</sup> والسيد سعيدون عضو الفرع الاستعماري للحزب وسكرتير لجنة العمل الاستعماري من الكونفدرالية العامة للشغل الثورية CGTU، ثم عقد اجتماعين آخرين في 20 جوان و02 جويلية لتحديد الاسم ومساهمات الجمعية الجديدة وتعيين اللجنة التنفيذية التي كان يرأسها الحاج علي عبد القادر (منتخب) والأمين العام مصالي الحاج،<sup>3</sup> والتي كانت كالتالي:

الاسم	المهنة	الصفة
حاج علي عبد القادر	تاجر	الرئيس
مصالي أحمد الحاج	بائع متجول	الكاتب العام
شابيلية الجيلالي	إصلاح المعرج	أمين المال
الجيلالي محمد سعيد	عامل	عضو
أكلي بانون	عامل وخضار	عضو
معروف محمد	مسؤول نقابي	عضو
قدور فار	معطوب حرب	عضو
سعدون	عامل	عضو
مقرورث	بطل	عضو
عبد الرحمن السبتي	طالب-كتاب-	عضو
آيت تودرت	معطوب حرب	عضو
إيفور محمد	معطوب حرب	عضو

<sup>1</sup> Mahfoud kaddech, Op.cit, p p 168-169.

<sup>2</sup> الحاج علي عبد القادر: من مواليد مدينة معسكر حسب رواية بانون أكلي أو مدينة غليزان حسب رواية محفوظ قداش أما مصالي الحاج فيعتبره خليط من المدينتين بحكم تقاربهما الجغرافي، بتاريخ 23 ديسمبر 1883، هاجر إلى فرنسا وتزوج من فرنسية، تحصل على الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم 22 ماي 1911، خاض نضاله السياسي انطلاقا من الحزب الاشتراكي عام 1915 وانظم إلى تنظيم النقابي CGTU والحزب الشيوعي الفرنسي، وأصبح مسؤولا عن خلية في مقر سكناه، شارك في المهرجانات العمالية ترأس النجم سنة 1926 ثم تخلى عن الرئاسة لصالح أحمد مصالي الحاج سنة 1927 طرد من الحزب الشيوعي بعدما تعرض لضغوطات من الشيوعيين الفرنسيين بغية إضعاف حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1930 توفي ما بين 1950 إلى 1952 بباريس. ينظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 58.

<sup>3</sup> Claude Collot –Jean-Robert Henry, le mouvement national Algérien –texte 1912-1954, Office des publications universitaires, Alger, 1978, P38.

غاندي صالح	عامل	عضو
رزقي	عامل	عضو
بطويل	عامل بمصنع الميتر	عضو

1

## 2.1. النضال السياسي:

بعد تأسيس الحزب مباشرة عقد العديد من الاجتماعات في المقاهي الصغيرة الواقعة على مستوى الدائرة التاسعة عشر من باريس وهذا لتعريف بحزب نجم شمال إفريقيا سعياً لاكتساب المزيد من المؤيدين. حسب أحمد مصالي الحاج كانت البدايات صعبة من كل الجوانب فالمشكل الأول الذي اعترض قادة الحزب هو عدم استطاعتهم فرض جو تفاهم بينهم وبين العمال وهذا راجع إلى غياب الثقة بين الطرفين التي سببها هو أنهم لم يكونوا معروفين لا في الجزائر ولا حتى في فرنسا، والمشكل الثاني الذي عانى منه الحزب هو غياب مقر معين تعقد فيه الاجتماعات وتناقش الأفكار لذلك استعمل القادة إما المقاهي أو مقر الحزب الشيوعي الفرنسي.

يجتمع مصالي الحاج بأعضاء اللجنة التنفيذية دوماً لتحليل خطوات الحزب ووضع برنامج صغير مسطراً فيه الأهداف الآنية والأهداف المستقبلية على المدى البعيد.

ارتكز مصالي الحاج في خطابه وفي كسب المؤيدين لطرحة على عناصر أساسية وهي:

- 1- تبيان تاريخ الإمبراطورية العربية.
- 2- شرح عظمة الحضارة الإسلامية وقوتها على مر العصور.
- 3- ذكر التاريخ البطولي للمقاومين الجزائريين وعلى رأسهم الأمير عبد القادر.
- 4- شرح كل تفاصيل ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي.
- 5- شرح مبادئ الدين الإسلامي.
- 6- ضرورة الكفاح لنيل الحرية.
- 7- وضعية البؤس التي يعيشها الجزائريين في المستعمرة.
- 8- أهداف نجم شمال إفريقيا.<sup>2</sup>

ركز حزب نجم شمال إفريقيا على الفكر التحرري الذي يفضي إلى استقلال بلدان شمال إفريقيا، وهذا عن طريق تأسيس جبهة وطنية داخلية في الأقطار الثلاث، مهمتها خلق تيار ثوري يقود هذه البلدان إلى تقرير المصير والاستقلال.

<sup>1</sup> محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 35.

<sup>2</sup> مصالي الحاج، المصدر السابق، ص ص 135-136.

وبعد انسحاب المناضلين المغاربة والتونسيين من الحزب أصبح هذا الأخير علامة جزائرية خالصة، وظهر ذلك من خلال مشاركة رئيس الحزب أحمد مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل المنظم من طرف "رابطة الدفاع ضد القمع الاستعماري"<sup>1</sup> وذلك من الفترة الممتدة ما بين 10 إلى 15 فبراير 1927، تابعه السياسيون الفرنسيون لمعرفة مخططات الأهالي، بحيث كتب فرنسوا ما رسال في صحيفة "العالم الجديد" بتاريخ 15 مارس 1927 حول المؤتمر "لقد تكلمت الصحافة الفرنسية قليلا عن مؤتمر بروكسل ضد الاستعمار وهذا خطأ، لأن سياسة النعمامة لا تعطي إلا الفاكهة المرة-يجب- على الخصوص فحص الخطر، وتحديد مناورات الأعداء ومعرفة الخبايا، فالتقليل من قيمة الخصم ذنب وتجاهله غلط فمن الضروري معرفة حقيقة المؤامرة التي يحيكها معارضو الاستعمار الأوروبي، في اجتماع بروكسل لقد راينا حضور شخصيات مثل "هنري بربيس" "فيليسان شالي" والشيعوي الإنجليزي "لنسبوري"<sup>2</sup> وحضره العديد من الشخصيات ممثلة بلدانها المستعمرة من بينها نهرو (الهند) ولين سنغور (إفريقيا الوسطى) ومحمد حطة (إندونيسيا)، ألقى مصالي الحاج مداخلة التي ضمنها رؤية الحزب القريبة والبعيدة المدى، وندد بالسياسة الاستعمارية التعسفية ضد الأهالي الجزائريين وأكد للحاضرين أن حزبه يهدف إلى الكفاح من أجل استعادة سيادة الأقطار الثلاث<sup>3</sup> وتمثلت مطالبه بالتفصيل في:

- 1- استقلال الجزائر.
- 2- اجلاء القوات الفرنسية من الأراضي الجزائرية.
- 3- إنشاء جيش وطني.
- 4- إطلاق سراح المناضلين المسجونين وإلغاء الرقابة عن بعضهم الآخر.
- 5- إلغاء القوانين التعسفية في مقدمتها قانون الأهالي.
- 6- تطبيق الحريات الأساسية للشعب الجزائري (حرية التجمهر، الاجتماع، حرية الانتماء السياسي والنقابي، حرية الصحافة، حرية تكوين منظمات وجمعيات).<sup>4</sup>
- 7- استرجاع الملكيات الكبيرة والصغيرة ذات الطابع الفلاحي والعقاري التي استولى عليها الكلون والشركات الرأسمالية الخاصة، وتسليمها للفلاحين الجزائريين واسترجاع الدولة الجزائرية للأراضي الغابية التي احتكرتها الدولة الفرنسية بمقتضى مرسوم وارني.
- 8- إنشاء برلمان جزائري منتخب.
- 9- انتخاب المجالس البلدية بالاقتراع العام.

<sup>1</sup> سليمان قريبي، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنساني والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2010-2011، ص ص 73-74.

<sup>2</sup> محمد قنانش، محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ص 46-47.

<sup>3</sup> محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 294.

<sup>4</sup> Abou-Al Kacem Saad Allah, Op.cit, P291.

10- زيادة في القروض الفلاحية لفائدة الفلاحين والمزارعين الصغار.

11- حق الجزائريين في التعليم وإنشاء مدارس اللغة العربية.<sup>1</sup>

عادت المطالب الراديكالية بالإيجاب والسلب على الحزب فمن جهة ازداد عدد المنخرطين في صفوف حزب نجم شمال إفريقيا وهذا بحكم أن الفكر الاستقلالي لم يكن رائجا آنذاك وكان الحلم المشروع للجزائريين للتخلص من وطأة الاستعمار الفرنسي وسياسته البربرية، بلغ عدد المنتسبين سنة 1927 حوالي 3500 منخرط، ليصبح مطلع سنة 1929: 4000 منخرط معظمهم من منطقة القبائل الكبرى، ومن جهة أخرى شنت عليه الإدارة الفرنسية حملة محاولة منها لحله وإيقاف ناشطه بعد دق ناقوس الخطر بحكم أن مطالبه متنافية مع مبدأ الاستيطان ويهدد مصالحها في شمال إفريقيا. وتم حله بالفعل في سنة 1929 وتم توقيف مناضليه بتهمة الدعاية المعاكسة لفرنسا والتحريض ضدها.

واصل الوطنيون النضال بطريقة سرية، وكانت لهم العديد من المواقف تجاه السياسة الاستعمارية لعل أهمها موقفهم من احتفالات الذكرى المخدلة لمرور مئة سنة على الاحتلال سنة 1930 حيث رفضوها رفضا قاطعا وهذا راجع لكمية البؤس التي يعيشها الجزائريون من جراء السياسة الاستعمارية، ظهر الحزب من جديد تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد" سنة 1933، ووضع بند ضمن قانونه الأساسي وهو الانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي PCF، هذا البند وضع المهاجرين الجزائريين أمام أمر الواقع وخيرهم بين أمرين إما البقاء تحت رحمة الإدارة الفرنسية و النضال في الحزب الشيوعي أو النضال من أجل قضية وطنية في صفوف النجم.<sup>2</sup>

سير الحزب وفق قانون أساسي بين الأهداف التي ركز عليها الحزب والتي كانت امتداد لنجم سابقا وظهر هذا جليا في 28 ماي 1933، بعد المؤتمر الذي عقده الوطنيون:

المادة 01:

- تجمع جمعية نجم شمال إفريقيا جميع المسلمين شمال إفريقيا (تونس، جزائريين، مغاربة).
- مقر الجمعية باريس، وهناك إمكانية نقل مقرها إلى بلدان شمال إفريقيا إن استدعت الضرورة.

المادة 06:

- الجمعية تأسست بفضل جمعية مركزية تتكون من 25 عضو منتخب.

المادة 07:

- تتكون اللجنة التنفيذية من ثمانية أعضاء: رئيس الجمعية، نائب الرئيس، سكرتير عام، مساعد سكرتير، أمين المال، المكلف بالاتصال.

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 73.

<sup>2</sup> Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830-1988, Casbah Edition, 2004, P 81.

- اللجنة المركزية مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية عن جميع أعمالها، وهي المسؤولة عن سير الحزب وإدارته، وهي كذلك من تقترح رئيس الحزب.

المادة 10:

- تعقد الجمعية كل سنة مؤتمرا يحضره مندوبون من جميع الأقسام.<sup>1</sup>

1.2.1 برنامج الحزب سنة 1933:

-المطالب الفورية:

- إلغاء قانون الانديجينا وجميع القوانين الاستثنائية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع الرقابة على الناشطين السياسيين (الأهالي).
- حرية السفر إلى فرنسا والخارج.
- حرية الصحافة، وتكوين الجمعيات، والاجتماع.
- ضمان الشعب الجزائري الحريات السياسية والنقابية.
- تأسيس مجلس جزائري منتخب يحل محل المندوبيات المالية.<sup>2</sup>
- إلغاء نظام البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وتأسيس مجلس بلدي منتخب وفق القوانين.
- دمج الجزائريين في عالم الشغل: والتوظيف في جميع المناصب دون أي تمييز.
- ترسيم اللغة العربية لغة رسمية معتمدة في التعليم.<sup>3</sup>
- إنشاء مدارس لتعليم اللغة العربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية (قانون منح البطالة للعائلات الجزائرية).
- توسيع القرض الفلاحي ليشمل الفلاحين الصغار.
- تعويض الفلاحين الجزائريين عند حدوث الزلازل والفيضانات والجفاف.

-المطالب بعيدة المدى:

- استقلال الجزائر كليا.
- إجلء الجيوش الفرنسية من الجزائر.
- إنشاء جيش جزائري.
- إنشاء مجلس جزائري.

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit, P49.

<sup>2</sup> Ibid., P52.

<sup>3</sup> أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 438-439.

- إنشاء حكومة جزائرية مستقلة.
  - ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية أولى.<sup>1</sup>
  - تأمين جميع الممتلكات (مناجم، بنوك، سكة حديدية، موانئ).
  - مصادرة كل الأراضي التي استحوذ عليها الكلون وتسليمها للفلاحين الجزائريين.
  - اعتراف الدولة الجزائرية بالحقوق النقابية (الحق في التجمهر والإضراب).
  - تطبيق الحقوق الاجتماعية.
- 2.2.1. موقف الإدارة الفرنسية:

تضاعفت حدة قمع الإدارة الفرنسية لحزب نجم شمال إفريقيا، وتم اعتقال مصالي الحاج وإدانته بشكل فردي وبشكل جماعي مع مساعديه إيماش عمار وراجف بلقاسم بتهمة إعادة تكوين منظمة منحلة وبطريقة غير شرعية وتهم إضافية تمثلت في الحث على العصيان والقتل واستهداف طبقة الأهالي لإحداث فوضى داخل المستعمرة، وأصدرت عليهم أحكام تمثلت في السجن لمدة 18 شهرا نافذة وغرامة مالية قدرت ب 50 ألف فرنك فرنسي، وأعقب ذلك حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف المناضلين و الاستجاب تحت التعذيب، وزورت تقارير الشرطة المقدمة لدى المحكمة لإنزال أكبر العقوبات على المناضلين بغية التخلص منهم وحل الحزب، وبالفعل تم انهيار حزب نجم شمال إفريقيا المجيد سنة 1934.

واصل منظري الفكر التحريري داخل المستعمرة نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي بشكل سري إلى شهر فبراير سنة 1935، حيث أطر النضال داخل غطاء حزب جديد سمي ب الاتحاد القومي لمسلمي شمال إفريقيا، وفي نفس السنة أصدرت المحكمة قرارا نقض الأحكام و التهم الموجهة لرئيس الحزب أحمد مصالي الحاج ومساعدته وتبرئتهما، فبالرجوع إلى طريقة حل حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1929 كانت طريقة غير قانونية، بعد ذلك نظم مصالي جدول برنامج الحزب الذي كان يحتوي على اجتماعات عديدة، لم يكمل جولاته على فروع الحزب وسافر إلى جنيف بسويسرا لأنه كان متابع من طرف الشرطة الفرنسية التي حاولت في العديد من المرات إلقاء القبض عليه، وتم إلقاء القبض على راجف بلقاسم وإيماش عمار و الزج بهما في السجن، استمر مصالي الحاج تسيير الحزب الذي كان يحوي على 07 فروع من بعيد.<sup>2</sup>

إن هذا الهلع هو دليل على رفض الإدارة الفرنسية إرادة الشعب في تحقيق مصيره بنفسه، وكتب السيد إيماش عمار قبل اعتقاله مقال يوضح فيه سياسة الإدارة الفرنسية فيقول: " إن الإدارة الفرنسية ترد على مطالب الحزب بلغة الإمبريالية القمعية التي تحمل كراهية كبيرة تجاه الأهالي، وتفسح المجال للقوانين الإقطاعية، وتنحني الديمقراطية وتختفي ويبقى سوى قانون الانديجينا يسري على الأهالي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء 01، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 366

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية، المصدر السابق، ص 140.

<sup>3</sup> El-ouma, 12-1934, P01.

لم يتوقف النضال عند هذا الحد بل زادت حدته بحيث نظم الحزب حملات ضد السياسة الاستعمارية وشن أكبر حملة له من خلال اللقاء الذي عقده مصالي الحاج مع القاعدة الشعبية، ووصل عدد الحاضرين إلى 10 آلاف شخص ونادى مصالي بالاستقلال التام للأقطار الثلاث. وارتفع عدد الفروع من 07 إلى 31 فرع.<sup>1</sup>

- حل نجم شمال إفريقيا المجيد 26-01-1937:

أصدرت الحكومة الفرنسية بتاريخ 26 جانفي 1937 قرارا يقضي بحل حزب نجم شمال إفريقيا نهائيا، إلا أن الأسباب بقيت مجهولة وغير مفهومة لمناضلي الحزب والشعب الجزائري، فبالرغم من ان هذه الحكومة كانت يسارية مساندة للتحرر إل انها قامت بحل الحزب الذي بدوره ينادي إلى تحرر الشعب الجزائري، وبهذا قد تكون تجاوزت كل مبادئها وضربتها عرض الحائط<sup>2</sup>، ويتبين لنا أنها ذات وجهين الوجه الظاهري ينادي إلى التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها أما الوجه الباطني يمجّد الاستعمار ويزيح كل خطر يهدد مشروع الاستيطان.

عبر مناضلي الحزب عن سخطهم ضد هذا القرار الجائر في نظرهم، بحيث ورد في جريدة الأمة العدد 46 مقال للمناضل إيماش عمار بعنوان " لقد خانونا " وهو يقصد الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفرنسي فحلفاء الأمس في النضال ضد الرأسمالية هم ألد الأعداء اليوم، فحسب الكاتب أن الخصمين وجها للحزب اتهامات عديدة لا أساس لها من الصحة، منها الولاء لهتلر والفكر النازي وكذا الفاشية، ونشرت هذه الاتهامات في جريدتي: " Humanity et La lutte social " .

وكرر على ذلك، أدلى مصالي الحاج بتصريح في المحكمة بتاريخ 02 نوفمبر 1937، ضمنه مطالب الحزب الحقيقية والتي تمحورت حول تأسيس برلمان جزائري، وفند الأطروحة القائلة إن حزب النجم حليف للنازية والفاشية، وبرهن على ذلك بأنه أرسل وفد وطني لعصبة الأمم بجنيف يندد بالهجوم الإيطالي على إثيوبيا، وهو شخصا عضو في لجنة أمستردام لبليل الفرنسية ضد الحرب الفاشيستية.<sup>3</sup>

اتهم السيد إيماش عمار في مقاله الحكومة والحزب الشيوعي الفرنسي بتنكر لمبادئهم ونقضهم لشعارات الجبهة الشعبية «الخبز، السلم، الحرية»، وأكد أنها ما هي إلا شعارات واهية لكسب طبقة جماهيرية من فئة العمال، وإذا كتب لها وطبقت فلن تتجاوز حدود فرنسا دون تصديرها للمستعمرات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية، المصدر السابق، ص 141.

<sup>2</sup> محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، المصدر السابق، ص 76.

<sup>3</sup> A. O.M, Série GGA : 3CAB 45. Rapport du commissaire de la ville de Mostaganem au sous-préfet. Mostaganem le 17 mars 1938

نقلا عن: خالد بوهند، حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937-1938، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 2013، ص 03.

<sup>4</sup> محفوظ قداش، محمد قنانش، المصدر السابق، ص 115.

إن مطلب الاستقلال التام الذي نادى به نجم شمال إفريقيا سنة 1926 لم يكن مقبولا لدى الحزب الشيوعي الفرنسي بحجة أن الأمة الجزائرية ما تزال في طور البناء، وهذا استنادا لأطروحة المنظر الشيوعي الفرنسي موريس ثريز «Morice Thorez» الذي أكد أنها في مرحلة التكوين وهي تحتوي ما يفوق العشرين قومية.<sup>1</sup>

تجمع الكتابات التاريخية المتناولة لهذا الشأن، أن الحزب الشيوعي قد غير من مبادئه التي تبناها في عشرينيات القرن الماضي وهي نفسها مبادئ الألفية الثالثة الرامية إلى تحرير الشعوب وتصفية الاستعمار إلى الإدماج وخلق أمة داخل الجزائر مبنية على التعايش السلمي بين السكان الأصليين واليهود والمعمرين وكان ذلك بحلول الجبهة الشعبية سنة 1935.<sup>2</sup>

أدت التطورات والتغيرات في المبادئ للحزب الشيوعي إلى غضب مصالي الحاج الذي لم يتوانى في قطعه لكل صلته بهذا الحزب الذي رآه مؤسسة من مؤسسات الاستعمار الفرنسي، ومن هنا بدأت المؤامرات تحاك ضد حزب النجمة حتى تم حله في 26 جانفي 1937.<sup>3</sup>

وأشارت مصادر أخرى ان الشيوعيين لهم يد في حل الحزب ومرجع ذلك أن الحزب الشيوعي دخل في صراع مع مناضلي حزب نجم شمال إفريقيا حول العديد من النقاط أهمها:

- 1- رفض أعضاء حزب النجم إرسال الجزائريين إلى إسبانيا لإخماد نار الحرب الأهلية، وطالب أعضاءه أن يتم إرسالهم بشرط توقيع الحكومة الإسبانية لمعاهدة تمنح من خلالها الاستقلال للريف المغربي.
- 2- انخراط كل العمال الجزائريين الذين كانوا تحت لواء الحزب الشيوعي الفرنسي في حزب النجم وأصبحوا معادين للسلطة الفرنسية سواء في فرنسا أو المستعمرة.<sup>4</sup>

بالإضافة إلى هذين السببين يوجد سبب وجيه لحل الحزب فمن وجهة الإدارة الفرنسية أن الحزب عارض مشروع بلوم فيوليت، فحسب زعيم نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج الذي يرى أن مشروع الجبهة الشعبية خطير وله أهداف خفية من بينها الإدماج، بحيث أعطى حق المواطنة لـ 20 ألف جزائري وفق شروط تعجيزية<sup>5</sup> والتي توفرت في النخبة فقط من ذوي الرتب السامية والموظفين الذين أعطي لهم حق التصويت مع الفرنسيين، وهذا محاولة منهم لفصل النخبة الجزائرية عن الشعب ولذلك وجب معارضته.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Rachid Tlemcani, State and revolution in Algeria, zed book, Londre 1986, P53.

<sup>2</sup> سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق. داغير، دار الحدادنة، بيروت، 1981، ص 134.

<sup>3</sup> مجموعة من المؤلفين، الأمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص 30.

<sup>4</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج 03، المرجع السابق، ص 142.

<sup>5</sup> Benjamin Stora, Messali Hadj (1898-1974) pionnier du nationalisme algérien, Harmattan, Paris ,1985, P158.

<sup>6</sup> شارل روبري أجبرون، المصدر السابق، ص 144.

واستخلاصا لما سبق، يتبين لنا أن للسلطات الفرنسية والحزب الشيوعي يد في اتخاذ الحكومة الشعبية قرار حل الحزب وكدارس لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية توجب علي تبين الأسباب الخفية والتي تمثلت في توجه الحزب الراديكالي الاستقلالي المنادي لتحرر الشعب الجزائري والاستقلال التام وهذا المطلب لا يخدم مصالح فرنسا في المنطقة لذلك كان هذا المطلب مرفوض حتى النقاش فيه فما بالك الرضوخ له، ومن بين الأسباب كذلك اكتساب الحزب قاعدة جماهيرية واسعة بسبب برنامجه الملم بكل الجوانب والذي يراعي مصلحة الأهالي بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس كون لنفسه شبكات على مستوى الداخلي و الخارجي، وخوفا من تطور الوضع وإعادة نفس سيناريو المغرب المتمثل في ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي التي كانت مثال يحتذى به في جميع أقطار شمال إفريقيا، وجب على الحكومة الفرنسية حل الحزب والقضاء على كل من ينادي بالاستقلال.

#### • حزب الشعب الجزائري:

##### 1. التأسيس:

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا بتاريخ 26 جانفي سنة 1937، كان لزوما على الوطنيين تكوين كيان جديد يجمعهم، لكن الوقت لم يسمح لهم خصوصا بعد تحويل الإدارة الفرنسية نظرها نحوهم وأصبحت تحركاتهم مرصودة وضيق الخناق عليهم، فلجأوا إلى تأسيس جمعية أطلق عليها "أحباب الأمة" نسبة إلى جريدة الأمة لسان حال حزب النجم سابقا، كان لهذه الجمعية مكتب سياسي يجتمع فيه المناضلين لمناقشة المستجدات السياسية، طرح على مستواه مصالي الحاج فكرة إعادة تجديد منظمته السابقة باسم جديد، اعتبرها البعض فكرة سابقة لأوانها وحدثا استثنائيا وجريئا، ولكن ألح الزعيم مصالي على فكرته وأراد أن يراها على أرض الواقع واتخذوا قرارا بالإجماع لتشكيل حزب جديد، وقاموا بالتشاور حول الاسم الذي سيأخذه التنظيم وحرصوا على تجنب كل الأسماء التي لها علاقة بالحزب السابق، لكي لا يتعرض الحزب الجديد إلى الحل، وأقترح اسم "الحزب الوطني الجزائري"، عارضه بعض المناضلين لأنه يبدو سيئا في نظرهم وسيثير حفيظة الإدارة الفرنسية، لذلك اختير اسم "حزب الشعب الجزائري" *partie de peuple algérien*<sup>1</sup>

وضع مصالي الحاج ملف بتأسيس الحزب الجديد بتاريخ 11 مارس 1937 على مستوى مقاطعة باريس، وألقى كلمة في ذات اليوم بمهرجان نانثير قال فيها "مواطني الأعزاء يشرفني أن أعلن لكم أننا خلال ظهر هذا اليوم (11 مارس)، أسسنا حزب الشعب الجزائري، وذلك بعلم محافظة الشرطة، إن الطفل الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب سوى الحياة، إن هذا الطفل ابن كل جزائري، وأنا إذا أضعه بين أيديكم وأطلب منكم أن تحبوه وتدعموه ليتم مهنته".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Benjamin Stora, Op.cit., P161.

<sup>2</sup> بوشيجي الشيخ، الحركة الثورية الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص 94-95.

أكد المكتب السياسي للحزب، أن هذا التنظيم هو جزء من الشعب ولديه مهمة فورية وهي النضال من أجل تحسين الأوضاع المادية للجزائريين، وهو يناضل كذلك من أجل أصغر المطالب ولن يهمل شيئاً في الدفاع عن مصالح الجميع، وسيبذل كل ما بوسعه للقيام بالدعاية لتنوير الرأي العام حول المشكلة الجزائرية الحقيقية والعمل على حلها بما يتوافق مع ماضيها وتقاليدها ومستقبلها.<sup>1</sup>

أجمعت المصادر التاريخية الجزائرية على أن حزب الشعب الجزائري هو نسخة منقحة من حزب نجم شمال إفريقيا إلا أن مطالبه تقلصت واختصت بالجزائر دون بلدان شمال إفريقيا.<sup>2</sup>

واصل حزب الشعب نضاله محافظاً على الهرم التنظيمي الذي كان متبعاً في النجم وهو على النحو التالي: الأعضاء العاملين، القسمة، الهيئة الإدارية، اللجنة المركزية، المؤتمر السنوي، كما اعتمد الحزب قانونياً نظامين هما:

1- نظام شرعي المعتمد قانونياً لدى السلطات الاستعمارية.

2- نظام سري الذي يمثل امتداد لحزب النجم.

يتكون النظام الأول من الأعضاء المسؤولين أمام السلطات الفرنسية، وهم أنفسهم الذين سيخوضون معترك الانتخابات مستقبلاً باسم الحزب، أما النظام السري يكون من الأعضاء العاملين الذي كانوا ينشطون في الجهاز الهيكلي للنجم، استهدف الوطنيون من خلال هذين النظامين السيرورة المثلى والامتداد الحسن للنضال من النجم إلى حزب الشعب الجزائري، وهذه سياسة التيار الاستقلالي فعند تغيير الغطاء السياسي يبقى قادة الحزب على التيار الذي يمثل الحزب السابق، وهذا ما سنلاحظه في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية حين ستحتفظ على التيار السري الذي يمثل حزب الشعب الجزائري.<sup>3</sup>

وكما نوهنا سابقاً أن من الناحية السياسية، قد تقلص نشاط حزب الشعب الجزائري من تمثيل كل أقطار شمال إفريقيا إلى تمثيل الجزائر وهذا ما تأكده التسمية الجديدة (حزب الشعب الجزائري) وتجمع المصادر أن سبب ذلك راجع إلى ظهور الحزب الدستوري الجديد بتونس، ولجنة العمل المغربي سنة 1934.<sup>4</sup>

2. برنامج حزب الشعب الجزائري:

1- الاستقلال التام للجزائر.

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit., P92.

<sup>2</sup> مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة دار الهومة، 2010، ص 58.

<sup>3</sup> أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 221.

<sup>4</sup> قدارة شايب، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954. دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 267.

- 2- إجلاء الجيوش الفرنسية من الجزائر.<sup>1</sup>
  - 3- إلغاء قانون الانديجينا وقانون وارني (الغابي) سنة 1873 وكل القوانين الاستثنائية.
  - 4- ضمان الحريات الديمقراطية (حرية الصحافة- حرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية التجمع التجمهر).
  - 5- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أما قانون التجنيد الإجباري (سنوات الخدمة العسكرية والمنحة).
  - 6- احترام الدين الإسلامي والإبقاء على ممتلكات الحبوس ومسيريه.
  - 7- إلغاء الإعانات الممنوحة للديانة الكاثوليكية والبروتستانتية من طرف الحكومة.
  - 8- حرية السفر من الجزائر إلى فرنسا ومختلف الدول.
  - 9- تحويل المندوبات المالية إلى مجلس جزائري منتخب دون التمييز بين العرق والدين.
  - 10- الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية.
- الجانب الاجتماعي:
- 1- التدريس باللغتين: الفرنسية والعربية.
  - 2- إجبارية التدريس باللغة العربية في كامل التدرجات.
  - 3- تطبيق في الجزائر القوانين الاجتماعية وقوانين العمل المعمول بها في فرنسا.
  - 4- إنشاء لجان النظافة والمساعدة الاجتماعية.
  - 5- حماية الطفولة.
- الجانب الاقتصادي:
- 1- الإعفاء الضريبي.
  - 2- الضرائب التصاعديّة على الخدمة.
  - 3- إلغاء عملية المصادرة وتشجيع الجزائريين بالاستقرار في أراضيهم.
  - 4- منح قروض استثمارية للفلاحين والتجار.
  - 5- محاربة البطالة.
  - 6- محاربة الربا والمضاربة وذلك بالانتماء الرخيص للفلاح والتاجر.
  - 7- الحد من تدفق المنتوجات الخارجية وتشجيع الإنتاج المحلي.
- الجانب الإداري:
- 1- إدماج الجزائريين بدون تمييز في عالم الشغل وتطبيق شعار: المساواة في العمل والمساواة في الراتب.
  - 2- إلغاء كل المعاملات العنصرية في السياسة.

<sup>1</sup> Abdelkader yefseli, les processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie, édition Anthropos, Paris, 1982, p 22.

### 3- إلغاء المقاطعة العسكرية والبلديات المختلطة.<sup>1</sup>

علق مصالي الحاج على هذا البرنامج قائلا " لا اندماج... لا تقسيم ولكن تحرير..... إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة إندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق أبدا، إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائريين تحريرا كاملا...".<sup>2</sup>

يتضح من خلال قول مصالي الحاج الذي أظهر حقيقة مبادئ حزب الشعب الجزائري التي تأتي في مقدمتها إستقلال الجزائر نية قادة الحزب من مواصلة النضال على نسق نجم شمال إفريقيا.

3. موقف حزب الشعب الجزائري من القضايا الراهنة (الإدماج، مصادرة الأراضي) نموذجا:

#### 1.3. موقف حزب الشعب من الإدماج:

من بين القضايا التي فصل فيها مناضلي حزب الشعب هي قضية الإدماج التي عارضوها معارضة قاطعة، ورد ذلك في أعداد كثير من جريدة الأمة لسان حال حزب الشعب، ففي العدد الصادر بتاريخ 28 ماي 1938 ورد مقال يتناول الموضوع وتضمن رؤية الحزب النهائية لقضية الإدماج بحيث مرجوع ذلك هو أن الجزائر بشعبها متحضرة منذ القدم و لا تحتاج أي تغيير في بنيتها من طرف أي قوى خارجية ، وإن الإسلام بماضيه المجيد لم يكن قط معارضا للتحضر، فالرسول عليه الصلاة و السلام نادى بالعلم ففي معنى الحديث النبوي إن البحث عن التعليم وتنميته هو عمل جدير بالتقدير في نظر الله سبحانه و تعالى ونشر المعرفة هو عبادة والسعي إليها هو كفاح مقدس، وإيصالها للآخرين هو صدقة ، وإنفاقها على من يستحقها هو عمل محبوب ، وحسب ما ورد كذلك في المقال أن التاريخ يشهد على الإمبراطورية التي شيدها المسلمون في أوروبا و التي كان قوامها العلم و العمل، فهي جسدت لمفهوم الحضارة منذ الأزل، وهذا الطرح يكذب ويفند أقاويل الإدارة الفرنسية التي ادعت بقدمها لمنطقة شمال إفريقيا بغية نشر الحضارة وأن المنطقة كانت عبارة عن قبائل ذات طابع بربري، في الواقع أن الاستعمار كان هدفه الأسى هو القضاء على المد الإسلامي ويدخل ذلك ضمن الحرب الصليبية على الإسلام.<sup>3</sup>

#### 2.3. موقف حزب الشعب الجزائري من قضية مصادرة الأراضي الزراعية:

مثلت المسألة الزراعية محورا هاما في برنامج حزب الشعب الجزائري ونضاله ضد التواجد الاستعماري في الجزائر، بحيث نظم العديد من المظاهرات أهمها يوم 14 جويلية 1937، أين تجمع 20 ألف جزائري أمام دار الفلاحة بالجزائر العاصمة، رافعين شعارات عديدة من بينها " الأراضي للفلاحين الجزائريين " ، وإذا تم تحليل هذا الشعار نستنتج أنهم نادوا باسترجاع أراضيهم المغتصبة من طرف الإدارة الفرنسية والكولون، وكما هو معروف أن السنوات الأولى للاحتلال عرفت هجرات متتالية للأوروبيين للجزائر قصد الاستيطان

<sup>1</sup> El-ouma, 01 Janvier 1938, P02.

<sup>2</sup> أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 229.

<sup>3</sup> El-Ouma, 27-05-1938.

ومقابل ذلك أعطي لهم الأراضي الزراعية التي سلبت من الجزائريين عنوة من طرف الإدارة التي دفعت بهم إلى دائرة الفقر والتشرد والعمل كخماسة في حقول الكلون هذا ما انجر عنه مختلف الآفات الاجتماعية من فقر وجهل وأمراض وأوبئة.<sup>1</sup>

ألقى السيد بولكرو موسى خطابا ضمن فعاليات المهرجان الذي نظمه حزب الشعب الجزائري بتاريخ 30 أوت 1937 ضمنه نتائج السلبية التي طالت الجزائريين عقب الاستلاء على أراضيهم الزراعية والتي تمثلت في الآفات الاجتماعية مثل مرض السل، المجاعة، الفقر العبودية.<sup>2</sup>

كما ذكرنا سابقا أن الحزب اعتبر المسألة الزراعية محورا هاما ضمن برنامجه والدليل على ذلك مطالب الحزب في هذا الشأن:

- 1- إلغاء مصادرة الأراضي وتحويلها للكلون، وتشجيع الأهالي من أجل الاستقرار في أراضيهم.
- 2- منح القروض بدون فوائد لفائدة الفلاحين الجزائريين من أجل الاستثمار.
- سعى حزب الشعب الجزائري من أجل إيجاد حلول للمشاكل الزراعي، بحيث نظم أول اجتماع سنة 1938 أي بعد 16 شهرا من النضال، تطرق فيه الحاضرون إلى جميع المشاكل التي يعانيها الأهالي وعلى رأسها المشكلة الزراعية، ففي إيديولوجية الحزب الزراعة هي أساس النهضة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية والتحرر السياسي، لذلك طالب المؤتمر بالمطالب التالية:
- 1- توزيع الأراضي التي استولى عليها الكلون على الفلاحين الجزائريين وتسجل كأماكن عائلية.
- 2- إعفاء الفلاحين من الضرائب لمدة 10 سنوات.
- 3- التأمين الزراعي لجميع الفلاحين الجزائريين دون تمييز لأي اعتبار آخر.
- 4- توفير القروض المالية للفلاحين دون استثناء وتأسيس لجان مستقلة منتجة من قبل المزارعين تدافع عن حقوقهم، وتمثل الوسيط بين الإدارة الفرنسية والمزارعين (تعمل عمل النقابة).<sup>3</sup>
- 5- منح الحقوق النقابية لعمال الزراعة.
- 6- المراجعة الفورية لأجور الفلاحين الجزائريين وجعلها تساوي أجور الفلاحين في فرنسا.
- 7- إنشاء مجالس قضائية على مستوى المراكز الفلاحية لفك النزاعات القائمة بين أرباب العمل والعمال والقضاء على ظاهرة المساومة في الأجور لأنها تخلق الاستغلال وتجسد للرأسمالية القائمة على استغلال الفرد لأخيه.

<sup>1</sup> بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 247.

<sup>2</sup> نفسه، ص 248.

<sup>3</sup> El-ouma, 27 -08- 1938, P03.

8- التشجيع على تربية المواشي من خلال منح وتنظيم مسابقات وإقامة معارض دورية وتخفيض الضرائب على المربين.<sup>1</sup>

واصل حزب الشعب الجزائري نشاطه، ونقل مقره من باريس إلى الجزائر في شهر نوفمبر سنة 1938، وأصدر جريدة جديدة سميت بالبرلمان الجزائري أصدرت أول أعدادها في 18 ماي 1939، ناضل من خلالها الوطنيون ونشروا الأفكار التحررية وروجوا للاستقلال، استطاعت هذه الجريدة طبع 5 آلاف نسخة سنة 1939، ومن بين المقالات التي لقت رواجاً واسعاً وأقلقت حفيظة الاستعمار الفرنسي مقال أصدر بتاريخ 17 جوان 1939 بعنوان "حزب الشعب الجزائري واستقلال الشعب الجزائري".<sup>2</sup>

وضح الكاتب في طيات هذا المقال رؤى وأهداف الحزب والتي لخصها في ثلاث نقاط مهمة:

1- الاقتراع العام هو حق كل الجزائريين دون استثناء.

2- إحلال البرلمان الجزائري محل المفوضيات المالية التي جسدت مبدأ العنصرية، فعلى مستواها يتم تهميش مطالب الجزائريين.<sup>3</sup>

3- الاستقلال يبطل مشروع الإدماج الذي يحمل في طياته ضرب للهوية الجزائرية والانتماء العربي الإسلامي.<sup>4</sup>

4. رد الإدارة الفرنسية على سياسة حزب الشعب الجزائري:

واجه مصالي الحاج وكوادر حزب لشعب الجزائري قمعاً سياسياً وقضائياً ممنهجاً من طرف الإدارة الفرنسية، ففي 27 أوت 1937 ألقى القبض على مصالي الحاج وأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب<sup>5</sup> وهم: مفدي زكريا، خليفة بن عمار، لحول، غرافة بن دحماني، وقدموا للمحاكمة بتاريخ 04 نوفمبر 1937، واتخذ في شأنهم قرار السجن لمدة سنتين نافذتين، وحرمانهم من حقوقهم السياسية والمدنية، وإجراء قانوني تكميلي تعرضت جريدة الأمة لمتابعات قانونية، وتمت مصادرة كل أعدادها باعتبارها منبر محرض ومهيج للشعب الجزائري ضد الوجود الفرنسي وسيادته على الجزائر.

منعت الإدارة الفرنسية حزب الشعب الجزائري من تنظيم أي نشاط سياسي داخل أو خارج الجزائر ووضعته تحت المراقبة، وكردة فعل نظم المناضلون مظاهرات حملوا فيها شعارات تتضمن الرسائل التالية: الحرية للمسجونين، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين،<sup>6</sup> وقد أكثر المناضلون من توزيع المنشور الداعية

<sup>1</sup> سعد طاعة، المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية، الحوار المتوسطي، العدد 11، 2016، ص 354.

<sup>2</sup> Claude Collot, Op.cit., P140.

<sup>3</sup> يوسف مناصرة، المرجع السابق، ص 102.

<sup>4</sup> Le parlement Algérien, 17-06-1939, PP01-04.

<sup>5</sup> Linda Amiri, La bataille de France, la guerre d'Algérie en France, Chiheb Edition, Alger 2004, P25.

<sup>6</sup> علاء الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، المغرب، (د.س)، ص 23.

إلى حرية المسجونين، ودعوا إلى حضور الاجتماعات السرية للحزب لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ، وتعدى النضال الرقعة الجزائرية بحيث تم عقد رابطة بين تونس والجزائر وفاس المغربية للمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج وعلال الفاسي والحبيب بورقيبة.<sup>1</sup>

وفي أوت سنة 1939 أطلق سراح المعتقلين ومن بينهم مصالي الحاج،<sup>2</sup> وعادوا إلى العمل السياسي، ونظموا مظاهرة كبيرة بالجزائر العاصمة تصادفت مع تظاهرة عيد العمال الفاتح من ماي، رفع فيها المتظاهرون شعارات حملت في طياتها الأهداف التي نادى بها الحزب مثل: «الأرض للفلاح» "البرلمان الجزائري" "اللغة العربية لغتنا" "الحرية للمسجونين".<sup>3</sup>

شنت الصحافة الفرنسية في هذه الفترة حملة ضد حزب الشعب الجزائري مبينين موقفه من الحكومة الفرنسية، بحيث ذكرت دورية إفريقيا الفرنسية في عددها الصادر بجوان سنة 1939 مقال كتبه الفرنسي "سورين" سنة 1938 يقول فيه: «هل يمكن أن نتجاهل كل كتابات إين باديس رئيس جمعية علماء المسلمين الجزائريين ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب التي تؤكد أن الجزائر ليست فرنسية، وأن المواطنين الفرنسيين المتجنسين هم مرتدون عن الإسلام»، وذكر الكاتب في مقاله أن كل أسبوع

تضاعف صحافة الأحزاب الجزائرية هجماتها على فرنسا وتهددها بالانتقام للإسلام.<sup>4</sup> ألقى القبض مرة أخرى على زعيم الحزب مصالي الحاج، وفي 03 ديسمبر أعلنت فرنسا والمملكة المتحدة الحرب على ألمانيا، وفي نفس الوقت قامت حكومة "دالديه" بحل حزب الشعب الجزائري في إطار محاربة المؤامرات القومية والحركات المناوئة ضد السيادة الفرنسية.<sup>5</sup>

#### 5. حزب الشعب الجزائري والحرب العالمية الثانية:

دخلت فرنسا غمار الحرب العالمية الثانية ومنيت بأولى هزائمها من الألمان سنة 1940، الذين استطاعوا غزو فرنسا والوصول إلى العاصمة باريس وهذا ماخول لهم السيطرة على الأراضي الفرنسية وتنصيب نظام موالي لهم أطلق عليه نظام فيشي، حاول هذا النظام فرض نفسه بمنطقتين:

- 1- المنطلق الأول: يبين لرأي الدولي أنه نظام يسعى إلى إرساء التحرر ومحاربة الاستعمار.
- 2- المنطلق الثاني: تبني سياسة قمعية ضد كل معرقل لمسار الحكومة، بحيث استعمل كل الوسائل كالاتقالات والزج بالعناصر الوطنية في السجون والذين كانوا أغلبيتهم من حزب الشعب الجزائري، بحيث

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup> محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أوزانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 85.

<sup>3</sup> يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 88.

<sup>4</sup> Anonyme, L'Algérie : le débat sur « l'amnistie », Bulletin du comité de l'Afrique française, N01, janvier 1939, P174.

<sup>5</sup> Linda Amiri, op.cit., p 26.

بلغ عددهم سنة 1941 حوالي 400 شخص داخل وخارج الجزائر، وأصدرت المحكمة في حق مصالي الحاج قرارا بالسجن لمدة 16 سنة والنفي إلى برازا فيلينا عاصمة الكونغو الديمقراطية.

برغم من الحصار المطبق على الوطنيين، إلا أن نشاط السري أتى بأكله وهذا بعدما سجل انخراطا واسعا في الحزب وتوسعت طبقته الجماهيرية.<sup>1</sup>

وفي نفس السنة أطلق سراح مصالي الحاج وفرضت عليه الإقامة الجبرية داخل منزله في منطقة ريبيل (عين الصفراء) جنوب الجزائر، وفضل مقيما بها إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، أما رفاقه في النضال فكانوا في المعتقلات والسجون<sup>2</sup>، وهناك من توفوا بها مثل (كمال أرزقي توفي في سجن بربروس سنة 1939، محمد بلعيد، محمد مناد وعميروش توفوا في سجن البرواقية سنة 1940، قاسي رابح ومحمد دوار توفوا في سجن بربروس سنة 1943).<sup>3</sup>

واصل الحزب نشاطه بشكل سري، ووضع مناضلوه أيديهم في يد الأحزاب السياسية الأخرى عند تحريرهم بمعية فرحات عباس لوثيقة البيان الجزائري الذي احتوى مطالب الحركة الوطنية الجزائرية والتي تمثلت في:

- 1- حق تقرير المصير مثلما نصت عليها مبادئ ويلسون سنة 1920.
- 2- وضع دستور جزائري خاص.
- 3- الحرية والمساواة بين جميع السكان دون تمييز عرقي أو ديني.
- 4- إلغاء سياسة مصادرة الأراضي والخوض في إصلاح زراعي جاد يضمن العيش الكريم للبروليتاريا الزراعية.
- 5- اعتماد اللغة العربية لغة رسمية.
- 6- حرية الصحافة وحق انشاء الجمعيات.
- 7- التعليم المجاني للأطفال.
- 8- حرية العبادة وفصل الدين عن الدولة.<sup>4</sup>

ومن خلال اطلاعنا على هذه المطالب، يظهر لنا تأثير فكر حزب الشعب الجزائري على باقي التيارات الحركة الوطنية، بحيث أن هذه المطالب مشابهة بشكل كبير لبرنامج حزب الشعب وحزب النجم. عرجنا بشكل سريع على مطالب الحركة الوطنية في البيان الجزائري، ولكن سنعود لمعالجتها في مبحث الحركة الإدماجية بحكم أن البيان الجزائري هو فكرة فرحات عباس.

<sup>1</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، الحركة الاستقلالية في عمالة وهران، خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013، ص ص 35-36.

<sup>2</sup> جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط01، منشورات دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1961، ص 70.

<sup>3</sup> مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 61.

<sup>4</sup> مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 195.

أرسلت نسخة إلى المقيم العام ونسخة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ونسخة إلى الأمريكيين الذي أنزلوا في منطقة شمال إفريقيا سنة 1942، ولكن هذه الاقتراحات لم تأخذ بعين الاعتبار من طرف الإدارة الفرنسية وبادرت بإصلاحات 07 مارس سنة 1944 وهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها سنة 1919 و 1936 وهي بمثابة ذر رماد في العيون ولا تغير من وضع الأهالي، واكتفت الإدارة ب:

1- إلغاء التدابير الاستثنائية المطبقة على المسلمين.

2- المساواة بين الفرنسيين والأهالي في الحقوق والواجبات.

3- توسيع دائر تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة من 3/1 إلى 5/2، ووضع هيئتين ناخبتين، الهيئة الأولى فرنسية والهيئة الثانية خاصة بالأهالي.<sup>1</sup>

كون حزب الشعب مع فرحات عباس جبهة سميت بأحباب البيان، وبرغم من أن كلا الطرفين يحملان فكرا إلا أنهما توحدتا لتجسيد فكرة الأمة الجزائرية على أرض الواقع، ولكن فكرة حزب الشعب كانت مقبولة لدى الأهالي لأن الفكر الإصلاحية لم يكن وقعه قويا كالفكر الراديكالي في قلوب وعقول الأهالي الجزائريين.

#### • حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

##### 1. ظروف تأسيس الحزب:

###### 1.1. داخليا:

- مجازر 08 ماي 1945: عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، خرج الشعب الجزائري إلى الشوارع في مظاهرات مطالبين السلطات الفرنسية الوفاء بعهودها لهم ومنح الجزائر الاستقلال، والعمل بمحتوى وثيقة الميثاق الأطلسي<sup>2</sup> التي تقضي بحق الشعوب تقرير مصيرها بنفسها، أطرت هذه المظاهرات أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، خرجت المظاهرات من نطاقها السلمي إلى العنف وهذا بعدما أقدمت السلطات الفرنسية على ارتكاب أبشع مجزرة في تاريخ الجزائر وراح ما يقارب 45 ألف قتيل، أكدت الإدارة الفرنسية للرأي العالمي أنه من المستحيل ان تتخلى على الجزائر، واستنتج الجزائريون أنه ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

<sup>1</sup> شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 150.

<sup>2</sup> وثيقة سياسية وقعها الرئيس الأمريكي رزفيلت ونظيره السوفياتي ستالين سنة 1941، تحتوي على ثمانية مواد تحدثت عن السلام وحق تقرير الشعوب المستضعفة لمصيرها في مادتين وهما:

المادة 03: إن الموقعين يحترمون حق الشعب في اختيار حكومته التي يرغب العيش في كنفها، كما يرغبون في منح حق السيادة وحرية ممارسة الحكم إلى أولئك الذين حرّموا منها بالقوة" ينظر: نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 261.

المادة 06: إرساء السلام الذي يضمن للشعوب العيش بأمان ضمن الحدود السياسية ويضمن الحرية لجميع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة. ينظر: هيثم المالح، حقوق المستضعفين، دار زقاق الكتب، سوريا، دس، ص 67.

- سن الإدارة الفرنسية لقانون العفو الشامل بتاريخ 16 مارس 1946 الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى وبمقتضى هذا القانون سمح للسياسيين الجزائريين من أمثال فرحات عباس ومصالي الحاج إعادة تأسيس الأحزاب الوطنية الجزائرية، وأعيد بناءها من جديد بأسماء مغايرة.<sup>1</sup>

## 2.1. خارجيا:

- تأسيس هيئة الأمم المتحدة، التي كان لها وقع إيجابي على الشعوب المستعمرة، بحيث هدفت هذه الهيئة الجديدة لإرساء الأمن في العالم ومحاربة الاستعمار وتصفيته، ورأت النخب السياسية الجزائرية أن تكون هذه الهيئة منبرا للتعريف ومناقشة القضية الجزائرية وإعطائها بعدا دوليا.<sup>2</sup>

- قيام الجامعة العربية<sup>3</sup>، التي مثلت خطوة نحو اتحاد الدول العربية وتشكيل جبهة موحدة ضد الاستعمار الذي طال مناطقها وهذا بهدف استرجاع أقاليمها المسلوقة، وهي منبر سياسي رأى فيه السياسيين الجزائريين وسيلة للتعريف بالقضية الجزائرية.

## 2. التأسيس:

قبل التطرق إلى تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وددت التعرّيج على نقطتين اثارهما الكاتب الطاهر الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة في جزءه الأول، والتي كانتا محل تضارب في الكتابات التاريخية، النقطة الأولى حول تسمية الحزب والنقطة الثانية حول كيان الحزب.

- تسمية الحزب: أوردت الكتابات التاريخية في نقطة اسم الحزب طرحين، فهناك من يقول أن اسم الحزب هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والطرح الثاني يرجع تسميتها إلى الترجمة الحرفية وهي كتالي حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. *Mouvement pour le triomphe des liberté démocratique*، ويختار الكاتب الطاهر الزبيري الاسم الثاني لأن الزعيم مصالي الحاج اعتمده عند وضع ملفه السياسي لدى السلطات الفرنسية.

- كيان الحزب: يبرز الكاتب نقطة أخرى محل جدل، وهي هل يمكن اعتبار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كيان سياسي قائم بذاته، فجّل الكتابات التاريخية تشير إلى ذلك. ولكن هناك كتابات أكدت أن هذه المعطيات التاريخية فيها نوع من المغالطة بحكم أن الحزب ليس كيان سياسي بل واجهة سياسية لا غير استعملها مصالي الحاج للمشاركة في انتخابات 10 أكتوبر 1946 وهي في حقيقة الأمر سوى تغطية اسم مغاير على نشاط حزب الشعب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية (1954-1950) عمالة وهران، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 23.

<sup>2</sup> جمال برجى، حزب الاستقلال المغربي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية 1944-1951 دراسة مقارنة، *مجلة أنثروبولوجيا الأديان*، العدد 21، أبريل 2018، ص ص 197-198.

<sup>3</sup> أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 247.

<sup>4</sup> طاهر الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 01، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص 154-155.

### 3. مطالب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

واصل مناضلو حزب الشعب الجزائري على النهج القديم فيما يخص المطالب بحيث طالبوا ب:

- 1- إزالة النظام الاستعماري وإحلال محله نظام قائم على السيادة الوطنية الجزائرية.<sup>1</sup>
  - 2- إلغاء نظام الدائرتين الانتخابيتين واستبداله باقتراع عام في درجة واحدة تجمع الفرنسيين والمسلمين الجزائريين دون أي تمييز عرقي أو ديني.
  - 3- إقامة جمهورية مستقلة لها الحرية في كامل أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية.<sup>2</sup>
  - 4- التعليم باللغة العربية واعتمادها لغة رسمية أولى في التعاملات الدبلوماسية.
  - 5- استرجاع أراضي الجزائريين المسلوقة منهم بمقتضى قانون سيناتوس كونسيلت (الأرض) سنة 1863.<sup>3</sup>
- #### 4. المنظمة الخاصة:

يعتبر المؤرخون ميلاد المنظمة الخاصة هو بداية تجسيد العمل الثوري المسلح ، وظهورها مقترن بذلك الصراع الذي ظهر سنة 1946 في الاجتماع الذي نوقش على مستواه المشاركة في الانتخابات من عدم، ظهر تيارين الأول يحبذ مواصلة العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات التي تنظمها الإدارة الفرنسية، والثاني يفضل التعجيل بالعمل المسلح ويستند على مجازر الثامن ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف قتيل، والتي بينت فيها الإدارة الفرنسية للجزائريين وحشيتها وتشبثها بالجزائر كقطعة من التراب الفرنسي وفي هذا الاجتماع قدم مصالي الحاج ضمانات لهذا التيار بإنشاء تيار ثوري مسلح داخل الحزب التي تمثلت في تأسيس المنظمة الخاصة.

#### 1.4. المحاولات الثورية الجزائرية ما بين 1939-1945:

لم تكن المنظمة الخاصة أولى المحاولات الثورية فقد سبقتها العديد من المحاولات والتي تمثلت في:

##### 1.1.4. لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا:

تعد هذه اللجنة أولى محاولات الوطنيين في العمل المسلح، بحيث تزامن تأسيسها مع نهايات الجبهة الشعبية وبداية الحرب العالمية الثانية، تكون مجلسها من بلقاسم راجف<sup>4</sup>، ياسين عبد الرحمن، محمد

<sup>1</sup> نورالدين ثنيو، المرجع السابق، ص 287.

<sup>2</sup> عمار رخيلا، المرجع السابق، ص 91.

<sup>3</sup> محمود شاكر، التاريخ المعاصر: بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، 260.

<sup>4</sup> من مواليد 1909 بمنطقة الأربعاء نابت أثيراثن بولاية تيزي وزو، ينحدر من عائلة دينية محافظة، قرر الخروج من الجزائر سنة 1928 متوجها إلى فرنسا للعمل كنجار في إحدى الورشات الواقعة بمدينة la vallois Perret، التحق بحزب نجم شمال إفريقيا سنة 1930، وهذا بعدما رآه في الذكرى المئوية للاستعمار الفرنسي، أصبح عضو فعال في اللجنة المركزية للحزب، ثم شغل منصب أمين المال لحزب النجمة، ومدير تحرير جريدة الأمة لسان حال الحزب، واصل نضاله في حزب الشعب ابتداء من سنة 1937، أثناء الحرب العالمية الثانية قاد بلقاسم راجف مكتب الدعاية الألمانية بمنطقة المغرب العربي الكبير، وبعد الحرب العالمية الثانية عرف بتبنيه القضية البربرية والتي تعد من بين الأزمات التي واجهة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، شارك في الأزمة الثانية للحزب بين المركزيين والمصاليين ووقف إلى جانب اللجنة المركزية في هذا الصراع، توفي بتاريخ 24 ماي 1989 بمستشفى بني مسوس بالجزائر العاصمة. ينظر إلى:

الطالب، عبدون محمد<sup>1</sup>، أوعمار رشيد، محمد هني، الحاج شرشالي<sup>2</sup>، بوقادوم، مصطفى باشا الشريف الساحلي<sup>3</sup>، وفي الشهادة الحية لأحد مناضليها السيد محمد عبدون الذي أكد أنها ربطت علاقات مع الألمان وطلبوا منهم تدريب أفواج من الجزائريين على حمل السلاح وإمدادهم بمختلف الأسلحة بهدف تنظيم ثورة<sup>4</sup> على مستوى المغرب العربي الكبير، قبل الألمان ذلك ولكن بعد أشهر قليل من بداية الحرب العالمية الثانية رد الألمان بان يتوقفوا من ارسال الأفواج وبقي الوضع على حاله حتى سنة 1941، أين عاود المناضلون ربط اتصالات مع الألمان، وعقدوا لقاء الذي عده الوطنيون مخيب للأمال بحيث وضع الألمان شرطا لمساعدة لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا وهي ان تصبح هذه اللجنة جهاز تجسس للألمان على الفرنسيين، وهذا ما تم رفضه.<sup>5</sup>

لم يثبط ذلك من عزيمة أعضاء اللجنة الثورية وحاولوا ربط علاقات مع القنصلية الإيطالية ولكن سرعان ما اكتشفوا أن حكومة موسوليني متحدة مع النازيين واكتشفوا مخططات هتلر الرامية لتقسيم الجزائر إلى قسمين:

1- قسم يلحق بتونس ويبقى تحت حكم السيادة الفرنسية.

Achour Cheurfi, la classe politique algérienne de 1900 à nos jours : dictionnaire biographiques, ED Casbah, Algérie, 2006, P P 301-302.

<sup>1</sup> أمين مال حزب جبهة التحرير أثناء الثورة من مواليد منطقة دلس، انضم إلى نجم شمال إفريقيا سنة 1926، وبعدها ناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تعد هذه الشخصية من بين منظمي مظاهرات 08 ماي 1945، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1954، وأصبح أمين المال الحزب ابتداء من سنة 195، ألقى عليه القبض سنة 1957، ثم أطلق سراحه مع الاستقلال سنة 1962. تولى رئاسة المجلس الولائي لولاية الجزائر سنة 1971. ينظر:

<sup>2</sup> Achour Cheurfi, Op.cit., P24.

<sup>2</sup> عضو في اللجنة المركزية للحزب الشعب الجزائري في الجزائر العاصمة مع بداية الحرب العالمية الثانية يعد من مؤسسي اللجنة الثورية لشمال إفريقيا ومن اللجنة التي بعثت محادثات مع الألمان بغية اقتناء السلاح لشن ثورة داخل المغرب العربي الكبير سنة 1942، ألقى عليه القبض في 03 أبريل 1948 وحكم عليه بست سنوات، وزج به في سجن بربروس، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1954، وأصبح عضو في لجنة الدعاية المضادة بفرنسا ما بين 1958-1959 ثم شغل مستشار الرئيس بعد الاستقلال، ثم توقف عن العمل السياسي توفي سنة 1969. ينظر:

Achour Cheurfi, Op.cit., P145

<sup>3</sup> من مواليد 06 أكتوبر 1906 بسيدي يعيش بجاية، بدأ دراسته بالجزائر وواصلها بباريس، متحصل على شهادة ليسانس في الفلسفة ثم شهادة الدراسات المعمقة بجامعة السوربون، انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب سنة 1937 وأدار جريدة الأمة لسان حال الحزب، بعد الحرب العالمية الثانية ناضل في فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا، له العديد من المؤلفات: مثل رسالة يوغرطة سنة 1947، الجزائر متهمة 1949، المؤامرة ضد الشعوب الإفريقية 1950، عبد القادر فارس الإيمان 1951، انخرط في جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة، ويعد عضو في لجنة الصحافة آنذاك وكتب العديد من المقالات باسم مستعار (إبن تومرت)، في جريدة المقاومة الجزائرية 1955-1956 والمجاهد 1957-1962 مثل جبهة التحرير الوطني في السويد والصين الشعبية، تفرغ بعد الاستقلال للكتابة التاريخية وأصدر العديد من المؤلفات، توفي في 05 ماي جويلية 1989 بالجزائر العاصمة. ينظر:

Achour Cheurfi, op.cit., pp 312-313.

<sup>4</sup> ابن جارة بن داود، المنظمة الخاصة في الجزائر والبهلال الأسود في المغرب الأقصى "دراسة تاريخية مقارنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغربية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2021-2022، ص 43.

<sup>5</sup> Mahmoud Abdoun, témoignage d'un militant du mouvement nationaliste, ED Dahleb, Algérie, PP 47-55.

2- قسم يلحق بالمغرب ويصبح تحت حكم إسبانيا.<sup>1</sup>

تشير بعض المصادر ان مصالي الحاج اتخذ قرار فصل المجموعة التي كانت تشرف على هذه اللجنة من عضوية الحزب بعد اكتشاف مخططاتهم الثورية واتصالاتهم مع الألمان والإيطاليين وهذا راجع لإيمانه المطلق بمواصلة الكفاح السياسي كخيار ظرفي وعدم اقتناعه بالعمل المسلح لأنه سابق لأوانه.<sup>2</sup>

2.1.4. منظمة مدرسة راشد:

انعكس إنزال الحلفاء سنة 1942 بمنطقة شمال إفريقيا بالإيجاب على الحركة الوطنية ولجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، التي رات أن هذه الفترة مناسبة لإعادة بعث التيار المسلح،<sup>3</sup> وتم عقد اجتماع ضم مناضليها وبعض مناضلي حزب الشعب الجزائري من أمثال: محمد بلوزداد<sup>4</sup>، ديدوش مراد<sup>5</sup>، عمراني سعيد، طالب عبد الرحمن، سمالي عبد الرحيم، وأفضى هذا الاجتماع إلى تأسيس حركة ثورية سرية اطلق عليها بمنظمة مدرسة راشد نسبة إلى مكان انعقاد هذا الاجتماع وهو مدرسة راشد بالجزائر العاصمة،<sup>6</sup> قادت هذه المنظمة الثورية حديثة التأسيس هجوما طال مطبعة فرنسية وتم الاستلاء على آلات الطبع، وقام أعضائها بتوزيع منشور معادية للحكومة الفرنسية في المنطقة ومناادي بالاستقلال.

تشير المصادر التاريخية إلى ان نشاطها استمر حتى سنة 1945، فأعضائها هم من أشرفوا على تأطير سير مظاهرات الثامن ماي 1945.<sup>7</sup>

<sup>1</sup>Mahmoud Abdoun, Op.cit, PP56-57.

<sup>2</sup> Gilbert Meynier, Histoire intérieure de FLN 1954-1962, ED Kasbah, Algérie, 2003, PP 60-61.  
<sup>3</sup> مصطفى السعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة الغوريم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 36. ينظر كذلك عمار رخيطة، المرجع السابق، ص 111.

<sup>4</sup> من مواليد 03 نوفمبر 1924 بالجزائر العاصمة، اشتغل كموظف في مصلحة إدارة شؤون المسلمين بالحكومة العامة انخرط في حزب الشعب سنة 1943 له العديد من النشاطات الثورية كقيادة لجنة شباب بلكور وتنظيم لمظاهرات الثامن ماي 1945، واصل نضاله في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأسس مع مجموعة من المناضلين التيار الثوري المتمثل في المنظمة الخاصة في 15 فبراير 1947، وبقي على رأسها حتى سنة 1948 أين أصيب بمرض العضال وبقي يصارعه حتى وافته المنية في 14 جانفي 1952 بفرنسا. ينظر:

Achour Cheurfi, op.cit., P62.

<sup>5</sup> من مواليد 13 جويلية 1922 بالمرادية بالجزائر العاصمة، ينحدر من عائلة ثرية، تمتلك حمام مغاربي بجانب الكاتدرائية بالقصبة، ومطعم صغير في المنطقة التي يقطنها الأوروبيين، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، وأصبح في وقت وجيز ضمن الهيئة الإدارية للحزب سنة 1945، شارك في تأطير وتنظيم مظاهرات الثامن ماي 1945، وأولت له مهمة تأطير شباب داخل الكشافة الإسلامية بحيث أسس مجموعة الأمل لرياضة ألعاب القوى لمسلمي الجزائر، تعد هذه الشخصية مؤسسة للمنظمة الخاصة سنة 1947، وتعد كذلك من بين مفجري الثورة التحريرية لأنه كان ضمن مجموعة 22 وبعدها بسنة سقط في ميدان الشرف على إثر اشتباك مع قوات المظليين الفرنسية بمنطقة واد بوبكر بقسنطينة في 08 جانفي 1955 عن عمر ناهز 33 سنة. ينظر:

Achour Cheurfi, op.cit., P158.

<sup>6</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 34.

<sup>7</sup> بن جارة بن داود، المرجع السابق، ص 45.

#### 3.1.4. لجنة شباب بلكور:

خلقت هذه اللجنة في أحد أحياء العاصمة والمتمثل في حي بلكور العتيق، فعلى مستواه كون كل من: محمد بلوزداد، احمد محساس<sup>1</sup>، محمد يوسف، محمد تاريز باشا لجنة مكملة لمنظمة مدرسة راشد، بحيث أخذ منظموها على عاتقهم:

1- توعية الشباب الجزائري بضرورة مقاومة قانون التجنيد الإجباري، وعدم الالتحاق بالجيش الفرنسي.

2- توزيع المناشير الرامية لاستقلال الجزائر وتصفية الاستعمار.<sup>2</sup>

3- منع جمع تبرعات لفائدة جيش جبهة التحرير الفرنسي بقيادة شارل ديغول.

#### 4.1.4. منظمة التصادم:

تأسست سنة 1944، وهي تمثل محاولة جديدة لبعث العمل الثوري في الجزائر ضمت كل من مصطفى عبد الحميد، على بناني، مصطفى دحمون، احمد حداد، عبد القادر بودة، يوسف حمود، عبد الرحمن حفيظ، محمد هني، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف وطالب محمد،<sup>3</sup> انقسمت إلى فرعين، فرع موجود في حي بلكور بقيادة محمد بلوزداد وهو نفسه لجنة شباب بلكور، وفرع متواجد بحي القصبة، تمحور نشاطها حول جمع الأسلحة والتدريب على استعمالها.

#### 2.4. التأسيس:

عقد أول اجتماع لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فبراير سنة 1947، الذي نتج عنه تفعيل التيار الثوري للحركة وتأسيس المنظمة الخاصة OS، أسندت مسؤولية ذلك إلى المناضل محمد بلوزداد وذلك راجع للأسباب التالية:

1- المستوى الثقافي الذي كانت تتمتع به هذه الشخصية فهو حائز على شهادة brevet supérieur وهي شهادة معادلة لشهادة البكالوريا.<sup>4</sup>

2- التضحية في سبيل القضية الجزائرية: ضحى محمد بلوزداد من اجل القضية وكان ذك على حساب حياته الشخصية بمؤهلاته كان من المفترض نيل منصب سامي في الإدارة الفرنسية لكنه من اجل التفرغ للنضال في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية رضي بمنصب ذو اجر زهيد.

<sup>1</sup> من مواليد 17 نوفمبر 1923، يعتبر من مؤسسي المنظمة الخاصة، اعتقل مباشرة بعد اكتشافها مارس 1950، تمكن من الهروب من السجن سنة 1952، بعد اندلاع الثورة نال مركزا قياديا في جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال ساند أحمد بن بلة في مهامه كرئيس جمهورية، وبعد الانقلاب الذي قام به هواري بومدين غادر أرض الوطن سنة 1966 متوجها إلى فرنسا، أسس حزبا سياسيا أطلق عليه اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989، وتوقف عن النشاط السياسي عند اندلاع أحداث العشرية السوداء، توفي في 24 فبراير 2013 في المستشفى العسكري بعين النعجة بالجزائر العاصمة. ينظر: أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 230.

<sup>2</sup> شهادة أمحمد يوسف في كتاب: محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، ط01، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص 159.

<sup>3</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 35.

<sup>4</sup> مصطفى السعداوي، المرجع السابق، ص 71.

3- الخبرة العسكرية: كان لمحمد بلوزداد تجارب ثورية سابقة كتأسيسه لفرع ثوري أطلق عليه شباب بلكور والذي نشط في الفترة الممتدة ما بين 1943-1945، وشارك في العديد من العمليات الفدائية كالاستلاء على الأسلحة من معسكرات الحلفاء الذين تم انزالهم بالمنطقة ابتداء من سنة 1942.

4- الدهاء التنظيمي: استطاع محمد بلوزداد إعادة تنظيم حزب الشعب في منطقة الشرق مسرح مجازر 08-5 ماي سنة 1945 برغم من الصدمة التي كانت يعيشها أهل المنطقة إلا أنه بعث في روح النضال من جديد.

لا يمكن أن تجتمع هذه المميزات إلا في رجل واحد وهو القائد لذلك أوكلت له مهمة تأسيس المنظمة الخاصة،<sup>1</sup> ساعده في ذلك لجنة ضمت كل من محمد الأمين دباغين بوقادوم<sup>2</sup>، آيت أحمد<sup>3</sup>، سهرت هذه اللجنة على ضبط هيئة الأركان التي تكونت بالإضافة من محمد بلوزداد وحسين آيت أحمد ستة عناصر هم:

1- محمد عبد القادر بلحاج الجيلالي: خريج مدرسة مختلف الأسلحة بشرشال، أسندت له مهمة التدريب العسكري.

2- أحمد بن بلة<sup>4</sup>: رجل ذو خبرة عسكرية، جراء مشاركته في الحرب الكونية الثانية ضمن الطابور المغربي تولى مسؤولية القطاع الوهراني.

<sup>1</sup> مصطفى السعداوي، المرجع السابق، ص 72.

<sup>2</sup> من مواليد 1917 بمدينة شرشال، خريج معهد الطب، دخل عالم السياسة من بوابة جمعية طلبة المسلمين بشمال إفريقيا، انخرط في حزب الشعب سنة 1937، وأصبح من قياده سنة 1945 التحق بصوف جبهة التحرير سنة 1955 فور خروجه من السجن مباشرة، وعين مسؤولا عن الوفد الخارجي بالقاهرة سنة 1957، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة فرحات عباس المؤقتة سنة 1959، وبعد الاستقلال ولصراعات مع الرئيس الجزائري أحمد بن بلة تفرغ لمهنة الطب وزاولها إلى غاية وفاته في 20 جانفي سنة 2003 ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص 254.

<sup>3</sup> من مواليد 20 أوت 1926 بمنطقة عين الحمام بتيزي وزو ينحدر من عائلية دينية محافظة، تحصل على شهادة البكالوريا، اخرط في حزب الشعب الجزائري ابتداء من 1943 وناضل من اجل بعث الكفاح المسلح بعد مجازر 08 ماي 1945، شغل العديد من المهام السياسي بحيث تواجد في هيئة اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي مكتب قيادة الأركان في المنظمة الخاصة ابتداء من 1947، ثم أصبح رئيسا للمنظمة الخاصة سنة 1948-1949 بعد مرض محمد بلوزداد شارك في العديد من العمليات الثورية مع المنظمة الخاصة كهجوم بريد وهران سنة 1949، عزل من منصبه بعد تبنيه لأطروحة البربرية سنة 1949، التحق بالثورة ودافع عن أطروحات جبهة التحرير، ويعد من مؤسسي الوفد الخارجي للجمية الذي جال جل بلدان العالم للتعريف بالقضية الجزائرية ومشاركته في مؤتمر باندونغ في أفريل سنة 1955 ونيويورك ما بين 1956-1962، وكان من بين المناضلين الذي اختطفت طائرهم في 22 أكتوبر 1956 شغل العديد من المهام بعد الثورة وأسس لحزب القوى الاشتراكية وتزعمه من 1963 حتى وفاته سنة 2015.. ينظر:

Achour Cheurfi, Op.cit., PP 29-30.

<sup>4</sup> من مواليد 25 ديسمبر 1918 بمغنية بالغرب الجزائري ينحدر من عائلة مزارعة فقيرة توفي والده سنة 1939 وكان يشتغل فلاحا في إحدى الحقول بالقرب من مدينة مغنية، اكمل أحمد دراسته الثانوية بتلمسان، جند إجباريا سنة 1937 وشارك في الحرب العالمي الثانية في الطابور 14، خرج من الجيش الفرنسي بعد أحداث 08 ماي 1945 والتحق بالنضال السياسي من بوابة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تعد هذه الشخصية من بين مؤسسي المنظمة الخاصة بحيث كان عضوا في هيئة الأركان ومسؤولا عن المنظمة الخاصة بالقطاع الوهراني ثم أصبح رئيسها سنة 1949 بعد عزل حسين آيت احمد وبقي على رأسها حتى اكتشافها سنة 1950 والقى عليه الشرطة القبض وحكم عليه بسنتين سجن

3- محمد الماروك<sup>1</sup>: ينحدر من أصول مغربية، أقام بمنطقة مليانة، أوكلت له مهمة قيادة منطقة الجزائر في شقها الغربي (الشلف والظهرة).

4- محمد بوضياف<sup>2</sup>: رجل عسكري، كلف بقيادة مقاطعة قسنطينة.

5- حسين آيت أحمد: منحدر من منطقة القبائل الكبرى، وعين مسؤولا عليها.

6- جيلالي الرقيمي: مسؤول عن مقاطعة الجزائر الشرقية (مدينة الجزائر، متيجة والطياري)<sup>3</sup>.

وضعت هيئة الأركان مجموعة من الشروط في عملية انتقاء المناضلين والتي تمثلت في النقاط التالية:

1- التجارب النضالية: يختار المترشح على أساس تجاربه العسكرية فلذلك روعي في هذه النقطة ان يكون من قدامى المحاربين، وأن يكون قد أمضى على الأقل 3 سنوات في الخدمة العسكرية في مختلف الفيالق الفرنسية أو يكون مناضلا في صفوف الحركات الثورية التي ظهرت في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945 (شباب بلكور، اللجنة الثورية لشمال إفريقيا، منظمة مدرسة راشد...).

2- الإيمان بالعمل المسلح: يجب على المترشح أن يكون مؤمنا بالعمل المسلح كوسيلة للتحرير، وأن يتفرغ له بشكل تام وأن ينقطع عن العالم الخارجي وحتى النضال السياسي في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولترسيخ هذه المبادئ الثورية يتم تذكير المناضلين بمجازر 08 ماي 1945 التي ارتكها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري المسالم،<sup>4</sup> وهذه المجازر قد أثرت بشكل كبير في نفسية الجزائريين فعلى

نافذ، التحق بالثورة التحريرية وانضم إلى حزب جبهة التحرير شغل العديد من المناصب السامية كنائب رئيس الحكومة المؤقتة سنة 1959 وأول رئيس جمهورية بعد الاستقلال ما بين 1962-1965، توفي سنة 2012. ينظر:

Achour Cheurfi, op.cit., PP.71-70

<sup>1</sup> من مواليد 08 ماي 1922 بمنطقة الروينة بالقرب من مليانة ينحدر من عائلة متواضعة بحيث اشتغل والده كعامل منجم أكمل دراسته الثانوية بمسقط رأسه ونال شهادة البكالوريا في الجزائر العاصمة، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، بعد الحرب العالمية الثانية واصل نضاله في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكان ضمن هيئة الأركان في المنظمة الخاصة بحيث أوكلت له مسؤولية قيادة فرع المنظمة الخاصة في الشلف والظهرة، بعد اندلاع الثورة أسس بمعية مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية التي عدت من الحركات المناوئة للثورة. ينظر

Achour Cheurfi, Op.cit, 252

<sup>2</sup> من مواليد 23 جوان 1919 بالمسيلة ينحدر من عائلة فقيرة لكنها معروفة بالمنطقة، دخل محمد بوضياف المدرسة الابتدائية وتحصل على شهادة التعليم الابتدائي بعد خمس سنوات ولكنه توقف عن مزاولة الدراسة للظروف المادية فاختر طريق العمل وشغل العديد من المناصب كموظف بمصلحة الضرائب بمنطقة جيجل، قضى محمد خدمته العسكرية ما بين 1943-1945 وتمرن على مختلف الأسلحة العسكرية وأصبح خبيرا بها، بعد أحداث 08 ماي 1945 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وبعد تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية واصل نضاله فيها وتولى مع مجموعة من المناضلين قيادة هيئة أركان المنظمة الخاصة وكلف بتسيير فرعها بقسنطينة، استطاع محمد بوضياف القضاء على الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين سنة 1953 بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 والتي تعد نواة جبهة التحرير، بعد الاستقلال اشتغل الرجل في الأعمال الحرة حيث امتلك مصنعا للأجر بالمملكة المغربية، ثم جيء به لتولي زمام الحكم في الجزائر ما بين جانفي 1992 وجوان 1992 أين قتل غدرا في قاعة بعناية وهو يقدم خطابا رئاسيا. ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص 235-245.

<sup>3</sup> Telli Rafik, préparation de l'organisation spécial pour la révolution de libération Algérienne et ses relations avec les pays du Maghreb (Tunisie, Maghreb extrême (Maghreb Aaqusa, Libye), A l'Ibar, vol15, N01, 2022, P656.

<sup>4</sup> مصطفى السعداوي، المرجع السابق، ص 148.

سبيل المثال شخصية محمد خيضر<sup>1</sup> الذي عمل في البحرية الفرنسية ، والذي كان تواقا للعمل العسكري المسلح ، فبعد المجازر زادت كراهيته للفرنسيين وخصوصا بعد سماعه لأحد البحارة الفرنسيين وهو يقول لزميله " لقد طعنت عربيا بالحربة في بطنه وارتسمت على وجهه تكشيرة طريفة وكان يقلدها لإضحاك زميله، لذلك فور تسريحه انضم إلى حزب الشعب الجزائري وناضل فيه من أجل بعث الكفاح المسلح<sup>2</sup>.

3- الذكاء: يلزم على المترشح ان يتميز بالقدرة العالية للاندماج والتكيف مع مختلف ظروف الحرب وأن تكون له القدرة لإيجاد مخرج لمختلف الأزمات والمآزق.

4- الشجاعة: الكفاح المسلح يحتاج مناضل شجاع يضحى بحياته في سبيل القضية الجزائرية، ويفضل أن يكون المنتهي إلى المنظمة الخاصة قد ذاق حياة السجون والاستنطاقات البوليسية<sup>3</sup>.

5- السرية: يعد هذا الشرط من أهم الصفات التي يلزم أن تتوفر في المترشح، وخصوصا أن الإدارة الفرنسية كانت تعارض المبادئ الاستقلالية والثورية لذلك وجب على المناضل الكتمان لكي لا يكشف أمر المنظمة الخاصة، وصل الكتمان إلى أعلى درجاته داخل المنظمة، وهذا بعدم علم عائلات المناضلين بانتماء أبنائهم إلى المنظمة الخاصة.

6- البنية الجسدية: الكفاح المسلح يستلزم مناضلا ذو بنية جسدية قوية قادرة على التحمل وخالية من الأمراض.

7- الشبابية: يفضل ان يكون المنتهي إلى المنظمة الخاصة من زمرة الشباب<sup>4</sup> وألا تكون له مسؤوليات عائلية<sup>5</sup>.

### 3.4. الهيكل التنظيمي للمنظمة الخاصة:

عرف عن المنظمة الخاصة تنظيمها المحكم، بحيث اتخذت الهيكل الهرمي والذي تشكل على النحو

التالي:

-هيئة الأركان: أسندت قيادة الأركان إلى مؤسس المنظمة الخاصة محمد بلوزداد والذي دامت عهده على رأسها سنة واحدة نظرا لتدهور حالته الصحية، خلفه في منصبه نائبه حسين آيت أحمد والذي لم يستقر فيها أكثر من سنة واحدة هو الآخر وتم عزله من منصبه بسبب مشاركته في إذكاء الأزمة البربرية فحسب

<sup>1</sup> من مواليد 1921 بالعاصمة، قضى خدمته العسكرية ما بين 1941-1945 وبعد مجازر 08 ماي 1945 التحق بالنضال في المنظمة الخاصة بحيث شارك في عملية بريد وهران سنة 1949، لبي نداء الثورة والتحق بجهة التحرير سنة 1945 وبعدها بسنة ألقى عليه القبض وبقي في السجن حتى الاستقلال، وقف إلى جانب بن بلة أثناء فترة حكمه واعتبر نظام بودين بالغير شرعي تعرض للاغتيال يوم 04 جانفي 1967. ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص 246.

<sup>2</sup> شهادة محمد خيضر: ينظر محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 253.

<sup>3</sup> حسين آيت أحمد، روح الاستقلال: مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 148.

<sup>4</sup> Hocine Ait Ahmed, Mémoires d'un combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952, El-Barzakh, Alger, 2009, P135.

<sup>5</sup> أحمد منصور، الرئيس بن بلة ... يكشف أسرار ثورة الجزائر، سلسلة كتاب الجزيرة شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم للنشر والتوزيع، قطر، 2007، ص 62.

مناضلي الحزب حسين آيت أحمد تبنى الأطروحة البربرية ودافع عنها بإستماتة وسنتأكد من ذلك في العنصر الموالي الذي فصلنا فيه حول هذه الأزمة والأطراف المشاركة فيها. أحيل منصب القيادة سنة 1949 إلى أحمد بن بلة<sup>1</sup> الذي بقي فيها حتى اكتشاف المنظمة الخاصة في الثامن من مارس سنة 1950، تكونت قيادة الأركان من ثلاث خلايا:

1- خلية المتفجرات: أشرف عليها عبد القادر الجيلالي وتأسست سنة 1948، مهمتها صنع المتفجرات والقنابل اليدوية والتدريب على زرعها في المقرات الفرنسية.

2- خلية الاتصال: أسسها محمد مروي، وقادها صلاح رمضان تكمن مهمتها في ربط الاتصالات بين قادة المقاطعات والتنسيق فيما بينهم.

3- خلية الدعم: قادها محمد يوسف، وهي مكلفة بتوفير المؤونة وإيواء المناضلين عند تنقلهم.<sup>2</sup> يلي هيئة الأركان المقاطعات الثلاث:

- الجزائر: تنقسم إلى 05 مناطق.

- قسنطينة: تنقسم إلى 04 مناطق.

- وهران منطقة واحدة.<sup>3</sup>

على مستوى كل مقاطعة يوجد تنظيم قاعدي بحيث تتكون من قائد عام وهيئة أركان التي تتشكل بدورها من قيادة النواحي التي تحتوي على القسمة وأفواج وانصاف أفواج وهي على النحو التالي:<sup>4</sup>

حسب مذكرات الرئيس الجزائري محمد بوضياف تشكلت هيكله القاعدية من نصف الفوج الذي يتشكل من مناضلين إثنين + رئيس نصف الفوج، وبمعية نصف فوج آخر يتشكل الفوج الذي يحتوي على 07 مناضلين 3+3 + رئيس الفوج، ثم يلي الفوج القسمة أو يصطلح عليها كذلك الفرقة التي تحتوي على فوجين أي 14 مناضل + رئيس القسمة،<sup>5</sup> تليها الفصيطة والتي تتكون من 3 فرق + مسؤول أي 49 شخص<sup>6</sup> والملاحظ أنه لكل نصف فوج مهام تختلف عن أنصاف الأفواج الأخرى وهذا ما ساهم في نجاح عمليات المنظمة الخاصة فإذا ألقى القبض على منفذي عملية ما فإن الإدارة لن تستطيع القبض على كل الأعضاء.

<sup>1</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، تر: أمحمد البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 114.

<sup>2</sup> A.W.O. Préf d'Oran, SLNA N 39, Avril 1950

نقلا عن جيلالي بولوفة عبد لقادر، المرجع السابق، ص 39.

<sup>3</sup> عمار رخيعة، المرجع السابق، ص 114.

<sup>4</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، المنظمة الخاصة وعملية البريد المركزي بوهان من التخطيط إلى التنفيذ والنتائج، مجلة القرطاس، العدد 09، 2018، ص 182.

<sup>5</sup> محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 21.

<sup>6</sup> علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.)، ص 94.

#### 4.4. نشاط المنظمة الخاصة:

فيما يخص نشاط المنظمة الخاصة، لم تتطرق إليه الكتابات الجزائرية وحصرته في عملية وحيدة وهي السطو المسلح الذي طال بريد وهران في 04-05 أبريل 1949، لكن توجد عمليات أخرى جادة قام بها مناضلو المنظمة والتي تمثلت في:

##### 1.4.4. تصفية أفراد الميليشيات في منطقة القبائل:

شهدت خلايا الحزب في منطقة القبائل مضايقة من طرف الإدارة الاستعمارية، وخصوصا قبل انتخابات 1948، بحيث جندت مرتزقة جزائريين لتصفية مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية أشرف عليهم الجنرال "أوقار"، وتمت أول عملية لهذا الفوج الإرهابي والتي طالت المناضل "سي رابح" من دوار الريش. ردت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشكل سريع على هذه الجريمة، عن طريق جناحها العسكري (المنظمة الخاصة)، ونفذت عملية واحدة استطاعت من خلالها القضاء على 12 عنصر من المجموعة الإرهابية، وعهد إلى ديدوش مراد مهمة تصفية الجنرال أوقار، لكن هذا الأخير لم يستطع في مناسبتين، ليتولى مناضل آخر غير معروف وبشكل سري من تنفيذ العملية وأفرغ 06 رصاصات في جسد الجنرال الفرنسي.<sup>1</sup>

##### 2.4.4. محاولة تفجير تمثال الأمير عبد القادر بمنطقة كاشرو (سيدي قادة):

أقدمت الإدارة الفرنسية سنة 1949 على بناء تمثال للأمير عبد القادر،<sup>2</sup> محاولة منها لتمويه الرأي العام والوقوف ضد الحركة الوطنية الجزائرية على الأقل في المنطقة، ويمكن قراءة ذلك من منطقتين: -المنطلق الأول: حاولت الإدارة الفرنسية جذب أهل المنطقة من خلال تمجيد الأمير عبد القادر. -المنطلق الثاني: تشويه صورة الأمير عبد القادر أما الرأي العام وذلك من خلال إظهار أن الأمير صديق الفرنسيين،<sup>3</sup> وهذا ما سيولد ضغينة من أهل الشرق عليه وعلى أهل المنطقة، وعلى هذا الأساس تتبع الإدارة الفرنسية سياسة فرق تسد.

رد أحد أحفاد الأمير عبد القادر المكنى بشريقي محي الدين على المقالات التي وردت في هذه الفترة عن الأمير عبد القادر وعن الصرح الذي دشنته الإدارة الفرنسية بقيادة المقيم العام نايجلان بمقال ورد في جريدة Algérie républicaine بتاريخ 16 أكتوبر 1949 يتهمة بتهمة إيهام الناس بتمجيد الأمير عبد القادر وفي حقيقة الأمر هو العكس بحيث لم تذكر الجرائد ولا معلومة عن مقاومته للمستعمر التي فاقت 17 سنة

<sup>1</sup> محمد حربي، الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر قيصر، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص 73.

<sup>2</sup> Marcel Edmond Naegelen, Mission en Algérie, ED Flammarion, Paris, 1962, PP165-166.

ينظر كذلك: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، المصدر السابق، ص 1218.

<sup>3</sup> أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، بقلم روبرت ميل، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، لبنان، 1979، ص 82.

ولا كيف توفي ولا حتى كيف عاش في سجون الفرنسية بل اكتفت بذكر حقائق عن حياته الشخصية والتي جملها مغلوط.<sup>1</sup>

أثارت هذه الحادثة حفيظة مصالي الحاج وأعضاء حزبه وأصدر تعليمات بتفجير هذا التمثال وتدميره كليا، أسندت المهمة للسيد محمد ماروك الذي اختار فوج متكون من ستة مغاوير: بغدادوي بومدين، خضراوي بومدين، طيبي عبد القادر، بن سحنون عبد القادر، بن نعوم لحسن، بكارة أحمد.<sup>2</sup> فشلت العملية بسبب رداءة المواد المستعملة والفتيل المستعمل الغير صالح بسبب المياه التي أصابته.<sup>3</sup>

#### 3.4.4. هجوم بريد وهران: 1949-05-04

أجمعت جل المصادر التاريخية أن السبب الذي دفع مناضلي المنظمة الخاصة للقيام بهذه العملية الخطيرة من نوعها هو حاجة التنظيم للمال لشراء الأسلحة ولضمان سيرورته، وخصوصا أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يمر بظروف مالية خانقة بسبب إنفاقه الكبير على الانتخابات.<sup>4</sup> عقد أعضاء هيئة الأركان للمنظمة الخاصة اجتماعا لمناقشة عمليتين:

- 1- الهجوم على قطار قادم من بشار نحو وهران والذي يكون محمل بمبالغ كبيرة.
  - 2- الهجوم على بريد وهران حيث يحتوي هذا المركز كل أموال الفرنسيين بالمنطقة.
- استقر رأي الحاضرون على خطورة السيناريو الأول وقلة الأسلحة والخوف من اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، واتفقوا على تنفيذ الهجوم الثاني الذي سيطول بريد وهران.<sup>5</sup> الذي تزامن مع عمليات السطو على البنوك التي كان ينفذها اللص الفرنسي المشهور "كيورولوف"<sup>6</sup> هذا ما سيساعد المناضلين ومنفذي هذه العملية من ابعاد الشبهات عنهم وسيستقر التحقيق الفرنسي حول أنها إحدى عمليات اللص الفرنسي لا غير ويغلق ملف القضية.

قدم السيد جلول النميش\* وهو مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة وهران وموظف بذات البريد كل

<sup>1</sup> Algérie républicaine, 16-10-1949.

<sup>2</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 184.

<sup>3</sup> محمد حربي، المصدر السابق، ص 74.

<sup>4</sup> آيت حبوش حميد، عملية بريد وهران 05 أفريل 1949 من خلال مذكرات حسين آيت أحمد، الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 02، 2019، ص 349.

<sup>5</sup> حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 184.

<sup>6</sup> أحمد منصور، المصدر السابق، ص 67.

\* من مواليد 27 مارس 1922 في القطاع الوهراني، عامل في قطاع البريد والمواصلات ومن بين قيادي المنظمة الخاصة في وهران سنة 1948، وقد شارك في عملية هجوم وهران بحيث أمد المناضلين بمخطط المبنى، في الثورة التحريرية عرف باسم المقدم بختي، بعد الاستقلال شغل العديد من المناصب السامية بين وزير وسفير في نواكشوط سنة 1979، توفي في 22 جويلية 1992 بالجزائر العاصمة. ينظر

Achour Chourfi, op.cit., P287.

المعلومات حول المقر ومواقيت دخول الموظفين وهكل المبنى، اختير المشاركون في هذه العملية بعناية كبيرة،<sup>1</sup> وشكلوا فوجا أطلق عليه فوج الكومانندوس أشرف عليه بوجمعة سويداني والذي ضم كل من: بلحاج شعيب، حمو بوتليليس، عمار حداد، رابح رقوي، بن زرقة بن نعوم، خيضر علي محمد وبويحية محمد.

لم تنجح العملية من المحاولة الأولى، بل حتى المحاولة الثانية والتي كانت بتاريخ 04-05 أبريل 1949، واستطاع المناضلون من خلالها التحصل على مبلغ مالي معتبر مقدر ب 3 ملايين فرنك فرنسي<sup>2</sup>، في حين أن البريد كان يحتوي على ما يفوق 30 مليون فرنك فرنسي، لكن بسبب ضيق الوقت ونقص المعدات لفتح الخزائن اكتفى منفذو العملية بذلك القدر.<sup>3</sup>

#### 5.4 اكتشاف المنظمة الخاصة:

يعد موضوع اكتشاف المنظمة الخاصة في 8 مارس 1950<sup>4</sup> منعرجا حاسم في تاريخ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فهذه الحادثة في نظر الباحثين والمؤرخين أدخلت الحزب في نفق مظلم لا مخرج منه، اين أصبح العدو رقم واحد لدى الإدارة الفرنسية ليس لمطالبه الراديكالية بل لتكوينه جماعة إرهابية خارجة عن القانون تهدد امن وسيادة فرنسا في المنطقة.

تضاربت الأطاريح حول موضوع اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، وكيف للإدارة أن تتمكن منها برغم من سرية مناضلي هذا التنظيم، تمثلت الآراء فيما يلي:

-الطرح الأول: حسب رواده، اكتشفت الإدارة الفرنسية امر المنظمة الخاصة منذ سنة 1948، أي بعد عام من تأسيسها، وذلك بعد اعتقال ثلاثة طلبة يحملون وثائق خاصة بالمنظمة الخاصة،<sup>5</sup> وفي رواية أخرى لشهادة المناضل طيب مسلم: أكد ديدوش مراد بالحرف الواحد أنه تم كشف أمر المنظمة الخاصة بمنطقة الحروش بسكيكدة، وهذا بعد اجتماع بعض مناضلي المنطقة في مقبرة القرية لتناقش مضمون كراسة التدريبات الشبه عسكرية، فخرج عليهم شرطي فرنسي ففروا وتركوا كراساتهم وعلى أساسها تم اكتشاف المنظمة الخاصة.<sup>6</sup>

-الطرح الثاني: تؤكد رواية أحمد بن بلة في مذكراته والتي يشير فيها إلى ان الإدارة الفرنسية اكتشفت سر المنظمة الخاصة بعد الهجوم على بريد وهران سنة 1949 وذلك بعد سقوط أحد مقابض الحقائق المحملة بالأموال أثناء العملية، باشرت الشرطة الفرنسية بعد الهجوم في فتح تحقيق معمق على ملابسات الحادثة

<sup>1</sup> Hocine Ait Ahmed, Op.cit., P 166.

<sup>2</sup> جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 184.

<sup>3</sup> Alistair Horne, histoire de la guerre d'Algérie, ED Dahleb, Alger, 2007, P76.

<sup>4</sup> شارل روبر أجيرون، المصدر السابق، ص 157.

<sup>5</sup> بن جارة بن داوود، المرجع السابق، ص 58.

<sup>6</sup> عبد الوهاب شلي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة: دراسة تاريخية موثقة، ط01، دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص

وتم تفتيش بيوت المناضلين الوطنيين، ووجدوا في بيت المناضل فلوج مسكين حقيبة بدون مقبض، وألقي القبض عليه وأثناء عملية الاستنطاق أقر أن العملية منفذة من طرف مناضلي حزب الشعب.<sup>1</sup>

-الطرح الثالث: مفاده، أن التيار الشرعي في الحزب وهو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أبلغت الإدارة الفرنسية بمعلومات حول المنظمة الخاصة بهدف القضاء عليها، خصوصا بعد العمليات التي قام بها التنظيم، وهذا ما أكده المناضل محمد يوسف الذي رجع إلى ميلاد المنظمة الخاصة والذي اتسم بصعوبته فهناك بعض الأطراف كانت رافضة للعمل المسلح كخطوة سابقة لأوانها.<sup>2</sup>

-الطرح الرابع: وهو الرأي الذي يرحبه مجموعة من المؤرخين والشاهدين على تلك الفترة والمتمثلة في مؤامرة تبسة، فحسب رواية حسين آيت أحمد في مذكراته انه كلف أربع مسؤولين من الشرق القسنطيني باختطاف "عبد القادر الخياري" المدعو "بأرحيم" وذلك راجع إلى أن هذا الأخير أثرت حوله شكوك بالتخابر مع الشرطة الفرنسية ضد حزب الشعب و المنظمة الخاصة واتضح ذلك بعد انتقاده لحزب الشعب الجزائري، تمت عملية الاختطاف وفي الطريق وقعت مشادات بينه وبين منفي العملية واستطاع الفرار منهم، وابلغ محافظة الشرطة بالمنطقة عن ذلك وعن بعض المعلومات التي تخص المنظمة الخاصة.<sup>3</sup>

عقب ذلك شنت الإدارة الفرنسية حملة اعتقالات طالت مناضلي المنظمة الخاصة ابتداء من 08 مارس 1950، وألقت القبض على 400 مناضل،<sup>4</sup> وألقت كذلك القبض على هيئة الأركان المتكونة من أحمد بن بلة، الرقيمي، يوسف، وبلحاج وبوضياف، واتهمتهم الإدارة الفرنسية بالتواطؤ العسكري ضد سيادة فرنسا وامنها الداخلي بالمنطقة، واستعملت الشرطة كل الوسائل المتاحة من تعذيب وترهيب للاعتراف، بهدف القضاء على هذا التنظيم بعدما تأكدت بأنه العمود الفقري للحزب الاستقلالي.<sup>5</sup>

#### 5.أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

##### 1.5. الأزمة البربرية:

تعتبر الحركة البربرية حركة متطرفة لكل ما هو قبائلي وهي صنيع الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1830، مثلها مجموعة من الشبان المتشبعين بالثقافة الأوروبية والذين ينحدرون من منطقة القبائل الكبرى من أمثال: علي فرحات، يحي هنين، مبروك الحسين، صادق هجرس، بلعيد آيت مدري، حسين آيت أحمد،

<sup>1</sup> A.W.O, pref d'Oran, CIE, N 371 (mai 1950).

<sup>2</sup> M'hamed Yousfi, l'Algérie en marche, T1, ED ENAG, Alger, 2009, P103.

<sup>3</sup> حسين آيت احمد، المصدر السابق، ص 213.

<sup>4</sup> محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 23. ينظر كذلك: عبد الرحمن ابن إبراهيم العقون، المرجع السابق، ص 138.

<sup>5</sup> حسين آيت احمد، المصدر السابق، ص ص 214-215.

عمار أوصديق<sup>1</sup>، عمار ولد حمودة، وأعلي بناي، علي إيماش<sup>2</sup>، السعيد أبوزار<sup>3</sup>، استهدفت هذه الفئة الوصول إلى مسؤوليات ومناصب قيادية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكذلك الاندماج في الجناح العسكري للحزب.

وكان ذلك بمثابة خطة أولية للإطاحة بالتيار المصالي الذي كان يدعوا إلى الدفاع عن ثوابت الشعب الجزائري من الإسلام واللغة والأرض، وهذا ما يتعارض مع الفكر البربري الذي يتمثل في<sup>4</sup>:

1- معاداة الثقافة العربية الإسلامية باعتبارها عامل من عوامل هدم الثقافة والحضارة البربرية.  
2- معاداة اللغة العربية واعتبراها لغة مستعمر لمنطقة القبائل، واعتبار اللغة الأمازيغية لغة جميع أهل المنطقة.

3- تمجيد التاريخ البربري الذي يعود إلى ماسينيسا وطمس كل ما هو عربي إسلامي.<sup>5</sup>  
أشار المناضل مبروك بالحسين والذي يعد من بين مفجري الأزمة البربرية إلى أسباب ودوافع الحادثة والتي حصرها فيما يلي:

1- الإحساس ببعض الإحباط الثقافي والتاريخي الناتج عن تركيز الحزب على الجزائر بعد الفتح الإسلامي متغاضيا النظر إلى الفترات السابقة.

2- استهداف الحزب للانتماء إلى الجامعة العربية ردا على سياسة الإتحاد مع فرنسا.  
3- انتكاسة الهزيمة العربية سنة 1948 وسقوط فلسطين تحت الحكم الصهيوني، والدعوة على الخروج من الجامعة العربية.<sup>6</sup>

في حين حصرها بن يوسف بن خدة أحد أعضاء حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الدوافع التالية:

<sup>1</sup> من مواليد 1923 بعين الحمام بمنطقة تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب الجزائري، وأصبح ممثلا لمنطقة القبائل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم عين عضو في اللجنة المركزية للحزب، اعتقل سنة 1948 وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين، هاجر إلى فرنسا سنة 1951 إلى فرنسا بحثا عن العمل، وعاد بعد اندلاع الثورة سنة 1954 وانضم إلى جبهة التحرير الوطني، عين عضو في مجلس الثورة سنة 1959 ثم كاتبا في الحكومة المؤقتة، مثل جبهة التحرير في مؤتمر كوناكري سنة 1960. ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 255.

<sup>2</sup> من مواليد 07 جويلية 1895 بأيت مصباح ببني دواله ولاية تيزي وزو، ينحدر من عائلة فلاحية متواضعة، انقطع عن الدراسة في سن مبكر وتوجه إلى الحياة العملية بحيث اشتغل في مناجم المتلوي ما بين 1910-1912، هاجر إلى فرنسا سنة 1924 واشتغل في مناجم بادو كاليه، ناضل في هذه الفترة في الحزب الشيوعي الفرنسي، انفصل عنه مطلع سنة 1931 وانخرط في نجم شمال إفريقيا، أصبح سنة 1933 الأمين العام للحزب ومسير لجريدة الأمة لسان حال الحزب، أوقف سنة 1934 وسجن لمدة 06 أشهر برفقة مصالي الحاج، كانت له العديد من النشاطات في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، توفي في 07-02-1960. ينظر:

Achour Cheurfi, op.cit. PP 204-205

<sup>3</sup> Amar Ouerdane, la crise Berbériste de 1949 un conflit a plusieurs face, **Revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, N44, 1987, P35.

<sup>4</sup> نصر الدين سعيدوني، المسألة البربرية دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية، **عالم الفكر**، العدد 04، المجلد 32، 2004، ص 168.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 165.

<sup>6</sup> إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، **مجلة المصادر**، العدد 02، 1999، ص 37.

- 1- المد الشيوعي وأفكاره الخاصة بالجزائر كونها أمة في طور التكوين تتكون من قوميات (الفرنسية، الإيطالية، العربية، البربرية) وقد حددها Maurice Thorez في أربعين قومية.
- 2- التأثير بالفكر الماركسي والدستور السوفياتي الذي يعترف بالأقليات فهو ساند قيام دولة إسرائيل سنة 1948.
- 3- نكبة فلسطين والخيانة العربية لها.<sup>1</sup>

في نوفمبر سنة 1948، فجر رشيد على يحي الأزمة من باريس وأعلن انشقاقه، بحيث قام بتنظيم مبادرة للدفاع عن أطروحة الجزائر جزائرية وأدان اسطورة الجزائر عربية إسلامية،<sup>2</sup> وقد ساندته في طرحه "أوعلي بناي" الذي شك بأنه يتعامل مع الشرطة الفرنسية، ولقد نقلت هذه الشخصية الصراع من الأراضي الفرنسية إلى الجزائر بحيث أثار هذه المسألة داخل الحزب سنة 1949، هذا ما أحدث اضطرابا وعد مناضلو الحزب أن هذه المسألة طائفية وستبعده عن مساره وأهدافه وتدخله في دوامة لا مخرج منها. وقد كتب حسين آيت احمد تقريرا من 40 صفحة يعرض فيه تفاصيل الصراع وأكد أن المستعمر الفرنسي هو المستفيد الوحيد من التناقض العربي البربري، وطالب من مصالي الحاج التدخل لكي لا يفقد قياداته الحزبية في منطقة القبائل الكبرى، وهذا من شأنه إضعاف الحزب، زاد الصراع عن أشده بين أعضاء الحزب ودعاة الأطروحة البربرية، ففي شهر أكتوبر سنة 1949 قدم آيت مدري التقرير المالي لمقاطعة القبائل وسلم المال لأحمد بن بلة وقال "ابتداء من اليوم أنا لست مسؤول عن القبائل، لم اقبل أن ادخل في الكفاح ضد الاستعمار كي أقبل ديكتاتوريتكم" ورد عليه احمد بن بلة بكلام قاس شكك في هويته الإسلامية حين قال "على كل حال أنت إنسان تربي عند الأباء البيض" وهذا ما عده حسين آيت أحمد ضرب لمنطقة القبائل وأهلها وكأن بن بلة يقول أن سكان المنطقة رضخوا للمد التبشيري التنصيري ونجح هذا المشروع الذي كان يقوده الكاردينال لا فيجري.

<sup>1</sup> إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> Amar ouerdane, Op.cit., P 42.

واستعانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بكريم بلقاسم<sup>1</sup> ك ممثل عن الحزب في منطقة القبائل، وفي فترة تسييره لفروع الحزب بالمنطقة ظهرت تصفية حسابات، بحيث أطلق هذا الأخير النار على علي فرحات وأصابه بجروح بليغة.<sup>2</sup>

وفي شهادة لعمر بوداود<sup>3</sup> حول هذه المسألة يقول: «لقد اعد مسؤولو القبائل العليا، مشروع وثيقة لم اطلع عليها سوى بعد مدة زمنية... لقد تم إعداد النص والذي كان محتواه ماركسيا أكثر منه وطني قصد عرضه للمناقشة أثناء انعقاد اللجنة المركزية أو في مؤتمر الحزب.. أكد واضعوه أن هدفهم من عملهم هو طرح مسألة سير الحزب وطالبوا بإدراج البعد البريري في المهام المنوطة بالجزائر المستقلة»<sup>4</sup> ويؤكد الشاهد على تلك الفترة أن إثارة المسألة البريرية كان هدفه الالتحاق بالحزب الشيوعي الفرنسي ويرجع بعض المؤرخين أن مرد ذلك هو ضعف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتضييق الإدارة الفرنسية عليها،<sup>5</sup> ولكن حسب المعطيات التاريخية يمكن أن نعتبر ان الإدارة الفرنسية قد نجحت في اختراق الحزب الاستقلالي وذلك باللعب على وتر القوميات والتي كانت نقطة ضعف المنحدرين من منطقة القبائل.

2.5. أزمة القيادة 1951-1953:

دخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أزمة كادت أن تعصف به، بحيث حدث على مستواه انشقاق وظهور تيارين متصارعين حول نقطة القيادة الحزبية هل تكون فردية مطلقة أو جماعية ويتمثل التيارين في:

<sup>1</sup> من مواليد 14 ديسمبر 1922 بمنطقة ذراع الميزان، ينحدر من عائلة جد غنية، بحيث اشتغل والده تاجرا، وكان متعاوناً مع الإدارة الفرنسية التي عرضت عليه منصبين حارس غابة وقائد فاختر الأول، عرف ابنه كريم بلقاسم بذكائه الحاد ورغم من انه لم يكمل تعليمه، أدخله والده سنة 1940 للعمل ككاتب ببلدية ذراع الميزان، ولوحظ عنه خدمته الكبيرة للمواطنين، انخرط كريم بلقاسم في حزب الشعب بعد مظاهرات 08 ماي 1945 لما رآه من وحشية الإدارة الفرنسية، ثم ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، انظم كريم بلقاسم إلى المنظمة الخاصة ابتداء من 20 مارس 1947، ونفذ العديد من العمليات الفدائية.

تعد هذه الشخصية من بين مفجري الثورة بحيث كان ضمن اجتماع 22 سنة 1954، قاد العديد من العمليات ليلة الفاتح نوفمبر بمنطقة القبائل، وبعد الاستقلال دخل كريم بلقاسم في صراع مع الرئيسين بن بلة وهوارى بومدين سافر سنة 1968 وأسس حزب معارض سمي بالحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، وجد في 18/10/1970 مقتولا في غرفة الفندق بفرانكفورت بألمانيا. ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 188-196.

<sup>2</sup> حسين آيت احمد، روح الاستقلال: مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 209.

<sup>3</sup> انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وتم إلقاء القبض عليه في 31 ماي 1945 وأطلق سراحه سنة 1946 على إثر إصدار قانون العفو الشامل، تقلد العديد من المسؤوليات كمسؤول جهوي عن المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل، ألقى القبض عليه سنة 1949 وحكم عليه سنتين سجن، أطلق سراحه سنة 1951، سافر إلى فرنسا وبعد اندلاع الثورة التحق بالجهة وابتداء من 1957 أصبح مسؤول عن فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا ثم شغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة سنة 1959 إلى غاية الاستقلال. ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 256.

<sup>4</sup> عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل، دار القصب للناشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 59.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص 61.

-التيار الأول: المصاليون، الذين يؤمنون بالقيادة الفردية لمصالي الحاج ويخولون له اتخاذ القرارات بشكل فردي وهذا راجع للكاريزما التي يتمتع بها هذا الأخير وكونه صاحب الفضل في استمرار التيار الاستقلالي من نجم شمال افريقيا مرورا على حزب الشعب ووصولاً إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية.<sup>1</sup>

-التيار الثاني: المركزيون، وهم أعضاء اللجنة المركزية، الذين دافعوا على أطروحة وإيديولوجية القيادة الجماعية للحزب.<sup>2</sup>

يرجع جل المؤرخون المهتمون بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة إلى أن بوادر الأزمة اندلعت منذ سنة 1949 وهي متعلقة بالأزمة البربرية، ففي هذه السنة شهدت الحركة استقالة الدكتور الأمين دباغين وجمال الدردور وهم من القياديين البارزين والنشطين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتواصلت عمليات الاستقالات سنة 1951،<sup>3</sup> ففي هذه السنة استقال حسين لحول من الأمانة العامة تاركا المجال لبن يوسف بن خدة الذي تم تعيينه من طرف مصالي الحاج واستلم مهامه في أوت 1951.

قام مصالي الحاج بعد هذه التطورات بجولة تنسيقية إلى المشرق العربي أين جمعه لقاء برئيس الجامعة العربية ورئيس لجنة التحرير المغربي عبد الكريم الخطابي، وعند عودته في 16 جانفي 1952، انتفض ضده المركزيون ودخل معهم في صراع حول مجموعة من النقاط أهمها إعادة بعث المنظمة الخاصة، وبسبب جولات مصالي الحاج داخل وخارج الوطن ألقى القبض على مصالي الحاج ونفي إلى باريس في 14 ماي 1952، تاركا المجال للجنة المركزية لتسيير الحزب.<sup>4</sup>

استمرت هذه الأزمة، وانعقد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحرات الديمقراطية في أفريل 1953، وكان من المنتظر الفصل في هذه القضية الشائكة التي أدخلت الحزب في دوامة وحالت بينه وبين نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، لكن كان العكس تماما بحيث عمق هذا المؤتمر من جراح الحزب، وزادت الهوة بين التيارين وقررت اللجنة المركزية عزل مصالي الحاج وبعض الموالين له من أمثال: مولاي مرياح وأحمد مزغنة، وأكدت على أطروحة القيادة الجماعية، ونصبت رسميا بن يوسف بن خدة أمينا للحزب يساعده في هامه كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> قدارة الشايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، 2008، ص153.

<sup>2</sup> Benjamin Stora, Continuité et ruptures dans la direction nationaliste algérien à la veille de 1 er novembre 1954, **les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français 1936-1956**, cloque organisé 04-05 octobre 1984, P402.

<sup>3</sup> فرحات عباس، المصدر السابق، ص 160.

<sup>4</sup> بوضرايسية بوعزة، التطورات السياسية في الجزائر 1950-1954 محطات في تاريخ الجزائر المعاصرة، **Aleph**، العدد 01، المجلد 01، 2014، ص 92.

<sup>5</sup> العرافي إبراهيم، الصراع بين جهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية في مجل العمل النقابي 1956-1962، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 01، مجلد 17، 2021، ص 1023.

انتقل الصراع نهاية 1953، من القيادة العليا إلى القاعدة الجماهيرية للحزب، بحيث نظمت فيديرالية الحزب بفرنسا مؤتمرا، وجه فيه مصالي الحاج رسالة قوية ضمنها غضبه من اللجنة المركزية والتي وصفها باللجنة المتطرفة صاحبة القرارات العشوائية والمؤثرة على مسار الحزب، وأكد ان طريقتهم في اختيار المناضلين قائمة على معارضة مصالي الحاج، وأعلن عن قيام لجنة الخلاص وهي لجنة مهمتها تصحيح مسار الحزب وعزل أعضاء اللجنة المركزية تكونت من: عبد الله الفيلاي، بودشيش، عبد الله السعاجي وعوين سعدي.<sup>1</sup>

وبين اخذ ورد وعقد للمؤتمرات، واستحالة الجمع بين المتنازعين تحت سقف واحد ظهر تيار ثالث، التزم مبدأ الحياد يحتوي على قدامى المناضلين في المنظمة الخاصة، على رأسهم محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، بشير الدخلي وبوشبوبة، الذين سارعوا مطلع 1954 إلى تشكيل اللجنة الثورية للحددة والعمل واستهدفوا من خلالها بعث العمل المسلح وهذا بعد تيقنهم من عقم العمل السياسي والزامية الكفاح المسلح والقضاء على أزمة الحزب لكي لا تستغلها الإدارة الفرنسية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص ص 330-331.

<sup>2</sup> إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 148.

### المبحث الثاني: التيار الإصلاحية:

لا يرتبط تأسيس جمعية العلماء المسلمين بتاريخ 1931، بحيث ظهرت اللبنة الأولى للجمعية سنة 1913، وهذا من خلال قول البشير الابراهيمي<sup>1</sup> الذي كان في رحلة مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس<sup>2</sup> بالمدينة المنورة: «أشهد الله ان تلك الليالي سنة 1913، هي التي وضعت فيها أسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي لم تبرز حتى سنة 1931»<sup>3</sup>.

ثم أعيد إثارة فكرة التأسيس مرة أخرى سنة 1924، وهذه المرة كانت على مستوى الجزائر، وهذا من خلال زيارة ابن باديس للبشير الابراهيمي بمدينة سطيف، وعرض عليه فكرة تأسيس جمعية علمية محضة تدعى جمعية الإخاء العلمي"، وفي 03-11-1925 ورد مقال بجريدة الشهاب لمولود الحفيظي وهو من أنصار فكر عبد الحميد ابن باديس ضمنه فكرة تأسيس جمعية بمثابة حزب ديني إصلاحية<sup>4</sup>. لم يكتب لهذه الجمعية النجاح وفشلت عند التأسيس، يرجع سبب فشلها إلى عاملين:

1- غياب الرغبة والاستعداد لمثل هذا العمل الذي يتطلب التخطيط على المدى البعيد.

<sup>1</sup> من مواليد 14 جوان 1889 بمنطقة رأس الوادي نواحي سطيف، ينحدر من أسرة دينية بحيث درس العديد من اجداده في الأزهر الشريف، بدأ حفظ القرآن الكريم في سن الثالثة وتعلم على يد عمه الشيخ محمد المالكي الإبراهيمي كل ما يتعلق بعلم القرآن، واستطاع أن يتمكن منها وهو لم يتجاوز السن الرابعة عشر، واستطاع أن يأخذ مكان عمه بعد وفاته لسنوات طويلة، وعندما بلغ سن 20 سنة نودي له للتجنيد الإجباري، رفض ذلك وهرب إلى المشرق العربي والتحق بوالده الذي كان في المدينة المنورة سنة 1908، وواصل تعليمه هناك على يد ثلة من المشايخ والعلماء الذين صقلوا معرفته وتركوا فيه أثرا إصلاحيا كبيرا، عاد إلى أرض الوطن سنة 1920، وأصبح يعطي دروسا بمسقط رأسه منطقة سطيف وخاض نضالا ضد الطرقية والطرقيون لدحض أفكارهم القائمة على نشر الخرافات والأساطير لإخضاع العامة، وبعدها بسنوات أسس هو وعبد الحميد ابن باديس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وشغل منصب نائب الرئيس، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية قامت الإدارة الفرنسية بنفيه إلى منطقة أفلو بالجنوب الجزائري أين اقام بها مدة 03 سنوات ليعود بعد ذلك ويقود الجمعية سنة 1943 كانت له العديد من المواقف الحازمة تجاه لسياسة الاستعمارية وهي التي جعلت الإدارة الفرنسية تلقي عليه القبض على غرة مجازر 08 ماي 1945 ويبقى في السجن ما يقارب السنة ليصدر قانون لعفو على المساجين سنة 1946 ويعود لنشاطه على رأس الجمعية، كان من الأوائل الداعمين للثورة ففي سنة 1954 وجه نداء من إذاعة صوت لقاهرة يدعو الشعب الجزائري بالجهاد والالتفاف حول جبهة التحرير الوطني، توفي الشيخ البشير الابراهيمي بعد الاستقلال في 20 ماي 1965 تاركا وراءه العديد من المؤلفات أهمها: شعب الإيمان، بقايا فصحح العربية في اللهجة العامية في الجزائر، حكمة مشروعية الزكاة في الإسلام. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 69-80.

<sup>2</sup> من مواليد 04 ديسمبر 1889 بمنطقة قسنطينة، ينحدر من أسرة كبيرة ومعروفة بالمنطقة وذات وجهة وصيت، تعلم عبد الحميد ابن باديس التعليم العربي ورفض والده إدخاله المدارس الفرنسية، وعند بلوغه سن 19 سنة هاجر عبد الحميد ابن باديس إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة، أت تعليمه بعد أربع سنوات وحصل على الشهادة العالمية، عاد إلى قسنطينة أين عمل بالمسجد الكبير سنة 1913 في تقديم الدروس الوعظ والإرشاد، ولكن واجهته العديد من المشاكل التي افتعلتها الإدارة الفرنسية هذا ما اضطره إلى الهجرة على الحجاز أين التقى بصديقه البشير الابراهيمي الذي سأسس معه جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 التي دافعت عن معالم الدين الإسلامي ووقفت في وجه الإدارة الفرنسية وحارب الشيخ عبد الحميد ابن باديس سياسة الإدماج والتجنيس، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وضع تحت الإقامة الجبرية ولكن بعدها بسنة وفي 16 أبريل 1940 وافته المنية، تشكك بعض المصادر التاريخية في وافته الطبيعية وترجح فرضية اغتياله بالسب من طرف الإدارة الفرنسية. ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 58-68.

<sup>3</sup> الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد ابن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889-1940، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 67.

<sup>4</sup> Amar Hellal, Le mouvement réformiste Algérien les hommes et l'histoire (1831-1957), office des publication universitaire, 2009, p 113.

2- جل العلماء في تلك الفترة كانوا عاملين وموظفين لدى السلطة، وبمثل هذه الخطوة سيفصل معظمهم<sup>1</sup> ولكن اعتبرها العلماء الجزائريون خطوة نحو تأسيس هيئة أخرى.

ظهر برنامج جمعية العلماء المسلمين قبل تأسيسها، ففي سن 1928 عقد اجتماع جمع ثلة العلماء العائدين من المشرق من أمثال " محمد البشير الابراهيمي، الشيخ مبارك الميلي<sup>2</sup>، الشيخ الطيب العقبي<sup>3</sup>، الشيخ العربي التبسي<sup>4</sup>، الشيخ سعيد الزاهري والشيخ محمد خير الدين<sup>65</sup>.

<sup>1</sup> مازن صلاح حامد المطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، دار عالم الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 69.

<sup>2</sup> من مواليد 1898 بمنطق أولاد مبارك بمليلية، عاش يتيم الوالدين وتولى جده تربيته، حفظ القرآن وهو لم يتجاوز إحدى عشر سنة، وفي سنة 1919 انتقل لمزاولة تعليمه إلى منطقة قسنطينة ليصبح أحد تلامذة الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ثم هاجر إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة أين تخرج في سنة 1922 بشهادة تطوع، عاد بعد ذلك وشغل منصب مدرس ثم انتقل إلى منطقة الاغواط لنشر العلم والمعرفة وتعرض لمحاولة اغتيال من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1926، يعد مبارك الميلي أحد المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين سنة 1931 وكان عضوا بارزا في جهازها الإداري، كتب العديد من المقالات الإصلاحية وحارب الخرفات التي نشرتها الطريقة، توفي في 09 فيفري 1945. ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص 80.

<sup>3</sup> من مواليد 1890 بمنطقة سيدي عقبة بسكرة، ينحدر من عائلة محافظة، هاجر برفقة عائلته سنة 1895 إلى منطقة الحجاز وتلقى تعليمه الأول هناك، نشر العديد من المقالات هناك في الدين والسياسة وهذه المقالات جلبت له مشاكل مع السلطات العثمانية وبمقتضاها نفي إلى الأناضول بتركيا، عاد سنة 1918 إلى مكة، وفي سنة 1920 عاد إلى الجزائر، واستقر بمسقط رأسه وبدأ نشاطه الإصلاحي وأسس جريدة الإصلاح لنشر أفكاره، ساهم هو و عبد الحميد ابن باديس والبشير الابراهيمي في تأسيس جمعية العلماء المسلمين ولعب دور هام في نجاح المؤتمر الإسلامي، ولكن انقلب نشاطه رأسا على عقب بعد اتهامه من طرف الإدارة الفرنسية باغتيال المفتي كحول بن دالي سنة 1936 وألقي القبض عليه وسجن مدة أسبوع وتم تبرأته من طرف الإدارة ذاتها ولكن بعدها وضع استقالته وخرج من جمعية العلماء المسلمين وظهرت بعد ذلك خلافات بينه وبين رجالها، توفي في 21 ماي 1960 بالجزائر العاصمة. ينظر أسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 81-82.

<sup>4</sup> من مواليد سنة 1895 بمنطقة تبسة، ينحدر من عائلة دينية محافظة، حفظ العربي تبسي القرآن في سن الثانية عشر سنة انتقل إلى تونس سنة 1913 ودرس بجامع الزيتونة ونال شهادة الأهلية، ثم انتقل إلى مصر لمواصلة دراسته في جامع الأزهر الشريف أين تحصل على شهادة العالمية وأصبح عالما في الدين، عاد إلى الجزائر سنة 1927 وحارب الطرقيين ونشر الفكر الثوري الإصلاحي وربط اتصالات مع الشيخ الابراهيمي والشيخ عبد الحميد ابن باديس ونسقوا في بينهم واسسوا جمعية العلماء المسلمين وناضلوا في إطارها ضد سياسة التجنيس ووقفوا ضد كل من يروج لها، وبعد وفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس انتخب الشيخ الابراهيمي رئيسا للجمعية والشيخ العربي التبسي نائبا له، القي عليه القبض سنة 1943 وسجن لشهور بمنطقة باتنة، افرج عنه ولتعاود الإدارة القضاء القبض على كمحرض لمظاهرات 08 ماي 1945 وحوكم لمدة سنة أطلق سراحه اثر العفو الشامل للمساجين، اصدر فتوى عند اندلاع الثورة التحريرية بجواز الجهاد في سبيل الله والتحق الكثير من تلامذته بالثورة التحريرية، وحاولت الإدارة الفرنسية اشراكه في المفاوضات سنة 1955 لكنه رفض ذلك وأشار إلى جبهة التحرير هي الممثل الرسمي للشعب الجزائري، وفي سنة 1957 اختطفته منظمة اليد الحمراء الإجرامية وقتلته. ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص ص 105-112.

<sup>5</sup> من مواليد شهر ديسمبر 1902 بمنطقة فرفار-الزيبان دائرة بسكرة، ينحدر من عائلة ومدنية، حفظ القرآن في سن مبكرة، ارتحل في طلب العلم رحلتين الرحلة الأولى نحو قسنطينة نال فيها جملة من العلوم ثم شد الرحال صوب تونس ودرس في جامع الأزهر لمدة سبع سنوات ونال شهادة التطوع سنة 1925، عاد إلى الجزائر وياشر عمله الإصلاحي في منطقة بسكرة، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، دعم انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954، وبعد الاستقلال تقلد العديد من المناصب أهمها: عين نائب في أول مجلس جزائري ما بين 1962-1964، شارك في أول مجلس إسلامي في الجزائر سنة 1966، عين كرئيس شرفي لجمعية علماء المسلمين الجزائريين، توفي في 10 ديسمبر 1993 بالجزائر العاصمة، على إثر مرض العضال. ينظر الشيخ خير الدين، الشيخ محمد خيرالدين، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.س، (غلاف الكتاب).

<sup>6</sup> الزبير بن رحال، المرجع السابق، ص 69.

يلقى مبارك الميلي حول طريقة انعقاد هذا المؤتمر فيقول ان ابن باديس استدعى محمد عباسية صاحب جريدين ناطقتين باللغة العربية: المرصاد والثبات وطلب منه الإشهار على نطاق واسع لمسألة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وان يقوم باختيار مجموعة من الأسماء الغير مشكوك فيها من طرف الإدارة الفرنسية لتقوم ببعث دعوات للعلماء للحضور الاجتماع فاختر كل من البشير الابراهيمي، مبرك الميلي، الطيب العقبي، العربي التبسي، السيد الزهيري، محمد خير الدين.<sup>1</sup>

افتتح الشيخ ابن باديس الاجتماع بمداخلة ضمنها معاناة الأمة الجزائرية المسلمة من تبعات الاستعمار الفرنسي وسياسته التعسفية القائمة على تقويض وتضييق الخناق على الأهالي المسلمين اقتصاديا وسياسيا وحتى دينيا ثقافيا من خلال ضرب مقومات المجتمع الجزائري من دين ولغة والتي تمثل هويته وحضارته وقد نفذ الاستعمار الفرنسي سياسته عبر سن جملة من القوانين انطلاقا من قانون 1845 حتى قوانين سنة 1901، وطلب الشيخ من الحضور الجهاد والوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي، والمعنى من الجهاد هو جهاد القلم لا جهاد السيف وهذا من خلال:

- 1- انشاء المدارس الحرة وتعليم اللغة العربية.
- 2- المشاركة في الكتابة على مستوى الصحف والمجلات لتوعية وحماية الأهالي من المد التبشيري.
- 3- تأسيس نوادي يتم على مستواها إلقاء الخطب والمحاضرات.
- 4- زرع روح النضال في أوساط العامة لتحقيق الاستقلال.<sup>2</sup>
- 5- الوعظ وترسيخ مبادئ الدين الإسلامي على مستوى المساجد.
- 6- تأسيس الكشافة الإسلامية في كامل ربوع الجزائر.<sup>3</sup>

#### • عوامل تأسيس جمعية العلماء المسلمين:

قبل التطرق إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، يلزم أن نعرض على عوامل التي ساهمت في ظهور الجمعية والتي حصرها الباحثون في النقاط التالية:

- 1- تأثير دعوة الإمام محمد عبده على المصلحين الجزائريين فكتاباته أعطت دفعا قويا لتأسيس الحركة الإصلاحية في الجزائر.
- 2- دروس عبد لحميد ابن باديس التي بعثت فكرا قوامه الإصلاح بالدين.
- 3- عودة المثقفين الجزائريين الذين كانوا يعيشون في المشرق العربي ونذكر نموذجين وهما الشيخ الطيب العقبي الذي كان يقطن في الحجاز والبشير الإبراهيمي الذي كان نازل علم بدمشق.

<sup>1</sup> Amar hallel, Op.cit, p114.

<sup>2</sup> الزبير بن رحال، المرجع السابق، ص ص 71-73.

<sup>3</sup> Amar hallel, Op.cit, p115.

4- احتفالات الذكرى المئوية الممجة للاستعمار الفرنسي اين عرض فيها الكولون والإدارة الفرنسية إنجازات فرنسا في الجزائر على مدار 100 سنة من الاحتلال هذا ما قابله بؤس وشقاء في أواسط الأهالي الجزائريين.

5- انعقاد المؤتمر المسيحي في 05 جويلية 1930 بالجزائر العاصمة والذي حضره أكثر من 100 رجل دين، هذا ما جعل الأمور تتعقد واعتبر علماء الجزائر هذه التظاهرة تحد للإسلام ومسلمي الجزائر.

6- انتشار البدع والخرفات والأساطير في أواسط عامة الناس وهي من صنع مشايخ الطرقية التي استعملوها لخدمة مصالحهم الشخصية وكذا لخدمة الاستعمار الفرنسي مقابل مجموعة من الامتيازات.<sup>1</sup>

#### • التأسيس:

حسب شهادة أحمد توفيق المدني في كتابه حياة كفاح، إن فكرة تأسيس جمعية العلماء المسلمين خرجت من الجلسة التي جمعت ثلة من العلماء من أمثال: احمد توفيق المدني، والشيخ محمد العاصمي، والسيد عمر إسماعيل، والسيد محمد عبابسة بنادي الترتي، بحيث تناول الحاضرون العديد من القضايا الراهنة على غرار صراع الطرقيون وعلماء الإصلاح الإسلامي، وموضوع حركة نجم شمال إفريقيا ومطالبها الراديكالية الرامية إلى التحرر.<sup>2</sup>

خلص العلماء من هذه الجلسة إلى ضرورة تأسيس هيئة تجمع العلماء المسلمين الجزائريين، ويلزم ألا تكون حزبا سياسيا لكي لا تلقى مضايقات من الإدارة الفرنسية وتكتفي بشكل الجمعية ومهمتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكون هدفها الأسى هو الإصلاح وفق الشريعة الإسلامية.

يشير الكاتب إلى أن الشيخ محمد العاصمي هو من أطلق على هذه الهيئة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولقى ذلك قبولا من الحاضرين،<sup>3</sup> وفي نفس السياق يقول الكاتب أن السيد عمرو إسماعيل تحمس كثيرا للموضوع ورصد جائزة مالية لمن يؤسس هذه الهيئة الدينية ويخرجها من نطاق الفكرة إلى حيز التطبيق، وقدرت الجائزة المالية بألف فرنك فرنسي، وأخذ ذلك على محمل الجد، وكتب عن ذلك الشيخ محمد العاصمي مقالا في مجلة الشهاب في شهر يناير 1931 والمصادف لشهر رمضان 1349 بعنوان "هل من حازم يوفق لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فينال جائزة مالية ويخلد ذكره" شرح من خلاله الشيخ أحوال البلاد الدينية والاجتماعية والهوة التي أصبحت بين المجتمع وتعاليمه الإسلامية.<sup>4</sup> وقد كلف أحمد توفيق المدني لكتابة الدعوات الموجهة للعلماء بهدف عقد الاجتماع التأسيسي بنادي الترتي الكائن بالجزائر لعاصمة، وقام الشيخ احمد توفيق المدني بكتابة 120 دعوة، لبي 72 عالما بالحضور

<sup>1</sup> Amar hallel, Op.cit., p 116.

<sup>2</sup> أحمد التوفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 255.

<sup>3</sup> نفسه، ص 256.

<sup>4</sup> الشهاب، 19 جانفي 1931، ص 48.

وتعذر 48 عالما بالكتابة والموافقة على مضمون الاجتماع، اجتمع الحاضرون يوم 05 ماي 1931، واشرف السيد عمر إسماعيل على السير الحسن لهذا الاجتماع، وعين أبي يعلى الزواوي رئيسا للجلسات والأمين العمودي كاتباً له، تمكن الحاضرون في اليوم الأول من مناقشة القانون الأساسي الذي سهر على كتابته السيد أحمد توفيق المدني،<sup>1</sup> الذي تكون من خمسة أقسام و23 فصل، بحيث جاء في القسم الأول بعنوان الجمعية، انقسم إلى ثلاثة فصول جاء فيها تحديد لمقر جمعية العلماء المسلمين والمواد من القانون الفرنسي التي استند عليها العلماء في تأسيسهم لهذه الهيئة وكذا أن الجمعية هي جمعية دينية تهذيبية بعيدة كل البعد عن المسائل السياسية، أما القسم الثاني فعنون ب الغاية من الجمعية تكون من ثلاثة فصول عرضت فيها غايات العلماء من تأسيس هذه الجمعية، والقسم الثالث فعنون ب أعضاء الجمعية تكون من 07 فصول ضبط فيه العماء طريقة انتخاب الأعضاء وذكر كذلك الهيكل التنظيمي للجمعية، أما القسم الرابع عنون بمالية الجمعية تكون من 06 فصول فصل على مستواه كل الأمور المتعلقة بالموارد المالية للجمعية من إعانات واشتراكات وبنوك إيداع هذه الأموال وغيرها، أما القسم 05 فعنون بالاجتماعات الإدارية احتوى على 04 فصول عولج من خلالها طريقة عمل الجمعية إدارياً.<sup>2</sup> وفي اليوم الموالي انتخبت الهيئة الإدارية للجمعية والتي شملت الأسماء التالية:

1- عبد الحميد ابن باديس: رئيساً للجمعية.

2- البشير الإبراهيمي: نائباً للرئيس.

3- الأمين العمودي<sup>3</sup>: كاتباً عاماً.

4- الطيب العقبي: نائب الكاتب العام.

5- مبارك الملي: أمين المال.

6- إبراهيم بيوض<sup>4</sup>: نائب أمين المال.

<sup>1</sup> عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 - دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 134.

<sup>2</sup> عبد الرحمن شيبان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 209، ص ص 18-23. وينظر كذلك:

Claude Collot, le mouvement national Algérien, Op.cit, PP 44-47.

<sup>3</sup> من مواليد سنة 1892 بمنطقة الوادي من أسرة عريقة في العلم، حفظ القرآن الكريم وتعلم اللغتين الفرنسية والعربية، واصل دراسته في المدرسة الفرنسية الإسلامية بقسنطينة، بدأ محمد الأمين العمودي نشاطه الإسلامي بمنطقة بسكرة تحت رئاسة الشيخ الطيب العقبي، شارك في كتابة العديد من المقالات وهي التي أكسبته شهرة واسعة، ولما تأسست جمعية العلماء المسلمين انتقل إلى العاصمة وأصبح أمينها العام، أسس في سنة 1934 جريدة الدفاع الناطقة باللغة الفرنسية، اطرت هذه الشخصية المؤتمر الإسلامي سنة 1936، بارك هذه الأخير اندلاع الثورة وأصبح من رجالها، هذا ما جعله مستهدفاً من طرف الإدارة الفرنسية وبالفعل تمكنت من ذلك بعدما اختطفته المنظمة الإرهابية التي تسمى باليد الحمراء واغتالته في 10 أكتوبر سنة 1957 في منطقة بولوغين. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص 84.

<sup>4</sup> من مواليد 21 سبتمبر 1899 بمنطقة القرارة بدائرة غرداية، ينحدر من عائلة محافظة بحيث كان والده من أعيان الإصلاح بالمنطقة، حفظ عمر بيوض القرآن قبل سن البلوغ وتدرج في مختلف العلوم، فأخذ العلوم اللغوية والشريعة من ثلة من المشايخ المنطقة من أمثال الحاج إبراهيم ابن عيسى الأبركي، عبد الله ابن إبراهيم ابني العلا وغيرهم، ناضل ضد سياسة التجنيد الإجباري بعد الحرب العالمية الأولى وأرسل في

ضمت جمعية العلماء المسلمين في عضويتها مختلف المشارب الدينية من رجال إصلاح، والمدرسين، وحتى رجال الزوايا التي كان يربطهم معهم الصراع، وإن دعوة رجال الزوايا للانضمام كانت غايته ابعادهم عن السلطات الاستعمارية الفرنسية لكي لا تستغلهم في ضرب الجمعية، وحصرت عضويتهم في أنهم أعضاء عاديين ليس لهم أي مسؤوليات ويعتبر ذلك تكتيك من العلماء للحد من خطورتهم داخل الجمعية.<sup>1</sup>

اقترح مبارك الميلي بعد ذلك تقسيم نشاط العلماء على ثلاث لجان حديثة وهي كالتالي:

1- مجلس الفتوى: وهو مجلس يجمع العلماء الذين لديهم إطلاع واسع في الشريعة ومقاصد الأحكام، لإصدار الفتاوى وحل المسائل والقضايا الدينية الصعبة.

2- اللجنة العلمية: تتكون من رجال مثقفين على نطاق واسع، أسندت لهم مهمة الكتابة والبحث في مجالات عديدة منها التاريخ والآثار.

3- اللجنة الأدبية: تتكون من ادباء وشعراء، أسندت لهم مهمة البحث في دائرة الادب العربي، وحاولت هذه اللجنة من خلال ابحاثها تبين موقع الادب الجزائري منه.<sup>2</sup>

بعد تكوين المكتب الإداري للجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ظهر مشكل عرقل السير الحسن لها وذلك من خلال بعد المكتب عن المراكز الإدارية الفرنسية بالجزائر العاصمة وقربها من هذه المراكز يضمن الدفاع الحسن عن مصالحها وقضاياها، لذلك باشر العلماء في تأسيس لجنة دائمة مرتبط رأسا بالمكتب الإداري للجمعية، ولاحظنا تضاربا في الأسماء المكونة لهذه اللجنة ففي بعض المراجع تكونت هذه اللجنة من الأسماء التالية:

1- عمر إسماعيل: رئيسا.

2- محمد المهدي: كاتباً.

3- آيت سي أحمد عبد العزيز: أمين المال.

4- محمد الزميرلي: عضو.

إطار ذلك العديد من العرائض والرسائل التي يندد فيها ضد هذا القانون الجائر، رفعت هذه الشخصية راية العلم والإصلاح بالمنطقة، ويعد كذلك من بين المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين بحيث شغل في جهازها الإداري منصب نائب أمين المال، لم يكتفي الشيخ عمر ابن بيوض بالمساجد والمدارس بل اقتحم عالم السياسة بحيث دخل سنة 1948 المجلس الجزائري تحت لواء الحزب الإصلاحي واعد انتخابه سنة 1951، بارك اندلاع الثورة سنة 1954 وأشرف على خلية جبهة التحرير بمنطقة القرارة والتي كانت مهمتها جمع المال والسلاح للثوار، ناضل من أجل ابطال مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، بعد الاستقلال اكتفى بالنشاط الإصلاحي إلى أن وافته المنية في 27 مارس سنة 1981 تاركا وراءه العديد من المؤلفات أهمها: تفسير كامل للقرآن الكريم، حديث الشيخ الإمام يقع في جزئين. ينظر: سالك أحمد أمين، إبراهيم ابن عمر بيوض ومنهجه في الإصلاح والمقاومة السياسية، أعمال الملتقى الدولي لعلماء الجزائر عبر التاريخ ونيوغهم وتأثيرهم العلمي في العالم العربي والإسلامي والغربي، المنعقد في 25 سبتمبر 2021، بجامعة البليدة 02 لونيسسي إبراهيم، ص ص 03-10.

<sup>1</sup> عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 135.

<sup>2</sup> احمد طالب الابراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي الجزء الأول 1929-1940، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص ص 104-105.

5- الحاج عمر العنق: عضو.<sup>1</sup>

وفي مذكرات الشيخ خير الدين وردت لجنة اعمل الدائمة على النحو التالي:

1- الشيخ أبو يعلى الزواوي: رئيسا

2- السيد رودوسي محمود: كاتباً.

3- السيد محمد بن المرابط: أمين للمال.

4- السيد رشيد بطحوش: عضوا

5- السيد محمد بن الباي: عضوا.<sup>2</sup>

#### • أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يمكن أن نلخص أهداف الجمعية في بداياتها في نقطة وهي محاربة الطرقية وبالخصوص الصوفية التي سيطرت على فكر وعقول الجزائريين ، فجل المصادر المهمة بهذا الشأن أكدت أن الطرقية ابتعدت كثيرا عن أصولها الأولى التي قامت عليها، واتسعت الهوة بينها وبين الإسلام الحقيقي المنحصر بين كتاب الله عز وجل والسيرة النبوية الشريفة، واصبح الإسلام بالنسبة لها سوى مجموعة من الطقوس والشعوزيات والخرفات، وكما نوهنا سابقا أنها أصبحت تمثل الدين عند جمهرة من الناس، احتوى الاستعمار الفرنسي شيوخ الزوايا وشجعهم على مواصلة عملهم<sup>3</sup> بالدعم الإعلامي والمالي ويؤكد ذلك علال الفاسي بقوله " وقد جندت الدعاية الفرنسية في الشمال الإفريقي وفي إفريقيا الإسلامية جمعا لفائدتها قسما كبيرا من مشايخ الطرق الصوفية الذين اعتادوا أن يعملوا لمصلحة رجال الحكم او الذين خلقتهم الإدارة الفرنسية لخدمة مصالحها داخل الجزائر".<sup>4</sup>

بالإضافة إلى ذلك دافعت جمعية العلماء المسلمين على نقطة ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية، وكذلك نشر الثقافة العربية الإسلامية، ومحاربة التجنيس والتصدي لكل من يروج له.

#### • نشاط جمعية العلماء المسلمين فترة ما بين الحربين العالميتين 1931-1939:

1-الحث حب الوطن والتخلي بالوطنية: وردت في جملة من المقالات المنشورة على جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، تحدث فيها العلماء عن الوطنية واختاروا هذا الموضوع كي يلامسوا قلوب وعقول الجزائريين وتذكيرهم ان لهم وطن منفصل عن التراب الفرنسي وجب الدفاع عنه والتخلي بالوطنية من خلال إحياء تاريخه، تعلم لغته، الدفاع عنه، التمسك بتعاليم الدين الإسلامي، عن هذه المقالات التي

<sup>1</sup> أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 111.

<sup>2</sup> الشيخ خير الدين، المصدر السابق، ص 120.

<sup>3</sup> محمد طه الحاجري، جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر، معهد البحوث والدراسات العربية، د.م، 1968، ص 91.

<sup>4</sup> علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية العالية، د.م، 1955، ص 89.

تدعوا إلى التمسك بالوطن هي تنطوي ضمن برنامج وسياسة الجمعية التي ترمي إلى الوقوف في وجه المد الاستعماري القائم على التبشير والتنصير عن طريق التجنيس.<sup>1</sup>

2- محاربة الطريقة في تبين مصطلح الإصلاح: قاد الشيخ أبي يعلى الزواوي رئيس لجنة العمل الدائمة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين نضالا ضد الطرقيين وبين في العديد من الاعداد تحت عمود عنوانه: نحن الإصلاحيون وخصماؤنا وبين مفهوم الإصلاح الذي أصبح محل جدل بين الطرفين (الطرقيون، علماء الجمعية)، فالإصلاح في نظر الشيخ والمتفق عليه من جل علماء الإسلام ضد الإفساد وقد ورد ذكر للمنافقين الذين يدعون الإصلاح بالزور وهدفهم الإفساد في قول الله تعالى " من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين..... وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"<sup>2</sup> وفي تعريف أبي يعلى الزواوي للإصلاح ذكر الطرقيون وشبههم بما نزل في الآية الكريمة واتهمهم بالنفاق والادعاء بالإصلاح.

بين الشيخ الطقوس التي يقوم بها الطرقيون المخالفة لشرع الله عز وجل والتي تدخل في نطاق الشرك بالله وهي من أكبر الموبقات، ونصح العامة من الناس الابتعاد عن مثل هذه الأمور المغضبة لله فإنه يغفر كل الذنوب والمعاصي من دون الشرك به ، ومن بين الطقوس التي ذكرها في مقاله: جعل قبور الأولياء مساجد لهم فنجدهم يقدمون التحيات والتسليمات والتقبيلات على أولئك الأموات، ويقدمون النذور والزيارات (من مال وطعام) للمتسولين لتقضى حوائجهم فإذا قضيت نسبوها إلى الولي الميت الدفين في تلك القبة،<sup>3</sup> وهذا شرك بأمة عينه لأنها في نسب لغير الله. كان لهذه السياسة أثر كبير على نفسية العامة فحسبه توغلت هذه البدع والأساطير وتجدرت بين الناس وأصبحت من العادات اليومية التي يقوم بها المجتمع الجزائري ، وهدف الطرقيون من خلال ذلك إلى السيطرة على المجتمع الجزائري وجعل بين الإنسان والله وسيط والمتمثل في الولي وعلى هذا الأساس سيجمعون ثروة على إثر توافد الناس على هذا الولي الميت لزيارته، وفي هذه العملية استفاد طرف آخر وهو الإدارة الفرنسية التي حاربت الدين الإسلامي واللغة العربية بسن جملة من القوانين التي تخدم ذلك على رأسها قانون سيناتوس كونسيلت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 والذي يقضي بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل نيل الجنسية الفرنسية، وبهذا وبدون جهد استطاعت تحقيق ذلك.

3- محاربة سياسة التجنيس الفرنسية: تعد قضية التجنيس من اهم المسائل التي أسالت الحبر في الصحف الإصلاحية وهذا راجع لخطورتها ، فالمستعمر الفرنسي منذ أن وطأ قدمه الأراضي الجزائرية وهو يسعى لتجنيس الجزائريين وفق مجموعة من القوانين التي يأتي في مقدمتها القانون الامبراطوري سيناتوس

<sup>1</sup> البصائر، العدد 06، 08 فيفري 1936، ص 05.

<sup>2</sup> البصائر، العدد 04، 24 جانفي 1936، ص 04.

<sup>3</sup> البصائر، العدد 05، 31 جانفي 1936، ص 08.

كونسليت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 والذي يقضي بمنح الأهالي الجزائريين الجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية من لغة والدين، دعم قانون كليمانصو أو كما يطلق عليه بإصلاحات فبراير سنة 1919 القانون الامبراطوري وجعل المسلم الجزائري مخير بين أمرين: أن يبقى فرنسيا بدون حقوق أو يتجنس بالجنسية الفرنسية وينسلخ عن ذاته الإسلامية، وصنعت الإدارة الفرنسية في هذه الفترة طبقة من الجزائريين تدعوا إلى التجنيس وهي طبقة درست في المدارس الفرنسية بالجزائر وواصلت دراستها بالجامعات في فرنسا وانهرت بحضارة ما وراء البحار وتبنت افكارها ونذكر بعض الأمثلة فرحات عباس وابن جلول وغيرهم من النخبة، هذا ما استدعى تدخل جمعية العلماء المسلمين لجزائريين التي شنت حملة على دعاة الإدماج من خلال العديد من المقالات التي وردت في جريدة البصائر لسان حال الجمعية وأهم هذه المقالات مقال بعنوان المشكل الأعظم: الجنس، الجنسية، التجنس الحقوق السياسية والذاتية.<sup>1</sup> أوضح فيه الكاتب خطورة التجنس على المجتمع الجزائري، ووضح أن كل متجنس في حكم الشريعة الإسلامية مرتد، وأن هذه القوانين تدفع الإنسان إلى الخسران في دنياه وأخرته، وفي مقال آخر للشيخ الطيب العقبي الذي ورد في جريدة البصائر في عددها 77 بتاريخ 30 جويلية 1937 تحت عنوان مكن الصرعية في التجنس والمتجنس" والذي جاء فيه تحريم قطعي للتجنس وحكم من غير تعاليم دينه بالتعاليم الفرنسية فهو كافر ومرتد بإجماع المسلمين.<sup>2</sup>

كتب كذلك الشيخ العربي التبسي مقال بعنوان "التجنس كفر وارتداد" هاجم فيه دعاة التجنيس واعتبرهم كفار، وأصدر رئيس جمعية العلماء المسلمين فتوى دينية تقضي بتكفير كل متجنس بالجنسية الفرنسية ويتخلى عن تعاليم دينه الإسلامي، وقد ورد نص الفتوى في جريدة البصائر في عددها 95 في 14 جانفي سنة 1938، وقد ورد في نص الفتوى كذلك تحريم كل من يتزوج امرأة غير مسلمة ومن فعل ذلك فيخرج من دائرة الإسلام ويعد مرتد عن دينه.<sup>3</sup>

4-موقف جمعية العلماء المسلمين من الإلحاد: تعتبر جمعية العلماء المسلمين موضوع الإلحاد من مواضيع الساعة، وهو نتاج التمدرس في المدارس الفرنسية اللاتينية، بحيث سعى الفرنسيون جاهدين للعب على وتر الدين وليس التعليم، فهموا إلى زرع التشكيك في نفسية المتعلم ليدخل هذا الأخير في متاهة، فما يسمعه داخل المدارس مناف تماما لما يتعلمه ويتلقاه عند والديه، ويوم بعد يوم يتعد المتعلم عن دينه ويمكن أن نرجع ذلك إلى نقطتين أساسيتين وهما التعليم اللاتيني الفرنسي ولا يمكن أن نهمل نقطة جد مهمة وهي التكوين الديني الإسلامي لدى الوالدين فهما لا يملكان إلا القليل من المعلومات عن الدين المزوجة بالخرفات والبدع والأساطير التي زرعتها الطريقة على مدار سنوات عديدة، ولهذا يمكن أن نقول

<sup>1</sup> البصائر، العدد 22، 05 جوان 1936.

<sup>2</sup> توكي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2001، ص 96.

<sup>3</sup> البصائر، العدد 95، 14 جانفي 1938.

أنهم غير مخولين لمواجهة الخطر الداهم (الإلحاد) ، لذلك أخذت جمعية العلماء المسلمين على عاتقها مقاومة ومواجهة هذه الآفة بالإكثار من الدروس و المحاضرات ونصح الأولياء وتأطيرهم دينيا ومخالطة الشباب وجذبهم إلى مجالسهم الدينية، لحمايتهم.<sup>1</sup>

#### 5-الإشراف على المؤتمر الإسلامي:

يجمع المؤرخون أنه بعد انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات سنة 1935 ووصولها إلى سدة الحكم بفرنسا، تغير الوضع السياسي جذريا في فرنسا وفي الجزائر المستعمرة ، وعاد الأمل للطبقة السياسية الجزائرية ، بحكم أن اليساريين ميالين للإصلاح ومتبنين للطرح المناهض للاستعمار، هذا ما جعل جمعية العلماء المسلمين تسارع وتنادي بإقامة مؤتمر إسلامي جزائري تجتمع فيه كل الأطراف السياسية النشيطة في الجزائر ، وكان ذلك على لسان زعيمها الشيخ عبد الحميد ابن باديس<sup>2</sup>، وكخطوة أولية وحسب ما ورد في جريدة الشهاب ، أن عبد الحميد ابن باديس طالب بإنشاء على مستوى كل عمالة لجنة تعمل على إعداد برنامج يتضمن جملة من المطالب تعرض وتناقش على مستوى المؤتمر ، فمثلا أهل قسنطينة كانوا سابقين لإحداث هذه اللجنة التي ضمت الشيخ عبد الحميد ابن باديس و السيد محمد صالح ابن جلول ، وجميع النواب البلديين والكاتبين العربي طاهرات و علي الدين دبايش.<sup>3</sup>

أجمع المشاركون من جمعية العلماء المسلمين وكتلة المحافظين والحزب الشيوعي (ماعدا حزب نجم شمال إفريقيا لم يكن مقتنع بفكرة المؤتمر الإسلامي بالإضافة أنه كان نشيطا في المهجر) على مناقشة مشروع بلوم فيوليت بشكل أساسي باعتباره مشروع سياسي جاد وهام يهدف للإصلاح ومهتم بالشأن الجزائري الداخلي (برغم أن مشروع فيوليت استهدف النخبة فقط دون غيرها من الشرائح الاجتماعية وكان في الواقع يهدف إلى فصل النخبة عن الشعب الجزائري ليكون ضعيفا بدون مدافعين)، وإضافة مقترحات إضافية للحكومة الفرنسية.<sup>4</sup>

في يوم 18 ربيع الاول 1355 الموافق ل 07 جوان 1936، انعقد المؤتمر واقترح الحاضرون جملة من النقاط هي كالتالي:

1- إلغاء القوانين الاستثنائية: قانون الأهالي 1871 وقانون رنيه (الغابي) 1873.

2- إلحاق الجزائر بفرنسا دون أي شرط.

<sup>1</sup> جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 66-67.

<sup>2</sup> Claude Collot, Op.cit, P70.

<sup>3</sup> مجلة الشهاب، جوان 1936، ص 163.

<sup>4</sup> مجلة الشهاب، جويلية 1936، ص 205.

- 3- توحيد الهيئتين الانتخابيتين (الجزائرية والفرنسية).
  - 4- تمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي.
  - 5- منح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية.
  - 6- رفع القيود على العبادات الإسلامية وحرية نتاج أملاك الحبوس.<sup>1</sup>
  - 7- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.
  - 8- حرية الصحافة.
  - 9- إجبارية التعليم للبنات والبنين.
  - 10- إعلان العفو السياسي على المساجين.
  - 11- فصل الدين عن الدولة. ورفع الرقابة عن المساجد ومدارس تعليم اللغة العربية.<sup>2</sup>
- دافعت جمعية العلماء المسلمين عن نقطتين في المؤتمر الإسلامي وهما الدين واللغة، وبينت أهميتهما في بناء وتماسك الشعب الجزائري باعتبارهما أعمدة هوية الرجل الجزائري المسلم، كما قدم الشيخ عبد الحميد ابن باديس اقتراحات فردية تمثلت فيما يلي:
- 1- إلغاء الولاية العامة وما يتبعها من أوضاع إدارية كالدوائر المختلطة وإلغاء المجالس المالية.
  - 2- إلغاء المجالس العسكرية.
  - 3- العفو عن المحكوم عليهم في حوادث 05 أوت 1934.<sup>3</sup>
6. موقف الإدارة الفرنسية من نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:
- أقلق نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإدارة الفرنسية، وأيقنت أن للجمعية تأثير كبير على الجزائريين لذلك سنت جملة القوانين للحد من هذا التأثير الذي ربما سيتحول إلى تهديد لمصالحها في المنطقة ومن جملة هذه القوانين ما يلي:
- 1.6. قانون ميشال 03-08-1933:
- أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى مصدره، يقضي هذا المنشور إلى:
- 1- فرض رقابة على نشاط جمعية العلماء المسلمين وعلماءها للاشتباه بتورطهم في عمليات تحريضية ضد السيادة الفرنسية في المنطقة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شارل روبر أجرون، المصدر السابق، ص 143

<sup>2</sup> بشير بلاح، المرجع السابق، ص 383.

<sup>3</sup> مجلة الشهاب، جويلية 1936، ص 205.

<sup>4</sup> محمد طه الحاجري، المرجع السابق، ص 138.

2- حصر إقامة دروس الوعظ والإرشاد على فئة الأئمة والمفتيين وهم موظفي الإدارة بشكل عام.<sup>1</sup>  
3- تعيين ميشيل نفسه رئيسا للمجلس الاستشاري الإسلامي وهو نفس المجلس الذي يشرف على الشؤون الدينية في الجزائر.<sup>2</sup>

احتج علماء الجمعية على قانون "دي ميشيل" بالكتابة في الصحف وكذا تنظيم العديد من المظاهرات والاحتجاجات، وأرسلوا وفدا إلى باريس ليقابل وزير الداخلية، هذا الأخير رفض ملاقاتهم واستقبالهم، وكتبوا العديد من العرائض إلى نواب المجالس المحلية للوقوف إلى جانبهم ورد الاعتبار لهم طالبوا فيها حرية التعليم باللغة العربية والوعظ والإرشاد في المساجد وحرية الصحافة العربية الإصلاحية.<sup>3</sup>  
2.6. أمرية رنيه: مارس 1935:

صدر قانون رنيه في ظروف صعبة جدا تسببت فيها العديد من المسببات كتبعيات ومخلفات قانون "دي ميشيل" سنة 1933، الذي انعكس سلبا على الوضع الثقافي والسياسي للجزائر، وكذا حوادث قسنطينة الدامية بين المسلمين واليهود في أوت 1934، تضمن هذا القانون في مادته الأولى: أن كل شخص يثير الشغب تسلط ضده عقوبة تتراوح ما بين 03 اشهر إلى عامين سجن وبين 500 إلى 5000 فرنك فرنسي" وعلى هذا الأساس يعتبر قانون رنيه قانونا ردعيا ترهيبيا ضد كل من يحاول الوقوف ضد السيادة الفرنسية في المنطقة، ولعل مشرعه استهدف روافد الحركة الوطنية الجزائرية من نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين.<sup>4</sup>

### 3.6. قرار شوطان 1938:

أصدرت الإدارة الفرنسية عقب المؤتمر الإسلامي قرارين خطيرين الأول أصدر سن 1938 أطلق عليه قرار شوطان نسبة لوزير الداخلية الفرنسي والثاني سن سنة 1939 عشية الحرب العالمية الثانية.<sup>5</sup>  
يعتبر الباحثون ان هذين القرارين هما كرد من الإدارة الفرنسية على مطالب جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي، بحيث شنت الإدارة حملة ضد اللغة العربية والتعليم العربي، الذي حقق نجاحا كبيرا ففي سنة 1935 وصل عدد المدارس الحرة للتعليم العربي 70 مدرسة، وبلغ عدد التلاميذ 30 ألف تلميذ

<sup>1</sup> صالح بن عبد الله بن محمد الجلعود، جمعية العلماء المسلمين وأثرها في اللغة العربية والأدب، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الأزهر، 1974، ص 29..

<sup>2</sup> الشيخ محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 350.

<sup>3</sup> أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المرجع السابق، ص 94.

<sup>4</sup> سبيحي عائشة، القوانين الكولونيالية واللغة العربية في الجزائرية (رنيه: 1933، ميشال: 1935، شوطان 1938 أنموذجا)، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1464.

<sup>5</sup> أحمد طالب الابراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي الجزء الخامس 1954-1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 262.

متمدرس بين بنين وبنات.<sup>1</sup> وضيقت الخناق على علماء الجمعية وذلك من خلال فرض عقوبات عليهم بتهمة ممارسة تدريس اللغة العربية بدون رخصة من الإدارة.

رد الشيخ عبد الحميد ابن باديس في مقال سنة 1938 بعنوان "بالله للإسلام والعربية في الجزائر وكل من يعلم بلا رخصة يغرم ثم يغرم، ويسجن..، ووضح ان المستهدفين من هذا القانون هم معلمو القرآن والإسلام بشكل عام، واستنكر ذلك ونوه إلى الهدف الخبيث من ذلك وهو تضيق الخناق على الإسلام والمسلمين وترك المجال للتنصير والتبشير الذي يلقي كل الدعم الأمني والمالي.<sup>2</sup>

واصلت الإدارة الفرنسية سياستها التعسفية تجاه جمعية العلماء الجزائريين، ففي 28 أوت 1939 أي عشية الحرب العالمية الثانية، أصدرت قرار بمراقبة الصحف الناطقة باللغة العربية وبالخصوص تلك التي لها نزعة إسلامية لما لها تأثير على الجزائريين تزامنت هذه الخطوة مع سياسة التجنيد التي انتهجتها فرنسا بغية دخول غمار الحرب العالمية الثانية، وخوفا من هذه الصحف أن تقف في وجهها قامت بمراقبتها ومصادرتها في آخر المطاف.<sup>3</sup>

#### 7. قضية اغتيال المفتي كحول 02-08-1936:

تمثل قضية اغتيال المفتي كحول بن دالي يوم 02 أوت 1936 منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الإصلاحية وفي مسار رجل من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو الشيخ الطيب العقبي ، يصطلح على هذه المحطة بأزمة 1936-1938، بحيث حاولت من خلالها الإدارة الفرنسية نسف جمعية العلماء واعتبارها منظمة إرهابية خطيرة تهدد الامن الداخلي، ترجع حيثيات الازمة إلى أن الإدارة الفرنسية ألقى على منفذ جريمة الاغتيال التي طالت المفتي كحول بن دالي والمسعى ب"عكاشة" وأثناء التحقيق اعترف بالجريمة ولم يذكر انه كان على اتصال مع الشيخ الطيب العقبي وحتى أنه اعترف عن المحل الذي اشترى منه السلاح، لكن بعد أيام من الاعتراف عاد مرة أخرى برواية جديدة مفادها أنه سوى قاتل ماجور ينال مبالغ مالية من العمليات التي يقوم بها وخصوصا انه سجله الجنائي مليء بعمليات السطو والقتل وانه تلقى مبلغ مالي قدره 30 ألف فرنك فرنسي وسلاح ابيض عبارة عن خنجر من الشيخ الطيب العقبي وصديقه في الجمعية عباس تركي أحد التجار المعروفين في المنطقة<sup>4</sup>، وعلى أساس ذلك تم إلقاء القبض عليهما وزج بهما في سجن بربروس، ومكثا به مدة أسبوع كاملا بحيث تعرضا لكل أنواع التعذيب والاستنطاق، ودوهم كذلك مقر نادي

<sup>1</sup> فوزية سرير عبد الله، عبد الحميد ابن باديس في تعليم اللغة العربية مقارنة لسانية حديثة، مجلة اللغة والاتصال، المجلد رقم 13، العدد 22، 2018، ص 21.

<sup>2</sup> البصائر، العدد 107، 08 أبريل 1938.

<sup>3</sup> أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 33. ينظر كذلك:

Anonyme, L'Afrique du Nord e, guerre, **L'Afrique Française**, Bulletin mensuel du comité de l'Afrique Française et du comité du Maroc, 01-01-1939, P248.

<sup>4</sup> أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 161-162.

الترقي بغية التفتيش وتم اغلاقه مؤقتا،<sup>1</sup> وفي جلسة الحكم النهائي عاد الجاني وصرح للقاضي ان البوليس الفرنسي اكرهه تحت طائلة التعذيب لاتهمام الشيخ الطيب العقبي وعباس التركي بانهما هما اللذان حرصاه على القتل،<sup>2</sup> عقب هذا التصريح اطلق سراحهما وخرج الشيخ الطيب العقبي متأثر نفسيا وتزعزع نضاله الإصلاحية هذا ما دفعه إلى الانسحاب من جمعية العلماء المسلمين وتقديم استقالته النهائية<sup>3</sup> وبقي بعيدا عن العمل الإصلاحية إلى غاية وفاته في 21 ماي 1960 بالجزائر العاصمة.<sup>4</sup>

#### • جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحرب العالمية الثانية:

تمثل مرحلة الحرب العالمية الثانية من اهم فترات نشاط جمعية العلماء المسلمين وتطورها بحيث شهدت هذه الفترة محطات مهمة، ففي عشية اندلاع الحرب طالبت الإدارة الفرنسية من الأحزاب الوطنية ارسال برقيات تأييد للحكومة الفرنسية ضد دول المحور، هذا ما رفضته جمعية العلماء المسلمين ويشير الشيخ خير الدين في مذكراته، ان كل الأحزاب وافقت على ذلك وحتى أعضاء من جمعية العلماء استحسنوا ذلك مقدمين مصلحة الشعب والجمعية وإتقاء شر الإدارة الفرنسية وردة فعلها، ولكن اتفق أغلبية الأعضاء على رفض المطلب الذي رات فيه أنه لا يقدم ولا يأخر من شأن القضية الجزائرية ولن يعود بالفائدة على المجتمع الجزائري بل بالعكس ستطبق عقب ذلك سياسة التجنيد الإجباري للجزائريين في جهات القتال ، وحتى رئيس جمعية العلماء الشيخ عبد الحميد ابن باديس رفض ذلك قطعاً من باب رفض كل اقتراح فرنسي وحتى وان كان فيه مصلحة للجزائريين وقال مقولته الشهيرة: "والله لو طلبت مني فرنسا ان أقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ما قلتها".<sup>5</sup>

وفي صدام آخر ذكرته مذكرات الشيخ خير الدين ومعظم المراجع المتناولة لهذا الموضوع، وهو عقب وفاة رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد ابن باديس، بعث الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بمبعوثين وهما الجنرال شوان وابن حورة لتقديم التعازي لعائلة الفقيد ولأعضاء جمعية العلماء المسلمين، واغتنم الموفدين إلى قسنطينة لإيصال رسالة من الحاكم العام إلى أعضاء الجمعية مفادها تعيين الغدارة الفرنسية لخليفة عبد الحميد ابن باديس على رأس الجمعية وهو شخصية تثق فيه وكذلك متمكن في هذا المجال مقابل تقديم كل المساعدات اللازمة للجمعية في مسارها الإصلاحية، لم تفصح المصادر عن اسم هذه الشخصية بحيث انقسمت في هذا الشأن إلى العديد من الآراء فهناك من يؤكد ان هذه الشخصية تكون موالية للإدارة الفرنسية ، وهناك من يقول انها شخصية من أعضاء الجمعية وبعض المراجع تشير

<sup>1</sup> أحمد طالب الابراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، الجزء الأول 1929-1940، المصدر السابق، ص 266.

<sup>2</sup> جريدة البصائر، 28-07-1939. ينظر كذلك: إبراهيم لونيبي، تداعيات اغتيال المفتي كحول بن دالي على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمؤتمر الإسلامي الجزائري 1936-1938، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد 2019، 10، ص 108.

<sup>3</sup> الزبير رحال، المرجع السابق، ص 87.

<sup>4</sup> علي مراد، المرجع السابق، ص 119.

<sup>5</sup> الشيخ خير الدين، المصدر السابق، ص 344.

إلى الشيخ الطيب العقبي الذي انفصل عن الجمعية بعد أزمة 1938 واتهامه بمقتل المفتي كحول، ولكن اتفقت الكتابات التاريخية حول الغرض من تدخل الإدارة في تعيين رئيس الجمعية هو إبعاد احتمال ترأس البشير الإبراهيمي للجمعية لما يحمله من فكر تعجز الغدارة الفرنسية مجابهته وكذا يستحيل عليها التحكم فيه وكذلك لكي تصبح الجمعية بعد ذلك أداة في يد الإدارة الفرنسية لإخضاع الشعب وتصبح مثلها مثل الطريقة.

تفطن الشيخ مبارك الميلي لذلك ورد على الجنرال شوان قائلا: "إن تعيين الرئيس هو من اختصاص الاجتماع العام للجمعية، وقد اخترنا من قبل البشير الإبراهيمي، الذي لا يزال في المنفى بمنطقة أفلو، فعندما تطلقون سراحه، ستجتمع الجمعية وتختار من ينتخبه من الأعضاء".<sup>21</sup>

تم الإنزال الأمريكي في شهر نوفمبر 1942 بالجزائر، ومثل ذلك حدث جد مهم للحركة الوطنية الجزائرية، بحيث أطلق سراح المساجين السياسيين ورفعت الإقامة الجبرية على قادة الأحزاب، فابتداء من سنة 1943 عاد البشير الإبراهيمي للنشاط واستطاع تدشين 70 مدرسة لتعليم اللغة العربية، وشاركت قبل ذلك جمعية العلماء المسلمين في الاجتماع الذي جمع قادة الأحزاب الوطنية الجزائرية في شهر ديسمبر 1942 بمكتب المحامي بومنجل ومثلها كل من الأستاذ أحمد توفيق لمديني والشيخ خير الدين والدكتور عبد النور التامازلي والشيخ العربي التبسي، واتفق الحاضرون على إعداد لائحة من المطالب يشرف عليها فرحات عباس، وأطلق عليها ببيان الشعب الجزائري، وتم الانتهاء منها في 07 فبراير 1943 وسلمت نسخة منها إلى الحاكم بيروطن ونسخة إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وروسيا وإلى الحكومة المصرية. ردت الإدارة الفرنسية بقيادة حاكمها العام بتشكيل لجنة دراسات اقتصادية واجتماعية إسلامية في 14 ابريل 1943، وهي عبارة عن سياسة تموهية ورفضاً لمطالب البيان التي اعتبرها بيروطن بعيدة كل البعد عن الواقع وتشكل خطراً على سيادة فرنسا في المنطقة، أكد ذلك الحاكم العام كاترو الذي عين خلفاً لبيروطن وهذا الوافد الجديد اعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وكخطوة لإفشال البيان قام باعتقال محرره السيد فرحات عباس والسيد عبد القادر السايح.

واسترسالا في الموضوع، قاد الوطنيون العديد من المظاهرات تنديدا على ذلك في منطقة معسكر ومستغانم بتاريخ 24-27 سبتمبر 1943، وامام هذا الوضع قامت الغدارة الفرنسية بإطلاق سراح المعتقلين، كما أصدر شارل يغول أمره 07 مارس 1944 والتي تعتبر إصلاحا مماثلا لمشروع بلوم فيوليت، والتي اعتبرها رئيس جمعية العلماء المسلمين خطوة إلى الإدماج وطمس الحضارة العربية الإسلامية، وهذا محرم شرعا ويعد ارتداد عن الإسلام، وارتأى الشيخ البشير الإبراهيمي على الإدارة الفرنسية إن أرادت إدخال إصلاحات فيلزم إتباع النقاط التالية:

<sup>1</sup> الشيخ خير الدين، المصدر السابق، ص 345.

<sup>2</sup> أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي الجزء الثاني 1940-1952، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 14.

- 1- إنشاء جنسية جزائرية تشمل جميع الطوائف دون التمييز بين أصولهم واديانهم.
- 2- تأسيس حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري.
- 3- يختار الموظفون على أساس الكفاءة وليس الجنسية وللجزائريين الحق في العمل.
- 4- اللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل اللغة الفرنسية.
- 5- فصل الدين عن الدولة ورفع الرقابة عن المساجد والمدارس الحرة وإرجاع محاصيل الحبوب للقائمين عليه.

#### 1- جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الاقتصادية:

أهملت الكتابات التاريخية جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المجال الاقتصادي مكتفية بتغطية النشاط الديني الإصلاحي فقط، ففي المجال الاقتصادي عملت الجمعية بمبدأ تحقيق الحرية والاستقلال يكون بتكوين قاعدة اقتصادية قوية، وسعت إلى تأسيس شركة اقتصادية في 03 ديسمبر 1942 يساهم فيها التجار المسلمون برؤوس أموال لتصبح نواة اقتصاد كبير مستقبلا، وشهدت هذه المؤسسة المستحدثة ببيت مال المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء التابعين، أطلق على هذه الشركة اسم آمال شمال إفريقيا ووصل عدد المساهمين فيها إلى 10 تاجر، وبلغت قيمة السهم الواحد 1.5 مليون فرنك فرنسي.

قاد هذه المؤسسة كل من الحاج محمد الطيار والسيد عباس بن حسن التركي وهما رجلان لهما باع كبير في ميدان التجارة ولهما بعد نظر في المجال الاقتصادي ساعدهما مجلس إداري مؤسس في كل عمالة من العمالات الثلاث.<sup>1</sup>

#### • نشاط جمعية العلماء المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية:

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، وكما نوهنا سابقا ان الجزائريين خرجوا محتفلين بانتصار فرنسا ومذكرين بوعودها بتحقيق المصير للجزائريين، ردت عليها بأبشع جريمة في التاريخ راح ضحيتها 45 الف شهيد، علقت جمعية العلماء المسلمين على هذه المجازر بأنها كانت مدبرة ومبيته للشعب الجزائري، واثناء اعتقالات السياسيين من أمثال فرحات عباس وصالي الحاج، لم تسلم الجمعية من ذلك بحيث أعتقل زعيمها البشير الإبراهيمي، واقتيد إلى السجن العسكري بالجزائر العاصمة ووضع في زنزانه فردية لمدة 70 يوم، هذا ما أثر عليه صحيا وأصيب بالعديد من الامراض التي لازمته حتى وفاته.

أفرج عنه بعد الإعلان الإدارة الفرنسية عن العفو الشامل في 16 مارس 1946، ليعود للنشاط من جديد بعزيمة كبيرة، وانطلق في عملية تدشين المدارس في كامل ربوع الوطن وتأسيس كذلك المساجد والنوادي.

<sup>1</sup> الشيخ خير الدين، المصدر السابق، ص 365.

قامت جمعية العلماء المسلمين بتنظيم مؤتمرها التاسع بتاريخ 21 جويلية 1946 بالجزائر العاصمة ودافعت عن النقاط التالية:

- 1- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
- 2- حرية المعتقد الإسلامي (حرية العبادات والخطب والتدريس).
- 3- عودة أملاك الحبوس إلى المسلمين.
- 4- عودة العمل بالقضاء الإسلامي.
- 5- إعادة فتح المدارس المغلقة بعد أحداث 08 ماي 1945.<sup>1</sup>

استمرت جمعية العلماء المسلمين في نهجها الإصلاحية الذي قاده عبد الحميد ابن باديس وواصل فيه البشير الإبراهيمي القائم على نقطة بناء الفرد باعتباره الحلقة الأهم في النضال ، ودعت الأحزاب الوطنية إلى ضرورة التكتل في ما بينها لمواجهة الغدارة الفرنسية، وحاولت من خلال صحيفتها البصائر فضح السياسة الاستعمارية والواقع المر الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأشار البشير الإبراهيمي في العديد من المقالات أن الإدارة الفرنسية تلعب على وترين الوتر الأول تهدف من خلاله القضاء على هوية الجزائريين وذلك بضرب اللغة العربية والدين الإسلامي بسن مجموعة من القوانين، والوتر الثاني تمويه الرأي الدولي بانها تدخل إصلاحات وتتبنى الإصلاح، وفي حقيقة الامر ان هذه الإصلاحات التي لا ترقى لهذا المصطلح والتي وصفها المؤرخ أبو قاسم سعد الله انها سوى ذر رماد في العيون دوما تأتي عقب تطور للحركة الوطنية وهذا ما حدث في السنوات السابقة مثلا سنوات 1919-1936-1944 أين لوحظ صرامة مطالب الجزائريين فتصدر الإدارة الفرنسية إصلاحات بعيدة كل البعد عن مطالبهم ولا تمس الجوهر.

● مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من بعض القضايا الراهنة:

1- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من القضية الفلسطينية:

مثلت القضية الفلسطينية إحدى القضايا التي أولتها جمعية العلماء المسلمين ودافعت عليها على المستوى الخارجي، بحيث بدأ النضال الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي أرسل رسالة إلى الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الخارجية ضمنها احتجاج الشعب الجزائري وعلماء الجمعية ضد مخطط تقسيم فلسطين الذي ورد في معاهدة بلفور سنة 1917.<sup>2</sup>

وقد وردت العديد من المقالات في مجلة البصائر وبالخصوص بعد قيام الكيان الإسرائيلي سنة 1948 وفي إحدى المقالات التي عنونت بفلسطين ضمنها الكاتب ان فلسطين ارض عربية وجزء لا يتجزأ من جزيرة العرب، وقد استقر بها العرب أكثر من اليهود، واكد الكاتب في نفس المقال ان معاهدة بلفور هي معاهدة

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit., P227.

<sup>2</sup> Ahmed Mimouni, Ben Badis par lui-même texte de cheikh Abdelhamid Ben Badis, ED Mimouni, Alger,2009, P73.

باطلة لا أساس لها من الصحة، وأن الجزائر برغم من المشاكل التي تتخبط فيها بسبب الاستعمار الفرنسي إلا أنها لم تنسى هذه القضية وهي في صف الفلسطينيين والعروبة والإسلام.<sup>1</sup>

## 2- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من انتخابات 1948:

تناولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين موضوع التزوير الذي طال انتخابات سنة 1948، ففي مقال ورد بعنوان "الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب و التندليس"، وضح فيه الكاتب استنكار علماء الجمعية التندليس الذي قامت به الإدارة الفرنسية أثناء انتخابات سنة 1948 بقيادة الحاكم نايجلان، واعتبروها جريمة لا يسامح عليها القانون في حق الشعب الجزائري، وبين الكاتب غاية الغدارة الفرنسية من ذلك وهو قهر الأغلبية السياسية المسلمة وإعلان شأن الأقلية الفرنسية، لولا التزييف لتحصل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أغلبية المقاعد باعتباره الحزب الذي يملك طبقة جماهيرية كبيرة وواسعة ومؤيد من طرف الشعب الجزائري، ويؤكد ذات الكاتب أن الإدارة الفرنسية عملت بفكر ميكيافلي في كتاب الأمير وبأهم مبدأ جاء فيه وهو الغاية تبرر الوسيلة وكإسقاط للمبدأ على الوضع في الجزائر فالغاية هنا هي إبعاد الوطنيين الجزائريين عن المقاعد النيابية أما الوسيلة حسب الكاتب تمثلت في:

1- التزوير في يوم الاقتراع.

2- إبعاد الناخبين عن المكاتب بالسلاح.

3- إبعاد ممثلي الأحزاب عن مكاتب الانتخابات لمنعهم من مراقبة العملية الانتخابية.

4- سجن عدد من المترشحين قبيل يوم من الانتخابات.

5- العودة للعمل بقانون رنييه الذي صدر سنة 1935 والذي يقضي بسجن كل من يقف في وجه الغدارة الفرنسية والحكم عليه بأحكام تتراوح من ثلاثة أشهر سجن على سنة.

6- تغيير صناديق الاقتراع.

7- إرغام الناس على انتخاب ممثلي الإدارة الفرنسية.

وبذلك تكون الإدارة الفرنسية أقدمت على أحد أفقر عملياتها التي لا تقل خطورة عن المجزرة، فهي تلاعبت بمصير شعب علق آمالا على هذه الانتخابات، ومنذ ذلك الوقت أصبح مصطلح التزوير والتندليس لصيقا باسم نايجلان.<sup>2</sup>

## 3- مطالبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفصل الدين عن الدولة:

طالب رئيس جمعية العلماء المسلمين الشيخ البشير الإبراهيمي في العديد من المقالات بمطلب فصل الدين عن الحكومة الفرنسية، وكان يهدف من ذلك الوصول إلى الحرية الدينية التي تضمن حرية المساجد وترك المسلمين وشأنهم في تأسيس الجمعيات الدينية، وأن تبقى هذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن

<sup>1</sup> البصائر، العدد44، 05 أوت 1948.

<sup>2</sup> البصائر، الجزء الرابع، العدد32، 19 أبريل 1948.

مؤثرات الحكومة الفرنسية، ويصبح المجلس الإسلامي بمقتضى ذلك يستمد سلطته من الدين والأمة لا من الإدارة الفرنسية، ويصبح له السلطة الكاملة في تسيير الأوقاف والمساجد.<sup>1</sup>

وفي إطار ذلك ورد مقال للشيخ البشير الإبراهيمي وهو عبارة عن رسالة إلى أعضاء المجلس الجزائري المسلمين منهم، يطالبهم بأن ينتفضوا للقضية وان يطالبوا بمعاملة الأديان الثلاث معاملة واحدة على قدم المساواة، فكيف يطبق فصل الدين عن الدولة على الديانة المسيحية واليهودية وتستثنى الإسلامية، وقد بين في فحوى رسالته ان الإسلام بمؤسساته تحت رحمة الإدارة الفرنسية وهي خطة ممنهجة لتضييق الخناق عليه ومحاصرته من كل الجهات، فالإدارة لا تهدف إلى الإصلاح أبدا في ما يخص شؤون الجزائريين وتواصل السياسة التعسفية القائمة على الجور والظلم.<sup>2</sup>

طالب الشيخ باب عمر في مقاله المعنون "فصل الدين عن الحكومة" بتطبيق بنود القانون الإصلاحي الصادر ب 20 سبتمبر 1947 والذي ينص على فصل الدين عن الدولة، ويجب أن ترفع الإدارة رقابها عن الإسلام والمسلمين، وتسند مهمة الإشراف على الأوقاف الأئمة، وأن تتوقف الإدارة الفرنسية عن التدخل في شؤون المسلمين ما داموا لا يهددون تواجدتها في المنطقة.<sup>3</sup>

تشكلت لجنة دينية على مستوى المجلس الجزائري وحضرت ملفا يتناول هذه القضية وعرضتها للنقاش، لكن الساسة الفرنسيون تجاهلوا ذلك وهذا ما برره أعضاء جمعية العلماء المسلمين بأن الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت قدماه الجزائر وهو يحارب الإسلام واللغة العربية، ولا يمكن الآن أن يعطيهما الحرية ويسمح بالتعليم العربي وحرية المساجد، ففي نظرهم أن هذا المطلب ضربا من الخيال لأن الاستعمار الفرنسي يواصل ما بدأه الصليبيون في حربهم ضد الإسلام والمسلمين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> البصائر، الجزء الثاني، العدد 01، 25 جويلية 1948.

<sup>2</sup> البصائر، العدد 58، 22 نوفمبر 1948.

<sup>3</sup> البصائر، العدد 60، 20 ديسمبر 1948.

<sup>4</sup> البصائر، العدد 180، 24 مارس 1952.

المبحث الثالث: أحزاب الحركة الوطنية المعتدلة:

• الحزب الشيوعي:

1- التأسيس:

يعد الحزب الشيوعي من أقدم التنظيمات السياسية في الجزائر، بحيث تعود جذوره الأولى إلى الاشتراكيين الفرنسيين الذين طردهم نابليون الثالث إلى الجزائر بعد انقلاب 02 ديسمبر 1871.<sup>1</sup> ظهرت أولى الخلايا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر سنة 1924، تمركزت في الجزائر العاصمة، وأصدرت جريدة تحمل اسم *La lutte sociale* "الكفاح الاجتماعي"، استمدت هذه الخلية أوامرها من الحزب الشيوعي في فرنسا، ودليل ذلك المقالات الأولى التي وردت في جريدتها والتي اعتبرت القضية الجزائرية مشكلا فرنسي داخلي ولا يعتبر مشكلا وطنيا جزائريا، وهذا لم يمنعه من ربط علاقات مع التيارات السياسية الأخرى، بحيث باشر في اتصالات مع حركة الأمير خالد، وأيد المؤتمر الأول للأهالي شمال إفريقيا سنة 1924، وحضر هذا المؤتمر النائب الشيوعي "دوريو" الذي أعلن الحزب على لسانه أنه مستعد للدفاع عن الشعوب المضطهدة.

شهدت هذه الفترة نشاطا كبيرا للشيوعيين، بحيث استعملوا مختلف المنابر الإعلامية لنشر أفكارهم مستهدفين الطبقات الجزائرية لجذبها لهم، وقد نشروا العديد من المنشورات منها ذلك المنشور المكتوب باللغتين العربية والفرنسية الذي دعا من خلاله الشعب إلى الالتفاف بحركة الشباب الشيوعي وهذا لتتحقق مطالبهم، وظهر الشيوعيون مرة أخرى على إثر الذكرى المئوية للاستعمار الفرنسي سنة 1930، أين استغلوا الفرصة وهاجموا الامبريالية الاستعمارية، فهي في نظرهم العائق الوحيد في عدم تعايش الطبقتين الجزائرية المسلمة مع الفرنسية الأوروبية، ونادوا باتحاد البروليتاريين.

وفي إطار نشاط الحزب الشيوعي في فترة العشرينيات من القرن الماضي، تشير جل المصادر التاريخية إلى أن الحزب له يد في تأسيس حركة نجم شمال إفريقيا، بحيث ساهم أحد أعضائها المكنى بالحاج عبد القادر في ذلك، وعلى هذا الأساس يظهر لنا أن الحزب الشيوعي غير من مواقفه، ففي بادئ الأمر اعتبر القضية الجزائرية شأن فرنسي داخلي وفي مطلع 1924 أصبح يدعم المناديين للاستقلال والتحرر.

ظهرت في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، عملية تأسيس للأحزاب الشيوعية في الأقطار الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، وفي سنة 1935 تحول الفرع الجهوي الشيوعي بالجزائر إلى حزب بمقتضى مؤتمر فيلاربان «villeurbaune» وعهد تنظيم الحزب السياسي إلى شخصية شيوعية فرنسية<sup>2</sup>، تدعى

<sup>1</sup> بخاري حمادة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 87.

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 156-157.

"بارتيل"<sup>1</sup>، بحيث حصر أهداف الحزب في محاربة الفاشية وقام بتعريب وجزارة الحزب وذلك بإدخال عناصر جزائرية<sup>2</sup> من أمثال: عمر أوزقان<sup>3</sup>، وبن علي بوخورت<sup>4</sup>، وهذا عملا بنصيحة الشيوعي أندري فيرات<sup>5</sup> الذي أكد على ضرورة تكاتف الجهود الشيوعية والإسلامية للقضاء على الإمبريالية الفرنسية الاستعمارية. تقرر تحول الخلية إلى حزب سياسي في أكتوبر سنة 1936، وعقد المؤتمر التأسيسي ما بين 17-18 أكتوبر، وعلى إثر ذلك لوحظ تطور ملحوظ ما بين 1935-1937، بحيث تضاعفت الطبقة الجماهيرية

<sup>1</sup> من مواليد 20 أوت 1901 بمنطقة فنسان بالتحديد في (sain val-de-marne) توفي في 09 أكتوبر 1950 بمنطقة Moulin، عمل أبوه في مهنة السباكة، توفي والداه سنة 1918، باشر تعليمه الابتدائي ولكن توقف عن التعليم، وتعلم حرفة كهربائي في الموانئ ولا شك أنه صقل موهبته في هذه الحرفة بعد انضمامه إلى البحرية الفرنسية، أصبح بائعا للعلطور والمنتجات البيطرية ما بين 1925-1933، انظم بارتيل إلى الحزب الشيوعي بعد انتقاله إلى منطقة Reinne وكان نشيطا بحيث عرضت عليه الأمانة الإدارية للقسم والمنطقة. أرسله أندري فرات سنة 1935 في مهمة تكوين القيادات الشيوعية هناك، وأسندت له مهمة تشكيل قيادة المنطقة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي مرة أخرى. ينظر:

[www.Maitron.fr](http://www.Maitron.fr) 15-09-2023,13 :47.

<sup>2</sup> Emmanuel Savan, Communisme et nationalisme en Algérie : 1920-1962, Paris, 1976, P82-87.

<sup>3</sup> من مواليد 07 مارس 1910 بالجزائر العاصمة، ينحدر من عائلة فلاحية التي خسرت معظم أراضيها بعد انتفاضة المقراني سنة 1871، باشر عمر أوزقان تعليمه بالدخول إلى الكتاب لتعلم القرآن الكريم ما بين سن 05 إلى 06 من عمره، ثم دخل المدرسة الابتدائية لكنه توقف عن التعليم، واتجه إلى الحياة المهنية التي بدأها كبائع لجريدة ECHO D'ALGER ثم اشتغل في البريد كتلغرافي، أسس أول خلية نقابية تابعة للكونفدرالية العامة للشغل الثورية، انظم سنة 1926 إلى حركة الشبيبة الشيوعية، عين سنة 1934 كأمين عام للخلية الشيوعية الفرنسية بالجزائر، وفي سنة 1935 كعضو دائم للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، عرف عن عمر أوزقان معاداته لفكر حزبي نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري المنادي بالاستقلال، يعد عمر أوزقان أول أمين عام للحزب الشيوعي الجزائري، انظم سنة 1955 لحزب جبهة التحرير الوطني، وساهم سنة 1956 في تأطير مؤتمر الصومام، ألقى القبض عليه سنة 1958 وزج به في السجن حتى الاستقلال، تولى في عهد احمد بن بلة العديد من المناصب السياسية منها وزير الفلاحة في حكومة 27/09/1962 ووزير دولة في 15/09/1963 ووزير سياحة في 02/12/1964، اقبل من منصبه بعد التصحيح الثوري الذي قام به الهواري بومدين سنة 1965 وعلى إثر ذلك اعتزل عمر أوزقان الحياة السياسية إلى غاية وفاته في 05 مارس 1981. ينظر:

Achour Chorfi , Op.cit., P299

<sup>4</sup> من مواليد 09/02/1904 بسيدي محمد بن علي، عاش في عائلة متكونة من 10 أطفال، باشر تعليمه الابتدائي بمنطقة مازونة (مستغانم) وسنتين تكميلييتين في تلمسان، أدى بوكرت خدمته العسكرية ما بين 1925-1927 في الجزائر، ثم هاجر إلى فرنسا للعمل في منجم الحديد بمنطقة Mancienles، انظم إلى نجم شمال إفريقيا سنة 1927 وانتهى كذلك إلى الحزب الشيوعي الفرنسي في نفس الوقت، بعث سنة 1932 للتكوين في جامعة موسكو لمدة سنتين، ثم عاد للجزائر وأصبح أحد محرري جريدة الكفاح الاجتماعي تحت اسم مستعار "المنادي"، أوقف في 29/09/1934 بالجزائر العاصمة وزج به في سجن بربوس لمدة 04 أشهر، دافع علي بن كورت عن مشروع بلوم فيوليت في فعاليات المؤتمر الإسلامي وأظهر خطاب شديد اللهجة تجاه الوطنيين وانصار حزب نجم شمال إفريقيا، وبمقتضى ذلك عين امينا عاما للحزب الشيوعي بالجزائر ما بين 1937-1939، استقال من الحزب سنة 1940 وذلك بعد الحملة التي شنتها الإدارة الفرنسية لتطهير الوسط السياسي من التواجد الشيوعي، انظم بعد ذلك للحزب الشعب الجزائري سنة 1942 وبعد الحرب العالمية الثانية شارك في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم انخرط مرة أخرى في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 وبقي مناضلا في صفوفه حتى اندلاع الثورة، انخرط في الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج بمقتضى مؤتمر هورنو ببلجيكا والتي عدت حركة مناوئة لجبهة التحرير، وتوفي سنة 1983 بالجزائر العاصمة ينظر

Achour Chorfi , Op.cit., P123.

<sup>5</sup> من مواليد 26 جويلية 1902 بمنطقة mont chaines، توفي 24 جانفي 1988 بدائرة 13 بباريس، طالب في مدرسة الأشغال العامة، زعيم متشدد شيوعي ثم اشتراكي، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 1928-1936، شغل رئيس تحرير مجلة Humanité ما بين 1932-1934، طرد من الحزب الشيوعي في جويلية 1936، وأسس مجلة المعارضة « Que faire » عين عضو اللجنة التوجيهية للحزب الاشتراكي ما بين 1946-1956 ينظر: [www.Maitron.fr](http://www.Maitron.fr) 15-09-2023,13 :47

للحزب من 600 عضو سنة 1935 إلى 3500 عضو سنة 1936، وأصبح تعداد المسلمين في الحزب الشيوعي الجزائري من 60 عضو سنة 1935 إلى 700 عضو<sup>1</sup> ليتطور حسب كتابات الكاتب الفرنسي إيمانويل سافان سنة 1937 إلى 1000 عضو<sup>2</sup>، وتضاعفت كذلك طبقات جريدة "la lutte sociale" من 3000 نموذج سنة 1935 إلى 8000 نموذج سنة 1936.

تغلغل التيار الشيوعي في الحركات العمالية والنقابية بحيث شارك الشيوعيون العمال الجزائريين في العديد من الإضرابات والمسيرات محاولين تأطيرهم والنضال لاسترداد أبسط حقوقهم المهضومة، وكان هدف الشيوعيون من ذلك هو كسب المزيد من المنخرطين ووضعوا نصب أعينهم الشريحة العمالية باعتبارها أكبر الشرائح الاجتماعية.<sup>3</sup>

برغم من أن الحزب يظهر بأنه مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي إلا أنه مازال تحت الوصاية الفرنسية ودليل ذلك هو تلقي الأوامر من موسكو عبر فرنسا، وإن ما يؤكد ذلك غياب مبدأ الاستقلال عن برنامج الحزب الشيوعي الجزائري والذي خصص منه جزء كبير للطبقة العمالية، وقد أكد كذلك هذه الأطروحة المنظر للشيوعية في فرنسا Maurice Thorez الذي قال " لا يمكن أن يكون هناك امن لشعوب المستعمرات خارج الإتحاد الذي لا غنى عنه، مع الديمقراطية الفرنسية"<sup>4</sup>، وهذا تجاهل صريح للمسألة الجزائرية، ويؤكد المؤرخ جمال قنان أن هذا التوجه للحزبين الشيوعي الفرنسي والجزائري يعتبر خرقا لقرارات الأمم المتحدة حول الاستعمار، الذي صودق عليه في مؤتمر موسكو سنة 1920، والذي أكد فيه على ضرورة دعم الأحزاب الشيوعية لمبد التقييم المصير ومساعدة الشعوب في تحصيل استقلالها وتصفية الاستعمار.<sup>5</sup>

## 2- نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1936-1939:

حاول الوافد الجديد في صفوف التشكيلات القوى السياسية التقرب من بقية الأحزاب الوطنية، وكان الهدف من وراء ذلك ربط علاقات متينة معهم بحكم طبقاتهم الجماهيرية الكبيرة، ويدخل ذلك في إطار استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي التي أعلن عنها قائده Maurice Thorez "بأن فرنسا مهمتها توحيد شعوب المستعمرة مع شعبنا" وأكد ذلك الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري ضمن فعاليات المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في ديسمبر سنة 1937 والذي أكد من خلاله " أن المسلمين لا يرغبون في الانفصال بينهم وبين فرنسا".

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit., P85.

<sup>2</sup> Emmanuel Savan, op.cit., p86.

<sup>3</sup> A.N.O.M/ G.G.A/3C.A. B, Rapport du chef de la sureté départementale au Gouvernement général de l'Algérie, Alger, 21 décembre 1937, cité par : Claire Marynowar, être socialiste dans l'Algérie colonial, Op.cit., P681.

<sup>4</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 25.

<sup>5</sup> جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 187.

ساند الحزب الشيوعي الجزائري مشروع بلوم فيوليت، واعتبره اصلاحا مهما، يرمي هذا المشروع إلى إعطاء الجنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية لفائدة 21 ألف جزائري، وبنال الجنسية كل من يتمتع بالشروط التسع<sup>1</sup>، والتي اعتبرها الوطنيون شروطا تعجيزية لا تتوفر في عامة الناس والهدف منها فصل النخبة عن بقية الأهالي، وناقش هذا المشروع مع بقية التيارات السياسية الوطنية وخلصوا إلى النقاط التالية:

- 1- إلحاق الجزائر بفرنسا.

- 2- العمل على إلغاء القوانين الاستثنائية والولاية العامة والمندوبيات المالية.

- 3- حق الجزائريين في الانتخاب والترشح لجميع المناصب والتمثيل البرلماني.

- 4- حرية التعبير وتعليم اللغة العربية.

اعتبر مصالي الحاج مناقشة مشروع بلوم فيوليت خيانة للقضية الجزائرية وخيانة لطبقة الأهالي التي علقته أما كبيرة على روافد الحركة الوطنية الجزائرية للخلاص من الهيمنة الاستعمارية، وسخر مصالي الحاج كل منابره الإعلامية لمهاجمة المشروع، وقد ألقى خطابا في 02 أوت 1938 وجه فيه عبارات قوية الوقع واعتبر أن مطالب المؤتمر الإسلامي مطالب متناقضة مع الوضع الحالي ومع موجات التحرر المنتشرة في العالم، اعتبر الشيوعيون خطاب مصالي الحاج بالاستفزازي واتهموه بالفاشية ووضعوا أيديهم في يد الإدارة الفرنسية وخططوا لحل حزب نجم شمال إفريقيا وكان لهم في نهاية سنة 1936 بداية سنة 1937، ويوضح مصالي الحاج الأسباب الحقيقية التي دفعت الحزب الشيوعي إلى ذلك والتي يأتي في مقدمتها أن حزب نجم شمال إفريقيا كان ذو طبقة جماهيرية كبيرة وفكره يتعارض مع أهداف الشيوعيين التي لم تخدمهم فكرة الاستقلال وخصوصا أنهم كانوا متحدين مع الاشتراكيين سياسيا ونقابيا، وهناك سبب آخر ووجهه يتعلق بالإدارة الفرنسية والمتمثل في أن قيادات حزب نجم شمال إفريقيا وقفت أمام عملية تجنيد الجزائريين للمشاركة في الحرب الأهلية الإسبانية.<sup>2</sup>

استمر هذا الصراع وطال كذلك حزب الشعب الجزائري سنة 1937، بحيث ورد في العديد من المقالات على مستوى جريدة الكفاح الاجتماعي لسان حال الحزب الشيوعي اهتمته بالعمالة مع الفاشية واستهداف أمن فرنسا في المنطقة، وحرضت الإدارة الفرنسية التي قامت بسجن زعيم الحزب مصالي الحاج وتضييق الخناق على نشاط الحزب وبين مصالي الحاج في تصريح له سنة 1947 يقول فيه أن الشيوعيين الجزائريين عاملونا بقسوة ولا نضع الثقة فيهم.

<sup>1</sup> تتمثل الشروط التسع في: 1- خريجي المدرسة العسكرية برتبة ضابط، 2- المتقاعدون من الجيش الفرنسي برتبة رقيب وخدمة 15 سنة، 3- المتحصلون على وسام عسكري، 4- النخبة المتحصلة على شهادات ثانوية، وشهادات التعليم الثانوي، 5- أعضاء الغرف التجارية والفلاحية، 6- المندوبون الماليون ونواب البلديات ورؤساء الجماعات، 7- البشغوات، الأغوات والقواد الذين يملكون 3 سنوات خدمة فعلية، 8- المتحصلون على وسام جوق شرف، 9 أمناء النقابات الذين يملكون 10 سنوات من الخدمة الفعلية.. ينظر: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 01، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص 247.

<sup>2</sup> عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 282.

انقلبت الأوضاع رأساً على عقب بعد توقيع الإتحاد السوفياتي معاهدة السلام مع الألمان النازيين بتاريخ 23 أوت 1939، بحيث مثلت منعرجاً حاسماً في تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي والجزائري على حد سواء، وبمقتضى ذلك تعرض مناضلوه لاضطهاد من طرف الإدارة الفرنسية، وبرغم من محاولة أعضاءه لشرح بنود المعاهدة وتبيان هدفها الرامي لإرساء السلام، وأن الإتحاد السوفياتي لم يخن فرنسا.<sup>1</sup> هذا الحزب الشيوعي الجزائري حذو نظيره الفرنسي وصادق على الميثاق الألماني السوفياتي، واحتج على الحملة الفرنسية المناهضة للشيوعية في حكومة دالديه.

أصدرت الإدارة الفرنسية بعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق قراراً يلزم بتوقيف كل وسائل الإعلام الشيوعية وحل الحزب الشيوعي الجزائري<sup>2</sup> وتوقيف كل فروعها بالمستعمرة، وفي 31 أوت أصدرت الشرطة الفرنسية قراراً باعتقال كل مناضليه، بحيث سجن ثلاثة أعضاء من بينهم قدور بلقايم، والمفارقة العجيبة هو أن الحزب الشيوعي لطالما عبأ الجماهير ضد النظامين الديكتاتوريين الألماني والإيطالي ولكن في آخر المطاف يتهم بالموالاة والعمالة لهذه الأنظمة، ومرد ذلك حسب الكتابات التاريخية إلى القرارات الفوقية للاتحاد السوفياتي التي لم تراعي فروعها في المناطق المعادية لهتلر وموسوليني والتي كان مآلها الحل ومطاردة أعضائها.<sup>3</sup>

بعد اجتياح الاتحاد السوفياتي لبولندا، زادت الأمور تعقيداً في صفوف الشيوعيين، بحيث بعثت الإدارة الفرنسية إخطاراً رسمياً للنواب البلديين المسلمين في مقاطعة الجزائر تطلب منهم توضيح موقفهم من الإتحاد السوفياتي، ورد عليهم بأنهم في صف الحكومة الفرنسية، ويلزم مساندة ضحايا بولندا وفي إطار ذلك صرح فرتشوك عمارة أحد النشطاء الشيوعيين الجزائريين "لقد انتخبنا في ظل الحكومة الفرنسية، ونحن مسلمون فرنسيون قبل كل شيء" وأضاف يوسف العباسي وهو شيوعي آخر بأنه معاد لنظام ستالين.<sup>4</sup>

واصلت الإدارة الفرنسية حملة الاعتقالات وملاحقة العناصر الشيوعية، بحيث أُلقت القبض في أوت 1940 على أحمد سماعيل، واعتقل علي مهدي المدعو علاوة الذي ينحدر من منطقة بجاية وحكم عليه بـ 05 سنوات سجن، وأمام هذه المضايقات وهذا الوضع المزري الذي آل إليه الشيوعيون، تقدم العديد من المناضلين باستقالتهم مثل الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري بن علي بوكورت الذي وجه رسالة إلى الحاكم العام بتاريخ 09 جانفي 1940 كتب فيها: بأنه متملص ولا تعنيه السياسية الحالية للاتحاد السوفياتي وكذا مقررات الأمانة الثالثة الشيوعية وشبه سياستها بالنازية والفاشية".

<sup>1</sup> Charles Rober Ageron, la partie communiste Algérien de 1939-1943, vingtième siècle, Revue d'histoire, N12, 1986, P41.

<sup>2</sup> محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 43.

<sup>3</sup> Charles Rober Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, Op.cit, P428.

<sup>4</sup> Ibid., P429.

رفعت الإدارة الفرنسية من وتيرة الضغط على التيار الشيوعي، بحيث قامت باعتقال 25 مناضل شيوعي 15 منهم يحمل جنسي اسبانية، وفي شهر ديسمبر 1940 تم سجن 09 مناضلين شيوعيين اسبان أدنوا بتهمة الدعاية للشيوعية.

وفي 06 فبراير 1941، كان من المقرر أن تحاكم المحكمة العسكرية بوهران 43 مناضل شيوعي وهم لاجئين سياسيين إسبان بتهمة إعادة تكوين رابطة شيوعي، وجاءت هذه التهمة في خانة إعادة بعث حزب محل وهذا يعاقب عليه القانون وكذا تهديد أمن الدولة الفرنسية في المنطقة.

وحسب تقارير C.I.E أنه مثل امام المحكمة العسكرية بالجزائر عدد من المناضلين الشيوعيين نصفهم إسبان وألمان وتوجد شخصية جزائرية فرنسية وحيدة المكى بدبابيش علي الديلم وهو الأمين العام للخلية الشيوعية بمقاطعة قسنطينة، أتهموا بتكوين جماعة شيوعية سرية، هذا ما اكتشفته الإدارة الفرنسية لكنها فشلت في اكتشاف الخلية لشيوعية التي قادها رامون فيرنانديز بمنطقة وهران وكذا الخلية الشيوعي التي تكونت بالجزائر العاصمة.

حاول الحزب في إطار السرية تعبئة الجماهير الجزائرية ضد سياسة الحرب المستعصية واستخدام منهجه القديم وهو محاربة الإمبريالية والاستعمار ومساعدة الأهالي في نضالهم التحرري واستعادة الفلاحين والمزارعين لأراضيهم، وتأسيس مجلس وطني قائم على الاقتراع يجمع الفرنسيين والجزائريين.<sup>1</sup>

وجه الحزب الشيوعي خطابا للشعب الجزائري في نوفمبر 1940 يقول فيه " دخلت بلادنا هذه الحرب لمساندة الحكومة الفرنسية، وبعد هزيمة فرنسا أصبح بلدنا الآن موضع مساومة بين الفاشيين الفرنسيين والألمان والإيطاليين، وحان الوقت للكسر القيود، لهذا يدعو الحزب الشيوعي من الجزائريين المطالبة باستقلال الجزائر لتكون في بلادنا حكومة جزائرية ديمقراطية يقودها مجلس شعبي.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق ورد مقال آخر في جريدة الحزب بتاريخ 02 ديسمبر 1940 يحمل نفس النداء وهو الدعوة إلى الاستقلال ومحاربة الامبريالية وإعادة توزيع الأراضي، ودعا في الفاتح من يناير سنة 1941 إلى محاربة الاستعمار الذي ينهب خيرات البلاد، وضمن كاتب المقال ان الشعب الجزائري لا تهمة الحرب الدائرة في أوروبا ولا يتحمل مسؤولية هزيمة فرنسا أمام النازيين. وقد نسخ هذا العدد لما يفوق 6 آلاف طبعة.

استعمل الشيوعيون الجرائد لمهاجمة نظام فيشي الذي وصفوه بالمستبد والفاشي الذي أبان الوجه الحقيقي للاستعمار، وطالب الشيوعيون في هذه الفترة بجملة من المطالب أهمها:

1- تأسيس حكومة جزائرية شعبية أساسها الدستور.

2- مصادرة الأراضي من كبار المستوطنين ومنحها للفلاحين الجزائريين.

<sup>1</sup> - la lutte sociale, novembre 1940

- Charles Robert Ageron, la partie communiste Algérien de 1939-1943, Op.cit., P44.

<sup>2</sup> La lutte sociale, novembre 1940.

3- المطالبة بحرية بيع المنتجات الجزائرية المحلية.

4- الإعفاء الضريبي ومتأخرات الكراء.

5- فتح قروض لصغار التجار والحرفيين.

6- الحد الأدنى للأجور هو 20 فرنك في اليوم.

7- حرية التعليم بجميع اللغات.

8- إلزامية تدريس اللغة العربية في جميع المدارس الرسمية.

9- العفو الشامل لجميع المساجين السياسيين وعلى رأسهم الشيوعيين.<sup>1</sup>

أطلق الحزب الشيوعي الجزائري بتاريخ 12 سبتمبر 1942 منشور وزع على مستوى المدن الكبرى يدعو فيه إلى: تشكيل جبهة الحرية ضد التدخل الفاشيين الألمان في الجزائر، حتى لا تكون الجزائر مستعمرة نازية، وقد تناولت جريدة الكفاح الاجتماعي في مقالاتها هذا الموضوع ودعت إلى مواجهة خطر هتلر الدايم ودعت إلى تكوين ميليشيات ولجان إمداد واعتقال الهتلريين الفرنسيين.<sup>2</sup>

بعد زوال نظام فيشي سنة 1943، عاد التيار الشيوعي للبروز مرة أخرى وسيسيطر على الساحة السياسية، بحيث سيصبح الحزب الوحيد الذي يملك الشرعية على المستوى النقابي و السياسي، وفي هذه الفترة أزر الحزب حركة شارل ديغول لتحرير فرنسا، وحى الحزب الشيوعي الجزائر سار على نفس نهج نظيره الفرنسي، وعلى هذا الأساس يزيد تيقننا ان الحزب الشيوعي الكائن بالجزائر ما هو إلا فرع من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي لأن حركة شارل ديغول تهدف إلى تحرير فرنسا من قبضة النازيين والمحافظلة على مستعمراتها وهذا يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة الرامية لاستقلال الشعوب المستضعفة.<sup>3</sup>

وأكد ذلك في 23 سبتمبر 1944 ضمن فعاليات الندوة المركزية التي نظمها الحزب الذي أبان فيها على تمسكه بفكرة لا انفصال، وجاء ذلك على لسان امينه العام السيد عمر أوزقان بحيث صرح: "إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال مستحيل وهو لا يخدم إلا الإمبرياليات الأجنبية".<sup>4</sup>

3- موقف الحزب الشيوعي الجزائري من مجازر 08 ماي 1945:

قمنا بشرح حيثيات مجازر 08 ماي 1945 في الفصل السابق، وفي هذا العنصر نحن بصدد عرض موقف الحزب الشيوعي الجزائري منها:

جاء موقف الحزب الشيوعي الجزائري من مجازر 08 ماي 1945 مخالفا لكل تيارات الحركة الوطنية، فبالرغم من الاستعمار الفرنسي ارتكب أبشع جريمة عرفها القرن التاسع عشر، إلا ان الحزب تغاضى عن

<sup>1</sup> Charles Rober Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, Op.cit., P432.

<sup>2</sup> Ibid., P436.

<sup>3</sup> محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 226.

<sup>4</sup> نفسه، ص 226.

ذلك وراح يتهم حزب الشعب الجزائري ومائل موقفه موقف العديد من السياسيين والكتاب الفرنسيين الذين اتهموا حزب الشعب بتحميله مسؤولية إراقة دماء الجزائريين واتهموه بالعمالة لصالح النازية، واعتبر الإدارة الفرنسية بارتكابها هذه المجزرة ماهي إلا دفاع عن سيادتها، وزيادة على ذلك طالب أعضاءه اعتقال ومعاينة أعضاء حزب الشعب الجزائري.

إن هذا التهمج نابع من تهجم الحزب الشيوعي الفرنسي على قيادات حزب الشعب الجزائري ، ففي 17 ماي 1945، ورد مقال في جريدة Liberté طالب فيه الشيوعيون بالإعدام رميا بالرصاص لمُدبري التمرد الذي حدث في 08 ماي 1945، واتهمت أعضاء حزب الشعب في اضطلاعهم في التخطيط لهذا التمرد الذي صاحبه العنف ، واتهمت مصالي الحاج بأنه عميل للفاشية<sup>1</sup>، وفي مقال آخر في جريدة Humanité في عددها الصادر ب 12 ماي 1945: تم تحريض السكان المسلمين الجائعين على القيام بأعمال العنف من طرف عناصر معروفة لدى الإدارة الفرنسية<sup>2</sup> وهنا يقصد مناضلي حزب الشعب الجزائري، وفي نفس الجريدة بتاريخ 19 ماي 1945 طالب الحزب الشيوعي الفرنسي بتسليط أقصى العقوبات على الذين شاركوا في مظاهرات الثامن ماي ، وكذا القادة الوطنيين المزعومين لذين حاولوا تضليل الجماهير المسلمة.<sup>3</sup>

#### 4- نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1946-1954:

عرف نشاط الحزب الشيوعي في الفترة الممتدة ما بين 1946-1954 صراعا في الأفكار والأطروحات والتي سنوضحها في هذا الشق:

كما نوهنا سابقا إن الحزب الشيوعي الجزائري سيطر على الساحة النقابية والسياسية الفرنسية، هذا ما انعكس في المستعمرة، بحيث أصبح الحزب الشيوعي الجزائري الحزب الوحيد المسموح له بالنشاط وهذا ما مكن له توسيع قاعدته ونشاطاته، وأسس لنفسه جريدة جديدة أطلق عليها Algérie républicaine والتي أصبحت الناطق الرسمي للحزب وعبر على مستواها عن أهدافه وطموحاته.

شارك الحزب الشيوعي الجزائري في انتخابات جوان 1945، والتي رفع فيها شعار الوحدة الديمقراطية، وحاز على العديد من المقاعد وتحصل على مقعدين في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي.

حاول الحزب الشيوعي في الجزائر ربط اتصالات مع تيارات الحركة الوطنية الحديثة البعث متأملا في تشكيل جبهة وطنية موحدة، إلا أن محاولاته لم تلقى اهتماما، وهذا راجع لمواقفه من حزب الشعب الجزائري وكذا موقفه المخزي حيال مجازر 08 ماي 1945، هذا ما دفعه إلى مراجعة أطروحاته وذلك من خلال عملية النقد الذاتي.<sup>4</sup> وفي نفس الإطار حاول الحزب تصليح العلاقات بينه وبين حزب الشعب بحيث

<sup>1</sup> بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود الحاج مسعود، مؤسسة الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 158.

<sup>2</sup> Humanité, 12 mai 1945

<sup>3</sup> Humanité, 19 mai 1945

ينظر كذلك: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 452.

<sup>4</sup> Mahfoud kaddache, Histoire du nationalisme algérien 1939-1951, T02, EDIF, 2010, p703.

طالب أعضائه من وزير الداخلية الفرنسية بالتحريض الفوري واللامشروط لمصالي الحاج وعودته إلى النشاط السياسي.

أصدر الحزب الشيوعي بياناً في 21 جويلية 1946، والذي يعتبره المؤرخون نقطة تحول في مبادئ الحزب تجاه القضية الجزائرية، بحيث صرح أندري مارتى<sup>1</sup> "André Marty" بأنه يوجد أهمية للمسألة الوطنية وأكد بأنه يوجد تيار عميق يوحد المسلمين، وإن القضية الوطنية الجزائرية تهيمن على كل الحياة الجزائرية" واعترف الزعيم الشيوعي الفرنسي بالطابع التقدمي للحركة الوطنية الجزائرية، واعتبرها قوة أساسية مثلها مثل نظيرتها بفرنسا تدفع إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية.<sup>2</sup>

حاول الحزب الشيوعي في هذه الفترة إيجاد سبل تنسيق مشتركة بين كل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية لتشكيل جبهة موحدة تمثل الشعبين الجزائري والفرنسي في المستعمرة، واقترح جملة من المطالب التي استثنى منها مطلب الاستقلال باعتباره مطلب يستحيل تحقيقه، وتمحورت مطالبه حول إنشاء فيديرالية جزائرية مستقلة ذاتياً تمثلها فرنسا على مستوى الخارجي والدفاع، والاعتراف بخصوصية الشعب الجزائري فهو يختلف عن الشعب الجزائري في العادات والتقاليد والدين واللغة ولكن هذا لا ينفي تعايش الشعبين في وطن واحد.

يشير المؤرخون إلى تقارب الأطروحتين أطروحة الحزب الشيوعي الجزائري وأطروحة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أعلن عن مطالبه والتي صادق عليها الشيوعيون وتمحورت هذه المطالب في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- 1- تأسيس جمعية جزائرية مكلفة بتسيير شؤون الجزائريين في إطار الإتحاد الفرنسي.
- 2- توكل للجمعية مهمة تعيين الحكومة الجزائرية.
- 3- إلغاء نظام البلديات المختلطة وإقليم الجنوب ذو الحكم العسكري.
- 4- تشكيل مجلس جزائري يضم بالمساواة أعضاء فرنسيين وجزائريين ويكون قائم على الاقتراع.
- 5- إلغاء منصب الحاكم العام واحلال محله مفوض فرنسي مهمته الاشراف عن المسائل الخارجية والجيش الفرنسي في المستعمرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> من مواليد 1866/11/06 بمنطقة باربينيون ، توفي في 1956/11/23 بمنطقة تولوز، عمل أندري مارتى كمهندس ميكانيكي بالبحرية الفرنسية، حكم عليه بالأشغال الشاقة باعتباره متمرداً في البحر الأسود سنة 1919- أفرج عليه سنة 1923 ، أنتخب في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1925 ثم عين عضواً في المكتب السياسي بذات الحزب سنة 1931، شغل العديد من المناصب السامية والتي من بينها مستشار بلدي في باريس، وسكرتير الأمانة الشيوعية ما بين 1935-1943، ثم عين امينا عاما للحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1943-1944، ثم اشتغل كأمين عام للحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 1945-1952، طرد بعدها من الحزب الشيوعي في يناير 1953 لتورطه في قضية Marty Tillon ينظر: [www.Maiton.fr](http://www.Maiton.fr) , 10-10-2023, 16 :45.

<sup>2</sup> Mahfoud kaddache, Op.cit.P703.

<sup>3</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 1071-1072.

<sup>4</sup> محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 1089.

أكد الحزب الشيوعي الجزائري على الشعارات التي رفعها سابقا والتي نشرها في جريدة la liberté في الفاتح من جانفي سنة 1948 والتي برهن من خلالها ان الجمهورية الجزائرية قد اكتملت معالمها وحن الوقت لظهورها، وهي تضم أمة جديدة تجمع بين الطوائف الدينية الثلاث المسلمة والمسيحية واليهودية، وتضم كل القوميات التي أشار لها المنظر الشيوعي الفرنسي Maurice Thorez سنة 1939 والتي تسير على نهج الفكر الشيوعي السوفياتي ومندمجة في نفس الوقت مع فرنسا الديمقراطية.

لم تتفق أحزاب الحركة الوطنية مع فكر الحزب الشيوعي الجزائري الذي دعا مرة أخرى إلى فكرة التكتل لتأسيس جمهورية ديمقراطية بدستورها وبرلمانها ووجه رسائل إلى حزبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مطالبا إيهما بتوحيد قائمة للمشاركة بها في انتخابات أبريل 1948.<sup>1</sup>

وفي نفس سياق الانتخابات وجه مرة أخرى دعوة لتوحيد قائمة انتخابية بينه وبين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمشاركة في انتخابات المجلس الجزائري سنة 1949، لكن هذا الأخير فضل خوض معترك الانتخابات وحده، وأمام هذا الوضع أصدر الحزب بيان أكد فيه لكل الوطنيين "أنه لا يوجد تحرروطني خارج إطار المعسكر الديمقراطي المعادي للإمبريالية أي المعسكر السوفياتي".

ويعتبر هذا البيان ردا على خطوات حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حاولت التقرب من الجامعة العربية وعولت على مساعداتها واعتبر الشيوعيون أن الجزائر بلد لا يعيش فيه سوى العرب بل هم مزيج بين العرب والقبائل والأوروبيون واليهود.<sup>2</sup>

شهدت السنوات الأربع التي سبقت الحرب التحريرية المباركة، تطورات كبرى على مستوى العلاقات بين الأحزاب الوطنية الجزائرية، ففي سنة 1951 أنظم الحزب الشيوعي إلى الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحرية واحترامها FADRL التي ضمت كل الأحزاب السياسية<sup>3</sup> واستهدفت هذه اللجنة إلغاء انتخابات جوان 1951.

جسد الحزب الشيوعي الجزائري أفكاره التي نادى بها في سنة 1950 والتي من بينها تأسيس لجان لمحاربة القمع، والتي ظهرت رسميا بتاريخ 25 ماي 1952 بقسنطينة ويشير الباحثون في هذا الميدان أن هذه اللجان فتحت أبوابها لكل الأحزاب الوطنية وشهدت انضمام بعض فروع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Mahfoud kaddache, Op.cit., P790.

<sup>2</sup> Ibid., P791.

<sup>3</sup> Amar Ouzegane, Le meilleur Combat, ED A.N.E.P, Alger, 2006, P178.

<sup>4</sup> Mahfoud kaddache, op.cit., pp 803-804.

وفي شق آخر استغل الحزب الشيوعي الجزائري أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ما بين 1951-1953 بحيث أعلن حياده تجاه الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين وأعلن نفسه رائد العمل السياسي في الجزائر وذلك بنشر العديد من المقالات على مستوى منابره الإعلامية التي تتضمن أفكاره.

#### • الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

##### 1- التأسيس:

أُعتقل فرحات عباس يوم بداية مجازر الثامن ماي 1945، وهو يتهياً لتقديم التهانى لممثل الحكومة الفرنسية بالجزائر بالنصر على النازيين، وذلك بتهمة التحريض ضد السيادة الفرنسية بالمنطقة،<sup>1</sup> وقد كتب فرحات عباس وصية سياسية ضمنها دفاعه عن شرفه وحزبه وبراءته من التهم المنسوبة إليه<sup>2</sup>، ويعتبرها بعض المؤرخين كاستقالة من العمل السياسي بشكل نهائي، ولكن مع ذلك لم تشفع له لدى الإدارة الفرنسية التي اعتبرته مسؤولاً مباشراً لإضرابات 08 ماي، وهذا استناداً لنشاطه الكبير أثناء الحرب العالمية الثانية، وهذا بعد تأسيس حركة أحباب البيان والحرية والصيت التي نالته على المستوى الداخلي والخارجي التي جمعت جل الأحزاب الوطنية كتكتل واحد ضد الإدارة الفرنسية والتي أرغمتها على إدخال إصلاحات 07 مارس 1944.<sup>3</sup>

بعد الزج بالقادة السياسيين في السجون، عرفت الساحة السياسية الجزائرية ركوداً، وتمكنت منها الإدارة الفرنسية وفرضت عليها سيطرة، ووجد الحزب الموالي للإدارة الفرنسية والحزب الشيوعي الجزائري الفرصة السانحة لتوسيع قاعدتهما الجماهيرية ولمشاركة في الانتخابات، وبالفعل تم ذلك كما كان مخطط له، بحيث قاطعت حركة احباب البيان والحرية والحزب الشعب الجزائري الانتخابات البلدية المقررة في 05 أوت و 21 أوت سنة 1945، وقد تحصلت فيها حركة المنتخبين الموالية للإدارة الفرنسية على 07 مقاعد.<sup>4</sup> أطلق سراح فرحات عباس<sup>5</sup> رفقة المناضلين السياسيين بمقتضى قرار 16 مارس 1946 مع السماح لهم بمزاولة الحياة السياسية، وفي نقطة عودة فرحات عباس إلى العمل السياسي قد ورد في كتاب ليل الاستعمار للمؤلف فرحات عباس قوله: " رأينا أنه من واجبنا أن نبقى في الساحة ونستأنف العمل حيثما تركنا، نظراً للنوايا السيئة لأعدائنا"، بحيث تشير المصادر التاريخية إلى أن شخصية فرحات عباس

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، ثورة اول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجاً 01 نوفمبر

1954-31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 90.

Claude Collot, Op.cit., P219

ينظر كذلك:.

<sup>2</sup> حميد عبد القادر، فرحات عباس رئيس الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 210-211،.

<sup>3</sup> عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 198.

<sup>4</sup> أحمد بن مرسل، المرجع السابق، ص 90..

<sup>5</sup> A.N.O.M (91 1 K 1148), P.R.G, A/S de commentaires sur la libération de Farhet Abbes, N :41, Miliana, le 15/04/1946.

وقناعاته قد تغيرت بعد تطوعه في الجيش الفرنسي مطلع الأربعينيات من القرن الماضي والعمل كمساعد صيدلي، ورؤيته لكمية العنصرية والتفرقة بين المجندين الأوروبيين والمجندين المسلمين الجزائريين، زادت مواقف الانفصالية تبلورا بعد مجازر الثامن ماي سنة 1945 والتي يؤكدتها قوله " أمام الجريمة الاستعمارية لا اندماج ولا أسياذ جدد" وقال أيضا " كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكويننا سياسيا ديمقراطيا..... وأضاف إن هدفنا تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية".<sup>1</sup>

استأنف فرحات عباس العمل السياسي بتأسيس حزب جديد يعتبر امتداد لحركة أحباب البيان والحرية A.M.E.L أطلق عليه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA أفريل سنة 1946<sup>2</sup>، ضم في لجنته المركزية "شريف سعدان، أحمد بومنجل<sup>3</sup>، قدور ساطور<sup>4</sup>، أحمد فرنسيس<sup>5</sup> وبعض العناصر الأوروبية مثل الفرنسي رولاميت، أصدر الحزب جريدة جديدة سميت بجريدة الجمهورية *La républicain Algérien*"<sup>6</sup>، «هدف فرحات عباس من خلاله إلى بعث جزائر جديدة منسلخة عن المحيط العربي الإسلامي ومندمجة في الإتحاد الفرنسي هذا ما رفضه ممثلو حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> فرحات عباس، المصدر السابق، ص 119-120.

<sup>2</sup> Alester Horne, Op.cit, P75.

ينظر كذلك: أحمد بن مرسل، المرجع السابق، ص 91. ينظر أيضا: كريمة زيتون، الدولة الوطنية في فكر فرحات عباس: المفهوم، المحددات والمركبات، *مجلة رؤية تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة*، المجلد 04، العدد 01، 2023، ص 126.

<sup>3</sup> من مواليد سنة 1920 بمنطقة بني بني بالقبائل الكبرى، متحصل على شهادة ليسانس تخصص حقوق، اشتغل في مهنة المحاماة، تعد هذه الشخصية من بين مؤسسي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946، هاجر إلى فرنسا ليصبح بداية من سنة 1957 أحد أنشط أعضاء فيديريالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم عين عضو في المجلس الوطني للثورة ما بين 1957-1962، أشرف على تسيير جريدة المجاهد من تونس. ينظر: عاشور شرقي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي: تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، دار القصبية، الجزائر، 2008، ص 100.

<sup>4</sup> من مواليد سنة 1911 بالجزائر العاصمة متحصل على شهادة ليسانس في الحقوق سنة 1933، دخل في نفس السنة إلى سلك المحاماة، أنظم سنة 1944 إلى حركة أحباب البيان الجزائري، ساهم بشكل كبير في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946، فاز تحت لوائه في انتخابات 1951 الخاصة بالمجلس الجزائري، قدم استقالته مطلع سنة 1955 ليلتحق بجبهة التحرير الوطني وشغل منصب محامي الجبهة. ينظر: محمد عباس، نداء الحق الشهادات التاريخية، دار الهومة، الجزائر، 200، ص 157.

<sup>5</sup> من مواليد 12 نوفمبر 1910 بغليزان، درس الثانوية بمنطقة وهران وواصل دراسته في الطب بباريس، بحيث تحصل على شهادة طبيب عام سنة 1938، اهتم بشكل كبير بالسياسة وارتبط بصهره فرحات عباس وناضل معه في صفوف حركة أحباب البيان الجزائري، ألقى عليه القبض في 08 ماي 1945 بتهمة التحريض على التظاهر وفرضت عليه الإقامة الجبرية بمنطقة مشرية في الجنوب الجزائري، أفرج عنه في مارس سنة 1946، تعد هذه الشخصية من بين مؤسسي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انظم إلى جبهة التحرير الوطني وصار عضوا في المجلس الوطني للثورة ابتداء من سنة 1956، عين في الوفد الخارجي وزار العديد من البلدان معرفا بالقضية الجزائرية انطلاقا من القاهرة إلى دول سكود بنافيا وأمريكا اللاتينية، عين وزيرا للاقتصاد في الحكومة المؤقتة سنة 1958-1959، غادر الحياة السياسية بعد الاستقلال وتوفي في 31 أوت سنة 1968 بمرض العضال بمدينة جنيف السويسرية. ينظر: عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 259-260.

<sup>6</sup> سلوى الهلالي، الثورة بالقانون والوحدة الوطنية في سياسة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946-1951، *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 334.

<sup>7</sup> عبد الحفيظ بو عبد الله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 142.

2- برنامج حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

ورد برنامج الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري في مقال كتبه السيد فرحات عباس ونشر في جريدة le combat بتاريخ 26 جوان 1946 ويتمحور حول النقاط التالية:

- 1- تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا تمثلها الحكومة الفرنسية في الشؤون الخارجية والعسكرية<sup>1</sup> تحتوي هذه الجمهورية على حكومة ودستور وعلم مستقل.
  - 2- تمثل الجمهورية الجزائرية عضوا في الإتحاد الفرنسي.
  - 3- تتمتع الجمهورية الجزائرية على السلطة المطلقة داخل حدودها.
  - 4- كل مواطن فرنسي مقيم بالجزائر له الحق بالتمتع بالجنسية الجزائرية والعكس كذلك صحيح.
  - 5- الاقتراع العام هو أساس اختيار أعضاء البرلمان.
  - 6- تمثل فرنسا بالجزائر بممثل عام يتمتع بصلاحيات استشارية فقط.
  - 7- اللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل اللغة الفرنسية.<sup>2</sup>
  - 8- التعليم الإجباري والمجاني للأطفال الجزائريين.
  - 9- فصل الدين عن الدولة وتخليص الإسلام من ممارسات الاستعمار الفرنسي الذي سيطر على المساجد والأوقاف.
  - 10- إلغاء الملكيات الإقطاعية، واسترجاع الفلاحين الجزائريين لأراضيهم لاستغلالها.
  - 11- اتباع سياسة السلم ونبذ العنف في المطالبة بالحقوق.<sup>3</sup>
- قامت الجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتيا التي نادى بها فرحات عباس على ثلاث مقومات أساسية تضمن استمراريتها وهي:
- 1- المساواة المطلقة: تذوب داخل هذه الجمهورية كل الاختلافات العرقية التي زرعتها الاستعمار الفرنسي بين طبقات المجتمع والتي أدت إلى تهميش الشريحة الكبيرة وهم السكان الأصليون.
  - 2- التربية: تستهدف الانسان والذي يعتبر الحلقة الأهم في هذه الدولة، فمن خلال فكر فرحات عباس يلزم أن يكون حر متشبع بالواجب الاجتماعي.
  - 3- العلم والتكنولوجيا: لا يمكن لأي بلد أن يرتقي بدون هذين المتغيرين باعتبارهما أساس التقدم والرفق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Claude Collot, Op.cit., P224.

<sup>2</sup> محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 81.

<sup>3</sup> محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111-112.

<sup>4</sup> محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 106-107.

### 3- نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

#### 1.3 اقتراحه لمشروع دستور الجزائر:

بعد تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ونيله الاعتماد من طرف الإدارة الفرنسية وجه أنظاره إلى الانتخابات باعتبارها منبرا جد مهم للولوج لمختلف المنابر والمجالس السياسية،<sup>1</sup> وقرر الحزب المشاركة في الانتخابات التشريعية المقرر إقامتها في 02 جوان 1946، هذا القرار عارضه ممثلو حزب الشعب الجزائري رافعين شعار "من انتخب خان وكفر".<sup>2</sup>

تحصل حزب الاتحاد الديمقراطي في هذه الانتخابات على 11 مقعد من أصل 13 في الهيئة الانتخابية الثانية:

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 445174 صوت.

- الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي: 136149 صوت<sup>3</sup>

وقد فاز من قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

1-مقاطعة الجزائر: الدكتور سعدان، ابن قداش.

2-مقاطعة قسنطينة: فرحات عباس، مصطفى الهادي، ابن خليل، صاطور، باي العقون، حاج السعيد.

3-عمالة وهران: عبد القادر محداد، قادة بوتران، أحمد فرنسيس.<sup>4</sup>

عرض فرحات عباس ولأول مرة مشروعه المكنى "بالجمهورية الجزائرية" على مستوى قبة البرلمان الفرنسي وذلك بتاريخ 02 أوت سنة 1946، لكنه قبل بالرفض من طرف النواب البرلمانيين الفرنسيين افلندي رأوا في هذا المشروع خطوة بالغة على مستقبل فرنسا في المنطقة. وحتى رئيس الحكومة ابان على نية فرنسا بالبقاء في الجزائر ومازلت تعتبرها مقاطعة فرنسية،<sup>5</sup> واقترح البرلمانيون بدل ذلك مجموعة من الإصلاحات:

1-رفع عدد أعضاء الهيئة الانتخابية الثانية.

2-رفع عدد الأعضاء المسلمين داخل البرلمان الفرنسي إلى العدد 15.

3-رفع عدد ممثلي الجزائري داخل مجلس الجمهورية إلى 07 مقاعد.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، المرجع لسبق، ص 92.

<sup>2</sup> محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 108.

<sup>3</sup> Mahfoud kaddache, op.cit., P760.

<sup>4</sup> قدارة شايب، المرجع السابق، ص ص 149-150.

<sup>5</sup> حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 118.

<sup>6</sup> أحمد بن مرسل، المرجع السابق، ص 93.

شارك الحزب مرة أخرى في انتخابات 24 نوفمبر سنة 1946، وتحصل على 04 مقاعد من أصل 06 مقاعد داخل مجلس الجمهورية.<sup>1</sup>

حاول الحزب مرة أخرى في طرح مشروعه يوم 21 مارس 1947، وقدم لمشروع كل من السادة: مصطفى، بن خليل سعدان، مهداوي، وبرغم من أن مرافعات السادة المذكورة أسمائهم كانت باهرة إلا أنه حكم على هذا المشروع بالفشل مرة ثانية، بحيث لم يأخذ البرلمان الفرنسيون فكرة عباس على محل الجد.<sup>2</sup> قابل أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ذلك بالانسحاب من مناقشة مشروع 20 سبتمبر 1947، بحيث رفضوه جملة وتفصيلا ففي نظرهم لا يمكن أن يكون في مستوى تطلعات الشعب الجزائري ويحمل في طياته تناقضا كبيرا فمن جهة يهدف إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ومن جهة أخرى يحافظ على هئتين الانتخابيتين الأولى والثانية وهو بحد ذاته عنصرية واللامساواة.<sup>3</sup>

وصف الدكتور سعدان القانون الأساسي باللعب الصبياني، واعتبر هذا الإصلاح ما هو إلا ذر رماد في العيون لا يتطلع إلى مستوى حل مشكلة الشعب الجزائري التي لا يمكن أن يتحقق إلا بأحد الاستقلالين إما التام أو الذاتي الذي نادى به الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري، وحسبه إن هذا القانون مبني على الكذب والغموض وختم موقفه بقوله: "إن المأساة في هذه القضية تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتكلم لغة واحدة، فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا، الذي يعتبر على أنه مزرعة متجاهلين أنه وطن وأنه لم نعد خدما أو أقنانا".<sup>4</sup>

أبان الدكتور سعدان عن وجود الأمة الجزائرية ويحمل تصريحه كذلك بان الجزائر كانت بمثابة قاعدة خلفية للاقتصاد الفرنسي وعلى هذا الأساس لا تفرط فيها فرنسا وتعتبرها جزء من التراب الفرنسي وإحدى مقاطعاته، ولذلك كذلك رفض البرلمان الفرنسيون مقترح فرحات عباس الذي سيحرمهم من هذا الامتياز إن تجسد على أرض الواقع.

وفي تصريح آخر لأحد أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المكنى بمصطفى منتقدا القانون الأساسي بقوله: "إن هذا القانون لا يسير على سياسة الإدماج برغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب، وليس فيه أية روح ديمقراطية على رغم من ولادته في جو من التحرر العالمي، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى، إنه يفتقر إلى الشخصية والأصالة وإلى النفس والروح، وإذا كانت فيه أصالة ففي حفاظه بشكل جديد على الامتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الأرض وهو يستبدل الأصفاد الحديدية بأصفاد ذهبية".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 207

<sup>2</sup> محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 1075.

<sup>3</sup> Mahfoud kaddache, op.cit., P761.

<sup>4</sup> عبد الحفيظ بوعبد الله، المرجع السابق، ص 155.

<sup>5</sup> جوان غليسي، المصدر السابق، ص ص 89-90.

طالب فرحات عباس من أعضاء حزبه بعد إبداء الموافقة الفرنسية على القانون بالاستقالة الجماعية من المجلس الجمهوري لأنه لم يصبح منبر لإيصال مشاكل الشعب الجزائري بل أصبح منبرا لتضييق الخناق على الوطنيين ورفض أفكارهم وأصبح منبرا للعنصرية وذلك من خلال تمرير رسائل ومشاريع الفرنسيين وإيقاف كل مشروع في إصلاح جاد لفئة الأهالي الجزائريين، وبالفعل تم ذلك في 31 أوت سنة 1947 ووجهوا رسالة مفادها "إننا نحتج ضد انون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على اغلبية السكان الجزائريين وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية".<sup>1</sup>

### 2.3. المشاركة في انتخابات 04-11-أبريل 1948:

صدم أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من التزوير والتدليس الذي طال قوائمهم بقيادة الحاكم العام "إيدموند نايجلان"، بحيث يشير المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" أن مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هم المستهدفين من طرف الإدارة الفرنسية في هذه الانتخابات، وضمن ذلك بجملة من الاحصائيات التي تدل على ذلك: تحصل مرشح منطقة البليدة عن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 10647 صوت بقي له بعد التزوير 2534 صوت أي فقد ما يفوق 75% من اصواته، أما مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تحصل على 2791 صوت بقي له 16 صوت، في حين يرتفع في الكفة المقابلة أصوات المرشح المستقل الموالي للإدارة الفرنسية من 8655 صوت إلى 16559 صوت، أما على مستوى منطقة قالمة تشير الاحصائيات أن مرشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد نال 7665 صوت بقي له 715 صوت، أما مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فتراجعت اصواته من 1049 صوت إلى 51 صوت.

شهدت منطقة عنابة هي الأخرى نصيبا من التزوير الانتخابي بحيث تهاوت أصوات مرشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية من 6544 صوت إلى 96 صوت وأقصى مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي بشكل نهائي.<sup>2</sup>

كنتيجة لذلك كان التوزيع في أول جلسة للمجلس الجزائري المنعقدة بتاريخ 21 ماي 1948 كالتالي:

- 43 نائب من مرشحي الإدارة الفرنسية.
- 09 نواب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- 08 نواب عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحفيظ بوعبد الله، المرجع السابق، ص 154.

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، المصدر السابق، ص 359.

<sup>3</sup> يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 124.

إن قضية التزوير أخذت أبعاد أخرى بحيث كشفها صحفي جريدة Le Monde السيد Rouget de Lile بقوله "صرح لي عشرون شخص من الأهالي كانوا مجتمعين في مقهى عتيق، بان عمال المكتب الانتخابي قد اقترحوا عوضا عنا".

أمام هذا الوضع تهجم أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على سياسة الحاكم العام نايجلان القائمة على التزوير والفساد وقد سرح في حق ذلك أحمد بومنجل " لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك... واستغفلتنا وسيستفيق الانسان ذات يوم ويجد ان الجزائر قد انتقلت إلى صفوف الكتلة الشرقية، وسينتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل، والبكاء على الآمال الضائعة، دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الأسباب والعوامل التي أدت إلى مثل هذا السلوك، قد يحاولون آنذاك إيجاد الأعذار لتخفيف الذنوب والندامة، ولكن بع فوات الأوان ولاريب في أن الخيار الذي يمليه اليأس لا يمكن ألا أن يكون خيار ضد فرنسا".<sup>1</sup> يبين هذا التصريح مدى خيبة الأمل التي مني بها أعضاء حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من هذه الانتخابات التي علقوا عليها آمالا كبيرة فالمجلس الجزائري يمثل لهم منبرا لإيصال مشاكل الجزائريين وتمير مشاريع الحزب.

واصلت الإدارة الفرنسية تعنتها واكملت في سياستها القائمة على التزوير الانتخابات بحيث تكرر ذلك انتخابات 04-11 فبراير سنة 1951، وفي انتخابات التشريعية يوم 17 جوان سنة 1951 التي تحصل فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 08% من الأصوات، والإتحاد الديمقراطي لبيان على 09% من العدد الإجمالي للأصوات، شهدت كذلك الانتخابات الولائية في شهر أكتوبر سنة 1951 تزويرا هي الأخرى.<sup>2</sup>

4- العمل المشترك بين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والتيارات الأخرى:

#### 1.4. لجنة الدفاع عن القضية الفلسطينية:

ظهرت أولى الأعمال المشتركة بين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والتيارات الحركة الوطنية الجزائرية في 02 جوان سنة 1948 وذلك من خلال تأسيس لجنة ضمت كل التيارات السياسية من حزب الإتحاد وجمعية العلماء المسلمين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكانت أولى الاجتماعات بمنطقة بوزريعة بالجزائر العاصمة مهمتها الدفاع عن القضية الفلسطينية، ووجه الحاضرون دعوة إلى الشعب الجزائري لمساندة أشقائهم الفلسطينيين بحكم أن كلا الشعبين يعانيان من الظاهرة الاستعمارية، واقترح أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمقاطعة جميع المراكز التجارية اليهودية وخصوصا الذين لهم علاقة مع السياسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جوان غليسي، المصدر السابق، ص 94.

<sup>2</sup> بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 471-472.

<sup>3</sup> Malika Rahel, L'UDMA et les UDMISTES contribution à l'histoire de nationalisme algérien, Elbarzekh, Alger, 2017, P130.

#### 2.4. الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية:

شارك حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تأسيس الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية F.A.D.R.L بقاعة سينما دنيا زاد يوم 05 أوت 1951، وفي مقام آخر يؤكد فرحات عباس أن هذه اللجنة نشأت في كنف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقد مثل الحزب على مستواها: أحمد بومنجل، قدور ساطور، عبد الحميد بن سالم، محمد مزيان، حضر اجتماعها التأسيسي حوالي 400 مدعو جلهم من أنصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية واقلية من الحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، قدم السيد احم بومنجل مداخلة بعنوان "محاربة الاستعمار" وشرح الأسباب الحقيقية وراء تأسيس هذه اللجنة والتي حصرها في الجو السياسي الخانق الذي تعاني منه الجزائر وخصوصا بعد انتخابات سنة 1948 المبني على الأكاذيب والتزوير، ووضح في نفس السياق أن الجبهة مهمتها تحقيق الديمقراطية لكلا الفئتين الفرنسية والجزائرية والمحافظة على الأخوة بين الشعبين.<sup>1</sup>

#### 5- موقف حزب الاتحاد الديمقراطي من اندلاع الثورة التحريرية:

يقول فرحات عباس عن موقف الحزب من اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 "إنه في شهر أكتوبر سنة 1954، هيئ عامل مقاطعة قسنطينة لقاء بيني وبين المارشال جوان الذي كان بصدد زيارة لمنطقة قسنطينة، والذي سألتني عن تقييمي للوضع الراهن في الجزائر فأجبته بكل صراحة ان الجزائريين لم يبقى لهم سوى حمل السلاح والصعود إلى الجبل أو مهاجروا من بلادهم" من خلال هذا التصريح لفرحات عباس والذي يبين شيئين الأول الوضع الخانق الذي سبق اندلاع الثورة التحريرية أم الثاني فتمثل في اقتناع فرحات عباس بفكرة عند العقم العمل السياسي نتوجه إلى العمل المسلح، وعند اندلاع الثورة صرح فرحات عباس قائلا "إن الفاتح نوفمبر لم يسبب أي مشكلة للحزب، ففي نظري هو حل مجموعة من المشاكل التي كنا نجاهمها منذ عشرات السنين، وأدرك الجميع بأن السيف أنبأ من الكتب وان عهد الكلام قد فات وطوى والتأويل والخطب قد مات، وبفض الرصاصة الأولى التي تردد صداها من اصي البلاد على أقصاها، وانكشفت الغيوم وانقشعت الغياهب وأصبحت الحالة حالة موت أو حياة ووجود أو العدم" إن مثل هذا التصريح يبارك لاندلاع الثورة التحريرية ولم يعارضها أعضاء الحزب، وتذكر المصادر التاريخية إلى أن قيادات الإتحاد الديمقراطي قد انظموا على جبهة التحرير الوطني سنة 1955.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Malika Rahel, Op.cit, P132.

<sup>2</sup> فرحات عباس، المصدر السابق، ص 170

الفصل الرابع: واقع العمل السياسي في تونس 1919-1956.

المبحث الأول: الحزب الدستوري التونسي الحر 1920-1934.

المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد 1934-1956.

المبحث الثالث: الحزب الشيوعي التونسي 1921-1954.

## المبحث الأول: الحزب الحر الدستوري القديم 1920-1934.

### 1- ظروف تأسيس الحزب الدستوري الحر:

ساهمت مجموعة من المتغيرات على المستوى العالمي والداخلي في ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي على الساحة السياسية، وتمثلت هذه الظروف فيما يلي:

#### 1.1. على المستور الخارجي:

- 1- ظهور موجة تحرر عالمية عقب إقرار مبادئ ولسون الأربع عشر الرامية لحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- 2- مبادئ الشيوعية وليدة الثورة الروسية سنة 1917، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى مساندة الشعوب المستضعفة الخاضعة للاستعمار، ومحاربة الإمبريالية الفرنسية والغربية.
- 3- تأثر الشعب التونسي بالنموذجين التحرريين الهندي<sup>1</sup> والإندونيسي<sup>2</sup> اللذان ساهما بشكل كبير في تنمية الحس الاستقلالي في المحمية<sup>3</sup>.

4- صحوة الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار، ونذكر نموذجين المصري والليبي، فالمصري: حاول سعد زغلول في 18 نوفمبر سنة 1918 مستغلا فترة الهدنة للضغط على بريطانيا للدخول معه في مفاوضات من شأنها إعطاء مصر استقلالها، اما النموذج الليبي فقد قطع شوطا كبيرا في كفاحه ضد الإيطاليين، بحيث تحصل الليبيون في جوان سنة 1919 على إصلاح متمثل في قانون أساسي يخول لهم إنشاء برلمان قائم على الانتخاب أغليته الساحقة من المسلمين<sup>4</sup>.

5- ارتباط النخبة التونسية بسياسة الجامعة الإسلامية بإسطنبول ما بين 1876-1909 ودليل ذلك تأسيس التونسيون لحركة "تونس فتاة" اقتداء بالنموذج التركي "تركيا فتاة"، وظهر ترابط ما بين الحركتين في خضم الحرب العالمية الأولى، هذا ما دفع الرأي العام التونسي لمراقبة جل التطورات الحاصلة في تركيا، وبعد هزيمة

<sup>1</sup> تأسس حزب المؤتمر الهندي سنة 1884، الذي طالب بإدخال إصلاحات لصالح الهنود، وتطورت الحركة الوطنية الهندية بظهور جملة من الأحزاب على غرار حزب الرابطة الإسلامية سنة 1906، اجتمعت الأحزاب السياسية مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وعقدوا معاهدة لوك نوو هدفها القضاء على التفرقة الطائفية وتوحيد حول مطلب الاستقلال الذاتي، وأمام هذا الوضع كان لزوما على بريطانيا إدخال إصلاحات ولكن كانت بمثابة ذر رماد في العيون ولم ترتقي لتطلعات الشعب والأحزاب الهندية، وكنتيجة لذلك خرج الشعب الهندي في مظاهرات عارمة قابلتها القوات الأمنية البريطانية بالقمع بحيث سقط حوالي 379 قتيل والمئات من الجرحى، هذه الحادثة كانت بمثابة منعرج حاسم في مطالب الحركة الوطنية الهندية، التي تغيرت من سياسة القبول بالإصلاح إلى سياسة المطالبة بالاستقلال الذاتي. ينظر: عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 33-34.

<sup>2</sup> ظهرت بإندونيسيا التي كانت مستعمرة هولندية سنة 1911 "الجمعية الإسلامية" وهي بمثابة هيئة تهدف إلى الدفاع عن التجار الإندونيسيين وحمايتهم من المنافسة الخارجية الأوروبية، ولكن تحولت هذه الجمعية إلى حزب سياسي، يضم 450 ألف منخرط، ليزداد عدد المنخرطين مطلع سنة 1919 إلى 02 مليون ونصف منتسب، نادى هذا الحزب السياسي بالاستقلال التام لإندونيسيا. ولعل ذكرنا لهذا النموذج وعلاقته بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي هو زيارة عبد العزيز الثعالبي لهذا البلد ورؤيته عن كثب مدى تطور الحركة السياسية الإندونيسية ينظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 59-60.

<sup>3</sup> محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 16.

<sup>4</sup> احمد القصاب، المرجع السابق، ص 498.

الدولة العلية خرج الأتراك في مسيرات منددين بغزو الجيوش الإنجليزية لإسطنبول 10-03-1920، هذه الخطوة انعكست بالإيجاب على شعوب المستعمرات والشعب التونسي بحيث أعطاه دافع لتغيير وضعه وغذى شعوره الوطني.<sup>1</sup>

## 2.1. على المستوى الداخلي:

1- ظهور " حركة الشباب التونسي " كأول كيان سياسي تونسي سنة 1906، والتي رسمت بداياتها سنة 1907 بتأسيس جريدة " **le Tunisien** "، دافعت من خلالها على الهوية التونسية ونادت بإشراك التونسيين في تسيير بلادهم، كما دافعت كذلك على العديد من القضايا كالتعليم والإصلاح الزراعي، من أهم روادها على باش حانمبة، حسن القلاطي والبشير صفر.<sup>2</sup>

2- السياسة الاستعمارية الفرنسية داخل تونس القائمة على الجور والظلم والتعسف التي حرمت التونسيين من حقوقهم، نتجت عنها العديد من الأحداث: كإضراب الزيتونيين سنة 1910<sup>3</sup>، أحداث الزلاج سنة 1911 وأحداث الترامواي سنة 1912.

3- النضال السياسي التونسي الذي أشرف عليه عبد العزيز الثعالبي في مؤتمر الصلح سنة 1919 بباريس، وذلك من خلال التعريف بالقضية التونسية أمام الرئيس الأمريكي ويلسون وقد حقق نجاحا باهرا برغم من أنه لم يكن مقتنعا بمبادئ ويلسون ومدى تجسيدها على أراضي المستعمرات ويتضح ذلك من خلال تصريح حسن الجلالي الذي يقول فيه: «جمعني بعبد العزيز الثعالبي مقابلة سنة 1919 وطرحت عليه سؤال مفاده هل تظن ان بنود ولسون ممكنة التطبيق على المستعمرات الفرنسية، فرد قائلا لست طفلا، إنني أعتد على هذه المبادئ لعرض أوضاعنا ومطالبنا على الساسة الفرنسيين" ومن خلال هذا التصريح نستنتج أن عبد العزيز الثعالبي أراد استغلال منبر هيئة الأمم المتحدة ومنابر الصلح التي عقبته الحرب العالمية الأولى لتمير رسائل المناضلين التونسيين التي قوضتها الإدارة الفرنسية داخل تونس وهاجمتها بمختلف منابرها الإعلامية، وكذا إظهار معاناة الشعب التونسي وإبراز للساسة الفرنسيين أن تونس كيان قائم بذاته وغير مرتبط بفرنسا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق، ص 85.

<sup>2</sup> نور الدين الدقي، الأباء المؤسسون للحركة الوطنية حركة الشباب التونسي، الفكر الجديد، العدد 04، أكتوبر 2013، ص ص 62-63. ينظر كذلك:

Charles André Julien, Colon français et jeune Tunisien (1882-1912), Op.cit., PP 121-122.

<sup>3</sup> علي الزيدي، الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس، 2007، ص 191.

<sup>4</sup> عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيذة، تر: سامي الجندي، دار القدس للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 15.

4- إصدار عبد العزيز الثعالبي لمؤلفه "تونس الشهيدة" بباريس والذي ضمنه فضحا للسياسة الاستعمارية المنتهجة بتونس، كما طالب فيه بإدخال إصلاحات فورية على المجتمع التونسي، ورسم فيه الخطوط العريضة للدولة التونسية المستقلة تعزى القيادة فيها للسياسة التونسية دون غيرهم.<sup>1</sup>

## 2- تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي:

سبق تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي مجموعة من الاتصالات والاجتماعات التي جمعت 60 شخصية ناشطة في الميدان السياسي على رأسها الشيخ عبد العزيز الثعالبي و المحامي باش حانمبة، انقسم المجتمعون إلى تيارين تيار يرى من الواجب التقرب من الإدارة الفرنسية والعمل على افتكالك القدر الممكن من الإصلاحات الجادة المرضية للشعب التونسي والتي تخفف عنه من وطأة السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتيار آخر يقوده عبد العزيز الثعالبي يرى ان المجتمع التونسي خلاصه الوحيد هو الاستقلال التام وتسيير شؤونه بنفسه، وانتصر التيار الثاني الرامي لحق تقرير المجتمع التونسي لمصيره<sup>2</sup>، وهذا راجع إلى أن الأفكار الاستقلالية كانت مقبولة بشدة في أواسط المستعمرات بحكم حركة التحرر السائدة في تلك الفترة والرغبة في التخلص من جور السياسة الاستعمارية.

بعد هزيمة اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية شهر أكتوبر 1919، وهو التيار الذي كان يعول عليه التونسيون بحكم اعتداله وميوله للإصلاح، غير عبد العزيز الثعالبي من نظرتة للوضع واستبدل فكرة الاستقلال التام بإصلاح واسع ودعا السياسيين التونسيين إلى المطالبة بدستور يضمن للشعب التونسي تسيير شؤون بلاده<sup>3</sup>، برمج المناضلون التونسيون زيارتين إلى باي تونس وإلى المقيم العام الفرنسي، بحيث قاموا بزيارة المقيم فلاندا في شهر ماي 1919 وطالبوا بإعطاء تونس نظاما دستوريا، وفي جوان 1919 تقدموا بعريضة للباي محمد الناصر تزامنت مع مناسبة الاحتفال بعيد الفطر مطالبين بدستور خاص، هذا ما دفع الوطنيين التونسيين إلى تأسيس حزب يكون أول مطالبه دستور تونسي، سمي بالحزب الحر الدستوري التونسي والذي أنشأ في شهر مارس 1920.<sup>4</sup>

يعد اجتماع 14 مارس 1920 أول اجتماع تأسيس للحزب الدستوري الحر، والذي انعقد على مستوى منزل "علي كاهية"، جمع العديد من المناضلين على طاولة واحدة من أمثال حسن القلاطي، الطيب جميل، الطاهر بن عمرو صادق زميرلي تمخض هذا الاجتماع على مجموعة من المطالب أهمها:

1- المطالبة بدستور خاص بالتونسيين.

2- المطالبة برلمان تونسي مستقل.

<sup>1</sup> شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المصدر السابق، ص 91.

<sup>2</sup> عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 178.

<sup>3</sup> مجموعة من الأساتذة، موجر تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964، المرجع السابق، ص 61-62.

<sup>4</sup> غلال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص 50.

3- إنشاء حكومة تونسية.<sup>1</sup>

4- الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية والتنفيذية.

5- حق التونسيين في الشغل واعتلاء كل المناصب دون استثناء حتى السامية منها.

6- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.

7- المساواة بين الموظفين والعمال التونسيين والفرنسيين في الأجور وساعات العمل.

8- استرجاع الفلاحين التونسيين الأراضي التي صادرتها الإدارة الفرنسية ومنحتها للعمريين الفرنسيين.<sup>2</sup>

انعقد المؤتمر الثاني بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بتاريخ 18 جوان 1920، والذي أعلن من خلاله دخول الحزب الحر الدستوري غمار العمل السياسي، ونال الحزب اعتراف من باي تونس نفسه وذلك بعد استقبال مناضليه في القصر الملكي وإبداء موافقته على مطالبهم، ونعدى ذلك إلى انضمام ابنه محمد المنصف باي إلى الحزب وأصبح أحد أعضائه.<sup>3</sup>

استغل رواد الحزب الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب التونسي وكمية الاحتقان التي تشهدها هذه الفترة وخصوصا بدايات تحول نظام الحماية إلى نظام استعماري محض مشابه لذلك الذي يوجد بالجزائر وألقوا بأفكار الحزب الحر الدستوري للشارع ليحتضنها هذا الشعب المتعطش للانطواء تحت لواء حركة سياسية منظمة تدافع عنه.<sup>4</sup>

نال الحزب الدستوري الحر صيتا واسعا في أرجاء المحمية وكان من الواجب تأسيس فروع له في باقي الولايات التونسية وألا يبقى مقتصرا على تونس العاصمة فقط إن أراد ان يوسع من طبقة الجماهيرية التي تعتبر سلاحا يعول عليه في مجابهة الاستعمار الفرنسي. فقررت اللجنة التنفيذية ابتداء من تاريخ 06 سبتمبر 1921 تأسيس فروع وشعب في مختلف المناطق التونسية، واوكلت المهمة لأحمد توفيق المدني ومحمد الجعايي لتأسيس فروعاً في منطقة الساحل فخرجا في 23 سبتمبر سنة 1921 واسسا شعبا دستورية بسوسة، وانتقلا إلى منطقة صفاقس حيث ربطا اتصالات مع مجموعة من اعيان المنطقة من أمثال علي القرقوري، حسن بن سالم، الطاهر بن طيب كمون، وفضلهم تأسست شعبة دستورية بالمنطقة في نفس الشهر أوكلت لهم مهمة تسييرها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 28

<sup>2</sup> عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص 207-211.

<sup>3</sup> محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 29.

<sup>4</sup> حبيب ثامر، المصدر السابق، ص 86.

<sup>5</sup> عبد الجليل ابن عباس، الحركة الوطنية التونسية بجهة صفاقس 1920-1955، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2010-2011، ص ص 23-24.

### 3- الهيكل التنظيمي للحزب الدستوري الحر التونسي:

فتح الحزب الدستوري الحر التونسي باب العضوية لكل الطوائف دون استثناء الغير متجنسين بالجنسية الفرنسية والمقيمين بالمحمية التونسية، لم يقتصر ذلك على الأهالي التونسيين فقط وهذا راجع لاستهدافه لطبقة جماهيرية كبيرة في القطر التونسي.

حاول الحزب ضم فئة اليهود لكيلا تكون وترا تلعب عليه الإدارة الفرنسية مستقبلا مستفيدين من النموذج الجزائري، فيهود الجزائر فصلتهم الإدارة عن الأهالي بمقتضى قانون كريميو الصادر سنة 1871 والذي خول لهم نيل الجنسية الفرنسية وحق المواطنة، أعقب ذلك مجموعة من الصراعات بين الطبقتين المسلمة واليهودية المتجنسة ولعل أشهرها حادثة مسجد قسنطينة سنة 1934 والتي راح ضحيتها العديد من القتلى.

هيكل الحزب الدستوري الحر وفق القانون الأساسي وقسم على النحو التالي:

1- الشعب المحلية: بعد تأسيس الحزب الدستوري بسنة واحدة، شرع المناضلون في إنشاء فروع له في كامل ربوع البلاد، أطلق على هذه الفروع "شعبا محلية"، والتي تتكون من مجموعة من المناضلين المقيمين بالمنطقة، ويرجع فرض الإقامة كشرط للانتماء للشعبة هو تسهيل عملية الدعاية للحزب وكذا بحكم أن المناضلين أدرى بعقليات أهل المنطقة ولهم الخبرة الكافية لكيفية التعامل معهم. وتمثل دور الشعب المحلية في الإشراف على عمليات الحزب في المناطق والدعاية للحزب في أواسط عامة الناس.

2- اللجان التنفيذية المحلية: تمثل السلطة العليا في الشعب المحلية، تتكون على الأقل من ثلاث أعضاء لتم انتخابهم أمام مرأى كل الأعضاء التابعين للشعبة، تعقد اللجان التنفيذية المحلية اجتماعا مرتين في الشهر، تكمن مهمتها في توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة، وتعتبر المراقب لعمل أعضاء الشعب، كما لها السلطة في فصل أي عضو لإخلاله بأحد واجبات<sup>1</sup>.

3- شعب الجهات: تأسس شعب الجهات بمقتضى القانون الأساسي للحزب إلا إذا احتوت على خمس شعب محلية بتعداد 500 عضو، من مهامها العمل على احترام برنامج الحزب وتطبيقه على أرض الواقع،

4- اللجنة التنفيذية للشعب المحلية: يتكون مجلسها الإداري من خمسة أعضاء، وتكمن أهميتها في ربط العلاقات بين الشعب المحلية الخمس التي تكون تحت إمرتها، واعطائها أوامر اللجنة المركزية الرئيسية الموجودة بتونس، وتوفد إثنين من أعضائها مرة كل شهر إلى اللجنة المركزية الرئيسية لتقديم تقرير عن تحركات الحزب في الجهة<sup>2</sup>.

5- مؤتمرات الجهات: يتكون مؤتمر الجهة من نواب الشعب المحلية يتم تعيينهم، تتمثل مهام في تنظيم

<sup>1</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص ص 39-4.

اجتماعات المؤتمر العام من اعداد المقترحات التي يتم عرضها على المؤتمر العام وتعيين نوابه، إضافة إلى ذلك يشرف على انتخاب أعضاء اللجنة المركزية للجهة.

6- المؤتمر العام: يتكون المؤتمر العام من عضو عن كل شعبة محلية، تخضع هذه الهيئة رأساً للجنة المركزية الرئيسية بتونس، له أدوار مهمة تتمثل في تعديل سياسة الحزب وله السلطة العليا والمطلقة في تغيير برنامج الحزب وتنظيماته.<sup>1</sup>

7- اللجنة المركزية الرئيسية: يعتبرها جل الباحثين الرأس المدبر في الحزب الدستوري، بحيث تتكون من خمسة عشر عضواً نصفهم من تونس العاصمة والنصف الآخر من باقي ربوع المحمية<sup>2</sup> غير دائمين، يتجدد الانتخاب على مستواها كل سنتين، تتمثل مهامها في ربط كل الهيئات ببعضها البعض، وتسهر على تطبيق برنامج الحزب، وتسهر على إيصال مقررات المؤتمر العام للشعب المحلي، كما لها علاقة طردية بالمؤتمر العام بحيث تصبح مسؤولة عن أعمالها أمامه ويصبح هو المراقب لها ويناقش أعمالها على مستوى جلساته.

-اللجنة التنفيذية للحزب:

اجمع المؤتمر بمقتضى القانون الأساسي على اللجنة التنفيذية الأولى للحزب والتي تكونت من:

1- عبد العزيز الثعالبي: رئيساً للحزب برغم من أنه كان مسجوناً بتهمة التآمر على أمن الدولة الفرنسية في المنطقة، وهذا لنشره كتاب "تونس الشهيدة" والذي ترجم إلى مجموعة من اللغات ونشرت مقاطع منه على مستوى كبريات الجرائد العالمية والذي فضح من خلاله السياسة التعسفية الفرنسية المنتهجة داخل المحمية التي تتعارض مع معاهدات الحماية ورسم من خلاله كذلك معالم الدولة التونسية المستقلة، وهذا تهديد صارخ لمصالح الكولون والإدارة الفرنسية في المنطقة.

2- أحمد الصافي: أميناً عام للحزب.

3- صالح فرحات: مساعد الأمين العام.

4- الشيخ حمودة المنستيري: أميناً للمال.

5- محمد صالح حشاش: مساعد أمين المال.

الأعضاء:

1- المنصف المنستيري.

2- الطيب الجميل.

3- محي الدين القليبي.

4- أحمد الوفيق المدني.

<sup>1</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص ص 117-118.

<sup>2</sup> مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص 676.

5- علي الكاهية<sup>1</sup>.

وفور إطلاق الرئيس عبد العزيز الثعالبي، انعقد المؤتمر الثالث للحزب بتاريخ 21 ماي 1921 بمنزل علي الكاهية، أين اطلع على كل وثائق الحزب وسيره وعمل الوفد الخارجي ببباريس، واتفق الحاضرون على تحديد اجتماع آخر بتاريخ 29 ماي 1921 بدار الشيخ المنستيري، هذا الاجتماع الذي ترأسه السيد عبد العزيز الثعالبي بمقتضاه أعيد انتخاب اللجنة التنفيذية الثانية والتي حملت أسماء يهودية ذات جنسية تونسية.

تكونت اللجنة التنفيذية الثانية من:

- 1- عبد العزيز الثعالبي: رئيسا للحزب.
  - 2- أحمد الصافي: أميننا عاما.
  - 3- أحمد التوفيق المدني: مساعد الأمين العام الأول.
  - 4- الطيب جميل: مساعد الأمين العام الثاني.
  - 5- الشيخ المنستيري: أميننا للمال.
  - 6- ألييربسيس: مساعد أمين المال.
  - 7- المنوبي درغووث- طيب رضوان: مستشاران للمالية<sup>2</sup>.
- الأعضاء:

- 1- عبد العزيز الثعالبي (رئيس وعضو في نفس الوقت).
- 2- صالح بن يحيى.
- 3- محمد رياحي.
- 4- علي كاهية.
- 5- دايلي جريح (يهودي).
- 6- ألييروزان (يهودي).
- 7- صالح فرحات.
- 8- محمد الجعايي.
- 9- الشاذلي مورالي.
- 10- سليمان الجادوي.
- 11- الطيب بن عيسى.

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1985-1986، ص 70.

<sup>2</sup> علي محجوبي، المرجع السابق، ص ص 276-277.

- 12- فرحات بن عياد.<sup>1</sup>
- 13- الطاهر بن عياد.
- 14- مصطفى الأغا.
- 15- محمد التليلي.
- 16- صادق النيفر.
- 17- شاذلي خزندار.
- 18- محمد الصالح ختاش.
- 19- أحمد الجعيط.<sup>2</sup>

#### 4- برنامج الحزب الدستوري الحر التونسي:

كما نوهنا سابقا، أن عبد العزيز الثعالبي بعد فشل اليساريين في الانتخابات التشريعية غير من مبادئه الرامية للاستقلال الذاتي وإلغاء نظام الحماية ومن ثم التحرير الشامل لتونس إلى إدخال إصلاح موسع يتمثل في الدستور الخاص بالتونسيين، ويتضح لنا أنه لم يقصي فكرة الاستقلال من برنامج الحزب الدستوري بل عمل على تحقيقها عبر مراحل، ولذلك يحمل البرنامج أهدافا خفية بعيدة المدى وأخرى ظاهرية قريبة التجسيد:

#### 1.4. الأهداف الخفية للحزب:

هدف الدستوريون إلى تأسيس الهيئات التالية:

- 1- الحكومة: تتكون من وزراء يعينهم الأمير ويتولى هو تسييرها، تطرح كل أعمالها على مجلس الأمة التونسي ليناقشها ويقيمها، للحكومة صلاحيات واسعة تصل إلى تكليف المقيم العام الفرنسي بالأمور الخارجية مؤقتا حتى تتمكن من تسيير شؤونها بنفسها.
- 2- مجلس الأمة التونسي: هو مجلس منتخب يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون، كما يسمح للجاليات الأوروبية الموجودة على التراب التونسي من انتخاب أعضاء لها بشرط ألا يفوق عددهم الثلث<sup>3</sup> من العدد الإجمالي للأعضاء داخل المجلس، وفي هذه النقطة بالتحديد هدف الدستوريون إلى القضاء على أفضلية العنصر الفرنسي على التونسي.
- 3- المجالس العامة: تتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع، تتمثل مهمتها في تسيير الولاية حسب مقررات مجلس الأمة التونسي والحكومة.

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 71-72.

<sup>2</sup> نفسه، ص 72.

<sup>3</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية، المرجع السابق، ص 46.

4- المجالس البلدية: ينتخب أعضائها بالاقتراع العام، مهمتها تسيير البلديات وتعرض أعمالها في اجتماعات المجالس العامة.<sup>1</sup>

5- الغرف الفلاحية والتجارية: تتأسس في المناطق والمدن الكبرى بتونس، تتكون من كبار الفلاحين والتجار مهمتها السهر على تسيير قطاعي التجارة والفلاحة.<sup>2</sup>

#### 2.4. الأهداف الظاهرية للحزب:

1- تأسيس مجلس استشاري يتكون من تونسيين وفرنسيين منتخبيين تكمن مهمته في مناقشة الميزانية ويشرف عليه المقيم العام.

2- تأسيس حكومة تكون مسؤولة أمام المجلس الاستشاري.

3- الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

4- تقلد التونسيون جميع الوظائف دون استثناء حتى السامية منها بشرط امتلاكهم المستوى العلمي المطلوب.

5- المساواة في المرتبات وساعات العمل بين التونسيين والفرنسيين.<sup>3</sup>

6- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.<sup>4</sup>

7- رد الاعتبار للفلاحين وتمكينهم من استرجاع الأراضي الصالحة للزراعة وذلك من خلال فتح إمكانية الشراء.

8- إحداث مجالس بلدية منتخبة.<sup>5</sup>

كتحليل لما ورد في هذا البرنامج وبالخصوص في شقه الثاني، تشير الكتابات التونسية إلى أن الحزب الدستوري الحر هدف من خلال مطالبه إلى الرجوع لمعاهدة البارود التي انتهكتها السلطات الفرنسية والتي كانت السيادة فيها للتونسيين دون غيرهم من الأجناس الموجودة على تراب المحمية.

إن إحداث مجلس استشاري المتمثل في مجلس الأمة التونسي الذي يحوي على أغلبية تونسية يخول أن تكون السلطة التشريعية في يد الأهالي التونسيين وليس الفرنسيين وهذا ما سيقوض صلاحيات المقيم العام ويحدها، وعلى هذا الأساس لا يمكن للمقيم العام إلا أن يكون وزيرا للخارجية في المنطقة.

حملت نقطة توظيف التونسيين في جميع الوظائف دون استثناء بشرط المستوى العلمي شقا إيجابيا وشقا سلبيا، الشق الإيجابي في هذا المطلب هو فتح كل المناصب أمام التونسيين وحتى تلك الوظائف التي كانت حكرا على الأوروبيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، أما الشق السلبي فيتمثل في المستوى العلمي،

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 59-60.

<sup>2</sup> علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 61.

<sup>3</sup> غلال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، 52.

<sup>4</sup> André Duran -Angliviel, Op.cit., P41.

<sup>5</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 91.

فكما نعلم أن الإدارة الفرنسية منذ تنصيب الحماية سعت جاهدة إلى تجهيل الشعب التونسي وذلك عن طريق تفقيره والاستلاء على أراضيه الزراعية بحيث أصبح التونسي يعمل كخماس في حقوق الكولون ليس له الوقت للتفرغ لطلب العلم، وحاصرت كذلك إنشاء المدارس ذات التعليم العربي ومنعت نشاطها وكحوصلة لذلك أصبح هناك قلة من تحوز على شهادات علمية وهذا لا يخدم نقطة تقلد جميع التونسيين للوظائف.

نادى الدستوريون بحرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات بحكم أنها وسائل جد مهمة في مجابهة الإدارة الفرنسية الاستعمارية، فالمنبر الإعلامي المتمثل في الجرائد تستخدمه في تمرير رسائلها ومشاريعها وأفكارها، وحرية تأسيس الجمعيات والنقابات العمالية هو أسلوب كفاح بحيث هدف الدستوريون من خلاله إلى كسب طبقة جماهيرية جديدة وهي الحركة العمالية فبالتحكم بها وتسييرها يستطيع الحزب من شل الحركة الاقتصادية التونسية التي تمثل قاعدة خلفية للاقتصاد الفرنسي ويسبب مشاكل للمتروبول.

أما فيما يخص نقطة رد الاعتبار للفلاحين التونسيين ومنحهم أراضي زراعية صالحة فهي تمكين واضح للتونسي من استرجاع أراضيه التي صودرت بمقتضى قوانين جائزة وإرجاعه لمركز القوة. أبان الحزب الدستوري على نواياه الانفصالية من خلال نقطة تأسيس غرف تجارية وفلاحية تونسية مستقلة يتحكم فيها كبار التجار والفلاحين، حتى أن الكولون عارضوا هذا المطلب واعتبروه تهديدا لمصالحهم بالمنطقة وإن مثل هذه التنظيمات قد تعلم التونسيون الاستغناء عن تعاوننا.<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس يتبين أن كل البنود حملت في طياتها معنى للاستقلال الذاتي والتام لتونس وطرد للفرنسيين من المنطقة.

#### 5- نشاط الحزب الدستوري الحر التونسي 1920-1925:

##### 1.5. الوسائل المعتمدة في الدعاية:

##### 1.1.5. إرسال الوفود:

اعتمد الحزب الدستوري الحر التونسي في ربطه للاتصالات مع السلطات المحلية والخارجية على سياسة ارسال الوفود وتقديم العرائض، تمثلت في:

-الوفد الأول: أرسل الحزب الدستوري أول وفد إلى باريس والذي قاده عبد العزيز الثعالبي، تكون من:

- عبد العزيز الثعالبي.

- أحمد الصافي.

- صالح بالعجوزة.

<sup>1</sup> André Duran -Angliviel, Op.cit., P50.

- بشير عكاشة.

- البشير بكري.

- مصطفى الباهي.

قدم الوفد مطالبه التي أعدها أعضاء الحزب ، والتي قوبلت بالرفض من السلطات الفرنسية التي كان يقودها "أليكسندر ميليران" بصفته رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية بحجة أن المناضلين التونسيين ليس لهم القدر الكاف من النضج السياسي وهم الآن تحت تأثير كتابات عبد العزيز الثعالبي ذات التوجه الانفصالي وعملت بعدها على سجن زعيم الحزب،<sup>1</sup> لكن في حقيقة الأمر أن مطالب الوفد فيما تهديد واضح للتواجد الفرنسي بالمنطقة وإضعاف للأقلية الفرنسية بتونس، وأيقن الساسة الفرنسيون أن الدستور هو عبارة عن مجموعة كاملة من الإجراءات الإدارية والاجتماعية ونظام سياسي كامل، تتعارض عناصره الأساسية تماما مع مبدأ الحماية وعن المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا، وقد حرصت الحكومة الفرنسية على احترام هذه الاتفاقيات بشكل صارم.<sup>2</sup>

وعدت السلطات الفرنسية الوفد بأنه ستعين مقيم عام جديد "لوسيان سانت" سيدخل مجموعة من الإصلاحات من شأنها إرضاء كل الأطراف.

-الوفد الثاني لدى الحكومة الفرنسية بباريس:

أرسل الحزب الدستوري الحر وفدا ثانيا إلى باريس في أواخر سنة 1920 لعرض مطالبهم على الحكومة الفرنسية، تكون هذا الوفد من أعضاء لا ينتمون كلهم إلى الحزب الدستوري إضافة إلى ممثل عن الطائفة اليهودية، تزعمه السيد "الطاهر بن عمار" الذي مرر رسالة إلى الساسة الفرنسيين فحوها أن مطلب الدستور لا يتعارض أبدا مع موثيق معاهدات الحماية المبرمة بين السلطات الفرنسية والتونسية ما بين 1881-1883 ولا يؤثر عليها بأي شكل من الأشكال فسيادة فرنسا تبقى محفوظة في المنطقة، ويشرح ان فكرة الدستور هي فكرة عصرية نابعة من النظم السياسية التي تشبع بها الشباب التونسي في المدارس والمعاهد الفرنسية والتي تركز على شعارات الثورة الفرنسية، تقبل الساسة الفرنسيون هذه النظرة المعتدلة والغير معادية للحكومة الفرنسية ، وقرروا إدخال إصلاحات على المجتمع التونسي. ولكن خارج إطار الدستور والانفصال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 506-507.

<sup>2</sup> Rodd baleck, Op.cit, PP 386-387.

<sup>3</sup> علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 66.

- وفد لدى المقيم العام "لوسان سانت":

استقبل المقيم العام لوسيان سانت وفدا دستوريا مكونا من 40<sup>1</sup> شخص يتقدمهم أحمد الصافي، والذي طرح عليه مطالب الدستوريين التسع مع إجبارية التعليم لصالح التونسيون، وبطريقة دبلوماسية لم يعطي الحاكم العام أي وعود بقبول هذه المطالب، بل راح يناقشها نقطة بنقطة وأبدى اعتراضه على نقطتين في المطالب وهو إعطاء التونسيون دستورا خاص بهم وكذا نقطة تكوين حكومة تونسية مستقلة مسؤولة في البلاد وأبدى رضاه عن النقاط المتبقية.

وكرر من الحكومة الفرنسية على مطلب الدستور والحكومة التونسية المستقلة، أصدرت مرسوم 13 جويلية 1922 والذي يقضي بإنشاء أربع مجالس وهي كالتالي:

- المجلس الكبير: وهو مجلس منتخب يتكون من فئتين متباينتين: الفئة الأولى فرنسية تتكون من 52 عضو (22 يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى، 30 عضو تنتخبه الجالية الأوروبية الموزعة في الأقاليم الخمسة: بنزرت، تونس العاصمة، الكاف، سوسة وقفصة)، والفئة الثانية تونسية تتكون من 26 عضو (10 أعضاء يمثلون المصالح التجارية والصناعية والفلاحية تعينهم الإدارة الفرنسية من الموالين لها و16 عضو الباقين يختارون عن طريق الانتخاب يهتم هذا المجلس بمناقشة كل فصول الميزانية.<sup>2</sup>

- اللجنة المالية ولجنة التسيير والتحكيم: هما فرعان من المجلس الكبير تتكون كل لجنة من 20 عضو 12 عضو عن الفئة الأولى و08 أعضاء عن الفئة الثانية.

- المجالس الإقليمية: يوجد مجلس على مستوى كل إقليم من الأقاليم الخمس المذكورة سابقا ويتكون من ممثلين عن:

● مجالس القياد.

● مجالس البلدية.

● الغرف الفلاحية والتجارية.

حدد أعضاء المجلس الواحد ب 86 فرنسي و69 تونسي، يتأسسه مراقب مدني يعينه المقيم العام يتمتع بالجنسية الفرنسية، يناقش المجلس الإقليمي المسائل الاقتصادية الخاصة بإقليمه.

- مجلس القياد: تمثل على مستواه جميع القرى، بواقع 04 عن كل شياخة.<sup>3</sup>

أرفق تكوين المجالس الأربعة مجموعة من الإصلاحات أعلن عليها المقيم العام الفرنسي بتونس لوسيان سانت وهي كالتالي:

<sup>1</sup> علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 55.

<sup>2</sup> صالح العقاد، المرجع السابق، ص 229.

<sup>3</sup> Henri Cambon, Histoire de la régence de Tunis, Edition Berger Hevrault, Paris, 1948, PP 307-308.

1- إلغاء كل الأحكام العرفية المطبقة في تونس.

2- إنشاء وزارة العدل.

3- ضمان حرية الصحافة.

4- فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.<sup>1</sup>

- الوفد الثالث لدى الحكومة الفرنسية بباريس:

أرسل الحزب الدستوري التونسي وفداً ثالثاً لباريس سنة 1924 بقيادة أحمد الصافي، ولكنه رفض مقابلته من طرف حكومة "هريو"، فأعد عريضة انتقد فيها الإصلاحات التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية عن طريق مفوضها لوسيان سانت، وأكد أنها لم تكن في مستوى تطلعات الشعب التونسي، وركز في عريضته على نقطة تساوي عدد أعضاء المجلس الكبير الذي شهد اختلالاً في تعداد تركيبته، والذي غلبت من خلالها الإدارة الفرنسية الكفة للعنصر الفرنسي والموالين لها من التونسيين على التونسيين المنتخبين، وعلى هذا الأساس يظهر لنا انزلاق الحركة الدستورية في الدائرة التي رسمتها لها الإدارة الفرنسية وهي القبول بالمساواة فبعدما كانت مطالبها شبه راديكالية تنادي بالاستقلال الذاتي أصبح بعد أربع سنوات تنادي بالمساواة بين التونسيين والفرنسيين على مستوى المجالس.<sup>2</sup>

### 2.1.5. الصحافة:

اعتمد الحزب الدستوري الحر التونسي على المنابر الإعلامية كوسيلة للدعاية وتمير لمشاريع ورسائل الحزب، ومن بين هذه المنابر الصحافة المكتوبة باللغتين العربية والفرنسية، ولعل من أهم النماذج عن ذلك جريدة الصواب التي تبنت آراء الحزب رسمياً وشرحت في العديد من المقالات غاياته وتبنت أفكاره، وكانت الناقل لنشاط الحزب على المستوى الداخلي والخارجي للشعب التونسي، قامت الإدارة الفرنسية بتعطيل هذه الجريدة ابتداءً من 05 أبريل سنة 1922 وهذا راجع لتغطيتها على حادثة تنازل الباي عن العرش وشرح الدوافع الحقيقية المسببة لذلك.

استعمل الحزب جريدة أخرى وهي جريدة الاتحاد، ولكن الإدارة الفرنسية في حملتها للقضاء على الحزب قامت بعقد اتفاق مع صاحبها يقوم على عدم تمرير مقالات التي تمد صلة بالحزب داخل الجريدة مقابل ضمان استمراريتها وبعض الامتيازات الأخرى.

وأمام هذا الوضع استلزم على أعضاء الحزب الدستوري إنشاء جرائد خاصة بهم من بينها جريدة الأمة والمشير والعصر الجديد وإفريقيا، ولكن هذه الجرائد لم تعمر طويلاً وهذا راجع إما للسياسة الفرنسية أو لأسباب مالية وغيرها، فمثلاً جريدة المشير صادرتها الإدارة الفرنسية في تاريخ 22 مارس 1920<sup>3</sup> بحيث نشرت

<sup>1</sup> علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص 101.

<sup>2</sup> نفسه، ص 102.

<sup>3</sup> Rodd Baleck, Op.cit., P388.

في افتتاحية عددها مطالب الحزب الدستوري الحر التونسي المستمدة من كتاب تونس الشهيدة للشيخ عبد العزيز الثعالبي الممنوع من النشر في القطاع التونسي لما يحتويه من تأمر على السيادة الفرنسية في المنطقة، أما جريدة العصر الجديد فتعرض محرروها لمحاكمة وهذا ما بعد نشر محي الدين القليبي أحد أعضاء الحزب الدستوري لمقالة فضح من خلالها السياسة الاستعمارية المنتهجة في تونس القائمة على الجور والظلم، ونفس الشيء حدث مع أصحاب جريدة إفريقيا الذين عانوا من مضايقات الإدارة الفرنسية ووصل بها الأمر حتى إلى نفي وطرد أحمد توفيق المدني عندما كتب مقال يساند فيه عبد الكريم الخطابي والثورة في الريف المغربي<sup>1</sup> كما ضيقت الإدارة الفرنسية الخناق على جريدتي الوزير والزهرة بسبب المقالات التي تحمل نوع من التهجم على الاستعمار الفرنسي، بحيث نشرت جريدة الزهرة بتاريخ 23 أكتوبر 1931 تصريحاً مفاده " أنه منذ احتلالنا، أينما ذهبنا في هذا البلد لا ترى سوى الوجوه التي دمرتها الهموم والقلق"<sup>2</sup>.

اعتمد الحزب الدستوري كذلك على الجرائد المكتوبة باللغة الفرنسية مثل جريدة *écho de la presse* التي أسسها الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1923 والتي نشر فيها أفكاره ودافع عن القضية التونسية، أصدر الحزب جريدة أخرى أطلق عليها *le libéral* سنة 1924، ثم تأسست العديد من الجرائد الأخرى مثل جريدة اللواء<sup>3</sup> وجريدة العلم التونسي التي أشرف عليها المناضل شاذلي خير الله ساهمت هذه الجريدة في انضمام العديد من الشبان التونسيين العائدين من المهجر بعدما أتموا دراستهم ففتحت الجريدة أبوابها لهم لكي ينشطوا ومن بينهم السيد حبيب بورقيبة، استطاعت الإدارة الفرنسية إيقافها سنة 1929 ليعث السيد شاذلي خير الله جريدة أخرى وهي جريدة الصوت التونسي *la voix tunisien* والتي حققت مقالاتها شهرة واسعة في القطاع التونسي<sup>4</sup> ومن خلالها تعرف المجتمع التونسي على جماعة الحبيب بورقيبة ذات التوجه الانفصالي، وتأسست لاحقاً سنة 1932 جريدة *l'action tunisien* التي أشرف عليها السيد حبيب بورقيبة والتي ستصبح مستقبلاً الناطق والرسمي باسم الحزب الدستوري الجديد سنة 1934.

## 2.5. موقف الحزب من مشروع التجنيس:

عارض الحزب الدستوري الحر التونسي مسألة التجنيس جملة وتفصيلاً، وحذر الشعب التونسي من الوقوع فيها، وأكد أعضاءه أنها هدية من الإدارة الفرنسية لا تتلاءم مع تقاليدهم ولا تعاليمهم الإسلامية، وقد عارض رجال الدين والحقوقيون هذه القضية، فموقف رجال الدين مستمد من الشريعة الإسلامية

<sup>1</sup> مجموعة من الباحثين، المغيبون في التاريخ التونسي الاجتماعي، المرجع السابق، ص 671.

<sup>2</sup> L'évolution nord-africain, 16-12- 1932.

<sup>3</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 124.

<sup>4</sup> غلال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 59.

والتي فصلت في حكم المتجنس على أنه مرتد عن دينه الاسلامي وبالتالي هو كافر بإجماع الأئمة، أما الحقوقيون فقد استندوا في موقفهم إلى قانون الدولي العام الذي لا يعترف بالتجنيس في عهد الأمن والسلام. وتباينت مواقف أعضاء الحزب الدستوري الحر التونسي من هذه القضية فقد ورد مقال مطول لعلي كاهية في مجلة الصواب بتاريخ 30 اوت 1923 بعنوان "التجنس" وقد شرح فيه أنه من يرضخ لهذا المشروع فهو يصبح في حكم القوم الذي أنتهى إليهم حتى وإن كانت هذه الأحكام تتعارض مع ديانته وشريعته الإسلامية وفيها طعن لحدود الله عز وجل و تعد على القضاء الإسلامي، بحيث ذكر نموذج لذلك وهو الطلاق، ففي الشريعة الإسلامية تكون العصمة في يد الزوج أما في القضاء الفرنسي فلاهي فيد الرجل ولا المرأة بل ينظر فيها القضاء ويعالجها، وحتى الميراث يصبح المتجنس خاضا للتعاليم الفرنسية التي تقضي ان يتساوى الذكر والأنثى فيه.

أكد علي كاهية في مقاله أنه عند تجنس التونسي بالجنسية الفرنسية قد خسر دينه وحتى في تصنيفه في المجتمع الفرنسي سيوصف كدخيل أي مواطن من الدرجة الثانية بحيث يصبح فرنسي متجنس وليس فرنسي أصيلا وهذا احتقار للرجل التونسي<sup>1</sup>.

وقد ورد مقال في جريدة الامة في عددها الواحد والخمسين بتاريخ 25 نوفمبر 1923 لأحد أعضاء الحزب الدستوري بعنوان "الحزب الدستوري ومشروع التجنيس"، هذا المقال الذي بين موقف الحزب الرفض لهذه المسألة، بحيث أرسل الحزب الدستوري برقيات إلى امير البلاد وإلى رئيس الحكومة التونسية والوزير الأكبر وإلى رئيس الجمهورية الفرنسية والتي ضمنها احتجاجه من هذا المشروع، وقبل ذلك أحالت اللجنة المركزية للحزب الدستوري مشروع التجنيس إلى اللجنة السياسية للنظر فيه والتي بدورها أوكلت المحامي والحقوقى صالح فرحات للاطلاع عليه ومعاينته وإيفاء الحزب بتقرير عنه، وقد رأى المحامي صالح فرحات أن مشروع التجنيس هو خطر عظيم على التونسيين في جميع المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية، فمن الناحية الدينية فهو يوافق طرح علي كاهية في تكفير المتجنس ويستند في ذلك على الآية الكريمة رقم 48 التي وردت في سورة المائدة " من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" وما ورد في سورة النساء الآية 62 "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله ورسوله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر" وهذا يدل على أن من يستمد تشريعه من غير الإسلام فهو كافر.

أما من الناحية السياسية التجنيس هو مساس بالذاتية السياسية التي كفلتها معاهدة البارودو الموقعة في 12 ماي 1881، وذلك من خلال البند الذي ينص على احترام السيادة الداخلية لتونس، فالإدارة الفرنسية من خلال طرحها لهذا المشروع استهدفت تنمية عدد الفرنسيين في المحمية والوصول لعدد المئة ألف، وحسب صالح فرحات أن بهذا المشروع يصبح الفرنسيون هم أصحاب القرار بتونس.

<sup>1</sup> الصواب، العدد 401، 1923/08/30

اما من الناحية الاجتماعية ، فيؤكد الكاتب أن مشروع التجنس وإن طبق على الأراضي التونسية سيخلق اختلال في التوازن اجتماعي، بحيث ينقسم المجتمع التونسي إلى طبقتين متباينتين: طبقة تونسية متجنسة لهم كل الامتيازات وأخرى مؤلفة من التونسيين المسلمين الذين تمسكوا بدينهم وهويتهم وجنسياتهم الحقيقية، وقد عرج الكاتب في ذلك على العلاقة بين هتين الطبقتين والتي ستكون قائمة على التعصب والتكفير والسخرية فالطبقة الأولى تسخر من الطبقة الثانية لتشبثها بهويتها والطبقة الثانية تكفر الطبقة الأولى، وهنا يتحقق الهدف الأسمى للإدارة الفرنسية في تفريق أبناء الوطن الواحد وتجسد مبدأ فرق تسد.<sup>1</sup>

3.5. العقبان التي واجهت الحزب الدستوري الحر:

واجه الحزب الدستوري الحر منذ نشأته حملة من الازمات التي أثرت بشكل كبير على بنيته التنظيمية وفي نشاطه على مستوى الساحة السياسية التونسية، ساهمت فيها جملة من العوامل أهمها الإدارة الفرنسية التي وضعت نصب أعينها الحزب الدستوري بسبب مطالبه الراديكالية ونشاطه واكتسابه لطبقة جماهيرية كبيرة، وكذا عامل آخر داخلي يمكن أن نحصره في عدم اقتناع كل أعضاء الحزب بنفس التفكير والطرح لذلك لا حظنا انشقاقات وتبني أطروحات أخرى أكثر اعتدالا، تمثلت هذه الأزمان في:

### 1.3.5. ظهور الحزب الإصلاحي:

تأسس الحزب الإصلاحي في شهر مارس سنة 1921 بزعامة حسن القلاطي،<sup>2</sup> وقد جمع إلى صفه كل الأعضاء الغير مقتنعين بالطرح الدستوري، والذين اعتبروا مطالبه بالغير واقعية ولا تتناسب مع الوضع الحالي، وارتأوا أن تكون المطالب أكثر اعتدالا والقبول بالإصلاحات الفرنسية<sup>3</sup>، وهاجموا الدستوريون في العديد من المرات بسبب مشروع الدستور الذي يروه هدف بعيد المنال وإيهاما للشعب التونسي ولا يمكن بلوغه إلا عبر مراحل متتالية.

أسس الحزب الإصلاحي جريدة البرهان واتخذها لسانه الناطق، واعتمدها كمنبر اعلامي لنشر دعايته ومطالبه وبرنامجه، وتشير جل الدراسات التاريخية أن الحزب وضع يده في يد الإدارة الفرنسية ويظهر ذلك من خلال تصريح المقيم العام لوسيان سانت سنة 1921 " من المؤمل أن يوطد الحزب الإصلاحي المعتدل نشاطه ويعادل تأثير الوطنيين المتطرفين الذي يمكن أن يدعوا كما يفعلون اليوم، أنهم يمثلون دون غيرهم كل طموحات مواطنهم وأن يعتبروا أنفسهم السنة الحال المأذونين للرأي العام التونسي " ومن خلال هذا التصريح يتبين أن الإدارة الفرنسية هدفت من خلال وضع ثقمتها في الحزب الإصلاحي الى ضرب الدستوريين وإضعافهم بتقديم الحزب الإصلاحي كمتحدث باسم الشعب التونسي، ولكن فشلت في

<sup>1</sup> الأمة، العدد51، 25/11/1923 .

<sup>2</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية، المرجع السابق، ص46.

<sup>3</sup> جلال يعي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الجزء الثالث، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص

مساعها بحكم ان الحزب الإصلاحى لم يكن يملك طبقة جماهيرية ولا حتى إيديولوجية مقبولة، لذلك انهار بسهولة وبسرعة، أي بعد سنة من تأسيسه استطاع الدستوريون عزله.

### 2.3.5. أزمة 05 أبريل 1922:

ترجع مسببات أزمة 05 أبريل 1922 إلى ميولات بلاط الباي التونسي للفكر السياسي الدستوري الحر ويشير جل الباحثين إلى ان العلاقة توطت بشكل كبير بفضل السيد الشاذلي خزندار الذي كان يعمل كموظف في بلاط الباي وعضو نشيط في الحزب الدستوري الحر، ويؤكدون إلى أنه هو من كان ينقل مطالب الحزب الدستوري للباي ويشرحها ويبين له أهدافها، هذا ما جعله يتبناها بشكل رسمي.<sup>1</sup>

تبدأ أطوار الأزمة عندما أقدم الباي التونسي على إعطاء تصريح لممثل جريدة *le petit journal* تناول فيه نظرتة للحركة الشيوعية والحزب الدستوري الحر،<sup>2</sup> نشر هذا التصريح محرفا في العدد الصادر بتاريخ 22 مارس 1922 بإيعاز من المقيم العام "لوسيان سانت" وجاء مفاده كالتالي: «ورد على لسان الباي " يجب تفكيك مطالب الحزب الدستوري، لأن المقيم العام قد أنجز المطلب الأساسي بإحداث وزارة العدل....." وأكدت ذات الجريدة: " أن الباي رفض مساندة الحزب الدستوري لأن لا وجود للدستور في البلاد".<sup>3</sup>

أثار هذا التصريح حفيظة الباي، الذي قام بدوره بردة فعل في 03 أبريل وذلك بتسليم المقيم العام برنامجا يتكون من 18 مطلب يحتوي على كل مطالب الحزب الدستوري الحر وهذا ردا على الادعاءات بأنه هناك خلاف بين الحزب الدستوري والباي التونسي، وضمنه رسالة تحمل في فحواها تهديدا مفاده إن لم يستجب لهذه المطالب في القريب العاجل والتي حددها المحامي أحمد الصافي بأربعة أيام سيتنازل عن العرش،<sup>4</sup> إن إقدامه على مثل هذه الخطوة هو إدراكه التام للمؤامرات الفرنسية التي تهدف إلى تخريب العلاقة بينه وبين الحزب الدستوري الحر وكذا بينه وبين الشعب التونسي.

أكدت جريدة الصواب التونسية هذا الطرح بمقال صادر بتاريخ 04 أبريل سنة 1922: أوردت فيه أنه وفق لمصادر جد مقربة من بلاط الملكي، التقى الباي المقيم العام الفرنسي وأخبره بنيتة التنازل عن العرش طالبا منه ابلاغ وزارة الخارجية بهذا القرار، وضمن ذات الجريدة الأسباب التي دفعته إلى ذلك والتي تمثلت في ضغوطات الإدارة الفرنسية على الباي للوقوف في وجه الحزب الدستوري الحر.<sup>5</sup>

نشرت جريدة *le courrier de Tunisie* الناطقة باللغة الفرنسية تداعيات ذلك على المستوى المحلي والفرنسي، فعلى مستوى الداخلي نظمت مظاهرات قام بها الشعب التونسي بتأطير من أعضاء الحركة

<sup>1</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 514.

<sup>2</sup> محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 66.

<sup>3</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 142.

<sup>4</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 516.

<sup>5</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 142.

الدستورية امتدت حتى المرسى بتونس العاصمة وذلك لإقناع الباي بالعدول عن قراره ، وفي منطقة صفاقس فور انتشار الخبر تقرر تنظيم إضراب فأغلقت كل الدكاكين والأسواق بالمدينة، وتولى الدعاية أعضاء الحزب الدستوري بالمنطقة من أمثال حسن بن سالم وحمد الفخفاخ وعبد القادر بن سالم، ونظمت مظاهرة يوم 05 أبريل، قللت الإدارة الفرنسية من شأنها وحصرتها في ان قادة الحزب الدستوري أرادوا من خلال ذلك الضغط على الإدارة الفرنسية لرضوخ لمطالبهم والتي ترمي إلى إلغاء ضريبة أرباح الحرب المفروضة على التجار، لهذا استغلوا قضية تنازل الباي عن عرشه للخروج للشارع،<sup>1</sup> أما على مستوى المتروبول انتشرت بعض الأخبار التي تؤكد بتنازل الباي عن العرش سيقع خلل على مستوى معاهدة الحماية وهذا بحكم أن الجمهورية الفرنسية وقعت هذه المعاهدة مع الباي، وحدث هذا إطراب ونظر الرئيس الفرنسي زيارة عاجلة إلى تونس للنظر في الأمر عن قرب.<sup>2</sup>

عقبت جريدة *le courrier de soir* الفرنسية عن علاقة تنازل الباي عن عرشه باتفاقية الحماية وأكدت انه لا يوجد أي علاقة بينها، يمكن انها استندت في طرحها إلى فرضية إذا تنازل الباي عن عرشه حتما سيخلفه أحد الأمراء وتبقى المعاهدة سارية وصحيحة، وصرحت ان الباي هدف من خلال ذلك للضغط على الإدارة الفرنسية لرضوخ لمطالبه وتبيان ان وثيقة الحماية لا تسمح لفرنسا بتجهيل الأهالي وتفجيرهم وسلب أراضيهم، ولا تقضي أن يكون الباي السلطة العليا في البلاد مجرد موظف محدود الصلاحيات.<sup>3</sup>

قام المقيم العام الفرنسي لوسيان سانت بزيارة خاطفة لقصر الباي مصحوبا بعساكره، واتسمت الزيارة بطابعها التهديدي الترهيب، والتي أتت بأكملها بحيث أثر على الباي الذي أنكر نيته في التخلي عن العرش،<sup>4</sup> وياشر المقيم العام في إصدار عقوبات على كل من شارك في المظاهرات من أعضاء الحزب الدستوري، وأعفي الشاذلي خزندار من مهامه في البلاط الملكي باعتباره كما قلنا سابقا الرابط بين الباي والحركة الدستورية.<sup>5</sup>

الملاحظ أن العلاقة بين الحزب الدستوري والباي زادت قوة وارتباطا وتماسكا وبالخصوص بعد هذه الأزمة، واغتتم الحزب الفرصة ووجه رسائل إلى السلطات الفرنسية يدعوها إلى تمكين الشعب التونسي من حقوقه وضمان حرياته وعدم الضغط على الباي مرة أخرى، وقد تجاوزت السلطات الفرنسية مع هذا النداء بحيث صرح الوافد الجديد على الجمهورية الفرنسية ريمون بوان كاريه "إن الشعب التونسي يحتج

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 142 ينظر كذلك: عبد العزيز كريم، المرجع السابق، ص 169.

<sup>2</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 516.

<sup>3</sup> Le courrier de soir, N882,09-04-1922.

نقلا عن: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 142.

<sup>4</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 94.

<sup>5</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 517.

بقوة ضد الألاعيب التي ترمي إلى التفرقة بين الشعب وأميره، ونحن نحتج ضد هذا التنازل ونطالب بأشد إجحاح تحويل ضمانات الدستورية حالا للشعب المطالب بها<sup>1</sup>

### 3.3.5. مساندة تأسيس جامعة العموم العملة التونسية الأولى:

شهدت سنة 1924 ميلاد أول نقابة تونسية مستقلة تهتم بقضايا العمال التونسيين الذين كانوا يعانون من سطوة الرأسمالية الاستعمارية، تمثل هذا التنظيم في جامعة العموم العملة التونسية الأولى التي بعثها محمد علي الحامي والذي ربط اتصالات مع قادة الحزب الدستوري التونسي الحر والتقى في العديد من المرات مع أحمد توفيق المدني، فقبل تأسيس التنظيم النقابي طلب منه التمويل لمادي لتأسيس الجامعة، فقام احمد التوفيق المدني بدوره لعقد اجتماع مستعجل لعرض الطلب على أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب والتي ظهر على مستواها تضارب بحيث ظهرت فئتين فئة بقيادة احمد التوفيق المدني متحمسة لبعث العمل النقابي وفئة أخرى متحفظة على هذا الموضوع بقيادة احمد الصافي الذي رأى عدم إدخال الحزب في مشاكل هو في غنى عنها وبالخصوص ان جامعة العموم العملة التونسية هي جامعة تبنت الفكر الانفصالي وتود الانفصال بالعمال التونسيين عن الكونفدرالية العامة للشغل، وفي الأخير تغلبت الفئة الأولى بحيث قام الشيخ المنستيري بإمداد أحمد التوفيق المدني بالمال.

نظمت جامعة العموم العملة لتونسية الأولى إضرابين وهما إضراب عملة شركة حمام الأنف والعملة الفلاحين بمنطقة برج السدرية (بوتين فيل) أواخر 1924 بداية 1925، أعقبه رد عنيف من الإدارة الفرنسية وذلك بسجن أعضاء الحزب الدستوري واتهامهم بالتواطئ مع الحركة الشيوعية الذي أسس مطلع سنة 1922 فرعا له والمعروف ب الكونفدرالية العامة للشغل الثورية والذي دعا إلى استقلال الشعوب المستضعفة والتي من بينها الشعب التونسي، وتم إبعاد أحمد التوفيق المدني بالعديد من التهم من تونس ونفيه إلى الجزائر.

أحتج الحزب الدستوري على هذه التهم واكد انها لا أساس لها من الصحة، وبالخصوص في هذه الفترة التي تشهد توافق كبير بين الحزب الدستوري وسلطات الحماية، وظهر توافق كبير فيما بعد بين الحزب والإدارة الفرنسية والحزب الاشتراكي، بحيث تكاتفت الجهود للقضاء على جامعة العموم العملة التونسية الأولى سنة 1925.\*<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 144.

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ص 98-99.

\* للاطلاع أكثر على هذه المعلومة عد إلى الفصل الثاني: المبحث الثاني.

## 6. نشاط الحزب الدستوري التونسي الحر 1930-1933:

قبل التطرق إلى نشاط الحزب الدستوري في مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي، لزم علينا التعرّيج على الفترة التي أعقبت حل جامعة العموم العملة التونسية بحيث أصدر المقيم العام الفرنسي بتونس قراره الجائر الذي منع نشاط الصحف والجرائد فأغلقت العديد من الجرائد الدستورية كما نوهنا سابقا، وقدم العديد من الأعضاء إلى المحاكمات وزج بهم في السجون لذلك عرفت هذه الفترة ركودا سياسيا في الأواسط الدستورية، والتي عاودت الظهور بقوة حتى سنة 1930 بموقفها من المؤتمر الافخارستي وخمسينية التواجد الفرنسي في تونس.

### 1.6. موقف الحزب الدستوري التونسي من المؤتمر الافخارستي سنة 1930:

شهدت سنة 1930 إنعقاد المؤتمر الافخارستي، والذي كان له تأثير كبير في العالم الكاثوليكي، بحيث نشرت جريدة le croix العديد من المقالات التي تعرف بالمؤتمر فحسبها نظم اول مرة في مدينة ليل الواقعة في الشمال الفرنسي سنة 1881، ثم اصبح كل مرة يحتفل به في منطقة من مناطق العالم، ونظم المؤتمر الافخارستي في كل القارات ففي آسيا احتفل به في منطقة اورشليم وهي عاصمة الكيان الصهيوني حاليا، وفي أمريكا نظم بمنطقتي مونتريال وشيكاغو، أما في أستراليا في منطقة سيدني، إلا في قارة افريقيا لم ينظم بعد واختيرت منطقة قرطاج التونسية للاحتفال فيها.<sup>1</sup>

عين البابا الحادي عشر الكاردينال دوكيري لبيسي كمنظم لهذه التظاهرة الدينية الكبيرة ساعده في مهامه الكاردينال الإيطاليين ألكاسي ولافتيرانو، وحددت الأيام الممتدة من 07 ماي إلى 11 ماي لتنظيم هذا المؤتمر.<sup>2</sup>

باركت الحكومة الفرنسية انعقاد المؤتمر الافخارستي، بحيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي امام مجلس النواب أثناء عرض الوزارة لفصل من الميزانية لمساعدة الحركات التبشيرية، ورصد مبلغ 02 مليون فرنك فرنسي لتنظيم هذا المؤتمر.<sup>3</sup>

تم الافتتاح في 07 ماي 1930 والذي حضره 21 دولة مسيحية ممثلة في 08 أمراء كنيسة و100 أسقف وأكثر من 4 آلاف كاهن<sup>4</sup>، ويعد هذا المؤتمر كتكريم للكاردينال لا فيجري وجهوداته التبشيرية في منطقة شمال إفريقيا والتي حقق فيها المطلوب<sup>5</sup>. وقامت السلطات الفرنسية بتشديد تمثال للكاردينال لا فيجري في

<sup>1</sup> Le Croix ,06 mai 1930

<sup>2</sup> Henri Cambon, Op.cit., P232

<sup>3</sup> علاال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي الكريم، المرجع السابق، ص ص 60-61.

<sup>4</sup> Combarel.A, Conférence avec projection sur le Congrès Eucharistique international de Carthage mai 1930, Imprimerie Namura, Tunis, 1930, P 26.

<sup>5</sup> عمان سعيدة، المؤتمر الافخارستي الدولي الثلاثون بقرطاج 07-11 ماي 1930 من خلال الصحافة الفرنسية والتونسية المعاصرة له، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد 04، 2022، ص ص 634-635.

مدخل المدينة وبالمقربة من جامع الزيتونة، جسم هذا التمثال الشخصية وهو يحمل في يده صليب، وكأنها رسالة مفادها عودة الصليبيين لدار الإسلام لاسترجاع مجدهم الضائع وطرد العرب من المنطقة.<sup>1</sup> تناولت الصحف الفرنسية هذا المؤتمر بإسهاب ونذكر من بين الأمثلة جريدة Tunisie Catholique التي عدت المؤتمر من مخططات الكنيسة لتبشير أهل المنطقة والقضاء على المد الإسلامي ويدخل ذلك في إطار الحروب الصليبية التي مازالت مستمرة حتى لهذه الفترة.

وعارضته صحيفة Tunisie socialiste بشدة ورأت فيه استفزاز للمسلمين ورجال الدين بشكل عام، ونشرت العديد من المقالات تدعوا فيه المسلمين إلى الهدوء وضبط النفس<sup>2</sup>، أما فيما يخص الصحف الوطنية التونسية اعتبرت هذا المؤتمر إخلالا بمعاهدة الحماية التي تنص في إحدى بنودها تعهد السلطات الفرنسية بحماية دين الأمة التونسية، وورد مقال في جريدة الصوت التونسي الصادر بتاريخ 10 ماي 1930 للحبيب بورقيبة بعنوان "المؤتمر الأفخارستي جنون"<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق علقت الصحف التونسية على المبلغ المرصود لهذه التظاهرة والذي قيمته 02 مليون فرنك فرنسي والتي رأت أنه مبلغ ضخم، وكان على الحكومة الفرنسية انفاقه لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجد متدهورة جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وذكرت جريدة الصواب التونسية بتاريخ 16 ماي 1930 أن هذا الإنفاق لن يمر مرور الكرام بل سيدفع الثمن الشعب التونسي وذلك من خلال إرهاقه بالضرائب وغلاء المعيشة.<sup>4</sup>

هذا على مستوى الصحف أما على مستوى الشعب التونسي، فقد خرج جموع من الطلبة الزيتونيين إلى الشارع، منددين بانعقاد المؤتمر الأفخارستي وقد اطر هذه المظاهرات الحزب الدستوري التونسي الحر، وصاحب هذه المسيرات إضرابات في الشق العمالي على مستوى العديد من القطاعات كقطاع عمال الرصيف وعمال القطن.<sup>5</sup>

2.6 موقف الحزب الدستوري من الذكرى الخمسينية لتوقيع معاهدة الحماية على تونس 1881-1931: عقب تنظيم الإدارة الفرنسية للاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر (1830-1930)، بعدها بسنة واحدة رتبت لتنظيم احتفالية بتونس وهي الذكرى الخمسينية للحماية (1881-1931)، وهي فكرة النائب البرلماني عن منطقة Meurthe-et-Moselle السيد "وران" التي رحب بها الحاضرون أي الساسة الفرنسيين ورصدوا لها قرض قيمته 10 مليون فرنك فرنسي لتغطية مصاريفه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، دار الرياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص 48.

<sup>2</sup> عمان سعيدة، المرجع السابق، ص 636-638.

<sup>3</sup> أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية على طاهر حداد ونضال جيل، المرجع السابق، ص 69-70.

<sup>4</sup> عمان سعيدة، المرجع السابق، ص 641.

<sup>5</sup> علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي الكريم، المرجع السابق، ص 61.

<sup>6</sup> Henri Cambon, Op.cit., P232

في حقيقة الأمر الحماية على تونس كانت ثوبا مغاير للاستعمار ، بحيث لم يلمس أي مؤشر للحماية فنفس الأوضاع التي تعيشها المستعمرة الجزائرية تعيشها المحمية التونسية نفس القوانين سائرة، بحيث استحوذت الإدارة الفرنسية بلغة القانون على الأراضي الزراعية وشرعت في استغلالها وتحول الفلاح التونسي من سيد نفسه إلى خماس واجير لدى الكولون ، واستحوذ التجار اليهود والأوروبيين على زمام الأسواق الداخلية التونسية وضيقوا الخناق على التجارة المحلية<sup>1</sup> ودفَعوا بالحرفيين والتجار الصغار إلى دائرة الفقر، وحقق الاستعمار الفرنسي أرباحا طائلة من وراء ذلك وتم إنعاش الخزينة والاقتصاد الفرنسي، لم يتوقف جشع الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى الانسان التونسي، بحيث حاول تجنيسه في العديد من المرات من سنتي 1923-1932 ، وكل هذه المشاريع والإنجازات في نظر الفرنسيين تستدعي لتنظيم احتفالية كبيرة تليق بها.

عارض الوطنيون الممثلون في أعضاء الحزب الدستوري وذلك بتوجيه رسالة قوية لسكان المحمية يدعونهم لمقاطعة هذه الاحتفالات ففي نظرهم هي احتفالات نصر بخنق الرجل التونسي اقتصاديا بسلب أراضيه ودفعه إلى الفقر، واجتماعيا بتجهيله من خلال محاصرة مدارس التعليم العربي ودينيا بتطبيق مشاريع تضرب هويته التي قوامها الدين واللغة كمشروع التجنيس والتبشير.

تناولت الصحف التونسية هذا الموضوع وفندت أطروحة الرسالة الحضارية للاستعمار الفرنسي التي جاء ناشرا لها في منطقة شمال إفريقيا وبينت انها أكذوبة وذريعة للاحتلال لا غير فهذه الرسالة اختفت بمجرد توقيع معاهدة الحماية، وأبان الاستعمار الفرنسي على وجهه الحقيقي المستبد،<sup>2</sup> وفي نفس السياق ورد مقال للشاذلي خير الله صاحب جريدة الصوت التونسي مليئا بالغبطة تجاه هذه الاحتفالات والذي أكد انها ستحز في نفوس التونسيين وتزيدهم بؤسا وشقاء.<sup>3</sup>

#### 7. مؤتمر نهج الجبل وبوادرا الانشقاق في الحزب الدستوري التونسي:

نرجع إلى سنة 1929 وبالتحديد إلى ظهور جريدة "الصوت التونسي" التي أسسها الشاذلي خير الله التي التف حولها مجموعة من الشبان التونسيين المتشبعين بالحضارة الغربية والذين لامسوا شعارات الثورة الفرنسية القائمة على العدالة والمساواة والإخاء في المهجر، واستطاعوا تحويل هذه الصحيفة من خلال نشاطهم الكثيف إلى تيار سياسي يعول عليه الشعب التونسي في العديد من المناسبات وبرهن قوته في مجابهة مشاريع الإدارة الفرنسية ( المشروع الافخارستي واحتفالية الذكرى الخمسينية لتوقيع معاهدة الحماية)، ولكن ظهرت صراعات داخل هذه الجريدة بين التيار الدستوري القديم والتيار الجديد الشباني، والتي اختصرها بعض الباحثين في الخلاف الذي وقع بين الحبيب بورقيبة وصاحب الجريدة الشاذلي خير

<sup>1</sup> أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 533.

<sup>2</sup> علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص ص 89-90.

<sup>3</sup>Henri Cambon, Op.cit., P232

الله الذي أصبح يثير أعصابه بمقالات مثيرة مستفزة في كثير من الأحيان الإدارة الفرنسية ، هذا ما دفع الحبي بورقيبة باهتمامه بالتعاون مع الإدارة الفرنسية بغية الثراء ولا يمكن له أن يصعد على أكتاف الشباب التونسي والحركة الوطنية التونسية، وأدى ذلك إلى الانسحاب هذا الأخير وتأسيس جريدة "العمل التونسي" سنة 1932<sup>1</sup>، وبسبب نشاطهم الكثيف ومجاهمة مشروع التجنيس الذي أعيد بعثه من جديد في هذه السنة ، وتناولهم للعديد من القضايا : كالصناعات المحلية، فضح السياسة الاستعمارية في المجال التجاري القائمة على فتح الأسواق على المنتجات الأجنبية لإضعاف المنتجات المحلية، وتحرير المرأة، استرجاع الأراضي المصادرة وتسليط الضوء على حالة الفلاح التونسي التعيسة،<sup>2</sup> أصبح يطلق عليهم جماعة العمل التونسي<sup>3</sup>، وأصبحت هيئتها الإدارية تيارا سياسيا أفكاره جد مقبولة لدى التونسيون، هذا ما فرض على أعضاء الحزب الدستوري انتخاب هذه الفئة من الشبان ضمن اللجنة التنفيذية للحزب خلال مؤتمر 12-13 ماي 1933<sup>4</sup> والذي صادق على التحرير وسيادة الشعب التونسي ويكون ذلك من خلال:

1- برلمان تونسي مستقل.

2- الفصل بين السلطات الثلاث.

3- منح الحريات لجميع التونسيين دون استثناء.

4- التعليم مكفول لجميع التونسيين.<sup>5</sup>

اتخذت الإدارة الفرنسية إجراءات ردعية لقمع هذه الحركة الراديكالية وذلك بسن قوانين جزرية سنة 1933 أطلق عليها قوانين الدوار والتي تفرض الإقامة الجبرية لكل من يقف في وجه السيادة الفرنسية في تراب القبيلة أو الدوار أو البلدة،<sup>6</sup> وعطلت كل الصحف الدستورية الناطقة باللغتين.<sup>7</sup>

ظهرت بوادر الانشقاق بين قدامى اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري كصالح فرحات واحمد الصافي والشبان الجدد بزعامه الحبيب بورقيبة الذين رأوا أن السياسة القديمة القائمة على ارسال الوفود والعرائض للإدارة الفرنسية هي سياسة بالية ووجب التخلص منها بإشراك الشعب التونسي في هذه المعركة السياسية واستعماله كوسيلة وسلاح ضغط على الإدارة بحكم انه هو الحلقة الأهم وذلك من خلال تأطيره للقيام بإضرابات ومسيرات ، ونتج عن هذا الصراع انفصال جماعة العمل التونسي عن اللجنة التنفيذية

<sup>1</sup> الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 52.

<sup>2</sup> جلال يحيى، المرجع السابق، ص 1080.

<sup>3</sup> زينب طه حسين، النظام السياسي في تونس دراسة تاريخية 1956-1987، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص آداب تاريخ حديث، كلية التربية للبنات جامعة بغداد، 2008-2009، ص 74.

<sup>4</sup> علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 92.

<sup>5</sup> عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي، الخلافات الأيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1938، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإسلامية المجلد 23، العدد 04، 2016، ص 16.

<sup>6</sup> علي الزيدي، المرجع السابق، ص 407.

<sup>7</sup> علي محجوبي، المرجع السابق، ص 93.

سنة 1934 وتأسيس ديوان سياسي يقوده الحبيب بورقيبة والذي سيتحول إلى الحزب الدستوري الجديد<sup>1</sup>  
على إثر مؤتمر قصر الهلال المنعقد في 02 مارس سنة 1934.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص 104.

<sup>2</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية، المرجع السابق، ص 49.

## المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد 1934-1956.

### 1- مؤتمر الهلال وتأسيس الحزب الدستوري الجديد 02 مارس 1934:

تماشيا في سرد وقائع الانشقاق الذي وقع على مستوى الحزب الدستوري الحر بين اللجنة التنفيذية وجماعة العمل الوطني بقيادة الحبيب بورقيبة ومحمود المطري حول أساليب النضال، فكما نوهنا سابقا أن رفقاء الحبيب بورقيبة انتقدوا المنهج الذي يسير عليه الحزب الدستوري القائم على ارسال الوفود وتقديم العرائض واعتبروا هذه السياسة قديمة وبالية وقد أثبتت عقمها ويلزم التجديد،<sup>1</sup> وذلك بالاعتماد على الطبقة الجماهيرية كوسيلة ضغط على الإدارة الفرنسية، ويشير الكاتب محمد سعيد عقيب على ضوء الكتابات التاريخية والوثائق الأرشيفية أن الانشقاق لم يكن وليد هذا الخلاف بل مرجوعه إلى مجموعة من الترسبات المتمثلة في الانشقاقات السابقة وظهور الحزب الإصلاحي بزعامه حسن القلاطي، وهجرة عبد العزيز الثعالبي إلى المشرق التي أثرت بشكل كبير على سيرورة الحزب باعتباره الأب الروحي، بالإضافة إلى سياسة المقيمين العامين الذي توالوا على المحمية القائمة على التعسف والجور محاولين خنق الحركة الوطنية التونسية في مهدها بالإضافة إلى نكسة التجربة النقابية الأولى بقيادة محمد علي الحامي وتداعياتها على الحزب الدستوري الحر. ويمكن أن نعتبر أن الخلاف الذي وقع بين الطرفين هو القطرة التي أفاضت الكأس،<sup>2</sup> نتج عن هذا الشقاق انسحاب جماعة العمل التونسي من اللجنة التنفيذية وتأكيد ذلك بعد زيارة الوفد المنستيري للباي التونسي الذي رافقه الحبيب بورقيبة، طالب الوفد من الباي إصدار قرار يمنع دفن أي متجنس بالجنسية الفرنسية في مقابر المسلمين، على إثر ذلك انتقدت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري مرافقة الحبيب بورقيبة الوفد ووجهت له توبيخا لعدم استشارتها في ذلك، لم يتقبل بورقيبة ذلك وأحس انه مبعوض من بعض الأطراف داخل هذه اللجنة، وورد مقال صريح يتناول الحادثة بتاريخ 07 سبتمبر 1933 يرد فيه على الحادثة قائلا " استنتجت منذ إقامتي بضعة أشهر باللجنة التنفيذية للحزب أن موضوعي لا يمكن أن يكون داخل اللجنة المذكورة... ومع ذلك كنت اعتقد أن نشاطي قد يتأذى منه الذين يتقبلون تحت ستار الانقياد... إن مسألة وفد المنستريين ليست ولا يمكن أن يكون إلا علة وهمية وقع الالتجاء إليها بل هي علة شنعاء لأنه كيف السبيل لتأويل التشدد الذي أظهرته اللجنة نحوي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Hedi Nouira, Le néo destour, *Revue politique étrangère*, N03, 1954, P317.

<sup>2</sup> محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 88.

<sup>3</sup> نص التسليم حبيب بورقيبة المؤرخ بتاريخ 07 سبتمبر 1933، ينظر إلى: أبو بكر السعيد، مؤتمر البعث المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة 1352 الموافق ل 02 مارس 1934، الحزب الاشتراكي الحر للنشر، تونس، 1967، ص 16. ينظر كذلك:

Démission de Bourguiba de la commission exécutive de vieux destour 07/09/1934. Cité par : Habib Bourguiba, ma vie, mon œuvre 1934-1938, librairie Plon, paris, 1986, P293

ردت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي على التصريحات المثيرة التي وردت في جريدة العمل التونسي بإصدارها منشور بعثته إلى الشعب التونسي بتاريخ 17 نوفمبر 1933 وضحت فيه أسباب استقالة الحبيب بورقيبة ورفيقه البحري قيقة من اللجنة التنفيذية وقد حصرتها فيما يلي:

1- الحبيب بورقيبة: سبب الاستقالة يكمن في مرافقة الوفد المنستيري للمصالح العليا دون استشارة اللجنة التنفيذية وبسببها وجه الحزب له اللوم والتوبيخ الذي لم يتقبله بتوجيه رسالة استقالة والتي قبلت بأغلبية الأعضاء.

2- بحري قيقة: ذكر الحزب في بيانه أنه فصل لأسباب متمثلة في:

- إفشاء أسرار الحزب.

- التسبب في شقاق داخل الحزب وذلك من خلال الطعن في سياسته.<sup>1</sup>

أعقب هذا الانشقاق مجموعة من الاضطرابات داخل الحزب الدستوري، ونادت جل الشعب المحلية لعقد مؤتمر استعجالي ائتلافي للشمول من جديد، وحاول الطرفان المتنازعان بكل وسعهما إلى فرض منطقيهما، حيث أخذ الحبيب بورقيبة على عاتقه تنظيم هذا المؤتمر للفصل في الخلافات وتصحيح المغالطات، ووجهت الدعوة لكافة الشعب داخل المحمية لحضور مؤتمر قصر الهلال. أما أعضاء اللجنة التنفيذية بقيادة احمد الصافي ومحي الدين القليبي اللذان خرجا في جولات إلى الشعب الدستورية بتاريخ 18 نوفمبر 1933 محاولين اقناع رؤسائها بعدم التعاطي مع المنشقين والامتناع من حضور هذا المؤتمر، لأنه ليس له أي غطاء سياسي وغير منظم من طرف اللجنة التنفيذية.<sup>2</sup>

وفي إطار الدعاية لهذا المؤتمر، قام الحبيب بورقيبة بخرجات ميدانية لبعض الشعب المحلية محاولا إقناعهم برأيه واستطاع في ظرف وجيز كسب التأييد من طرف العديد من الشعب: شعبة جمال، شعبة قصر الهلال، شعبة المركاض، شعبة قفصة، شعبة باجة، شعبة تستور، شعبة النفطة... وغيرها<sup>3</sup>، على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي استطاعوا استمالة خلية الحزب بباريس.

إن نيل التأييد حسب الكتابات التاريخية مرجوعه إلى السياسة الاستعلائية التعسفية التي انتهجتها اللجنة التنفيذية مع الشعب المحلية، والتي ساعدت المنشقين بشكل كبير في طرح أفكارهم وتقبلها بسرعة، كما شهدت الساحة السياسية مطلع سنة 1934 عقد اجتماع لبعض الشعب الدستورية وتم دعوة المنشقين لطرح أفكارهم، حيث تقدم الطاهر صفر بمداخلة بين فيما تنكر اللجنة التنفيذية لمقررات نهج الجبل 13-14 ماي 1933، كما قدم الحبيب برقيبة أسباب استقالته.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رد اللجنة التنفيذية بمنشور 17 نوفمبر 1933، ينظر إلى: أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص 19.

<sup>2</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 137.

<sup>3</sup> أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص 25-28.

<sup>4</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 138.

رفضت اللجنة التنفيذية تنظيم هذا المؤتمر وعارضته، وواصلت في سياستها الراضية لعودة الحبيب بورقيبة ورفقائه، وهذا راجع لعديد من الاعتبارات: ففي بادئ ذي بدء تخلص الحزب من عناصر ناقدة لسياسته ومراقبة لأعماله، كان من الممكن أن تدخل هذه المجموعة في صراعات مع الإدارة الفرنسية وهذا من خلال آثارهم للعديد من القضايا كالتجنيس، ومعارضة تنظيم المؤتمر الأفخارستي والذكرى الخمسينية لتوقيع معاهدة الحماية (1881-1931)، تسببت مجموعة الحبيب بورقيبة في تحويل الحزب إلى تكتلات بغية السيطرة عليه، وكما نوهنا سابقا قد تشبث أعضاء اللجنة التنفيذية بأفكارهم الراضية لهذا المؤتمر، كما فضل محي الدين القليبي حل الحزب كلية على تنظيم مؤتمر ائتلافي والجلوس في طاولة الحوار مع المنشقين.

كل هذه المحاولات باءت بالفشل، حيث انعقد المؤتمر بتاريخ 02 مارس 1934 بمنطقة قصر الهلال بدار أحمد عيد التي اتسعت لـ 3 آلاف مشارك، تضاربت الكتابات التاريخية حول عدد الشعب المحلية المشاركة في هذا المؤتمر، والتي تراوح عددها ما بين 148<sup>1</sup> شعبة إلى 50<sup>2</sup> شعبة وهناك بعض الكتابات التي حددتها بـ 60 شعبة،<sup>3</sup> وكل الشعب فوضت ممثل يمثلها.

أسندت رئاسة المؤتمر لمحمد بوزويطة رئيس شعبة قصر الهلال، الذي كلف بافتتاح فعاليات هذا المؤتمر المصيري، ولعل أهم مداخلتين شهدتهما الفترة الصباحية هما مداخلة الطاهر صفر والتي ضمنها كل الحقائق عن الخلاف وتأملات جماعته من هذا المؤتمر، ومداخلة الحبيب بورقيبة التي تحدث فيها عن أسباب استقالته من اللجنة التنفيذية كما اتهمها بالتنكر لمقررات نهج الجبل سنة 1933، أعقهما جملة من المداخلات لرؤساء الشعب المحلية، ومن بين الأمثلة مداخلة بلحسن بن حاج محمد جراد الذي فضح فيها سياسة اللجنة التنفيذية تجاه شعبة المطوية، حيث ذكر بعض التجاوزات في حق شعبته، ونفس الأمر ذكره ممثل شعبة بنزرت وكيف كانت تقابل اللجنة التنفيذية إنجازات شعبته بالسخرية، تقريبا كل الشعب كانت تعاني من تبعات هذه السياسة الاستعلائية.<sup>4</sup>

وفي آخر المؤتمر تقدم الحبيب بورقيبة باقتراح مفاده حل اللجنة التنفيذية الحالية وتأسيس ديوان سياسي، نال الاقتراح إعجاب الجميع وتأكد ذلك بموافقتهم بالإجماع لذلك جاء نص قرار المؤتمر كالتالي: "بعد معرفة أسباب الخلاف بين اللجنة التنفيذية وجماعة العمل التونسي يتضح جليا أن المشكل يكمن في أعضاء اللجنة التنفيذية، الذين أبدلوا برنامج الحزب الذي تقرر في مؤتمر نهج الجبل سنة 1933 ببرنامج لا يوافق الأفكار الدستورية، وبهذا تكون اللجنة سارت بالحزب إلى طريق الضعف والاستسلام

<sup>1</sup> أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص 34.

<sup>2</sup> الصافي السعيد، المصدر السابق، ص 93.

<sup>3</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص

<sup>4</sup> أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص ص 42-51.

وتعمدوا بذلك مغالطة الشعب التونسي واضاعوا نضال 14 سنة، وحاولوا التملص من المسؤولية بعدم حضور هذا المؤتمر، ولذلك تقرر حل اللجنة التنفيذية<sup>1</sup>.

انتخب الحاضرون الديوان السياسي للحزب الدستوري الحر والذي حمل أسماء جلمها من الشبان التونسيون:

الديوان السياسي:

- 1- محمود الماطري: رئيسا.
- 2- الحبيب بورقيبة: كاتب عام.
- 3- الطاهر صفر: نائب الكاتب عام.
- 4- محمد بورقيبة: أمين المال.
- 5- البحري قيقة: نائب أمين المال.<sup>2</sup>

المجلس الوطني: يتكون من 5 أعضاء داخل تونس العاصمة و15 عضو من كامل التراب التونسي:

- 1- محمد بوزويطة
- 2- شاذلي عطا الله
- 3- محمد الجلاصي.
- 4- محمد الجربوعي
- 5- الحاج عبد المجيد بن ذياب
- 6- الطاهر بوتورية
- 7- محمد بعيريق
- 8- الشاذلي قاللة
- 9- الهادي شاكر
- 10- صالح شعبان العجمي.
- 11- صالح العباسي.
- 12- محمد قلنزة.
- 13- يوسف الرويسي.
- 14- محمد بنور
- 15- جلول أبو العوالي.
- 16- بلحسين بن جراد.
- 17- محمد الحبيب بوقطفة.
- 18- الحاج بشير بن فاضل.
- 19- محمد الجعايي.
- 20- طاهر راشدي.<sup>3</sup>

بعث الديوان السياسي حزبا جديدا، حافظ فيه على اسم الحزب القديم، أطلق عليه "الحزب الدستوري التونسي الجديد" *Néo Destour*، تبني الوافد الجديد على الساحة السياسية نهج التحرر الوطني،<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص 53.

<sup>2</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 139، ينظر إلى: نخبة من الأساتذة، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 13

<sup>3</sup> أبو بكر السعيد، المصدر السابق، ص 55.

<sup>4</sup> الصافي السعيد، المصدر السابق، ص 94.

## 2- الهيكل التنظيمي للحزب الدستوري الجديد:

اختار الحزب الدستوري الجديد إطاره بعناية شديدة ومن بين المثقفين، ويعلق عنهم المؤرخ شارل أندري جوليان بقوله " إن أعضائه ناضلوا سابقا في فرنسا، داخل الأحزاب اليسارية، فهم تعلموا على يد جاك دارك وفالمي وغيرهم، وانتسبوا إلى مبادئ الحرية القومية لذلك واجهوا الاستلاء الأجنبي بتمسكهم بمبدأ السيادة التونسية"<sup>1</sup>. يشير شارل أندري جوليان في قوله إلى أن أعضاء الحزب الدستوري الجديد ذو تكوين فرنسي، فهم خرجي المعاهد الفرنسية الذين تشبعوا بالحضارة الغربية القائمة على شعارات الثورة الفرنسية، وبعد انقضاء مدة التكوين عادوا إلى تونس حاملين الزاد العلمي والسياسي، وحاولوا تطبيق المناهج وأساليب النضال الموجودة والتي تعلموها في المتروبول على أرض المحمية، هذا ما عارضه العديد من الكتاب الفرنسيين من أمثال اللواء "ألان أزان" الذي أكد ان هؤلاء الشبان لم يفهموا بعد أن تجسيد هذه الشعارات هو خطأ وهذا راجع لاختلاف البيئة السياسية والأوضاع داخل البلدين وكذا اختلاف الحضارتين التونسية والفرنسية.<sup>2</sup>

هذا فيما يخص إطار الحزب الدستوري الجديد، أما نقطة الهيكل التنظيمي، انقسم الحزب إلى 04

أقسام:

- 1- المكتب السياسي.
- 2- المجلس الوطني.
- 3- المؤتمر السنوي.
- 4- الشعب المحلية.

1- المكتب السياسي: يصطلح عليه بالديوان السياسي، يتكون من رئيس الحزب، الأمين العام، الكاتب العام المساعد، أمين المال ومساعد أمين المال، يعقد الديوان السياسي اجتماعا واحد كل أسبوع على الأقل للبحث في المسائل التي تخص الحزب، كما يمكنه عقد اجتماعات أخرى كل ما اقتضت الحاجة.<sup>3</sup>

يعتبر المكتب السياسي المسؤول عن فحص وقائع جميع الاتهامات، وإذا كانت هذه الاتهامات مبررة ترفع القضية للمجلس الوطني، ليستدعي المتهم لسماع دفاعه وتقديم الوقائع من وجهة نظره، وإذا تم تأكيد التهمة، يمثل المتهم أمام لجنة مؤلفة من ستة اشخاص من المجلس الوطني ينتمي عضوان منها إلى الديوان السياسي من اجل الحكم في القضية والبت في العقوبة التي سيتم تطبيقها.

<sup>1</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 101.

<sup>2</sup> Paul Azen, les problèmes de la Tunisie actuelle, Revue des deux mondes recueil de la politique de l'administration et des mœurs, 1 mars 1936, P400.

<sup>3</sup> Habib Bourguiba, Ma vie, Mon œuvre 1934-1938 : textes réunis et commenté par Mohamed Sayah, Librairie Plon, Paris, 1986, P50.

يمنح النظام الداخلي للمتهم الحق في استئناف الحكم أما المؤتمر العام في حالة اعتباره أنه من المتضررين، وفي حلة لقبول تبقى العقوبة سارية على المتهم حتى يوم الفصل في القضية من جديد.<sup>1</sup>

2- المجلس الوطني: يتكون من أعضاء الديوان السياسي و25 مندوب من الشعب المحلية للحزب داخل التراب التونسي، يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني كل سنة، يعقد اجتماعا مرة كل 03 أشهر وتتمثل مهامه فيما يلي:

1- مراقبة نشاط الحزب الدستوري الجديد.

2- يمثل الوسيط بين الديوان السياسي والمؤتمر العام.

3- يراقب الشؤون المالية (الإيرادات والنفقات) للديوان السياسي، وفي حالة الخلاف بين الديوان والمجلس الوطني تعرض القضية أمام المؤتمر العام للفصل فيها.

3- المؤتمر السنوي: يتكون المؤتمر السنوي من مندوب عن كل شعبة محلية تضم أكثر من 50 عضو تكمن مهامه في:

1- مناقشة الميزانية السنوية للحزب من حيث الإيرادات والنفقات.

2- يعتبر المكلف بإعادة انتخاب أعضاء الديوان السياسي والمجلس الوطني.

3- المكلف بإعادة النظام الداخلي، ولا يمكن إدخال أي تعديل على مستوى النظام الداخلي والبرنامج إلا إذا وافق  $\frac{3}{4}$  من العدد الإجمالي للمؤتمر السنوي.

4- الشعب المحلية: تتكون من مجموعة من المناضلين الذين يثبت انتمائهم لنفس الإقامة، وتتكون من لجنة منتخبة تكمن مهامها في ثلاث:

1- المهام السياسية: التعريف بأهداف الحزب وتجسيد قرارات الديوان السياسي في المنطقة التي تمثلها.

2- المهام التعليمية: تسعى الشعب المحلية في تأطير مناضليها وتدريبهم، ولذلك في وقت وجيز أحصي داخل هذه الشعب انخفاض في معدل الأمية والاختلاس والإدمان على الكحول واختفاء كامل لتأثير المسيحي عليهم.

3- المهام التنظيمية: ساعدت هذه الشعب في تسهيل عملية تأسيس النقابات العمالية والجمعيات الثقافية.<sup>2</sup>

وكنظام داخلي يتعهد كل مناضل دستوري بدفع الرسوم العضوية السنوية للحزب، ويجوز تبرئته إذا تأكدت الخلية التي ينتمي إليها من عدم قدرته على السداد بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية.

وتوضح اللوائح الداخلية ان التأديب يمر بمراحل: التوبيخ، تعليق العضوية لوقت محدد، تعليق العضوية لفترة غير محدد، الطرد النهائي، ويتم فصل أي عضو بشكل نهائي في أربع حالات:

1- الاضرار بمصالح الحزب، أو ممارسة نشاط باسم الحزب أو عدم مراعاة واحترام برنامج الحزب.

<sup>1</sup> Habib Bourguiba, Op.cit., P51.

<sup>2</sup> Hedi Nouira, Op.cit, P 319.

- 2- إذا ثبت انه يمارس نشاط يلحق الضرر بالحزب أو يحدث انقسامات بين أعضائه أو يدافع عن معارضيه.
  - 3- أي عمل يتعارض مع التنظيم الحزبي وبرنامجه السياسي.
  - 4- إعلان تمرد داخل الحزب أو مكتبه السياسي.<sup>1</sup>
- 3- نشاط الحزب الدستوري الجديد 1934-1938:

### 1.3. برنامج الحزب:

- لم يحد الحزب الدستوري الجديد عن مطالب الحزب الدستوري القديم التي أجمع عليها في مؤتمر نهج الجبل 12-13 ماي 1933 ولتي تمثلت فيما يلي:
- 1- تأسيس مجلس استشاري تونسي قائم على الانتخابات.
  - 2- تأسيس حكومة مستقلة مسؤولة أما المجلس والشعب.
  - 3- فصل السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية.
  - 4- ضمان الحريات الشخصية (حرية الصحافة، التجمهر وتكوين الجمعيات والنقابات).
  - 5- ضمان اشراك التونسيين في تسيير بلادهم.<sup>2</sup>

اعتبرت بعض المصادر التونسية هذه المطالب بالإصلاحية فقط، وأن الحزب الدستوري الجديد استهدف من خلال نشاطه الطبقة الجماهيرية واعتمدها كوسيلة ضغط على الإدارة الفرنسية لتحقيق برنامج الإصلاح، وإن ظهر تجاوب من السلطات يتخلى عنها، أما من ناحية الإيديولوجية وما يعزز طرحهم أن جل القادة تكونوا في المعاهد الفرنسية، ومارسوا السياسة في الأحزاب اليسارية، ومن الناحية السياسية على المستوى الداخلي لم ينادي الحزب بالإصلاح الزراعي، ولا تأميم الأراضي المصادرة وخصوصا أن في هذه الفترة شهدت المحمية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على المستعمرات الفرنسية، وانتشار الجفاف هذا ما جعل العديد من الآفات الاجتماعية تتفشى داخل المجتمع التونسي كالبطالة والفقر والجوع، أما على المستوى الخارجي فهو يعتبر أن المحمية تحتاج لإصلاح لا غير.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى ذلك ذكر جلال يحيى في كتابه الموسوم بالمغرب العربي الكبير أن علاقة الحزب الدستوري بالنقابات العمالية حملت طابعين، الوجه الظاهري هو حشد العمال للمعركة الكبرى والتي تصب في خانة مصلحة البلاد العليا، أما الوجه الخفي هو محاولة السيطرة على الحركة العمالية، وهذا بمثابة استغلال للطبقة الوسطى باسم الدستور وهنا يصبح العمل بين سندان سندان الرأسمالية الاستعمارية وسندان المستغل الجديد وهم أبناء جلدتهم من الحزب الدستوري الجديد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Habib Bourguiba, Op.cit., P51.

<sup>2</sup> شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 101.

<sup>3</sup> حمة الهمامي، المجتمع التونسي. دراسة اقتصادية واجتماعية، المرجع السابق، ص 50.

<sup>4</sup> جلال يحيى، المصدر السابق، ص 1083.

كتحليل للطرحين السابقين يمكن أن نقول أن الطرح الأول اعتبر الحزب الدستوري من ناحية مطالبه جد محدود، فهو لم يخرج من إطار النهج القديم الذي اكتفى بالإصلاحات والبقاء تحت الراية الفرنسية، ولكن بالعودة إلى تصريحات أعضاء الحزب وإلى تصريح الحبيب بورقيبة الذي أكد ان الاستقلال سيأتي عبر مراحل وبواسطة العمل السياسي السلمي ودليل ذلك رفضه لمقترح أعضاء شعبة بزرت سنة 1934، والذين طالبوا بالكفاح المسلح وتفجير الثورة ضد الكيان الاستعماري، لكن هذا المقترح قوبل بالرفض من زعيم الحزب ورد قائلاً "إننا نختلف مع القيادة القديمة في الأفكار والمنهج ولكننا لا نحبذ العنف" وهذا دليل على إيمانه بالعمل السياسي السلمي كوسيلة وخيار لتحقيق الاستقلال.<sup>1</sup>

أما في ما يخص الطرح الثاني حاول الحزب ضم الحركة العمالية التي كانت تعاني من السياسة الاستعمارية الاستغلالية وذلك من خلال تضيق الخناق على النقابات، وهذا بعد التجربة النقابية التونسية الأولى التي أججت العداء بين العمال والإدارة الفرنسية هذا من جهة ومن جهة أخرى حاول كسب طبقة جماهيرية جديدة إلى صفوفه فكما نعلم ان طبقة العمال تمثل أكبر شريحة اجتماعية، فمن خلالها يستطيع الحزب الدستوري السيطرة على العجلة الاقتصادية وكما نوهنا سابقاً أن اقتصادات المستعمرات كانت بمثابة قاعدة خلفية للاقتصاد الفرنسي وبالتحكم في هذه الفئة يستطيع لحزب شل الحركة الاقتصادية متى ما أراد وذلك بتنظيم العمال للإضراب.

عقد الحزب الدستوري اجتماعات مع الشعب التونسي وكانت بشكل دوري، وذلك بتنظيم من طرف أعضاء الشعب المحلية باعتبارها الوسيط بين الديوان السياسي للحزب والطبقة الجماهيرية، واستعان الحزب في نشاطه على جرائده الناطقة باللغة العربية والفرنسية، حيث مثلت سلاحاً ناجعاً ضد السياسة الاستعمارية، فعلى مستواها تناول أعضاء الحزب الدستوري جل الميادين: الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وامتد نشاط الحزب حتى المتروبول حيث سعى الحزب إلى تعبئة الطلبة التونسيون بباريس وأعدهم لحمل مشعل النضال عند رجوعهم لأرض الوطن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الصافي السعيد، المصدر السابق، ص 94.

<sup>2</sup> احمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 548-549.

### 2.3. موقف المقيم العام بريتون من نشاط الحزب الدستوري الجديد:

ورد تقرير مفصل عن فترة حكم المقيم بريتون في مجلة «la révolution prolétarienne» بعنوان: le bilan de M. Peyraiton» ذكر فيه الكاتب أن الحاكم العام قدم إلى تونس سنة 1933، وسبقته سمعته الطيبة كونه رجل يساري ميال للإصلاح وحل المشاكل بحنكة ودبلوماسية، وبمجرد وصوله إلى المحمية بعث أولى اتصالاته مع قادة النقابات العمالية والأحزاب السياسية.<sup>1</sup> وفي إطار علاقاته مع أحزاب الحركة الوطنية التونسية يلزم أن نخرج على طبيعة العلاقة التي ربطته مع الحزب الدستوري الحر الجديد، والتي اتسمت بطابعين ترغيبي ثم ترهيبى، ففي البداية ترك المجال لانعقاد مؤتمر قصر الهلال وأيد ظهور الحزب الدستوري، ورخص له إصدار صحيفتين: صحيفة العمل الناطقة باللغة العربية وصحيفة «l'action libre» لسان حال الحزب باللغة الفرنسية<sup>2</sup>، وضمن بعض الوظائف لقادة الحزب مدركاً أنه سيعمق ويأجج الخلاف أكثر بين أعضاء الحزب الجديد والقديم<sup>3</sup>، حيث ظهر صراع بين التيارين وهذا من خلال اتهام أعضاء الحزب الدستوري القديم جماعة بورقيبة بقبول هذه الوظائف على حساب أهداف الحزب الراديكالية.<sup>4</sup>

تغيرت علاق المقيم العام تجاه الحزب الدستوري الجديد بسرعة، فعلى ضوء الدراسات الفرنسية التي تؤكد ان الحاكم العام بريتون كانت له نوايا إيجابية في إحداث إصلاح داخل المحمية وكسب كل الأطياف الفاعلة داخل تونس إلى صفه ولكنهم تجاهلوا هذه الجهود، وراح بعض أعضاء الحزب الدستوري ينشرون مقالات تعطي انطباعاً خاطئاً عن الأوضاع في المحمية، واثروا على الرأي العام التونسي وعلنوا الحرب ضد السيادة الفرنسية بالمنطقة، واهانوا عبر صحفهم الناطقة باللغة العربية السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية، دعمتهم في هذه العملية صحيفة «la Tunisie socialiste»، وتشير نفس المصادر ان المحرضون كانوا أكثر جرأة من أي وقت مضى، واتخذت صحفهم نبرة عدوانية وشبه تهديدية، حيث شرع الحزب الدستوري الجديد في تنظيم مظاهرات استجابت لها الجماهير المسلمة الغاضبة من احتقان الوضع الداخلي، طالها أعضاء الحزب بإغلاق المحلات ومقاطعة المنتجات الفرنسية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة، وتم إخطار عمال الشركات كعمال الرصيف بتنظيم إضراب له طابع الشمولية وتم الدعاية له بواسطة الشعب المحلية في كامل ربوع المحمية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Jean Loubet, Le bilan de M. Peyrouton, La révolution prolétarienne, N220,10-04-1936, P08.

<sup>2</sup> قدارة الشايب، المرجع لسابق، ص 143.

<sup>3</sup> Jean Rous, Habib Bourguiba, Edition Martinsart, Paris, 1984, P18.

<sup>4</sup> عواد إبراهيم حضر العبيدي، حسين علي حضر العبيدي، المرجع السابق، ص 28.

<sup>5</sup> Alin Azin, Op.cit., PP 402-403.

ظهر تأثير الدعاية في أواسط العامة ، وترسخت في أذهانهم الأفكار التي زرعها الدستوريون المؤكدة لعلاقة الاستعمار الفرنسي بتأزم وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين، وظهرت معالم الكره في أواسط الجنود التونسيون المجندين في الجيش الفرنسي، حيث يذكر الكولونيل Bourgain لمراقب المدني بمنطقة صفاقس أن معاملة الجنود التونسيين قد تغيرت، فقبل الحملة الدعائية الدستورية كانوا أكثر توددا لي ويحاولون التقرب مني وذلك بإلقاء التحية كل صبيحة ويقدمون لي مطالبهم ولكن بعد تأثرهم بنشاط أعضاء الحزب الدستوري أصبحوا لا يسلمون علي وينظرون لي نظرة ازدراء تترجم مدى حقدهم للفرنسيين ، هذا ما جعل المراقب المدني يبدي تخوفه من نشاط الحزب وعن إمكانية حدوث انزلاقات أمنية خطيرة مستقبلا.

تأكدت مخاوف المراقب المدني صبيحة يوم 24 جويلية 1934، وذلك بعدما حدث شجار بين اليهود والمسلمين، صاحبت هذه الحادثة أعمال شغب، مهما كان الخلاف شديدا فمرجوعه إلى قانون التجنيس الذي استفاد منه اليهود بشكل كبير وأصبحوا بمقتضاه أصحاب أملاك وعقارات وراضي وذلك على حساب المسلمين الذين تشبثوا بهويتهم وجنسياتهم الأصلية، أبدى على إثر ذلك الجاليتين الأوروبية واليهودية تخوفها من إمكانية تعرضهم لاعتداءات مشابهة، وطالبوا المراقب المدني بتبليغ رسالتهم إلى المقيم العام بريتون لإيجاد حلا عاجلا.<sup>1</sup>

وأمام هذا الوضع اجتمع المقيم العام وقائد القوات الأعلى لبحث في الوضع وخلصوا إلى إصدار 04 أوامر ما بين 15 أبريل و03 سبتمبر نذكر منها ثلاث:

- القانون الأول: للمقيم العام السلطة المطلقة في تطبيق العقوبات على التونسيين المتهمين بالتحريض السياسي أو العقائدي بالترحيل خارج البلاد أو إلى الجنوب التونسي لمدة سنة واحدة.
- القانون الثاني: عند مقاضاة صحيفة بموجب القانون 04 من المرسوم الصادر بتاريخ 29 يناير 1926 يتم تعليقها نهائيا ولا يمكن أن تظهر تحت اسم مغاير.
- القانون الثالث: يمنع منعاً باتاً عقد الاجتماعات السياسية والنقابية داخل المحمية.<sup>2</sup>

طبقت هذه القوانين فور صدورهما، وبمقتضى القانون الثاني تم إيقاف جريدتي العمل الناطقة باللغة العربية وجريدة la Tunisie socialiste بتهمة التحريض على التجمهر والتظاهر، وعلى ضوء القانون الأول أصدر المقيم العام مذكرة توقيف واعتقال بتاريخ 03 سبتمبر ضد قادة الحزب الدستوري الجديد وأعضاء

<sup>1</sup> ابن عباس عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص 78-79.

<sup>2</sup> Jean Loubet, Op.cit, P08.

من الحزب الشيوعي،<sup>1</sup> وعلى أساس ذلك تم القبض على ثمانية من الدستوريين وستة عناصر شيوعية.<sup>2</sup> وتم ترحيلهم إلى المناطق الجنوبية ذات الحكم العسكري، أرسل أعضاء الديوان إلى منطقة لوبوف إلا محمود المطري أرسل إلى المنطقة الجنوبية الحدودية بين تونس وليبيا (بن قردان)، وقع ذكر وصف لمنطقة لوبوف في العديد من المصادر الفرنسية، حيث يقول عنها الكاتب الفرنسي "Bertrand le gendre" " أنها منطقة سميت على الطيار الفرنسي "Henri le beuf" " لذي اضطر به الهبوط في المنطقة وبسبب الجوع والعطش لقي حتفه ووجدت جثته بعد عقد من الزمن.<sup>3</sup>

تتميز المنطقة صيفا بدرجة حرارة عالية يصل مستواها إلى 50 درجة تحت الظل، وفي ليالي الشتاء تقل درجة الحرارة عن مستوى 5 درجات إلى ان تصل إلى درجة الصفر، يصعب على أي إنسان تحمل الفوارق الكبيرة بين درجات الحرارة دون تدفئة أو مروحة.<sup>4</sup>

أقامت الإدارة الفرنسية على مستوى المناطق الجنوبية سجوناً ومعتقلات ترسل له كل معارض للسيادة الفرنسية في المحمية، المعروف عن هذه السجون مساحتها الكبيرة وكثرة الرمال داخلها بطبيعة المنطقة الجغرافية التي بنيت على مستواها، كما عانى المساجين من بعض الحشرات كالبق والبراغيث وبعض العقارب السامة، ولكن ابدى زملاء الحبيب بورقيبة تعايشهم مع هذه الظروف القاسية والاستثنائية، وخلقوا جوا عائليا زادت من لحمتهم، وتقاسم الأعضاء الدستوريون الأدوار والمهام، حيث أسند لزعيم الحزب الحبيب بورقيبة مهمة الطهي وكان بارعا في ذلك، وجد السجناء الوقت الكاف لقراءة الكتب، فقرأوا لفكتور هوغو، وبعض الكتب الأخرى ككتاب ادولف هتلر بعنوان بكفاحي النسخة الفرنسية ويقول محمود المطري في حق ذلك: إن القراءة أعطتنا الكثير لنفكر به".<sup>5</sup>

تعمدت السلطات الفرنسية مهاجمة معنويات سجنائها بإرسالهم على مثل هذه المناطق على أمل أن تجعلهم يستسلمون ويرضخون، يكتب مسؤول رفيع في المحمية ويقول "إن النفي الداخلي هو اسوء من النفي الخارجي، حيث يرسل المعاقب إلى مكان مهجور في الجنوب تنعدم فيه إمكانيات العيش، ويبقى تحت سلطة النظام العسكري، ويصبح هذا المعاقب غير مشغول مثلما كان حرا، يفتر إلى أبسط سبل العيش، ويقاوم شيئين إثنين القلق النابع من عدم يقينه متى ستنتهي مدة حكمه والخوف من ان ينساه

<sup>1</sup> Alin Azin, Op.cit., P 404.

ينظر كذلك:

Notes biographiques ; personnalité tunisienne, Revue Maghreb document Algérie-Maroc-Tunisie, N12, juin 1965, P01.

<sup>2</sup> Alin Naura, les socialistes de Tunisie devant la crise de 1929 et ses conséquences politique, Mouvement social, Janvier 1972, P 90.

<sup>3</sup> Bertrand le gendre, Habib Bourguiba, Librairie Arthème Fayard, Paris, 2019 p 58.

<sup>4</sup> Mohamed Larbi Haout, Habib Bourguiba : le combattant suprême 1903-2000, centre culturel de livre, Edition distribution, Casablanca, Maroc, 2020, P33.

<sup>5</sup> Bertrand le gendre, Op.cit., P58.

أصدقاءه، وخاصة زوجته ، لذلك يصبح مستعد لتقديم أي تنازلات بغية استعادة حريته، وعند عودته إلى بلده يبقى بعيدا عن نشاطاته السابقة وبالتدرج إلى أن لا يعود له تأثير في مجتمعه.<sup>1</sup> هذا ما كان يصبو إليه المقيم العام "بريتون" من خلال إرسال قيادي الحزب الدستوري إلى تلك المنطقة، فهو كان يهدف إلى جعلهم يتخلون عن العمل السياسي، وطالهم بكتابة رسائل يضمنونها ذلك مقابل إطلاق سراحهم،<sup>2</sup> هذا ما رفضه الحبيب بورقيبة ورد برسالة تحمل في طياتها عكس المطلوب أكد فيها بأنه لا ينتظر منهم الخضوع وقال في رسالته "أنا أقبل المنفى الميرير إذا لم يكن له نهاية ولا أجل ولا مدة، وسأعيش محظورا أريد ان أبقى مستقيم" اقتبس بورقيبة هذه الكلمات من كتاب فيكتور هوغو بعنوان "رسائل وأحاديث من المنفى"<sup>3</sup> إن لهذه الكلمات دلالات عميقة ورسائل مشفرة إلى المقيم العام مفادها بأن أعضاء الديوان السياسي يقبلون الموت على التنكر لمبادئهم الراديكالية، ولكن بمرور الوقت وتأزم الأوضاع الصحية لبعض المناضلين، أقدم ثلاثة شيوعيين ودستوري واحد على إمضاء التعهد وتمثل هؤلاء المناضلين في: فلورنسي، زانا، السعداوي ومحمد بورقيبة<sup>4</sup> هذا الأخير الذي تدهورت حالته الصحية وجاء في تعهده ما يلي "يؤسفي أن ألقيت نفسي دون تفكير في بيئة ليست لي، والتي ادين أفعالها ومظاهرها السياسية، أقسم أن أوقف جميع الأنشطة السياسية من الآن وصاعدا، واکرس نفسي فقط لواجباتي تجاه عائلي وعملي."<sup>5</sup>

أصبحت قضية سجن المناضلين الدستوريين قضية راي عام داخل المحمية، وتبنى الشعب التونسي الدفاع عنهم، وظهر ذلك جليا بتاريخ 04 سبتمبر سنة 1934، بتنظيم مسيرات ومظاهرات في مختلف المدن الشمالية، فعلى مستوى تونس العاصمة امتدت المسيرات من وسط المدينة إلى المرسي تنديدا ضد السياسة الاستعمارية، واحتج المضربون أمام مقر المقيم العام والباي التونسي الذين طالبوه بالتدخل للحد من السياسة الاستعمارية التعسفية والتوسط لدى المقيم العام لإطلاق سراح الدستوريين، استغلت الإدارة الفرنسية الفرصة للتدخل وإلقاء القبض على عشرة مناضلين دستوريين وإرسالهم إلى المناطق الجنوبية.<sup>6</sup> وفي اليوم الموالي، تحولت المظاهرات بمنطقة المكنين إلى تمرد وعصيان مدني شارك فيه حوالي ألفين شخص من السكان الأصليين،<sup>7</sup> تدخلت قوات الأمن لقمع هذا التمرد بتعزيزات أمنية كبيرة محملة بمختلف الأسلحة من دبابات وعربات ورشاشات وسقط على إثر ذلك العديد من القتلى في الجانب التونسي وقتل شرطي فرنسي من الجانب الآخر متأثرا بجروحه.

<sup>1</sup> Mohamed Larbi Haout, Op.cit., P33.

<sup>2</sup> Jean Rous, Op.cit., P18.

<sup>3</sup> Mohamed Larbi Haout, Op.cit., P33

<sup>4</sup> La révolution prolétarienne, 10 -04- 1936.

<sup>5</sup> Bertrand le genre, Op.cit., P61.

<sup>6</sup> Mohamed Larbi Haout, Op.cit., P33

<sup>7</sup> Alin Azin, Op.cit., P 404.

استمر العصيان المدني، وبتاريخ 07 سبتمبر وقعت اشتباكات دامية في منطقة البرجيين وطبلبة، استعانت الإدارة الفرنسية بالسلطات العسكرية لإخماد نار العصيان والتمرد وأعلنت حالة طوارئ وتدخل الفيلق الأجنبي.

اعتبرت جريدة l'évolution أن تنظيم مثل هذه المظاهرات جريمة يلزم أن يعاقب عليها أعضاء الحزب الدستوري الجديد، فهي ولدت الكراهية تجاه الفرنسيين، وغالبا ما تنتهي هذه المظاهرات بإراقة الدماء، وهذا ما حدث في مناطق عديدة كالمكنين، البرجيين، المدنين وغيرها، وإن مثل هذه المظاهرات لا تحرض التونسيين وحسب بل تتعدى الحدود إلى الجزائر والمغرب وتبين لهم أن الطريق مفتوحة لإحداث ثورة ضد السلطات الفرنسية، ولهذا يتوجب على الفرنسيين كبح كل صوت معارض للتواجد الفرنسي في المنطقة ويلزم نفي قادة الحزب الدستوري وعلى رأسهم الشاذلي خير الله.<sup>1</sup>

حلت صحيفتان من باريس محل تونس الاشتراكية في مهاجمة المقيم العام وشجعت التونسيين لمواصلة المظاهرات هتين الصحيفتين: « le populaire » « l'humanité » حيث نشرت جريدة « le populaire » في عددها الصادر بتاريخ 07 سبتمبر 1934 مقال بعنوان " ثلاثة من السكان الأصليين وشرطي فرنسي قتلوا خلال اشتباكات بين قوات الأمن والسكان "، وفي العنوان الفرعي للمقال كتب " المقيم العام بريتون يخلق هيجان ليتحكم في سياسة التحرر " ضمنه الكاتب إتهام صريح للمقيم ، حيث قال أنه يسعى لجعل فرنسا مكروهة كما لو كان ذهب لخدمة إيطاليا الفاشية، واتهمه كذلك بسوء استعماله للسلطة وقصر نظره وتحليله للأوضاع وانتقد قراره الرامي لتضييق الخناق على الصحافة التونسية المعارضة له، وأكد أنه يجسد مبدأ الديكتاتورية داخل الأراضي التونسية.<sup>2</sup>

كما أوردت جريدة «L'humanité» في عددها الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1934 مقال بعنوان " هل الإضراب العام سيندلع بتونس؟ وفي عنوان فرعي: الأحداث المأساوية التي وقعت في الأيام الماضية ترجع لاستفزازات متكررة من طرف الإمبريالية الفرنسية، اتهمت الجريدة سالفه الذكر في هذا المقال المقيم العام بنشر العنف والمساهمة في تذكية الصراعات ودفع التونسيين للقيام بمظاهرات ليعلن بعدها حالة الطوارئ، وسن القوانين القسرية كمنع الحريات ( حرية الصحافة وحرية التجمهر والاحتجاج) وغيرها من الحقوق المشروعة، وقد غطت ذات الجريدة خبر تقديم سكان القيروان عريضة للمقيم العام والتي وقّع فيها أزيد من 508 ساكن ضمنوها سخطهم الشديد من سياسة القمع التي يتعرض لها سكان المنطقة والتي تمثلت في ان المقيم العام في تاريخ 25 أوت سنة 1934 استعان بدوريات مسلحة والتي أضحت تتجول مستفزة أهل المنطقة، وأقدم المراقب المدني والشرطة باعتقال الناس دون أي تفسير و طال ذلك حتى

<sup>1</sup> Evolution Nord-Africain, 12-04-1935.

<sup>2</sup> Le Populaire, 07-09-1934

الفلاحين الزائرين للمنطقة لقضاء حوائجهم الذين سجنوا بوحشية وكان جريمتهم هي زيارة المنطقة والمبيت فيها ليلا.<sup>1</sup>

اتهم اللواء ألان ازان الحزب الدستوري الجديد بمسؤوليته الكاملة عن احداث سنة 1934 ومحاولته العلنية في دفع الشعب التونسي إلى التمرد، هذا ما نتج عنه عقوبات صارمة بمصادرة جريدة تونس الاشتراكية والصحف الدستورية وحظر دخول أعداد من صحيفتي «l'humanité» و«le populaire» إلى تراب المحمية.

على ضوء هذه التطورات استدعى المقيم العام بريتون في 3 أكتوبر 1934 أعضاء الحزب الدستوري وامرهم بغلق مكتب الحزب ومنعهم من تنظيم أي اجتماع بدون تفويض من الإدارة الفرنسية، واتهمهم بالاضطلاع في تنظيم مظاهرات معادية للتواجد الفرنسي بالمنطقة، وتدعيما لذلك أصدرت الإدارة الفرنسية قرار بتاريخ 26 مارس 1935 يقضي بنفي كل من يخل بالنظام إلى الجنوب<sup>2</sup>، وقد أرسل بمقتضى ذلك 30 شابا منهم المحامين والأطباء والمهندسين والأساتذة المتخرجون من المعاهد الفرنسية على المناطق الجنوبية وعلقت جريدة la Défense الفرنسية حيال الصمت الذي انتاب هذه الحادثة بأن كل الجرائد التونسية تمت مصادرتها في هذه الفترة، وأكدت من الضروري عزل الديكتاتور بريتون وإرساء السياسة اللازمة في المحمية والمتمثلة في سياسة الأمن والسلام.<sup>3</sup>

واصل الدستوريون تنظيم المسيرات والمظاهرات ضارين قرارات بريتون عرض الحائط، حيث نظموا في شهر أبريل 1935 مظاهرة شارك فيها حوالي 30 ألف تونسي، انظم إليهم التجار والحرفيين الذين اغلقوا محلاتهم، كان الهدف منها الاحتجاج أمام مقر الإقامة على اعتقال قادة الحزب الدستوري وترحيلهم إلى الجنوب التونسي، قاد هذه المظاهرات الدستوري الشاذلي خير الله وأعضاء من الحزبين الدستوريين القديم والجديد، تشير في إطار ذلك جريدة «l'évolution» أن هذه المظاهرات كانت بمثابة طوفان بشري مثير للإعجاب في طريقة تنظيمه، ومهينا للسيادة الفرنسية بالمنطقة، ولولا تدخل اللواء ألان ازان في اتخاذ التدابير اللازمة بمنع هذا الحشد من الانغماس في تجاوزات ووقوع انزلاقات أمنية خطيرة، انفصل الوفد عن الحشد لتقديم مطالبه التي كانت بمثابة تهديد واضح للمقيم العام.<sup>4</sup>

### 3.3. الحزب الدستوري الجديد وقضية دفن المتجنسين في مقابر المسلمين:

أسال موضوع دفن المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية في مقابر المسلمين الحبر في الجرائد الفرنسية، حيث تناولت هذا الموضوع بإسهاب كبير، فبعدها وضع حكم التجنيس دينيا وسياسيا واجتماعيا، وأصبح من الأمور المفصول فيها ولا تستدعي للنقاش، وأعقبه قضية دفن المتجنسين في مقابر

<sup>1</sup> L'Humanité, 08-09-1934.

<sup>2</sup> Alin Azin, Op.cit., PP 405-406.

<sup>3</sup> La Défense, 20-09-1935.

<sup>4</sup> Evolution Nord-Africain, 12-04-1935.

المسلمين ، حيث قاد الحزب الدستوري حملة ضدها وذلك بتدنيس المواكب الجنائزية ووصل بهم الأمر حتى إلى منع تقديم أي مساعدة دينية لهؤلاء الفئة من التونسيين وما بين 1934-1935، قاد زعيم الحزب المؤقت السيد الشاذلي خير الله هذه الحملة سماها الفرنسيون "بالحرب ضد المتجنسين المسلمين"<sup>1</sup> ومن بين النماذج التي سجلتها تقارير الشرطة الفرنسية في تونس العاصمة، تم دفن شرطي مسلم متجنس بالجنسية الفرنسية المكنى "بالطيب مطاري" في مقبرة المسلمين، في اليوم الموالي اجتمع عشرات من سكان المنطقة وحاولوا إخراج الجثة.

أرسلت الإدارة الفرنسية كتيبة من الدرك إلى عين المكان لمنع التدنيس، وذلك من خلال التوضيح أن عملية الدفن تمت بالخطأ، وبأمر من السلطات الفرنسية تم إخراج الجثة ونقلها إلى مقبرة خاصة بالمتجنسين.<sup>2</sup>

ومن بين النماذج كذلك، نذكر تدنيس قبر زوجة رئيس رابطة المسلمين فرنسا السيد قبايلي، أوردت جريدة «*évolution*» تساؤلا كيف للحاكم العام بريتون أن يستسلم للطرح الدستوري، فلا يمكن تصور هذه المسألة الإسلامية فعندما يموت مسلم متجنس يعارض الحزب الدستوري بدعم من الإقامة دفنه في مقبرة أسلافه (المسلمين)، ولكن عندما يتعلق الأمر بزوجة أحد القادة الدستوريين الأجنبية والتي لم تتخلى عن إيمانها المسيحي تدفن على وجه السرعة في مقابر المسلمين، هل هذا يسمح لها ان تصبح مسلمة ببطيء.<sup>3</sup> وأكدت ذات الجريدة أن هدف منظم هذه الحملات العدائية ليس إيذاء هذه الفئة وحسب بل تقويض السلطة الفرنسية في المنطقة،<sup>4</sup> وقد يخول ذلك للحزب الدستوري تخريب كل ما بناه الفرنسيون وتصبح هذه القضية أداة يبتز بها السلطات الفرنسية، ولا يمكن المواصلة على هذا النهج، وفي نفس السياق أكد المبعوث الفرنسي إلى منطقة شمال إفريقيا على ضرورة حماية المتجنسين والدفاع عنهم ضد العداء المتزايد تجاههم من قبل إخوانهم في الدين المتعصبين لهويتهم الأصلية وغالبا له هدف وهو معاداة كل ما هو فرنسي.<sup>5</sup>

#### 4.3. الحزب الدستوري الجديد فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1938:

بعث انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية في المتروبول أملا داخل المستعمرات، وانعكس ذلك على الشعوب بأنه هناك إمكانية لتحقيق المصير الذي كان ضمن المبادئ التي دافعت عليها الجبهة الشعبية ونادت بتحقيقه ضمن حملتها الانتخابية.

<sup>1</sup> Evolution Nord-Africain, 1935.

<sup>2</sup> Le petit Tunisien, 20-06-1937.

<sup>3</sup> Evolution Nord-Africain, 01-03-1935.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Evolution Nord-Africain, 25-04-1938.

شرع الحزب الدستوري الجديد في مراجعة برنامجه السياسي، حيث أعلن المجلس الوطني بتاريخ 10 جوان 1936 ان ميثاق الحزب المجمع عليه في مؤتمر نهج الجبل بتاريخ 12-13 ماي 1933 هو جوهر الحزب وعلى أساسه ستقدم المطالب إلى حكومة ليون بلوم والتي ستتمحور حول إدخال إصلاحات عميقة على الشعب التونسي من الممكن ان تنقذه من الأزمة الاقتصادية ومن الانحدار الاجتماعي والسياسي والتي ستقوده على التقدم والسلام.

ففي هذه الفترة لم يعد الأمر متعلق برلمان تونس مستقل وحكومة مسؤولة امام البرلمان بل مسألة منح الشعب التونسي ضمانات دستورية تهدف إلى حماية حقه في الشؤون المالية والتشريعية وتحفظ له كرامته. تمثلت هذه الضمانات فيما يلي:

- 1- العمل بنظام البلديات المنتخبة، وإلغاء النظام العسكري بالجنوب.
  - 2- تطبيق التشريع الاجتماعي والعمالي في تونس.
  - 3- التعليم الإجباري لفائدة التونسيين.
  - 4- تحسين الزراعة التونسية وتوسيع القروض لفائدة المزارعين الصغار.
  - 5- تأميم التونسيين لصناعات الكبيرة (الشركات الكبيرة) الترام والغاز والكهرباء.
- لم يتقبل المستوطنون هذه المطالب بحيث رأوها بأنها مطالب أبانت على عدائهم للسياسة الفرنسية في المنطقة، ومن هنا جاءت حاجتهم على ضمانات لهم في البلاد تحسبا لعودة تهجم الأهالي عليهم.
- أبدت حكومة بلوم تقبلها لمطالب التونسيين، حيث صرح المكلف بالشؤون الخارجية الفرنسية "السيد فينو" "ان تونس قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، ويمكن ان يدمج التونسيون في السلطة لتسيير شؤون بلادهم، وهذا ما سيخلق نوع من الاستقرار والأمن الداخلي والذي سيوطد العلاقة بين البلدين، واكد في مقام آخر " أن المقيمين العامين السابقين قد خلفوا كارثة بسبب سياسة التسيير، بحيث الحقوا بالضرر بتونس وشعبها"<sup>1</sup>.

من بين الدلائل على صدق نوايا الجهة الشعبية تجاه الوضع في تونس هو استبدال المقيم العام بريتون الذي عين كمقيم في الرباط المغربية بمقيم جديد المكثي بأرموند غيلبون وذلك بتاريخ 21 مارس 1936 والذي بنى سياسته على أساس ديمقراطي، حيث ألغى مراكز الاعتقال بمنطقة برج لوبوف، ووضع الحبيب بورقيبة ورفقائه تحت الإقامة الجبرية في جزيرة جربة وقابس إلى أن افرج عنهم بشكل نهائي بتاريخ أبريل 1936، وبهذا يكون الحبيب بورقيبة قد تجاوز أولى المحن التي تسببت في سجنه وعلمته كثيرا من الأمور وكيفية التعامل مع الاحداث بأكثر نضج.

<sup>1</sup>J-P Finidori, le massacre de Tunis apothéose de l'impérialisme Français, **La révolution prolétarienne**, N 273, 25-06-1938, P04.

أصبح الحبيب بورقيبة محل إعجاب القادة الشيوعيين ، أوردت مجلة « le petit tunisien » مقالا ضمنته تعليقا لها تجاه عدد من اعداد جريدة شيوعية والتي نشرت حوارا مع احد القادة الشيوعيين التونسيين الذي قال أن الحزب الدستوري فيه أعضاء معتدلين من أمثال الدكتور المطري وأعضاء انفصاليين من أمثال الحبيب بورقيبة الذي يلعب دورا فعالا ورائدا في الحياة السياسية التونسية حيث كان له نشاط دؤوب قبل ترحيله وموقف حازم خلال الترحيل واطلق سراحه دون مساومة هذا ما جعل منه أشهر قادة الحزب الدستوري الجديد، وقد نجح هذا الأخير في كسب ود الشعب التونسي ودليل ذلك انه كان موضع مظاهرات حماسية متعددة ، ونشرت الجريدة الشيوعية كذلك حوارا دار بينها وبين الحبيب بورقيبة شرح فيها الأوضاع داخل تونس وفصل فيها كمية القمع التي طالته وحزبه سنة 1934، وفضح السياسة الاستعمارية عهد المقيم العام بريتون القائمة على الجور وقمع الشعب التونسي ، وسألت الجريدة بورقيبة عن نظرته للجهة الشعبية فرد أنها قريبة من الحزب الدستوري الجديد في الرؤى والاهداف ويجب ان ندعمها لاسترجاع حقوقنا.<sup>1</sup>

حاول المقيم العام غيلبون ربط علاقات مع قادة الحزب الدستوري انطلاقا من فكرة انهم لا يكون العداء للإدارة الفرنسية، فهم يناضلون ضد نظام الحماية التي تغيرت بنوده بعد توقيع معاهدتي الحماية 1881-1883 ويلزم إعادة النظر في العلاقات الفرنسية التونسية ويجب تكيفها حسب بنود المعاهدتين ويلزم ان تبتعد عن العنف والإكراه، وهذا للحفاظ على المصالح المرتبطة.<sup>2</sup>

بعد الإفراج عن الحبيب بورقيبة طالب المكتب السياسي تفويضه للذهاب إلى باريس، والتقى هناك وكيل وزارة الخارجية السيد "فينو" مرتين، كانت الاتصالات الأولى مثمرة ، ففي 08 أوت سنة 1936، طالبت الحكومة الفرنسية بإعادة الحريات العامة في تونس، وبعد العودة من باريس عقد الحبيب بورقيبة اجتماعا في قميطة بارك، وأعلن عن نجاح المهمة ونقل لهم وجهة نظر وكيل وزارة الخارجية التي ينتقد فيها النظام الجمركي القائم على العبيثية ، ويمكن للمحمية أن تتطور إذا تم إلغاء امتياز الثلث الاستعماري وإصلاح النظام الضريبي ومكافحة الاختلاس.<sup>3</sup>

على أساس ذلك أعيد تنظيم الحزب الدستوري الجديد، وتم توسيع نشاطه مطلع سنة 1937 حيث أصبحت هياكله منتشرة في كل مكان وأصبح بمثابة دولة داخل دولة، وأضحى الحزب قريبا من الطبقة الجماهيرية، وذلك من خلال مرافقتهم إلى مختلف المقرات التونسية والفرنسية للتعبير عن مطالبهم وشكاوهم بواسطة رئيس الشعبة المحلية لتلك المنطقة الذي يكتب نص الشكوى والتظلم وإذا لم يتم قبولها

<sup>1</sup> Le petit Tunisien, 20-10-1936.

<sup>2</sup> Jean Rous, Op.cit., P20.

<sup>3</sup> Ibid.

في غضون فترة قصيرة يتم إنزال مقال يتناول هذ الموضوع على مستوى جريدة الحزب «l'action tunisienne» تحت عمود عنوانه صوت من الداخل.<sup>1</sup>

أشرف الحزب الدستوري على العديد من المظاهرات في مناطق تونسية عديدة مثل: باجة، ماطر، طبلبة، قابس والمنستير بتاريخ 10 جانفي 1937، وعلقت على ذلك الجرائد الفرنسية ان الحزب الدستوري يحاول ابتزاز السلطات المحلية ويحاول عرقلتها في المنطقة، وارجعت السبب في سلطة المقيم العام الذي أصبح لا يعتمد على تقارير الشرطة والمراقبين المدنيين واتباع سياسة اللين التي جعلت الأوضاع تتطور إلى هذا الحد.

اشارت جريدة « L'annal Africain » أن دعاية الحزب الدستوري تسببت في لا أمن داخل المحمية ومن بين الأمثلة المؤكدة لذلك هي تلك المسيرات التي نظمها الحزب في صفوف العاطلين عن العمل بمنطقة سوسة، حيث خرج النساء والأطفال إلى الشارع مطالبين المراقب المدني بالتدخل العاجل لتحسين وضعهم الاجتماعي لكن الرد كان سلبى بحكم ان أموال الإغاثة قد نفذت ليتحول الوضع بعد ذلك إلى فوضى، واندفع المحتجون نحو الأكشاك والمحلات التجارية واستولوا على المواد الغذائية، إن اتهامات الجريدة للحزب تواصلت وأكدت ان الدستوريون هم المذكي للعداء التونسي نحو الفرنسيين، وقد أوردت إحصائيات تفيد ان التونسيين أبدوا كرههم ومقتهم ليس للفرنسيين كحماة بل للحضارة الفرنسية القائمة على الدين واللغة، وظهرت معالم ذلك في أكتوبر سنة 1936 أين سحب 758 تلميذ من المدارس الفرنسية أو الفرنكو عربية من طرف آبائهم ووضعو في مدارس إيطالية، هذا ما جعل الفرنسيين يتخوفون من الوضع في تونس وحاولوا معالجته في أسرع وقت ممكن.<sup>2</sup>

نظم الحزب الدستوري الجديد مؤتمره الثاني سنة 1937، أين ابان الحبيب بورقيبة عن اطروحته والتي سيسير على نهجها الحزب الدستوري والتي مفادها "أن الاستقلال لن يتحقق إلا بثلاثة طرق: الطريقة الأولى تتمثل في ثورة شعبية عنيفة تقضي على الحماية، اما الثانية دخول فرنسا في حرب مع دولة أخرى والتي تنتهي بهزيمتها، أما الطريقة الثالثة تكمن في حل سلمي الذي يمر بمراحل يظهر توافق المحمية وفرنسا لإنجاح ذلك"، وقد ألغى الحاضرون الطريقتين الأولى والثانية وأجمعوا على إتباع الطريقة الثالثة، حيث وجدوا لا مجال للخلاص والاستقلال من الهيمنة الفرنسية إلا بالطرق السلمية وتحت رعاية فرنسا ذاتها.

واجه الحزب العديد من المشاكل والعقبات في تجسيد خطته على أرض الواقع ومن بينها عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي من منفاه، والذي شرع في النضال السياسي داخل صفوف الحزب الدستوري الحر

<sup>1</sup> Robert Randau, des lettres venus de l'est, Revue Annal Africaine, N03-04, février 1937, P 22.

<sup>2</sup> Ibid, PP 22-23.

القديم، وهدف من خلال ذلك إلى إرجاع هيبة الحزب التي فقدت عقب مؤتمر قصر الهلال سنة 1934 وإبراز وطنيته ودمجها مع الإيديولوجية القومية العربية، وتمكن في شهر جويلية سنة 1937 من حشد 10 آلاف شخص في قمبيطة بارك، ونظم اجتماع في سنيما المونديال، هذا ما أثار حفيظة الحبيب بورقيبة وأعضاء حزبه، وحاولوا بكل الطرق إلى إحباط اجتماع الصلح بين الحزبين وتعهد تخريب التجمعات التي يعقدها عبد العزيز الثعالبي ونجح في مهمته حيث استطاع تهميش خصمه ودفعه على التخلي عن خطته السياسية في الوقت الراهن.<sup>1</sup>

ومن بين المشاكل التي انعكست على الحزب الدستوري الحر الجديد، وهي الانقسامات التي حدثت على مستواه في هذه الفترة، أشارت جريدة *Annal Africain* أنه وقع انشقاق داخل الحزب، والذي نتج عنه انفصال مجموعة من الشباب بقيادة عايد جباري رئيس إحدى الشعب الدستورية واسسوا " الشبيبة الموحدة لشمال إفريقيا" ويرجع سبب الانفصال حسب رواية عايد جباري إلى استنكاره في إحدى الجلسات سوء الإدارة الناتجة عن تصرفات الحبيب بورقيبة، واتهمه باحتكار السلطة.<sup>2</sup>

هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي من بين المشاكل التي أدت إلى عرقلة مسار الحزب وحله بشكل نهائي سنة 1938، هو تغير الموازين في المتربول، حيث عانت الحكومة الشعبية العديد من الضغوطات وذلك بسبب سياستها الاعتدالية في المستعمرات، والتي كانت تحاول قيادة الشعوب إلى تحقيق السلام، وأمام هذا الوضع ظهرت بعض التوطؤات الاقتصادية والمالية التي نجحت وأطاحت بنظام الحركة الشعبية واعتبروا وصولها إلى سدة الحكم هو فشل وعجز سياسي، وتم إقالة المكلف بالوزارة الخارجية، اعتبرت هذه التكتلات تونس دولة محتلة مثلها مثل باقي المستعمرات تسري عليها نفس القوانين ويلزم على الشعب التونسي الرضوخ للسلطة الفرنسية التي يجب عليها أن تحتكر جميع سبل والأدوات السيطرة داخل المحمية، والحفاظ على جميع امتيازاتها ومحاولة توسيعها.

على أساس ذلك استهدفت الإدارة الفرنسية الأحزاب ذات الشعبية الكبيرة في المستعمرات مثل الحزب الدستوري الجديد بتونس وحزب الاستقلال المغربي بالمغرب وحزب الشعب الجزائري بالجزائر، واستنتج الدستوريون في هذه الفترة أنهم مستهدفون ولا يمكن بأي شكل من أشكال طرح أفكارهم التي بينت على أساس فترة حكم الجبهة الشعبية، وأمام هذا الوضع الخانق وضع الحزب الدستوري التونسي خطتين:  
1- الخطة التونسية: القيام بالدعاية على نطاق واسع واستخدام جل الوسائل المتاحة، وعقدت لقاءات دورية مع الطبقة الجماهيرية بغية تثقيفها وتنظيمها وتهيئتها لرجحها في مظاهرات ومسيرات.

<sup>1</sup> الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، ط01، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص04.

<sup>2</sup>Robert Randau, op.cit., P23.

2- الخطة الفرنسية: تتمحور هذه الخطة حول ربط اتصالات مع القادة الفرنسيين وخلق جو من التفاهم لتبديد الاحكام المسبقة ومحاولة كسب ود الفرنسيين وتبيان الصورة الحسنة للحزب الدستوري وهذا بهدف السماح له بمواصلة نشاطه.<sup>1</sup>

واصلت الإدارة الفرنسية في هذه الفترة سياستها الرامية إلى القضاء على الدستوريون، واستخدمت مختلف منابرها الإعلامية، حيث حذرت جريدة **Evolution nord-africain** في عددها الصادر بتاريخ 14 جويلية 1937 من الأحزاب الثلاث الموجودة في بلدان شمال إفريقيا، فحسبها أنها تسير على نهج الأممية الثالثة الشيوعية، وهي تعد مؤامرة ضد فرنسا وتحاول اغتيالها في المنطقة.<sup>2</sup>

أكدت ان القادة الدستوريون قد وضعوا أيديهم مع موسكو وبرلين على حساب مؤسسات فرنسا داخل المحمية، وأبدوا ندمهم الشديد على عدم خوضهم للمعركة أثناء الحرب العالمية الأولى، إن التحريض الدستوري أصبح له صدى خارج تونس، وظهرت معالمه بتأسيس لجنة التنسيق لشمال إفريقيا التي تضم حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري الجديد وحزب الاستقلال المغربي، هذا ما استدعى الجنرال **Voguès** لتوقيف أعضاء الحزب الاستقلال المغربي، اما في الجزائر تدخل المقيم العام "Le Beau" وشن حملة اعتقالات ضد قادة الحزب الشعب الجزائري.

أعلن قادة الحزب الدستوري الجديد تضامنهم مع القادة الجزائريين والمغاربة وقاموا بنشاطات وكثفوا من عملهم المناهض لتواجد الفرنسي في المنطقة.

حسب جريدة «L'évolution» إن التيار المعادي للتواجد الفرنسي يعود ظهوره إلى سنة 1905 وذلك راجع إلى تأثير الألماني الممنهج المدعم من السلطات التركية، وظهرت معالم التحريض في الكتاب الأبيض الألماني الذي أصدر ما بين 1905-1907، وعلى أساس ذلك أسس بتونس باش حانمبة أول تنظيم معاد لنظام الحماية والذي تمثل في " حركة الشباب التونسي".<sup>3</sup>

نظم الحزب الدستوري إضراب شامل بتاريخ 20 نوفمبر 1937 تضامنا مع الشعبين الجزائري والمغربي وتنديدا للسياسة التعسفية التي تنتهجها الإدارة الفرنسية داخل البلدين.<sup>4</sup>

كرد من الإدارة الفرنسية حاولت الحد من نشاط الحزب بملاحقة أعضائه، وابتدأت هذه المضايقات في 26 مارس 1938 بفصل الأستاذ "علالة بلهوان" من منصبه كمدرس في المدرسة الصادقية بعد إلقاء لمحاضرة لم ترضي سادة الوصاية، ولم يقتنع الحاكم غيلبون بهذه العقوبة بل أغلق المدرسة بشكل مؤقت، أصيب أعضاء الحزب الدستوري بخيبة امل كبيرة، وأصبح مطلب تأسيس حكومة تونسية مستقلة مسؤولة

<sup>1</sup> Evolution Nord-Africain, 14-07-1937.

<sup>2</sup> J-P Finidori, Op.cit, P05.

<sup>3</sup> Evolution Nord-Africain, 25-04-1938.

<sup>4</sup> Ibid

امام الشعب التونسي أكثر واقعية خصوصا في هذه الفترة بعد إظهار السلطات الفرنسية الوجه الحقيقي الذي يعتبر الشعب التونسي ادنى الشعوب والحزب الدستوري عدو.

تلى ذلك تنظيم للعديد من المظاهرات التي قمعت بشكل رهيب وتم سجن القادة الدستوريين على إثرها من أمثال: الدكتور بن سليمان المسؤول عن الشعبة الدستورية "بواد مليز"، ضاعف الحزب الدستوري اجتماعاته ومسيراته وطالبوا بالإضافة إلى مطالبهم مطلب إعادة فتح المدرسة الصادقية والإفراج عن المساجين السياسيين،<sup>1</sup> بالإضافة إلى ذلك طالب أعضاء الحزب من الشعب التونسي رفض الخدمة العسكرية وهذا للضغط على الإدارة الفرنسية لتغيير موقفها داخل المحمية ودعوا كذلك على شن إضرابات.

اتهمت الإدارة الفرنسية أعضاء الحزب الدستوري بالموالاة للفاشية وهذا الأمر الذي أنكره الدستوريون قطعاً وتحذوا الإدارة الفرنسية بتقديم دليل على ذلك، لم يقدم الدليل إلى يومنا هذا، لكن الإدارة واصلت في سياسة القمع حتى قبل مأساة 09 ابريل 1938، ففي الفاتح من أفريل أوقفت الشرطة الفرنسية رئيس الشعبة الدستورية لسوق الأربعاء، وأقرت العديد من الأوامر: كمنع الاجتماعات على مستوى الشعبة، وفي 05-06 ابريل تم توقيف 12 مناضل دستوري في نفس المنطقة.

في نفس السياق أصدرت الإدارة يوم 06 ابريل مذكرة توقيف في حق كل من الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، والهادي نويرة أعضاء الديوان السياسي في الحزب بتهمة التحريض على الكراهية والاعتداء على مؤسسات الحكومة الفرنسية بتونس، ونشر إعلان يدعوا إلى تقتيل الجالية الأوروبية، وعلى إثر ذلك تم إلقاء القبض على القادة والنزج بهم في السجون.<sup>2</sup>

اندلعت مجموعة من الإضرابات في كامل ربوع المحمية تنديدا على ذلك، حيث تم تنظيم مظاهرات في منطقة الكاف يوم 06 ابريل من قبل الشعبة الدستورية المحلية، والتي دعت على إغلاق كافة المحلة المسلمين واليهود ليوم واحد، تواصلت الحملة في اليوم الموالي لتمتد إلى حمام الانف أين تجمهر أكثر من الفين شخص جاءوا من مناطق مجاورة، توجه الموكب إلى قصر الباي لإبلاغه بالوضع وطلب التدخل العاجل، استقبل الباي التونسي الموكب وشرح له شكاوى الشعب التونسي، وأكد الابي من جهته سيق على دراسة هذه المشاكل هو ورئيس الوزراء.

لم تتوقف المسيرات عند هذا الحد، بل سجلت الإحصائيات مسيرتين، المسيرة الأولى بمنطقة جربة وصل تعدادها ما بين 4 آلاف إلى 5 آلاف تجمعوا أمام مقر المراقب المدني للمنطقة، اما المسيرة الثانية نظمت على مستوى منطقة القلعة الكبيرة وصل تعدادها 1500 شخص عبرت المدينة منددة بالسياسة التعسفية للإدارة الفرنسية.

<sup>1</sup> La défense, 20-04-1938.

<sup>2</sup> J-P Finidori, Op.cit, P06

عقد الحزب الدستوري الجديد اجتماعا في مقره المركزي بتونس العاصمة، حضره قليل من القادة بحكم أن بعضهم من كان على فراش المرض، وهناك من كان مسجون، القيت على مستوى هذا الاجتماع مجموعة من الخطب التي حملت طابعا ثوريا وهي ترجمة للغضب الجماهيري، أجمع القادة الدستوريون على مواصلة الإضرابات والمظاهرات، نفذت التعليمات في اليوم الموالي، حيث ظهرت العديد من الاحتجاجات على مستوى العديد من المناطق: بنزرت، سوسة، منطقة الساحل، صفاقس، نابل، القيروان، سيدي بوزيد، القلعة الكبيرة، باجة، تابرقة، سوق الأربعاء، المهديّة، قابس، جمال، منستير وقصر الهلال.<sup>1</sup>

تميزت هذه المظاهرات بطابعها السلمي، حيث لم تسجل الإحصائيات وقوع أي اشتباك، وعلقت على ذلك جريدة *Le Dépêche Tunisien* بأنها كانت منظمة من طرف الشباب الدستوري الذين لديهم الوعي الكاف عن طرق النضال السلمي، وطرحت سؤال مهم مفاده "أين الأسلحة الإيطالية" فمن المفروض أنها الفرصة السانحة لاندلاع الحرب، ولكن حدث العكس تماما وكانت بمثابة رد على الاتهامات التي طالت الحزب الدستوري بأنه متواطئ مع حكومة موسوليني الفاشية.<sup>2</sup>

مأساة 09 أبريل 1938:

ترجع تقارير الشرطة الفرنسية إلى ان سبب المظاهرات هو استدعاء المناضل الدستوري بلهوان إلى مركز الشرطة، التي أعقبها خروج الطلاب في مظاهرات عارمة ساندهم الشعب التونسي بتأطير من الحزب الدستوري الجديد، بدأت هذه المظاهرات بشكل سلمي ولكن سرعان ما تحول ذلك إلى رد عنيف عقب تدخل السلطات الأمنية التي حاولت تفريق المتظاهرين بإطلاق الرصاص الحي في الهواء للترهيب، ولكن رد المتظاهرون بالرشق بالحجارة، وقد اتهمت جريدة *le défense* في عددها الصادر بتاريخ 20 أبريل 1938 الإيطاليين بتنكرهم بالزي العربي الإسلامي ومحاولة خلق بلبلة وهي التي ردت عليها السلطات الأمنية بإطلاق النار على المتظاهرين مما نتج عنه سقوط 80 شخص حسب التقارير الفرنسية ولكن في المصادر التاريخية التونسية الرقم تجاوز 100 ضحية زيادة على العشرات من الجرحى.

استعملت الإدارة الفرنسية بعد الإضراب سياسة القمع اللامحدود في حق الشعب التونسي، حيث أطلق العنان للجيش بتفتيش أي منزل عربي، بحجة البحث عن الأسلحة، وحدثت العديد من التجاوزات على حرمة البيوت التونسية في هذه الفترة، وبمقتضى ذلك ألقى القبض على كل تونسي يحمل سلاح ولم يحدد نوع السلاح في التقارير عن كانت أسلحة نارية أو بيضاء أو هراوة بسيطة، وحكم على كل متهم بسنة سجن ودفعت قيمة 500 فرنك فرنسي، وحكم على الآخرين ب 06 أشهر سجن ودفعت نفس الغرامة بتهمة سب السلطات الفرنسية.

<sup>1</sup> J-P Finidori, Op.cit, P06.

<sup>2</sup> Ibid, P07

كتب الحبيب بورقيبة مقالا مطولا تناول فيه مجازر 09 ابريل 1938، وأكد فيه ان فترة حكم الحاكم العام غيليون أصبحت شبيهة بفترة حكم سابقة بريتون، حيث لم يعد للتونسيين الإمكانية للاحتجاج بحرية وزادت وطأة التعسف، وأصبحت المحاكم الفرنسية تتخذ أحكام مستعجلة ولا تأخذ بكل الحقائق.

إن أحداث 09 أبريل هي شبيهة بأحداث الممكنين التي تبدأ عادة بإصدار قانون تعسفي تليه رد فعل شعبي بتنظيم مظاهرة سلمية، تتدخل الإدارة الفرنسية على إثرها بارتكاب مجزرة شنيعة باسم حفظ الأمن والسلام في المنطقة، واستحضر الحبيب بورقيبة في مقاله تاريخ تولي غيليون الأمور بتونس فأول ما نبذه هو العنف ويبدو حاليا انه استسلم له.<sup>1</sup>

وفي مقال آخر ورد في مجلة *la révolution prolétarienne* في عددها الصادر بتاريخ 10 جانفي 1939 أظهر الحبيب بورقيبة أربعة حقائق حول الوضع في تونس:

1- صفاء نوايا الدستوريين وذلك باقتراح حلا توافقيا لفرنسا في إطار ذاته، وهو حل يأخذ مصالح فرنسا بعين الاعتبار إلى حد كبير، ففي البداية أبدت فرنسا اهتماما بالحلول المقترحة، ولكن لمدة قصيرة حيث عادت على فرض منطق القوة وهذا ما أدخلنا في معارضة وهذا حق مشروع.

2- عدم وجود أي صلة مباشرة أو غير مباشرة للحزب الدستوري الجديد في اشتباكات 09 أبريل 1938.

3- فشلت الإدارة الفرنسية في قمع الصوت التونسي، فهي استبدلت الإجراءات القانونية بأخرى غير قانونية، هذا ما أخذ الأمور تتطور إلى منحنى آخر قائم على العنف والتخريب.

4- على المستوى الدولي تشير المعطيات السياسية حسب الحبيب بورقيبة أن العلم يعيش على أعتاب اندلاع حرب كونية ثانية متعددة الأطراف.<sup>2</sup>

أوردت ذات المجلة أن اتهام الحركة الوطنية التونسية بالتواطؤ مع الفاشيستي هو اتهام باطل أريد به قطع راس الحركة الوطنية المتمثل في الحزب الدستوري الجديد، وبدأت الإدارة الفرنسية حملتها بزج القادة الدستوريين في السجون وتعليق ومصادرة الصحف الخاصة بالحزب، ومن ثم أعلن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 12 أبريل عن حل الحزب الدستوري الجديد لاضطلاعه في تنظيم مظاهرات مسلحة والتعدي على حقوق السلطة الحامية.<sup>3</sup>

أكد الدستوريون أن هذه الفترة أصبح من الصعب على فرنسا الحفاظ على النظام في تونس والاستمرار في استنزاف خيرات البلاد، هذا ما استوعبته الغدارة الفرنسية وانتهجت سياسة القمع وجعله مبدأ من مبادئ الحكومة الفرنسية، ويظهر ذلك من خلال خطابات المقيمين العامين الذين تغاضوا على القمع

<sup>1</sup> J-P Finidori, Op.cit, P07.

<sup>2</sup> Habib Bourguiba, le problème Tunisien et le statut quo-Méditerranéen, **La révolution prolétarienne**, N286,10 -01- 1939, P05.

<sup>3</sup> J-P Finidori, Op.cit, P08

الحاصل في المحمية بل أكثر من ذلك قاموا بتوجيهه لضرب الحزب الدستوري الجديد، وظهرت حملات قمع من خلال قتل المتظاهرين والترحيل والمؤامرات، هذا ما ولد في الطرف التونسي الكراهية والعنف.<sup>1</sup> استمرت المظاهرات والإضرابات في سنة 1939، ولعل أشهرها هي تلك التي صاحبت زيارة الرئيس الفرنسي دلاديهيه إلى تونس، حيث رفعت شعارات تدعو للاستقلال وإطلاق سراح المعتقلين، تلت كل مظاهرة حملة من الاعتقالات والقمع على نطاق واسع، هذا ما جعل حركة المقاومة تتحول من النطاق السلمي إلى دائرة العنف، وظهر تمرد حيث سجلت عديد الحالات لحرق ممتلكات الكولون وتخريب البنى وخصوصا المتعلقة بوسائل المواصلات وأسلاك الهاتف، وحتى على مستوى الجيش التونسي ظهر نوع من العصيان، حيث ثاروا واستطاعوا السيطرة على مدينة القيروان وقابس، هذا ما جعل الإدارة الفرنسية تتدخل وتحاربهم وتجردهم من أسلحتهم وارسلت بعضهم على جبهات القتال في الحرب العالمية وبعضهم زجت بهم في السجون.<sup>2</sup>

#### 4-الحزب الدستوري الجديد والحرب العالمية الثانية 1939-1945:

بعد حل الحزب الدستوري بتاريخ 12 أبريل 1938، لا حقت الإدارة الفرنسية أعضاءه والقت عليهم القبض، وأرسلتهم إلى سجن "بورسان نيقولان بمرسيليا"، وذلك في إطار القضاء على الحركات المناوئة للسيادة الفرنسية في المنطقة، وكذا للتفرغ للحرب العالمية الثانية وحررها ضد النازيين، دخل الحزب الدستوري مرحلة النشاط السري، وتزامن ذلك مع عودة الحبيب ثامر إلى ارض الوطن سنة 1939، بعدما أنهى دراسته بفرنسا، أشرف هذا الأخير على تكوين ديوان سياسي جديد تكون من الأسماء التالية:

1- الطيب سليم.

2- رشيد ادريس.

3- فرجاني بلحاج عمار.

4- جلولي فارس.

5- صلاح الدين بوشوشة.

6- عمار الدخلاوي.

اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وحملت مجموعة من التغيرات على المستوى الدولي، فبعد سنة واحدة انهزمت فرنسا هزيمة قاسية على يد دول المحور ونتج عن ذلك اجتياح ألماني للعاصمة باريس، وقسمت فرنسا إلى قسمين قسم تحت حكم ألماني وقسم آخر تحت يد حكومة فيشي الموالية للنازيين بقيادة الجنرال بيتان، رحب الدستوريون القدامى وأبدوا فرحتهم بهذه التغيرات، وتأملوا خيرا في الجنرال بيتان بأن يحدث تغييرا في القضية التونسية، وظهر ذلك على لسان زعيمه عبد العزيز الثعالبي الذي صرح بأن :

<sup>1</sup> La défense, 04-01-1939.

<sup>2</sup> علي بلهوان، المرجع السابق، ص 56.

"الإسلام يحب العمل والقوة"، أما الدستوريون الجدد فحاولوا إدخال باي تونس كورقة ضغط على الإدارة الفرنسية لحسم القضية التونسية، وهذا راجع إلى ان الباي أحد الأطراف الموقعة لمعاهدتي الحماية سنة 1881-1883 ويحق له إبطال المعاهدة، إلا ان الباي لم يكثر لذلك.

انتهج الحزب الدستوري الجديد أسلوب المظاهرات والاضرابات، وطالبوا بإطلاق سراح القادة السياسيين وفي إطار ذلك تقدم وفد بقيادة الحبيب ثامر بعريضة لبلاط الباي يطالبه بإعلان سقوط الحماية كون فرنسا بعد احتلالها من طرف الألمان أصبحت عاجزة عن حماية مستعمراتها بالإضافة إلى المطالبة بتحرير المعتقلين السياسيين، وتم توزيع بيان على الشعب التونسي يحمل ما تقدم به الوفد، كان رد الإدارة الفرنسية عن طريق مقيمها العام الأميرال "إستيفان" الذي قمع هذه التحركات بإلقاء القبض على أعضاء الوفد وسجنهم لمدة أسبوع، وأخلي سبيلهم بعد تدخل الباي التونسي، إن رد الإدارة الفرنسية هو رد طبيعي ومنتوقع فهي كانت تحاول المحافظة على مستعمراتها فهي تعي بأنها خلاصها الوحيد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصا ان فرنسا استنزفت الكثير اقتصاديا عند دخولها غمار الحرب وستزيد مشاكلها المالية أثناء وبعد الحرب، لهذا قررت التمسك بمستعمراتها لأنها تمثل الإمداد الرسمي للاقتصاد الفرنسي. ولعل ما زاد الهوة بين الإدارة الفرنسية والدستوريون في هذه الفترة هو الدعاية الألمانية التي أضحت تصل إلى المحمية عن طريق إذاعة برلين التي نشط فيها: "يوسف بحر"، "والعراقي مناضل دستوري".

ألقي القبض على الحبيب ثامر في 21 جانفي 1941 رفقة عضو من أعضاء الديوان السياسي وهما على وشك تجاوز الحدود الليبية التونسية، واتهم بنشر الأفكار الانفصالية داخل المحمية ومعاداة السيادة الفرنسية، وبمقتضى ذلك حكم عليهما ب 20 سنة سجن مع الأعمال الشاقة، وتوالت هذه العمليات والمضايقات تجاه الدستوريون، إلا أن نشاط الحزب الدستوري لم يتوقف ففي جانفي 1941 أسس رشيد أدريس ديوانا سياسيا جديدا ضم مجموعة من المناضلين اهمهم: يوسف بن عاشور وصالح الدين بوشوشة، شره هذا الديوان في نضاله بتأسيس هيئتان سريتان الأولى تعنى بالشؤون السياسية يشرف عليها يوسف بن عاشور وهي المسؤولة عن تنظيم المظاهرات والتخطيط لها، وزيادة نشاط الحزب داخل القطر التونسي ومن بين النشاطات التي أشرفت عليها الإعداد لمظاهرة قابس بتاريخ 18 ماي 1941، اما الهيئة الثانية أشرفت على المقاومة قادها الحسين تركي، اكتشفت الإدارة أمر الديوان وقامت بحله وسجن زعمائه، تأسس ديوان آخر بقيادة حسين تركي وسليمان آغة وبلحسين جراد بتاريخ 12 جويلية 1941، واصل النضال لمدة 04 اشهر أين استطاعت الإدارة مرة أخرى حله وإلقاء القبض على قاداته.<sup>1</sup>

طرأت جملة من التغيرات على الساحة السياسية التونسية والتي ستنعكس بالإيجاب على مسار الحركة الوطنية، حيث توفي أحمد باي بتاريخ 19 جوان 1942 وخلفه على العرش المنصف محمد، الذي يعد عنصر

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 114.

من عناصر الحزب الدستوري سابقا، وتزامن ذلك مع الإنزال الألماني بتونس في 09 نوفمبر 1942، أين تحرك الباي وأعطى للحزب الدستوري الشرعية وجعل من نشاطه علنيا، فشهد الحزب إعادة انتشار هيكله وشعبه المحلية من جديد داخل جميع المدن التونسية، كما أشرف على تأسيس منظمة الشباب التونسي التي تضم مئات من الشباب التونسيين وأشرف القادة الدستوريون على نشر الوعي ومحاولة توجيه الراي العام واصدر الحزب جريدة جديدة اطلق عليها " إفريقيا فتاة" التي أصبحت لسانه الناطق في هذه الفترة، وكون كذلك جمعيات الإسعاف والتكافل الاجتماعي.

تقدم الباي محمد المنصف ببرنامج إلى المقيم العام الفرنسي يحتوي على 12 مطلب أهمها:

1- تأسيس مجلس استشاري يكون فيه التمثيل التونسي بقوة وهذا سعيا منه لإشراك التونسيين في تسيير شؤون بلادهم.

2- تقلد التونسيين لجميع المناصب دون أي شرط.

3- المساواة في الأجور وساعات العمل والضمان الاجتماعي بين العمال الفرنسيين والتونسيين.<sup>1</sup>

4- التعليم الإجباري لفائدة التونسيين مثلهم مثل الأوروبيين.

5- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية وتعتمد في جميع المدارس والمعاهد والمراسلات.

6- تأميم جميع الشركات الموجودة داخل المحمية لفائدة الدولة التونسية (شركة الغاز والكهرباء والنقل).

7- إلغاء قانون 1889 الذي يمكن للمعمرين الاستلاء على الأراضي الزراعية الخاصة بالأوقاف.<sup>2</sup>

8- إطلاق سراح المساجين السياسيين المسجونين بتونس أو فرنسا.

9- إلغاء نظام الثلث الاستعماري الذي يلخص السياسة العنصرية الفرنسية في تونس وتفضيل العنصر الأوروبي فبمقتضاه يتقاضى العامل الفرنسي ثلاث أضعاف ما يتقاضاه العامل التونسي.

أسس الباي محمد المنصف وزارة انتقالية مكلفة بنقل السيادة من سلطات الحماية إلى التونسيين تمهيدا للاستقلال التام، وفي هذه الفترة عرض الألمان على الباي اقتراح اسقاط الحماية والتعاون معهم وضم إقليم قسنطينة، ولكن الباي رفض العرض لعدم ثقته بالألمان في تحقيق مطالب التونسيين، والتي يأتي في مقدمتها الاستقلال، وفي إطار الحرب ما بين دول المحور والحلفاء أرسل الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة على الباي طالبه فيها بالانضمام والتعاون مع الحلفاء، رد الباي محمد المنصف بمكتوب ضمنه مبدأ الحياد الذي ينتهجه تجاه الحرب والطرفين المتصارعين،<sup>3</sup> وكتحليل لهذا الرد يمكن ان نعتبره ردا دبلوماسيا حكيم، حيث أن الباي التونسي حاول كسب مزيد من الوقت للتعرف على الطرف المنتصر في هذه الحرب، لإعلان الولاء له فلو أعلن انضمامه لدول المحور وانتهت الحرب بانتصار الحلفاء فستزيد السياسة

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 116. ينظر كذلك: صالح العقاد، المرجع السابق، ص 340..

<sup>2</sup> جلال يعي، المصدر السابق، ص 1085.

<sup>3</sup> مجموعة من المؤلفين، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق، ص 115.

الاستعمارية الفرنسية من وطأتها في المحمية وسيضيق الخناق على الحركة الوطنية التونسية، وسيخلع الباي من عرشه ، وأما إن حدث العكس فستعرض تونس إلى احتلال جديد وسيطبق منطقه داخل المحمية الذي لا يختلف كثيرا سابقه.

اعترض المقيم العام المكتوب الموجه للرئيس الأمريكي وحال دون وصوله، وعلى ذلك الأساس اعتبرت الإدارة الفرنسية بعد سنتين من ذلك وفي سنة 1943 ان عدم رد الباي على المكتوب هو ولاء للألمان.

حاول الألمان التقرب من الحركة الوطنية التونسية لكسبهم إلى صفهم وذلك بمساندة الشعب التونسي المتضرر من الغارات الجوية التي قامت بها قوات الحلفاء على تونس، وكذا تدخلهم في إطلاق سراح الحبيب بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي الذين تم نقلهم من فرنسا إلى إيطاليا، واستقبلوا بحفاوة من طرف حكومة موسوليني،<sup>1</sup> التي خصصت لهم جناح لإقامتهم بقصر "فيورنتي" ، يقن الحبيب بورقيبة أن وراء هذا الاستقبال أمر مريب وتفاوض معهم حتى علم مطالبهم التي تتمحور حول الاستلاء على تونس وحل محل الإدارة الفرنسية، وضع الحبيب بورقيبة شرط الاستقلال الداخلي وعلن في إذاعة باري الإيطالية نداء للشعب التونسي بتاريخ 06 أوت 1943، دعاه فيها إلى الالتفاف والتمسك بالباي محمد المنصف وحذره من الاطماع الخارجية وقصد في كلامه الإيطالية والألمانية لأنهما استعمارين ملهما مثل الاستعمار الفرنسي.<sup>2</sup>

انقلبت الأمور، وتغيرت الكفة لصالح دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث هزمت دول المحور ونجح شارل ديغول في رد الاعتبار لفرنسا، وتم القضاء على نظام فيشي الموالي لقوات المحور ، هذا ما انعكس على المستعمرات في شما إفريقيا ، حيث اصدر الجنرال "جيرو" قرار بملاحقة الدستوريين وإلقاء القبض عليهم ، واتهموا هم والباي بالموالاة للألمان والإيطاليين، وهذا مجموعة من الاعتبارات أهمها: منح المنصف باي لضباط الألمان أوسمة ونياشين تعبيرا عن المجهودات المبذولة لدحر قوات الحلفاء في المنطقة ، وكذا عدم رده على رسالة الرئيس الأمريكي ، واعتبروا ذلك خيانة عظمى لفرنسا في المنطقة<sup>3</sup>، هذا ما أعطى لفرنسيين الشرعية في قمع الحركة الوطنية التونسية وخلع الباي بشكل تعسفي، عن هذه الاتهامات تكذبها المعطيات التاريخية التي ذكرناها سابقا، وكذلك أصدر الباي التونسي بيانا يكذب فيه هذه الافتراءات، وأنه لم ينحاز إلى أي طرف متحارب ، ولعل ما يبرز ذلك هو رد الحبيب بورقيبة على مطالب الإيطاليين بالتعاون معهم بالرفض، لكن الإدارة الفرنسية كانت تبيت المكائد للقادة الدستوريين وتخطط لقمعهم وتسنت لها الفرصة، تواصل القمع من سنة 1943 حتى سنة 1946، حيث خلع الباي التونسي من عرشه ونفي إلى صحراء الجزائر بالتحديد إلى منطقة الأغواط ثم نقل على منقطة تنس الساحلية ثم رحل إلى منطقة "البو" الفرنسية بشكل نهائي وبقي على ذلك حتى وفاته المنية سنة 1948 بعيدا عن وطنه متأثرا بذلك، عين مكانه

<sup>1</sup> الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 103.

<sup>2</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 177.

<sup>3</sup> جلال يعي، المصدر السابق، ص 1086.

الباي محمد الأمين الذي أعلن الولاء للغدارة الفرنسية وأصبح أداة طيعة في يدها، أما الدستوريون فلوحقوا ونفيوا وزج بهم في السجون ويدخل ذلك في إطار القضاء على الأصوات المنادية بالإصلاح الجاد والاستقلال.<sup>1</sup> أمام هذا الوضع قام الحبيب بورقيبة ورفقائه بنقل النشاط الحزبي خارج تونس وأسسوا مكتب المغرب العربي ببرلين سنة 1943 للتعريف بالقضية التونسية.

حاولت الإدارة الفرنسية تدارك الأمور قبل أن تنفلت من يدها مرة أخرى وسارعت في تقويض سلطة الباي وحولتها إلى المقيم العام خوفا من تأثير الحركة الوطنية عليه، حيث أصدر شارل ديغول مرسوما يقضي بمنح المقيم العام السلطة في إصدار القرارات والمراسيم داخل المحمية، هذا ما أغضب تيارات الحركة الوطنية التونسية، واعتبرت ان الإدارة الفرنسية بذلك ستواصل في سياستها التعسفية، ولا تنوي إدخال إصلاحات جادة على أوضاع داخل المحمية وطالبت بالسيادة.<sup>2</sup>

#### 1.4. إصلاحات المقيم العام ماست (Mast):

قامت الإدارة الفرنسية بتنصيب المقيم العام "ماست" على رأس الإقامة العامة الفرنسية داخل تونس شهر ماي 1943، وأول ما قام به المقيم العام هو تشكيل لجنة دراسة الإصلاح تتكون من تونسيين منتخبين داخل المجلس الكبير والقليل من الوطنيين وكذا الفرنسيين، هذا ما اعتبره الدستوريون مناورة من الممكن أن تحدث فجوة بين الأعضاء المنتخبين والوطنيين التونسيين، ولذلك ظهر رأيين متباينين فيما يخص هذه اللجنة:

1- الرأي الأول: يدعوا لإحداث لجنة تونسية بحتة.

2- الرأي الثاني: يدعوا إلى تشكيل لجنة مختلطة بالتساوي، وهذا ما يدل على ازدواجية السيادة الفرنسية التونسية.

استبعد المقيم العام "ماست" أي إمكانية لتطور التونسيين خارج إطار الحماية الفرنسية وأعلن رغبته في العدالة والانفتاح اللذان يقودان دولة الحماية إلى الامن والسلام، وأعلن عبر خطاب إذاعي بتاريخ 17 فبراير 1945 مفاده "وفاء للوعود بإدخال تغييرات على المحمية، قررت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع سمو الباي بإجراء إصلاحات سياسية في تونس تدور هذه الإصلاحات حول تمكين التونسيين من المشاركة الكاملة في إدارة الحكومة وتسيير البلاد بالتعاون مع الفرنسيين".

حملت هذه الإصلاحات بعض التغييرات:

1- إلغاء وزارة الحبوس واستبدالها بوزارة الشؤون الاجتماعية والتي تنسب إلى وزير تونسي.

<sup>1</sup> صالح العقاد، المرجع السابق، ص ص 339-340

<sup>2</sup> أبو لسين، بسمة خليفة، الحزب الدستوري التونسي ودوره في الاستقلال الوطني 1920-1956، مجلة كلية الآداب، العدد 20، 2012، ص

2- تغيير طريقة انتخاب أعضاء المجلس الكبير بدمج الفئتين الفرنسية والتونسية في فئة واحدة ويبقى على شكله كهيئة استشارية.

رفض الوطنيون مشروع الإصلاح الذي يحمل في طياته مشروع وزارة تونسية مستقلة والوصول الاوسع للتونسيين للخدمة المدنية، واعتبره خيبة امل قوية وترجمها مقال ورد في جريدة الزهرة بتاريخ 21 فبراير 1945 مفاده " لا يمكن اعتبار إلغاء وزارة الحبوس أمر مهم وفعال وحيوي للسكان المسلمين، ولا يمكن أن نراه إصلاحا، كنا ننتظر وزارة مالية، التعليم، وزارة الأشغال العامة، توقعنا ان يكون لوزرائنا تأثير فعال على السلطة في إعداد الميزانية واختيار موظفي الخدمة المدنية وإصدار المراسيم باسمهم.

حتى الفرنسيون عقبوا على هذا الإصلاح وأبدوا عدم رضاهم عنه، ففي نظرهم أن هذا المشروع الإصلاحى من شأنه أن يضر بمكانة فرنسا في المنطقة، وتغيير طريقة الانتخاب في المجلس الكبير لا ينتج عنه سوى الاضطراب والقلق، ودمجهم في فئة واحدة هو تمهيد لتغليب العنصر الأهلئ على الفرنسيين داخل أروقة هذا المجلس.<sup>1</sup>

#### 5- الحزب الدستوري الجديد بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954:

كلف الحزب الدستوري الجديد زعيمه الحبيب بورقيبة بالتنقل للقاهرة وتدويل القضية التونسية في برنامج جامعة الدول العربية الحديثة التأسيس، ونظرا للإقامة الجبرية التي كانت مفروضة عليه هاجر بطريقة غير شرعية بتاريخ 20 مارس 1945، وصل إلى القاهرة بتاريخ 16 ابريل 1945، خلفه على راس الحزب السيد صالح بن يوسف الذي كون ديوانا سياسيا جديدا تكون من الأسماء التالية:

1- المنجي سليم.

2- الهادي نويرة.

3- علي بلهوان.

4- سليمان بن سليمان.

عمل هذا الديوان على تقوية الحزب على المستوى الداخلي وربط خلاياه ببعضها البعض، وأبدى زعيمه الجديد قدرة عالية على التنظيم والتف الشعب حوله، هذا ما أثار حفيظة الإدارة الفرنسية التي حاولت في العديد من المناسبات إحداث اضطرابات من بينها حادثة الطابور بتاريخ أوت 1945، والتي تمثلت في إطلاق جيش الطابور في الشوارع التونسية ومهاجمة التونسيين وقتلهم دون أي سبب.

طبقت الإدارة الفرنسية الاستعمارية إصلاحات المقيم العام "ماست" باستحداث مجلس الحكومة التونسية يتكون من خمسة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين وهذا في إطار التعاون المشترك في تسيير المحمية، هذا ما أعلن عنه المقيم العام في البيان الإذاعي في 10 فبراير 1945، وبقي المجلس الكبير على حاله

<sup>1</sup> Samia El Machat, Le protectorat en Tunisie ou la réforme à contre-cœur 1945-1954, **outré mers – revue d'histoire colonial et impérial**, N 396-397, 2017, P54

يتكون من درجتين أولى فرنسية وثانية تونسية تنقسم بدورها على قسمين القسم الأول يحتوي على أعضاء تونسيين معينون والقسم الثاني منتخب.

لم ترضي الأطياف التونسية بهذا الإصلاح، بحكم انه لم يرق لمستوى تطلعات الشعب التونسي، وما هو إلا ذر رماد في العيون، وإذا تم تحليل محتواه فما هو إلا استمرارية للقمع السياسي للحركة الوطنية التونسية وتهميشها: ففي البند الأول الذي يفيد أن مجلس الحكومة التونسية يتكون من 5 وزراء تونسيين و7 فرنسيين، وهنا نلمس تغليب للأقلية الفرنسية على حساب الأغلبية التونسية، وحتى هؤلاء الوزراء لم تعزى لهم وزارات ثقيلة يستطيعون من خلالها فرض منطقتهم، اما على مستوى المجلس الكبير فتقسيمه إلى درجتين هو تعسف وتهميش للتونسيين.

قامت التيارات السياسية بعقد مؤتمر بتاريخ 23 أوت 1946 جمع كل الاطياف السياسية والنقابية ، وكان بمثابة منعرج حاسم في تاريخ الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث سعت كل الأطراف إلى خلق جبهة وطنية موحدة هدفها مجابهة الاستعمار الفرنسي، كان هذا الاجتماع بمثابة لقاء صلح بين الدستوريون القدامى والجدد وإنجاحا لمساعي عبد العزيز الثعالبي التي بدأها سنة 1937، سير هذا الاجتماع السيد "لعروسي حداد" الذي افتتحه بمداخلة حماسية دعا فيها للقضاء على النظام الاستعماري ، وأعطى الكلمة للأمين العام للحزب الدستوري القديم السيد صالح فرحات الذي ندد بالسياسة الاستعمارية الوحشية داخل المحمية واحتج على إبعاد المنصف باي من عرشه وطالب بشكل مباشر منح تونس استقلالاً كاملاً ، احييت الكلمة بعد ذلك للأمين العام للحزب الدستوري الجديد السيد صالح بن يوسف التي قاطعها اقتحام رجال الأمن الفرنسي للقاعة وإلقاء القبض على 50 مناضل تونسي وجهت لهم تهمة التآمر على الأمن الداخلي لفرنسا بالمنطقة.

اتفق الحاضرون على بطلان معاهدي الحماية 1881-1883، وعزمهم على استرجاع السيادة التونسية الكاملة، وكذا الانضمام على هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية بهدف التعريف بالقضية التونسية وكسب التأييد الدولي.<sup>1</sup>

هذا على المستوى الداخلي اما خارجيا، بعد وصول الحبيب بورقيبة إلى القاهرة ربط اتصالات مع عبد الكريم الخطابي الذي كان مقيما هناك مع مجموعة من المناضلين، عهد إلى الحبيب بورقيبة أمانة لجنة التحرير المغرب العربي، والتي كانت تضم قادة شمال إفريقيا، حيث يتم على مستواها التنسيق فيما بينهم، وبعث المشروع الاستقلالي وإيجاد ديناميكيات لحل مشكلة الاستعمار الفرنسي وتصفيته في المنطقة.

حاول الحبيب بورقيبة الوصول إلى حل سريع داخل تونس، وفضل العمل بشكل منفرد، وهذا راجع لمجموعة من الاعتبارات:

<sup>1</sup> علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص 108.

1- احتلال برقيبة المرتبة الثانية أو الثالثة في التنظيم المغاربي هذا ما جعل صوته غير مسموع بالشكل الذي كان يتمناه.

2- اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الفلسطينية دون غيرها من القضايا العربية.

3- اهتمامه بالعمل السياسي لا بالعسكري عكس قادة لجنة تحرير المغرب العربي الذين كانوا يهدفون إلى إشعال فتيل الثورة المسلحة داخل بلدانهم.

دفعت هذه الأسباب الحبيب بورقيبة إلى عقد لقاء بالملحق الديبلوماسي الفرنسي بالقاهرة تمهيدا للدخول مع السلطات الفرنسية في حوار، وعند عودته إلى أرض الوطن، باشر في الاتصالات مع السلطات الفرنسية، ووجد الكثير من الأمور قد تغيرت، حيث وجد صالح بن يوسف قد كسب طبقة جماهيرية واسعة وهذا راجع لأفكاره الاستقلالية التحررية التي تعاكس ما كان يهدف له وهو البحث عن العلاقات الثنائية التونسية الفرنسية، وكذا انبعاث فكر القومية العربية التي كان مركزها الجامعة العربية، وهذا ما هدد فقدان بورقيبة لمكانته داخل الحزب.

استغل الحبيب بورقيبة انشغال جامعة الدول العربية في مناقشة القضية الفلسطينية، وحاول بعث مفاوضات مع السلطات الفرنسية للاستقلال الداخلي، استجابت الإدارة في المرة الأولى لهذا المطلب وذلك على لسان وزير خارجيتها "روبير شومان" الذي صرح أن "الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي وكذلك الدول المرتبطة معها بروابط الحماية".

توجه الحبيب بورقيبة بمقتضى ذلك إلى باريس لبعث المفاوضات، إلا أنه صدم برفض الحكومة الفرنسية التفاوض معه، وحتى المستوطنين رفضوا هذا الاقتراح، ودخلوا في صراع مع التونسيين الذي انتهى بصدامات دامية بين الطرفين، واحيلت هذه القضية على مجلس الأمن الدولي.

كون الباي التونسي وزارة بقيادة محمد شنيق بتاريخ 17 أوت 1950 شارك فيها صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستور الجديد، كلفت هذه الوزارة بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول التعديلات والإصلاحات الممهدة للاستقلال الداخلي.<sup>1</sup>

لم يرضي اشتراك صالح بن يوسف في الوزارة المفاوضات للسلطات الاستعمارية قائد ثورة الريف المغربي السيد عبد الكريم الخطابي، فحسبه هو خرق لمبادئ لجنة التحرير المغربي، حيث تهدف هذه اللجنة إلى وصول كل بلدان المغرب العربي إلى الاستقلال التام وليس الاستقلال الداخلي فحسب، ولا تقبل مبدأ المشاركة في تسيير البلاد التونسية، عن مبدأ التشارك في السلطة هدفت من خلاله الإدارة الفرنسية إلى

<sup>1</sup> قدادة الشايب، المرجع السابق، ص 191.

إظهار أن القادة التونسيون قد رضوا بالمناصب مقابل التنازل عن قضيتهم، ولذلك أعلن عبد الكريم الخطابي تنديده بمشاركة الحزب الدستوري الجديد في مثل هذه التجربة الخطيرة.<sup>1</sup>

لم تجد هذه الانتقادات أذانا صاغية من طرف أعضاء الحزب الدستوري الذين وصلوا في مخططاتهم الرامية للاستقلال الداخلي، واستأنفوا المفاوضات أواخر 1951، وطالب الوزير الأول محمد الشنيق من السلطات الفرنسية منح التونسيين الاستقلال الداخلي<sup>2</sup>، رد عليه وزير الخارجية الفرنسي "شومان" في 15 ديسمبر سنة 1951 بتأكيد على العلاقات الثنائية التي تجمع بين تونس وفرنسا القائمة على مبدأ السيادة المزدوجة، وبرر ذلك باختلاف المنظور لمصطلح الاستقلال الداخلي بين الفرنسي والتونسي فالاستقلال الداخلي من منظور الوطنيين التونسيين هو استرجاع السيادة الداخلية كلية مع بقاء الصلة مع الحكومة الفرنسية عسكريا وخارجيا، وهذا إقصاء للعنصر الفرنسي داخليا وإقصاء للجالية الأوروبية المتواجدة بتونس، أما من المنظور الفرنسي فيرتكز الاستقلال الداخلي على تمثيل الجالية في مختلف المجالس التونسية بوزراء لهم نفوذ وهذا لضمان استمرارية مصالح فرنسا داخل المنطقة.

تأكد الحبيب بورقيبة وأعضاء الحزب الدستوري من تعنت الإدارة الفرنسية في منح تونس استقلالها الداخلي<sup>3</sup>، فأوفد إلى باريس الوزيران صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري ووزير العدل، محمد بدره وزير الشؤون الاجتماعية في الوزارة التونسية بغية عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة، وهذا بهدف التدخل بينهم وبين الإدارة لإيجاد حل للمشكلة.<sup>4</sup>

كرد فعل قرر المقيم العام بتونس "دي هوتلوك" بتاريخ 18 جانفي 1952 إلقاء القبض على زعيم الحزب الحبيب بورقيبة ومجموعة من المناضلين الدستوريين والكاتب العام للحزب الشيوعي التونسي ونفهم إلى مدينة طبرقة ومن ثم إلى جزيرة جالطة التونسية<sup>5</sup>، وتم ملاحقة العديد من المناضلين الدستوريين الآخرين. أعقب ذلك اندلاع انتفاضات مسلحة داخل التراب التونسي، وتحرك الحزب الدستوري وعقد مؤتمرا بقيادة الهادي شاكر أيد فيه على الالتزام بمقررات مؤتمر 23 أوت 1946 التي تقضي باستقلال تونس الكامل واسقاط نظام الحماية، تواصلت المقاومة التي بدأت على شكل مسيرات للتحويل مظاهرات و أعمال تخريبية واغتيالات، وزادت شدتها بعد مقتل فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل من طرف اليد الحمراء التي أشرفت فيما بعد على العديد من الاغتيالات التي طالت العديد من العناصر السياسية البارزة في الحزب الدستوري من أمثال الهادي شاكر.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> المنار، العدد 06، 30-07-1951

<sup>2</sup> المنار، العدد 13، 07-01-1952

<sup>3</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 191.

<sup>4</sup> المنار، العدد 14، 19-01-1952

<sup>5</sup> المنار، العدد 14، 19-01-1952

<sup>6</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص 192.

تم القبض على الآلاف الأشخاص المشتبه فيهم ما بين ديسمبر 1952 إلى سبتمبر 1953، أشرف على هذه العملية الفيلىق الأجنبي، من ماي إلى سبتمبر 1953 قامت الإدارة الفرنسية بعملية تمشيط كبرى تم القبض فيها على 500 إلى ألف شخص حكم على بعضهم بالإعدام (خلال شهر ماي 1953 سجلت 12 حالة إعدام. في حين أنه انتشرت عمليات إرهابية قادها الكولون، ولكن لم تحقق في الإدارة والتي راح ضحيتها فرحات حشاد في 05 ديسمبر 1952 والهادي شاكر الذي قتل في محل إقامته الجبرية بتاريخ 12 سبتمبر 1955.

-طرق التعذيب التي استعملتها الإدارة الفرنسية مع الفرنسيين:

مارست الشرطة الفرنسية كل الطرق التعذيب على المعتقلين لإرغامهم على الاعتراف وبناء على ذلك تدين العدالة المتهم ومن بين هذه الطرق التعذيبية ما يلي:

1- التعذيب باستعمال معدات كهربائية.

2- التعذيب بالتجويع والتعطيش.

3- التعذيب بالحرق والكي.

4- التعذيب بالماء حيث يدخل الماء يقوه في جوف المدان حتى يخرج من انفه واذينه.

تشير الإحصائيات أن عدد المساجين ما بين ديسمبر 1952 إلى سبتمبر 1953 كان كالتالي:

1- المساجين ذو أحكام متوسطة: 496 مسجون.

2- المساجين الذي سيطلق سراحهم مع فرض الإقامة الجبرية: 265 مسجون.

3- المساجين المعزولين في زنانات: 18 مسجون.

4- المساجين المفروض عليهم الأعمال الشاقة: 193 مسجون.

5- المساجين المحكوم عليهم بالإعدام: 30 مسجون.<sup>1</sup>

أعطى المقيم العام دي هوتلوك أوامر بالقمع على نطاق واسع، وتم تقتيل العديد من الأهالي التونسيين العزل، وقد تناولت ذلك الصحافة العالمية بموضوعية نذكر ثلاث نماذج:

1- واشنطن بوست: هي صحيفة أمريكية، رات أن المشكل في تونس قد أخذ منحى آخر ولا يمكن حل الأمور، باعتقال القادة السياسيين أو إراقة الدماء، لأن هذين الأمرين سيزيدان من العواطف المضادة للاستعمار وسيكسب القضية التونسية تأييدا خارجيا.

2- نيويورك تايمز: هي إحدى أشهر الصحف الأمريكية صيبتا في العالم والتي علقت على الأحداث داخل المحمية التونسية بان الخطر سيتفاقم إن لم يجد الطرفان حل ودي وستصبح المنطقة بؤرة توتر.

<sup>1</sup> Anonyme, Mémoire sur la répression dans les pays coloniaux 1954, édition source populaire français, Paris, 1954, PP10-11.

3- التاييمز اللندنية: التي أكدت أن الصراع سيستمر لأن الطرفين المتحاورين مختلفين في الرؤى فالإدارة الفرنسية بقيادة شومان وعدت بتقديم الاستقلال الداخلي للتونسيين ولكن الطرف الآخر أراد الاستقلالين الداخلي والتام.<sup>1</sup>

#### 6-المفاوضات التونسية الفرنسية بزعامة الحزب الدستوري الجديد:

أدى اشتداد العمل المسلح داخل المحمية إلى عزل المقيم دي هوتلوك وتنصيب المقيم العام "بيار فوازار" بتاريخ 23 فبراير 1953، والذي عمل على كسب ود باي تونس ، ودفعه إلى تأليف حكومة جديدة بقيادة صالح مزالي بتاريخ 02 مارس 1954، دخلت هذه الوزارة في مفاوضات جادة مع الفرنسيين خصوصا بعد هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو 08 مارس 1954، وخوفها من وصول المد الثوري إلى الجزائر التي كانت تعتبر في تلك الفترة صمام أمان للاقتصاد الفرنسي، أعلن بعدها رئيس الوزراء الفرنسي بيار منداس بتاريخ 31 جويلية 1954، منح تونس استقلالها الداخلي، هذا الإعلان رحب الحبيب بورقيبة من منفاه، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 23 جوان 1955، بعدها بثلاثة أشهر ، ظهر صراع بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة، حيث اعتبر صالح بن يوسف الاتفاقيات التونسية الفرنسية تحول بين التونسيين والاستقلال التام ، وطالب المناضلين بمواصلة الكفاح المسلح، هذا الأمر الذي رفضه الحبيب بورقيبة، وظهر تأييد كبير لأفكار صالح بن يوسف بحكم أنها استقلالية وقريبة التحقيق بحكم ان الشعب التونسي قد كسر حاجز الخوف بإشعاله لفتيل الثورة المسلحة وتأكده ان المفاوضات التي لا تحقق الاستقلال التام هي بمثابة خيانة عظمى لتاريخ تونس.

رضخ الحبيب بورقيبة لهذا الفكر، واغتتم فوز اليساريين في انتخابات جانفي 1956 وبعث المفاوضات من جديد مع الحكومة الفرنسية، وطالب بالاستقلال التام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المنار، العدد 15، 01-04-1953.

<sup>2</sup> قدارة الشايب، المرجع السابق، ص ص 193-194.

### المبحث الثالث: الحزب الشيوعي التونسي.

عقب الثورة البلشفية سنة 1917، انتشر الفكر الشيوعي بشكل كبير في روسيا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918 توسع هذا الفكر ليبلغ مختلف أقطار العالم وحتى المستعمرات في شمال إفريقيا ومن بين هذه الأقطار تونس التي كانت أرضا خصبة لرواجه وتحقيق نتائج طيبة.

#### 1- تأسيس الحزب الشيوعي التونسي:

عقب انتهاء الحرب الكونية الأولى سنة 1918، عادت الحركة الاشتراكية إلى النشاط بتونس وأصدرت أولى جرائدها سنة 1919 الناطقة باللغة الفرنسية والتي أخذت اسم "المستقبل الاجتماعي" "L'avenir social"، وحتى هذه الفترة لازالت الحركة الشيوعية لم تظهر على الأراضي التونسية<sup>1</sup>، وفي تعليمة أرسلها المقيم العام لوسيان سان L.Saint شهر ديسمبر سنة 1921 تفيد أنه لم يتم الإبلاغ عن وجود تنظيم شيوعي في المحمية حتى تاريخ 20 ماي سنة 1920، أين اتخذت مجموعة من الشباب الاشتراكي اسم الشباب الشيوعي، تكونت من شبان ينحدرون من مدارس مختلفة وجنسيات مختلفة كذلك ( فرنسية، يهودية، إيطالية، مسلمة) ترأسها طالب الفلسفة في مدرسة كارنو موريس رامبولت M. Raimbault. ابن مدرس بتونس العاصمة.

نظم الشباب الشيوعي مجموعة من المظاهرات التي أفلقت الإدارة الفرنسية. والتي ردت بدورها باتخاذ قرار حل هذه المجموعة بتاريخ فبراير 1921 عقب مؤتمر تور الشهير في ديسمبر سنة 1920، أين طالب الشباب الشيوعي الانضمام إلى الأممية الثالثة بموسكو، أعادت هذه المجموعة تكوين نفسها في نوفمبر 1921، تحت اسم الشباب النقابي، بإشراف الإيطالي أنريكو كوستا "Anrico costa" هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تعتبر كذلك اللجنة الشيوعية التي انبثقت عقب الانقسام<sup>2</sup> في بيت الحزب الاشتراكي خلال مؤتمر تور ديسمبر 1920 والتي أخذت اسم القسم الفيدرالي الشيوعي والتي أسست فروعها بالمستعمرات<sup>3</sup>، بحيث تأسست الخلية الشيوعية بتونس في 27 مارس 1921 بمنطقة Ferryville ( حاليا منزل بورقيبة- شمال تونس) بحضور شارل أندري جوليان المسؤول الشيوعي في شمال إفريقيا<sup>4</sup>، ترأس هذه

<sup>1</sup> الحبيب فزذغلي، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943، منشورات كلية الآداب جامعة تونس، 1992، ص ص 30-31.  
<sup>2</sup> الانقسام في الحزب الاشتراكي: حدث الانقسام داخل الحزب الشيوعي خلال مؤتمر تور الفرنسي ديسمبر 1920، بحيث ظهر صدام بين أطروحتين. الأطروحة الأولى تفيد في حق الشعوب المستعمرة في تحقيق مصيرها ولن يتحقق ذلك إلا عن طرق ثورة أو انتفاضة ضد الاستعمار هذا ما رفضه الاشتراكيون الذين عارضوا رفاقهم في فكرة التمرد والتوازن زاعمين أن مثل هذه الثورات ليس لها فرصة للنجاح وستنتهي بدلا من ذلك إلى مذبحه، وحتى إن كتب لها النجاح ستحل محل الحكم الاستعماري أوليغارشية مسلمة تعزز استغلال الجماهير المحلية " ينظر إلى:

Mohieddine hadbi : L'URSS et le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie 1917-1962, Edition Harmattan, paris, 1988, P23 .et Varine, Après le congrès de Tours et la scission salutaire, Bulletin communiste, N01, 06/01/1926., P P 01-02.

<sup>3</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit., P40.

<sup>4</sup> Blum François, les partis communistes occidentaux et l'Afrique, Hémisphères, Paris, 2022, P75.

الخلية فاييلي "vieilly" المدرس والملازم روبرت لوزون "Robert louzen"، حيث اهتم الإثنين بتطوير هذه الخلية لتأخذ شكل الحزب في مؤتمراتها بتاريخ 18 ديسمبر 1921 بمنطقة حلق الوادي ترأسه جولي "Joly" تم على مستواه تشكيل المكتب

السياسي لهذه الخلية والذي احتوى على الأسماء التالية<sup>1</sup>:

روبيرت لوزون (Robert Louzon): رئيس (مالك الملكيات عقارية).	شيماما (Chémama): عضو.
جوبيير (Joubert): الأمين العام (تاجر بتونس).	محمد بن حسين: عضو (موظف بالإدارة العامة المالية).
محمد بورقيبة: نائب الأمين العام (موظف بالأمانة العامة للحكومة التونسية).	بن عيسى بن شيخ أحمد: عضو (مدير لإحدى المجلات).
فيندوري (Finidori): أمين المال (مندوب بلدي بتونس).	عضو إيطالي: عضو
بارو (Barreau): عضو (موظف بالبريد).	

2

## 2- الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي التونسي:

تشير المعطيات التاريخية أن قبل انعقاد المؤتمر بدأت معالم الحزب في الظهور، بحيث تم إنشاء في هذه الفترة أقسام شيوعية في كامل أنحاء المحمية، كانت تمثل الهيكل التنظيمي للحزب. تكونت الخلية الشيوعية بتونس من مناضلين أوروبيين وقليل من التونسيين، ولكن مع ارتفاع المنخرطين تم تقسيم الخلية إلى قسمين (قسم أوروبي وقسم مسلم).

### 1.2. القسم الأوروبي:

قبل انعقاد مؤتمر حلق الوادي، أُعتبر القسم الأوروبي النواة المكونة للحزب الشيوعي والمسير له، بحيث أخذ على عاتقه إنشاء الأقسام الشيوعية داخل المحمية والدعاية والتجنيد، تكون في البداية من عشرة أعضاء والذين كانوا يمثلون أبرز القادة الشيوعيين بالمنطقة من أمثال: روبرت لوزون، جيمس هايس، فيندوري جون بول، جوبيير مارسيل، أنريكو كوستا، بارور وثم توسيع هذه النواة لتشمل عناصر تونسية مثل الإخوة بورقيبة، أحمد بن ميلاد، محمد بن حسين، مختار العياري، وبعد المؤتمر تكون القسم الأوروبي من الأسماء التالية<sup>3</sup>:

ينظر كذلك: محمد حميدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس 1938-1988، منشورات معهد الصحافة، تونس، 1994، ص 263.

<sup>1</sup> Blum François, Op.cit, P86.

<sup>2</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P41.

<sup>3</sup> Ibid., P42.

هايس (Hais): أستاذ بمعهد كارنو.	تورش: الأمين العام لنقابة التنفيذية
دورال (Durel): أستاذ بمعهد كارنو.	سفاز (Sfez)
أنطوني (Antonini): موظف بريد.	نتاف (Nataf): موظف لمكتب المالية العامة.
الميلود (Miloud): أستاذ بمعهد كارنو.	بايونت (Payant): رجل إدارة.
أونجلاس (Angelès): موظف بمكتب المالية العامة.	جولي (Joly): رجل إدارة.
لبيدي (Lépidi): موظف بريد.	رومي (Rombi)
بواتارد (Boitard): مدير مدرسة.	وايس (Weiss)
رامبولت الابن (Raimbault): تلميذ ومنخرط في الشباب الثقافي.	رافو (Rafo): موظف في شركة الغاز والماء.
رامبولت الأم (Raimbault): إدارية.	غريبيلي (Guiribelli): منخرط في الشباب الثقافي.
أنريكو كوستا (Anrico Costa): تلميذ ومنخرط في الشباب الثقافي.	أورتولا (Ortola)

1

## 2.2. القسم المسلم (السكان الأصليين):

قبل التطرق إلى هذا القسم يطرح التساؤل التالي: لماذا قسمت اللجنة إلى قسمين أوروبي وإسلامي هل هذا وجه من أوجه التمييز العنصري بين الطبقتين وإذا كانت الإجابة بنعم الرأسمالية والإمبريالية الاستعمارية، وقد وضح المناضل الشيوعي جون بول فيندوري إلى أن الأمر يعود إلى مسألة الملائمة لا غير، بحيث لم يفهم الفرنسيون والإيطاليون اللغة العربية، أما بالنسبة للمناضلين الشيوعيين التونسيين فغالبيتهم لا يتحدثون اللغة الفرنسية، إذا المشكلة كانت تكمن في وسيلة التواصل.<sup>2</sup>

تكون قسم المسلمين في الخلية الشيوعية التونسية من الأسماء التالية:

مختار العياري: الأمين العام لنقابة الترام	أحمد العشري	عبد العزيز بن محجوب: صحافي ومدير جريدة الأمة
محمد بن شطا: موزع بريد	محمد صلاح.	إبراهيم لاقودي: ممثل مسرحي.
ظاهر بودمغة: موزع بريد	الهادي بن محمد: موزع بريد.	العرقبي: ممثل مسرحي.
محمد بورقيبة: موظف بمستشفى الصديقي.	محمد شاوشي: موزع بريد.	أحمد بن ميلاد: منخرط في الشباب النقابي.

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P45

<sup>2</sup> Ibid, P42.

محمود بورقيبة: مترجم بقسم الدولة في الحكومة التونسية.	أحمد بن حاج طيب: طبيب من أصول جزائرية.	زهير العيادي: طالب ومحرر في جريدة "L'avenir social".
إبراهيم قامودي: إداري متقاعد.	المحامي نعمان	شاذلي خير الله.
يحيى التركي.	الحاج الباكلي	مختار العقادي.

1

الملاحظ أن كلا القسمين شغل أعضاءه مهنة التعليم والبريد وحتى المهن الثقافية كانت موجودة وكلهم كانوا منجذبون إلى الإيديولوجية الماركسية.

في نفس السياق يمكن نعلل لنقطة تطرقنا لها سابقا التي تفيد أن القسم الأوروبي هو المحرك للخلية الشيوعية داخل تونس وهذا راجع لمجموعة من الاعتبارات أهمها أن المناضلين الأوروبيين كانوا متمرسين على المستوى العالي ومتقنين للعقائد الأساسية للإيديولوجية الماركسية على عكس القسم الإسلامي الذي تكون من مناضلين متعاطفين وأحيانا أشخاص فضوليين وهذا ما أثبتته الحقائق التاريخية، فبعد الحرب العالمية الأولى وجد التونسيين أنفسهم مجبرين لدخول في إحدى التيارات السياسية لتحقيق أهدافهم ورؤاهم.

جغرافيا، لم يقتصر النشاط التنظيمي للحزب الشيوعي على تونس العاصمة فقط، ولكن تم إنشاء خلايا في المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغيرة وكنماذج لهذه الخلايا: خلية صفاقس والتي تكونت من 09 أعضاء حسب ما ورد في الكتاب الأحمر: موظفين في شركة الاتصالات، ميكانيكي، طيار وطبيب، هذا ما أبانت عنه تقارير الشرطة الفرنسية الصادرة بتاريخ 14 جوان سنة 1922 والتي تفيد وجود لجنة شيوعية في مدينة صفاقس تضم شبانا تتراوح أعمارهم ما بين 15-20 سنة يتحدثون اللغة الفرنسية.

وعلى مستوى منطقة سوسة قاد الخلية الشيوعية رجل أعمال فرنسي يدعى فليب (Felipe)، لم تضبط الوثائق الأرشيفية أسماء هذه الخلية والوحيد المذكور هو شقيق أنريكو كوستا المدعو ماريو كوستا (Mario Costa) وهو يهودي إيطالي كان ينشط بتونس العاصمة. وعن منطقة القيروان ذكر محضر الشرطة الفرنسية بتاريخ 16 جانفي سنة 1972 أن "الحبيب جواهدو"<sup>2</sup> طالب بكلية الصادقية قد طلب من روبرت لوزون إعطائه الضوء الأخضر لتأسيس خلية في مسقط رأسه، ولكن في حقيقة الأمر كانت هذه الخلية موجودة يقودها موظف حكومي من جنسية إسرائيلية المدعو "مواز" (Moïse) والذي ساعده في مهامه ثلاث أعضاء تونسيين مسلمين اثنين من قدامى الممرضين في مستشفى الصديقي. وتواجدت خلية شيوعية أخرى على مستوى منطقة بنزرت تجهل المصادر التاريخية أي معلومة عن نشاطها وأعضائها. هذا مستوى المدن

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P47

<sup>2</sup> Ibid, P43

الكبرى، أما على مستوى المناطق الصغيرة تواجدت الخلايا الشيوعية في مناطق عدة مثل: المنستير، المكنين، قريانة، النفطة، تيبورية، ولم تكن بحجم الخلايا بل كانت بمثابة نواة شيوعية صغيرة كرسست نفسها للدعاية واستهدفت الطبقة المسلمة، واتهمت تقارير الشرطة الفرنسية في العديد من المرات المناضلين الدستوريين بأنهم دعاة للشيوعية بالمنطقة. وهذا ما نفته قطعاً قيادة الحزب.

ما يأخذ على التنظيمين السياسيين الشيوعي والدستوري تواجدهما في الشمال فقط دون الجنوب وتأسيسها للهيئات الحزبية في تونس العاصمة والمناطق القريبة منها، ويمكن أن نعلل هذه النقطة بأن كل الهيئات الفرنسية متواجدة في تونس العاصمة، لذلك يلزم أن تكون مقرات الحزبين قريبة منها، لإيصال شكاوى المواطنين وتقديم المقترحات بالإضافة إلى أن إقليم الجنوب كان تحت الحكم العسكري.<sup>1</sup>

3-الدعاية الشيوعية:

اتخذت الدعاية الشيوعية أشكالاً مختلفة منذ بدايتها، وقد أثار نشاطها قلق الإدارة الفرنسية، التي لجأت في كثير من الأحيان إلى استخدام وسائل القمع لإخماد هذه الدعاية، والتي تمثلت في الاجتماعات والحملات الدعائية، والصحافة المنشورة باللغتين العربية والفرنسية والكتيبات الشيوعية وغيرها من المصادر وسنفضل في هذا العنصر كالتالي:

### 1.3 الاجتماعات:

يشير الكاتب مصطفى كريم في كتابه "الحزب الشيوعي" أن الاجتماعات الشيوعية تميزت بميزتين فيما يخص تنظيمها، فإما تكون منظمة من قادة القسم الفيدرالي للأمية الشيوعية أو تكون تكريماً لقادة المتروبول الذين جاءوا في جولات استثنائية إلى تونس، وقد كرس روبرت لوزون نفسه بشكل خاص لهذه الدعاية، حيث لم يتوقف عن تنظيم الاجتماعات في مختلف المناطق من تونس العاصمة، ناقش من خلالها المناضلون الشيوعيون قضايا جديدة أهمها: تقسيم الأرض، النقابات العمالية، الدفاع الوطني... إلخ، وقد نظم القسم المسلم في الحزب الشيوعي هو الآخر العديد من الاجتماعات أيام الجمعة بالتحديد على الساعة الرابعة بعد الزوال، ركز فيها مناضلوه على المواضيع التالية: السياسة الاستعمارية الفرنسية التعسفية تجاه السكان الأصليين، تنكّر الإدارة الفرنسية لمعاهدتي البارديو والمرسى 1881-1883، وحاولوا من خلال هذه الاجتماعات غرس مبادئ الفكر الماركسي داخل أوساط العامة من التونسيين.

وثقت الشرطة الفرنسية هذه الاجتماعات في تقريرين مفصلين يقدمان وصفاً لها، حيث عُقد اجتماع يوم الجمعة 13 جانفي سنة 1922 على الساعة الرابعة بعد الزوال في قاعة البراسيري لوازيس، حضره العديد من التونسيين، وحسب ذات التقرير حضر هذا الاجتماع "روبيرت لوزون" و"هايس"، وعُهد رئاسته إلى محمد بن سالم. الذي حث الحاضرين بمداخلة تحدث فيها عن الوحدة. وكان هذا الاجتماع بمثابة

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P44

تعريف لمبادئ الشيوعية للحاضرين، واستنتجنا ذلك من خلال تصريح: محمد بن حسين الذي قال: "ربما لا تعرفون كلكم ما هي الشيوعية، لأن هناك من بينكم من لم يتعلم، كما يجب على من يفهم أن يشرح لرفيقه فوائد الدعاية وطلب من الحضور الترويج للفكر الشيوعي". تدخل في ذات الاجتماع "محمد العيادي" مبرزاً أهداف الإدارة الفرنسية من خلال تواجدها في المحمية فحسبه أن هدفها الأول ليس الحماية بل الاستغلال للموارد التي تزخر بها تونس، وللبقاء صدرت للمجتمع التونسي ثقافات دخيلة عليه جعلته يدخل في متاهة وابتعد عن الدين الإسلامي، وبالموازاة استقدمت الأوروبيين ومنحت لهم حق شراء الأراضي الزراعية ليصبحوا في زمن وجيز مستوطنين وأصحاب ملكيات كبيرة وأصبح التونسي بمقتضى ذلك عامل أجير أو كما يصطلح عليه خماس. وأبرز "العيادي" من خلال مداخلته أن الفائدة من حضور مثل هذه الاجتماعات هو خطوة أولى في المسار الصحيح لاسترجاع ما سلب منا. وفي نفس السياق، قدم "مختار العياري" مداخلة حماسية طالب الحضور بمواجهة الإمبريالية الاستعمارية. والحد من سياستها التعسفية وهذا لن يتحقق إلا بالوحدة التي تحدث عنها رئيس الاجتماع محمد بن سالم.<sup>1</sup>

في تقرير آخر للشرطة يحتوي وصفا لاجتماع ثان عقدته الخلية الشيوعية، حضره كل من "هايس" "لوزون" و"أنريكو كوستا"، ترأس هذا الاجتماع "محمد بن جعفر". وأعلن من خلاله القادة الشيوعيون أنهم سيكثفون الدورات التعليمية للفكر الماركسي، أكد من خلال ذلك رئيس الاجتماع بقوله: "لقد خططت أنا والقائد لوزون ومحمد الأخضر، محمد بلحسين على تعيين عدد قليل من أعضاء الخلية الشيوعية الذين يمتلكون المعرفة والمهارات الكافية لتعليم الجماهير الجاهلة للفكر الماركسي، وذلك باستخدام اللغتين الفرنسية والعربية"، وقد أكد ذلك روبرت لوزون بقوله الذي تم ترجمته من طرف محمد بلحسين "أيها الرفاق في اجتماعنا يوم الأحد قررنا تثقيف الذين ليس لهم معرفة بخبايا الفكر الماركسي، وسيكون هذا العمل مفيد جداً، سيسمح بوجود ناشطين في قسمنا،... أتوسل إليكم المحافظة على الوحدة بيننا والقيام بالدعاية، سيكون تزايد عدد الأعضاء سبباً وأساساً لانتصارنا."

وصفت تقارير الشرطة الفرنسية الاجتماعات التي عقدها الشيوعيين خصوصاً التونسيين بالمهمة، لأنها شهدت حضوراً غفيراً تراوح ما بين 300 إلى 400 شخص، وأوردت أن شخصيتان بارزتين لعبتا دوراً فعالاً في الدعاية وهما: محمد بلحسين ومختار العياري وهما ناشطان نقابيان، وتناولت هذه التقارير كذلك الاجتماعات السابقة والتي تم تنظيمها وقت وصول القادة الشيوعيين إلى المحمية، حيث قرر الحزب الشيوعي الفرنسي القيام بجولات دعائية في كامل مستعمرات شمال إفريقيا، ففي تاريخ 03 مارس سنة 1921 زار تونس شارل أندري جوليان أستاذ التاريخ والمستشار العام بمقاطعة وهران ومندوب الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال إفريقيا، والذي بدأ بسلسلة من المؤتمرات داخل تونس، حيث دعا من خلالها إلى

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale ,Op.cit, P70

نبذ والقضاء على الصراع الطبقي، وأثنى على الثورة البلشفية سنة 1917 وحكومة السوفييات. استمرت مدة إقامته أكثر من شهر.<sup>1</sup>

كثف الحزب الشيوعي الفرنسي خلال سنة 1922 دعايته في المستعمرات، حيث أنشأ النواب الشيوعيون من أمثال لافوند (Lafond) ، كاشين (Cachin) و كوتورييه (Couturier) مراسلات منتظمة مع القسم الاتحادي الشيوعي التونسي، وقد قام كوتورييه بجولة دعائية في شمال إفريقيا مارس سنة 1922، ألقى من خلالها العديد من المحاضرات داخل تونس بالخصوص في منطقتي بنزرت وفيريفيل، تناول فيها العديد من المواضيع مثل: "حرية الصحافة" و"الشيوعية في روسيا"، وخلال هذه الاجتماعات قسم الشيوعيون كتيبات على الجماهير التونسية والتي كانت تحمل العناوين التالية نذكر منها إثنين:

1- Pour la Russie des soviets, précis de communisme, par Charles Rapport.

2- A leurs champs par : Vaillant Couturiers.<sup>2</sup>

### 2.3. الصحافة:

إضافة إلى الاجتماعات استعمل الحزب الشيوعي داخل المحمية وسيلة أخرى وهي الصحافة بشقيها الناطق باللغة الفرنسية والناطق باللغة العربية، أطلق عليها الكاتب "كلود ليوزو" (Claude liauzu) في كتاباته بالصحافة الثورية وهذا نابع من مقالاتها التي تدعوا إلى الانتفاضة في وجه الاستعمار الفرنسي، والافتداء بالنموذجين البلشفي سنة 1917 والتركي بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، ومن بين الصحف التي ظهرت بتونس وتبنت الفكر الماركسي الشيوعي هي:

#### 1.2.3. المستقبل الاجتماعي: "L'avenir social"

تأسست جريدة المستقبل الاجتماعي عقب الحرب العالمية الأولى سنة 1919، وكانت بمثابة لسان حال الإتحاد الاشتراكي التونسي "SFIO"، ولكن أثناء الانقسام الذي حدث خلال مؤتمر تور الشهير انضمت أغلبية محرروها إلى الفكر الشيوعي، وأصبحت إبتداء من يناير سنة 1921. الناطق الرسمي باسم الشيوعية بتونس، صدرت الجريدة بشكل أسبوعي كل يوم أحد وبلغ عدد نسخها في السنة الأولى ألف نسخة.

لعبت هذه الجريدة دورا أساسيا في الحزب الشيوعي بحيث نوقشت على مستواها كل المشاكل الإيديولوجية الكبرى، وبرنامج وأهداف الشيوعيين، نشط فيها العديد من التونسيين من أمثال: عبد العزيز محجوب، مختار العياري، محمد بلحسين، محمد الأخضر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale ,Op.cit, p70

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., p74.

ظهرت العديد من الصحف الشيوعية الناطقة باللغة العربية كتجربة تونسية جريئة تتحدى فيها الإدارة الفرنسية، وكانت لها انعكاسات إيجابية على الحياة الاجتماعية والسياسية لتونس المعاصرة ومن بين هذه الصحف نذكر:

### 2.2.3. حبيب الأمة: "Amis de Nation"

ظهرت لأول مرة في 23 أكتوبر سنة 1921، وهي صحيفة يومية ناطقة باللغة العربية أدارها السيد مختار العياري، بلغ سعرها 10 سنتيم، تناول عددها الأول تشجيع للشعب التونسي للقضاء على الطبقية ومحاربة كل أشكال التعسف التي تنتهجها الإدارة الاستعمارية والعمل على استرجاع السيادة، تم حضر هذه المجلة بعد إصدار 16 عدد وذلك بتاريخ 8 نوفمبر 1921، بأمر من رئيس الوزراء الفرنسي صادق عليه المقيم العام لوسيان سان، توقع الحزب الشيوعي هذه الخطوة وواصل نشر أعدادها ولكن باسم مغاير.

### 3.2.3. حبيب الشعب: "Amis de people"

وهي نفس الجريدة السابقة ولكن باسم مغاير، واصل مختار العياري الإشراف عليها، وتم طرحها في 16 نوفمبر ولكنها حضرت في نفس اليوم.<sup>1</sup>

### 4.2.3. النصير:

جريدة شيوعية حاول المناضلون إضافة عليها ملحق لجريدة L'humanité الفرنسية أملين من خلال ذلك تفادي مشكل الغلق التعسفي، ولكن للأسف تم ذلك بعد إصدار ثلاثة أعداد بحيث تم إغلاقها بشكل نهائي بتاريخ 25 ديسمبر سنة 1921، أعقبها ظهور العديد من الجرائد التي لاقت نفس المصير وإليكم الجدول التالي يبين أهم الصحف:

اسم الجريدة	سنة الإصدار
-جريدة المظلوم.	27 ديسمبر 1921.
-جريدة البصير.	29 ديسمبر 1921.
-جريدة الخبير.	31 ديسمبر 1921.
-جريدة المهذوم.	05-02 جانفي 1922.
-جريدة الاستبداد.	06 جانفي 1922.
-جريدة الهلال.	14 جانفي 1922.

حاول الشيوعيون من خلال هذه الجرائد والصحف الوصول إلى أواسط التونسيين بغية تجنيدهم ونشر الفكر الماركسي وتنظيم هجومات على الإدارة الفرنسية وتصفية الاستعمار الفرنسي، دعت في بداياتها

<sup>1</sup> Claude liauzu, La naissance d'une presse révolutionnaire Tunisien éléments pour une étude des mouvements sociaux et nationaux, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol 13, 1974, P876.

إلى إدخال إصلاحات جادة وتأميم ثروة البلاد خاصة المناجم والممتلكات الاستعمارية الكبرى وتوزيع الأراضي على الفلاحين التونسيين.

تمت قراءة هذه الجرائد بشغف كبير من قبل مختلف طبقات المجتمع التونسي، التي كانت تعاني من السياسة الاستعمارية، حيث وجدت ضالتها في كتابات الشيوعية والفكر الماركسي بشكل عام، هذا ما جعل الحزب الشيوعي التونسي يستقطب إلى صفوفه العديد من المساندين، ولمكافحة هذه الدعاية المكتوبة، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما بتاريخ 04 جانفي سنة 1922 يقضي بجعل نشر الصحف بالعربية مرهونا بالحصول على إيصال بالإعلان، وحُضرتداول الصحف والجرائد المطبوعة والمغلقة بشعارات سوفياتية.<sup>1</sup>

وأمام هذا الوضع الخانق، استعان الشيوعيون بجرائد أخرى للنشر فيها مثل جريدة "الجهجوه" التي يديرها عيسى الشيخ أحمد وجريدة "المدق" التي يشرف عليها عبد العزيز محجوب بالإضافة إلى جريدة أخرى وهي "الحق" والتي تتم فيها الكتابة باللغة العبرية.

إن السياسة الفرنسية المنتهجة ضد الصحف الشيوعية القائمة على القمع والتضييق حدث نوعا ما من الدعاية في الأواسط الإسلامية وكان على الحزب إيجاد سبل أخرى بديلة.<sup>2</sup>

### 3.3. الكتاب الأحمر: "مجلة"

نُشر الكتاب الأحمر "مجلة" بتاريخ 10 يناير سنة 1922، وحسب شهادة "جون بول فينيدوري" كتبه محمود بورقيبة ومحمد بلحسين حسب تخطيط وإشراف روبرت لوزون، يحتوي الكتاب على 44 صفحة ذو غلاف يرمز للثورة، طبع منه ثلاثة آلاف نسخة، يشبه العديد من الكتاب "الكتاب الأحمر" بالكتاب الذي نشره عبد العزيز الثعالبي قبل سنتين بعنوان "تونس شهيدة" لاحتوائهما العديد من النقاط المتشابهة وكلاهما يهدف إلى انتفاضة الشعب التونسي ضد مستغليه وتحقيق السيادة الكاملة، يشرح الكتاب الأحمر المصائب والكوارث التي تسببت فيها السياسة الاستعمارية الرأسمالية في هذا البلد والظلم والانتهاكات التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي على مدار 40 سنة، ويشير إلى الحل الفعال لجميع هذه المشاكل.

يطرح الكتاب في إحدى فصوله مقارنة بين تونس تحت الحماية العثمانية وتونس تحت حماية فرنسا وأبان على اختلاف كبير، فالفترة الأولى برغم من ضعف التعليم وعدم كفاية وسائل الإنتاج واستغلال القيادة كان لكل شخص عمل خاص به، وزرعت الثورات بشكل عادل، وكأنهم كانوا يطبقون الفكر الشيوعي حتى وإن كان لم يطرح بعد، أما الفترة الثانية فتتميز بجودة التعليم ووسائل إنتاج متوفرة إلا أن الاستغلال

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P P77-78.

<sup>2</sup>Archives générales du Gouvernement Tunisien, Série non inventoriée sur les menées nationalistes et communistes, réunion de 09-11-1921, Rapport de Police. Cité par Claude liauzu, Op.cit, P876.

الفاضح للموارد حال دون ذلك وانتشار الفقر والبطالة وجملة من الآفات الاجتماعية، وهنا يهاجم الكتاب السياسة الاستعمارية واصفين إياها بأبشع الصفحات فهي قلبت مشروع الحماية إلى مشروع استعماري استيطاني. بانتزاع الأراضي وخصوصاً أراضي الحبوس والأوقاف ومنحها للأوروبيين بسعر زهيد مع مجموعة من الامتيازات، ونفس الموضوع طرحه كتاب تونس شهيدة وأولاه عناية كبيرة.

تناول الكتاب الأحمر كذلك مشكلة الضرائب، بحيث طرح المفارقة الكبيرة بين الضرائب على الإنتاج الزراعي المحلي والأوروبي وثقل الضرائب الغير مباشرة والتوزيع الغير عادل للنفقات الميزانية بين السكان الأصليين والفرنسيين.<sup>1</sup>

تطرق الكاتب إلى موضوع التعليم العربي، وبين أن الإدارة الفرنسية تسعى جاهدة للقضاء عليه بغية التجهيل لأن الجهل يسمح بالقمع، وأثبتت ذلك من خلال مهاجمة كليتي الصادقية والزيتونة في العديد من المناسبات.

وفي الأخير طرح الكتاب تعليقا على الوضع السياسي السائر في المحمية الذي يتميز بالفساد والقمع والظلم، فالإدارة الفرنسية تحرم الشعب التونسي من حقه في التحكم في شؤونه الخاصة، وتتدخل في كل شيء، ودليل ذلك أنه لا توجد مجالس استشارية أو حكومة تونسية مستقلة، ومحاكم الاستعمار تمارس الظلم في حق التونسيين الذي يعيشون في هذه الفترة تحت طائلة القمع والرعب.

قدم الكتاب في شقه الثاني الأحمر حلولاً يراها مناسبة لحل هذه المعضلات، بحيث أبرز أن الشيوعية لا تقترح تغيير الأنظمة السياسية بل إلغاء القمع والاستبداد التي تسببه الرأسمالية والاستعمار، وفي مقال في جريدة حبيب الأمة أبرز الشيوعيون الأوجه السلبية للرأسمالية وتنبأوا بنهايتها وذلك بقول أحد المناضلين: "إن قاموس الأقوياء لا يعرف كلمتي الحقيقة والعدالة، ولكن هناك قاموس يعرفهما وهو قاموس الزمن... الزمن سيضرب وسيقول لهؤلاء الطغاة الذين اكتسبوا القوة والسلطة على حساب الضعفاء... كفى حان الوقت لإنهاء تألق نجمكم وإن وقت تسوية الحسابات قد حان".<sup>2</sup>

حاول الشيوعيين من خلال كتاباتهم تبسيط الوضع داخل المحمية، وإحياء ضمائر العمال وتبيان أن حقوقهم مهضومة ويتوجب أن يقوموا بانتفاضة ضد مستغلبهم وذلك من خلال بعض الأمثلة التي يفهمها العامة، ومن بين الأمثلة ما يلي:

"الشخص الذي يعمل في وظيفته يسمى عاملاً، ومُنتجَه لا ينتهي إليه بل لأصحاب العمل وهذا يشبه تماماً مثال البناء الذي يبني منزلاً فهو لا يملكه ولا يسكنه، فهناك مالك رأس المال يستخدم عمال مستأجرين بأبخس الأثمان ليحصد في الأخير ثمار عملهم دون المشاركة في العمل"، ومن خلال هذه الأمثلة تم تبسيط المفاهيم المجردة، ويلزم على العمال التونسيين البحث في أسباب فقرهم حتماً سيجدون أصحاب

<sup>1</sup> Claude liauzu, Op.cit, P878.

<sup>2</sup> Ibid., PP 879-880

رأس المال الذين يسعون لتراكم ثرواتهم على حساب حرية الآخرين وتساندهم في ذلك الحكومة الفرنسية وهذا راجع لأنهم المحرك الذي يسيطر على الإنتاج والثروة.

وهذا ما تسعى إلى تغييره الشيوعية وتحاول بناء عالم جديد، وقد لمست بوادره في روسيا بحيث أصبح رئيس الدولة يعيش نفس ظروف العمال حتى المنظر يجب أن يحصد القمح بالمنجل لأن من لا يعمل لا يأكل، وحسب الفكر الشيوعي "لا يمكن الحصول على المساواة الحقيقية إلا يوم تعود وسائل الإنتاج والأراضي والمصانع إلى المجتمع، حيث يمكن للفرد أن تمارس قدراته دون أن يتسلط عليه أحد".

قبل التطرق إلى وسيلة أخرى من وسائل الدعاية، ذكرت المصادر التاريخية أن الشيوعيون أهتموا بمعاداة الإسلام والمسلمين، وردوا عبر صحفهم بالنفي والتأكيد على أن الإسلام والماركسية لدهما أهداف مشتركة وهي تحرير الشعوب والأفراد المضطهدين وكلاهما يندد بالمشاكل الاجتماعية، ويمكن أن الدين والماركسية الشيوعية يختلفان في جواز العمل المأجور، فالدين يسمح بذلك والماركسية تعاكسه في الطرح، ولكن للتوضيح فقط أن الماركسية لا تعارض العمل المأجور بقدر ما تعارض اقتترانه بالاستبداد والرق وهذا كذلك يعارضه الإسلام قبل مئات السنين وقول عمر ابن الخطاب خير دليل على ذلك: "متى استعبدتهم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار".<sup>1</sup>

#### 4.3. المنشورات السرية:

لجأ الشيوعيون في تونس بعد حضر حزبهم السياسي بتاريخ 17 ماي سنة 1922 إلى نشر منشورات غالبا ما تكون بطريقة سرية، بحيث كانت توزع بطرق مختلفة كالوضع في المعاطف أو ترك في صناديق البريد أو تعلق على الجدران ليلا.

وقد أورد "روبيرت لوزون" بعض المعطيات حول موضوع تهريب مطبوعات شيوعية إلى مدينة صفاقس وأكد أنه تم عبر الباخرة الألمانية "Wighbart" وهي التي كانت ترسو في ميناء المدينة، تمكنت الجمارك من الاستلاء على هذه المواد المطبوعة التي احتوت على نسخ من صحيفة شيوعية، العلم الأحمر وبعض المنشور الثورية.<sup>2</sup>

كحوصلة لما تم تناوله، إن الحزب الشيوعي لجأ إلى وسائل دعاية مختلفة واستهدف طبقة المسلمين، وحشد كل إمكانياته لنشر الفكر الماركسي بينهم، تميزت الصحف الشيوعية بنشاطها المستمر في سبيل ذلك، وجاء هذا لسان المقيم العام الذي اعترف بقوتها وحاول مصادرتها بإصدار قانون 04 جانفي 1922 الذي يقضي بحضرها داخل التراب التونسي.<sup>3</sup>

#### 4- علاقة الخلية الشيوعية التونسية مع الحزب الدستوري القديم:

<sup>1</sup> Claude liauzu, Op.cit, PP 882-883.

<sup>2</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P P79-80

<sup>3</sup> Ibid.

درس الحزب الشيوعي الفرنسي، الحركة الوطنية التونسية جيدا والتي تمثلت في هذه الفترة في الحزب الدستوري القديم بقيادة عبد العزيز الثعالبي الذي كان ذو شيعة كبيرة، وحاول دراسة التناقض داخل الحزب بين القيادة والقاعدة المتمردة المتمثلة في الحزبين الحزب الدستوري المستقل والحزب الإصلاحي بقيادة القلاطي.

وقد وجد الحزب الشيوعي نقاط تقاطع بينه وبين الحزب الدستوري الحر والتي تمثلت في المطالبة بحق الشعب التونسي في تحقيق مصيره بنفسه، وعلى أساس ذلك طالب الشيوعيون بضرورة تشكيل جبهة نضال مشتركة.

لم تكن الرغبة متبادلة بين الطرفين فمن وجهة نظر الشيوعيون أن الحزب الدستوري الحر لم يكن له موقف واضح حيال القضية التونسية مقارنة بالشيوعيين الذين فصلوا في الموضوع وتبنوا فكرة الأهمية الشيوعية الرامية إلى تصفية الاستعمار واسترجاع الشعوب الضعيفة لسيادتها، وحتى المتمردون الذين انفصلوا عن الحزب الدستوري انضموا إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي "SFIO" وأصبحوا فرعا له في تونس، وأعلنوا عداوتهم للشيوعية وحاولوا إيقاف مدها في المحمية. تطورت المواقف واتضح أكثر إيديولوجية الحزب الدستوري الحر الذي فضل الحوار مع سلطات الحماية وابتعد قاداته عن الشيوعيون وأظهروا لهم العداوة وذلك لإرضاء الإدارة والاشتراكيين.<sup>1</sup>

تشير الدراسات التاريخية أن هذا لم يكن موقف كل الدستوريين، فمثلا أحمد التوفيق المدني لم يرى في الحركة الشيوعية إلا وسيلة نضال ضد السلطة الفرنسية، ولم يكره التعاون أو العمل المشترك مع الشيوعيين، علاوة على ذلك فإن الحزب الدستوري لم يستهن بالدعم الشيوعي، خاصة القادة الموجودين بباريس، ففي الفترات الأولى من تأسيسه وأثناء إرسال الوفد الأول والثاني إلى الحكومة الفرنسية اتصل قادة الحزب بالشيوعيين لطلب الدعم.

بالإضافة إلى ذلك قاد الحزب الشيوعي حملة في باريس لصالح تحقيق مصالح ومطالب الدستوريين وقد تابع السياسيون والبرلمانيون الشيوعيين من أمثال: النائب البرلماني أندري بيرثون (André Berthon) الشؤون التونسية عن كثب وقاد هو ومجموعة من البرلمانيين حملة ضد التجاوزات الحاصلة في المحمية، ويجب أن ننوه أن الصحافة الخاصة بالاتحاد الشيوعي الفرنسي بتونس كانت بمثابة منبرا مفتوحا لتمير جميع المطالب الوطنية.<sup>2</sup>

أطلق الشيوعيون دعوة لتشكيل لجنة وجبهة مشتركة بتاريخ 09 أكتوبر 1921، وكان ذلك مؤشرا هاما ودالا في نفس الوقت على طبيعة العلاقات التي كان يريد الاتحاد الفرنسي للحزب الشيوعي بتونس إقامتها مع القوى الوطنية وهذا نص الدعوة:

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale ,Op.cit, P 84

<sup>2</sup> Ibid., PP83-84.

" بالنظر إلى الصراع الذي يشهده حاليا فرعين من حركة النضال الوطني الأصلي، اتخذت اللجنة التنفيذية للاتحاد الشيوعي بتونس القرار التالي: يعتبر الحصول على الحقوق السياسية للجماهير الأصلية هو أحد شروط تحررهم، وأي تقسيم بين أولئك الذين يناضلون لتحقيق هذه الحقوق السياسية، لا يمكن أن يخدم إلا مصالح الحكومة ويعرض نجاح النضال للخطر، فإن الإتحاد الشيوعي بتونس يحث أعضائه على الامتناع عن المشاركة في الصراع الذي يقسم الحزب الدستوري وجماعة القلاتي، ويحثهم بدلا من ذلك على بذل كل ما في وسعهم لتهدئة هذا الصراع، وتحقيق وحدة الجبهة بين جميع الذين يناضلون من أجل الدستور مهما كانت فئتهم ومن ناحية أخرى، على الرغم من معرفتنا السابقة بأن الحصول على الحقوق السياسية والاستقلال الوطني لا يزالان الصراعات الطبقيّة. وأن العامل الأصلي حتى ولو كان لديه ضمانات دستورية. وعاش في تونس مستقلة، سيتم استغلاله بقسوة من قبل الرأسماليين من أبناء جلدته بنفس القدر الذي يتعرض فيه للاستغلال من قبل الرأسماليين الأجانب، فلذلك يذكّر الإتحاد الشيوعي أعضائه مرة أخرى أنهم بينما سيشاركون في النضال من أجل الحصول على الحقوق السياسية، يجب أن يسعوا باستمرار إلى نشر فكرة أن الحقوق السياسية ليست الهدف بل هي وسيلة، وأن اليوم الذي يتحقق هذا الانتصار الأولي، فإن ذلك لن يكون إلا بداية نضال حقيقي، النضال الذي سيقف فيه المستغلون ضد مستغليهم، وسيسمح هؤلاء الآخرين من استخدام الدستور لمصالحهم الشخصية".<sup>1</sup>

إن هذا النداء كان بمثابة توضيح للخطوط العريضة التي يسير عليها الحزب، فالحزب الشيوعي يحاول تحقيق الاستقلال التام ويصبح التونسي في دولته المستقلة محورا تقوم عليه عملية الإنتاج، وفي نفس السياق ودوما في موضوع تشكيل جبهة مشتركة جاء كعنوان مقال نشر في جريدة الكفاح الاجتماعي، أكد فيه روبيرت لوزون الأمين العام للاتحاد الفرنسي الشيوعي بتونس " أن الحركة الدستورية باتجاهها الدستوري والإصلاحي، يجب أن تدرك أنه لا يمكن إجراء أي عمل ما، ولا تمكن تحقيق أي نشاط ذو نطاق واسع إذا لم يكن هناك حد أدنى من الوحدة بين المشاركين في العمل، ولتفادي المشاكل يجب توقيف الصراعات الداخلية".<sup>2</sup>

بدأ الصراع بين الحزبين الدستوري والشيوعي انطلاقا من الأيام الأسبوعية التي كان ينظمها قسم التونسي في الإتحاد الشيوعي والتي كانت تمثل عقبة أمام الدستوريين الذين كانوا يسعون إلى السيطرة على الشعب التونسي. خاصة أن هذه الاجتماعات التي كانت تنظم يوم الجمعة على الساعة 04 في تزايد مستمر، وهذا ما يبرهن أن تواجد الشيوعيين محرج بالنسبة للدستوريين وكان نشاطهم غير مرغوب فيه، وربما هذا

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P P 85-86.

<sup>2</sup> Ibid., P86.

هو السبب الحقيقي للصراع، هذه الحقيقة التي يحاول إخفاؤها الدستوريون وأشاروا أن سبب هو عدم توافق بين الشيوعيين والوطنيين وإن الإيديولوجية الماركسية متعارضة مع الدين الإسلامي الذي يمثل عاملا أساسيا للهوية الوطنية التونسية.

مع نهاية 1921، بدأ الدستوريون في توجيه الإدانة العلنية لنشاط الفرع الشيوعي داخل تونس. والذي كان حسب رأيهم تحمل طابعا متطرفا، وعلى الرغم من مواقف الشيوعيين من الصراع الداخلي للحزب الدستوري ونظرتهم للقضية الوطنية إلا أن ذلك لم يقنع الدستوريون وفضلوا بعث حوار مع السلطات الاستعمارية على تأسيس جبهة موحدة تجمعهم مع الشيوعيين.

تشير بعض الدراسات التاريخية التونسية إلى أن هناك بعض المناضلين الذين غيروا من نشاطهم الدستوري إلى الشيوعي، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك نذكر: علي جراد<sup>1</sup> الذي تعرف على الفكر الماركسي الشيوعي وهو في السجن سنة 1926، وذلك بفضل احتكاكه بـ المناضل الشيوعي "روبيرت بيك" "Robert Beek"<sup>2</sup> الذي عرفه عن كذب للفكر الماركسي وعلمه اللغة الفرنسية التي أصبحت بالنسبة إليه وسيلة غوص أكثر في الأفكار الشيوعية، وبعد إطلاق سراحه انضم إلى الشعبة الشيوعية، وأرسل على عاتق الحزب الشيوعي الفرنسي إلى روسيا لحضور دورة إعداد ماركسي، وبعدها أصبح من الأعضاء الناشطين، وبموجب ذلك سجنه المقيم العام بريتون بتاريخ 16 أوت سنة 1935 وأرسل إلى الإقليم الجنوبي بتهمة التآمر ضد الدولة الفرنسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> من مواليد منطقة المثنوية بالقرب من قايس بتاريخ 09 جانفي سنة 1911، ينحدر من عائلة فقيرة فلاحية عمل منذ صغره، بدأ دراسته في الكتاب والمدرسة الابتدائية، ولكن سرعان تولى عنها في وقت مبكر، هاجر إلى تونس في سن 14 بحثا عن العمل، وإمتحن العديد من المهن والحرف كتاجر، سباك، عامل معادن، ثم قرر إتمام دراسته فأخذ دورات في جامعة الزيتونة. انخرط سياسيا في الحزب الدستوري ونشط كذلك في الكونفدرالية العامة للشغل الثورية CGTU، ألقى عليه القبض سنة 1926، بسبب توزيعه لمنشورات معادية للتواجد الفرنسي بالمنطقة، أطلق سراحه سنة 1928 غيّر بعدها من نشاطه إلى الشيوعية، وأصبح بعد ذلك من الأعضاء النشطين في الدعاية الشيوعية، دافع عن أطروحاته إستقلال الحزب الشيوعي التونسي عن الحزب الشيوعي الفرنسي. ينظر:

Julien Bessis, Les fondateurs index Biographique des cadres syndicalistes Tunisien colonial 1920-1956, Op.cit, PP31-32.

<sup>2</sup> عامل في شركة بمنطقة فيرفيل سنوات 1920، تعد هذه الشخصية من بين مؤسسي الكونفدرالية العامة للشغل الثورية CGTU والخلية الشيوعية SFIO بتونس، ألقى عليه القبض بتاريخ 16 نوفمبر سنة 1925، وحكم عليه بسنة سجن نافذة بسبب معاداته لقوات الحماية وتوزيعه لمنشورات مساندة لثورة عبد الكريم الخطابي بالريف المغربي، ادار روبر بيك جريدة البروليتارية الشيوعية، أعيد سجنه مرة أخرى شهر فبراير سنة 1926، وخرج من تونس سنة 1929 متوجها إلى فرنسا، نشط بعد ذلك في الحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 1929-1930. ينظر:

Julien Bessis, Op.cit, P31

<sup>3</sup> علي الزبيدي، المرجع السابق، ص ص 628-629.

#### 5-الحركة الشيوعية التونسية ما بين 1925-1935

اشتدت وطأة السياسة الاستعمارية الفرنسية ضد الحزب الشيوعي ما بين 1925-1926 ، بحيث أصدرت الإدارة بعد أشهر من تأسيس الفرع الفدرالي للأمية الشيوعية بتونس قرار يقضي بحله ومصادرة جميع صحفه، ولاحقت جميع المناضلين الشيوعيين وزجت بهم في السجون، ولعل أصعب مرحلة عاشها الشيوعيون هي هذه الفترة ، أي بعد حل جامعة العموم العملة التونسية الأولى بقيادة محمد علي الحامي والتي ساندتها الخلية الشيوعية بكل ما تملك و فتحت جرائدها لنشر الوعي الفكري النقابي ، و ذلك بإصدار قرارين جائرين سنة 1926 "يقضي الأول بسجن كل من يعارض تواجد السلطات الفرنسية الحامية بالمنطقة و القرار الثاني معدل في قانون الصحافة والذي بمقتضاه أوقفت العديد من الجرائد ذات النزعة الشيوعية " ، واصل الشيوعيين نشاطهم بسرية تامة ودليل ذلك إحدى التقارير التي أرسلها المقيم العام لوسيان سان و التي يذكر فيها انه هناك ثلاث خلايا شيوعية نشيطة تقدم على توزيع المناشير المعادية للسيادة الفرنسية في المنطقة .

على أساس ذلك أقدمت الإدارة الفرنسية على تفكيك هذه الخلايا في يناير 1929 ، وذلك بعد مغادرة روبر بيك (Robert Beck) تونس نحو فرنسا. فهذه الشخصية كانت بمثابة محرك للخلية الشيوعية التونسية. وحتى خريف 1932 كانت نشاطات الشيوعيين متفرقة وغير منظمة وبعيدة كل البعد كونها حركة منسقة وتضاربت المصادر التاريخية حول إعادة بعث الحزب فهناك مصادر ترجع إعادة تكوين للقرار الملكي الذي أقره باي تونس في نوفمبر سنة 1932 الذي ينص على منح الاعتماد لتأسيس النقابات العمالية والحركات السياسية، وهناك مصادر أخرى تشير إلى أن الحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي قرر إعادة تنشيط الحزب تحت اسم الحزب الشيوعي للقطر التونسي، وبدأ في هذه الفترة الفرع الفرنسي لرابطة مكافحة الاستعمار والامبريالية في إعادة تفعيل اتصالاتها مع المناضلين التونسيين المتحمسين عن طريق إرسال إرساليات ونشرات باللغتين العربية والفرنسية، حيث ضبطت الشرطة الفرنسية في مارس سنة 1931 عدة نسخ من نشرة تناولت مواضيع مختلفة، تضمنت وثائق وصور ومطبوعات وإحصائيات سياسية وعسكرية واقتصادية تتعلق بإعدادات الحرب ضد الاستعمار الفرنسي.<sup>1</sup>

شرع الحزب الشيوعي الفرنسي إبتداء من خريف سنة 1932 في إقامة اتصالات مع الناشطين التونسيين وذلك بإرسال منشورات وكتيبات شيوعية كلف بمهمة التوزيع جاستون ليلوجيس (Gaston Lelogeais) سائق في شركة النقل الفرنسية، كان يتلقى بانتظام مواد دعائية هامة، ففي شهر أكتوبر 1932،

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P130.

تلقي حزمة تحتوي على عدة كتيبات وحوالي 30 نسخة من صحيفة ممنوعة تحت اسم "العامل". تبعت هذه الحزمة حزمة أخرى مماثلة بعد فترة من الزمن.

ساعد جاستون ليلوجيس في مهمته كل من: دومينيك بنيلي (Dominique Pinelli)، فرانسوا روساي (François Rossey) اللذان يعملان في ورشة سكة الحديدية والطيب دباب كاتب لدى محامي إسرائيلي وتم اختيار هذه الشخصية كونه ناشط في الحزب الشيوعي، بحيث كان يتولى الدعاية الشيوعية بين الأصدقاء ويلعب دورا وسيطا بين جميع المناضلين المتعاطفين مع الفكر الشيوعي.

مع بداية سنة 1933، تشكلت بعض الفروع والخلايا الشيوعية في تونس العاصمة وضواحيها، وخلال عملية تفتيش لمنزل المناضل إدوارد مامو (Edouard Mamou) كاتب لدى محامي فرنسي، اكتشفت الشرطة قائمة بأسماء المنتسبين التالية:

موريس أبيتول (Maurice Abitbol): عامل بمحكمة فرع المنازعات القضائية	عبد الله بحري: بقال
موريس لوساتو (Maurice lussato) عامل طباعة بمطبعة سابي	محمد بن جراد: طالب
ألبيرت سلامة: موظف تأمين	فيكتور بيسموت (Victor Bismouth): كاتب لدى محامي
هنري شوبارت (Henri Chaubert) محافظ عقاري	جاك موريك (Jaques Moarek): *سمسار
إدوارد مامو (Edouard Mamou) كاتب لدى محامي	جورج ساماما (George Scemama): تاجر
سالم محمود: عامل	جورج ليفي (George Levy): مندوب تجاري في شركة
أبوبكر بن جراد: حمال	

1

من بين المناضلين النشطين المذكورين في تقارير الشرطة الفرنسية السيدة هيومان وهي إيطالية الجنسية

تقطن بتونس، خلال المؤتمر الأفخارستي قامت هذه المناضلة بتوزيع نشرية تحمل صورة الباي التونسي والمقيم العام الفرنسي ورئيس أساقفة تونس يدا بيد، وذلك بهدف الاحتجاج على التشجيع التي تقوم به الإدارة الفرنسية في ما يخص الحملة التي تقودها الكنيسة الكاثوليكية ضد الإسلام والمسلمين، تم توزيع

\* عضو في الحزب الشيوعي التونسي وعضو كذلك في المكتب التنفيذي لنقابة عمال التجارة سنة 1937 حتى 1940، ألقى عليه القبض بسبب نشاطاته الشيوعية في فبراير سنة 1941 هو ومجموعة من المناضلين الشيوعيين، حاول الانتحار ذات مرة على إثر استجوابه وهو في السجن، أخلى سبيله في ماي سنة 1942، انتقل إلى باريس سنة 1943 ولم يعد أبدا إلى تونس حتى وافته المنية. ينظر:

Julien besis, L'activité syndical à l'unité locale de Tunisie entre 1940et 1943, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol21, 1982, P38.

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P 131.

هذه المناشير على الشعب التونسي، كما كانت السيدة هرمان تتلقى أيضا صحيفة "الراية الحمراء" الشيوعية من الجزائر، وتقوم بتوزيعها داخل المحمية، تشير المصادر التاريخية أن هذه الشخصية ربطتها علاقة عمل مع المناضل الشيوعي التونسي الطيب دباب بحيث كان يشغل دور المساعد.<sup>1</sup>

#### 1.5. الدعاية الشيوعية:

قاد الدعاية الشيوعية قبل سنة 1933 عدد قليل من المناضلين المعروفين لدى الشرطة الفرنسية، وأشارت التقارير أنه لم يكن هناك تأثير كبير باستثناء نشاطات الشيوعيين في منطقة فيرفيل، وقد قام موظفي شركة النقل الفرنسية وعمال البريد في هذه المنطقة بالدعاية ونشر الفكر الشيوعي، ومن بين هؤلاء الموظفين فرناند ماسيا (Fernand Massia)، رايموند (Raymond) وساسي مراقب بمؤسسة البريد والمواصلات.<sup>2</sup>

تشير المصادر التاريخية أن كل خلية شيوعية تتكون على الأقل من مئة شخص، وأولى القادة الشيوعيين في هذه الفترة اهتمامهم بالطبقة العمالية، فبعد إقرار المرسوم البيليكي بتاريخ 16 نوفمبر 1932 والذي يقضي بتأسيس النقابات العمالية، قام الشيوعيون بتأسيس نقابات ثورية في العديد من القطاعات، وقبل ذلك تأسست الرابطة التونسية للإغاثة الحراء الدولية بتاريخ 15 أبريل سنة 1930.

كثف الحزب الشيوعي التونسي إبتداء من سنة 1933 اجتماعاته على مستوى النقابات الموحدة والجمعيات التابعة له، ولقد رأينا كيف تحولت هذه الاجتماعات إلى أداة للدعاية الشيوعية والإتحاد السوفياتي الذي كان يستخدم كنموذج للثورات المستقبلية، وفي نفس السياق نظم الحزب الشيوعي التونسي بعض المظاهرات والمسيرات في شوارع العاصمة التونسية، إضافة إلى ذلك تم توزيع نشرات مبينة ومبسطة للإيديولوجية و الأهداف الشيوعية، كما قامت على مستوى جرائدها بتحليل الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، كما هاجمت الإدارة الفرنسية في العديد من المناسبات.<sup>3</sup>

تواصل النشاط في السنة الموالية (1934)، وأعلن الحزب الشيوعي التونسي مساندته للحركة الوطنية التونسية وذلك من خلال مقالات يفضح فيها السياسة الاستعمارية المنتهجة في المحمية والتي يشرف عليها المقيم العام بريتون، والتي تسببت في معاناة التونسيين، وعلى إثر ذلك اتخذت السلطات الفرنسية قرار بملاحقة الشيوعيين، فبعدها كان نشاطهم مراقب أصبح ممنوع في هذه الفترة، وألقت الإدارة الفرنسية

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, PP131-132

<sup>2</sup> Ibid., P132

<sup>3</sup> Ibid, P142.

القبض على ستة أعضاء شيوعيين في الثالث من سبتمبر سنة 1934، ونفتمهم إلى إقليم الجنوب (برج السدرية).

تشير بعض التقارير أن ردة فعل الإدارة الفرنسية أتت في مرحلة صعبة، كون الحزب الشيوعي لم يكمل تنظيمه وهيكلته داخل الجماهير الشعبية، ومع ذلك لم يدمر الحزب بفضل مجموعة من المناضلين الشيوعيين الذين اخذوا على عاتقهم تطوير نشاط الحزب وذلك من خلال التركيز على طباعة الكتيبات وتوزيع المنشورات التي تأخذ في بعض الأحيان شكل الصحيفة والتي تعبر عن مواقف الحزب، ومن بين الصحف والمنشورات الدعائية الصغيرة جريدة *العامل* " نسخت منها 500 نسخة، ووردت على مستواها العديد من المقالات مثل مقال " هدفنا" تناولت الصحيفة الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها المحمية التونسية وتداعياتها على العمال والحرفيين والفلاحين، وفي مثل هذه الظروف يهدف الفرع الشيوعي لتوضيح الأمور لهذه الفئة وإظهار لهم الطريق الصحيح لتحقيق استقلالهم الوطني وتحريرهم الاجتماعي وهو وجه من أوجه النضال ضد الاستعمار الفرنسي.

تناولت نفس الجريدة مواضيع عدة، كالحرب العالمية الأولى وجدلية الرأسمالية، التي خلقت نوع من الفوضى، وأنشأت منافسة تضر العمال والتي ستؤدي إلى ازمة يصعب حلها إلا عن طريق الحرب، وتم التأكيد على ضرورة تحويل هذه الحرب من إمبريالية إلى ثورية تحرر العمال، وتناولت كذلك موضوع إنشاء النقابات العمالية الموحدة ووجه كذلك الحزب الشيوعي من خلالها نداء إلى العمال مفاده: " أن الحزب الشيوعي سيدعم مطالبكم بحزم ونشاط، فهو الحزب الوحيد الذي سيوجهكم بإخلاص في النضال الذي تخوضونه من أجل استقلالكم وتحريركم الاجتماعي" وأدان من خلاله الحزب السياسة القمعية الوحشية التي يتبعها المقيم العام بريتون داخل المحمية.<sup>1</sup>

انخفض نشاط الحزب سنة 1934، بحيث تناول نفس المواضيع كالصراع القائم بين الكونفدرالية العامة للشغل والنقابية الثورية، وأتهم من خلال منشوراته الكونفدرالية بخيانة العمال وخصوصا التونسيين فكما نوهنا سابقا أنها كانت تتغاضى عن حل مشاكل العمال التونسيين، ففي هذه الفترة أصبحت أداة طيعة في يد الإدارة الفرنسية. لتحكم في أكبر شريحة اجتماعية وهي شريحة العمال. برغم من الرقابة المصحوبة بقمع شديد من طرف الإدارة تجاه الشيوعيين بعد تاريخ 03 سبتمبر 1934 إلا أنهم واصلوا توزيع المنشورات في أواسط العامة سرا ومن بين هذه المنشورات منشور " صوت المظلوم" والتي يبين فيها الحزب الشيوعي أهدافه من خلال نشاطه والتي تمثلت في:<sup>2</sup>

1. تحرير المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين.

2. تحقيق المساواة في الأجور.

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit, P143.

<sup>2</sup> Ibid, P145

3. تطبيق قانون العمل المحدد ثماني ساعات دون خفض الأجور.
4. الاعتراف بحرية تأسيس النقابات.
5. منح تعويضات للعاطلين عن العمل.
6. مكافحة تسريح وفصل العمال.
7. الإعفاء من دفع الضرائب.
8. توفير الرعاية الصحية لفائدة المرضى بالمجان.
9. مسح الديون المترتبة على المزارعين.<sup>1</sup>

إضافة إلى ذلك أصدر المناضلون الشيوعيون العديد من التقارير والتي قيمت الأوضاع الراهنة ورسمت سياسة الحزب التي يجب أن ينتهجها ولعل من أشهر هذه التقارير التقرير الذي أعده أندري فيرات المسؤول عن الحزب الشيوعي بمنطقة بنزرت والذي عرض على أمناء الخلايا الشيوعية الذين اجتمعوا في 11 ديسمبر سنة 1934 قصد مناقشة والتفكير في طريقه لنشره، تناول هذا التقرير مبادئ ومطالب الحزب الشيوعي التونسي ووجه إلى فئة العمال والفلاحين والحرفيين. وقد وصف هذا التقرير الوضع الكارثي لهذه الفئة التي عانت من استبداد واستغلال الاستعمار الفرنسي وتدابير الأزمة المالية العالمية على المستعمرات.

تم نشر منشور آخر في 18 ديسمبر وزع على العامة في شوارع العاصمة ويتعلق الأمر بوثيقة طويلة تعالج أحداث الرابع من سبتمبر سنة 1934 والتي كانت بمثابة تمرد.<sup>2</sup> ففي هذه الوثيقة وجه الحزب الشيوعي تحية للمتظاهرين والمضربين في منطقتي المكنين والبرجين، وأكد الشيوعيون أن الشجاعة لم تكن كافية للنصر على الإمبريالية الفرنسية بل كان من الضروري أيضا تشكيل حزب ثوري قادر على طموحات الشعب وتحقيقها، والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد القادر على تحمل هذا الدور، وتهجم الحزب الشيوعي على الحزب الدستوري واتهمه على أنه حزب إصلاح لا يطمح إلى تحقيق الاستقلال، فهو قام ببعث مفاوضات مع الإدارة الفرنسية من أجل استعادة الهدوء. في المنطقة مقابل إطلاق سراح مناضليه المسجونين، وفقا لتقارير الشرطة الفرنسية حول الأنشطة الشيوعية ما بين أوت 1934 إلى نهاية أبريل سنة 1935، إن الحزب الشيوعي قد بذل جهودا كبيرة لتأسيس نفسه في المحمية بشكل قوي، وركز على توزيع 30 نشرة على مدار 10 أشهر وزعت 18 منها ما بين شهري مارس وأبريل 1935، حاول من خلالها جذب المناضلين الوطنيين المخدولين من قبل الحزبين الدستوريين القديم والجديد.<sup>3</sup>

وزعت هذه المنشورات كما ذكرنا سابقا بطرق سرية هذا ما جعل من الصعب القبض على الموزعين، وكان هذا هو الحال بالنسبة للنشرية المسماة بـ"الحقيقة" والتي تم توزيعها ليلة 26-27 جويلية 1935

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit ,P146.

<sup>2</sup>Ibid.,

<sup>3</sup> Ibid.,

، احتوت على مقال مطول تناول الفاتح من أوت التاريخ الذي تصادف مع الذكرى السنوية للحرب العالمية 1914-1918، ففي الجزء الأول تم تقديم هذه الحرب كمجزرة مروعة أسفرت عن مقتل عشرة ملايين شخص وإصابة 15 مليون شخص بالعجز والبتير سببها الإمبرياليين الذين كانوا يسعون لإرضاء جشعهم، وتشير ذات النشرة في جزءها الثاني التضحيات التي قدمتها تونس خلال هذه الحرب. والسياسة الاستعمارية التي تم تبنيها في البلاد بعد توقيع الهدنة سنة 1918، وحذر الشيوعيون من رغبة الرأسماليين الفرنسيين من تكرار التجربة مستغلين الأزمة المالية.

بالإضافة إلى المقال وزعت نشرة أخرى باللغة العربية تحتوي على 05 نصوص موقعة بأسماء عربية مختلفة: يذكر النص الأول: أن المعتقلين في الجنوب سيكونون قد قضوا عاما كاملا في المنفى يوم 02/09/1935، وبدلا من الإفراج عنهم، أصدر المقيم العام مرسوما يضمن له القدرة الكاملة على تمديد فترة إقامتهم الجبرية إذا لم يتخلوا عن أي نشاط سياسي مستقبلا. أما النص الثاني فيتناول: تضامن الحركة الشعبية والعمالية الفرنسية مع الشعب التونسي. أما النص الثالث: فيؤكد أن الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة الحالية لصالح المزارعين هي ثمرة المقاومة والنضال الشعبي. أما النص الرابع: فهو نداء لوحدة جميع العمال بدون تمييز عرقي أو ديني.<sup>1</sup>

استطاعت الشرطة الفرنسية في شهر سبتمبر سنة 1935 من اكتشاف مكان صناعة المنشورات الشيوعية، وتم اعتقال المناضل " جيان بسيس " (Jean bessis) و " جورج أدا " (George Adda) اللذان أتهما بتهمة إعداد منشورات شيوعية، وضبطت الشرطة بحوزتهما معدات العمل التي تمثلت في آلة الكتابة بالحروف الفرنسية وآلة أخرى بالحروف العربية وطابعتين استخدمت في طبع آخر منشور بعنوان " الحقيقة " بالإضافة إلى العديد من المنشورات.<sup>2</sup>

#### 6-الحزب الشيوعي فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1939:

نجحت الإدارة الفرنسية في تفكيك جل الخلايا الشيوعية، لأن جل التقارير تفيد عن ركود في نشاطها، ولكن بعد استدعاء المقيم العام بريتون وإرساله إلى المغرب واستبداله بالمقيم العام " غيليون " ونجاح الجبهة الشعبية الفرنسية في الوصول إلى سدة الحكم بقيادة " ليون بلوم "، واعتمادها سياسة جديدة تحررية داخل تونس، أعطى هذا دفعة قوية لكافة القوى اليسارية وخاصة الحركة الشيوعية التي تعرض مناضليها إلى قمع في الفترات السابقة، حيث عقدوا المؤتمر الأول للحزب الشيوعي التونسي في الفاتح من شهر جوان سنة 1936 وأعلنوا تعيين هياكل قيادية جديدة من بينها شخصية علي جراد كأمين عام للحزب الشيوعي

<sup>1</sup> Mustapha Kraiem, Le parti communiste tunisien pendant la période coloniale, Op.cit ,p 148.

<sup>2</sup> Ibid., PP 148-149.

التونسي، وبعثت العديد من الجرائد الناطقة باللغة العربية وأخرى ناطقة باللغة الفرنسية مثل "Avenir social"، "Avant-Garde" و"الطلیعة"<sup>1</sup>.

بعد انتصار الجبهة الشعبية، نشهد مرحلة جديدة في تطور الحزب الشيوعي الذي سيستمر في إعادة تكوين فروع من جديد، ولكن تغيرت سياسته ومبادئه الراديكالية وهذا راجع لمجموعة من التغيرات الدولية كاعتلاء هتلر السلطة في ألمانيا سنة 1933، والسياسة الشيوعية الدولية بما فيها سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي فبعد ما كان ينادى بالقضاء على الاستعمار الفرنسي والإمبريالية. أصبح يدعوا إلى محاربة الفاشية وهذا بعد الاجتماع الذي جمع ليفال (Lifal) وستالين (Stalin) بتاريخ 15 ماي 1935. والذي تمخض عنه إصدار بيان مشترك، وافق عليه الحزب الشيوعي الفرنسي والذي أحجم المسألة الاستعمارية وطالب باستحداث لجنة تحقيق برلمانية للمستعمرات، ورفض الحزب الشيوعي الاستقلال الفوري للمستعمرات بحجة أنها ستقع بعد ذلك في يد الاستعمار النازي أو الفاشي.<sup>2</sup>

إن هذا التحول في الموقف كان بمثابة دعم للتواجد الفرنسي في المنطقة وتدعيما لمشروع الاستيطان ولس بشكل واضح بعد أحداث 09 أبريل سنة 1938. بحيث قررت الحكومة الفرنسية القضاء على الحركة الوطنية التونسية من خلال تشديد القمع، ففي هذا الوقت عبّر الحزب الشيوعي عن موقعه الداعم للحكومة الفرنسية، ودعت جريدة المستقبل الاجتماعي "Avenir social" من الشعب التونسي الالتفاف بالجبهة الشعبية الفرنسية للدفاع عن الديمقراطية ومواجهة القوى الفاشية، واتهم الشيوعيون أعضاء الحزب الدستوري بولائهم للفاشية مثلهم مثل حزب نجم شمال إفريقيا بالجزائر سنة 1937.

بعد الأحداث المأساوية في 09 أبريل سنة 1938، وبينما كانت السجون تضم عددا كبيرا من الوطنيين الدستوريين نشر الحزب الشيوعي التونسي بيانا تناولته صحيفة "الكفاح الاجتماعي"، والذي تؤكد فيه على الحقيقة التالية: "أن الجماهير التونسية يجب أن تفهم أن مصلحتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بفرنسا الديمقراطية، وأن كل من يحاول أن يتبنى موقفا يفرق الشعبين التونسي والفرنسي فهو يعد عدوا للشعبين، ويجب على التونسيون أن يدركوا أن الشعب الفرنسي صديق ولا يشكل أي تهديد عليه، ومن أجل تحقيق مطالبنا، يجب علينا التفاهم مع الشعب الفرنسي بأسلوب أخوي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الشرعية".

#### 7- الحزب الشيوعي التونسي والحرب العالمية الثانية 1939-1945:

لم تدم العلاقات الطيبة طويلا بين الحزب الشيوعي الفرنسي وفروعه في المستعمرات مع الإدارة الفرنسية، فقبل بداية الحرب العالمية الثانية، قامت هذه الأخيرة بحملة قمع شديدة وواسعة تجاه الشيوعيين، وحلت أحزابهم السياسية وصارت صحفهم، وزجت بالمناضلين في السجون، ومرجع ذلك إلى

<sup>1</sup> Blum François, Op.cit, P88.

<sup>2</sup> محمد الكيلاني، المرجع السابق، ص ص 23-24.

الاتفاقية السوفياتية الألمانية الموقعة في 23 أوت 1939 بموسكو، والتي تقتضي على عدم تعدي الطرفين على بعضهما<sup>1</sup> البعض لمدة 10 سنوات.<sup>2</sup>

حاول من خلالها "ستالين" تقييد التهديد الألماني وتأمين نفوذه على جزء من بولندا، كانت هذه الأخبار غير متوقعة بالنسبة للمناضلين الشيوعيين في المستعمرات وحسب المناضل الشيوعي بول سباج " Paul Sabag"<sup>3</sup> " إن هذه الأخبار لم يصدقها أي أحد في البداية ولكن لم تتأخر كثيرا حتى تم تأكيدها وكان علينا الاعتراف بأن الأمر حدث حقا".<sup>4</sup>

اعتبر البريطانيون والفرنسيون المعاهدة بمثابة خيانة، وأن الإتحاد السوفياتي يلعب دورا مزدوجا، رد القادة السوفيات على ذلك أن الدافع وراء توقيع المعاهدة هو أن فرنسا وبريطانيا انسحبتا من الحلف الثلاثي في ربيع سنة 1939، والذي يقضي بتوحيد الجهود وخلق جبهة مضادة للنازية، وكان ذلك بمثابة الفرصة الأخيرة لوقف توسع ألمانيا في أوروبا الشرقية، فالنازيون في هذه الفترة كانوا قد تمكنوا من احتلال تشيكوسلوفاكيا وفي طريقهم إلى بولونيا.<sup>5</sup> هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتبرت الأحزاب الشيوعية ومن بينها الحزب الشيوعي التونسي أن معاهدة عدم الاعتداء الروسية الألمانية تساهم حقا في السلام ونشروا ذلك في جريدة الإيطالية " إيل جوناخلي"، وأن الشيوعيون جاهزون في حالة الاعتداء الألماني للقيام بواجباتهم والانضمام إلى الجبهة.<sup>6</sup>

ذكرنا سابقا أنه بمقتضى هذه المعاهدة أضطهد الشيوعيون التونسيون<sup>7</sup>، فبعد أيام من اندلاع الحرب العالمية الثانية صدر مرسوم فرنسي بتاريخ 26 سبتمبر سنة 1939 الذي يحظر أنشطة الحزب الشيوعي الفرنسي وبعده بأيام قليلة صدر مرسوم بيلكي بتاريخ 06 أكتوبر سنة 1939 يقضي بحل الحزب الشيوعي التونسي وأي جمعية ترتبط به ك: جمعيات دور الشباب، الشبابية الشيوعية والنقابات العمالية، كما قرر مكتب الكونفدرالية العامة للشغل CGT الذي كان يتزعمه الاشتراكيون أنذاك استبعاد جميع النشطاء النقابيين المنتمين للحزب الشيوعي، واصلت الإدارة الفرنسية في عملية قمع الشيوعيين حتى بداية الحرب

<sup>1</sup> Roger Mario, De l'accord de Munich au pact Germano-Soviétique 23 aout 1939, Harmattan, Paris, 1939, P13

<sup>2</sup> Yves. Santamaria, 1939 le pact Germano-Soviétique, édition Complexe, Bruxelles, 1998, P30.

<sup>3</sup> Bernard Pudal. Claude Penner, Le souffle d'octobre 1917 l'engagement des communistes Françaises, les edition ouvriers, Paris, 2017, P12.

<sup>4</sup> Paul Sabag, Communistes de Tunisie, Harmattan, Paris, 2001, P15.

<sup>5</sup> Micheal.J. Carley, 1939, L'alliance de la dernière chance une réinterprétation des origines de la seconde guerre mondiale, les presses universitaire, Monteriel, 2001, P28

<sup>6</sup> ANT.550/27, lettre du directeur de la sureté au président général 1 septembre 1939, cite par Elise Abassade, Millittantes communistes en Tunisie 1921-1963, Thèse de doctorat en histoire contemporaine, Université Paris 08, 2020-2021, P420.

<sup>7</sup> محمد الكيلاني، المرجع السابق، ص 25.

وفي شهر فبراير 1940 تم اعتقال أشهر النشطاء الشيوعيين. وتم تحويلهم إلى الإقامة الجبرية في عدد من مناطق المحمية ومن هؤلاء المناضلين: حسن السعداوي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية في منطقة الكاف ثم حول إلى منطقة القطار، وعلي جراد الأمين العام للحزب الذي أبقى في الإقامة الجبرية (مكثراً) ومحمد جراد بالقلبية و"جورج أدا" الذي ألقى القبض عليه في فرنسا سنة 1938 ونقل سنة 1940 إلى منطقة زغوان التونسية.<sup>1</sup>

بعدها بشهرين كاملين، وفي الفاتح من أبريل قامت الإدارة الفرنسية بالقبض على 27 ناشط شيوعي داخل المحمية وحكم عليهم ب 5 سنوات سجن، وتوالت بعد ذلك عمليات القمع لتطهير الوسط من العنصر الشيوعي فيقول في حق ذلك الكاتب "Pail sabag" أنه في ربيع سنة 1940 فقد الحزب الشيوعي معظم أعضائه، وفي نفس السياق في 10 جوان 1940 قبيل أيام من توقيع فرنسا لأولى هزائمها في الحرب العالمية الثانية، دخلت إيطاليا الموسولونية الحرب إلى جانب الألمان. وخوفاً من تطور الأحداث في تونس قامت الإدارة

الفرنسية بالإقدام على اعتقال جميع الإيطاليين ذو التوجه الشيوعي والذي يبلغ سنهم سن التجنيد.<sup>2</sup> واصل الحزب الشيوعي التونسي نهجه بعد تحرير تونس من التواجد الألماني سنة 1943، ففي هذه الفترة ساد نوع من الانفراج السياسي داخل المنطقة، وتم السماح للحزب الشيوعي الاستمرار في النضال، أعاد الشيوعيون بمقتضى ذلك تأسيس فروع الحزب وهيكلته من جديد. لكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون مشاكل الحرب المستمرة ودولة مدمرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، أكد الحزب الشيوعي رغبته في حل كل هذه المشاكل، وتجنيد طاقات جديدة تساند فرنسا في حربها ضد الفاشية، وطالب في نفس الوقت من الإدارة الفرنسية أخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب التونسي.

ومن منظور الحزب الشيوعي فهو يعتبر أنه من خلال سياسة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يمكن إفشال أولئك الذين يخلقون صعوبات اقتصادية ويستغلون تونس وشعبها بطريقة وحشية ويواصلون في سياسة القمع التي تسعى إلى جعل فرنسا وديمقراطيتها مكروهة في المنطقة، ولذلك يرى الشيوعيون أن الحكومة الفرنسية ليست هي السبب في تخلف وتعاسة التونسيين، بل أصحاب المال الرأسماليين، فكما نوهنا سابقاً أنهم محرك العجلة الاقتصادية، وقد استغلوا هذا الامتياز لصالحهم لضغط على الإدارة الفرنسية لسن قوانين تخدمهم بالدرجة الأولى وتضمن لهم الاستيطان والاستمرارية في المحمية حتى وإن كان ذلك على حساب السكان الأصليين.

<sup>1</sup> Blum François, Op.cit, P91.

<sup>2</sup> Paul Sabag, Op.cit, PP 26-27.

لعل ما يؤكد توجه الحزب الشيوعي قرارات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي التونسي المنعقد بتاريخ 6-7 نوفمبر سنة 1943 والذي أفضى إلى " أنه يجب تجسيد الحريات الديمقراطية وتلبية مطالب التونسيين لإتباعها شرط لمشاركة هذا الشعب في الحرب إلى جانب فرنسا.<sup>1</sup> " لم يحمل برنامج الحزب الشيوعي الدفاع عن الدستورين ولا عودة الملك المخلوع محمد المنصف باي، بل على عكس ذلك يبدو أن الحزب لم يقبل فقط بإطاحته من العرش بل وصفه بالمتعاون مع الفاشيين وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا، دافع الحزب في مقام آخر على حرية الصحافة وطالب في نفس الوقت تطهيرها من العمالة والموالاتة للنازية، وهو على الأرجح يقصد جريدتي النهضة والزهرة، فهو اتهم جريدة النهضة بأنها صحيفة غير شعبية مليئة بالكاذب وتسعى دوما إلى تحريض الشعب ضد سلطات الحماية. أبان الحزب الشيوعي في برنامجه عن موقفه من القضية الوطنية التونسية خلال المؤتمر الشيوعي المغربي الأول المنعقد في شهر أوت سنة 1943 "والذي أكد فيه على أهمية الإتحاد بين جماهير مستعمرات شمال إفريقيا والشعب الفرنسي"، وأكد كذلك أن النضال ضد الفاشية هو نضال للتقدم والرفاهية للجميع دون تمييز في العرق والدين واللغة، ومن جهة أخرى أورد أن سكان شمال إفريقيا يطالبون بحقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهذا ليس بالضرورة تجسيد لحق تقرير المصير، وناقش الحزب كذلك في هذا المؤتمر قضية القومية العربية التي ينظر إليها على أنها وجه من أوجه التمييز العرقي ومن الأفضل تجنبها.

في مارس سنة 1944، ألقى النائب الشيوعي أندري مرسيه (André Mercier) خطابا على مستوى المجلس الاستشاري بالجزائر مفاده أن الإتحاد مع فرنسا، يحول شعوب المستعمرات من شعوب خاضعة إلى شعوب مشاركة ومتعاونة.

دخل الشيوعيون شهر أبريل سنة 1944 الحكومة الفرنسية، وذلك باعتلاء نائبين شيوعيين وتقلدهما لرتبة وزير بأمر من شارل ديغول، أبان الشيوعيون في هذه الفترة عدائهم للأمريكيين والإنجليز وحذروا من أي تأثير أجنبي على المستعمرات.<sup>2</sup>

تبني الشيوعيون التونسيون فكرة الإتحاد وجاء ذلك في مقال علي جراد الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي المنشور بتاريخ 15 أبريل 1944 والذي قال فيه: " أن تونس تعيش نفس الوضع الذي عاشته المستعمرات الروسية خلال الثورة، وكان عليها مثلهم: اختيار هذا الطريق من التعاون الأخوي بين الشعوب، ويجب أن يتم هذا الإتحاد مع فرنسا لأن هذه الأخيرة لم تعد مماثلة لفرنسا قبل الحرب، والتي

<sup>1</sup> René Gallissot, Mouvement ouvrier communiste et nationaliste dans le monde Arabe, Op.cit, P240.

<sup>2</sup> Ibid, PP 241-242.

صممت على إنهاء العداء مع الشعب التونسي، ولذلك فإن الطريق لجعل هذا البلد آمنا هو فقط من خلال الاتحاد مع الشعب الفرنسي".

وفي نفس الإطار، أطلق الحزب الشيوعي التونسي نداء في 06 جوان 1944، يستعرض الشراكة وآثارها على الشعب التونسي، فما بين شهري ماي وسبتمبر وضع الحزب سياسته تجاه القضية الوطنية التي أصبح ينادي بها في كل اجتماعاته ومؤتمراته، فحسبه أن الشعب التونسي لم يعد له أي مصلحة في الانفصال عن فرنسا، فالانفصال في نظرهم لن يحل أي مشكل من مشاكل التونسيين بل سيعرضهم إلى هجومات خارجية، فبمجرد أن يرحل الفرنسيون سيحل الأمريكيون مكانهم أو الإنجليز وسيكون من الصعب جدا إن لم يكن مستحيلا التحرر منهم.<sup>1</sup>

8-فروع الحزب الشيوعي التونسي:

1.8. الإتحاد النسوي التونسي:

يعد الإتحاد النسوي التونسي الفرع النسائي للحزب الشيوعي التونسي، تأسس عقب تحرير تونس من التواجد الألماني شهر ماي سنة 1943، فبعد الاستقلال اكتسب الحزب الشيوعي التونسي وزنا سياسيا كبيرا، هذا ما سمح له إعادة إحياء نشاطه السياسي وأسس لنفسه هياكل جديدة والتي من بينها الإتحاد النسوي الذي أشرفت عليه السيدة جوليان وهي شيوعية من أصل إيطالي.

تكون الإتحاد النسوي التونسي من مكتب تنفيذي احتوى على الأسماء التالية:

- شارلوت جوليان (Charlotte Julian) رئيسة.
  - منجية مولدي.
  - لويزة ليدرل.
  - دليلة حجاجي.
  - جميلة حدّاب.
  - جوليا ليباس (Julia Lebas): أمينة المال.
  - قمر البحري.
  - سوزان أبيتا.
  - عائشة السجيلة.
  - سعدية بن مجمد.<sup>2</sup>
- نائب أمين العام.
- أعضاء.

<sup>1</sup> René Gallissot, Mouvement ouvrier communiste et nationaliste dans le monde Arabe, Op.cit, PP 243-244.

<sup>2</sup>Mostapha Kraiem, Op.cit, P 318.

سار الحزب الشيوعي حذو الأحزاب الشيوعية في العالم (اللبنانية، الإيطالية، الفرنسية) التي نادت بضرورة تشكيل جبهة شعبية موسعة لمجاهمة الفاشية الإمبريالية، واستعان الحزب الشيوعي التونسي في تنفيذ ذلك على فرعيه اتحاد النسوي واتحاد الفتيات، اللتان فتحتا أبوابهما على جميع النساء والشباب دون تمييز سياسي، فالهدف كان التعبئة الجماهيرية ضد النظام الاستعماري من أجل الاستقلال. وفي هذا السياق نظم الإتحاد النسوي مؤتمره الأول في يناير سنة 1944.<sup>1</sup> إضافة إلى ذلك ناضل الإتحاد من أجل استرجاع حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع، وتذكر المصادر الفرنسية أن هذا النموذج لم يكن الأول في المحمية بل سبقته تجربة سميت باتحاد المرأة المسلمة التونسية سنة 1936 هدف هذا الإتحاد إلى تعليم الثقافة الإسلامية لأعضاء الغير مسلمين دون السعي إلى تحسين ظروف المرأة التونسية.<sup>2</sup>

تواجدت فروع الإتحاد النسوي الشيوعي في تونس العاصمة وضواحيها، هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي انضم الفرع النسوي إلى الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي الدولي للنساء الذي تأسس خلال المؤتمر الدولي للنساء بباريس شهر نوفمبر سنة 1945 والذي كان بمثابة فضاء للقاء النساء الشيوعيات في جميع أنحاء العالم.<sup>3</sup>

سعى الإتحاد لتحقيق ظروف أحسن للمرأة، وذلك من خلال توعيتهن بالتزامهن المدنية والاجتماعية وفقا للخطاب الشيوعي،<sup>4</sup> كما شارك الإتحاد في جميع اجتماعات الحزب الشيوعي التونسي وذلك بإرسال عضويتين أو أكثر، ومن بين نشاطاته:

- محاربة الفاشية من خلال تشويه صورتها.
- إرسال حزم من المواد الغذائية والصوف للجنود الذين كانوا في جبهات القتال.
- تنظيم زيارات للجرجى.
- تكثيف دورات القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية.
- تكثيف الدورات المهنية.<sup>5</sup>

## 2.8. اتحاد فتيات تونس: (UJFT)

تأسس في نفس السنة، اتحاد فتيات تونس الذي يعد هو الآخر فرعاً من الفروع المهمة للحزب الشيوعي التونسي وهو كذلك مقتصر على النساء فقط دون غيرهم، تكونت لجنته التنفيذية من الأسماء التالية:

<sup>1</sup> Elise Abassade, L'Union de femme de Tunisie et l'union des jeunes filles de Tunisie 1944-1957, deux association féminines et communistes? **Revues Mondes**, N08, février 2015, P201.

<sup>2</sup> Elise Abassade, Op.cit, P202.

<sup>3</sup> Ilhem Marzouki, Le mouvement des femmes en Tunisie au XX<sup>ème</sup> siècle féminines et politique, ED Maison Neuve, Paris, 1993, P94.

<sup>4</sup> Souad Bakalti, La femme tunisienne au temps de la colonisation 1881-1956, Harmattan, 1996, P82.

<sup>5</sup> Elise Abassade, Op.cit, P204-205.

- فاطمة جلولي: الأمين العام
- ماري روزنيرات (Marie Rose Niset): أمين مال
- هيلين بوند رال (Hélène Pondrelle) : نائب أمين المال
- الأعضاء:
- فلنتين قندوز (Valentine Gandus) .
- خديجة مزيع.
- جاكلين دمنبورج (Jacqueline Dambourges) <sup>1</sup>.

يتشابه اتحاد تونس (فتيات) مع الإتحاد النسوي التونسي من حيث النشاط، إلا أنه يقتصر على الفتيات فقط دون غيرهم، وحاول دعمهم بتوفير احتياجاتهم الخاصة. ونظم العديد من الدورات التثقيفية لتعليم الفتيات اللغة العربية والفرنسية وسعى إلى دمجهم في سوق العمل وذلك من خلال تكثيف الدورات المهنية.<sup>2</sup>

### 3.8. الإتحاد التونسي للشباب الديمقراطي: (UTJD)

تكون هذا الإتحاد من لجنة تنفيذية عرفت منها الاسماء التالية:

- بلحسان خيارى: الرئيس
- لويس ساموت (Louis Sammut)
- جيان أيف نرات (Jean Y vs Niset)
- رياض قماتي
- طيب شتيوي.

الأمين العام

كلف الحزب الشيوعي التونسي هذا الفرع بحشد وتجديد القدر المستطاع من الشباب في صفوف الحزب، ومثل الإتحاد التونسي للشباب الديمقراطي الحزب الشيوعي في المهرجان الشباب الشيوعي "بيودابست" شهر أوت سنة 1949.

### 4.8. الجامعة الجديدة:

قادها كل من جورج أستر (Georges Astre)، هنري مرلين (Henri Merlen)، محمد بن ميلاد، سعيد حميري، طاهر بن محمود، جمعت الجامعة الجديدة العديد من المدرسين، وتميزت محاضراتها بطابعها السياسي الميال لليسار، استضافت سنة 1949 كل من: جاك نيكول (Jaques Nicole): مدرس في إحدى المعاهد الفرنسية، وجان بيير فيرنان (Jean Pierre Vernant): أستاذ جامعة، أندريه ورمسر (André

<sup>1</sup> Mostapha Kraiem, Op.cit, P 318.

<sup>2</sup> Elise Abassade, Op.cit, P202.

Wurmser) رئيس تحرير جريدة "رسائل فرنسية" "lettre Française"، الذين ناقشوا العديد من المواضيع أهمها:

- العلم في خدمة الإنسانية.

- الحرب الباردة والهجوم الدائم على السلام والشيوعية والإنسانية.

- قضية كرافتشينكو<sup>1,2</sup>.

- 5.8. أصدقاء الإتحاد السوفياتي:

يعد أصدقاء الإتحاد السوفياتي أحد فروع الحزب الشيوعي التونسي، تكون من اللجنة التنفيذية التالية:

- روبرت بيجياوي: (Robert Bigiaoui) الرئيس

- فرناند زرماتي (Fernand Zermati): الأمين العام

- جورج صاك (George Sac): أمين المال

الأعضاء:

- أحمد بن علي ربوط.

قامت هذه الهيئة تحت رعاية الحزب الشيوعي التونسي بتنظيم الاحتفالات التذكارية للأحداث الكبرى التي وقعت في الإتحاد السوفياتي بدءاً من الثورة الروسية (البلشفية) أكتوبر سنة 1917.<sup>3</sup>

9- نشاط الحزب الشيوعي التونسي بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1953:

1.9. مشروع الحزب الشيوعي التونسي (الاتحاد مع فرنسا):

واصل الحزب الشيوعي التونسي في سياسته القائمة على مغالطة الشعب التونسي وخدمة أجهزة الدولة الفرنسية في المحمية، فكما نوهنا سابقاً أنه تبني سياسة الاتحاد وواصل في هذا المشروع بعد الحرب العالمية الثانية، ودافع عنها، وعارض كل مشروع يدعو إلى الاستقلال، وظهر ذلك من خلال بيانه الصادر بتاريخ 31 جانفي إلى 01 فبراير 1948 الذي نص على ما يلي "بفضل حركة الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة، اقترح الشعب الفرنسي في شهر أكتوبر سنة 1946 على دستور تقديمي وديمقراطي يحكم على الاستعمار المبني

<sup>1</sup> تتعلق قضية كرافتشينكو بكتاب صدر في سنة 1946 بعنوان «أنا هربت من الشيوعية» كتبه كاتب روسي يدعى فيكتور كرافتشينكو والذي كان يعمل سابقاً في السفارة السوفياتية بواشنطن وقد ادعى في هذا الكتاب أن الحكومة السوفياتية تقوم بأنشطة تجسسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه هرب من الإتحاد السوفياتي بسبب اختلافاته مع النظام السياسي، وقد أثار هذا الكتاب جدلاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وأوروبا ودفع ذلك بعض الشخصيات السياسية إلى إتهام الكاتب بالكذب وتدبير حملة لإفساد علاقات الغرب مع الإتحاد السوفياتي. ينظر: تيزفيتان تودوروف، الأمل والذاكرة خلاصة القرن العشرين، تر: نرمين العمري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص ص 146-149.

<sup>2</sup> Mostapha Kraiem, Op.cit, P 319.

<sup>3</sup> Ibid., P 319.

على الظلم، ويرتئي تصيير الشعوب المضطهدة والمستعمرة إلى شعوب ذات سيادة متحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس الاختيار الحر والمساواة في الحقوق".

إن مشروع الإتحاد الفرنسي الذي نادى به الحزب الشيوعي التونسي وسعى لتجسيده على ارض الواقع ما هو إلا وجه من أوجه الاستعمار ومواصلة الاستيطان داخل الأراضي التونسية، وبهذا يكون الحزب الشيوعي قد خدع المجتمع التونسي وظهر ذلك جليا بعد معارضته لقيام الإتحاد العام التونسي للشغل المستقل عن النقابات الفرنسية.

## 2.9. علاقات الحزب الشيوعي التونسي:

### 1.2.9. علاقة الحزب الشيوعي التونسي مع الإتحاد التونسي للشغل:

إن الفترة الممتدة ما بين 1945-1953، ركز الحزب الشيوعي التونسي على العمل المشترك، حيث حاول ربط علاقة مع الإتحاد العام التونسي للشغل، ولكن هذه العلاقة كانت لها مرحلة سابقة، ففي سنة 1944 أعلن فرحات حشاد القطيعة مع التوجه الشيوعي لسياسته التي تخدم المتربول والفرنسيون بالدرجة الأولى، وربطه مصير المحمية بانتصار الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية، وأصل الحزب الشيوعي في سياسته معلنا مشروع الإتحاد مع فرنسا ضاربا مطالب الحركة الوطنية التونسية عرض الحائط، والتي كانت تنادي بالاستقلال الداخلي.

وهذا ما اكدت عليه امانة الحزب سنة 1944 في نداء مفاده كالتالي: "يلزم أن تتواصل الحرب التي تخوضها إلى ان تستقل فرنسا بشكل كامل، وينهزم النازيون، وهذا حتما سيحدد نتيجة هذا الحرب مستقبل المحمية والمتربول، وإذا تم الانتصار فستصلان إلى مستوى جديد قائم على العدالة والحرية وعلى أساس ذلك سيصبحان شريكتين في التحالف وستعملان معا نحو بناء مستقبل أفضل".<sup>1</sup>

تغير هذا التفكير بمجرد طرد الشيوعيين من حكومة بول رماديه في ماي 1948، بحيث غير الحزب الشيوعي من اسمه ما كان الحزب الشيوعي للقطر التونسي إلى الحزب الشيوعي التونسي، وتبنى مناضلوه شعار الاستقلال السياسي لتونس،<sup>2</sup> وحاول التقرب من جميع التيارات السياسية والنقابية ومن بينها الإتحاد العام التونسي للشغل، ويرجع سبب هذا التقرب كون هذا الأخير كان في أوج قوته والوحيد على الساحة النقابية والسياسية والمحرك للطبقات الجماهيرية التونسية.<sup>3</sup>

إضافة إلى ذلك أصبحت أطروحات الحزب الشيوعي تتوافق مع نظيرتها الخاصة بالإتحاد وظهر نضال مشترك ما بين التنظيمين ضد الإمبريالية الأمريكية وذلك من خلال توجه فرحات حشاد للمشاركة في مؤتمر

<sup>1</sup> Abdeslam Ben Hamida, Syndicalisme tunisien de 1939 à l'autonomie interne, Thèse d'histoire de 3<sup>ème</sup> cycle, Faculté des lettres et sciences Humaines de Nice, 1978, P184.

<sup>2</sup> عبد اللطيف حناشي، تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية 1920-1955، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2016، ص 1948.

<sup>3</sup> محمود آيت أمدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص 148.

بودابست سنة 1949، نوقش من خلاله طرق وقف المد الأمريكي الرأسمالي، وطبق الاتحاد والحزب الشيوعي مقررات مؤتمر بودابست سنة 1950 حين رفض عمال الرصيف تفريغ شحنة من الأسلحة الأمريكية الموجهة للجيش الفرنسي،<sup>1</sup> تغيرت العلاقة ما بين التنظيمين حين قرر الاتحاد العام التونسي للشغل الانسحاب من المنظمة النقابية العالمية ذات التوجه الشيوعي، والانضمام إلى منظمة السيزل، حيث هاجم فرحات حشاد الإيديولوجية الشيوعية والحزب الشيوعي التونسي في مؤتمر سان فرانسيسكو واصفا إياها بالإيديولوجية الضيقة المحدودة التي لا تعترف بالحرية الفكرية وحرية التعبير، ولا يمكن للشعب التونسي التحرر بمقتضاها.<sup>2</sup>

### 2.2.9. علاقة الحزب الشيوعي التونسي بالحزب الدستوري الجديد:

قبل التطرق إلى علاقة الحزبين ما بعد الحرب العالمية، يتوجب دراسة طبيعة العلاقات منذ التأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، بحيث تشير الدراسات التاريخية أنه في منتصف الثلاثيات من القرن الماضي كانت العلاقة جد طيبة بين التنظيمين السياسيين. وشاركا في العديد من المظاهرات المناهضة للاستعمار الفرنسي وسياسة الإدارة الفرنسية في المنطقة، غير ان العلاقات بدأت تتغير مع نهاية الثلاثيات وبالتحديد بعد أحداث أبريل 1938، والانتفاضات التي صاحبت هذا الحدث وسقوط العشرات من القتلى في صفوف التونسيين، أبدى الحزب الشيوعي موقف مخالفا لمبادئه واتهم منظموها بالولاء للفاشية وخصوصا بعد تدخله في الثامن من شهر أبريل في برنامج بثته إذاعة باري، إذاعة الدعاية الفاشية الموجهة لدول شمال إفريقيا.<sup>3</sup>

ساند الحزب الشيوعي التونسي الإدارة الفرنسية في قراراتها الرامية إلى اعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد وحل حزبه ومصادرة صحفهم، وكان ذلك في 10 أبريل سنة 1938 أين تم اعتقال الحبيب بورقيبة. أعلن بعد ذلك علي جراد الأمين العام الحزب الشيوعي التونسي القطيعة التامة في بيان أرسله إلى الحزب الدستوري.

عقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمرا سريا في شهر أبريل 1941، تناول المجتمعون القضية التونسية، تقريرا أبرز فيه ضرورة وجود مسار مشترك (Robert Meimon) قدم فيه المناضل الشيوعي روبر مايمون يسعى إلى محاربة جميع الإمبرياليات وإحداث ثورة اشتراكية في المتروبول يصاحبها تحرير لجميع المستعمرات. وحسبهم ذلك سيتمنح الشعب التونسي استقلاله ويلزم أن تكون الدولة التونسية قائمة على المبادئ التالية:

- ضمان الحريات الديمقراطية.

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> نفسه، ص 32.

<sup>3</sup> A. Marzano, Onde fasciste ; La propagande araba di Radio Bari (1934-1943), Ed Carroccio, 2015, PP 99-100. Cité par Blum François, Op.cit, P77.

- حق التصويت لجميع التونسيين.
- اعتماد الأجر المتساوي للعمل المتساوي كقانون عمل.
- مكافحة البطالة.
- حرية النقابات العمالية.<sup>1</sup>

وكما نوهنا سابقا أن الحزب غير من سياسته مباشرة بعد تحرير تونس من التواجد الألماني سنة 1943 وأصبح يدعوا للاتحاد مع فرنسا وبقي على ذلك حتى سنة 1948، أين طرد الشيوعيون من حكومة بول رماديه (Paul Ramadie) وتم تضيق الخناق عليهم، هذا ما أدى بهم إلى مراجعة الخطابات والمخططات وعاد بهم الأمر إلى المناداة سنة 1952 لتكوين جبهة موحدة بين جميع أطراف الحركة الوطنية التونسية لتحرير الشعب التونسي، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، وهذا راجع لتعويل الحزب الدستور الجديد في نضاله ضد الكيان الفرنسي على ربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبارها قد دخلت مع الإتحاد السوفياتي في حرب باردة إبتداءا من سنة 1945 حال دون الوفاق بين الحزب الدستوري والحزب الشيوعي. حاولت الإدارة الفرنسية قطع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحزب الدستوري وذلك من خلال إلقاء القبض على المناضلين الدستوريين والشيوعيين سنتي 1952-1953، واتهامهم بالوقوف ضد السيادة الفرنسية بالمنطقة، هدفت الإدارة من خلال هذه العملية إلى تشويه صورة الدستوريين أمام الأمريكان وتبيان بأنهم متحدين مع الشيوعيين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Blum François, Op.cit, PP 81-82.

<sup>2</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 41.

## الفصل الخامس: دراسة مقارنة.

المبحث الأول: القواسم المشتركة بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس.

من خلال دراستنا لتاريخ النشاط النقابي والحركتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، تبين لنا وجود نقاط تقاطع وتشابه والتقاء بينهما، ونقاط اختلاف أيضا، وخلال هذا الفصل سنحاول تبيان نقاط التشابه والاختلاف بينهما، وذلك لكي تتضح الصورة التي من خلالها تظهر أن الحركة النقابية والسياسية كيف كانت تعمل.

المبحث الأول: القواسم المشتركة بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس:

1- ظهور العمل النقابي بمقتضى قانون فالديك روسو 21 مارس 1884:

تعد هذه النقطة واحدة من أهم القواسم المشتركة بين العمل النقابي في الجزائر وتونس أثناء الحقبة الاستعمارية الفرنسية، حيث تأسست النقابات بشكل رسمي في المتروبول وفي كلا البلدين بعد إقرار قانون فالديك روسو بتاريخ 21 مارس 1884، وهو قانون خاص بتأسيس النقابات العمالية والجمعيات، سمي بهذا الاسم كناية على صاحبه فالديك روسو وزير الداخلية في الحكومة الفرنسية آنذاك، تكون القانون من 10 مواد، وورد في الجريدة الرسمية الفرنسية في اليوم الموالي بتاريخ 22 مارس 1884، يفيد هذا القانون في مجمله كالتالي:

نصت المادة الأولى من هذا القانون على ان النقابات المهنية أو الجمعيات تستطيع مباشرة عملها إذا بلغ عدد أعضائها أكثر من 20 شخص، وأن يكونوا يمارسون مهنة واحدة، أو مجموعة من المهن المماثلة لبعضها البعض وهذا دون الرجوع إلى موافقة الحكومة الفرنسية. حصرت هذه الأخيرة في المادة الثانية مجال نشاط هذه النقابات في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية. ووضعت شروطا لتأسيس النقابات في المادة الثالثة أهمها تقديم القانون الأساسي الذي يحتوي في طياته على الأسماء المكونة للجنة التنفيذية لكل نقابة، ويودع القانون الأساسي بمقتضى المادة الرابعة على مستوى البلدية التي تأسست فيها النقابة، ويتم إعلام المصالح البلدية على أي تغيير طرأ في اللجنة الإدارية للنقابة، وفي نفس المادة حصرت الحكومة الفرنسية القيادة النقابية للفرنسيين الذين يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية.<sup>1</sup>

تناولت المادة الخامسة والسادسة موضوع الموارد المالية والممتلكات العقارية لكل نقابة بحيث صرحت الحكومة الفرنسية بتكوين صناديق تعاون لجمع الأموال بالإضافة للاشتراكات الشهرية والسنوية كما حضرت في نفس السياق اكتساب النقابة للممتلكات العقارية والاكتفاء بالمنشآت الضرورية فقط كمكاتب الاجتماعات وقاعة المحاضرات ومكتبة. اما في المادة السابعة تركت الحكومة خيار الانسحاب من النقابة بيد النقابي نفسه وقت ما يريد وبحرية تامة. نصت المادة الثامنة من القانون على معاقبة كل مخالف للبنود

<sup>1</sup> Journal Officiel de la République Française, N81, 22 mars 1884, PP 01-02.

السابقة بدفع غرامة مالية مقدرة ما بين 16 فرنك إلى 200 فرنك فرنسي، وهذه الغرامة قابلة للارتفاع إلى 500 فرنك فرنسي في حالة تقديم قانون أساسي مزور.

نصت المادة الأخيرة على ان قانون فالديك روسو يطبق في المتروبول وفي كامل المستعمرات الفرنسية. ولا يسمح للمهاجرين الغير الفرنسيين الانضمام لهذه النقابات العمالية.<sup>1</sup>

وكنظرة على هذا القانون ، فعلى مستوى المتروبول تم تذليل كل الصعوبات أمام العمال لإنشاء هيئات تدافع عن مصالحهم وتكبح المد الرأسمالي الذي تسبب في معاناتهم ، أما على مستوى المستعمرات الفرنسية مثل قانون 21 مارس 1884 إجحاف في حق العمال وساهم بشكل آخر في تجسيد العنصرية وهذا عملا بالمادة الرابعة في جزئها الثاني الذي يحصر حق الانضمام والإدارة للعنصر الفرنسي دون غيره ، وهذا بمثابة إقصاء للأجناس الأخرى من الأوروبيين وكذا السكان الأصليين، هدفت الحكومة الفرنسية من خلال ذلك إلى تغليب الأقلية الفرنسية والمحافظة على التفوق وكذا الامتيازات داخل المستعمرة، ويمكن ان نعتبر هذه النقطة كذلك مساهمة بشكل خفي في خدمة مشروع الاستيطان في المستعمرات والدعوة إلى فتح باب التجنيس وإنجاحه.<sup>2</sup>

طبق قانون فالديك روسو في الجزائر وتونس، وظهرت بمقتضاه العيد من النقابات العمالية الفرنسية نوهنا إليها في المبحثين الأولين من الفصلين اللذان تناولا بدايات العمل النقابي في الجزائر وتونس ولا بأس أن نعرض عليهما باختصار، ظهرت في الجزائر في الفترة التي أعقبت قانون 21 مارس 1884 مجموعة من النقابات العمالية الفرنسية وهي كالتالي:

النقابة	سنة التأسيس
نقابة عمال المطابع	سنة 1884 <sup>3</sup>
نقابة عمال المطابخ	سنة 1886
نقابة عمال الحلويات والمعجنات	سنة 1886
نقابة نادلي المطاعم	سنة 1887
نقابة الحلاقين	سنة 1889
نقابة التجار	سنة 1891
نقابة الخبازين	سنة 1892

<sup>1</sup> Journal Officiel de la République Française, Op.cit, PP 01-02.

<sup>2</sup> Abdelkader Djeghloul, Op.cit, PP94-95.

<sup>3</sup> René Gallissot, Algérie engagement sociaux et question national de colonisation à l'indépendance 1830-1962 dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, Op.cit, P14.

نقابة العتالين	سنة 1899
نقابة عمال الرصيف	سنة 1899
اتحاد نقابيين ميناء الجزائر	سنة 1900

أما في تونس، ظهرت التنظيمات النقابية هي الأخرى عقب إصدار قانون 21 مارس 1884 وتمثلت فيما يلي:

النقابة	سنة التأسيس
نقابة المؤسستين الفرنسيين	سنة 1884
النقابة الإلزامية لزراعة الكروم	سنة 1885
الغرفة النقابية للعمال النجارين التونسيين	سنة 1893
اتحاد العمال الفرنسيين	سنة 1894
النقابة العالمية لعمال البناء التونسيين	سنة 1900
العلماني الرابطة الفرنسية للتعليم	سنة 1902
ودادية التعليم الابتدائي ذات التوجه اللاتيني	سنة 1906
نقابة عمال السكة الحديدية	سنة 1919

تواصلت عملية التأسيس النقابي في كلا البلدين، وبالرغم من أننا ناقش القواسم المشتركة بين العاملين النقابيين إلا أنه في هذه النقطة توجد مفارقة بينهما ففي الجزائر كانت سيطرة فرنسية على النقابات والنشاط النقابي، أما تونس العكس شهدت الساحة النقابية منافسة شديدة بين الفرنسيين والإيطاليين، وهذا بحكم اليد العاملة الإيطالية التي كانت تفوق تعداد الفرنسيين في المحمية.

## 2- النشاط النقابي تحت لواء المراكز النقابية الفرنسية:

بعد سنوات من إقرار قانون فالديك روسو بتاريخ 21 مارس 1884، طرأ عليه جملة من التعديلات، حيث أصبح الحق لغير الفرنسي الانضمام وقيادة النقابة العمالية، ولم تصبح حكرا على الفرنسيين فقط، وعلى أساس ذلك انخرط الجزائريون والتونسيون في النقابات داخل كل قطاع وتواجهوا بشكل كبير في نقابة عمال السكة الحديدية التي انطوت تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1919.<sup>1</sup>

انخرط التونسيون في الاتحاد النقابي الفرنسي سنة 1919 بغية الاستفادة من هذا المنبر العمالي، إلا أنهم اصطدموا بواقع مرير قائم على التهميش والعنصرية، واصل التونسيون نضالهم من أجل إيجاد مكانا

<sup>1</sup> عبد الحفيظ طباطبي، المرجع السابق، ص 98.

لهم داخل النقابيات الفرنسية، حيث تأسست في 22 أبريل سنة 1920 نقابة عمال مناجم قفصة التي تكون مكتبها من أربعة أعضاء تونسيين هم: الحاج مرابط، إسماعين بن محمد، علي بن عمار، حميدات بن عثمان.

كما ناضل التونسيون كذلك في الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة التي تأسست سنة 1922 داخل تونس بالتحديد في نقابات فيري فيل.

تمثل النضال النقابي التونسي في ضل النقابيات الفرنسية في الإضرابات المشتركة بينهم وبين الفرنسيين، ورسمت أول مشاركة مبكرة للتونسيين في ماي سنة 1905 حيث تصدر عامل تونسي المسيرة العمالية رافعا علم الأُممية الشيوعية (العلم الأحمر)، وفي سنة 1919 قاد عمال الترام بتأطير من الكونفدرالية العامة للشغل إضرابا عماليا دام لمدة أربع أشهر طالب من خلاله التونسيين المساواة في الأجور وساعات العمل، تواصلت الحركة الاضرابية التي شارك فيها التونسيون مع الفرنسيين في الفترة الممتدة بين 1920-1924 تحت اشراف الكونفدراليتين الإصلاحية والثورية بحث فيها التونسيون عن هدف واحد وهو اكتساب الوعي النقابي تمهيدا للاستقلالية النقابية.<sup>1</sup>

بالرغم من تأسيس لجامعة العموم العملة التونسية الأولى والثانية إلا هناك فترات فراغ أعقبت حل هتين الجامعتين عاد فيها التونسيون للنضال داخل أساور الكونفدرالية العامة للشغل نعطي مثال عن ذلك: الفترة التي أعقبت الصراع البورقيبي القناوي سنة 1938، فبعد عزل هذا الأخير قام بالانضمام إلى السيجيتي والنضال تحت لوائها واستمر ذلك حتى سنة 1944<sup>2</sup>، وتشير بعض المصادر التونسية أن زعيم الاتحاد العام التونسي للشغل ناضل لمدة طويلة في اتحاد النقابات الفرنسية داخل المحمية وهو ذو تكوين نقابي فرنسي، وانفصل عن الكونفدرالية العامة للشغل حتى سنة 1944 بعد سيطرة الشيوعيون عليها.<sup>3</sup>

هذا على مستوى المحمية أما على مستوى المستعمرة الجزائرية ، ظهر النضال النقابي للأهالي في النقابيات الفرنسية من خلال الاضراب المشترك بينهم وبين الفرنسيين في أوت 1910 وحمل فيه العمال الجزائريون العلم الوطني وأعطوا لهذا الاضراب صبغة سياسية، ولعل ما يدل كذلك على مشاركة الجزائريين في العمل النقابي والنضال العمالي هو تصريح رئيس جريدة l'évolution colonial شارل كولومب Charles Colombe الذي قال " إن السماح للعرب بالمشاركة هو إهانة للأوروبيين لأنه بشكل أو بآخر يتم الاعتراف بهم"، ظهرت مشاركة الجزائريين في النشاط النقابي في فترة ما بين الحربين لعالميتين

<sup>1</sup> حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ الطباي، عمال منجم قفصة في العهد الاستعماري، المرجع السابق، ص 181.

<sup>3</sup> Habib Achour, ma vie politique et syndical enthousiasme et déception 1944-1981, P 12.

1939-1919 في الإضرابات والاحتجاجات خاصة الفلاحية ومن بين الأمثلة على ذلك ما حدث في القطاع الوهراني كإضراب فلاحي زهانة، إضراب فلاحي منطقة اغلال، إضراب عين الكحل وغيرها من المناطق.

استمر العمل النقابي الجزائري في ظل الكونفدراليات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية حيث طالب عيسات إيدر من النقابيين الجزائريين بالانخراط في لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية (وهي امتداد للكونفدرالية العامة للشغل في المستعمرة) والعمل على نيل المناصب القيادية فيها وتم اختراق هذه الهيئة سنة 1950 وشارك الجزائريون تحت لوائها في العديد من المحافل الدولية على غرار المحفل الدولي النقابي المنظم في الصين الشعبية سنة 1953 على شرف الزعيم ماو تسي تونغ حيث تكونت البعثة من شيوعيين فرنسيين و أربعة جزائريين (إبراهيم موسى، بوعلام بورويبة، عبد القادر بابو وديدي عبد القادر). تحولت لجنة التنسيق بين النقابات الجزائرية إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية والتي أصبح تواجد الجزائريين فيها عالي بنسبة 60% على مستوى اللجنة التنفيذية (34 من أصل 54 عضو).<sup>1</sup>

### 3- مكانة القائد في التجريبتين النقابيتين الجزائرية وتونسية:

تعد نقطة القائد في التجريبتين النقابيتين الجزائرية والتونسية أثناء العهد الاستعماري من بين القواسم المشتركة ، حيث احتل القائد مكانة جد مهمة داخل التنظيمات النقابية بشكل عام، هذا ما لمسناه من خلال دراستنا للعمل النقابي في تونس والجزائر، فتونس باعتبارها السبابة للعمل النقابي المستقل شهدت في مختلف تجاربها الثلاث مصطلح القائد، ففي البدايات وخلال التجربة النقابية الأولى المتمثلة في جامعة العموم العملة التونسية الأولى سنة 1924 بقيادة محمد علي الحامي وهو شخصية نقابية تونسية من مواليد سنة 1894 بمنطقة الحامة بقابس، تخرى عن دراسته في سن العاشرة من عمره، وعمل في مركز تجاري وسط العاصمة التونسية، وبعد اشهر من العمل تعرف على زوجة القنصل النمساوي بتونس التي وفرت له دروسا مسائية لإكمال دراسته واستطاع من خلالها التمكن من لغتين اللغة الفرنسية واللغة الألمانية، أصبح سائقا للقنصل النمساوي داخل المحمية ، غادر تونس سنة 1912 إلى تركيا ومن ثم إلى مصر، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 انتقل إلى ألمانيا وسجل في إحدى الجامعات الموجودة بالعاصمة برلين تخصص اقتصاد وعمل بالموازاة في إحدى مصانع المدينة، تحصل على شهادة دكتوراه سنة 1923 وفي نفس السنة دخل إلى تونس حاملا فكريا اقتصاديا اشتراكيا، وحاول تطبيقه من خلال تأسيس أولى النقابيات المستقلة، وتأمل فيه التونسيين بأنه القائد المخلص لهم من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية بحكم أنه كان يحمل فكريا انفصاليا استقلاليا، وهذا ما كان مرغوب لدى الشعوب المستعمرة آنذاك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Mohamed Tegua, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, 2009. pp 144-145.

<sup>2</sup> الطاهر حداد، المصدر السابق، ص 62

شهد العمل النقابي التونسي قائداً آخر، قاد التنظيمات النقابية في نضالها ضد الإدارة الاستعمارية وكذا المركزيات النقابية الفرنسية وجسد مشروعه المتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل على أرض الواقع سنة 1946 وجعل منه أكبر قطب مناهض للاستعمار داخل المحمية، تمثلت هذه الشخصية في فرحات حشاد وهو من مواليد 02 فبراير 1914 بمنطقة العباسية شمال منطقة قرقنة، تخرج من المدرسة العباسية سنة 1930 والتحق ككاتب بشركة النقل بالساحل في نفس السنة.

تمرس على العمل النقابي من بوابة نقابة شركة النقل سنة 1936 الذي كان له الفضل في تأسيسها والتي انطوت تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل، ارتقى فرحات حشاد سنة 1939 ككاتب لسيجيتي، واستمر في نضال داخلها سنوات الحرب العالمية الثانية، وعلن انسحابه منها سنة 1944، بعد انتصار الشيوعيين في المؤتمر الثامن عشر بتحصيلهم على 17 مقعد من اصل 21 مقعد، أسس بعد ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 الذي ناضل من خلاله من اجل استقلال تونس بالدرجة الأولى والدفاع عن مصالح العمال بدرجة ادنى، ومثل هذه الهيئة في العديد من المحافل الدولية المنظمة من نقابة FSM و CISL وعرف بالقضية التونسية وفضح السياسة الاستعمارية أما الرأي الدولي العالمي، هذا ما جعل الإدارة الفرنسية تخطط لاغتياله وتمكنوا من ذلك في 05 ديسمبر 1952.<sup>1</sup>

هذا على مستوى المحمية اما على مستوى الجزائر شهد العمل النقابي هو الآخر الكاريزما النقابية القيادية التي تمثلت في شخصية عيسات إيدر الذي أشرف على لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية سنة 1947 واللجنة العمالية سنة 1952 ولدت هذه الشخصية بتاريخ 11 جوان 1915 بمنطقة لجمع تساريج ببلدية مقلع ولائية تيزي وزو درس ابتدائيته بمسقط رأسه، ثم رحل إلى تونس أين تابع دراسته وحضر دروس في العلوم القانونية والاقتصادية ليتحصل بعد ذلك على شهادة جامعية، عاد إلى الجزائر وشغل منصب محاسب داخل ورشات الصناعات الجوية بالدار البيضاء سنة 1939 استمر في عمله حتى سنة 1949، انخرط في حزب الشعب الجزائري السري سنة 1939 ونشط من خلال لجان شباب بلوزداد التي كانت تخطط لعمل الثوري، واصل نضاله السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعهد له مهمة الاشراف على الحركة العمالية الجزائرية وتأطيرها، فأسس لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية سنة 1947 والتي هدف من خلالها إلى تكوين نقابيين جزائريين قادرين على تحمل المسؤولية مستقبلا، وسعى إلى أن يعتلوا مناصبا قيادية داخل الكونفدرالية العامة للشغل لتحقيق لهدف الأسمى وهو جزارة النقابات داخل الجزائر وتكوين نقابية جزائرية مستقلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Julien besis, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunis colonial 1920-1956, édition harmattan, France, p 84.

<sup>2</sup> Mohamed Fares, Aissat Idir Documents et témoignages sur le syndicalisme algérien, Ed Zyriab, Alger, 2009, PP 10-42.

على ضوء ما تقدم يمكن ان نقول ان كلا التجريبتين النقايبيتين الجزائرية والتونسية احتل فيهما القائد مكانة كبيرة وعمل كمنظر لهما، ولولا هذه القيادات والزعمات لما نجحت الحركتين النقايبيتين في مجابهة سياسة الإدارة الفرنسية الامبريالية.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين العمليين النقايبين في الجزائر وتونس.

#### 1- طبيعة الاستعمار:

تعد الجزائر أول الدول المغاربية التي استعمرت في الثلث الأول من القرن التاسع عشر<sup>1</sup>، مقارنة بتونس التي حافظت على استقلالها حتى سنة 1881، لتسقط هي الأخرى تحت نفوذ وسيطرة الاستعمار الفرنسي تحت ما يسمى بنظام الحماية، وعلى أساس ذلك تتباين طبيعة الاستعمار في كلا البلدين وتتباين معه السياسة الاستعمارية الفرنسية، ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي:

#### 1.1. الاستعمار الفرنسي في الجزائر:

سبق احتلال الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1830، العديد من المخططات الفرنسية المبكرة من بينها:

-مشروع دوكرسي سنة 1791: يعد مشروع دوكرسي حسب المصادر الفرنسية واحد من أهم المشاريع التي وضعت لاحتلال الجزائر آنذاك، أعده صاحبه على مدار تسع سنوات (1782-1791)، فصل فيه كل الطرق المتاحة لاحتلال الجزائر، وحدد منطقة النزول التي تمثلت في ساحل سيدي فرج، ولكن الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي شهدتها فرنسا في تلك الفترة والمجاعة التي ضربت البلاد حالت دون تحقيق ذلك، تقدمت الجزائر بالمساعدات المادية للحكومة الفرنسية وساعدتها للخروج من ازمته الاقتصادية ، ولكن ذلك لم يشفع في تحسين العلاقات التي توترت وظهر العداء بين الطرفين ، ولعل أقوى سبب لهذا العداء هو سيطرة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط وقوة أسطولها البحري.

-مشروع جون بون سان اندري سنة 1799: طالب نابليون بونبارت كل من زار الجزائر إعداد تقرير يصف فيه الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، ويضمنه رؤية واقتراح عن كيفية غزو الجزائر، وبناء على ذلك تقدم القنصل جون بون سان أندري بمشروع مفصل للغزو الفرنسي للجزائر، يعتمد فيه على المواجهة المباشرة مع العدو وهزيمته، وأكد في مقام آخر أن مشروعه تستطيع فرنسا من خلاله إخضاع الجزائر في ظرف 08 أيام.

<sup>1</sup> بن جارة بن داود، المرجع السابق، ص 145.

-مشروع تيدينا 1802: يعد هذا المشروع إحدى المشاريع المقدمة لنا بليون بونبارت، تتمحور فكرته حول الانزال الفرنسي بميناء تنس والزحف للجزائر مرورا بمرتفعات مليانة.<sup>1</sup>

-مشروع بوتان سنة 1808: هو مشروع تقدم به الضابط الفرنسي "بوتان" الذي أرسل في مهمة جوسسة إلى الجزائر سنة 1808، مكث بها 68 يوما يجمع في المعلومات ساعده في ذلك القنصل الفرنسي بالجزائر، جاب كل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب، اكتشف أمره عندما كان يعاين منطقة سيدي فرج، حيث أبلغ حارس ضريح المنطقة السلطات الجزائرية التي أُلقت عليه القبض ولولا ادعائه بالجنون لأعدم وانتهى أمره بالجزائر، عاد الضابط بوتان إلى فرنسا وقدم تقرير مفصل للسلطات العليا التي كان على رأسها "دوكريسي" يحتوي هذا التقرير على معلومات جد مهمة عن منطقة النزول سيدي فرج وخرائط عن السواحل الجزائرية، وضمنه خطة الاحتلال التي ذكر فيها حتى فصل انزال الجيش الفرنسي واختار فصل الصيف، يعد تقرير بوتان التقرير المعمول به لغزو الجزائر، وذلك لأن الجيش الفرنسي نزل بمنطقة سيدي فرج في 05 جويلية سنة 1830.<sup>2</sup>

-مشروع محمد علي سنة 1826: هو مشروع تقدم به القنصل الفرنسي بمصر السيد دروفتي، والذي يقضي باستعمال محمد علي في احتلال الجزائر بالنيابة عن فرنسا التي تتحمل مصاريف وأعباء الحملة العسكرية، وافق محمد علي على ذلك مقابل تدعيمه ب أربع سفن حربية مدعمة ب ثمانين مدفع وعشرين مليون فرنك فرنسي، لم يحظى هذا المشروع بالقبول من طرف بولنيك ووزراء حكومته الذين تحججوا بأن هذه العملية ستتمس باسم فرنسا على الساحة الدولية وسيفقدوا قيمتها وهيبتها خصوصا بين الدول الاستعمارية.<sup>3</sup>

بعد هزيمة الاسطول الجزائري في معركة نفارين الشهيرة وتحطمه كليا وتحطم معه أسطورة الأسطول البحري الذي لا يهزم والذي تربع على عرش البحر الأبيض المتوسط لسنوات طويلة، نفذت فرنسا حملتها العسكرية وضربت حصارا بحريا دام ثلاث سنوات كاملة (1827-1830) واتخذت من حادثة المروحة التي حدثت بين الداوي حسين والقنصل الفرنسي ذريعة لذلك، انتهى هذا الحصار باصطدام بين الجيش الفرنسي والجزائري بتاريخ 19 جوان 1830، تجرع فيه الجيش الجزائري هزيمة نكراء راح ضحيتها 4 آلاف جندي وجملة من الخسائر المادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، المرجع السابق، ص ص 37-39..

<sup>2</sup> عبد الصمد حصاد، مشاريع الاحتلال الفرنسي للجزائر 1782-1829، مجلة متون، ديسمبر 2021، ص ص 184-185.

<sup>3</sup> عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 41-42.

<sup>4</sup> سيدي محمد رامي، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2017، ص 220.

على إثر هذه الهزيمة وقع الداي حسين معاهدة الاستسلام والاحتلال وسلم مفاتيح مدينة الجزائر للقوات الفرنسية مقابل ترك له حرية التصرف في أملاكه وحرية مغادرة البلاد.<sup>1</sup>

تحول الاستعمار التآديبي إلى استعمار استيطاني سنة 1834، بحيث يصطلح على المرحلة الممتدة ما بين 1830-1834 بمرحلة التردد، كانت الإدارة الفرنسية مترددة في موضوع البقاء في الجزائر من العدم.

ولكن بعد إيفاد اللجنة الإفريقية والتي قامت بأبحاث عن الجزائر على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تأكد الاستعمار الأبدي لهذا البلد وفتح باب الهجرة إلى الجزائر وتوافد الأوروبيون قصد الاستيطان ونالوا امتيازات عديدة من بينها القروض والملكيات الزراعية، انقسم التواجد الفرنسي في الجزائري إلى فترتين متباينتين، الفترة الأولى فترة الحكم العسكري ما بين 1834-1870 سعت خلالها الإدارة الفرنسية إلى ترسيم تواجدها بالمنطقة والسيطرة على كل المناطق الجزائرية عسكريا وارضاخها للحكم الفرنسي، وفترة الثانية أطلق عليها فترة الحكم المدني 1870-1962، والتي تميزت باستحداث هيئات فرنسية مدنية وأنشاء مراكز استيطانية (المدن المختلطة والمدن كاملة الصلاحيات) بالإضافة إلى ذلك سنت العديد من القوانين كقانون الأهالي سنة 1870 وقانون كريميو سنة 1871 وقانون الغابات وقانون واري سنة 1873، تميزت هذه القوانين باستهدافها لفئة الأهالي الجزائريين فهي عملت على الحد من حريتهم وأصبحوا على إثرها مواطنين من الدرجة الثانية وفقدوا بمقتضاها كل ممتلكاتهم وتحولوا من اسياذ في أراضهم إلى عبيد.

## 2.1. الحماية الفرنسية على تونس:

ظهرت الأطماع الفرنسية على منطقة تونس بعد مناقشة القضية التونسية في مؤتمر برلين سنة 1878، بحيث أيد المستشار الألماني بيسمارك التدخل الفرنسي في تونس مقابل التخلي على المناطق الحدودية الألمانية الفرنسية الألزاس ولورين، ونفس الشيء حدث من طرف بريطانيا التي تركت الأمر لفرنسا في هذه القضية ووعدت ألا تتدخل.<sup>2</sup>

حاولت الإدارة الفرنسية فرض هيمنتها على تونس دون أي جهود وذلك بتوجيه معاهدة الحماية للباي التونسي سنة 1879 قصد توقيعها، لكن الباي التونسي محمد الصادق رفض ذلك، مما اضطر إلى تدخل الجيش الفرنسي وإرسال بعض من أسطوله البحري كحملة عسكرية،<sup>3</sup> وأثارت الإدارة الفرنسية القلاقل على الحدود الجزائرية التونسية، وأرسلت جزء من جيشها في الجزائر بقيادة الجنرال الفرنسي "لوجرت"

<sup>1</sup> François Alexander Desprez, Journal d'un officier de l'armées d'Afrique, Paris, 1831, PP 184-185.

<sup>2</sup> Paul L'eroy Beaulieu, Op.cit., PP 313-314.

شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 307.

لتأديب قبائل بنو خمير التونسية بتاريخ 16 أبريل 1881، وبتاريخ 24 أبريل اجتاز الجنود الفرنسيون الحدود التونسية واستطاعوا على اثرها احتلال منطقة الكاف وطبرقة التي لم تبدأ أي مقاومة.<sup>1</sup>

زحف الجيش الفرنسي حتى العاصمة وتمكنوا من الوصول بتاريخ 12 ماي وحاصروا قصر البارود، قدم القنصل الفرنسي "روستان" معاهدة الحماية التي وقعها الباي التونسي على الفور وذلك بعد تهديده بخلعها من العرش إن لم يوقع، وعلى إثر ذلك وقعت تونس في يد الإدارة الفرنسية بمقتضى معاهدتين معاهدة البارود سنة 1881 ومعاهدة المرسى المكمل سنة 1883.

وعلى أساس ذلك يمكن أن نقول، كلا البلدين خضع للسيطرة الفرنسية، ولكن الحالة الاستعمارية تختلف وتباين، ففي الجزائر كان استعمارا استيطانيا بالدرجة الأولى ابتداء من سنة 1834 اعتبرت فرنسا الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وعملت الإدارة الفرنسية على تهيمش الأهالي وجعلهم رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية وعزلهم بشكل مباشر من تسيير شؤونهم بأنفسهم وذلك بمقتضى العديد من القوانين التعسفية على رأسها قانون الأهالي الذي بقي ساريا حتى سنة 1944، فبصريح العبارة حاولت الإدارة الفرنسية جاهدة إلى طمس كل معالم المجتمع الجزائري وإذابته في الكيان الفرنسي، على عكس تونس التي كان تواجد فرنسا فيها عبارة عن حماية وبقي فيها النظام السياسي التونسي قائما بقيادة الباي التونسي "محمد الصادق" واقتصر التدخل الفرنسي سوى في الأمور الاقتصادية والتي لها علاقة بالجالية الفرنسية في المنطقة.

## 2- مدى تحقيق الاستقلالية النقابية:

تعد نقطة الاستقلالية النقابية الوجه الأبرز في أوجه الاختلاف بين العمل النقابي بتونس والجزائر، فتونس شهدت العمل النقابي المستقل عن الكونفدراليات الفرنسية في وقت مبكر، وهذا الأمر بالتحديد له علاقة بطبيعة الاستعمار بشكل مباشر، حيث شهدت المحمية التونسية ظهور النقابات المستقلة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وهذا تزامنا مع رياح التغيير العالمية وموجة التحرر التي سادت العديد من مناطق العالم على غرار النموذج التركي بقيادة مصطفى كمال أتاتورك والنموذج النقابي السوفيياتي الذي صاحب الثورة البلشفية سنة 1917 وظهور الأممية الشيوعية العالمية التي دعت إلى تحرر العمال بالدرجة الأولى، وكما نوهنا سابقا ظهرت العديد من النقابات التونسية المستقلة أهمها: وداوية عمال التبغ سنة 1919 وهي نقابة عمالية تعنى بالدفاع عن مصالح العمال التونسيين وتسعى لتحسين أحوالهم المادية وظروف العمل، سبقتها في هذا المجال جمعية الاتفاق الودادية الخاصة بعمال السكة الحديدية التي

<sup>1</sup> J. Sarzeau, Les Français au colonies (Sénégal- Soudan Français – Dalouney- Madagascar – Tunisie), Librairie Blood et Barral, Paris, 1887, P370.

تأسست في خضم الحرب العالمية الأولى،<sup>1</sup> أسس كذلك معلمو اللغة العربية سنة 1919 ودادية للتعليم العربي ، إن التطورات الحاصلة في الشأن النقابي التونسي دلت على شيء وحيد وهو الوعي العمالي بمدى أهمية النقابة كهيئة في مشروع التحرير الشامل .

وبظهور المد الشيوعي مطلع عشرينيات القرن الماضي في الأراضي التونسية تطور النشاط النقابي بشكل ملحوظ، حيث فتحت الخلية الشيوعية التونسية أبوابها للنقابيين التونسيين بغية إيصال صوتهم وصوت العمال بشكل عام وذلك من خلال منحهم أعمدة صحفية في جريدتي الكفاح الاجتماعي، والثورة البروليتارية التي أشرف عليها الشيوعي من أصول إيطالية "فينيدوري" ، أصبح العمل النقابي التونسي المستقل أكثر نضجا بعد قدوم محمد علي الحامي من ألمانيا حاملا فكريا غربيا ومشروعا اقتصاديا اشتراكيا، تمثل في تأسيس نقابية مستقلة عن النقابيات الفرنسية الكولونيالية التي تخدم مصالح الإدارة الفرنسية بالدرجة الأولى، ولكن الأرضية لم تكن مهيئة بشكل جيد ومعارضة من الحزب الدستوري الذي لم يقتنع بأفكار محمد علي الحامي، اكتفى هذا الأخير بتأسيس جمعية التعاون الاقتصادي التي اهتمت بشكل مباشر برفع الاقتصاد التونسي وتأسيس شركات يديرها تونسيون مستقلة عن رؤوس الأموال الأوروبية، مثلت هذه الجمعية الأرضية الممهدة لظهور أولى النقابيات المستقلة المتمثلة في جامعة العموم العملة التونسية الأولى سنة 1924 بقيادة محمد علي الحامي ، التي تمثل أول تنظيم نقابي رسمي مثل التونسيين وتحدى النقابيون من خلاله الإدارة الفرنسية وقانون فالديك روسو سنة 1884،<sup>2</sup> الذي اقتصر إدارة النقابة على العنصر الأوروبي فحسب لتبقى موازين القوة في يد الأقلية الأوروبية داخل المحمية ، لم تعمر جامعة العموم العملة التونسية الأولى طويلا بسبب مضايقات الإدارة الفرنسية وإحراق اتهامات بقياداتها أبرزها الترويج للنضال الانفصالي المعادي للسيادة الفرنسية بالمنطقة وعلى أساس ذلك تم حل النقابية التونسية سنة 1925 ونفي زعيمها محمد علي الحامي خارج البلاد.

لم يتوقف العمل النقابي عند هذا الحد، بل استمر بشكل سري حتى صدور المرسوم البيبليكي سنة 1932 والذي أعطى الضوء الأخضر لبعث العمل النقابي التونسي المستقل من جديد، على أساس ذلك تأسست مجموعة كبيرة من النقابات التي شملت جل القطاعات أهمها: نقابة الفلاحين التونسيين التي اهتمت بشكل مباشر بالفلاح التونسي ودافعت عنه وحاولت حمايته من المد الاستعماري الزراعي القائم على الاستلاء على الملكيات الزراعية التونسية، تواصلت عملية التأسيس النقابي سنة 1936 بتأسيس نقابة الكرارطية، والتي يعتبرها جل الباحثين التونسيين النواة الأولى لجامعة العموم العملة التونسية الثانية التي تأسست سنة

<sup>1</sup>عبد ربه، سعد زغلول، الحركة الوطنية في تونس بين الحريين العالمتين، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 10، 1980، ص 229.

<sup>2</sup>أحمد خالد، أضياء من البيئة التونسية على الطاهر حداد ونضال جيله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص ص 177-178.

1937 بقيادة بلقاسم القناوي، والتي لم يكتب لها التعمير طويلا بسبب سياسة الإدارة الاستعمارية ، وسياسة الحزب الدستوري الجديد الذي أراد احتوائها ابتداء من سنة 1938 بخلق تيار بقيادة الهادي نويرة منافس لتيار بلقاسم القناوي الذي رفض دخول جامعة العموم العملة التونسية تحت لواء الحزب الدستوري الجديد وعد ذلك استغلال للحركة العمالية التي تناضل من أجل الاستقلال لا من أجل العيش في تبعية.

جمد العمل النقابي التونسي المستقل أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد طرد الألمان من الأراضي التونسية سنة 1943، ساد المحمية نوع من الانفراج الذي انعكس بالإيجاب على العمل النقابي والسياسي بحيث ظهرت نقابيات تونسية مستقلة عن العمل النقابي الفرنسي واتسمت بالشمولية ففي تاريخ 16 يناير سنة 1944 تأسست نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس وقفصة التونسية، بعدها بشهرين تأسس اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب ، ليتواصل هذا التطور في السنة الموالية سنة 1945 بتأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالشمال التونسي، تأسست هذه النقابيات بمجهود جبار قام به فرحات حشاد ورفقائه في النضال، توج هذا النشاط بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الذي جمع تحت لوائه كل النقابات التونسية المستقلة بتاريخ 20 جانفي 1946،<sup>1</sup> والذي يمثل أقوى تجربة نقابية مرت على تاريخ تونس ، والذي اقلق بدوره الإدارة الفرنسية خصوصا بنشاطه المستمر واشرافه على الساحة السياسية ما بين 1946-1949، وله الفضل في التعريف بالقضية التونسية على مستوى المحافل النقابية العالمية المنظمة من طرف الفيدرالية النقابية العالمية و فيديرالية النقابات العالمية الحرة وعلى مستوى النقابات الأمريكية ، واصل الاتحاد عمله بشكل مستقل حتى تاريخ تحرير تونس من التواجد الفرنسي سنة 1956.

أما في ما يخص النقابية الجزائرية، ظهر العمل النقابي في وقت متأخر بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1947، حيث ظهرت العديد من النقابات تحت كنف حركة انتصار الحريات الديمقراطية أهمها: فيديرالية أصحاب المخابز والمطاعم بقيادة صادق ربحاني، وفيديرالية البقالين التي ترأسها عمار مسعودي، لتتأسس بعدها اللجنة المركزية للشؤون النقابية والاجتماعية سنة 1947 والتي تعد الفرع العمالي في حزب **MTLD** ، تلت هذه التجربة تأسيس اللجنة العمالية سنة 1952، وهي كذلك فرع من فروع الحزب الاستقلالي والتي ترأسها عيسات إيدر، لم يكتب لهذه التجارب التعمير طويلا بسبب الأزمات التي شهدتها الحزب ابتداء من 1949-1953.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Abdelssalem ben Hamida, Sfax et l'émergence du syndicalisme tunisien au lendemain de la second guerre mondial, **cahier de la méditerranée**, N 51,1995, Tome 02, PP 48-49.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، عيسات إيدر مسار ومصير، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، ديسمبر 2015، ص 224.

على أساس ذلك تتباين الاستقلالية النقابية ما بين البلدين، فتونس كما ذكرنا شهدت العمل النقابي المستقل مبكرا عكس الجزائر ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها: طبيعة الاستعمار الذي حكم البلدين، تضيق الخناق على الجزائريين وذلك من خلال مجموعة من القوانين الاستثنائية يأتي في مقدمتها قانون الأهالي سنة 1871 الذي بقي ساريا حتى سنة 1944 عكس الشعب التونسي الذي عاش نوع من الحرية وبقي بعيدا عن هذه الإجراءات الاستثنائية، يمكن تصنيف نقطة ضعف الطبقة العمالية في المصانع واكتفاء العمال الجزائريين بالعمل الزراعي كنشاط وحيد مفارقة بين العمل النقابي التونسي والجزائري بالإضافة إلى هذه النقطة ذكر عبد القادر جغلول في كل كتاباته المتناولة للشأن النقابي أن الجزائريين لم يكن لهم الشغف في اكتشاف العمل النقابي.

كل هذه العوامل حالت دون ظهور عمل نقابي جزائري مستقل في وقت مبكر، في نقطة أخرى نثيرها في هذا الشأن هناك بعض المصادر الجزائرية والفرنسية التي تعتبر نجم شمال إفريقيا هيئة نقابية قبل أن تكون سياسية، لأنها وليدة الحركة العمالية المغاربية في المتروبول سنة 1926، إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره عمل نقابيا مستقلا لأنه أخذ من بداياته الطابع السياسي، لذلك يمكن أن نجزم أن العمل النقابي في الجزائر في العهد الاستعماري لم يملك خاصية الاستقلالية بحيث بقي فرعاً من فروع الحزب الاستقلالي حتى الإتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية بقي فرع من فروع جبهة التحرير الوطني.

### 3- شبكة علاقات للنقابات المستقلة في كلا البلدين على المستوى الداخلي والخارجي:

تعد نقطة العلاقات النقابية المستقلة من المفارقات بين العمل النقابي في الجزائر وتونس، ولها علاقة طردية بالنقطة السابقة المتمثلة في الاستقلالية النقابية، حيث يمكن أن نفصل في هذه النقطة على النحو التالي:

على مستوى المحمية التونسية، ربطت نقابياتها المستقلة علاقات واسعة على مستوى الداخلي والخارجي، وهذا راجع لاستقلاليتها في وقت مبكر منذ سنة 1924، فعلى المستوى الداخلي انقسمت العلاقات إلى جزئين علاقات مع التنظيمات السياسية وعلاقات مع التنظيمات النقابية الفرنسية، فيما يخص الجزء الأول ربطت النقابيات المستقلة علاقات مع التنظيمات السياسية التونسية، فمثلا جامعة العموم العملة التونسية الأولى بقيادة محمد علي الحامي برغم من عدم صمودها طويلا إلا أنه جمعها علاقات مع التوجهات السياسية الناشطة في تلك الفترة، على رأسها الحزب الدستوري والتي تميزت العلاقة معه ما بين التأييد والمعارضة، بحيث انقسم الحزب إلى تيارين تيار راديكالي مؤيد لظهور الجامعة وتيار آخر

عارض ظهورها خوفا من سيطرتها على الحركة الجماهيرية<sup>1</sup> خصوصا ان جامعة العموم العملة التونسية الأولى حملت فكرا استقلاليا، ساهم الحزب الدستور في القضاء عليها بالتواطؤ مع السلطات الفرنسية سنة 1925، أما علاقاتها بالخلية الشيوعية التونسية اتسمت بأنها علاقة نضال وعمل مشترك، حيث ساند الشيوعيون النقابيون التونسيون بكل الإمكانيات المتاحة وسمحوا لهم بالنشر على مستوى جرائدهم (جريدة الكفاح الاجتماعي- جريدة البروليتارية العمالية) ، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تقمع الحزب الشيوعي والجامعة العمالية معا، أما في ما يخص التجربة النقابية المتمثلة في جامعة العموم العملة التونسية الثانية بقيادة بلقاسم القناوي سنة 1936، فكانت علاقاتها مع الحزب الدستوري جد متوترة ، بحيث لاح في الأفق صراع ما بين بلقاسم القناوي والحبيب بورقيبة ، أيد هذا الأخير ظهور جامعة العموم العملة التونسية وساند تحركات النقابيين التونسيين في إحياء الجامعة من جديد، وحاول أن يوحد النضال السياسي والنضال النقابي معا، إلا أن بلقاسم القناوي رفض ذلك وأكد أن الجامعة مستقلة عن أي تنظيم سياسي، ويرجع المؤرخون أن هذا الأخير أستند في رؤيته على التجربة السابقة وسبب فشلها والذي كان من بينها الحزب الدستوري ، ظهر الصراع جليا وخرج عن النطاق حول نقطة مساندة الجامعة الحزب الدستوري في تنظيم إضراب مساند للمناضلين الجزائريين والمغاربة سنة 1937 ، هذا ما رفضه بلقاسم القناوي، وأكد مرة أخرى استقلالية النقابية التونسية ، وكرد فعل من قادة الحزب الدستوري حاولوا خلق تيار منافس داخل جامعة العموم العملة التونسية بقيادة الهادي النويرة وعزل بلقاسم القناوي وكان لهم ذلك ابتداء من سنة 1938.

ربط الاتحاد العام التونسي للشغل علاقات واسعة مع التنظيمات السياسية التونسية، حيث كانت له علاقات جيدة مع الحزب الدستوري الجديد، وهذا راجع لتوافق الأهداف فكلاهما نادى بالاستقلال والحرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أكدت المصادر التاريخية التونسية ان معظم المناضلين داخل الاتحاد كانوا مناضلين في الحزب الدستوري الجديد أي كانت لهم ازدواجية النضال (السياسي والنقابي) ولعل أبرز النماذج هما طاهر بن عاشور وفرحات حشاد، ظهر العمل المشترك ما بين التنظيمين في الكثير من المناسبات : كتأسيس الاتحادات الجهوية (الاتحاد الجمهوري للشغل بقفصة ) وساهم الحزب الدستوري بفضل طبقته الجماهيرية في إرساء هياكل الاتحاد في المناطق التي سيطرت عليها النقابيات الفرنسية<sup>2</sup> ، ربط الاتحاد العام التونسي للشغل علاقات مع الحزب الشيوعي التونسي ، والتي انقسمت إلى فترتين متباينتين، الفترة الأولى اتسمت بالعلاقات الحسنة ، وهذا بعد انضمام الاتحاد في المنظمة النقابية

<sup>1</sup> عدان المنصر، الحزب-الدولة-النقابة مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمان 1924-1937-1956-1978،

الكراسات التونسية، العدد 159-160، 1992، ص ص 15-16

<sup>2</sup> عبد الحميد الأرقش، المرجع السابق، ص 28.

العالمية ومشاركته في العديد من مؤتمراتها وقاد الاتحاد نضال مشترك مع الحزب الشيوعي وذلك من خلال تأطير اضراب عملة الرصيف سنة 1950 الذين رفضوا تفرغ شحنات من الأسلحة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية لفائدة الجيش الفرنسي<sup>1</sup>. إلا أن هذه العلاقة لم تدم طويلا وتحولت إلى علاقة عداة وهذا بعد انسحاب الاتحاد من المنظمة النقابية العالمية وانضمامه إلى منظمة النقابات العالمية الحرة، حيث هاجم فرحات حشاد الأيديولوجية الشيوعية في مؤتمر سان فرانسيسكو واصفا إياها بالأيديولوجية الضيقة والتي لا تخدم مشروع التحرر.

هذا فيما يخص علاقات التنظيمات النقابية التونسية المستقلة مع الأحزاب السياسية، أما في ما يخص علاقتها مع التنظيمات النقابية الفرنسية، فاتسمت جلها بالعداء، ففي فترة التجربتين النقابيتين الأولى والثانية عارض اتحاد النقابات الفرنسية ظهور جامعة العموم العملة التونسية ونشر أفكارها الانفصالية، وهذا راجع لتخوف النقابية الفرنسية من فقدان سيطرتها على الحركة العمالية، أما التجربة الثانية حدث نفس الأمر، حيث عارض السيد بوزنكي الأمين العام لاتحاد النقابات الفرنسية ظهور جامعة العموم العملة التونسية الثانية وعد ذلك انقساما من شأنه إضعاف الحركة النقابية داخل المحمية، ثم تطور إلى اتهامها بالتواطؤ مع الحزب الدستوري واضطلاعها في أعمال سياسية معادية لتواجد فرنسا في المنطقة. واتهمها فيما بعد بولائها للفاشية<sup>2</sup>.

ربط الاتحاد العام التونسي للشغل علاقات مع مختلف النقابات الفرنسية، ابتداء بالكونفدرالية العامة للشغل التي اتسمت العلاقة معها بأنها علاقة تنافسية داخل المحمية، تخللتها فترات الصراع وفترات من الهدنة، حاولت نقابية السيجيتي الوصول إلى اتفاق في شأن توحيد النضال ورسمت اول محاولة أطلق عليها "الاتحاد العمالي" لكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح بعد اكتشاف الأهداف الخفية للنقابية الفرنسية والتي ترمي إلى احتواء الحركة العمالية والقضاء على العمل النقابي المستقل. نفس الأمر أثير مع نقابية USTT والتي تمثل امتداد للسيجيتي والتي أعادت طرح ملف الوحدة النقابية ولكن في هذه المرة كان الاتحاد هو الذي أفشل هذا المشروع بمطالبه التي ترمي إلى إذابة النقابية الفرنسية في كيان الاتحاد<sup>3</sup>.

ربط الاتحاد علاقات مع باقي الكونفدراليات الفرنسية ولم يستثنى أيا منها فمثلا ربطته علاقات مع الكونفدرالية المسيحية التي لم تعارضه لإيمانها بالتعددية النقابية وتوجت هذه العلاقة بأعمال مشتركة

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> L'ancien combattant, 25-10-1925

<sup>3</sup> عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص93.

كتنظيم إضرابات ذات مطالب عمالية محضة، وشهدت هذه الفترة اقتراب الاتحاد من المنظمة النقابية CGT-FO، اتسمت هذه العلاقة بانها علاقة مصلحية بالدرجة الأولى.<sup>1</sup>

كان ذلك على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي، ربط الاتحاد العام التونسي علاقات مع المنظمة النقابية العالمية ومنظمة النقابات العالمية الحرة، هدف الاتحاد من خلال هذه العلاقة إلى التعريف بالقضية التونسية على مستوى المحافل الدولية، وإيصال الصورة الحقيقية لما يحدث داخل تونس للعمال والشعب بصفة عامة التي لا طالما كانت الهيئات الفرنسية تخفيها وتندشر المغالطات لتمويه الرأي العام الدولي، نشط الاتحاد في كلتا النقابيتين حيث شارك في العيد من المؤتمرات: مؤتمر بودابست وبراغ سنة 1949 وميلانو سنة 1950 تحت غطاء المنظمة النقابية العالمية ومؤتمر سان فرانسيسكو تحت غطاء منظمة النقابات العالمية الحرة وتبوأ الأمين العام للاتحاد منصبا في المكتب التنفيذي لها.<sup>2</sup>

هذا على مستوى تونس اما الجزائر، فسندرس علاقات لجنة الشؤون النقابية والاجتماعية واللجنة العمالية وكتاهما فرعا من فروع الحزب الاستقلالي، فمن ناحية علاقتهما بالتنظيمات السياسية لم تربطهما أي علاقة بحكم أنهما فرعين فقط ومصيرهما متعلق بمصير حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اما في ما يخص علاقتهما نقابيا فنجد في بعض المصادر أن عيسات إيدير المكلف بتسييرهما وجه نداء للنقائيين الجزائريين بالانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل والعمل على نيل المناصب القيادية فيها بهدف جزارة النقابات على مستواها، وهذا لا يعني أن عيسات إيدير كان مقتنع بشكل تام بعمل الكونفدرالية حيث وجه لها انتقاد في الكثير من المناسبات لعدم طرحها لموضوع الاستقلالية النقابية للعمال الجزائريين واتهمها انها هيئة طيبة في يد الاستعمار الفرنسي وشكك في نزاهتها.

خارجيا ربطت اللجنة علاقات مع الاتحاد العام التونسي للشغل وهذا عقب النداء الذي وجهه فرحات حشاد للنقائيين الجزائريين بتأسيس نقابية مماثلة للاتحاد العام التونسي للشغل، وأوفد إلى العاصمة ممثلين عن اللجنة لحضور اجتماعات الاتحاد سنة 1947، تواصل النشاط بعد تأسيس لجنة العمالية سنة 1952، بحيث حضر ممثلو اللجنة العمالية في مؤتمر FSM، والتقى النقابيون بالقائد السوفياتي ستالين.

وكحوصلة يمكن أن نقول في هذا الصدد ان النقابيات التونسية كونت شبكة علاقات واسعة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي وهذا راجع لنضالها الطويل منذ سنة 1924، وتميزها بالاستقلالية النقابية وبالرغم من معارضة السلطات الفرنسية لها إلا انها فرضت نفسها على مستوى الساحة النضالية

<sup>1</sup> رزوق محمد الطيب، المرجع السابق، ص 228

<sup>2</sup> أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتاباتاته، المرجع السابق، ص ص

ولعل أبرز مرحلة مرحلة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان له وزن وباع كبير على مستوى الساحة السياسية والنقابية، عكس ذلك كان على مستوى الجزائر حيث كانت العلاقات جد محدودة ، وهذا راجع إلى أن النقابيات كانت جزء لا يتجزأ من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولم تمتلك الاستقلالية التامة حيث بقت مربوطة بمصير الحزب وتوجهاته.

#### 4- التأثير النقابي في الحياة السياسية بتونس والجزائر.

من بين أوجه الاختلاف بين العمل النقابي التونسي والجزائري نقطة مدى فاعلية النقابية المستقلة في الحياة السياسية حيث تباينت بشكل واضح ما بين البلدين، ففي تونس احتلت قضية الاستقلال الوطني مكانة جد مهمة في أجندة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه سنة 1946، ويعد زعيم هذه الهيئة فرحات حشاد من أبرز المؤيدين لفكرة ربط العمل النقابي بالعمل السياسي من أجل مشروع التحرير الشامل ، ظهر هذا التوجه من خلال تأكيده في خطاب على مستوى مؤتمر شمال إفريقيا سنة 1946 أين أعرب على أهمية العمل المشترك بين النقابيين والسياسيين وأكد على ضرورة ازدواجية النضال بالنسبة للنقابيين التونسيين (النضال السياسي والنقابي).

أخذ الإتحاد العام التونسي للشغل على عاتقه مسؤولية تكوين النقابيين التونسيين سياسيا وتنمية الحس الوطني لديهم وإخراجهم من دائرة النضال المطلي العمال إلى دائرة النضال الشامل الذي يعود بالفائدة على العمال خاصة والشعب التونسي عامة، شارك الاتحاد العام في اجتماع ليلة القدر الذي نظمه الحزب الدستوري الجديد بتاريخ 23 أوت 1946، طالب من خلاله الحاضرون بالاستقلال التام لتونس ورفعوا شعار الحرية ، وعلى أساس ذلك دمج الاتحاد العام التونسي للشغل المطالب السياسية بالمطالب العمالية النقابية وأصبحت مطالبه كلها ذات بعد سياسي تخدم بالدرجة الأولى المصلحة الوطنية، أكد فرحات حشاد ذلك في إحدى منشوراته الصادرة في سنة 1949 بجريدة le Mission والتي مفادها أن النضال الاجتماعي من أجل الاستقلال العمالي هو جزء لا يتجزأ من عملية التحرير الشاملة ، ويلزم أن يمتزج النضال النقابي بالنضال السياسي.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق أعقب حوادث 05 أوت 1947 اجتماع بتاريخ 15 نوفمبر 1947، أكد فيه فرحات حشاد أن منظمته هي منظمة ليست نقابية وحسب بل منظمة كفاح وطني وأن مطلبها الأول هو تحقيق حق تقرير المصير والتخلص من السيطرة الاستعمارية.

تشير المصادر التاريخية أن الاتحاد العام التونسي للشغل قاد الساحة السياسية في فترتين: الفترة الأولى ما بين 1946-1949 وهذا راجع لضعف الحركة السياسية فالحزب الدستوري الجديد كان يعاني من

<sup>1</sup> عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، المجلد 08، العدد 83، 1986، ص 46.

مضايقات الإدارة الفرنسية وخصوصا بعد إعلانه لمبدأ الاستقلال والذي كان مرفوضا في الأوساط الاستعمارية وزعيمه الذي كان يتواجد في القاهرة للترويج للقضية التونسية في جامعة الدول العربية، إضافة إلى ذلك موالاة الحزب الشيوعي للإدارة الفرنسية في تلك الفترة، ودليل ذلك الاجتماع الذي عقده الاتحاد التونسي للتجار والحرفيين بتاريخ 20 سبتمبر سنة 1948، فبمقتضاه قررت هيئته إرسال مراسلة للحكومة الفرنسية تبلغها بانخراطها في العمل السياسي إلى جانب الإتحاد العام التونسي للشغل، وهذا دليل على ان الإتحاد كان الوحيد على الساحة السياسية والتي كانت بحاجة لممثلين عن الشعب التونسي.

تقدم الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1949 للغدارة الفرنسية بمجموعة من المطالب التي كانت سياسية ولم ترد المطالب العمالية ضمنها:

1- إلغاء جميع الاحكام العرفية في البلاد.

2- حل المجلس الكبير وإحلال مجلس الأمة محله.

3- إنشاء وزارة ديمقراطية تونسية.

4- إلغاء النظام العسكري.

5- توسيع دائرة الحريات الديمقراطية.<sup>1</sup>

قام الاتحاد العام التونسي إلى الجانب الحزب الدستوري الجديد بتنظيم العديد من الإضرابات ذات الطابع لسياسي كإضراب 29 نوفمبر سنة 1950 وإضراب 19 جانفي 1952 تنديدا على السياسية الاستعمارية داخل المحمية القائمة على القمع.

عقد الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا عقب إصلاحات 08 فبراير 1951 وذلك بتاريخ 13 فبراير ناقش فيه هذه الإصلاحات واعتبرها أنها لم تكن في مستوى تطلعات الشعب التونسي، بحيث أكد زعيم الاتحاد فرحات حشاد أن هذه التغييرات لا تعتبر خطوة جادة نحو إرضاء مصالح القومية التونسية إلا إذا تبعتها إصلاحات في التمثيل القومي على مستوى المجالس العليا والبلدية وكذا إذا تحررت الحكومة التونسية من جميع القيود التي تحول بينها وبين تسيير شؤون البلاد.

ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب الأحزاب السياسية التونسية في تأسيس لجنة الأربعين عضو في الفاتح من اوت سنة 1952 التي اعتمد اعتمدها الباي التونسي كمجلس شوري يناقش جميع الاصلاحات التي تتقدم بها الإدارة الفرنسية إلى سموه والتي احتوت على العديد من النقابيين على غرار فرحات حشاد الذي كان يمثل رقم صعب فيها.

<sup>1</sup> عبد الحميد الأرقش، المرجع السابق، ص89.

ظهر تأثير الاتحاد العام التونسي للشغل على الحركة الوطنية بعد نفي زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة خارج البلاد ، واتهام الإدارة له بالموالاة للشيوعيين سنة 1952، وعلى أساس ذلك ظهر الاتحاد بثوب المسيطر على الأوضاع السياسية وهذا راجع كونه أكبر تنظيم وطني يملك الشرعية والناطق باسم الحركة الوطنية، وأصبح فرحات حشاد الرجل الأول على الساحة النقابية والسياسية والمحاور للإدارة الفرنسية، هذا ما اقلق السلطات الاستعمارية التي صعب عليها التحاور معه لأفكاره الانفصالية ، واختارت أن تدبر له مكيدة انتهت بمقتله في تاريخ 05 ديسمبر سنة 1952.

هذا على مستوى تونس اما على مستوى الجزائر حاولت النقابيات المستقلة في ضل حركة انتصار الحريات الديمقراطية إعطاء مطالبها بعدا سياسيا، بحيث ركز النقابيون الجزائريون إلى تحقيق المطالب العمالية كرفع الأجور والتأمين والتقاعد تطبيق قانون العمل بحيث اعتبروا أن كرامة العامل الجزائري جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية. واصل النقابيون نشاطهم واستخدموا المنابر السياسية الحزبية ما بين 1948-1950 لرفع مشاكل العمل ونقل مسألهم لاتخاذ المواقف الفعلية وإيجاد الحلول.

ارتفع عدد المنخرطين في الحزب الاستقلالي ما بين 1950-1953 إلى 2200-2300 عامل، هذا ما أعطى نفسا جديدا للحزب، وقاد النقابيون نشاطات ذات طابع سياسي، حيث قادوا العديد من الإضرابات أهمها: إضرابات عمال الموانئ المتكررة التي أقلققت الإدارة الفرنسية بعدما رفضوا شحن لأسلحة الموجهة للحرب في الهند الصينية سنة 1953، إن هذا الاضراب بين دعم العمال لمبدأ الاستقلال التام في كل البلدان وتصفية لاستعمار.

تباين التأثير النقابي في الحياة السياسية بشكل واضح ما بين البلدين، ففي تونس ظهر جليا بقيادة الإتحاد العام التونسي للشغل منذ سنة 1946، فباستقلالته التامة عن الكونفدراليات النقابية الفرنسية والتنظيمات السياسية التونسية ظهر دوره بشكل كبير على الساحة النقابية وتعداها إلى الساحة السياسية وهذا لامتلاكه طبقة جماهيرية كبيرة خولت له القيادة ، وخصوصا في الفترة التي شهدت غياب وتراجع الحركة الوطنية حيث اعلن عن نفسه كمحاور للسلطات الاستعمارية وأصبحت بمقتضى ذلك كل مطالبه تحمل صبغة سياسية تحررية بالدرجة الأولى، هذا ما اقلق الإدارة الفرنسية وأربكها على المستوى الداخلي والخارجي ، وكما نوهنا سابقا أن الاتحاد العام التونسي استغل المنابر النقابية FMS و CISL للتعريف بالقضية التونسية<sup>1</sup> هذا ما أكسبها التأييد العالمي وهز صورة فرنسا عالميا، على عكس النقابيات الجزائرية المنطوية تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي ناضلت هي الأخرى من اجل الاستقلال التام

<sup>1</sup> Écho d'Alger 19/12/1950

لكن في حدود الإطار الحزبي ، واكتفت في معظم الحالات بضخ دماء جديدة للحزب لمواصلة النضال والدفاع عن العمال، وهذا راجع كما ذكرنا سابقا كونها فرعا من فروع الحزب الاستقلالي.

خاتمة

ومن خلال دراستنا لموضوع النشاط النقابي والحركة الوطنية في تونس والجزائر دراسة تاريخية مقارنة خلصنا لمجموعة من الاستنتاجات، يمكن عرضها كالتالي:

- ظهر العمل النقابي في الجزائر عقب إقرار قانون فالديك روسو بتاريخ 21 مارس سنة 1884، وذلك بظهور وتأسيس العديد من النقابات العمالية داخل المقاطعات الثلاث: وهران، قسنطينة والجزائر. قادها العمال الفرنسيون دون غيرهم، ووضع شرط التمتع بالجنسية الفرنسية لإدارتها.
- رسمت أول مشاركة للعمال الجزائريين في الإضرابات سنة 1910، حيث اتحد الأهالي والفرنسيون، وتشير المصادر التاريخية إلى ان هذا الإضراب أعطي له صبغة سياسية وحملت الراية الوطنية الجزائرية.
- تعد الهجرة والتجنيد الإجباري من بين أهم مصادر الوعي النقابي العمالي الجزائري، فمن خلالها تمكن العامل التعرف على الحياة العملية في المتروبول واستطاعوا الانخراط في مختلف النقابات العمالية الفرنسية واكتساب وعيا نقابيا وسياسيا لا يستهان به وسيعود بالإيجاب عند عودتهم لأرض الوطن.
- عرفت المستعمرة امتداد النقابيات الفرنسية الموجودة في المتروبول: كالكونفدرالية العامة للشغل التي ضمت سنة 1930 أكثر من 70 نقابة عمالية و10 آلاف عامل، خدمت هذه الكونفدرالية مصالح الإدارة الفرنسية والمشروع الاستيطاني ودليل ذلك تغاضيها عن مطالب ومشاكل ومعاناة العمال الجزائريين، ظهرت كذلك الكونفدرالية العامة للشغل الثورية التي حاربت الرأسمالية والاستعمار وهدفت إلى تصفيته، تبنت الفكر الشيوعي الذي ظهر بعد الثورة البلشفية سنة 1917، حاول مناضلو هذه الكونفدرالية كسب العمال الجزائريين إلى صفهم واستخدامهم في حربهم ضد الإدارة الاستعمارية والرأسمالية، ضمت في بدايات سنة 1930 07 اتحادات نقابية محلية، ووصل تعداد منخرطيها في سنة 1931 أكثر من 13 ألف منتسب، ومن بين الكونفدراليات الناشطة داخل المستعمرة الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، والتي ضمت أول نقابة وهي نقابة السكة الحديدية واقتصرت أهدافها على الإصلاح ومحاربة الطبقة ونشر فكرة التعايش السلمي.
- تعتبر فترة انتصار الجبهة الشعبية منعرجا هاما في تاريخ الحركة النقابية داخل المستعمرة، حيث قامت حكومة ليون بلوم اليسارية بفتح المجال أمام الجزائريين لتأسيس النقابات، وعدلت ذات الحكومة قانون العمل كسابقة لم تحدث في الماضي، فالعامل في الفترة السابقة كان عبارة عن وسيلة للإنتاج يعمل تحت رحمة الرأسماليين وأصحاب المال، تمت الموافقة على معاهدة ماتنيون 07 جوان 1936 والتي أرجعت العامل لمكانته الطبيعية والتي يفترض أن يكون فيها بحيث يصبح حلقة جد مهمة في الحياة العملية.
- اقتصر العمل النقابي في البدايات على عمال الصناعة والحرفيين والتجار دون الفلاحين الذين فضلوا الابتعاد عن هذا المجال، ولكن بعد انتصار الجبهة الشعبية سنة 1935، تم تأطيرهم نقابيا، وتأسست العديد من النقابات على مستوى القطاع الفلاحي وفي المقاطعات الثلاث.

- تمحورت الإضرابات العمالية في هذه الفترة حول نقاط أهمها الزيادة في الأجور وتسقيف ساعات العمل وفق قانون العمل الدولي، شملت هذه الإضرابات تقريبا كل القطاعات (الموانئ، السكة الحديدية، الترام المناجم، دبغ الجلود، صناعة السفن، عمال مصانع السجائر والخبازين) ولم يكن الفلاحين بمعزل عن ذلك بحيث نظموا مجموعة من الإضرابات: إضراب فلاحي شرشال سنة 1936، وإضراب فلاحي منطقة زهانة سنة 1937، وإضراب فلاحي منطقة اغلال سنة 1937.
- بعد الحرب العالمية الثانية سعت الإدارة الفرنسية احتواء الحركة العمالية الجزائرية فأسست العديد من التنظيمات في ظاهرها تهدف إلى جزارة العمل النقابي أما في الباطن تواصل خدمة المشروع الاستيطاني الاستعماري، ومن بين هذه التنظيمات لجنة التنسيق ما بين نقابات الكونفدرالية العامة للشغل بالجزائر.
- حاول مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعث العمل النقابي المستقل عن الكونفدراليات الفرنسية فأسسوا تنظيمين إثنين: اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية أسندت مهمة قيادتهما للمناضل النقابي عيسات إيدر الذي كان يأمل ويهدف إلى تجسيد مشروع نقابي مماثل للنموذج التونسي.
- ظهر العمل النقابي في تونس على إثر سن قانون فالديك روسو سنة 1884، فبموجبه تأسست العديد من التنظيمات النقابية أشرف عليها الفرنسيون والإيطاليين أهمها: نقابة المؤسساتيين الفرنسيين واتحاد العمال الفرنسيين سنة 1894، نقابة عمال التجارة وغيرها، تضاعف عدد النقابات في خضم الحرب العالمية الأولى وتجمعت في اتحاد النقابات بلغ تعددها 20 نقابة تضم 10 آلاف عامل.
- ظهرت بعد الحرب العلمية الأولى بالتحديد سنة 1923 أولى المحاولات النقابية الجادة للتونسيين، ففي هذه السنة تأسست جمعية التعاون الاقتصادي التونسي وهي مشروع محمد علي الحامي الذي عدف من خلاله إلى تأسيس شركات تعاونية زراعية ومالية بغية تدعيم الاقتصاد، ويكون امتياز إدارتها في يد التونسيين.
- حاول التونسيون كسر قيود الرأسمالية والاستعمار بتنظيم إضرابات دارت معظمها حول نقطتين: رفع الأجور وتسقيف ساعات العمل وفق القانون الدولي للعمل، ومن بين هذه الإضرابات إضرابات سنة 1900 إضرابات سنة 1904، إضراب عمال الترام سنة 1919 وإضراب مناجم قفصة.
- اتسم مشروع محمد علي الحامي بكبره ولم تعد فكرة جمعية التعاون الاقتصادي تناسبه، حيث ظهرت سنة 1924 أولى النقابيات التونسية المستقلة أطلق عليها جامعة العموم العملة التونسية الأولى ولكن لم تعمر طويلا بسبب مضايقات الإدارة الفرنسية كونها تحمل فكرا انفصاليا تحرريا وخصوصا بعد تطايرها لإضرابين إضراب حمام الأنف وإضراب برج السدرية. تشير المصادر التاريخية الفرنسية وحتى التونسية أن للحزب الدستوري يد في حل جامعة العموم العملة التونسية الأولى سنة 1925، وهذا راجع إلى أن بدايات التنظيم النقابي لم يقتنع به الدستوريون واعتبروا أن مشروع محمد علي الحامي كبير على تونس.

• أعيد إحياء جامعة العموم العملة التونسية من جديد بقيادة بلقاسم القناوي سنة 1936 وذلك بدعم من قيادات الحزب الدستوري الجديد الذي هدفوا من خلال ذلك إلى إحكام السيطرة على الحركة العمالية وخصوصاً أن سياسة الحزب كانت قائمة على كسب الطبقة الجماهيرية، هذا الأمر تفتن له السيد بلقاسم القناوي الذي حاول ابعاد الحركة النقابية عن العمل السياسي، وأظهر رفضه للتعاون مع الحزب الدستوري الجديد في نقطة تنظيم إضراب عام لمؤازرة الجزائريين والمغاربة ، هذا ما أدخل بلقاسم القناوي في صراع مع أعضاء الحزب الدستوري الذين خلقوا جناح موازي بقيادة الهادي النويرة داخل التنظيم النقابي وسيطروا على جامعة العموم العملة التونسية وعزلوا بلقاسم القناوي الذي انظم إلى الكونفدرالية العامة للشغل.

• سبق تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل محاولات نقابية تونسية جادة، وكانت بمثابة الأرضية الأولى لتأسيس أكبر تنظيم نقابي عمالي مستقل شهدته تونس عبر التاريخ، تمثلت هذه المحاولات في تأسيس نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس وقفصة التونسية سنة 1944، اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب سنة 1944 ونقابات الشمال المستقلة سنة 1945، تأسس بعدها الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي سنة 1946 وأعلن نفسه وريثاً لحركة محمد علي النقابية.

• قاد الاتحاد نضالاً نقابياً وسياسياً طويلاً ضد الإدارة الفرنسية وأستطاع أن ينصب نفسه على رأس الساحة السياسية فترة الفراغ السياسي الذي شهدته تونس ما بين 1946-1949 وهذا بعد ولاء الشيوعيين للإدارة وتضييق الخناق على الحزب الدستوري وهجرة زعيمه إلى القاهرة ، أشرف الاتحاد في هذه الفترة على مجموعة من الإضرابات العمالية أهمها إضراب عمال الرصيف في 14 فبراير 1947 وإضراب عمال البنوك في 26 جوان 1947، وتأتيه لأكبر إضراب الذي حدث في 04-05 أوت سنة 1947 والذي عد أعنف إضراب على الإطلاق والذي تحول من سلمي إلى حمام دم وهذا على إثر رفع شعارات منادية بالاستقلال.

• استمد الاتحاد القوة من شبكة العلاقات التي ربطها مع التنظيمات السياسية والنقابية، فكانت له علاقات حسنة مع الحزب الدستوري الجديد قائمة على النضال المشترك في سبيل تحقيق الاستقلال، أما على المستوى النقابي ما زاد الاتحاد صيتاً وشهرة هو انضمامه إلى النقابيات العالمية مثل منظمة FMS الشيوعية. ومنظمة CISL الأمريكية فعلى مستوى محافلها تم التعريف بالقضية التونسية، وكسب التأييد الدولي.

• هذا على مستوى العمل النقابي وكما هو معروف أن النضال المشترك بين العمل النقابي والسياسي هو الذي خلق ضغطاً في الأوساط الاستعمارية وجعلها ترضخ وتتنازل، عرف البلدين نضالاً سياسياً كبيراً قاده مجموعة من التنظيمات السياسية ففي الجزائر عرفت الساحة السياسية ظهور العديد من التيارات ذات توجهات مختلفة يمكن أن نذكرها على النحو التالي: التيار الاستقلالي ذو التوجه الراديكالي الانفصالي أعلن

عن نفسه منذ سنة 1926 بتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا الذي ما فتئ أن ظهر حتى نادى بالاستقلال التام وإجلاء الجيوش الفرنسية، قاده مصالي الحاج ، وبسبب المضايقات لم يدم نشاط الحزب طويلا حتى حل رسميا سنة 1936، أسس مرة أخرى حزب الشعب الجزائري وهو امتداد للحزب السابق واصل على نفس النهج ولكن كانت الإدارة له بالمرصاد وخططت لحله منذ البداية وراحت تلفق له التهم على رأسها ولاءه للنازية والفاشية ، بعده تأسست حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ناضلت لسنوات قبل أن تنسفها أزمة الحزب التي ظهرت ما بين 1951-1953 وهي أزمة قيادة بالدرجة الأولى.

- من بين التيارات التي ظهرت على الساحة السياسية التيار الإصلاحي المتمثل في جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 05 ماي 1931، أخذت الجمعية على عاتقها إصلاح المجتمع كنوع من النضال ضد مشاريع الإدارة الرامية إلى إفقاد الفرد الجزائري هويته وحضارته الإسلامية تمهيدا لتجنيسه وإدماجه في المجتمع والكيان الفرنسي الغربي، ركزت الجمعية في نضالها على الدفاع عن نقطتين هما الدين الإسلامي واللغة العربية.

- ظهر تيار ثالث والذي صنفته كتيار سياسي معتدل ضم حزبين بارزين في الحركة الوطنية آنذاك وهما الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فكلا الحزبين هدف إلى النضال في إطار الاتحاد مع فرنسا.

- هذا على مستوى الجزائر اما فيما يخص تونس ظهرت العديد من التيارات السياسية تمثلت في الحزب الدستوري الحر القديم الذي تأسس سنة 1920 بقيادة عبد العزيز الثعالبي والذي يعد أول حزب سياسي عرفه المحمية، نادى الحزب في البدايات بالاستقلال الداخلي لكن سرعان ما تحولت مطالبه إلى الاكتفاء بالإصلاحات فقط، عرف الحزب الدستوري الحر العديد من الانقسامات داخله حيث ظهر الحزب الإصلاحي بقيادة حسن القلاطي سنة 1921، كما أثرت أزمة 05 أبريل سنة 1922 على مساره السياسي.

- قاد الحزب الدستوري حملة ضد مشاريع الإدارة الفرنسية كقانون التجنيس، وحذر الشعب التونسي من الوقوع في شرك هذا المشروع الذي يتنافى مع الشريعة الإسلامية.

- عرف الحزب الدستوري انقساما آخر سنة 1934 عقب صراع اللجنة التنفيذية مع مجموعة الحبيب بورقيبة.

- ظهر على الساحة السياسية حزب جديد سنة 1934 عقب مؤتمر الهلال، نادى الوافد الجديد بالاستقلال منذ البداية هذا ما جعله العدو اللدود للإدارة الفرنسية التي هدفت إلى حله واتهمته بالولاء للنازية والفاشية، وقامت بسجن أعضاء الحزب الدستوري الحر الجديد في العديد من المرات فزعيمه الحبيب بورقيبة سجن العديد من المرات: سجن ما بين 1934-1936 في سجن لوبوف جنوب تونس، وسجن سنة 1938 وأرسل إلى فرنسا ليفرج عنه بعد تدخل الألمان سنة 1943 ليعيد سجنه سنة 1952 خارج البلاد.

• عرفت الساحة السياسية ظهور حزب آخر وهو الحزب الشيوعي التونسي الذي ظهر في بداياته على شكل خلية نشيطة داخل المحمية سنة 1922 ، ثم ليتطور إلى أن أصبح حزبا تونسيا ناضل من أجل الحرية والاستقلال وتصفية الاستعمار، بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الحزب ينادي بالاتحاد مع فرنسا وعدم الانفصال ، وترجع الكتابات التاريخية أن سبب ذلك دخول أعضائه في الحكومة الفرنسية ونيلمهم حقائب وزارية ما بين 1943-1948، ها ما جعله يدافع عن المشروع الاستيطاني بمنطقة شمال افريقيا وجعله مكروها من قبل التنظيمات السياسية التونسية.

• باعتبار أن الدراسة دراسة تاريخية مقارنة، كانت هناك نقاط تماثل ونقاط اختلاف، تمثلت القواسم المشتركة في أن كلا التنظيمات النقابية والنشاط النقابي ظهر بعد إقرار قانون فالديك روسو في 21 مارس 1884، وكانت بدايات العمل النقابي داخل المراكز النقابية الفرنسية CGT-CGTU-CFTC، ومن بين أوجه التشابه مكانة القائد في التجريبتين النقابيتين الجزائرية وتونس وحصرت هذه الكاريزمات القيادية في شخصيات مثل محمد علي الحامي، فرحات حشاد وعيسات إيدير، أما عن نقاط الاختلاف فركزت على أربع نقط النقط الأولى تمثلت في طبيعة الاستعمار الذي حكم البلدين ففي تونس حماية وفي الجزائر العكس استعمار استيطاني بالدرجة الأولى، أما النقطة الثانية فتناولت مدى تحقيق النقابات الاستقلالية النقابية وهنا كان الاختلاف حيث تمكنت النقابات التونسية تحقيق الاستقلال والانفصال عن النقابيات الفرنسية منذ سنة 1924 لكن الجزائر كان العكس تماما، وفي نقطة الثالثة فتناولت شبكة العلاقات للنقابيات المستقلة داخل البلدين على المستوى الداخلي والخارجي وظهر التفوق التونسي على الجزائري في هذا المقام وهذا ما أثر في النقطة الأخير وهي التأثير في الحياة السياسية والقوة كانت المعيار بين العمل النقابي التونسي والجزائري.

• مزال الموضوع يحتاج المزيد من الدراسات الأكاديمية خصوصا تلك المتعلقة بالشق النقابي ، كونه الموضوع لم ينل حقه مقارنة بالعمل السياسي ، ومن المواضيع التي تقترح للعمل عليها مستقبلا هو النشاط الموحد للنقابات المغاربية ضد الاستعمار الفرنسي ، وكيف ساهمت في الحد من سطوة الرأسماليين الفرنسيين ؟ وما موقعها في خطة التحرير الشامل.

ملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم 01	صورة محمد علي الحامي
الملحق رقم 02	صورة فرحات حشاد
الملحق رقم 03	صورة عيسات إدير
الملحق رقم 04	اغتيال فرحات حشاد
الملحق رقم 05	آخر حوار مع النقابي التونسي فرحات حشاد الذي طالب هيئة الأمم المتحدة بالتدخل لحل القضية التونسية
الملحق رقم 06	السيرة الذاتية لفرحات حشاد
الملحق رقم 07	نشاط جامعة العموم العملة التونسية
الملحق رقم 08	السيرة الذاتية لعيسات إدير
الملحق رقم 09	معلومات حول منظمة النقابات العمالية CISL
الملحق رقم 10	النداء الذي وجهه فرحات حشاد لنقابي شمال افريقيا بهدف انشاء مركزيات نقابية في بلدان شمال افريقيا.
الملحق رقم 11	تعريف عيسات إدير
الملحق رقم 12	إضراب التجار التونسيون 05 أوت 1947
الملحق رقم 13	تلغراف يحتوي على بنود معاهدة ماتنيون 07 جوان 1936



صورة محمد علي الحامي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد، المرجع السابق، ص 73.



صورة فرحات حشاد<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد، المرجع السابق، ص 01



صورة عيسات إدير<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد فارس، وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، المرجع السابق، ص 01.

Le résultat d'une année de politique de force

ARCHIVES GÉNÉRALES

# FERHAT HACHED (secrétaire général des syndicats tunisiens U.G.T.T.) ASSASSINÉ PRÈS DE TUNIS

Ses meurtriers, en auto, avaient criblé sa voiture de 35 balles de mitraillette, puis avaient emmené et achevé leur victime

**Un crime ignoble...**

Un assassinat révoltant, dont la victime est une haute figure de cette libre démocratie et syndicaliste libre de Tunisie, que la réaction colonialiste poursuit et abrutit de sa haine et de ses crimes depuis des mois.

Pour le plus grand malheur de la France et de la Tunisie...

On vient de tuer, de massacrer sauvagement le secrétaire général de l'Union Générale des Travailleurs Tunisiens, la tête politique et syndicale du peuple tunisien, avec Bourguiba, aujourd'hui déporté.

Un homme qui n'avait jamais cessé la lutte pour la liberté tunisienne de la réaction du monde libre à toute entreprise de propagande totalitaire. Un de ceux avec qui des hommes qui ne seraient ni des racistes ni des colonialistes endurcis, devaient négocier.

La République avait un langage commun, si elle le voulait, avec des hommes comme Ferhat Hached.

La République les fait poursuivre, traquer.

Où bien laisse aller les choses de telle sorte qu'en assassinant aujourd'hui ceux avec qui elle pourrait parler!

Quel sanglant gâchis!

Où a-t-on tué Ferhat Hached. Où, qui l'a cherché, passé qui le crime profite. D'abord, la localité du forfait est signalée; elle porte la marque d'une haine hystérique, racialiste, de certains malfaiteurs que nous avons dénoncés et qui poursuivent impudiquement leur activité de mafia terroriste.

Nous avons signalé Pétrange négligence avec laquelle le Résident, les autorités policières laissent opérer ce groupe dit de « La Main rouge », qui récemment appela au meurtre de



Une récente photographie de Ferhat Hached.

LE RÉSIDENT GÉNÉRAL HAUTECLOCQUE CONNAISSAIT-IL L'ATTENTAT QUAND IL VINT HIER SOIR A PARIS ?

**Grève générale de 72 heures en Tunisie**

PROFONDE EMOTION DANS LES MILIEUX SYNDICAUX DU MONDE ENTIER

De nombreuses exécutions capitales auraient eu lieu jeudi soir à Gafsa

Lire nos informations en 4<sup>e</sup> page



FRANC-TIREUR  
6/12/52

31

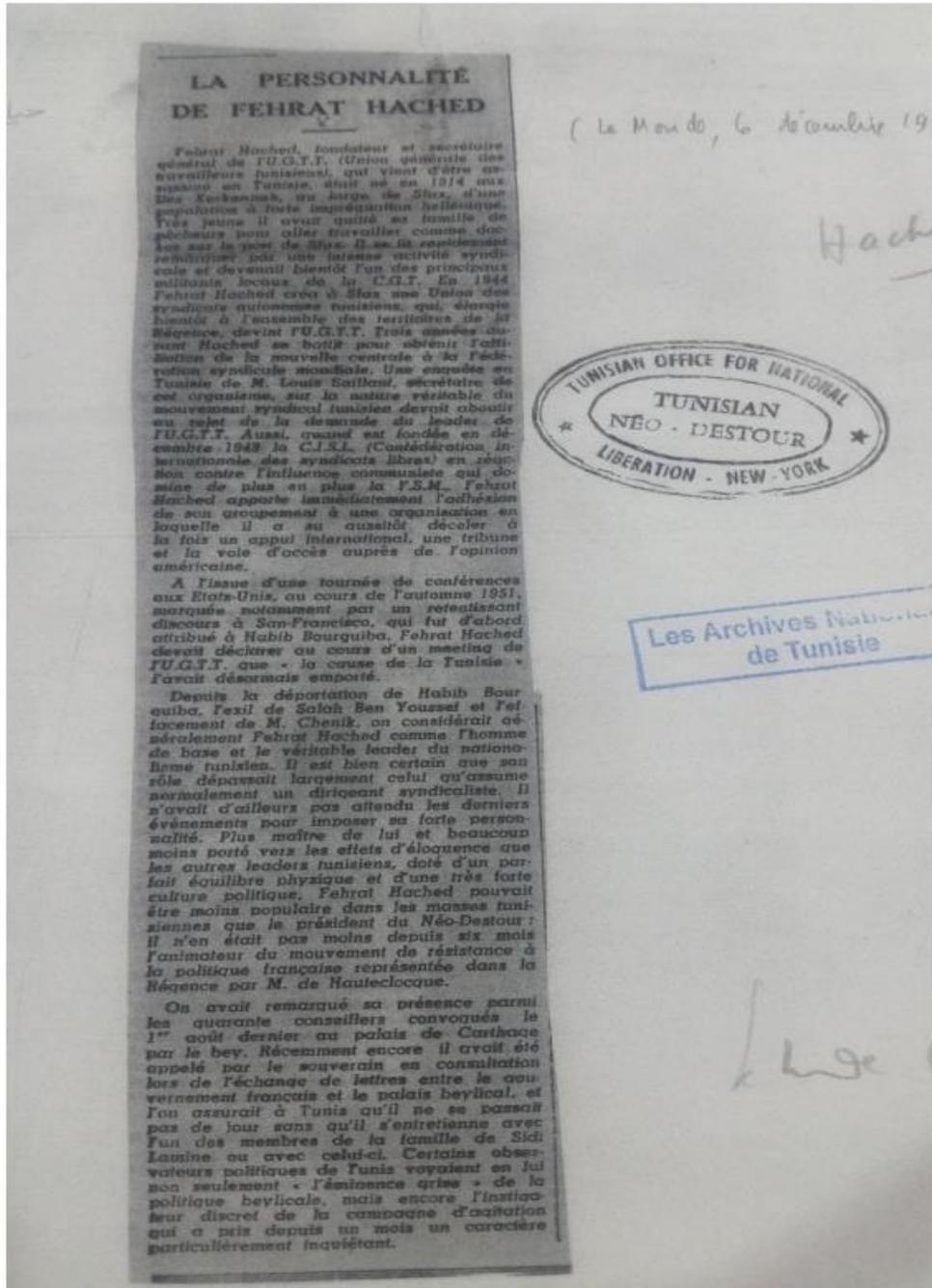
96

Fran Tu

اغتيال فرحات حشاد

<sup>1</sup> A.N.T, Journal Le Monde, 6 Décembre 1952.

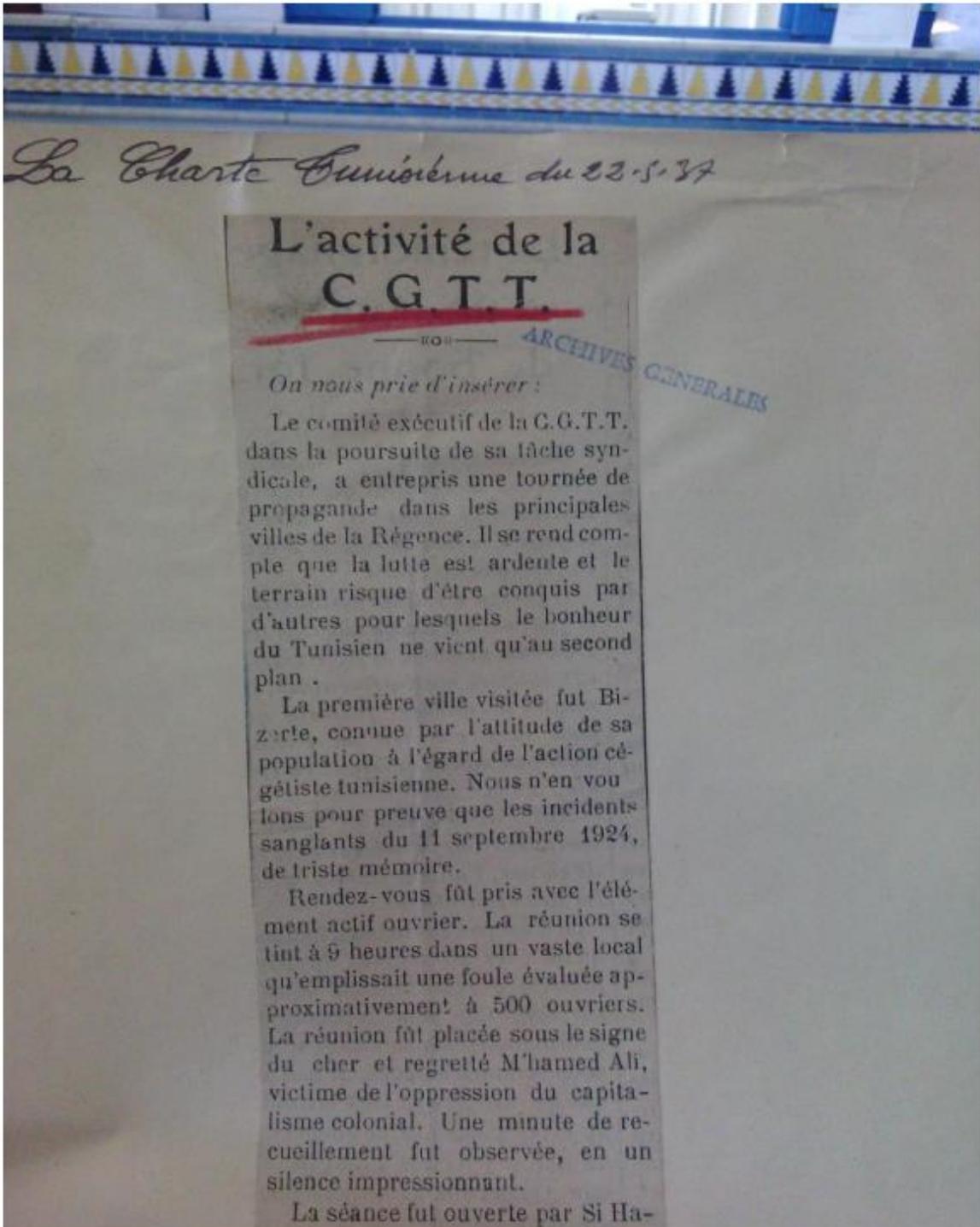




1

السيرة الذاتية لفرحات حشاد

<sup>1</sup> A.N.T, Journal Le Monde, 6 décembre 1952.



de triste mémoire.

Rendez-vous fût pris avec l'élément actif ouvrier. La réunion se tint à 9 heures dans un vaste local qu'emplissait une foule évaluée approximativement à 500 ouvriers. La réunion fût placée sous le signe du cher et regretté M'hamed Ali, victime de l'oppression du capitalisme colonial. Une minute de recueillement fut observée, en un silence impressionnant.

La séance fut ouverte par Si Habib Bou Galfa qui démontra dans un langage chatié et en termes choisis les inconvénients de l'incorporation à la C. G. T., laquelle ne sert que ses intérêts propres et ne cherche qu'à augmenter le nombre de ses adhérents dans un but purement électoral ; en un mot, son raffermissement et la consolidation de sa position. Il multiplia les exemples qui illustrent l'attitude de la C.G.T. envers ses adhérents de nationalité tunisienne. Les événements de Metlaoui en sont la preuve la plus évidente. Un grand point d'interrogation se pose en effet devant le sabotage d'une grève déclenchée par l'unanimité des employés et uniquement respectée par les Tunisiens. ARCHIVES GÉNÉRALES

D'où provient le mot d'ordre lancé dans les coulisses ?....

La parole fût donnée ensuite au

نشاطات جامعة العموم العملة التونسية

<sup>1</sup> A.N.T série /C :7 D :5/N 285 : Mouvement National

DIRECTION DE LA SURETE  
 NATIONALE EN ALGERIE  
 SOUS-DIRECTION DES  
 RENSEIGNEMENTS GENERAUX  
 SERVICE CENTRAL DE  
 L'INFORMATION

- FICHE DE RENSEIGNEMENTS -

ETAT CIVIL

AISSAT IDIR  
 né le 17.6.1915 à DJEMAA SAHARIDJ (département de Grande  
 Kabylie)  
 Fils de AKLI BEN IDIR et de BELLAHSENE-MALIKA  
 Marié - 4 enfants

PROFESSION

Chef de contentieux aux Ateliers Industriels de l'Air  
 de Maison-Blanche -(A.I.A.) du 28.8.1939 au 5.1.1951.  
 Employé à la Caisse Algérienne de Compensation du  
 Bâtiment et des Travaux Publics, 1 rue du Languedoc à ALGER,  
 depuis le 15.2.1951.

DOMICILE

ALGER, 75 Boulevard Cervantès.

RENSEIGNEMENTS DIVERS -

Militant actif du PPA-MFLD, il est signalé en 1947 comme  
 se livrant à une violente propagande anti-française.  
 Au mois de Juillet 1950, AISSAT IDIR est chargé par  
 le PPA-MFLD de créer un syndicat des travailleurs algériens.  
 Le 5 janvier 1951, après douze années de service aux  
 Ateliers Industriels de l'Air de Maison-Blanche, il est licencié  
 pour "propos, agissements, écrits, incompatibles avec un emploi  
 dans un établissement travaillant pour la Défense Nationale".  
 A la fin de 1951, le Comité Central du Mouvement pour le  
 Triomphe des Libertés Démocratiques (M.T.L.D.) le nomme respon-  
 sable de la Commission Centrale des Affaires Syndicales du Parti.  
 Lors de la scission du M.T.L.D., AISSAT prend position  
 contre les Messalistes.

./.

Après les événements de novembre 1954, l'intéressé adhère au F.L.N. qui le charge en 1956 de la direction de l'Union Générale des Travailleurs Algériens (U.G.T.A.). Il occupe dans cette centrale syndicale les fonctions de secrétaire.

Le 23.5.1956, il est astreint à résider à BERROUAGHIA. Trois mois plus tard, alors qu'il est toujours interné, AISSAT Idir est nommé comme membre du Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A.). Cet organisme suprême de la rébellion a été créé, lors du premier congrès du F.L.N. tenu le 20 Août 1956 dans la vallée de la Soummam.

Il est transféré au centre d'hébergement de BOSSUET, le 8 février 1957.

A la suite d'une enquête effectuée par les services de la D.S.T., l'intéressé est placé sous mandat de dépôt et inculpé d'atteinte à la Sécurité Extérieure de l'Etat.

AISSAT Idir, doit comparaître devant le Tribunal Militaire Permanent des Forces Armées d'ALGER, le 12 Janvier 1959.

N° 441 c/SNA/RG3

Destinataire

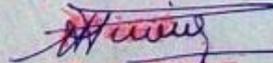
-M. le Directeur du Cabinet de  
M. le Délégué Général du  
Gouvernement en Algérie

ALGER, le 9 Janvier 1959

Le Colonel GODARD  
Directeur de la Sécurité Nationale en Algérie

Signé : GODARD

Le Colonel GODARD  
Directeur de la Sécurité Nationale en Algérie  
P.A. Le Commissaire PRIGNE  
F.F. de Chef de Cabinet

  
Signé : PRIGNE

1

السيرة الذاتية لعيسات إيدير

<sup>1</sup> CAOM, UGTA en Algérie 1957-1961, 7G/1106.

Ex.....10

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

- CONFEDERATION INTERNATIONALE DES SYNDICATS LIBRES -  
(C.I.S.L.)

Il est à noter que la Confédération Internationale des Syndicats Libres (C.I.S.L.) a son siège à BRUXELLES (Belgique), 54 Rue du Lombard, d'où elle dirige la lutte contre la Fédération syndicale mondiale (F.S.M.), d'obédience communiste.

Fondée et animée par l'Américain Irwing BROWN, délégué pour l'Europe des centrales syndicales américaines (Confédération Internationale Ouvrière (C.I.O.) et Association Fédérale Of Labour (A.F.L.)), la C.I.S.L., groupe sur le plan mondial, 60.000.000 d'adhérents. Elle est dirigée par un comité exécutif dont les principaux animateurs sont MM. Omar BECU, président, J. H. OLDENDROEK, secrétaire général et MAJOR, président de la Centrale syndicale Belge.

Des confédérations de syndicats libres d'Amérique, d'Europe et d'Afrique du Nord, y sont affiliées.

C'est ainsi que "Force Ouvrière" y représente la France, tandis que l'Union Générale des Travailleurs Tunisiens (U.G.T.T.) et l'Union Marocaine du Travail (U.M.T.), y représenteraient respectivement la Tunisie et le Maroc.

Les dirigeants de la C.I.S.L. ont toujours manifesté l'intention d'étendre leur champ d'activité en Afrique du Nord.

Après s'être implanté en Lybie où cet Organisme gère environ 7.000 travailleurs groupant notamment : des dockers et des fonctionnaires, le Comité exécutif s'est attaché à créer la division au sein des travailleurs Tunisiens par le truchement de MM. Irwing BROWN, LAFFOND (Force Ouvrière de France) et le leader Tunisien Ferhat HACHED.

Au cours d'un congrès auquel assistaient les trois personnes précitées, l'Union Générale des Travailleurs Tunisiens (U.G.T.T.) était créée et amenait, en très peu de temps, la majorité des travailleurs musulmans à s'y affilier.

Devant le succès de l'organisme Tunisien, la C.I.S.L. a largement financé ce jeune mouvement syndical qu'elle avait reconnu, lui permettant ainsi, la mise en place de personnels appointés dans tous les centres importants de la Tunisie.

Il est à noter, d'autre part, que, malgré l'assassinat du militant directeur de l'U.G.T.T. FERHAT HACHED, la centrale Syndicale Tunisienne a poursuivi avec succès, son implantation sous la direction de AHMED BEN SALAH et est devenue "la cheville ouvrière" dans la lutte pour l'Indépendance.

..../.

Il est à signaler, enfin, que, au moment de la proclamation de l'Indépendance, l'Union des Syndicats de Travailleurs Tunisiens (U.S.T.T.) - (tendance communiste), c'est dissoute et a rejoint les rangs de l'U.C.T.T.

En ce qui concerne le Maroc, l'ingérence de la C.I.S.L. s'est présentée de façon presque identique, c'est-à-dire: ordre son organisme syndical chargé de lutter contre l'organisation communiste en place: l'Union Syndicale des Travailleurs Marocains (U.S.T.M.)

Après de nombreuses interventions de MM. LAPPOUD (France) et Irwing BROWN (Amérique), une Union Marocaine du Travail (U.M.T.) reconnue par la C.I.S.L. était créée.

Elle était dirigée par MADJOUR, leader syndicaliste, connu pour ses attaches avec l'ISTIQLAL, parti politique dirigé par EL FASSI.

Comme en Tunisie, l'organisme syndical Marocain, abondamment financé par les syndicats libres Américains, a joué un rôle important dans la lutte pour l'Indépendance.

Il est à signaler notamment, à ce sujet, que, dès la proclamation de l'Indépendance, c'est l'U.M.T. qui a fourni le Service d'ordre, lors du retour du Sultan.

Il est à noter, enfin, que les deux Centrales syndicales Tunisienne et Marocaine viennent d'être reconnues par l'Office International du Travail (O.I.T.), dont le siège est à GENEVE (Suisse).

Devant cet état de choses, la C.I.S.L. retardait la reconnaissance de l'U.S.T.A. et, le 29 Mai 1954, enregistrait la demande d'affiliation, également par l'U.S.T.A.

En Algérie, la C.I.S.L. est représentée par les syndicats de Force-Ouvrière affiliés à leur Confédération Métropolitaine.

Elle n'a pourtant jamais aidé directement ces représentants en Algérie, du fait de leur dépendance directe de l'organisation Métropolitaine de F.O.

Toutefois, les dirigeants des syndicats libres ont toujours manifesté l'intention d'étendre le champ de leur activité à l'Algérie, en tentant à diverses reprises, de prendre contact avec les leaders politiques musulmans, en vue de créer des syndicats musulmans indépendants.

Cette orientation s'était déjà manifestée au cours d'une réunion de l'Exécutif de la C.I.S.L. (le 4/12/53), qui avait décidé de soustraire un contrôle de la Confédération Française de F.O. les activités musulmanes en A.F.N.

.../.

- 3 -

En Juillet 1954, un nommé LINHIGER, d'origine Suisse et représentant de la C.I.S.L. était délégué à ALGER pour verser des fonds à LAHOUEL du M.T.L.D.-P.F.A., actuellement au CAIRE, en vue de lancer une centrale syndicale musulmane.

Malgré les pressions des "envoyés" de la C.I.S.L., les tentatives des leaders politiques musulmans étaient demeurées infructueuses, ces derniers arguant qu'ils manquaient de cadres suffisamment éduqués.

De plus, le Congrès du M.T.L.D. tenu à HORNU, en Belgique en juillet 1954, avait scindé le parti nationaliste en deux camps et écarté momentanément, tout projet de création de syndicats indépendants.

Après des entrevues en Métropole, MM. KRANE et HEBOT de la C.I.S.L. se déplaçaient successivement à ALGER pour organiser, financer et lancer la première organisation musulmane; l'Union des Syndicats des Travailleurs Algériens (U.S.T.A. à de tendance Messaliste (M.N.A.)

Dès l'annonce de l'U.S.T.A. en Février 1956, le Front de la Libération Nationale (F.L.N. faisait connaître que cette Centrale ne représentait rien en Algérie et ne pouvait que grouper des travailleurs Nord-Africains en France.

Il annonçait, à son tour, la création d'une centrale syndicale algérienne. L'Union Générale des Travailleurs Algériens (U.G.T.A.) satellite du F.L.N., sans préciser son affiliation sur le plan international.

Devant cet état de choses, la C.I.S.L. retardait la reconnaissance de l'U.S.T.A. et, le 29 Mai 1956, enregistrait la demande d'affiliation, également faite par l'U.G.T.A.

Prise entre deux feux, la C.I.S.L. n'a encore reconnu officiellement, aucune des deux Centrales Musulmanes Algériennes.

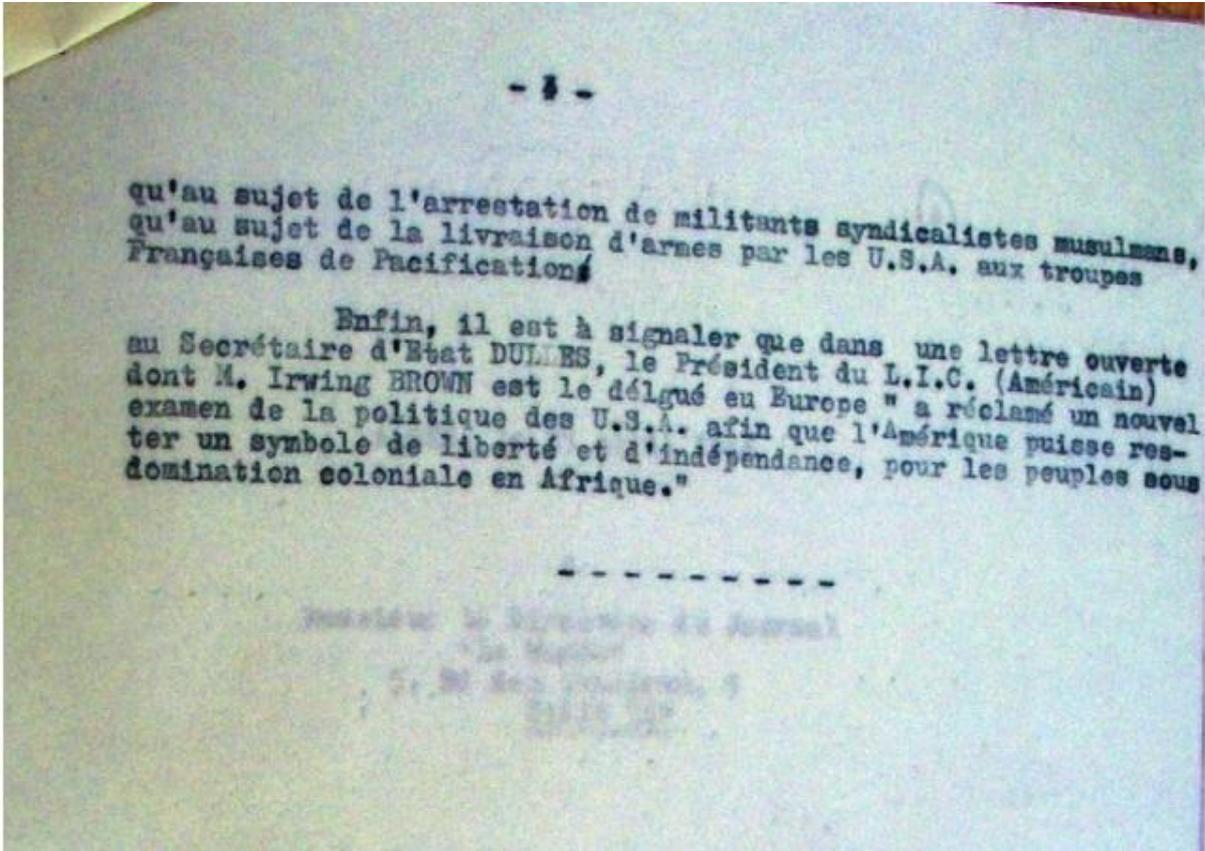
Elle hésite entre les deux organismes, l'un Messaliste dont le recrutement est pratiquement nul et le second groupant la majorité des ouvriers algériens qu'il recrute par la crainte qu'importe le terrorisme.

En conclusion, la C.I.S.L. continue de se manifester activement en A.F.N. et notamment sur le plan Algérien. Elle s'apprête à prendre une décision en vue de reconnaître officiellement une Centrale syndicale Nationale en Algérie.

Comme au Maroc et en Tunisie, elle s'efforcera d'encourager le jeune mouvement syndical algérien, dans sa lutte pour obtenir, le droit des peuples à se gouverner eux-mêmes.

Malgré la non reconnaissance officielle des organismes syndicaux d'Algérie, elle a déjà élevé de vives protestations auprès du Gouvernement Français et sur le plan international, tant au sujet de l'arrestation de militants syndicalistes musulmans,

..../.



1

معلومات حول منظمة النقابات العالمية الحرة CISA

<sup>1</sup> CAOM, 7G/1198, FLN 1954-1961.

Doc. 2

[FARHAT HACHED : Appel aux travailleurs nord-africains (21 mars 1947)]

Dans tous les pays de la terre les travailleurs s'organisent dans des mouvements syndicaux nationaux et s'unissent ensuite dans une organisation syndicale internationale.

Dans les pays d'Afrique du Nord (Algérie, Maroc, Tunisie), la C.S.T. française a prétendu régner en maîtresse et mettre la main sur les destinées de la classe ouvrière de ces trois pays frères, soumettant ainsi les travailleurs nord-africains à une "colonisation" supplémentaire et étendant son "impérialisme" là où les peuples se plient déjà sous l'impérialisme colonial.

Doc. 2

- 3 -

Nous n'en citons comme référence que les dernières déclarations du Camarade Jouhaux, Secrétaire général de la C.S.T., à l'occasion de la dernière réunion du Comité Confédéral national où il nous a été donné de voir le camarade Jouhaux prendre position dans le problème syndical tunisien en ces termes : "Admettre l'autonomie syndicale en Tunisie c'est préjuger de la situation politique de demain, car c'est admettre déjà le détachement de la Tunisie de la Communauté française". Il affirme que la situation syndicale doit garder un parallélisme étroit avec la situation politique. Il pense que des liens pourront être demain modifiés sur le plan syndical mais que cette évolution doit être étudiée dans son ensemble et ne se produire que dans le cadre et dans le sein de l'Union française. Il reproche à Louis Saillant d'avoir fait admettre l'U.S.T.T. à la F.S.M.

Mais l'Union générale tunisienne du travail (U.G.T.T.) constituée le 20 janvier 1946 a groupé en son sein et en dehors de toutes autres centrales syndicales étrangères, la presque totalité de la classe ouvrière tunisienne.

La seule voie de salut pour les travailleurs de notre pays réside en effet dans l'organisation de ces travailleurs en une Centrale syndicale nationale dans les mêmes conditions que les classes ouvrières des autres pays du monde.

Mais cette voie ne peut véritablement garantir la réalisation du but recherché que dans la mesure où la classe ouvrière de toute l'Afrique du Nord réalise son unité dans une "Fédération syndicale nord-africaine" indépendante de tout autre mouvement syndical étranger et pouvant représenter les travailleurs d'Afrique du Nord au sein de l'organisation syndicale internationale.

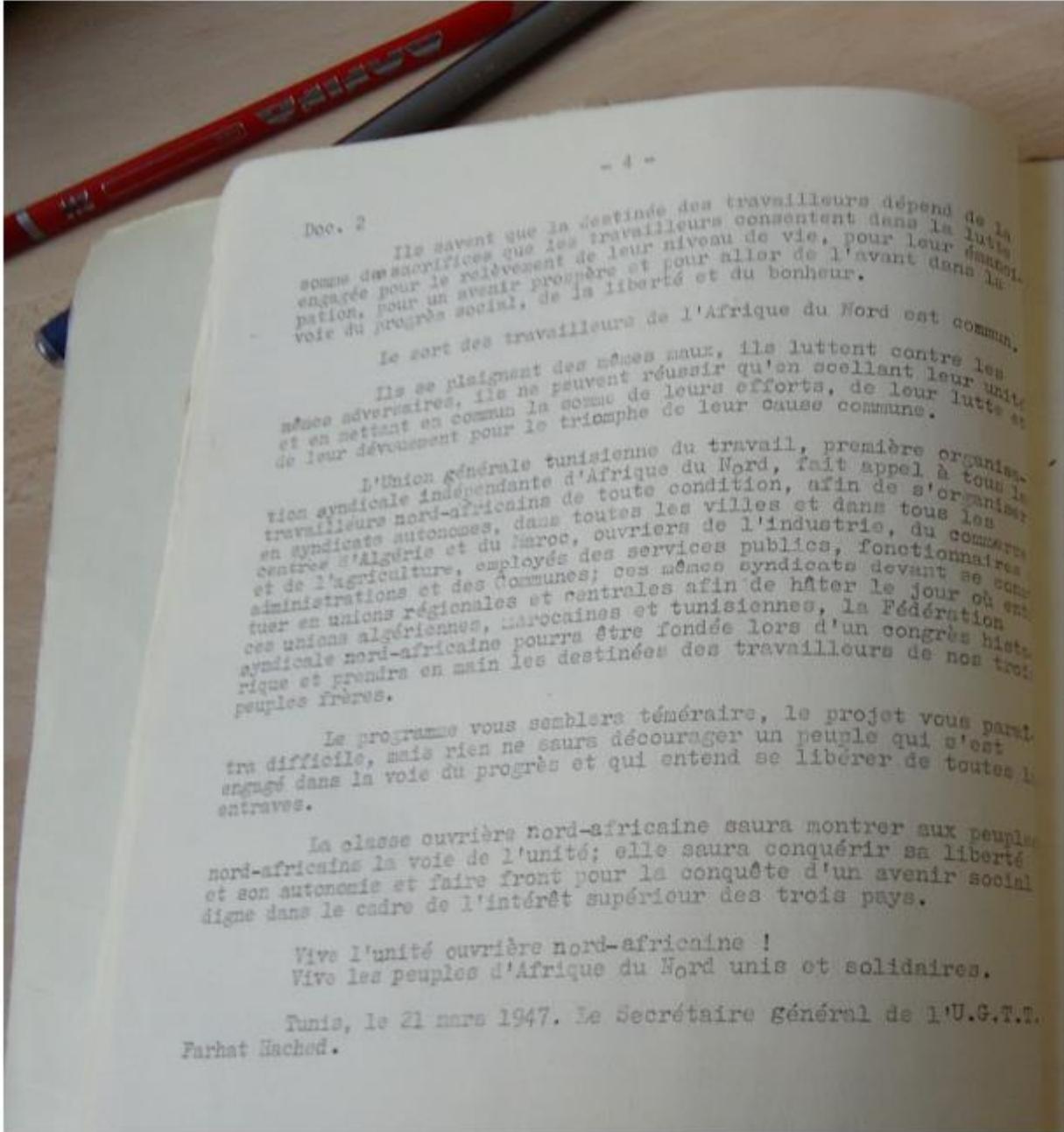
Nous savons que la réalisation de ce beau projet sera laborieuse, qu'elle nécessitera un travail acharné et une absolue confiance dans l'avenir.

Nous savons que pour nos camarades ouvriers et fonctionnaires d'Algérie, une lutte âpre et soutenue sera nécessaire pour se débarrasser de l'emprise des autres organisations syndicales non algériennes et qui se sont implantées à la faveur du système politique auquel est soumis notre territoire frère.

Nous savons que pour nos camarades et frères marocains, qui ne profitent pas encore du libre exercice du droit syndical, il faudra oeuvrer avec la foi qui conditionne tout succès.

Mais nous savons aussi que ni cette foi, ni la volonté, ni la confiance en l'avenir ne font défaut à nos camarades et amis algériens et marocains.

.../



النداء الذي وجهه فرحات حشاد لنقابي شمال إفريقيا بهدف انشاء مركزيات نقابية مستقلة في بلدان شمال إفريقيا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> واردة المنجي، علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري 1954-1957، المرجع السابق، ص 214

DIRECTION DE LA SURETE  
 NATIONALE EN ALGERIE  
 -----  
 SOUS-DIRECTION DES  
 RENSEIGNEMENTS GENERAUX  
 -----  
 SERVICE CENTRAL DE  
 L'INFORMATION  
 -----

- FICHE DE RENSEIGNEMENTS -

ETAT CIVIL

AISSAT IDIR  
 né le 17.6.1915 à DJEMAA SAHARIDJ (département de Grande  
 Kabylie)  
 Fils de AKLI BEN IDIR et de BELLAHSENE-MALIKA  
 Marié - 4 enfants

PROFESSION

Chef de contentieux aux Ateliers Industriels de l'Air  
 de Maison-Blanche -(A.I.A.) du 28.8.1939 au 5.1.1951.  
 Employé à la Caisse Algérienne de Compensation du  
 Bâtiment et des Travaux Publics, 1 rue du Languedoc à ALGER,  
 depuis le 15.2.1951.

DOMICILE

ALGER, 75 Boulevard Cervantès.

RENSEIGNEMENTS DIVERS -

Militant actif du PPA-MTLD, il est signalé en 1947 comme  
 se livrant à une violente propagande anti-française.  
 Au mois de Juillet 1950, AISSAT IDIR est chargé par  
 le PPA-MTLD de créer un syndicat des travailleurs algériens.  
 Le 5 janvier 1951, après douze années de service aux  
 Ateliers Industriels de l'Air de Maison-Blanche, il est licencié  
 pour "propos, agissements, écrits, incompatibles avec un emploi  
 dans un établissement travaillant pour la Défense Nationale".  
 A la fin de 1951, le Comité Central du Mouvement pour le  
 Triomphe des Libertés Démocratiques (M.T.L.D.) le nomme respon-  
 sable de la Commission Centrale des Affaires Syndicales du Parti.  
 Lors de la scission du M.T.L.D., AISSAT prend position  
 contre les Messalistes.

./.

Après les événements de novembre 1954, l'intéressé adhère au F.L.N. qui le charge en 1956 de la direction de l'Union Générale des Travailleurs Algériens (U.G.T.A.). Il occupe dans cette centrale syndicale les fonctions de secrétaire.

Le 23.5.1956, il est astreint à résider à BERROUAGHIA. Trois mois plus tard, alors qu'il est toujours interné, AISSAT Idir est nommé comme membre du Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A.). Cet organisme suprême de la rébellion a été créé, lors du premier congrès du F.L.N. tenu le 20 Août 1956 dans la vallée de la Soummam.

Il est transféré au centre d'hébergement de BOSSUET, le 8 février 1957.

A la suite d'une enquête effectuée par les services de la D.S.T., l'intéressé est placé sous mandat de dépôt et inculpé d'atteinte à la Sécurité Extérieure de l'Etat.

AISSAT Idir, doit comparaître devant le Tribunal Militaire Permanent des Forces Armées d'ALGER, le 12 Janvier 1959.

N° 411 c/SNA/RG3

Destinataire

-M. le Directeur du Cabinet de  
M. le Délégué Général du  
Gouvernement en Algérie

ALGER, le 9 Janvier 1959

Le Colonel GODARD

Directeur de la Sécurité Nationale en Algérie

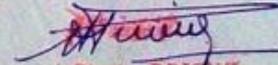
Signé : GODARD

Le Colonel GODARD

Directeur de la Sécurité Nationale en Algérie

P.A. Le Commissaire PRIGNE

F.F. de Chef de Cabinet

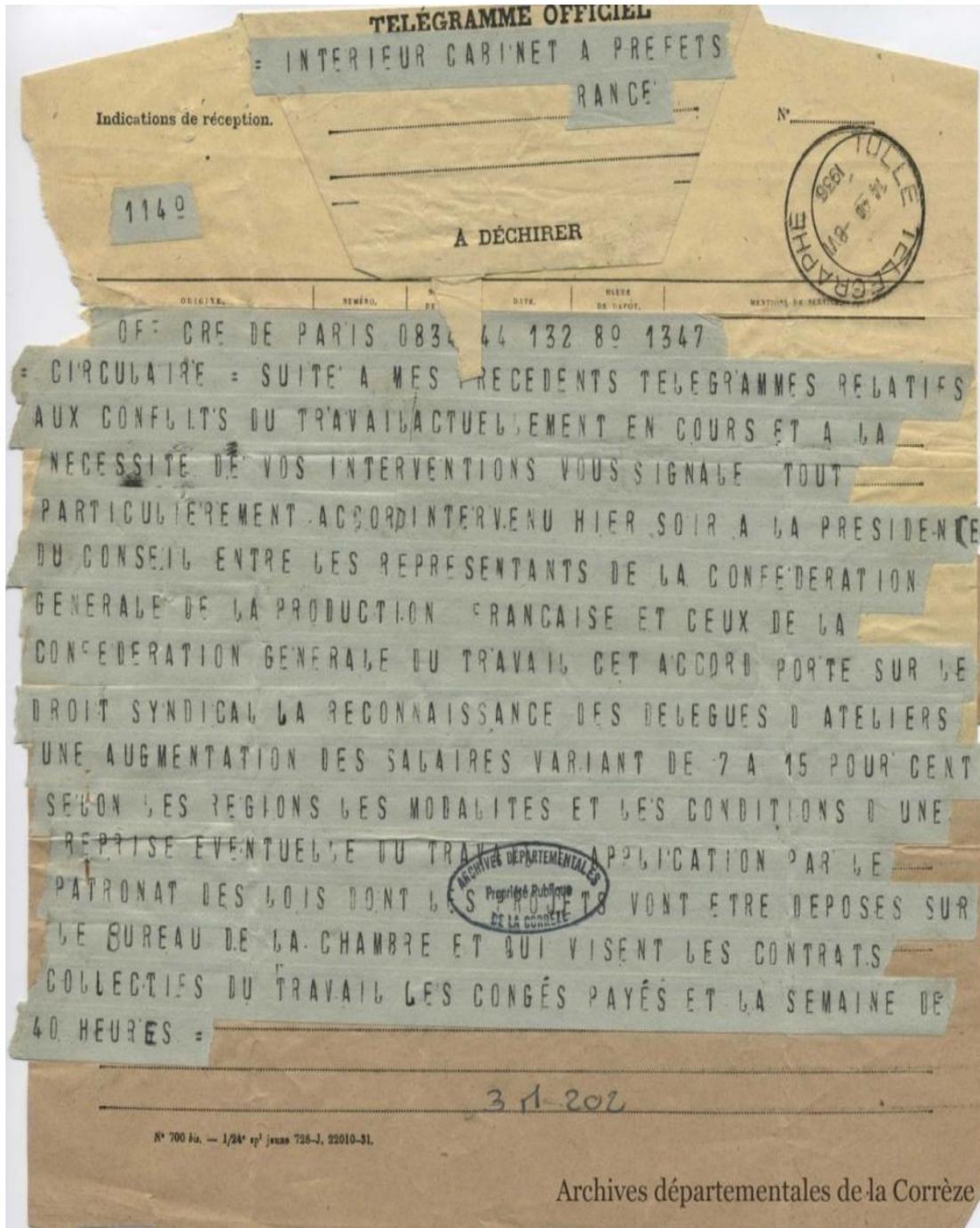


Signé - PRIGNE

تعريف عيسات إدير<sup>1</sup>

<sup>1</sup> CAOM, 7G/1106, UGTA en Algérie 1957-1961.





تيليغراف يحتوي على بنود معاهدة ماتنيون 1936-06-07<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Archives départementales de la Corrèze 3M 202, Télégramme officiel intérieur cabinet A préfets France.

# قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- سورة فاطر: الآية 10.

- سورة آل عمران: الآية 110.

أولاً: المصادر:

أ- الأرشيف باللغة العربية:

- أرشيف الإقامة العامة R900 تقرير القائد الأعلى للقوات المسلحة دوفال (Duval) إلى وزير الحرب بتاريخ مارس

- أرشيف وزارة الخارجية N609، تقرير المقيم "مونس" إلى وزير الخارجية "بيدو" تقرير ديسمبر 1948.

ب- المذكرات الشخصية:

- احمد حسين آيت، روح الاستقلال: مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.

- بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الجزء الأول: الفترة الأولى 1920-1936، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

- ..... الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الجزء الثالث: الفترة 1947-1956، منشورات السائحي، 2013.

- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، بقلم روبرت ميل، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، لبنان، 1979.  
- بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.  
- القناوي بلقاسم، بلقاسم القناوي: مذكرات نقابي وطني، تح: فريد ابن إسماعيل، جامعة تونس الأولى المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998.

- الشيخ خير الدين، الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.س).  
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س).

- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.  
- المطوي محمد صالح جراد، تونس في جهادها أو مذكرات مبعث سياسي، مطبعة الإتحاد، تونس، 1936.

ج- الوثائق المنشورة:

- إدارة مصالح الاقتصادية الاهلية، المفكرة الفلاحية 1334/1916 هـ، تونس، 1916،  
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- نص التسليم حبيب بورقيبة المؤرخ بتاريخ 07 سبتمبر 1933: أبو بكر السعيد، مؤتمر البعث المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة 1352 الموافق ل 02 مارس 1934، الحزب الاشتراكي الحر للنشر، تونس، 1967، ص 16.
- رد اللجنة التنفيذية بمنشور 17 نوفمبر 1933: أبو بكر السعيد، مؤتمر البعث المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة 1352 الموافق ل 02 مارس 1934، الحزب الاشتراكي الحر للنشر، تونس، 1967.
- د- شهادات منشورة:
- شهادة أمحمد يوسف حول لجنة شباب بلكور: محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، ط01، دار الهومة، الجزائر، 2003.
- شهادة محمد خيضر حول المنظمة الخاصة: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- أحمد منصور، الرئيس بن بلة... يكشف أسرار ثورة الجزائر، سلسلة كتاب الجزيرة شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم للنشر والتوزيع، قطر، 2007.
- هـ- الجرائد والصحف:
- لسان الشعب، 21 ديسمبر 1927.
- الزهرة، 28 جانفي 1909.
- الصواب، 30 أوت 1923.
- الأمة، 25 نوفمبر 1923.
- المنار، 23 جانفي 1953.
- .....، 30 جويلية 1951
- .....، 07 جانفي 1952
- .....، 19 جانفي 1952
- .....، 01 أبريل 1953.
- الشهاب، 19 جانفي 1931.
- .....، جوان 1936.
- .....، جويلية 1936.
- البصائر، 08 فيفري 1936.
- .....، 24 جانفي 1936.
- .....، 31 جانفي 1936.
- .....، 05 جوان 1936.
- .....، 14 جانفي 1938.
- .....، 08 أبريل 1938.
- .....، 28 جويلية 1939.
- .....، 05 أوت 1948.

- ..... 19 أبريل 1948.
- ..... 25 جويلية 1948.
- ..... 22 نوفمبر 1948.
- ..... 20 ديسمبر 1948.
- ..... 24 مارس 1952.
- الشعب، 13 جانفي 2007.
- ي- الكتب المطبوعة:**
- انجلز ماركس، في الحركة النقابية، تر: طلال الحسيني، صونيا الخوري، دار الطليعة لطباعة والنشر، لبنان، 1975.
- أندري جوليان شارل، إفريقيا الشمالية تسيير - القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، طيب المهدي، حبيب الشطي، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1976.
- أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1871-1877، ج1، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2008.
- بلهوان علي، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (د.س).
- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود الحاج مسعود، مؤسسة الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- تاغناوم فرانك، نظرات في مستقبل الحركة العمالية، تر: راشد البراوي، المطبعة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1963.
- الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط01، دار القدس للنشر والتوزيع، لبنان، 1975.
- حداد الطاهر، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار الصامد، تونس، 1997.
- حربي محمد، الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر قيصر، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.
- السعيد أبو بكر، مؤتمر البعث المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي المنعقد بمدينة قصر الهلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة 1352 الموافق ل 02 مارس 1934، الحزب الاشتراكي الحر للنشر، تونس، 1967.
- عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- غليسي جوان، الجزائر الثائرة، تر: خير حماد، ط01، منشورات دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1961.
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود- محمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1871-1877، ج1، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2008.
- قداش محفوظ، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926 - 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- طالب الإبراهيمي أحمد، أثار الإمام البشير الإبراهيمي الجزء الرابع (1952-1954)، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- ..... ، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي الجزء الأول 1929-1940، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
- ..... ، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي الجزء الثاني 1940-1952، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
- ..... ، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي الجزء الخامس 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
- رويبر أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- شيبان عبد الرحمن، من وثائق جمعية العلماء المسلمين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- عباس محمد، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، ط01، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- ..... ، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ..... ، نداء الحق للشهادات التاريخية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- عبد الله الطاهر، تاريخ الحركة النقابية في تونس، ط01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.س).
- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، المغرب، (د.س).
- ..... ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية العالية، دم، 1955.
- قنانش محمد، أفاق مغربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب الجزائر، 2009.
- ..... ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة دار الهومة، الجزائر، 2010.

باللغة الفرنسية:

أ-الأرشيف:

- A.N.O.M (91 1 K 1148), P.R.G, A/S de commentaires sur la libération de Farhet Abbes, N :41, Miliana, le 15/04/1946.
- A.N.O.M .1K.135/A, Correspondance du gouvernement général d'Alger destinée au préfet d'Alger en date 16 juin 1945.
- A.N.O.M 81F1242 ; Répression des manifestations contre la souveraineté française en Algérie, Décret Regnier 30 Mars 1935.
- A.N.O.M, Série : 3CAB 45. Rapport du commissaire de la ville de Mostaganem au sous- préfet. Mostaganem le 17 mars 1938
- A.N.O.M/ G.G.A/3C.A. B, Rapport du chef de la sureté départementale au Gouvernement général de l'Algérie, Alger, 21 décembre 1937.
- A.N.T série /C :7 D :5/N 285 : Mouvement National.
- A.N.T. D/Grève d'aout 1947.
- A.O.M. 81 F.1567, Les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers des départements d'Alger.
- A.W.O, pref d'Oran, CIE, N 371 (mai 1950).

- A.W.O. Préf d'Oran, SLNA N 39, Avril 1950
- ANT.550/27, lettre du directeur de la sureté au president general 1 septembre 1939.
- Archive départementale de la Corrèze 3M 202, Télégramme officiel intérieur Cabinet a préfets France, Avril 1936.
- Archives générales du Gouvernement Tunisien, Série non inventoriée sur les menées nationalistes et communistes, réunion de 09-11-1921, Rapport de Police.
- A.N.O.M 7G/1106, UGTA en Algérie 1957-1961.
- A.N.O.M, 1CM55, Rapport secret du gouvernement général au ministère de l'intérieur le 05/10/1945.
- A.N.O.M, rapport de police n460, Constantine 5/05/1953, France.
- A.N.O.M. 7G/1198, FLN 1954-1961.
- Centre des archives contemporaine,19940500/194, rapport de police sur les réunions de Marseille et Toulon 1 er et 4 mai 1940.
- . A.W. O, F35, les grève agriculture indigène 1936-1937.

ب- المذكرات والشهادات:

- Achour Habib, ma vie politique et syndical enthousiasme et déception 1944-1981, T01, Ed Alif, 1989.
- Ait Ahmed Hocine, Mémoires d'un combattant l'esprit d'indépendance 1942-1952, El-Barzakh, Alger, 2009.
- Bourguiba Habib, Ma vie, Mon œuvre 1934-1938 : textes réunis et commenté par Mohamed Sayah, Librairie Plon, Paris, 1986.

ج- الوثائق المنشورة:

- Anonyme, L'Algérie : le débat sur « l'amnistie », Bulletin du comité de l'Afrique française, N01, janvier 1939.
- Circulaire confédéral du 05 octobre 1944 adressée aux fédérations nationales et au Union départementales de la C.G.T. Archive de l'institut C.G.T d'histoire social.
- Confédération française des travailleurs chrétiens, la confédération française des travailleurs chrétiens, historique, principe, Paris, 1934,
- Démission de Bourguiba de la commission exécutive de vieux destour 07/09/1934: Habib Bourguiba, ma vie, mon œuvre 1934-1938, librairie Plon, paris, 1986, P293.
- Gouvernement général de l'Algérie : conseil supérieur du gouvernement, France ,1933.
- Gouvernement général de l'Algérie, Direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation –service du travail, Les lois ouvrier et les institutions social en Algérie, imprimerie orientale Fontana, Alger, 1922.

- Journal officiel de la république française, N24, 18/03/1944.
- Les kabyles en France : rapport de la commission chargée d'étudier les conditions du travail des indigènes algériens dans le Métropole, Imprimerie René Barrillier, 1914.
- Ministère de l'économie nationale – Service national des statistiques, Bulletin de la statistique générale de la France, Presse universitaire de France, France, Janvier 1946.
- Ministère du commerce, de l'industrie, direction du travail, Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1900, imprimerie nationale, Paris, 1901,
- ....., Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1902, imprimerie nationale, Paris, 1903.
- ....., Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1925, imprimerie nationale, Paris, 1925.
- ....., Statistique des grèves. Des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenus pendant l'année 1930, imprimerie nationale, Paris, 1930.
- Ministre de la guerre, Tableau de la situation des établissements française dans l'Algérie, précède de l'exposé de motif et des projets des lois portant demande de crédit extro, Paris, 1845.
- Secrétariat général du parti socialiste S.F.I.O, Le parti socialiste en présence des décrets, lois, Librairie populaire, Paris, 1938.
- Union des syndicats de la Seine, Rapport sur la question de l'unité ouvrier – présents au congrès des bourses du travail à Alger et corporatif à Montpellier en 1902, Imprimerie Nouvelle, Paris, 1902.

د- الجرائد والصحف:

- Liberté, 23 Janvier 1906.
- ....., 15 Novembre 1942.
- Alger-ouvrier, 01 Avril 1928.
- Le journal, 16 Décembre 1920.
- Le petit Oranie, 03 Mai 1906,
- La démocratie Algérienne, 16 Février 1900.
- L'Afrique du Nord syndical, janvier 1937.
- Echo d'Oran, 08 Aout 1925.
- .....,01 Juillet 1936.
- ....., 03 Mars 1937.
- .....,27 Décembre 1947.
- The Poor Man's Guardian, 02 Aout 1834
- Dépêche Alger,15 Juin 1936.
- Ikdem,1931

- ..... ,15 Novembre 1932
- Echo d'Alger, 27 Novembre 1938.
- ..... , 30 Novembre 1938.
- ..... , 01 décembre 1938
- ..... , 19 Décembre 1950.
- Les travaux nord-africain .26 Novembre 1942.
- Algérie Actualité ,14 Octobre 1992.
- El-moudjahid ,07 mai 1958.
- L'ancien combattant de l'Ardèche, 25 Octobre 1925.
- La Gazette coloniale, 26 Mars 1936
- L'action tunisienne, 12 Juin 1937.
- New York Herald Tribune, 06 december 1952.
- ..... , 09 december 1952.
- ..... , 16 december 1952.
- Combat,06-07- décembre 1952.
- El-Ouma, Décembre 1934
- ..... , 01 Janvier 1938.
- ..... ,27 Mai 1938.
- ..... , 27 Aout 1938.
- Le parlement Algérien, 17 juin 1939.
- Algérie républicaine, 16 Octobre1949.
- La lutte sociale, novembre 1940.
- La Gazette Colonial 26 mars 1936.
- Humanité, 08 Septembre 1934.
- ..... , 12 mai 1945
- ..... , 19 mai 1945
- Evolution nord-africain, 16 décembre 1932.
- ..... , 12 Avril 1935.
- ..... , 1935.
- ..... , 01 Mars 1935.
- ..... , 14 Juillet 1937.
- ..... , 25 Avril 1938.
- Le courrier de soir 09 Avril 1922.
- Le Croix ,06 mai 1930
- Le Populaire, 07 Septembre 1934
- Le petit Tunisien, 20 Juin 1937.
- La Défense, 20 Septembre 1935
- ..... , 20 Avril 1938

- ....., 04 Janvier 1939.

ه- كتب مطبوعة:

- Anonyme, Mémoire sur la répression dans les pays coloniaux 1954, édition source populaire français, Paris, 1954,
- Baleck Rodd, La Tunisie après la guerre problème politique, Publication comité de l'Afrique française, Paris, 1920-1922.
- Cambon Henri, Histoire de la régence de Tunis, Edition Berger Hevrault, Paris, 1948,
- Casemajor, L'action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'Hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857-1949, Breveté du centre de hautes études d'administration musulman, Paris, 1948.
- Combarel.A, Conférence avec projection sur le Congrès Eucharistique international de Carthage mai 1930, Imprimerie Namura, Tunis, 1930.
- Demontès Victor, L'Algérie industrielle et commerçante, Larose, Paris, 1930,
- Duran-Angliviel André, Ce que la Tunisie demande à la France, Jouve Egie édition, Paris, 1921.
- Duveyrier .H, La Tunisie, Libraire Hachette, Paris, 1881.
- Edmond Naegelen Marcel, Mission en Algérie, ED Flammarion, Paris, 1962.
- Eugène Daumas, exposé de l'état actuel de la société arabe du gouvernement de l'Algérie "législation qui la régit, imprimerie de gouvernement, Paris, 1844.
- G Dervin L'abbé, L'Afrique du nord –La Tunisie-, Imprimerie Henri Villers, 1905.
- Gariguet Louis, Actuelle du socialisme en France : le Mouvement révolutionnaire, son histoire, son originalité, ses tactique, Etude de morale et de sociologie, Bloude et éditeur, Paris, 1912
- Juving Alexander, Le socialisme en Algérie, imprimerie libraire édition, Alger, 1924.
- Marx Karl, Engels Frédéric, Manifeste du parti communiste, ère Nouellu 09, Rue Dauboutou, 09 Paris,
- Ouzegane Amar, Le meilleur Combat, ED A.N.E.P, Alger, 2006.
- Roger Mario, De l'accord de Munich au pact Germano-Soviétique 23 aout 1939, Harmattan, Paris, 1939.
- SAUTAYRA. E, Légitation de l'Algérie : Lois, Ordonnances, Décrets, Arrêté, second édition, Paris 1863.
- Thorel Guy, la grève, fondement syndicalisme, Esprit, N143, Mars 1948,
- Vallet Eugène, Un drame Algérien : la vérité sur les émeutes de 08 mai 1945, les grades édition Français, Paris, 1948.

- Yousfi M'hamed, l'Algérie en marche, T1, ED ENAG, Alger, 2009

ثانيا: المراجع:

باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد خالد، أضاء من البيئة التونسية على الطاهر حداد ونضال جيله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985.
- .....، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية، حياته ونضاله وفكره وكتابات، منشورات الزخارف، تونس، 2007.
- الأرش عبد الحميد، الحركة العمالية التونسية 1920-1957، دار الفرابي للنشر والتوزيع، 1988.
- آيت مدور محمود، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- .....، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- البزار سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس 1924-1956، نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار الزهران، عمان، 2009.
- بلّاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، ط01، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بلهادي عبد المجيد، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945-1952 (من خلال مجموعة نادرة من الوثائق)، منشورات معهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2013.
- بن حميدة عبد السلام، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ج01، ط01، دار النشر محمد علي الحامي، تونس، 1984.
- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابن الاحتلال الفرنسي 1830-1962، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بن رحال الزبير، الإمام عبد الحميد ابن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889-1940، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- بن مرسل أحمد، ثورة اول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 01 نوفمبر 1954- 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.
- .....، العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

- ..... دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54 - التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، ط02، منشورات ثالثة، الجزائر، 2009.
- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 - دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، داربهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بوعزيزي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- بوقصة كمال، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية (الشعبوية)، دارالقصة، الجزائر، 2005.
- بولوفة عبد القادر جيلالي، الحركة الاستقلالية في عمالة وهران، خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013.
- ..... حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية (1950-1954) عمالة وهران، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،
- تميم أسيا، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- تيمومي الهادي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة-، تونس، 1999.
- ..... نقابة الأعراف التونسيين 1932-1955، دار محمد علي الحامي، تونس، 1983.
- ثنيو نور الدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015.
- ج.د.ه.كول، الحركة النقابية، تر: سيد حسن محمود، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.س).
- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، تر: فضيلة الحكيم، فيصل عباس، دار ذاكرة الناس الجزائر، الجزائر، 2013.
- جلاب الهادي، النخب الاقتصادية التونسية 1920-1956 ظروف نشأتها وأوضاعها المادية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999.
- الجوهري بشري، شمال إفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط6، الإسكندرية، مصر، 1980.
- الحاجري محمد طه، جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968.
- حمانة بخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- حميد عبد القادر، فرحات عباس رئيس الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- حميدان محمد، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس 1938-1988، منشورات معهد الصحافة، تونس، 1994.
- حناشي عبد اللطيف، تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية 1920-1955، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2016.
- خوشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985،
- ..... حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.
- رخيطة عمار، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- الزيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.
- ..... مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2009.
- زمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
- زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1887-1939، ج1، دار الهومة، 2005.
- ..... الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- ..... تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- الزيدي علي، الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس، 2007.
- السامعي إسماعيل، انتفاضة 08 ماي 1945، بقالمة ومناطقها، مديرية النشر بجامعة قلمة، الجزائر، 2004.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992،
- ..... ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- ..... ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- ..... ، تاريخ الجزائر الحديث - بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- السعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة الغوريتم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق. داغير، دار الحداثة، بيروت، 1981.
- السوفي عمار، عواصف الاستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي جذور وتداعياته من الحبيب ثامر 1946 إلى الأزهر الشرايطي 1962، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.
- الشابي أبو قاسم، أغاني الحياة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.

- شاكرمحمود، التاريخ المعاصر: بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
- الشايبي محمد لطفي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معاً لافتكاك الاستقلال 1944-1956 (المجلد الأول: 1944-1951)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2016.
- شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939، داركرادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- شليبي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة: دراسة تاريخية موثقة، ط01، دارالبيدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- الشيخ بوشيجي، الحركة الثورية الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط01، دارالرياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000.
- صالح السيد فؤاد، أعظم الأحداث المعاصرة 1900-2014، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2015.
- طبابي عبد الحفيظ، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، الدار التونسية للكتاب للنشر والتوزيع، تونس، 2015.
- عبد الوهاب حسن حسين، خلاصة تاريخ تونس: مختصر مدرسي يشمل ذكر الحوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمن الحاضر، دارالكتب ع. ش، تونس، 1382 هـ.
- عز الدين نجلاء، العالم العربي، تر: محمد عوض إبراهيم وآخرون، دارالحياة الكتب العربية، مصر، 1953.
- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن، ط01، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2006.
- عزيز عبد الكريم، نضال شعب أبي تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.
- عقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993.
- عمارة تركي رابع، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2001.
- عمراني مهنا، 08 ماي 1945 في الجزائر: الخطابات الفرنسية حول مجازر خراطة، قالمة، دار النسيبان، الجزائر، 2017.
- العمري مؤمن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دارالطليلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- عينا ثابت رضوان، 08 أيار 1945 والإبادة الجماعية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2005.
- فارس محمد، عيسات إيديروثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، تقديم محفوظ قداش، منشورات النسيب، الجزائر، 2016.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دارالعلوم، قسنطينة، 2005.

- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، تر: أمحمد البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر في التاريخ-المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- .....، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أوزانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- قزدغلي الحبيب، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943، منشورات كلية الآداب جامعة تونس، 1992.
- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب: حمادي ساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- كارفر تيريل، انجلز مقدمة قصيرة، تر: صفية مختار، دارالهنداوي سي أي سي، مصر، 2017.
- كارلتون. ج. ه. هيز، الثورة الصناعية، تعريب أحمد عبد الباقي، مطبعة العياني، بغداد، 1950.
- الكيلاني محمد، الحركة الشيوعية في تونس 1920-1985، دارالمطابع الموحدة، تونس، 1989.
- لبيض سالم، الهوية – الإسلام – العروبة – التونسية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- لوزيفسكي، الحركة النقابية العالمية قبل وأثناء وبعد الحرب، ج1، ط1، تر: براهيم العثماني، دار الصامد للنشر والتوزيع تونس، (د.س).
- لوفران جورج، الحركة العمالية في العالم، تر: إلياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
- المالح هيثم، حقوق المستضعفين، دارزقاق الكتب، سوريا، (د.س).
- مالكي أمحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية- سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، 1993.
- مجموعة من الأساتذة، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.
- مجموعة من المؤلفين، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.
- محجوبي علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
- .....، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999.
- المطبقاني مازن صلاح حامد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، دار عالم الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- المنتصر عدنان، الحزب الدستوري والحركة النقابية التونسية، (د.د.)، (د.س).
- مؤلف مجهول، فرحات حشاد، بحوث ووثائق، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاعلام، تونس، 1962.
- المولود علوش سماعيل زوليخة، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دزاير أنفو، الجزائر، 2012.
- نخبة من الأساتذة، تونس عبر التاريخ. الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
- الهمامي حمة، المجتمع التونسي. دراسة اقتصادية واجتماعية، دار الصامد للنشر والتوزيع، تونس، 1989.
- .....، قراءة في كتاب الحركة النقابية، دار صامد للنشر والتوزيع، القيروان، تونس، 1988.
- هيرست جون، أوروبا التاريخ الوجيز، تر: محمود محي الدين، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2018.
- يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الجزء الثالث، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
- يوسف الأمين، الحركة النقابية في تونس 1900-1981، ط01، التعااضدية العمالية لطباعة والنشر، تونس، 1983.
- ب- الرسائل والأطروحات:**
- ابن عباس عبد الجليل، الحركة الوطنية التونسية بجهة صفاقس 1920-1955، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2010-2011.
- أفنون بهية، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- أيت مدور محمود، الحركة النقابية المغربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص: تاريخ الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط المغرب وأوروبا، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- بن جارة بن داود، المنظمة الخاصة في الجزائر والهلال الأسود في المغرب الأقصى "دراسة تاريخية مقارنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغربية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2021-2022.
- بو عبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
- بورنين محند رابع، جهود المنظمات الدولية لضمان حق انشاء النقابات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع " القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
- بوروبة منير، النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
- بوطبة عمارة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

- حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 (تيارت وسعيدة وجيريفيل-البيضا- نموذجاً) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006.
- خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-192، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014-2015.
- راجعي عبد العزيز، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغربية، جامعة قسنطينة- عبد الحميد مهري، 2017-2018.
- رزوق محمد الطيب، الإتحاد العام التونسي للشغل بين النضال النقابي والكفاح التحرري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2019-2020.
- سلاطينية عمر، الحركة النقابية الإفريقية وظروف ممارسة الحق النقابي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- شاطبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟ دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- شايب قدادرة، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954. دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
- عقيب محمد السعيد، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- قحموش هاجر، الحركات النقابية المغربية والقضايا الوطنية: الإتحاد التونسي للشغل، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد المغربي للشغل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة جيلالي بونعامة- خميس مليانة، 2019-2020.
- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010-2011.
- قنان عبد الحفيظ، نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962، رسالة لنيل شهادة دكتوراه تخصص التاريخ الاجتماعي للجزائر، سطيف، الجزائر، 2020-2021.
- قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، 2007.
- قنانش محمد، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ علم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012.

- مسيكة محمد، الحركة النقابية في دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب 1989-2011، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014.

- معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

- مناصرية يوسف، الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1985-1986.

- المنجي واردة، علاقات الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد (1954-1957)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1987.

#### ج- موسوعات وقواميس:

- السيد فؤاد صالح، معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي: معجم شامل يحتوي على تراجم السياسيين المثقفين في كل العصور العربية بدءاً من العصر الجاهلي حتى أواخر القرن العشرين، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2011.

- شرفي عاشور، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي: تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، دار القصبية، الجزائر، 2008.

- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، المكتبة الشرقية، ط1، بيروت- لبنان، 1440-1441 هـ.

#### د- المقالات:

- الهمامي جيلالي، جدلية السياسي والنقابي في تجربة الحركة النقابية، الحوار المتمدد، العدد 6933، 2023.

- أبو لسين، خليفة بسمة، الحزب الدستوري التونسي ودوره في الاستقلال الوطني 1920-1956، مجلة كلية الآداب، العدد 20، 2012.

- إقنان عبد الحفيظ، واقع الحركة العمالية في الجزائر بين 1900-1936: الفلاح الجزائري نموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020.

- أكرم عبد الله نغم، الحركات العمالية التونسية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1961 (الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً) - دراسة في التأسيس والاهداف والمواقف من لقضايا العربية، مجلة سُرْمَنْ رَأَى، مجلد 17، العدد 67، 2021.

- آيت حبوش حميد، عملية بريد وهران 05 أفريل 1949 من خلال مذكرات حسين آيت أحمد، الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 02، 2019.

- ..... قانون التجنيد الإجباري 1912، دراسة في ظروف صدور وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد 09، العدد 02، 2018.

- آيت مدور محمود، النضال النقابي في أواسط عمال القطاع الفلاحي في الجزائر في عهد الجبهة الشعبية 1936-1938، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد 03، 2019.
- .....، حرب المراكز النقابية في الجزائر بين سنتي 1919-1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، 2014.
- .....، عيسات إدير مسارومصير، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، ديسمبر 2015.
- باججة عبد الكريم، عمر ميموني، الحياة السياسية في عمالة قسنطينة من 1935-1940، الوثائق الوطنية، العدد 06، 1977.
- بختاوي خديجة، النقابة الإضرابات العمالية في عمالة وهران فيما بين 1919-1939، مجلة المرأة للدراسات المغربية، المجلد 02، العدد 03، 2015.
- برجى جمال، الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية من البداية ولغاية سنة 1951 وردود الفعل الاستعمارية، مدارات تاريخية، المجلد 01 العدد 04، ديسمبر 2019.
- .....، حزب الاستقلال المغربي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية 1944-1951 دراسة مقارنة، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، العدد 21، أبريل 2018.
- البزار سعد توفيق، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، 2013.
- .....، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر عامي 1830-1962، مجلة التربية والعلوم، المجلد 19، ع5، سنة 2012.
- البكوش سمير، ظرفية 1948 وتدعم العمل النقابي الوطني، مجلة الروافد، عدد 08، 2003.
- بن حميدة عبد السلام، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، المجلد 08، العدد 83، 1986.
- بن فاطمة سامية، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 - قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، جامعة المسيلة، نوفمبر 2017.
- بوضرايسية بوعزة، التطورات السياسية في الجزائر 1950-1954 محطات في تاريخ الجزائر المعاصرة، Aleph، المجلد 01، العدد 01، 2014.
- بوطيبي محمد، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة ما بين نقابي جامعة عموم العملة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا)، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج رقم 08، العدد 13، سنة 2017.
- .....، نضال الشيخ عبد العزيز الثعالبي في الحزب الدستوري ما بين 1920-1934، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد 04، العدد 07، 2021.
- بولكعيبات إدريس، الحركة النقابية الجزائرية بين عصريين إشكالية العجز المزمّن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007.
- بولوفة عبد القادر جيلالي، المنظمة الخاصة وعملية البريد المركزي بهران من التخطيط إلى التنفيذ والنتائج، مجلة القرطاس، العدد 09، 2018.

- بومقورة نعيم، الحركة النقابية كظاهرة اجتماعية: مقارنة تاريخية سوسيولوجية، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 01، 2012.
- بوهند خالد، حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937-1938، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 2013.
- تکران جيلالي، سياسة اليسار الفرنسي الاجتماعية في الجزائر بين مآزق الإيديولوجيا وزخم الوطنية الجزائرية 1945-1953، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 06-07، 2018.
- التليلي مصطفى، من نقابي "دستوري" إلى ديمقراطي أصيل أحمد التليلي بين 1946-1967، الكراسات التونسية، العدد 209، 2009.
- خثير عزيز، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير، مدارات تاريخية، المجلد الأول، العدد 03، سبتمبر 2019.
- خضر العبيدي عواد إبراهيم، خضر العبيدي حسن علي، الخلافات الأيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1938، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإسلامية المجلد 23، العدد 04، 2016.
- خلف التميمي عبد المالك، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني - دراسة في التاريخ الاجتماعي-، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 01، 1984.
- الخيقاني حيدر صابر شاكر، دراسة في النشاط السياسي للحركة العمالية البريطانية 1868-1931 "إيديولوجية حزب العمال ودوره السياسي أنموذجا"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 12 العدد 02، كربلاء، العراق، 2014.
- دريدي ريمة، دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جويلية 2019
- الدقي نور الدين، الأباء المؤسسون للحركة الوطنية حركة الشباب التونسي، الفكر الجديد، العدد 04، أكتوبر 2013.
- راجعي عبد العزيز، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919-1939: محطات ومواقف، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، 2011.
- رامي سيدي محمد، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 9، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2017.
- الرويسي يوسف، أربع رسائل حو تكوين النقابات بالجنوب، المجلة التاريخية المغربية، العدد 04، تونس، 1975.
- زبيري حسين، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880-1956، مجلة الدراسات في تنمية المجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2016.
- زيتون كريمة، الدولة الوطنية في فكر فرحات عباس: المفهوم، المحددات والمرتكزات، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، المجلد 04، العدد 01، 2023.
- سبيحي عائشة، القوانين الكولونيالية واللغة العربية في الجزائرية (رنيه: 1933، ميشال: 1935، شوطان 1938 أنموذجا)، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021.
- سرير عبد الله فوزية، عبد الحميد ابن باديس في تعليم اللغة العربية مقارنة لسانية حديثة، مجلة اللغة والاتصال، المجلد 13، العدد 22، 2018.

- سعيدوني نصر الدين، المسألة البربرية دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية، عالم الفكر، العدد 04، المجلد 32، 2004.
- الشايبي محمد لطفي، ملاحظات حول مواقف الاشتراكيين الفرنسيين من تطور تجربة فرحات حشاد النقابية 1936-1952، مجلة الروافد، العدد 08، جامعة منوبة- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2003.
- شبوب محمد، الجزائر في عهد حكومة فيشي سنة 1941، مجلة القضايا التاريخية، العدد 07، 2017.
- صافر فتيحة، الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين، مجلة العصور الجديدة، العدد 23، 2016.
- ..... ظهور حركة الشبان الجزائريين، مجلة العصور الجديدة، مجلد 08، العدد 01، 2017-2018.
- الصافي محمد، ملامح النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، مجلة المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 455، 2017.
- طاعة سعد، المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية، الحوار المتوسطي، العدد 11، 2016.
- عباش عائشة، الإتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية، جدلية الفعل النقابي والسياسي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 149، 2016.
- عبد ربه، سعد زغلول، الحركة الوطنية في تونس بين الحربين العالميتين، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 10، 1980.
- عبو نجاة، محطة في مسار حركة تونس الفتاة ونضالها الوطني 1907-1912، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 30، 2015.
- عبيد أحمد، الحركة الإضرابية الزراعية لسنة 1937 في القطاع الوهراني المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، دفاتر التاريخية المغربية، عدد 01، ديسمبر 1987.
- العرافي إبراهيم، الصراع بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية في مجل العمل النقابي 1956-1962، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، العدد 01، 2021.
- العرفاوي خميس، الحركة النقابية الشغيلة في تونس وتلازم البعدين الوطني والاجتماعي 1924-2011، الحوار المتمدين، العدد 01، 2019.
- علية الصغير عميرة، كمن دوس فرحات حشاد، مجلة الروافد، العدد 08، المعهد العالي لتاريخ تونس- جامعة منوبة- تونس، 2003.
- عمان سعيدة، المؤتمر الافخارستي الدولي الثلاثون بقرطاج 07-11 ماي 1930 من خلال الصحافة الفرنسية والتونسية المعاصرة له، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد 04، 2022.
- قدارة الشايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، 2008.
- كريم مصطفى، الحقوق النقابية 1884-1932، المجلة التاريخية المغربية، العدد 03، 1975.
- لهلال سلوى، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1860، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 09، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2017.

- .....، الثورة بالقانون والوحدة الوطنية في سياسة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946-1951، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- لونيبي إبراهيم، أزمة حزب الشعب الجزائري، مجلة المصادر، العدد 02، 1999.
- .....، تداعيات اغتيال المفتي كحول بن دالي على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمؤتمر الإسلامي الجزائري 1936-1938، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد 10، 2019.
- المنتصر عدنان، الحزب-الدولة-النقابة مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات 1924-1937-1956-1978، الكراسات التونسية، العدد 159-160، 1992.
- نور سعدي عيسى، الحركة العمالية والنقابية في بريطانيا – دراسة تاريخية-، مجلة كلية التربية البنات، المجلد 26، العدد 01، بغداد، 2015.
- هاشم كوثر، دور العمل النقابي المغربي خلال الحقبة الاستعمارية تونس المغرب والجزائر 1920-1962، مجلة قدس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
- وابل عبد العزيز، موقف الصحافة الوطنية الجزائرية من الاغتيالات السياسية بتونس (فرحات حشاد والهادي شاكر نموذجا 1952-1953)، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- ه- الملتقيات والندوات:

- أعمال الندوة الدولية الثانية عشر حول: الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، جامعة منوبة المعهد الأعلى للحركة الوطنية، 8/7/6 ماي 2004.
- الحبيب محمد، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الإتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية 1946-1947، أعمال الندوة العلمية الدولية 11 حول الزيتونية الدين والمجتمع الحركات الوطنية في المغرب العربي، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس، 2003.
- سالك أحمد أمين، إبراهيم ابن عمر بيوض ومنهجه في الإصلاح والمقاومة السياسية، أعمال الملتقى الدولي لعلماء الجزائر عبر التاريخ ونبوغهم وتأثيرهم العلمي في العالم العربي والإسلامي والغربي، المنعقد في 25 سبتمبر 2021، بجامعة البلدة 02 لونيبي علي.
- قز دغلي الحبيب، محاولة بناء الحركة النقابية بعد محاكمة قادة جامعة العموم العملة التونسية 1925-1928، أشغال ندوة النقابية والمجتمع (ديسمبر 1987)، سلسلة علم الاجتماع، العدد 15، تونس، 1989.
- لبيض سالم، الحركات للاجتماعية في إفريقيا الموروث الثقافي والتاريخي ومتطلبات الواقع – الحركة النقابية التونسية، الملتقى الدولي الموسوم: التداخل والتواصل في إفريقيا، السودان، يناير 2006.
- باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

- Abdoun Mahmoud, témoignage d'un militant du mouvement nationaliste, ED Dahleb, Algérie, 1990.
- Amiri Linda, La bataille de France, la guerre d'Algérie en France, Chiheb Edition, Alger, 2004,

- Bakalti Souad, La femme tunisienne au temps de la colonisation 1881-1956, Harmattan, 1996, P82.
- Benallègue- Chaouia Nora, Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, office des publication universitaires, Alger, 2004,
- Bessis Julien, Les fondateurs biographique des cadres syndicalistes de la Tunis colonial 1920-1956, édition harmattan, France,1985.
- ....., Maghreb la traversée du siècle, Edition Harmattan ,1997,
- Blum François, les partis communistes occidentaux et l’Afrique, Hémisphères, Paris,2022
- Bouamrane Cheikh, Djilali Mohamed, L’Algérie colonial par les textes 1830-1962, ED A.N.E.P., 2009.
- Bouchama Kamel, Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884-1962, Edition el- maarifa, Alger ,2016,
- Bourouiba Boualem, les syndicalistes algériens leur combat de l’éveil à la libération 1936-1962, Dahleb/ ENAG, Alger, 2009,
- Cantier Jaques, L’Algérie sous le régime de Vichy, Edition Octile Jacob, Paris ,2002
- Carley Micheal.J., 1939, L’alliance de la dernière chance une réinterprétation des origines de la seconde guerre mondial, les presses universitaire, Monteriel, 2001.
- Cheurfi Achour, l’anthologie Algérienne, Casbah Edition, Alger, 2007,
- Claude Collot –Jean-Robert Henry, le mouvement national Algérien –texte 1912-1954, Office des publications universitaires, Alger, 1978,
- ....., les institutions de l’Algérie durant la période colonial 1830-1962, ED, C.N.R.S, Paris,1987.
- Djaber Nasser, Kaidi Lakhder : une histoire de syndicalisme algérien –entretien, édition Chiheb, Alger, 2005.
- Djeghloul Abdelkader, Huit étude sur L’Algérie, Entreprise national de livre, Alger, 1986.
- Duchein Michel, les archives des syndicats et du mouvement ouvriers en France (archive xxiv) archives, N01,1992, Etude d’archivistique 1957-1992,
- Fares Mohamed, Aissat idir document et témoignage sur le syndicalisme algérien, ENAG, Alger, 2009,
- Gallissot René, L’économie L’Afrique du nord, presse universitaire de France, France,1978.
- ....., La république française et les indigène Algérie colonisées Algérie Algérienne (1870-1962), les éditions de l’atelier, Paris,2007.
- ....., Le Maghreb de traverse, ED Bouchène, France,2000,
- ....., Maghreb Algérie classe nation, v02, Arcantère édition, Paris.
- Haout Mohamed Larbi, Habib Bourguiba : le combattant suprême 1903-2000, centre culturel de livre, Edition distribution, Casablanca, Maroc, 2020,

- Hellal Amar, Le mouvement réformiste Algérien les hommes et l’histoire (1831-1957), office des publication universitaire, 2009,
- Horne Alistair, histoire de la guerre d’Algérie, ED Dahleb, Alger, 2007.
- Jurquet Jacques, La révolution Algériens et le parti communiste, T02, Edition centenaire, Paris, 2010,
- Kaddach Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien 1919-1939, T01, EDIF, 2010.
- ....., Histoire du nationalisme algérien 1939-1951, T02, EDIF, 2010,
- ....., L’Algérie des algériens de la préhistoire à 1954, Edif, Alger, 2000.
- ....., la vie politique à Alger de 1919-1939, ENAG Edition, Alger, 2009.
- Khalfa Boualem, Allague Henri, benmeziane Abdelhamid, La grandes aventure Alger républicain, Elijtihed, Alger, 2010.
- Khodja Amar, Aissat idir et Ferhat Hachad deux syndicalistes martyrs, édition ANEP, 2014.
- Kraiem Mustapha, le nationalisme et le syndicalisme en Tunisie 1918-1929, Union générale tunisienne du travail, Tunisie, 1976,
- ....., Le parti communiste tunisien pendant le période colonial, institut supérieur d’histoire du mouvement national, Tunisie, 1997.
- Le gendre Bertrand, Habib Bourguiba, Librairie Arthème Fayard, Paris, 2019
- Liauzu, Saliariat et mouvement ouvrier en Tunisie crises et mutation 1931-1939, édition du C.N.R.S, France, 1978,
- Manuel, Histoire du parti communiste français, Edition sociale, Paris, France, 1975,
- Marzano. A, Onde fasciste ; La propagande araba di Radio Bari (1934-1943), Ed Carroccio, 2015.
- Marzouki Ilhem, Le mouvement des femmes en Tunisie au XX ème siècle féminines et politique, ED Maison Neuve, Paris, 1993.
- Meney Gilbert, histoire intérieure de FLN 1954-1962, Casbah édition, Alger, 2003.
- ....., L’Algérie révélée, Edition el maarifa, Alger,2010.
- Michel Henri, Vichy Année 40, Robert L’affont, place Saint-Sulpice, Paris, 1966
- Mimouni Ahmed, Ben Badis par lui-même texte de cheikh Abdelhamid Ben Badis, ED Mimouni, Alger,2009,
- Olivier Baruch Marc, Le régime de Vichy 1940-1944, Edition Tallandier, Paris, 2017.
- Pudal Bernard. Claude Pennerier, Le souffle d’octobre 1917 l’engagement des communistes Françaises, les éditions ouvriers, Paris, 2017.
- Rahel Malika, L’UDMA et les UDMISTES contribution à l’histoire de nationalisme algérien, Elbarzekh, Alger, 2017,

- Rober Ageron Charles, Genèse de l'Algérie Algérien, ED. Bouchène, Paris, 2005.
- Rous Jean, Habib Bourguiba, Edition Martinsart, Paris, 1984
- Saad Allah Abou-Al-Kacem, la montée du nationalisme Algérien, Entreprise nationale du livre Alger, 1983.
- Sabag Paul, Communistes de Tunisie, Harmattan, Paris, 2001.
- Santamaria Yves, 1939 le pact Germano-Soviétique, edition Complexe, Bruxelles, 1998.
- Sari Djilali, Mazighi Kamel Ali, L'émigration Algérienne en Europe, publication du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution de 1 er novembre 1954, Alger, 2007.
- Savan Emmanuel, Communisme et nationalisme en Algérie : 1920-1962, Paris, 1976,
- Smati Mahfoud, Les premiers leaders politiques algériens, ED. Dahleb, 2010.
- Stora Benjamin, Algérie histoire contemporaine 1830-1988, Casbah Edition, 2004,
- ..... Messali Hadj (1898-1974) pionnier du nationalisme algérien, Harmattan, Paris ,1985,
- ..... Les 100 portes du Maghreb : l'Algérie, le Maroc, la Tunisie, trois voies singuliers pour allier islam et modernité, Ateliers, Paris, 1999.
- Taleb Bendiab Abderrahim, Des faits et mouvements sociaux et politique en Algérie 1830-1954, Imprimerie du centre, Alger, 1983,
- Tegua Mohamed, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, 2009.
- Tlemcani Rachid, State and révolution in Algeria, zed book, Londre 1986,
- Williams Charles, Petain, Little Brown and company, United States ,2005.
- Yefseli Abdelkader, les processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie, édition Anthropos, Paris, 1982.
- Zahraoui Ahsène, les travailleurs algériens en France : étude sociologique de quelque aspect de la vie familiale, Nouvelle édition, Paris, 1976.

ب- المقالات:

- Abassade Elise, L'Union de femme de Tunisie et l'union des jeunes filles de Tunisie 1944-1957, deux association féminines et communistes ? **Revue Mondes**, N08, février 2015.
- Alin Naura, les socialistes de Tunisie devant la crise de 1929 et ses conséquences politique, **Mouvement social**, Janvier 1972.
- André Julien Charles, Colon français et Jeune-Tunisien (1882-1912), **Revue française d'outre-mer**, tome 54, N194-197, France, 1967.

- Anonyme, Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier Algérien, **Révolution socialiste**, N07, Alger, 1972.
- Aouat. Yves, La place de l'Algérie dans le projet antijuif de Vichy (Octobre 1940-Novembre 1942), **Revue Française d'histoire d'outre-mer**, T80, N301, 1993,
- Ariès Paul, Adaptation au temps nouveaux aux résurgences de tendances profonds le syndicat général du personnel de hospices civiles de Lyon de 1939-1944, **Mouvement sociale**, N158, 1992.
- Ayach Albert, essai sur la vie syndicale en Algérie, l'années centenaire 1930, **le Mouvement social**, N78, 1972.
- Azen Paul, les problèmes de la Tunisie actuelle, **Revue des deux mondes recueil de la politique de l'administration et des mœurs**, 1 mars 1936
- Ben Hamida Abdelssalem, le syndicalisme tunisien et la question de l'autonomie syndicale de 1944 à 1956, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Vol 21, 1982.
- ..... , Sfax et l'émergence du syndicalisme tunisien au lendemain de la second guerre mondial, **cahier de la méditerranée**, N 51,1995.
- ..... , Les socialistes français de Tunisie à l'époque coloniale entre assimilationnisme et antiracisme, **Cahiers de la méditerranée**, N61, 2000,
- ..... , Syndicats affinités et solidarités de type traditionnel dans la Tunisie coloniale 1924-1925, **cahier de la méditerranée**, N06, 1982.
- Bessis Julien, L'activité syndical à l'unité locale de Tunisie entre 1940et 1943, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Vol21, 1982.
- ..... , Le mouvement ouvrier tunisien : de ses origines à l'indépendance, **le Mouvement social**, N89, 1974,
- Bourdé Guy, La grève de 30 Novembre 1938, **Le Mouvement sociale**, N55,1966.
- Bourguiba Habib, le problème Tunisien et le statut quo-Méditerranéen, **La révolution prolétarienne**, N286,10 -01- 1939.
- Boyer. P, La création Des Bureaux Arabes Départementaux, **Revue Africain**, N97, Année 1953, OPU,1986.
- Carlier Omar, les traminois algérois des années 1930 : un groupe social médiateur et novateur, **Mouvement social**, N146, 1989.
- Chaulet Alexander, l'union Algérienne des syndicats chrétien, **syndicalisme chrétien** ,04/1934,
- Colsio Stévano, La grève général à Tunisie, **le mouvement socialiste**, N143, 15-11-1904.
- Dumas .M, points de repère pour une histoire du mouvement ouvrier tunisien, **revue histoire maghrébin**, N06, 1976.

- El Machat Samia, Le protectorat en Tunisie ou la réforme à contre-cœur 1945-1954, **oultre mers – revue d’histoire colonial et impérial**, N 396-397, 2017.
- Finidori J-P, le massacre de Tunis apothéose de l’impérialisme Français, **La révolution prolétarienne**, N 273, 25-06-1938.
- ....., le massacre de Tunis apothéose de l’impérialisme français, **la révolution prolétarienne**, N273, 25-06-1938.
- Frideson Patrick–Robert Louis jean, les ouvriers dans la France de la second guerre mondial un bilan, **Mouvement sociale**, N138, 1992,
- Geslin Claude, le syndicalisme ouvrier en Bretagne avant 1914, **le mouvement social**, N127, 1984,
- Hobsbawm. E.J, Trade Union history, **Economic history review**, vol 20, N02, 1967,
- Kantrowitz Jack, L’influence américain sur force ouvrier : mythe ou réalité ? in **revue Française des science politique**, N04, 1978,
- Kathryn.E. Amdure, La tradition révolutionnaire entre syndicalisme et communiste dans la France entre deux guerres, **le Mouvement social**, N 139, 1987.
- Koerner Francis, l’extrême droite en Oranie 1936-1940, **Revue d’histoire moderne et contemporaine**, T20, N04, 1973.
- Koulassis, Menyier. G, Sur le mouvement ouvrier et les communistes d’Algérie au lendemain de la première guerre mondiale, **Le mouvement social**, N130, 1985.
- Kraiem Mostapha, La question de l’unité syndicale entre L’UGTT et l’USTT, **Revue d’histoire Maghrébin**, N12, 1978,
- ....., Le mouvement social en Tunisie dans les années trente, **cahier de CERES**, N02, 1984.
- ....., les évènements du 05 aout 1947 à Sfax, **Revue d’histoire maghrébin**, N09, 1977,
- Liauzu Claude, La naissance d’une presse révolutionnaire Tunisien éléments pour une étude des mouvements sociaux et nationaux, **Annuaire de l’Afrique du Nord**, Vol 13, 1974.
- ....., Cheminots majorés et cheminots Guenillard en Tunisie jusqu’en 1938, **Revue de l’occident musulman et de la méditerranée**, N24, 1977.
- ....., histoire du travail et le mouvement ouvrier au Maghreb, **Oriente Moderno**, N04, 1996.
- ....., La presse ouvrière Européenne en Tunisie 1881-1939, **Annuaire de l’Afrique du Nord**, T IX, 1970,
- ....., Les syndicats en Tunisie au temps du cinquantenaire, **Annuaire de l’Afrique du Nord**, T xx, 1973.

- Loubet Jean, Le bilan de M. Peyrouton, La **révolution prolétarienne**, N220,10-04-1936.
- Louis Robert Jean, La modification du syndicalisme français au creuset de la guerre, **Mouvement sociale**, N158, 1992.
- Louzon Robert, De Mohamed Ali à Farhet Hached : L'action ouvrière en Tunisie, **La révolution prolétarienne**, N72, mai 1953,
- ....., le complot tunisien : la formation de syndicats qualifiée complot contre la sureté de l'état, **La révolution prolétarienne**, N11, 1925.
- Ly Netterstrom Kasper, The tunisian general Labor union and the advent of democracy, **the middle East journal**, vol 24, N01, july 2016.
- Merad Ali, L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1899-1940), **Revu de l'occident musulman et de la méditerranée**, N09, 1971.
- Mérani Hacène, le mouvement syndical algérien durant le période colonial, **revue algérienne d'étude**, volume 02, N07, 2019,
- Meynier Pierrette - Meynier Gilbert, L'immigration Algérienne en France : Histoire et actualité, **Confluences Méditerranée**, N77, 2011,
- Moghreb, sur le travail de la région Algérienne, **Les cahiers du Bolchevisme**, N05 ,01-03-1932,
- Notes biographiques ; personnalité tunisienne, **Revue Maghreb document Algérie-Maroc-Tunisie**, N12, juin 1965
- Nouria Hedi, Le néo destour, **Revue politique étrangère**, N03, 1954,
- Ouerdane Amar, la crise Berbériste de 1949 un conflit a plusieurs face, **Revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, N44,1987.
- Poggioli Morgan, « La CGT et la répression Antisyndicale (Aout 1939-décembre 1940) entre l'légalisme et apprentissage de la clandestinité **vingtième siècle**, N130,2016,
- Randau Robert, des lettres venues de l'est, **Revue Annal Africaine**, N03-04, février 1937
- Raouda Heni, the assassination of Farhaet Hached, consequences and Feedback in Morocco in the eyes of tunisian press, **Mediterranean world**, 2015,
- Rober Agéron Charles, Dessaigne Francine, La paix pour dix ans (Sétif, Guelma, mais 1945, préface de Jaque Soustelle, **in revue française d'histoire d'outre-mer**, Tome 78, N292, 1991,
- ....., la partie communiste Algérien de 1939-1943, vingtième siècle, **Revue d'histoire**, N12, 1986,
- Roglioni France Mario, L'anti-communiste dans la C.G.T « syndicat », **Le Mouvement social**, N87 ,1974,
- Rous Jean, Habib Bourguiba, Edition Martinsart, Paris, 1984
- Soreau Edmond, la loi le chapelier, **annales historique de la révolution française**, 8 e année, N46, juillet –aout 1931,

- Stora Benjamin, La gauche socialiste révolutionnaire et la question du Maghreb, au moment du front populaire 1935-1938, **Revue française d'histoire d'outre-mer**, T2, N 258-259, 1983.
- Taleb Bendiab Abderrahim, la pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920, **Cahiers du mouvement social**, N03, édition ouvrier, France,
- ....., le mouvement syndical Algérien de 1943-1954 ses rapports avec les partie politique, In : **Mediterrán tanulmányok**, (3),1989,
- Telli Rafik, préparation de l'organisation spécial pour la révolution de libération Algérienne et ses relations avec les pays du Maghreb (Tunisie, Maghreb extrême (Maghreb Aqusa, Libye), **A l'Ibar**, vol15, N01, 2022,
- Varine, Après le congrès de Tours et la scission salutaire, **Bulletin communiste**, N01, 06/01/1926.

ج- الرسائل والأطاريح:

- Abassade Elise, Millitantes communistes en Tunisie 1921-1963, Thèse de doctorat en histoire contemporaine, Université Paris 08, 2020-2021.
- Abid Ahmed, Le mouvement syndical et luttes sociales en Oranie (Algérie) 1942-1951, Thèse pour le doctorat 3ème siècle, V01, Oran, 1985,
- Ben Hamida Abdeslam, Syndicalisme tunisien de 1939 à l'autonome interne, Thèse d'histoire de 3ème cycle, Faculté des lettres et sciences Humaines de Nice, 1978.
- Marynower, être socialiste dans l'Algérie coloniale –pratique, culture et identités d'un milieu partisan dans le département d'Oran 1919-1939, thèse de doctorat en histoire, école doctorale de science PO, Paris,2013.

د- الملتقيات والندوات:

- Benallegue. Chaouia Nora, les millitants du mouvement ouvrier en Algérie dans les années trente, **colloque**, 1982.
- Renucci Florence, Le débat sur le statut politique des israélites en Algérie et ses acteurs 1870-1943, **Contribution de séminaire sur les administration colonial 2009-2010**, Paris, France.
- Stora Benjamin, Continuité et ruptures dans la direction nationaliste algérien à la veille de 1 er novembre 1954, les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français 1936-1956, cloque organisé 04-05 octobre 1984.

ه- القواميس والموسوعات:

- Cheurfi Achour, la classe politique algérienne de 1900 à nos jours : dictionnaire biographiques, ED Casbah, Algérie, 2006.

- Gallissot René, Algérie engagement sociaux et question national de la colonisation à l'indépendance 1830-1962 – dictionnaire biographique du mouvement ouvrière Maghreb, Elbarzekh, Alger, 2007.

ي-المواقع الالكترونية:

- [www.scholar.harvard](http://www.scholar.harvard).
- [www.France24.Fr](http://www.France24.Fr). Entretien Benjamin Stora : les massacres du 08 mai 1945 en Algérie sont marqueur idéologique fort.
- [www.maitron.dz](http://www.maitron.dz).
- [www.encyclopedia](http://www.encyclopedia) Britannica, com.

# فهرس الموضوعات

أ.....	قبس
ب.....	الإهداء.....
ج.....	شكر وتقدير.....
د.....	مختصرات.....
10-02.....	مقدمّة.....
41-12.....	مدخل.....
12.....	• الأوضاع الداخلية في تونس والجزائر قبل سنة 1919.....
32.....	• نشأة الحركة النقابية في العالم.....
136-42.....	الفصل الأول: العمل النقابي في الجزائر 1919-1954.....
60-43.....	المبحث الأول: بدايات العمل النقابي في الجزائر 1884-1919.....
44.....	• الخارطة النقابية في الجزائر المستعمرة.....
50.....	• مكتب العمل.....
54.....	• النضال العمالي.....
96-61.....	المبحث الثاني: العمل النقابي في الجزائر فترة ما بين الحربين 1919-1939.....
61.....	• مصادر الوعي العمالي النقابي الجزائري.....
68.....	• التنظيمات النقابية الناشطة في المستعمرة.....
78.....	• العمل النقابي فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1939.....
82.....	• النضال النقابي ما بين 1920-1939.....
136-97.....	المبحث الثالث: العمل النقابي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1954.....
97.....	• الجزائر تحت حكم نظام فيشي.....
100.....	• الوضع النقابي في ظل حكومة فيشي 1940-1944.....
109.....	• مجازر 08 ماي و انعكاساتها على العمل النقابي في الجزائر.....
116.....	• تأسيس لجنة التنسيق ما بين النقابات الجزائرية.....

- انقسام الكونفدرالية العامة للشغل.....118
- ميلاد نقابة القوة العمالية.....119
- النقابات المسيحية.....120
- الكونفدرالية العامة للشغل .....121
- النقابات المستقلة.....122
- حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومبدأ الاستقلالية النقابية.....123
- 1- تأسيس اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية.....123
- 2- اللجنة العمالية.....126
- من لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية.....127
- الحركة الإضرابية ما بين 1946-1954.....129
- 1- إضرابات سنتي 1947-1948.....129
- 2- الإضرابات العمالية ما بين 1949-1953.....135
- الفصل الثاني: واقع العمل النقابي في تونس 1924-1954.....137-231
- المبحث الأول: اللبنة الأولى للحركة النقابية التونسية 1884-1924.....138-157
- المجتمع التونسي وحركة العمل داخل المحمية.....138
- العمل النقابي في تونس.....143
- النضال النقابي.....148
- 1- الحقوق النقابية للتونسيين.....148
- 2- الحركة الإضرابية بتونس.....151
- المبحث الثاني: النضال النقابي في ضل جامعة العموم العملة التونسية 1924-1938.....158-197
- جامعة العموم العملة التونسية 1924-1925 (التجربة الأولى).....158
- 1- ظروف التأسيس.....158
- 2- التأسيس.....161
- 3- النضال النقابي.....169
- 1-3 إضراب حمام الأنف.....169
- 2-3 إضراب منطقة برج السدرية.....170

- 4- موقف الإدارة الفرنسية من نشاط جامعة العموم العملة التونسية الأولى.....170
- 5- رد فعل العمال التونسيين.....174
- 6- علاقة جامعة العموم العملة التونسية بالحركات السياسية التونسية والفرنسية....175
- 1-6 الحزب الدستوري الحر.....175
- 2-6 الحزب الشيوعي.....176
- 3-6 الحزب الاشتراكي والإدارة الفرنسية.....176
- 7- إيجابيات وسلبيات التجربة النقابية الأولى 1924-1925.....177
- 8- النضال النقابي ما بين 1925-1930.....178
- جامعة العموم العملة التونسية الثانية 1936-1938.....181
- 1- ظروف التأسيس.....181
- 2- النقابات التونسية المستقلة.....184
- 1-2 نقابة الفلاحين التونسيين.....184
- 2-2 نقابة الكرارطية.....185
- 3- تأسيس جامعة العموم العملة التونسية الثانية.....186
- 1-3 المرحلة الأولى: 21 جويلية 1936.....186
- 2-3 المرحلة الثانية: 07 مارس 1937.....187
- 3-3 المرحلة الثالثة: 07 جوان 1937.....188
- 4- جامعة العموم العملة التونسية والحزب الدستوري الجديد.....190
- 5- الإضرابات العمالية.....192
- 1-5 حوادث المتلوي. 04 مارس 1937.....192
- 2-5 إضراب عملة الحبوب: جوان 1937.....193
- 3-5 حوادث الماتلين: أوت 1937.....194
- 4-5 حوادث بنزرت: 08 جانفي 1938.....194
- 6- نهاية جامعة العموم العملة التونسية الثانية.....196
- 7- الفرق ما بين جامعة العموم العملة التونسية الأولى والثانية.....196
- المبحث الثالث: الإتحاد العام التونسي للشغل (التجربة النقابية المستقلة الثالثة).....198-231
- الوضع النقابي أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945.....198
- 1- نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس-قفصة التونسية.....199

- 200.....2- اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب.....
- 202.....3- نقابات الشمال المستقلة.....
- 203.....ظروف تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل.....
  - 204.....تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل.....
  - 205.....مبادئ وأهداف الإتحاد العام التونسي للشغل.....
  - 206.....الهيكل التنظيمي للإتحاد العام التونسي للشغل.....
  - 207.....النضال السياسي والنقابي للإتحاد العام التونسي للشغل.....
- 207.....1- البعد السياسي في أدبيات الإتحاد العام التونسي للشغل.....
- 209.....2- النضال النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل.....
- 212.....علاقات الإتحاد العام التونسي للشغل مع المنظمات النقابية.....
- 212.....1- على المستوى الداخلي.....
- 212.....1-1 علاقته مع الكونفدرالية العامة للشغل.....
- 214.....2-1 علاقته مع اتحاد النقابات العملة للقطر التونسي.....
- 215.....3-1 علاقته مع الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسحين.....
- 216.....4-1 علاقته مع نقابة القوة العمالية.....
- 217.....2- على المستوى الخارجي.....
- 217.....1-2 علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالمنظمة النقابية العالمية.....
- 219.....2-2 علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالمنظمة النقابات العمالية الحرة.....
- 220.....علاقة الإتحاد التونسي للشغل مع الأحزاب السياسية.....
- 220.....1- علاقته مع الحزب الدستوري (الجديد والقديم).....
- 223.....2- علاقته مع الحزب الشيوعي.....
- 224.....3- علاقته مع الحزب الاشتراكي.....
- 226.....اغتيال فرحات حشاد.....
- 227.....1- دوافع الاغتيال.....
- 227.....2- حيثيات تنفيذ الجريمة.....
- 228.....3- ردود الفعل الداخلية والخارجية من اغتيال فرحات حشاد.....
- 231.....4- موقع اغتيال فرحات حشاد في الصحافة الأمريكية والفرنسية.....

- الفصل الثالث: النشاط السياسي في الجزائر ما بين 1919-1954.....232-307
- المبحث الأول: التيار الاستقلالي.....233-270
- حزب نجم شمال إفريقيا.....233
  - حزب الشعب الجزائري.....244
  - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....252
- المبحث الثاني: التيار الإصلاحي.....271-289
- عوامل تأسيس جمعية العلماء المسلمين.....273
  - التأسيس.....274
  - أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....277
  - نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فترة ما بين الحربين 1919-1939.....277
  - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحرب العالمية الثانية.....284
  - 1- جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الاقتصادية.....286
  - نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية.....286
  - مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من بعض القضايا الراهنة.....287
  - 1- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من القضية الفلسطينية.....287
  - 2- موقف جمعية العلماء المسلمين من انتخابات سنة 1948.....288
  - 3- مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفصل الدين عن الدولة.....288
- المبحث الثالث: أحزاب الحركة الوطنية المعتدلة.....290-307
- الحزب الشيوعي.....290
  - 1- التأسيس.....290
  - 2- نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1936-1945.....292
  - 3- موقف الحزب الشيوعي الجزائري من مجازر 08 ماي 1945.....296
  - 4- نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1946-1954.....297
  - الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....300
  - 1- التأسيس.....300
  - 2- برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....302

- 3- نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....303
- 1-3 اقتراحه لمشروع دستور الجزائر.....303
- 2-3 المشاركة في انتخابات 04-11 أبريل 1948.....305
- 4- العمل المشترك بين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والتيارات الأخرى.....306
- 1-4 لجنة الدفاع عن القضية الفلسطينية.....306
- 2-4 الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية.....307
- 5- موقف حزب الاتحاد الديمقراطي من اندلاع الثورة التحريرية.....307
- الفصل الرابع: و وقع العمل السياسي في تونس 1919-1956.....308-397
- المبحث الأول: الحزب الدستوري التونسي الحر 1920-1934.....309-332
- 1- ظروف تأسيس الحزب الدستوري الحر.....309
- 1-1 على المستوى الخارجي.....309
- 2-1 على المستوى الداخلي.....310
- 2- تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي.....311
- 3- الهيكل التنظيمي للحزب الدستوري الحر التونسي.....313
- 4- برنامج الحزب الدستوري الحر التونسي.....316
- 1-4 الأهداف الخفية للحزب.....316
- 2-4 الأهداف الظاهرية للحزب.....317
- 5- نشاط الحزب الدستوري الحر 1920-1925.....318
- 1-5 الوسائل المعتمدة في الدعاية.....318
- 1-1-5 إرسال الوفود.....318
- 2-1-5 الصحافة.....321
- 2-5 موقف الحزب من مشروع التجنيس.....322
- 3-5 العقبات التي واجهت الحزب الدستوري الحر.....324
- 1-3-5 ظهور الحزب الإصلاحي.....324
- 2-3-5 أزمة 05 أبريل 1922.....325
- 3-3-5 مساندة تأسيس جامعة العموم العملة التونسية الأولى.....327
- 6- نشاط الحزب الدستوري الحر 1930-1933.....328
- 1-6 موقف الحزب الدستوري الحر من المؤتمر الأفخارستي 1930.....328

- 2-6 موقف الحزب الدستوري الحرمن الذكرى الخمسينية لمعاهدة الحماية.....329
- 7- مؤتمر نهج الجبل وبوادر الانشقاق في الحزب الدستوري التونسي 1933.....330
- المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد 1934-1956.....333-366
- 1- مؤتمر قصر الهلال وتأسيس الحزب الدستوري الحر الجديد.....333
- 2- الهيكل التنظيمي للحزب الدستوري الجديد.....337
- 3- نشاط الحزب الدستوري الجديد 1934-1938.....339
- 1.3 برنامج الحزب الدستوري الجديد.....339
- 2-3 موقف المقيم العام بريتون من نشاط الحزب الدستوري الجديد.....341
- 3-3 الحزب الدستوري الجديد وقضية دفن المتجنسين في مقابر المسلمين.....346
- 4-3 الحزب الدستوري الجديد فترة الجبهة الشعبية 1935-1938.....347
- 4- الحزب الدستوري الجديد والحرب العالمية الثانية 1939-1945.....356
- 5- الحزب الدستوري الجديد بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954.....361
- 6- المفاوضات التونسية الفرنسية بزعامة الحزب الدستوري الجديد.....366
- المبحث الثالث: الحزب الشيوعي التونسي 1921-1954.....367-397
- 1- تأسيس الحزب الشيوعي التونسي.....367
- 2- الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي التونسي.....368
- 3- الدعاية الشيوعية.....371
- 1-3 الاجتماعات.....371
- 2-3 الصحافة.....373
- 3-3 الكتاب الأحمر.....385
- 4-3 المنشورات السرية.....377
- 4- علاقة الخلية الشيوعية مع الحزب الدستوري القديم.....377
- 5- الحركة الشيوعية التونسية ما بين 1925-1935.....381
- 6- الحزب الشيوعي التونسي فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1938.....386
- 7- الحزب الشيوعي التونسي والحرب العالمية الثانية 1939-1945.....387
- 8- فروع الحزب الشيوعي التونسي.....391
- 1-8 الاتحاد النسوي التونسي.....391

392.....	2-8 اتحاد فتيات تونس.....
393.....	3-8 الاتحاد التونسي الشباب الديمقراطي.....
393.....	4-8 الجامعة الجديدة.....
394.....	5-8 أصدقاء الاتحاد السوفياتي.....
394.....	9- نشاط الحزب الشيوعي التونسي بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1953.....
394.....	9-1 مشروع الحزب الشيوعي التونسي (الإتحاد مع فرنسا).....
395.....	9-2 علاقات الحزب الشيوعي التونسي.....
395.....	9-2-1 علاقة الحزب الشيوعي مع الاتحاد العام التونسي للشغل.....
396.....	9-2-2 علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الدستوري الجديد.....
418-398.....	الفصل الخامس: دراسة مقارنة مقارنة.....
404-399 .....	المبحث الأول: القواسم المشتركة بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس.....
399.....	1- ظهور العمل النقابي بمقتضى قانون فالديك روسو 21 مارس 1884.....
401.....	1- النشاط النقابي تحت لواء المركزيات النقابية الفرنسية.....
403.....	2- مكانة القائد في التجريبتين النقابيتين الجزائرية والتونسية.....
432-405.....	المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين العاملين النقابيين في الجزائر وتونس.....
405.....	1- طبيعة الاستعمار في كلا البلدين.....
408.....	2- مدى تحقيق الاستقلالية النقابية.....
411.....	3- شبكة علاقات للنقابات المستقلة في كلا البلدين على المستوى الداخلي والخارجي.....
415.....	4- التأثير النقابي في الحياة السياسية بتونس والجزائر.....
424-420.....	خاتمة.....
446-426.....	ملاحق.....
475-448.....	قائمة المصادر والمراجع.....
484-477.....	فهرس.....

## الملخص:

يعد النشاط النقابي والسياسي من بين أهم أساليب الكفاح السلمية، التي استعان بها الشعوب في نضالهم ضد الأنظمة الاستعمارية، وفي إطار ذلك تناولنا في دراستنا الموسومة: النشاط النقابي والحركة الوطنية في الجزائر وتونس دراسة تاريخية ومقارنة، خصت هذه الدراسة ببلدين من بلدان المغرب العربي الكبير تمثلا في تونس والجزائر، عرضنا أهم التطورات التي حصلت في الشأن النقابي من ظهور أول التنظيمات النقابية بعد إقرار قانون فالديك روسو سنة 1884 إلى النضال العمالي ضد الإدارة الفرنسية وإرباب العمل.

وبالموازاة ظهر نوع آخر من أساليب الكفاح السلمية والذي تمثل في النضال السياسي، بحيث ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى العديد من التنظيمات السياسية في البلدين، اتخذت منهاج عديدة في نضالها لتحسين الوضع داخل البلد فهناك من اختار الموالاة للإدارة الفرنسية والتقرب منها قصد نيل بعض الإصلاحات، وهناك من نادى بالانفصال والاستقلال.

وأبرزنا في الشق الأخير أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين العمل النقابي في تونس والجزائر.

الكلمات المفتاحية: النشاط النقابي- التنظيمات النقابية- قانون فالديك روسو- النضال العمالي، الحركة الوطنية، الاستعمار، النضال، الجزائر،

تونس.

### Résumé :

L'activité syndicale et politique est l'une des méthodes les plus importantes de lutte pacifique utilisées par les peuples dans leur combat contre les régimes coloniaux. Dans le cadre de notre étude intitulée "L'activité syndicale et le mouvement national en Algérie et en Tunisie : une étude historique comparative", nous avons examiné deux pays de la grande région du Maghreb arabe, à savoir la Tunisie et l'Algérie. Cette étude s'est concentrée sur les développements les plus importants qui ont eu lieu dans le domaine syndical depuis l'apparition des premières organisations syndicales après l'adoption de la loi Waldeck-Rousseau en 1884 jusqu'à la lutte ouvrière contre l'administration française et les employeurs.

Parallèlement, une autre forme de lutte pacifique a émergé, à savoir la lutte politique. Après la Première Guerre mondiale, de nombreuses organisations politiques ont vu le jour dans les deux pays, adoptant différentes approches pour améliorer la situation à l'intérieur de leur pays. Certains ont choisi de se rallier à l'administration française et de s'en rapprocher afin d'obtenir certaines réformes, tandis que d'autres ont appelé à la séparation et à l'indépendance. Dans la dernière partie de notre étude, nous avons mis en évidence les similitudes et les différences les plus marquantes entre le travail syndical en Tunisie et en Algérie.

**Mots clés :** activité syndicale, organisations syndicales, loi Waldeck-Rousseau, mouvement national, Tunisie, Algérie, colonialisme.

### Abstract:

Trade union and political activities are among the most important peaceful methods used by peoples in their struggle against colonial regimes. In the context of our study titled 'Trade Union Activity and the National Movement in Algeria and Tunisia: A Comparative Historical Study,' we focused on two countries in the larger Arab Maghreb region, namely Tunisia and Algeria. This study specifically examined the significant developments in the trade union sphere, from the emergence of the first trade union organizations following the enactment of the Waldeck-Rousseau law in 1884 to the labor struggle against the French administration and employers.

In parallel, another form of peaceful struggle emerged, namely political activism. After World War I, numerous political organizations emerged in both countries, adopting various approaches in their struggle to improve the situation within their respective nations. Some chose to align with the French administration and seek reforms, while others advocated for separation and independence. In the final part of our study, we highlighted the key similarities and differences between trade union activities in Tunisia and Algeria."

**Keywords:** trade union activity, trade unions, Waldeck-Rousseau law, labor struggle, Algeria, Tunisia, Movement political.